

الدكتور محمد دويدار
استاذ الاقتصاد السياسي
كلية الحقوق
جامعة الاسكندرية - جامعة بيروت العربية

مبادئ الاقتصاد السياسي

الجزء الثالث الاقتصاد الدولي

ميزان المدفوعات والعلاقات الاقتصادية الدولية - الاقتصاد الدولي
المعاصر - التفسير النظري للعلاقات الاقتصادية الدولية

منشورات العلمي الحقوقية
بيروت - لبنان
٢٠٠١

جميع الحقوق محفوظة ٢٠٠١

لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب في أي شكل من الأشكال
أو أية وسيلة من الوسائل - سواء التصويرية أم الإلكترونية أم الميكانيكية،
بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو غيرها
وحفظ المعلومات واسترجاعها - دون إذن خطي من الناشر
تحت طائلة الملاحقة الجزائية

تنفيذ وإخراج

MECA

P.O. BOX 112-6005 BEIRUT - LEBANON
Tel. & Fax 961-1-862370. Cell 01-03-818120
E-mail: meca@cybernet.net.lb

مفتشورات الحلبي الحقوقية

فرع أول: بناية الزين - أول شارع القنطراري - مقابل السفارة الهندية
هاتف: ١/٣٦٤٠٦١

هاتف خليوي: ٠٢/٦٤٠٥٤٤ - ٠٢/٦٤٠٨٢١

فرع ثاني: صرايكو سكوير

هاتف: ٠١/١١٢٦٢٢ - فاكس: ٠١/١١٢٦٢٢

ص. ب. ١٧٥ - ١١ بيروت - لبنان

إلى من علمني:

- علمية منهج الكشف عن الحقيقة.
 - وئامة الكلمة المجسمة للحقيقة.
 - وقبسية مسؤولية الجهر بالحقيقة.
-

—

هذا الكتاب

● يمثل الجزء الثالث من مبادئ الاقتصاد السياسي الذي يخرجه المؤلف في خمسة أجزاء:

- الجزء الأول: مبادئ الاقتصاد السياسي: الأساسيات.
 - الجزء الثاني: مبادئ الاقتصاد السياسي: الاقتصاد النقدي.
 - الجزء الثالث: مبادئ الاقتصاد السياسي: الاقتصاد الدولي.
 - الجزء الرابع: مبادئ الاقتصاد السياسي: الاقتصاد المالي.
 - الجزء الخامس: مبادئ الاقتصاد السياسي: تاريخ الفكر الاقتصادي.
- ولا يخفى أن هذه المبادئ تمثل بناءً نظرياً متكاملًا متعدد الأبعاد لا يمكن فصل بعد منها عن بقية الأبعاد. ولكن ضرورة تقديم مكونات هذا البناء على مدى زمني يتكون من حلقات متتالية أدت بنا إلى حيلة منهجية: تصويره النشاط الاقتصادي ببعده العيني فقط، في مرحلة أولى، ثم إدخال بعده النقدي في مرحلة ثانية للبحث في كيفية وأثر التفاعل بينهما، وذلك على فرض غياب العلاقات الاقتصادية بين الاقتصاد الوطني وبقية أجزاء المجتمع العالمي. في مرحلة ثالثة، فنصور النشاط الاقتصادي الوطني، بمظهره العيني والنقدي، وقد أصبح جزءاً من الاقتصاد الدولي. مع استمرار افتراض غياب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. في مرحلة

رابعة نستكمل البناء النظري بإدخال النشاط المالي للدولة كجزء لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي الوطني. طريقة التقديم هذه التي تفرضها طبيعة الأشياء، تؤدي بنا إلى أمرين تلفت نظر القارئ إليهما: الأمر الأول يتبدى في ضرورة تكرار بعض الأفكار التي عرضت في أجزاء سابقة نظراً للارتباط العضوي بين أجزاء البناء النظري الكلي. والأمر الثاني يكمن في نعهد هذا التكرار أحياناً بقصد إعطاء كل جزء من أجزاء مؤلفنا بعض الدانية في مراجعة الأجزاء الأخرى، ذاتية تمكن القارئ من تتبع أفكار كل جزء حتى ولو لم يتنى له، لسبب أو لآخر، الرجوع إلى الأجزاء الأخرى.

للمؤلف

أولاً - الكتب:

- نماذج الإنتاج ومنهجية التخطيط الاشتراكي، «باللغة الفرنسية»، مطبوعات العالم الثالث، الجزائر، طبعان ١٩٦٤، ١٩٨٧.
- مشكلات التخطيط الاقتصادي، محاضرات أقيمت على طلبية السنة الرابعة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسي، جامعة القاهرة، وكلية التجارة، جامعة الإسكندرية ١٩٦٦.
- مشكلات التخطيط الاشتراكي، دراسة في تطور الاقتصاد المصري، المكتب المصري الحديث، الاسكندرية، الطبعان الأولى والثانية، ١٩٦٧.
- دراسات في الاقتصاد المالي، المكتب المصري الحديث، الاسكندرية، ١٩٦٨، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٧٩.
- مبادئ الاقتصاد السياسي، المكتب المصري الحديث، الإسكندرية ١٩٧٢، الطبعة الثالثة، دار الجامعات المصرية بالإسكندرية ١٩٧٨ - الطبعة الرابعة، منشأة المعارف بالإسكندرية. الطبعة الخامسة معدلة، دار المختار، الإسكندرية ١٩٨٦.
- دروس في الاقتصاد النقدي، الجزء الأول، التعريف بالنقود، المكتب المصري الحديث الاسكندرية، ١٩٧٣ - الطبعة الرابعة، دار الجامعات المصرية - الإسكندرية ١٩٨٠.

- * الاقتصاد السياسي علم اجتماعي «باللغة الفرنسية»، فرانسوا ماسبيرو، باريس ١٩٧٤، مترجم للغات الإيطالية، الإسبانية، البرتغالية، الطبعة السابعة، باريس، ١٩٨٣.
- * استراتيجيات التنمية والبيئة في أفريقيا «باللغة الإنجليزية»، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي، ١٩٧٧.
- * استراتيجية التطوير العربي والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٨.
- * الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية بالإسكندرية، ١٩٨٠.
- * الفقر في ريف العالم الثالث، مع آخرين، «باللغة الإنجليزية»، نيودلهي، ١٩٨٠.
- * استراتيجية الاعتماد على الذات، نحو منهجية جديدة للتطوير العربي ابتداء من الحاجات الاجتماعية، مع آخرين، منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٨١.
- * الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمتيه، منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٨١، «جائزة الدولة التشجيعية».
- * الاتجاه الريعي للاقتصاد المصري، ١٩٥٠ - ١٩٨٠، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٣.
- * الاقتصادات الحرة وتحديات الثمانينات، منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٨٣.
- * دراسات في الاقتصاد النقدي وتطور الاقتصاد العالمي، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٤.
- * الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ١٩٩٧.

- نظرية الضريبة والنظام الضريبي المباني، الدار الجامعية، بيروت، ٢٠٠٠.
- نصر حامد لمشروع الاقتصادي الصهيوني رؤية استراتيجية، سلسلة كتاب مطور، القاهرة، ٢٠٠٠.
- تحت الطبع: الأوضاع الاجتماعية لنساء في المجتمع المصري (دراسة حالة) - التمييز والثقافة في العالم العربي - المسح في علوم الاجتماعية

ثانياً - أهم المقالات

- ١ - التطور الاقتصادي في مصر منذ ١٩٥٢ «باللغة الفرنسية»، مجلة العالم الثالث، باريس، الجزء الخامس، العدد ١٨، يونيو ١٩٦٤، ص ٢٥٥ - ٢٧٢
- ٢ - أزمة اسولار أم أزمة لاقتصاد الرأسمالي «باللغة الفرنسية»، الجزء، أبريل ١٩٦٨ - مجلة الحقوق، جامعة الإسكندرية، السنة ١٥، العدد ٢، ١٩٧٠، ص ٢٥ - ٤٤
- ٣ - نظرية باراك وسوري في الرأسمالية «لاحتكورية» بالبنية الفرنسية، منشورة في مؤلف «الإمبريالية»، الشركة الوطنية للطباعة والنشر، الجزائر ١٩٧٠، «باللغة البرتغالية» قراءات في الإمبريالية اليوم، م نشر، محرر، مركز دراسات التنمية، المعهد لعالي للاقتصاد، لشبونة، البرتغال، ١٩٧٦، ص ١٧٥ - ٢٠٧
- ٤ - من الفكر الاقتصادي العربي في القرن الرابع عشر «باللغة الفرنسية»، مجلة الحقوق جامعة الإسكندرية، السنة ١٥، ١٩٧٠، العدد ٢، ص ٤٥ - ٦٤
- ٥ - التعلق الرأسمالي واعمارت الإقليمي في أفريقيا «باللغة الإنجليزية»

مجلة الحقوق، جامعة الإسكندرية، السنة ١٦، العددان ١، ٢،
١٩٧١، ص ١ - ٨١

٦ - استراتيجية احلال الواردات، استراتجية نمو في ظل السعية باللغة
الانجليزية، مصر المعاصرة (القاهرة)، العدد رقم ٣٥٤، أكتوبر
١٩٧٣، ص ٥ - ٣١ - «بالسنة الفرنسية» مجلة «المقد» الاشتراكي،
باريس، العدد ١٦، يناير، فبراير ١٩٧٤، ص ٣٧ - ٥٢.

٧ - أزمة النفط، أزمة نفد أم أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي؟ مصر
المعاصرة، السنة ٦٤، العدد ٣٥٨، ١٩٧٤، ص ٥ - ٣١.

٨ - العلاقة بين المحاسبة القومية والأنظمة لمحاسبة الأخرى، باللغة
الفرنسية، مصر المعاصرة، السنة ٦٤، العدد ٣٥٨، أكتوبر ١٩٧٤،
ص ٥ - ٥٢.

٩ النمو الاقتصادي في العالم التابع «باللغة الإنجليزية»، في كتاب أ
ولرشتين «محرر»، انتدوب على اصعيد اعالي، كتب بلاك رور،
موسريال، ١٩٧٥، ص ٤٨ - ٧١ - «باللغة الفرنسية» في كتاب
«الماور بين الدول في النظام العالمي، المحلور والآفاق، مركز
كبك للعلاقات الدولية - جامعة لامي، كندا، ١٩٧٥.

١٠ أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي واستراتيجية ممكة لرأس المال في
مواجهة بعض الدول المختلفة، «باللغة الفرنسية»، أصبال مؤسر
«اقتصادي العالم الثالث، الجزائر، فبراير ١٩٧٦ - «باللغة الإسبانية»
مجلة إيكوميكيا، معهد البحوث الاقتصادية، جامعة اكرو،
اسرغرية، العدد ٦ ديسمبر ١٩٧٦، ص ١٥٧ - ١٩٩، «باللغة
ابرتغالية» م انفر «محرر»، قراءات في الأمبرالية اليوم، مركز
دراسات التسعة، المعهد العالي للاقتصاد، لشبونة، البرتغال،
١٩٧٦، ص ١٧٥ - ٢٠٧.

- ١١ - منهجية دراسة جيولوجيا البحر الأبيض، «باللغة الفرنسية»، معهد
الزراعي لبحر الأبيض، مونبيلييه، نوفمبر ١٩٧٥ - باللغة
العربية، في كتاب المؤلف، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير،
دار الجامعات المصرية بالإسكندرية، ١٩٨٠، ص ٣٢ - ٦٠.
- ١٢ - تأشير يدعول لقرية المصرية، مصر المعاصرة، سنة ٦٤ العدد
٣٥٩ يوليو ١٩٧٧ ص ٨٥ - ١١٦
- ١٣ - الاستراتيجيات البديلة للتنمية والبيئة في أفريقيا «باللغة الانجليزية»،
برون مع الأمم المتحدة للثقة، نروبي، ١٩٧٧
- ١٤ - نحو استراتيجية بديلة للتصنيع العربي، مصر المعاصر، السنة ٦٩،
العدد ٣٧٣ أبريل ١٩٧٨، ص ٢٥، ٩٦.
- ١٥ - التكوين الدينامي للمخلف الاقتصادي في مصر، مصر المعاصر،
القاهرة، سنة ٦٩، العدد ٣٧٣، يوليو ١٩٧٨، ص ٥ - ٣٨
- ١٦ - حول طبيعة النظام المصري، مصر المعاصرة، سنة ٧٠،
العدد ٣٧٦، أبريل ١٩٧٩، ص ٢٧ - ٤٦
- ١٧ - الاقتصاد العربي وسميت التحلف الاقتصادي، مصر المعاصرة، سنة
السيمر، العدد ٣٧٧، يونيو، ١٩٧٩، ص ٥ - ٢٨.
- ١٨ - الإصلاح الزراعي في مصر «باللغة الانجليزية»، مصر المعاصرة العدد
٣٧٨، أكتوبر ١٩٧٩، ص ٣١ - ٥٢.
- ١٩ - فكرة التحلف وما يرتبط بها من فكرة للتطور «باللغة الفرنسية»، في،
الاقتصاديات والمجتمعات، دورية معهد العلوم الاقتصادية التطبيقية،
باريس، العدد ١٧ (٢) فبراير ١٩٨٣، ص ٢٨٩ - ٢٩٨
- ٢٠ - سياسة الامتاع لاقتصاد البناء الصناعي في مصر «باللغة الفرنسية»،
مصر المعاصر، العدد ٣٩٧، يوليو ١٩٨٤.

- ٢١ - اسر تيجيات التنمية وحلول مشكلات ميزان المدفوعات في أفريقيا
«باللغة الإنجليزية»، مصر المعاصر، العدد ٣٩٨، أكتوبر ١٩٨٤، ص
٨١ - ١١٨. منشورة كذلك في «مشكلات ميزان المدفوعات في
البلدان الأفريقية» باللغة الإنجليزية، مطبوعات مركز لأفريقي
للدراستات النقدية، جمعية السوك المركزية الأفريقية، دكار ١٩٨٢،
ص ٢٩٦ - ٣٤٤
- ٢٢ - الاتجاه الريعي للدولة في مصر، مصر المعاصر، السه ٧٦، العدد
٤٠١، يوليو، ص ٦٥ - ٩١، نشرت كذلك في سلسلة قضايا فكرية،
القاهرة، الكتاب الثاني، يناير ١٩٨٦.
- ٢٣ - المشكله بروديه والتطور الرأسمالي في مصر، سلسلة قضايا فكرية
القاهرة، الكتاب الثالث والرابع، أكتوبر ١٩٨٦
- ٢٤ - العلاقة بين الاقتصاد المصري وصلون النقد الدولي، مصر
المعاصرة، العدد ٤١١/٤١٢، يناير/أبريل ١٩٨٨
- ٢٥ - شركات توظيف الأموال في الاقتصاد المصري، مصر المعاصرة،
العدد رقم ٤١٥/٤١٦، يناير/ أبريل ١٩٨٩، ص ٥ - ٣٣. نشرت
كذلك في سلسلة قضايا فكرية بالقاهرة، الكتاب الثامن، أكتوبر
١٩٨٩، ص ١٣٩ - ١٥٤.
- ٢٦ - التضخم في الاقتصاد الرأسمالي، مع إشارة خاصة للاقتصاديات
المعوية، دراسات معهد التخطيط، طرابلس، ١٩٩١
- ٢٧ - النظام النعيمي في العالم العربي، البرية المعاصرة، السه الثالثة
عشر، الإسكندرية، ١٩٩٦.
- ٢٨ - الوضع الراهن للعالم العربي في الإطار الدولي الحالي، مؤتمر اتحاد
المحامين العرب، سوسة (تونس) مايو ١٩٩٧ - مجلة سطور،
القاهرة، مايو ١٩٩٧

- ٢٩ - الدلالة الثقافية لنظام التعليم في مصر بين نظام التقييم سلمي ونظام القسم الساء - مجلة سطور، القاهرة، يونيو ١٩٩٧.
- ٣٠ - إشكاليه التحول من ملكية مدونة للمشروعات لاقتصادية إلى ملكية الفردية وأوضاع العاملين في مصر - مجلة القاهرة، القاهرة، سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٧. منشورة كذلك في مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، بيروت، العدد الثاني، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٩، ص ١٧٩ - ٢١٣.
- ٣١ - المنظمة العالمية لتجارة، والنظم القانوني في البلدان العربية (للمسعة الاقتصادية والأبعاد القانونية) مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، بيروت. العدد الثالث، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٩، ص ٢٩٥ - ٣٤٤.
- ٣٢ - تصور خاص للمشروع الاقتصادي التصهيري في المنطقة العربية، رؤية استراتيجيه، مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، بيروت، عدد الرابع، كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٠.
- ٣٣ - منظومة أحواليات النظام لاقتصادي لرأسمالي العالمي، مجلة سطور، القاهرة، إبريل (يسان) ٢٠٠٠.

مقدمة عامة

موضوع دراستنا هو أحد العلوم الاجتماعية، أي أحد العلوم التي
تشمل النشاط الإنساني في المجتمع. ذلك هو علم الاقتصاد السياسي
الذي يشمل بأحد الأنشطة الاجتماعية، بالنشاط الاقتصادي

تكوين فكرة سريعة عن النشاط الاقتصادي يمكنك البدء من الرحلة
اليومية التي تقطعها منذ الاستيقاظ في الصباح إلى أن تصل إلى قاعة
الدرس، أو محل العمل. فإعداد نفسك تحتاج إلى العديد من الأدوات
والمواد التي تستعملها في الاعتسار. ولتناول طعام الإفطار تستعمل
أدوات لتجهيزه وتستعمل أدوات أخرى عند تناول طعام الذي يتكون من
مواد غذائية بعضها زراعي وبعضها تم تحويله، كالحبوب والمواكح
المعينة. ثم أنك تستعمل بعض الملابس. وفي الطريق إلى قاعة الدرس أو
محل العمل قد تستعمل إحدى وسائل المواصلات. ثم إنك تصل إلى قاعة
الدرس أو قاعة العمل وتجهز قانتة، ومجهزة بك هو لأرم لتلقي العلم أو
لتقيام بالعمل المطلوب. خلال هذه الرحلة تستعمل الكثير من الأدوات
والمواد وتؤدي بك خدمات، كخدمة المواصلات وخدمة تعليم

ابتداء من رحلتك هذه نستطيع أن ننتج رحلات أفراد ومجموعات
أخرى في المجتمع، إما رحلات تتمثل في جهود أثمرت الأدوات والمواد

والخدمات التي ستعتمد بها في رحلتك اليومية فابتداءً من مادة غذائية تتناولها في طعام الإفطار، كالخبز مثلاً، تستطيع أن تتصور رحلة الخبز الذي قدم يتحوّل الدقيق إلى خبز. كما تستطيع أن تتصور رحلة الملاح الذي يمارس سلسلة من العمليات تنتهي بالحصول على كمية من السمك وابتداءً من رحلة التي يربدها يستطيع أن تتصور رحلات العديد من الأفراد والمجموعات التي قامت بتحويل الصرف إلى خيط، يصبح الخيط، يتحوّلها إلى سح، تجهيز هذا السح، ثم يتحوّل أخيراً إلى حذاء. كل هذه رحلات يومية ولكنها تترك ما تقوم أنت باستعمانه في رحلتك اليومية هذه الرحلات إنما تمثل نشاطات يقوم بها أفراد المجتمع لاسيما ما هو لازم لمعيشتهم، وهي تتنوع وتكون في مجموعها النشاط الاقتصادي وهو نشاط، كما يرى، محوره الإنتاج وتوزيع الناتج، ليس بالنسبة لك فقط وإنما بالنسبة لكل المجتمع، لا في داخله بحسب وإنما كذلك في علاقاته بالمجتمعات الأخرى المكوّنة لأحرار المجتمع العالمي

هذا النشاط الاقتصادي هو جزء من واقع المجتمع، جزء من حياته مرتبط تمام الارتباط بالأجزاء الأخرى للحياة الاجتماعية فالعلاج المستج لتفهم (ممارساً) سلوك نشاطاً اقتصادياً) هو نفس الفرد الذي يمارس نشاطاً اجتماعياً في داخل أسرته أو في علاقته بالأسر الأخرى هو نفس الفرد الذي يمارس نشاطاً سياسياً في حالة اشتغاله بالثقفايا العامة وائتماده لحرب سياسي؛ هو نفس الفرد الذي يمارس نشاطاً فنياً (إن كان يستطيع أن يعرف الناي مثلاً عن شاطئ أسهر أو المزعة وهو هائل في انشغاله أو كان يتمي إلى جماعة تهوى ممارسة فن من الفنون). فالمرء ذاته، وإنما في انتمائه إلى فئة أو طلبة اجتماعية، هو الذي يمارس، جمعياً، مختلف أوجه

النشاط الاجتماعي من هنا كن تشابك النشاطات الاجتماعية وتفاعل كل منها مع نشاطات الأخرى وهو قول يصدق بصفة خاصة على نشاط الاقتصادي كأحد النشاطات الاجتماعية.

هذا النشاط الاقتصادي، الذي يمارسه الإنسان عبر المراحل المختلفة لتاريخه الاجتماعي، حاول الإنسان، ككائن واعي، أن يكتشف أسراراً، أن يعرفه، أن يكون أفكاراً خاصة به؛ بطبيعته، بالكيفية التي يسيّر بها، نتائج، بمصير هذه النتائج، وبامتدادها من فترة زمنية لأخرى. بمعنى آخر، حاول الإنسان أن يفهم نشاطه الاقتصادي وأن يفسره، في محاولته كشف أسرار النشاط الاقتصادي إنما يبذل جهداً آخر يتمثل في نشاط فكري، نشاط يبدله، تبعاً لميل معين، توصله لهذه، إلى الأفكار الاقتصادية، إلى النظريات الاقتصادية. هذه النظريات قد توافرت فيها شروط معينة تكون علمية هي إطار المعرفة التي يكتسبها الإنسان في شأن نشاطه الاقتصادي يفرق بين المعرفة العلمية التي يكتسبها من يمارس النشاط عبر تجربته الحياتية اليومية كالمعرفة التي يكتسبها من يزرع الأرض تدريجياً بالنسبة للتربة وحوصلها واسماخ وثقائته عبر السنة وأنواع البقاعات الممكنة زراعتها وموعد زراعة كل منها، واحبات كل منها من نعمل وأسمدة والأسمدة، وموعد الحصاد، ونوع الأدوات اللازمة في كل مرحلة من مراحل النشاط الاقتصادي، وكيفية استخدامها، وما تتضمنه كل أداة من في أو طريقة لتحقيق الهدف من استخدامها كل هذه معارف تكتسب من خلال التجربة اليومية، وتكون من قبيل المعرفة العادية، والتي يمكن أن تكون صحيحة أو يثبت عدم صحتها. هذه المعرفة لمادة تختلف عن المعرفة العلمية، التي تنجم عن نشاط متخصص في اكتساب المعرفة، هي

نوع من البحث المعرفي، يلزم لتحقيقه توفر شروط توصلت إليها البشرية فيما يتعلق بهدف الباحث والسييل الذي يسلكه في بحثه والخطوات الواجب اتباعها لاكتساب المعرفة والتحقق من صحتها وتقديمها للآخرين. هذه المعرفة العلمية هي شرط لازم لوجود علم من العلوم، ولكن وجودها ليس بالشرط الكافي. إذ يلزم لوجود العلم أن تراكم المعرفة العلمية تراكمًا كميًا يصل إلى نقطة يجعلها كميًا ممثلة لجسم من المعرفة، يدور حول موضوع محدد، يعطى للإنسان حياً أدنى من اليقين الذي يمكنه من التنبؤ المعقول بالحركة المستقبلية للظواهر محل الانشغال المعرفي العلمي. هذا ترمي المعرفة العلمية إلى مرساة العلم الذي تتوافر له شروطه الموضوعية، والشكلية، والعلم الذي تنشغل به هنا هو علم الاقتصاد السياسي.

ومن الطبيعي أن تبدأ دراستك بالاقتصاد السياسي بتقنيته كعلم، وكعلم اجتماعي، ويكون هذا التقديم بتعريفه وبالتعرف على علاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى، والتعرف على هذا العلم لي يكونه استراتيجي وفي أشكاله بالأشكال الاجتماعية المختلطة بنشاط الاقتصادي من هذا التقديم بالاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي مرسى أنه لا توجد نظرية اقتصادية تفسر لنشاط الاقتصادي لكل المجتمعات ولكل الأزمنة، وذلك لاختلاف لشكل لاجتماعي بنشاط الاقتصادي وقوى الإنتاج مستخدمة فيه من مجتمع لآخر، وفي المجتمع الواحد من فترة تاريخية لأخرى.

ومن المعلوم به أنه إذا كانت المجتمعات السابقة عسى التنظيم الاجتماعي الذي نعيش فيه حالياً، أي تنظيم الاجتماعي الرأسمالي الذي يرجع في بؤره تاريخياً إلى القرنين الخامس عشر والسادس، إذا كان هذه المجتمعات قد عرفت اكتساب بعض المعرفة العلمية في شأن النشاط

لاقتصادي، وإن هذه المعرفة لم ترقى إلى مرتبة العلم إلا مع المجتمع الرأسمالي. في هذا المجتمع الرأسمالي يعرف النشاط الاقتصادي، في إطاره التنظيمي، المحدد الذي يعمل من الدولة الشكل السياسي اسائد لتنظيم المجتمعات، وعلى الأخص في شكل الدولة القومية التي تسود حتى يعيش أزمته في المرحلة الحالية من مراحل التطور الرأسمالي، نقول في هذا المجتمع يعرف نشاط الاقتصادي خصائص تفردة تاريخياً، فهو اقتصاد رأس المال ولعمل الأجير، وهو اقتصاد يعمل فيه الإنتاج بقصد المبادلة، أي للسوق، وهو اقتصاد يبرر فيه النشاط الصناعي بسرعته تكراره الهائلة في الزمان وتنتج فيه النشاط الاقتصادية الأخرى إلى أن تصبح، تحت تأثير استخدام العلم والتكنولوجيا، نوعاً من نشاط الصناعي، وهو اقتصاد يبرر لنشاط الاقتصادي فيه مظهر الحبي وبقلي وتنش فيه دائرة استخدام الفرد تشمل كل جسات الحياة الاقتصادية بل والاجتماعية بصفة عامة، وهو اقتصاد توسعي في المكان كمنسقر للحياة الاجتماعية يمتد نشاطه نحو تعطيه النشاط الاقتصادي العالمي، وهو في توسعه عددي، وفي عدوانيته ديميكري، وهو فتصاد له حركته في الزمان يهواين موضوعية تحكم هذه الحركة وتعطى لشرائح المجتمع وأفراد، عبر معدل لتوزيع ثمار النشاط الاقتصادي، شروط حياتهم المادية والمادية بل ومنظوماتهم الأخلاقية، في التعبير المستمر لكل هذا

في هذا المجتمع الرأسمالي شطت حركة لمعرفة الإنسانية بصفة عامة والمعرفة العلمية بصفة خاصة وشطت عملية استخدام المعارف العلمية في حل مشكلات الحياة الاجتماعية بجوانبها المختلفة عبر البحث التكنولوجي والتوصل المستمر إلى سبر وتقنيات لمكر الاقتصادي بأروحه

المختلفة كتناح بركب هائل من العاملين في النشاط الاقتصادي والمشغلين به ويؤدونه، من المفكرين الموسوعيين الذي انصب انشغالهم على النشاط الاقتصادي لا يمر له عن بقية الحياة الاجتماعية وإنما باعتباره جزءاً لا يتجزأ منها، وكذلك من المفكرين «المتخصصين» أي أولئك الذين حصروا انشغالهم ليس فقط بالنشاط الاقتصادي معزولاً عن نشاطات الجماعة الأخرى وإنما بهذا «النشاط» الاقتصادي كما يتصورونه وكما يتصورون مكانه في النشاط الاجتماعي وكما يتصورون علاقته بجمع دوائر النشاط الاقتصادي. وكان نتاج كل هذا ثروة هائلة من المعرفة الاقتصادية، تخطت لاقتصاد الرأسمالي سمثل للحاضر كجزء من التاريخ لتعطي لحركة التاريخ التي شملت تنظيمات اقتصادية سابقة وأدت إلى الحاضر، والحركة التاريخية المستقبلية التي تشمل حثوثها كبدل تنظيمي للاقتصاد الرأسمالي يحقق ما لم يكن من مهمة التنظيم الرأسمالي تحقيقه تاريخياً، خاصة في اتجاه تحسين الحياة الاجتماعية للعبية من أفراد المجتمعات وتطوير هذه الحياة

في ضوء كل هذا يتحدد مسار انشغالنا الفكري بالنشاط الاقتصادي فهو يتحدد كمسار للمعرفة العلمية بخاصة بهذا النشاط، وهي تدور حول الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي، وكعلم قبلور وتطور مع نشأة وتطور التنظيم الاقتصادي الرأسمالي: كاتقتصاد مبادل مضممة، كاتقتصاد عبي بقدي، كاتقتصاد يعلب عليه انطابع الصاعبي، كاتقتصاد توسعي على الصعيد العالمي، وكاتقتصاد تنظمه الدولة بعمليه تاريخيه تعرف مراحل متباينه ومتداخلة من درجات تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. ويكون من الطبيعي كذلك أن يحتوي مسار انشغالنا الفكري الكيفية التي تطورت بها

المعرفة العلمية الاقتصادية، ليس فقط لأن للمفكر تاريخها، بل ولدي يتبين
درامته لمعرفة المفهوم الصحيح للمفكر وإنه كذلك لأن في اكتشاف أسرار
عملية مولد الأفكار شروط لصياغة استمرار عملية خلقها مع التعبير المستمر
في نشاط الاقتصادي. مسار إشعاع المفكر هو الذي يحدد لنا
الكيفية التي تقدم بها المعارف العلمية المكونة لعلم الاقتصاد السياسي

١ - في مرحلة أولى، يكون من الطبيعي أن تقدم تصورنا لهذا لعلم كعلم
اجتماعي، وكاجتماعي هو تاريخي، أي له تاريخه كعلم، بموضوعه
ومنهجه ومجموعة النظريات المكونة له في موضوعه الذي يتمثل،
على نحو محدد، في صورة طريقة لتاريخية محددة التي يتبع بها
كل مجتمع ما هو لازم لمعيشة المادية وثقافته أو ما يعبر عنه بطريقة
الانتاج (أو أسلوب الإنتاج) وفي منهجه الذي يدور في الواقع حول
ما أنتجه العقل البشري بالأساليب التي يسميها المجتمع العلمي، وفي
نظرياته، المسئلة في مجموعات الأفكار التي تفسر الظواهر المفسرة
المكونة للجمعية الاقتصادية، أي لعملية النشاط الاقتصادي كما
يمارسه المجتمع، وخاصة المجتمع الرأسمالي، في واقع حياته
البرميه. هنا يكون التركيز على الأفكار النظرية الخاصة بطبيعة العملية
الاقتصادية، بأدائها، وقوانين هذا الأداء، وبحركتها في المكان
والزمن. وتكون دراستنا لهذه النظريات على مراحل تتحدد وفقاً
لمدى دائرة الاهتمام المعرفي بأبعاد هذه العملية. إذ يمكن، بعد
التعرف على الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي يتشغل في أنواع
بأنشطة الاقتصادي الذي يمثل أسكل الاقتصادي في الككل
الاجتماعي، نقول يمكن أن يبدأ في دراسة النظريات المتعلقة بالتنظيم
الاقتصادي الرأسمالي على أساس اقتراح عدد من العنصر المؤقتة
التي يقصد بها تسهيل الدراسة ومراحلها الأولى بإبراز مظهر من
مظاهر النشاط الاقتصادي الذي يمثل، في مرحلة من مراحل المعصر

المعروف، الجزء الذي يمكن التركيز عليه مرحلياً دون أن يعيب عن
الذهن أن معرفة الجزء لا تكفي إلا في إطار الكتل الذي ينتمي إليه
وتشكل هذه الفروض في

- افترض أن النشاط الاقتصادي الذي يقوم في المجتمع ذو طبيعة عبية
فقط، أي أنه لا يعرف استخدام النقود وإن كان يعرفها فإنها لا تلعب
إلا دوراً حيدياً في أداء هذا النشاط الاقتصادي وحركته عبر الزمن
بمعنى آخر، ستجود دراستنا في مرحلتها الأولى من الظواهر النقدية،
أي أنها سخرج من إطارها المشكلات التي نثيرها طبيعة النقود
ووظائفها وأثرها على النشاط الاقتصادي وحركته عبر الزمن
- افترض أن النشاط الاقتصادي يجري في محيط وطني دون أن يدخل
في علاقات اقتصادية مع بقية أجزاء المجتمع العالمي، بمعنى آخر،
نعتبر دراستنا في مرحلتها الأولى أن الاقتصاد الوطني اقتصاد
مغلق، أي أنه لا يؤثر في العالم الخارجي ولا يتأثر به. بعبارة أخرى،
ستجود دراستنا في مرحلتها الأولى من تأثير العلاقات الاقتصادية
الخارجية على الاقتصاد الداخلي
- افترض أن الدولة، رغم وجودها كشكل للنظم الأساسي للمجتمع
الرأسمالي، لا تتدخل في النشاط الاقتصادي، أي أن النشاط
الاقتصادي يمارس أساساً بواسطة الأفراد والمشروعات والهيئات
الحاصلة

الأمر يتعلق بالنسبة لهذه الفروض ثلاثة بحالة تصور ذهني لاقتصاد
لا يعرف النقود ويوجد في حالة عزلة عن بقية أجزاء المجتمع العالمي ولا
تدخل فيه الدولة في النشاط الاقتصادي وهو أمر لا يمثل حقيقة الواقع،
خاصة مع الانتشار الهائل لاستخدام النقود وتشابك الاقتصاديات الوطنية
في داخل الاقتصاد العالمي بمعاصر وتعدد مظهر تدخل الدولة في النشاط

الاقتصادي في كل مرحلة تطور الاقتصاد الرأسمالي ولكن كل مرحلة متعجبة بقصد منها التعرف أولاً على طبيعة وأداء العملية الاقتصادية على الفرض غياب لنقود وغياب العلاقات الاقتصادية مع الخارج وغياب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، في مرحلة أولية، ثم التعرف بعد ذلك، في مرحلة ثانية، على أثر إدخال لنقود ثم إدخال العلاقات الاقتصادية مع الخارج ثم إدخال دور الدولة في الحياة الاقتصادية، أثر كل ذلك، باستدريج، على النتائج التي نستخلصها في المرحلة الأولى من مراحل التحليل

٢ - على أساس هذه الافتراضات الثلاثة (غياب لنقود أو حيادها وغياب العلاقات الاقتصادية مع الخارج وغياب تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية) سنقوم بتقديم لنظريات المتعلقة بالاقتصاد الرأسمالي، من حيث طبيعته وكمية أناله وحركته عبر الزمن وتطوره في المدى الطويل وسنضم الأفكار النظرية المتعلقة بذلك إلى المعرفة التي نقدمها في شأن الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي لتتكون موضوع الجزء الأول من مؤلفنا الخاص بمبادئ الاقتصاد السياسي، ويحتوي الأساسيات من هذه المبادئ.

٣ - في مرحلة ثانية، سنقدم في درسين الافتراض الخاص بغياب لنقود، ودرس الظاهرة النقدية والجد النقدي بشروط الاقتصادي، خاصة في المجتمع الرأسمالي، لتتكمّل معرفتنا لمتبعه بالعملية الاقتصادية بمبادئ العيني والنقدي في مفاصلهما في أداء العملية الاقتصادية وحركتها عبر الزمن ويكون ذلك موضوع الجزء الثاني من مؤلفنا، بعنوان: الاقتصاد النقدي.

٤ - وفي مرحلة ثالثة، بعد تعرفنا النظري على العملية الاقتصادية التي تتم في داخل المجتمع الواحد من المجتمعات المكونة للمجتمع العالمي، يعمد العيني والنقدي، يبدأ في استبعاد الافتراض الخاص

بمرحلة لاقتصاد الوطني أو بعدم دحوله في علاقات اقتصادية مع الأجزاء الأخرى المكونة للاقتصاد العالمي وذلك بدراسة الأفكار النظرية المتعلقة بوضع الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، وبحركة هذا الاقتصاد العالمي وتطوره، وسوق وطبيعة ونتائج لعلاقات الاقتصادية التي تقوم بين الاقتصاد الوطني وبقيّة أجزاء لاقتصاد العالمي، وأثر كل ذلك على مسار الاقتصاد الوطني وما يحققه من مستويات معيشية للمواطن الاجتماعي المختلفة في داخلها وبهذا يستكمل معرفته بالنظرية المتعلقة بالعمية الاقتصادية، بعبئها بعيني والتقدي، بمعرفته البعد الدولي بهذه العمية. ويكون ذلك موضوع الجزء الثالث من مؤلفنا، بعنوان 'الاقتصاد الدولي'.

٥ - وفي مرحلة رابعة يبدأ في استبعاد الافتراض الخاص بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. وذلك بالتحرف من قرب على دور الدولة الرأسمالية في الحياة الاقتصادية ومجالات هذا الدور وكمية قايها به سواء بأن تقوم بدور في أنشطة اقتصادية العبي أو بأن تقوم بدور غير نوع من النشاط الاقتصادي هو النشاط المالي، بحصول الدولة على إيرادات (أو مورد) مالية وقايها بإنفاق هذه المرد على أداء خدمات في الحياة الاجتماعية (كخدمات التعليم والصحة والأمن وبدد). (الأمر يتعلق هنا بإدخال بعد جديد على تائرة المعرفة النظرية الاقتصادية، هنا البعد يخص النشاط المالي الذي تقوم به الدولة بدءاً لدورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بمجتمع ويكون ذلك موضوع لجزء الرابع من مؤلفنا، بعنوان الاقتصاد المالي.

٦ - وفي مرحلة خامسة، وأخيرة، نحاول أن نجتمع، في منظومة فكرية واحدة، عملية التكون والتطور التاريخي للفكر المتعلق بالنشاط الاقتصادي في المجتمع، أي للفكر الاقتصادي ولكن مع اختلاف

في المساحة التي تعطي للنتاج المكوي للمجتمعات المختلفة، إذ يصعب انشغالنا في المقام الأول، في مجال هذا المؤلف الخاص بمبادئ الاقتصاد السياسي، على لفكر الاقتصادي نتاج تنظيم الاجتماعي الذي شهد مولد وتطور الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي، وهو التنظيم الاجتماعي الرأسمالي، في مراحل تطوره المختلفة وعيه يأتي تقديمها لفكر الاقتصادي في المجتمعات السابقة على المجتمع الرأسمالي كأمثلة لما أنتجه ذهن البشري من فكر يتعلم نظوه اقتصادية شهدتها تلك المجتمعات، ليري على نحو متختم الفكر الاقتصادي نتاج المراحل المختلفة للتطور الرأسمالي. ويكون ذلك موضوع الجزء الخامس من مؤلفنا بعنوان: تاريخ الفكر الاقتصادي.

٧ - وعليه يقدم للقارئ مؤلفنا احصاء بمبادئ الاقتصاد السياسي في أجزء خمسة

- الجزء الأول، مبادئ الاقتصاد السياسي، الأساسيات
 - الجزء الثاني، مبادئ الاقتصاد السياسي، الاقتصاد القوي
 - الجزء الثالث، مبادئ الاقتصاد السياسي، الاقتصاد الدولي
 - الجزء الرابع، مبادئ الاقتصاد السياسي، الاقتصاد المالي.
 - الجزء الخامس، مبادئ الاقتصاد السياسي، تاريخ الفكر الاقتصادي.
- لم يبق للانتهاء من هذه المقدمة العامة، لا كلمه في شأن الطريقة التي يمكن اتباعها في دراسة الاقتصاد السياسي. ويقصد من الدراسة العلمية الجادة إذ نحن نوجه ما نقدمه للإنسان الذي لا يحل بجهده ووقته في اكتساب المعرفة، التي هي خير ما يتسلح به الإنسان الذي يحرم على أن يسهم إيجابياً في بناء مجتمعه وتطوير حياة العالوية من أفراد. هذه الطريقة تفرضها طبيعة العلم الذي نقوم بدراسته. فهو، شأنه في ذلك شأن كل العلم، علم تراكمي، بمعنى أنه يبنى نفسه على أساس من نفسه. فالأفكار

التي تتبدور وتتحدد في مرحلة أولى تمثل أساس الأفكار التي نتجور ونصعد في مرحلته الثانية وعلى أساس هذه الأخيرة بيني نصريات أخرى. وهكذا، إراء ذلك لا يكون أساساً من سبيل إلا استيعاب الموضوعات المختلفة موضوعاً بعد موضوع دون تخطي أي من النقاط التي تتعرض لها إذ لا يجمع من هذا التخطي إلا بصعوبات، تصادفها عندما نحاول في مرحلته ثالثة دراسة موضوع يركز على الموضوع الذي نخطيباء يتعين إدد أن نستوعب كل فكرة نتعرض لها، مع رجاء مراعاة ذلك على مدى الأجرء المختلفة المكونة لمؤلفنا هذا.

ولكي نستوعب لا بد أن نحاول نادماً فهم كل فكرة، لا أن نحفظها من ظهر قلب إذ فيما عدا لمصطلحات لمية يمثل الحفظ من ظهر قلب أقصر سبيل إلى اشتهلثة في دراسته علم كعلم الاقتصاد السياسي ولهمم الأفكار لا بد من دراستها نقطة بنقطة. فقرة كتاب في الاقتصاد السياسي كما نقرأ رواية أدبية لا بد وأن نؤدي بنا إلى حميلة معرفية محدودة

والدراسة لا تعني دراسة ما يرد بهذا الكتاب، أو غيره، فحسب بل لا بد من القراءة والاطلاع وانقيام ببعض عمل البحث. وهنا يلزم لمن يريد أن تكون معرفته الاقتصادية معقوبة ألا يقتصر على المراجع العربية، رغم ثراء الأدب الاقتصادي العربي، وإنما عليه أن يرجع إلى المراجع الأجنبية، خاصة بالنسبة لكتابات كبار المفكرين الذين ساهموا في عميه ميلاد وتطور علم الاقتصاد السياسي. لتسهيل ذلك حريئاً حرصنا على أن نعطي للمصطلحات الاقتصادية مقابلها باللغتين الانجليزية والفرنسية وأن نلحق بالكتاب قائمة بالمراجع مقسمة إلى أجزاء

على أن هدف الدراسة يتعين ألا يقتصر على مجرد لاستيعاب بسيط،

من يجب أن يتعداه إلى الاستيعاب الناقد، الناقد للمنهج والأفكار ولتحويل
إلى هذا الاستيعاب اساقدا لا بد أن يكون لنا منهجاً ناقداً يدلغ بروحنا إلى أن
تكون قائمات ناقدات وبحيثنا من وثيقه الفكر أنها كان مصدره

في دراسنا هذه نستخدم في التحليل الاقتصادي بعض لأدوات
لعكزية التي تبلورت في مجال فروع أخرى للمعرفة إذ نستخدم أدوات
رياضية وإحصائية كما نستخدم أفكار تبلورت في فروع أخرى للمعلوم
الاجتماعية (كعلم السكان وعلم الاجتماع وعلم التاريخ، وعلم الجغرافيا)
بل أن بعض لمصطلحات لاقتصادية بدأت بلورتها في بعض المعلوم
الطبيعية الأمر الذي يستوجب أن نوسع من أقتنا بالرجوع إلى المعاجم
المتخصصة والموسوعات المعرفية كلما تعلق الأمر بأحد هذه الأفكار
وبخصوص الأدوات الرياضية سدرع بالقول بأن دراسة الاقتصاد السياسي
لا تستمر ممن يقوم بها أن يكون متخصصاً في الرياضيات. فأكثر فروع
المعرفة الاقتصادية استخدمت للأدوات الرياضية لا يتطلب معرفة رياضية
مزيد على تلك التي يتحصل عليها من يتم دراسته ثانوية. ويكفي لفهم
الأفكار الواردة في دراسته هذه أن تكون لدينا معرفة بعدد من الأدوات
الرياضية فكرة الدالة والعلاقات الدالية، والمعادلات الآتية والتعبير البياني
عندها انعماس والمشتقة والتعبير البياني عنها، المصفوفات كما يرمز أن
تكون هي دريه باللعبة الاحصائية العادية وكلها أدوات يمكن نقارىء أن
يسلح نفسه بها بجهده الفردي دون كثير عناء

محمد دويار

إيكنجي مربوط - الإسكندرية

سبتمبر ٢٠٠٠

الجزء الثالث الاقتصاد الدولي

تصدير

يشغل الاقتصاد السياسي، كما نعلم، وهو أحد العلوم الاجتماعية، بأحد الأنشطة الاجتماعية النشاط الاقتصادي، أي النشاط بمتعلق بإنتاج وتوزيع ما هو لازم لإنباع حاجات أفراد المجتمع المادية والثقافية، أي النشاط اللازم لإعاشة أفراد المجتمع ويشغل علم الاقتصاد السياسي بالأفكار المتعلقة بهذا السطح في تطوره التاريخي، وهو بطور يتم من خلال تحول لأشكال الاجتماعية لتنظيم هذا النشاط، فالاقتصاد السياسي كعلم يحتوي إذن. لأفكار الخاصة بالعملية الاقتصادية في ظل أشكالها التاريخية المختلفة، أي الأفكار المتعلقة بطرق الإنتاج المختلفة وهي أفكار «تشغل بدر متها في اجزاء الأول من هذا المؤلف»^(١).

ومنذ القرن السادس عشر يشهد المجتمع الإنساني نشأة طريقة بلامتاح تيلوروت عبر التاريخ الإنساني، في مجتمعات أوروبا الغربية، ثم بدأت تحتوي، في تطورها، كل المجتمع الإنساني، حافة بذلك اقتصاداً عالمياً

(١) انظر في ذلك، محمد فريدريه مبادي الاقتصاد السياسي، الجزء الأول لأساسيات، منشورات المحامي الحقوقية، بيروت ٢٠٠١ وانظر في التصورات الفكرية المختلفة لطريقة الإنتاج والتكوين الاجتماعي

M. Dowdard, L'Economie Politique, une Science Sociale, F. Maspero, Paris, 1974.

مر بمراحل تطور مختلفة انتهت إلى الاقتصاد الدولي بمعاصر تلك هي طريقه الإنتاج الرأسمالي. نشأت في أحضان تكوين الاجتماعي لقطاعي في أوربا، ويطورت من خلال خلق لسوق العالمية وتحويل الإنتاج من خلال أساط مستثمرة لتسييم الدولي للعمل، تحقيقها بالتغافل في هياكل المجتمعات المختلفة. حقيقة بذلك أجرة للاقتصاد اندولي مستويات مختلفة من تطور ويحفظو مختلفه من نتاج هذا تطور الرأسمالي وحيث طريقة الإنتاج هذه، هي نهاها، بشده من يدهات القرن العشرين، مكانية تخطيطها تاريخياً بمحاولات بناء تكوين اجتماعي بدلي يرتكر على لإجراءات لتدريجية للتكوين الاجتماعي الرأسمالي ويوجه مشكلات تطور لمجتمع التي لم يعد بمقدور هذا تكوين الأخير حلها، على نحو يصبح معه من الممكن، تنظيمياً، تحقيق استخدام أكفاً لقوى الإنتاج التي أوجدها الاقتصاد لرأسمالي، وتوزيع أعدل لما تنجبه قوى لإنتاج هذه، ومن ثم حيله أفضل للموى الاجتماعي لأوسع التي تمثل عصب لقوى الاساحة وجبهة، لشكلات السكانية

وقد رأيت في درامسا السابقة^(١)

١ - الخصائص المحددة للطبيعة العامة لهيكل الاقتصاد الرأسمالي الذي لا يكف عن التعبير، بقبام علاقات الإنتاج فيه على الملكية بخاصه (سواء أكانت ملكية فردية أم ملكية الدولة) لوسائل الإنتاج، وما يترتب على ذلك من أن يصبح تحقيق الربح، والربح النقدي، الهدف المباشر من القيام بالنشاط الإنتاجي. وأن يتحدد توزيع الناتج بين الطبقات والشرائح الاجتماعية ابتداءً من لحظة السيطرة على وسائل

(١) انظر محمد حويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، الأساليب، الباب الثالث

الإنتاج وبيع الهدف المباشر من اتحاد قرارات الإنتاج

٢ - كما رأيت كيف أن أداء لعملية الاقتصادية يتم بفصل القرارات الفردية ولعمامة التي تتضمنها الوحدات الإنتاجية والاستهلاكية على أساس أثمان السلع في اقتصاد صناعي (تتحول فيه الزراعة نفسها إلى فرع من فروع الصناعة) تموده المبادلة، والمبادلة النقدية. على نحو يقدر معه أن الأداء الاجتماعي للعملية الاقتصادية إنما يتم، ابتداءً من الربح النقدي، من خلال قوى سوقية تشكل تلقائيًا بعد بالعملية الاقتصادية، كمعادنة عامة، عن السيطرة الاجتماعية الواعية على النشاط الاقتصادي

٣ - كما رأينا من دراستنا السابقة الملامح العامة لمراحل تطور الاقتصاد لرأسمالي منذ الرأسمالية التجارية ثم الرأسمالية الصناعية ثم رأسمالية المالية التي بدأت تسيطر منذ نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين

وقد تمت دراستنا السابقة لعلجة وأداء الاقتصاد الرأسمالي في الواقع على أساس ثلاثة فروع قصد بها تهييل الدراسة في مرحل الأولى من تعلم نظريات علم الاقتصاد السياسي رغم بعد هذه العروض عن واقع الحياة الاقتصادية

المعرض الأول: خاص بالنقد والمظاهر النقدية للنشاط الاقتصادي وقد مثل في فتراته غياب النقد، أي الحيد من الدور أو الأتوار التي سبقتها استقرت في الحياة الاقتصادية ومن ثم جاءت الأفكار والنظريات الخاصة بكمية أداء الاقتصاد الرأسمالي محدودة بافتراض إما غياب النقد كلية أو إدخالها (مع متراضات حيدتها) لكي يكون من الممكن الكلام عن لأثمان (باعتبار أن الأثمان تمثل ظاهرة نقدية) ودعوة التبادل الذي لم يعد

بتم، كظاهرة تسود لاقتصاد الرأسمالي، إلا من خلال النقود ولكن، في واقع الحياة الاجتماعية توجد النقود في كافة توحى هذه الحياة، فكل ما يستخدم النقود، برعاً أو آخر منها - ورقة بكنوت أو قطعة معدنية أو حتى نقود مصرفية استعمالاً بشيكات أو لأدوات إلكترونية - وكل ما يستخدم النقود بطريقة أو بأخرى - بحكمه أو بشحه أو بسفه، وفقاً لمدى نمعه بالثروة في المجتمع ونمط حاجاته ونظام القيم الذي يؤمن به، وعلى أحسن ما يكمه للمجتمع الذي يعيش فيه من انماء بسة أو استهتار أو نكار. وكل ما يستخدم النقود اقتصادياً في شراء سلعة استهلاكية إشاعاً بحاجة ما (سلعة مكمرة كميرل يسكه أو سلعة تهتك بمجرد الاستعمال كماكل)، أو في تحقيق قدر من المدحرت اسلمية تحوطاً لأيام قادمة يد، من الأمان (والفرش الأبيض ينفع في اليوم الأسود)، أو توقعاً لنباء طاقة راجية جديدة (مصنع مثلاً) طمعاً في ربح تقدي في مستقبل أو إعدناً بضرورة تأمين حياة المجتمع في المستقبل - وكل ما يستخدم النقود اجتماعياً لنفع مهر أو دولة نقدية في المجتمعات التي لا يتم فيها الروح لا بمعامل ينفعه أحد طرفي لعلاقة (التي يبعث قلوسه بت اسلطان عروسو، مثل لبناني)، أو لشراء صيت أو جاء اجتماعي، لا يحمل المنتج جاد وإنما بانماق بعدل من النقود في مناسبة رواج يهتكر من تجديد حبة لبشر أو ميلاد يعلن من هذا انجلد أو وفاة تشير إلى انتهاء دور في صمان سمرار الحياة. وتستخدم النقود سياسياً إما كمكيرة للمشاركة في الطبقة سياسية المحكمة أو كأداة لتزييف الوعي السياسي وشراء أصوات النخس في عملية سياسية يكتسب ليها البانتب أهمية سمحب مكاة الأصيل. وأخيراً، يعرف الممارسات الدينية استخدام النقود فكثير من المؤسسات

الذي يعيش على دحرجة تقليدية من ملكة عقارية تملكها أو موفوعة عليها ، كما يتعامل بعض هذه المؤسسات في الأسواق المالية ، لمحبيه والدولية كما يستخدم الأفراد النقود، صدقة أو تبرعاً ، قراباً للأهبة . وهكذا تتدخل نقود في كل حبات الحياة الاجتماعية

أما القرص الثاني . الذي تمت ابتداءاً منه دراسة السابقة فهو شخص يتصور غياب العلاقات الاقتصادية الدولة التي تربط الاقتصاد الوطني ببيئة أجزاء الاقتصاد العالمي . فدراسة كمية أداء الاقتصاد رأسمالي الذي يسود عالمنا المعاصر تمت في لمحة الأولى من دراستنا بافتراض أن الاقتصاد الوطني اقتصاد معزق ، يعمل بمعزل عن بقية الاقتصاد الدولي . وهو فرض لم يرد عند بدء الدراسة ، لا لتسهيل فهم الحمية للاقتصادية رأسمالية إذ يتميز الاقتصاد الرأسمالي ككل في واقع الحياة الاجتماعية بأنه توسعي بطبعه ، عنيف في حنائه للاقتصاديات الأخرى وتحريكها إلى اقتصاد سوق وتحقيق نوع أو آخر من الاقتصاد العالمي يقوم على تقسيم دولي للعمل بين المجتمعات المكونة للاقتصاد العالمي ، على سبيل لهذا التقسيم يختلف باختلاف مراحل تطور الاقتصاد العالمي ، الأمر الذي يعرض حتمية قيام علاقات التبادلية بين هذه المجتمعات ، تبادلاً يتضمن انتقال قوة العمل والسلع ورؤوس الأموال بين حدود الدول . ويتحقق هذا التبادل على نطاق في اتساع مستمر وبمعدلات متزايدة ويستلزم تسوية مدفوعاته من خلال النقود . وتكون هنا بمعرض استخدام للنقود على الصعيد الدولي

في واقع الحياة الاجتماعية ، في مسارها اليومي ، توجد إذن النقود وتدخل في كافة جنبات هذه الحياة الاقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية ويدخل الاقتصاد الوطني بالمراد ، وميقاته في علاقات اقتصادية مع بقية بلدان

لعالم، بل ويمثل جزءاً لا يتجزأ من لاقتصاد العالمي. الأمر الذي يوجب أن تكون معرفتنا النظرية لطبيعته وكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي متمثلة في بدء نظري متماسك يمسر عيية وكيفية أداء لاقتصاد الرأسمالي عبر الررس بمطورية معيني واستقدي في شايكهما الجدلي، وبعبار العملية الاقتصادية الداحلية جرحاً لا يتجرأ من لاقتصاد العالمي يخضع في التعرف عليه للقاعدة لمعرفة التي مؤداها لا يمكن التعرف على الجزء إلا ابتداء من الكل، على أن نحرص على كشف عب يكون نجره من خصوصية تغطية دائية بالنسبة لقنة الأجراء وهو ما يعني ضرورة احتواء البدء النظري، تكن متماسك، لما اصطلح على تسميته بالظرية الاقتصادية (نظرية العيمة ولشس) لظرية النقود وبطرية «التبادل» الدولي، وصروره أن يمكسا هذا البدء النظري من مهم عملية تطور الاقتصاد اسالمي وساك البلدان والطقات ولشرايح الاجتماعية المكونة لأجزائه عبر برمن

أما الفرض الثالث الذي نمت ابتداءً منه درست اسابقة فهو خاص بتصور غاب الدولة أي عدم تدخلها في حياة الاقتصادية ووقع الأمر أن الدولة كانت دائمة التدخل في الحياة الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي بدرجات متفاوتة في المراحل المختلفة بتطور هذا الاقتصاد

والآن، واستكمالاً للدرست لسادىء عم الاقتصاد السياسي نقوم بإسقاط اعرصين الأول والثاني، ونسقي الثاني لحين إدخال الشاط المالي لدولة ليكون محلاً للدراسة في الجزء الرابع الخاص بالاقتصاد المالي أو يكون إسقاطنا لمرصين الأول على مرحلتين

في مرحلة أولى، نقوم بإدخال النقود، وما تثيره من مظاهر اقتصادية قادية، على الشاط الاقتصادي عيبي، لتعرف على طبيعتها وأنواعها

وظائفها والكيفية التي تحقق وتندون بها، والصور الذي يقوم به في مختلف مراحل العممية الاقتصادية محسباً وعالمياً وهو ما يمثل موضوع الجزء الأول من هذا المؤلف

- للدخول في مرحلة ثانية، العلاقات الاقتصادية الدولية في إطار دراسته 'الاقتصاد العالمي' وذلك لتعرف على صور هذه العلاقات ومكانها في الاقتصاد العالمي وتطور أشكالها بنظرة هذه الاقتصاد العالمي، وما تسببه من آثار في داخل المجتمعات وعلى صعيد المجتمع العالمي وهو ما يحدد موضوع الجزء الثاني من هذا المؤلف

ولكن، يبدأ بباب تمهيدي يصرح به ضرورة منهجية، على مستوى كيفية نفس المعرفة، إذ قد يكون من الضروري أن يبدأ من تصور نظري لكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي في وضع الحياة الاجتماعية اليومية، وهو تصور لا بد أن يكون قد تبلور من دراست السبق لطبيعة وكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي لسعره على المكان الذي يشغله المورد والعلاقات الاقتصادية الدولية في الأداء الحثري للعممية الاقتصادية

على هذا الأساس، وبعد أن قمنا بدراسة مشكلات الاقتصاد النعدي في الجزء الثاني من مؤلفنا في مبادئ لاقتصاد السيمسي، نحرص على تعريف النظرية ونحن بصدد دراسة لاقتصاد الدولي، على النحو التالي

الباب التمهيدي في الأداء اليومي للاقتصاد لرأسمالي

بواب الأول العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاديين المصري والثاني

الباب الثاني في الاقتصاد الدولي معاصر

الباب الثالث التفسير اسطري لعلاقات الاقتصادية الدولية

الباب الفهمي

الأداء اليومي للاقتصاد الرأسمالي

إذا كما قد افترض في دراست السابقة للعملية الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي أن الاقتصاد الوطني يعمل على فرض غياب النقود والعلاقات الاقتصادية بينه وبين الاقتصادات الوطنية الأخرى، راتنهنا من دراست السابقة هذه إلى تصور ذهني لكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي ككل في واقع الحياة اليومية، فإن اشغالنا الآن بفضايا الاقتصاد النقدي وقيد الاقتصاد النقوي يستلزم أن ندخل على هذه الصبورة الذهنية، في مرحلة أولى مواضع تواجد النقود في العملية الاقتصادية والدور الذي تقوم به في أماكن تواجدنا، ومن ثم المكان الذي تشغله في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية واتجاهات تأثيرها على هذه العلاقات وتأثيرها بها كما يستلزم أن يستكمل لصورة الذهنية بإدخال العلاقات الاقتصادية الدولية في المراحل المختلفة لعملية الاقتصادية في داخل الاقتصاد الوطني عاكسة مكان هذه الاقتصاد في الاقتصاد العالمي والدور الذي يلعبه كل منهما في حياة الآخر، وعليه، تقدم بصورة الذهنية للأداء اليومي للاقتصاد الرأسمالي على مرحلتين.

- في مرحلة أولى نقدم هذا التصور الذهني على افتراض غياب النقود والعلاقات الاقتصادية الدولية
- وفي مرحلة ثانية مستكملاً تصورتنا الذهنية لكيفية الأداء اليومي لهذه الاقتصاد بإدخال النقود والعلاقات الاقتصادية الدولية

الفصل الأول

التصور النظري لكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي على فرض غياب النقود والعلاقات الاقتصادية الدولية

لتصور أداء العملية الاقتصادية عادة ما يتصور عمل الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة، هي فترة السنة عادة، هذه الفترة ليست مبنية الصلة بالفترة التي سبقتها والفترة التي تليها، وإنما هي حبة في سلسلة من الفترات الزمنية المتعاقبة تمثل العدد الزمني الذي يعكس طبيعة العملية الاقتصادية كعملية مستمرة عبر الزمن وتتجدد من فترة لأخرى. ففي الفترة السابقة بهيئة المجموع شروط البلد في أنشطة الإنتاج في الفترة الحالية^(١) ويخلق النشاط الإنتاجي في الفترة الحالية شروط تتجدد لإنتاج في الفترة التالية، في كل النشاطات التي يحتويها الاقتصاد الوطني، النشاطات الزراعية والصناعية والخدمية والمالية

وللتصور أداء العملية الاقتصادية عبر السنة نقرر بين مرحلتين ثلاثتين تمر

(١) راجع في ذلك، محمد دويقر، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، الأساسيات، نموذج سجلد لاتنتاج (الجنوب الاقتصادي) عد فرسوا كيبه (نظرية التطور الرأسمالي بين الكلاسيك وماركس).

بها المصلحة الاقتصادية خلال الفترة الزمنية الواحدة

- المرحلة الأولى- تمثل نقطة البدء في النشاط الاقتصادي

- المرحلة الثانية تمثل مرحلة القيام بالنشاط الإنتاجي

- المرحلة الثالثة هي مرحلة تبادل السلع و الخدمات التي سبق إنتاجها

هذه المراحل المختلفة ليست بطبيعة الحال معصولة، وهي تتداخل بالنسبة لمختلف أنواع النشاط الاقتصادي، كما أن مجمل وحدات النشاط الاقتصادي لا يمر بنفس المرحلة في نفس اللحظة ففي الوقت الذي تقوم فيه بعض المشروعات بعملية الإنتاج يكون البعض الآخر قد انتهى منها وبدأ في نشاط سوي السلع التي أنتجها. ولا يقصد بتتابع انشغال الاقتصادي القروي عبر هذه المراحل بآراء إلا تسهيل عرض الصورة النظرية التي تحاول تقديمها لكيفية أداء المصلحة خلال الفترة محل الاعتبار

لكي يبدأ المجتمع نشاطه الاقتصادي في بداية الفترة لا بد وأن يجد تحت تصرفه في نهاية الفترة السابقة، قدرات إنتاجية تم خلقها في المرة أو الفترات السابقة، أي أن المجتمع يبدأ نشاطه الاقتصادي بالشروط اللازمة للإنتاج التي تهيأت في الفترة السابقة هذه الشروط هي:

- * بؤة عاملة محددة، كماً وكيفاً، أي من حيث العدد ومن حيث القوت البدنية والمهارات والتكوين النفسي والمعنوي.
- * كمية من الإمكانيات الطبيعية، تتمثل في موارد طبيعية (أراضي، مياه، غابات، بحار) بما في أعمقها، ظروف ماحية. إلى غير ذلك) ومن المقصود هنا قوى الطبيعة بصفة عامة، وإنما تلك التي

كشف لمجتمع، من خلال جهوده السابقة، أسرارها العنيفة
والسكوبوجيه وأصبح من الممكن بالتالي استخدامها اقتصادياً، أي
استخدامها في إشباع حاجات أفراد المجتمع المادية والثقافية

• كمية من القدرات المادية المتمثلة في وسائل الإنتاج التي يملكها
المجتمع في الفترات السابقة* مثل ما تحت تصرف المجتمع من يسه
مادية لخدمات (كالقفل والاتصال، والتعميم والصحة)، ما تحت
تصرفه من أراضي زراعية مستصلحة من جبل، من وسائل إنتاج
صناعية، من وحدات خدمية

هذا إذا نظرنا إلى شروط عملية الإنتاج من لراية معينة، حيث نعمل
في قدر معين، كمّاً وكيفياً، من قوى الإنتاج، سواء أكانت قوى بشرية أو
قوى طبيعية أو قوى مادية. أما إذا نظرنا إلى شروط عملية الإنتاج من
انحاحية التنظيم التي تحدد نمط العلاقات السائدة في الاقتصاد القومي،
نجد أن كل هذه القوى من قبيل السلع (أي العملة للتبادل) ابتداء من سيادة
الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج سواء أكانت ملكية فردية أو ملكية الدولة.
ابتداءً من هذه الملكية الخاصة يصبح كل هذه القوى (بما فيها قوة العمل)
سلعاً معدة للتبادل في السوق بمقابل الأمر الذي يترتب نتيجة في غاية
الأهمية في فهم كيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي. يؤدي هذه السبجة أن كل
قوى الإنتاج، بشرية وغير بشرية، معدة للإستخدام في سوق، وللاستخدام
في السوق بمقابل. وقد انتهى بها الأمر إلى أن يكون المقابل نقدياً. يترتب
على ذلك أن الهدف المباشر من القيام بالنشاط الاقتصادي يصبح الكسب
النقدي بالنسبة لأصحاب قوى الإنتاج. وعليه، يمثل الكسب النقدي نقطة
البداية في تحريك نشاط الاقتصادي. انحصار يسمى إلى كسب نقدي هو
الأحر، صاحب الأرض المأجور يسمى للمحصول على كسب نقدي هو

الربح، صاحب رأس المال النقدي المعد للأمر من يسعى للحصول على كسب نقدي هو امثالة، صاحب المشروع الذي يتم في دخله النشاط الإنتاجي يسعى للحصول على كسب نقدي هو الربح. أصبح الهدف المباشر إند من اتحاة قرارات استخدام هذه القوى، إذا ما استحدثت بواسطة الآخرين، هو تحقيق الكسب النقدي. هنا يتم أن يفرق بين هدف الهدف المباشر بنشاط الاقتصادي في الاقتصاد الرأسمالي (أي هدف الكسب النقدي) والهدف النهائي من القيام بالنشاط الاقتصادي، وهو إشباع الحاجات (وهو الهدف من وجهة نظر المجتمع، بصفة عامة) في الاقتصاد الرأسمالي لا يمثل إشباع الحاجات الهدف المباشر للنشاط الاقتصادي، ولكنه يمثل الهدف النهائي. ولا يتحقق، إذا تحقق، إلا من خلال الكسب النقدي، بصفة عامة، وأصبح النقدي بالنسبة لأصحاب المشروعات بصفة خاصة.

نقطة الإنطلاق إذا أن قوى الإنتاج أصبحت سلعاً، وأن الهدف من وضعها تحت تصرف الآخرين (عن طريق البيع أو التأجير) لاستعمالها هو تحقيق الكسب النقدي. ومن ثم بدأت النفود تفرض نفسها في نقطة انطلاق العملية الاقتصادية في مجموعها باعتبارها لهدف الذي يسعى أصحاب كل قوى الإنتاج للحصول عليه، على الأقل في مرحلة أولى، بما يعكسه ذلك من أثر على أنظمة القيم في المجتمع. مما له في حابه الأهمية إذ عندما يصل إلى مرحلة من تطور المجتمعات السلعية يصبح من الممكن فيها أن يسود التصور الذي مؤده أن «كله يشتري بالعمود» فإن ذلك يعني أن كل ما يوجد تحت تصرف المجتمع من سلع مادية أو قيم جمالية أو قيم اجتماعية أو قيم أخلاقية أصبح عرضة لأن يكون سبعة وأن يكون محلاً للتأجير

ويتحقق ذلك عن طريق الطرق في نطاق نوع من الاقتصاد لم يشهده
لمجتمع الإنساني من قبل يتميز أساساً بأن التعامل بسلمي يصبح هو
الأصل في كل التعاملات، وإن كل قوى الإنتاج والمنتجات أصبحت من
قبل السلع المعينة للسوق، وأن هذا التسويق يتم من خلال النقود. وعليه
يصبح الكسب السقدي هو الهدف المباشر من المساهمة في النشاط
الاقتصادي، الهدف يسود اجتماعياً وينعكس على كل أنظمة القيم الموجودة
في المجتمع

على هذا النحو تتحدد نقطة الانطلاق في العملية الاقتصادية، كيف
تستخدم قوى الإنتاج هذه في هذا النوع من المجتمعات؟

الإجابة على هذا السؤال تنقلنا إلى المرحلة ثانياً من مراحل فترة
العصبة الاقتصادية، وهي مرحلة الإنتاج. ونكي نعرف على كمية استخدام
قوى الإنتاج لا بد من التعرف على طبيعة مرحلة المستحقة لقوى الإنتاج
لي نسمي بالوحدة الإنتاجية أو لمشروع الرأسمالي، حلقة الجهد
لإنجاء في مجتمع الرأسمالي هذه التسمية الأخيرة، يبرر في الواقع
خصائص مرحلة المستحقة لقوى الإنتاج

• فهي، أولاً، تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج (هي الملكية
العربية بالنسبة لما يسمى عادة بمشروعات القطاع الخاص، وملكية
الدولة في الحالات التي توجد فيها مشروعات إنتاجية مملوكة بغير
الأفراد، ما يسمى بـ «وحدات قطاع الدولة أو القطاع العام»)

• وهي، ثانياً، تبدأ من لوديتها، مسرقة بهدف هو الربح السقدي مع
محاولة تعظيمه في مواجهة الآخرين. ومن ثم يحكم أفعالها مبدأ عدم
في علاقتها بالآخرين بما في ذلك مجتمع بأكمله محاولة الوحدة

الإنتاجية الرأسمالية أن تحتوي في داخلها كل ما هو كسب (يترجم في لحظة ما إلى يراة نقدي) وأن تستبعد من داخلها كل ما هو هب أو نكلمة (يترجم في لحظة ما إلى نفقة نقدية) ومن ثم تسعى باستمرار إلى القاء هذا العيب إلى خارجها، يتحملة في النهاية فرد آخر أو مجتمع بأكمله، وهو كذلك يعتبر من قبيل «الآخرين»^(١)

* وهي، ثانياً، ابتداء من معرفتها، تعمل بمعد أداء يتميز باستقلاليته الشخصية من الوحدات لأخرى فالمشروع الرأسمالي له، كوحدة مملوكة ملكية فردية، دابة من حيث اتخاذ قرارات الاستثمار والإنتاج والتسويق وغيرها من قرارات الإدارة الاقتصادية هذا الاستقلال النسبي في الإدارة لا ينفي وجود علاقات اعتماد متبادل بين الوحدات الإنتاجية ابتداء من تقسيم العمل بينها، من ناحية العنية (بالوحدة المنتجة للعمل مثلاً تعتمد على الوحدة المنتجة لآلات العمل وتعتمد عليها بوحدة المنتج للمسيح استخداماً للعمل) هذا الاستقلال النسبي المرتكز على الاعتماد المتبادل نياً (و«جتماعياً») بين الوحدات الإنتاجية يعني أن المشروع الواحد لا يتخذ، بماتية سبية، إلا جزءاً من معمل القرارات الاقتصادية بصفة عامة، ومن القرارات التي تتخذ في فرع الإنتاج اسي يسمي إليه، بصفة خاصة هذا الجزء من القرارات يتحدد أساساً بحجم ما يسطر عليه المشروع من طاقة إنتاجية بأسيه لإجمالي المنطقة الإنتاجية الموجودة في الفرع الذي يمارس فيه المشروع بشطه هذا الجزء من القرارات يحد إند في محيط من الصراع. والصراع قد يكون تبادلياً (يسمى بالمسامة، الكاملة أو غير الكاملة) وقد يكون صراعاً احتكاريّاً وهو الشكل الدلب للصراع الذي ترداد جدته مع

(١) من هنا كان التناقض الجدري بين أداء المشروع الرأسمالي و بضاظ الإجمالي على نيتة، نيس لفظ بمتاها لأيكولوجي وإنه بمعنى، جماعي يحتوي الأبعاد الأيكولوجية نيتة. انظر في ذلك، للدوب، ستر نجييات الشيب في أفريقيا ولبيلة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بروكس ١٩٧٧

استطوع الرأسمالي. المهم أن الوحدة الإت جية رأسمالية تعمل في محيط تصادمي بأشكال مختلفة، وبشأن من الصراع والدائيه السببية هي تتخذ لقرارات بحرص شديد على أن تحافظ على سرية أعمدها لا أحد يعلم إمكانياتها الحقيقية، لا أحد يعلم برتد مع تشخيصها، لا أحد يعلم حساباتها الحقيقية، لا أحد يعلم مشروعاتها المستقبلية. لأصل أن تحمل في سرية عادة لا يعلم محتوها لا قنة من القائلين على أمر إدارتها. ويكون من الطبيعي أن يأتي التنظيم القانوني ويحرص على هذه السرية ويعرض على المحاسب والمحامي (وغيرهم من أصحاب المهنة) عدم إفشاء أسرار المشروعات التي يتعاملون معها وإلا أصبحوا مرتكبين لمخالفات قانونية

على أي أساس من يتخذ هذه القرارات لخاصه بالإلت ج واستمويين (وغيرهما من أمور)؟ موضوعياً، تتخذ هذه على أساس الربيع، والربيع نقدي

والربيع بمعناه الاقتصادي، هو نوع من لدحل النقدي يحصل عليه طبعه ملاك المشروعات التي يميز بها الوجود الرأسمالي كطبقة سائدة، وهي الطبقة الرأسمالية. ويظهر الربيع تاريخياً قبل المجتمع الرأسمالي، وبت كظاهرة ما زالت هامشية، (خاصة في شكل الربيع التجاري) ولكنه يصبح نوعاً من لدحول السائدة في الاقتصاد الرأسمالي في مواجهة نوع آخر يسود هو الأجور التي تمثل الدخول النقدي للقوة العاملة الأجيريه. ويوجد الربيع والأجور، كدخول نقدية، إلى جانب العائلة، كدحل لمن يمكن أن رأس المال النقدي لمعد بالإقرض، والربيع، كدحل لمن يمكن أن ثروة عقارية (في الزراعة أو الإسكان) تستعمل عن طريق تأجيرها للآخرين فالربيع اقتصادياً إذن هو أحد دخول الطبقات الاجتماعية الموجودة في المجتمع الرأسمالي

والربح بمعناه المحاسبي هو الفرق بين إجمالي إيرادات المشروع وإجمالي نفقاته. وإذا ما تحدثنا عن الإجمالي، وخاصة إجمالي النفقة، ومقومات النفقة متنوعة عينية، إذ يدخل فيها المبنى الذي يستهلك على مراحل، والآلة التي تستهلك، والطاقة التي تستخدم، والمدخل الجاري الذي يستخدم، وقوة العمل التي تشغل؛ نقول للوصف إلى إجمالي النفقة، ذات المقومات لمختلفة عينية، لا بد من وجود أداة تعكس من الحصول على هذا الإجمالي. هذه الأداة هي قيمة النقدية لكل مقومات النفقة إجمالي نفقة وإجمالي الإيراد يثيران في التوازن القوي إجمالي الإيراد يأتي من الكمية المباعة من السلعة مضرورية في زمن بيع الوحدة المباعة (والشئ هو تعبير نقدي عن قيمة مبادلة السلعة). وإجمالي النفقة يأتي من الكميات المشتراة من مختلف مدخلات الإنتاج العسة، كل كمية منها مضرورية في زمن لوحدة المشتراة من كل مدخل

على هذا النحو تظهر النقود بالنسبة للمشروع الرأسمالي، أولاً كشرط لوجوده حين تعطي لرأس المال الالتزام تركيمه مسبقاً الشكل الذي يتعين أن يأخذه ليتمكن من تجميع شروط الإنتاج العينية، وهو الشكل النقدي. وتظهر النقود ثانياً على مستوى أنها هدف مباشر من قيام المشروع واتخاذ قرارات الإنتاج في داخله. وتظهر النقود ثالثاً كأداة تمكن من الحساب في داخل المشروع، حساباً يعطي النفقات والإيرادات في شكلها النقدي. ليس هذا فقط وإنما عندما يقرر المشروع بهذه العملية أصبح يتعامل مع وجهين للشاغل الاقتصادي من جانب، هو يجمع شروط عملية الإنتاج بخصائصه انمعية المختلفة. وفي نفس الوقت، وابتداء من تركيم سابق لرأس مال نقدي (تركيم صاحب المشروع أو شخص آخر يقرضه لصاحب المشروع)

يقوم صاحب المشروع بدفع مقابل نقدي لأصحاب شروط الإنتاج العينية
 التي قدموها أثناء عملية الإنتاج وعليه أصبح للشروط الاقتصادية وجهان
 وجه عيني (أو حقيقي) يتمثل في عملية عينية من تفاعل كل قوى الإنتاج من
 خلال العمل ينتج عنه ثمرات من الناتج في صورته العينية التي تقاس بوحدات
 لقياس عيني ووجه نقدي يتمثل في المدخول النقدي للعائدات التي ينتجها المشروع
 أثناء فترة النشاط، وهي المدخول النقدي للعائدات الاجتماعية لمختلف أطراف
 العلاقة في العملية الإنتاجية وعليه ينتهي هذا الأثر للمشروعات
 الاقتصادية، خلال فترة النشاط، إلى توجيه من البارات أو التدفقات
 لأقتصادية

● تدفقات عينية تقاس بوحدات القياس العيني اعتباراً (أمتار سيج،
 أر ديب من الحبوب، أطنان من الحديد...) وتمثل في كميات محددة
 من منتجات معينة لو أخذت في مجموعها تعطي ما يسمى اصطلاحاً
 بالناتج الاجتماعي. ناتج إجمالي العملية الإنتاجية تقوم بإنتاجه
 الوحدات الإنتاجية في مختلف نواحي نشاط لأقتصادي خلال فترة
 نشاط محددة منظوراً إليه في شكله العيني هذا الناتج أنتج بقصد
 استهلاكه، فهو معد للبيع في السوق، أي يمثل حرصاً احتمالي في
 أسواق المنتجات. ليربطنا إلى هذا الناتج من زوية نوع الاستعمال
 الممكن (أي من زوية قيمة الاستعمال أو المنفعة) نجد أنه لا يخرج من
 أحد توجيه من المنتجات

- مسجات يمكن استخدامها في إشباع الحاجات السهالية بالأمور
 والمجموعات، هذه هي السلع الاستهلاكية المعدة للبيع في سوق
 لسلع الاستهلاكية
- منتجات يمكن استخدامها في عملية إنتاج قادمة، إما لتشغيل بحدود
 الإنتاجية الموجودة أو لخلق طاقة إنتاجية جديدة هذه هي السلع

الإنتاج أو الاستثمار المعدة للتحقق في سوق السلع الاستثمارية

* في ذات الوقت تحل عملية الإنتاج تحولاً نقدياً للثروات الاجتماعية التي ساهمت فيها، ولذا فهي تحل في ذات الوقت، بنفس القدر، قدرًا من التدفقات النقدية قدس بوحداث نقدية تكون في مجموعها ما يسمى بالدخل القومي (على مستوى الاقتصاد القومي في مجموعته) هذا الدخل القومي يتكون من دخل الثروات الاجتماعية التي اشركت في عملية الإنتاج، جزء منه يتمثل في الأجر والمزروعات، وجزء في الربح، والثالث في الفائدة، والجزء العشبي يأخذ شكل ربح كلها تأخذ شكل ثروات نقدية تذهب كدخول إلى أفراد المجتمع وعائلاتهم ويحدد نصيب كل منهم في هذا الدخل النقدي وفقاً لوضعه في العملية الإنتاجية من حيث ملكيته لوسائل الإنتاج ومدى مساهمته في العمل الإنتاجي وما يتمتع به من نفوذ إداري أو سياسي على الصعيد الاجتماعي، نتيجة في النهاية، وفي مرحله الإنتاج، ما يسمى بالنسبة الأولى لتوزيع الدخل القومي بين الطبقات الاجتماعية

على هذا النحو تتبدى نتيجة عملية الإنتاج، خلال الفترة الإنتاجية، في شكلين

- * أحدهما عيني يمثل السلع والخدمات التي أنتجت خلال الفترة وهي، وفقاً لإمكانية استخدامها، إما سلعاً استهلاكية أو سلعاً إنتاجية، وهي منتجات أنتجت بقصد الدخول، أي بقصد البيع في السوق، الأمر الذي يترتب عليه أن طائفة السلع الاستهلاكية تمثل العرض الاحتمالي لهذه السلع (من جانب أصحاب المشروعات) من خلال متجارية بطبيعة الحال) في أسواق السلع الاستهلاكية وأن تمثل طائفة السلع الإنتاجية العرض الاحتمالي لهذه السلع في أسواق السلع الاستثمارية
- * والشكل الآخر نقدي يمثل في استغلال النقدية التي تنصب إلى الثروات

الاجتماعية التي شتركت في عملية الإنتاج وتتعدد لكن فئة وفقاً لنمط
أولي لتوزيع الدخل القومي، وتمثل لكل فئة نقطة البدء في إمكانية
شراء جزء من الناتج الاجتماعي في شكل سلع استهلاكية أو سلع
إنتاجية أي نقطة البدء في طلبها على هذه السلع

وما دامت كل فئة من فئات الاجتماعية تحصل على جزء من الدخل
القومي في شكله النقدي تحتم عليها، لكي تتوصل إلى إشباع حاجات،
أن تبدأ في اتخاذ قرارات استخدام لدخلها النقدي، بعض الفئات تحصل
على مستوى دخل نقدي يمكنها من الإنفاق على إشباع الحاجات
الاستهلاكية ويزيد على ذلك، هذه تستطيع أن تتخذ قرارات باستخدام جزء
من دخلها النقدي للإنفاق على شراء قدر من السلع الاستهلاكية (إنفاق
ستهلاكي) واستبقاء الجزء الآخر بعيداً عن التداول، أي إداره البعض
لآخر من الفئات الاجتماعية لا يمكنها دخلها النقدي إلا من تحقيق
مستوى من الإشباع، قد تشبع مع كل حاجاتها، وقد لا يسع معه إلا عدد
محدود منها. هنا تستخدم الفئة الاجتماعية كل دخلها النقدي في إنفاق استهلاكي
انفاقاً قد يترك البعض دون إشباع لكل الحاجات الاستهلاكية ابتداء من
اتخاذ هذه القرارات، التي تتوقف لتحديد ما على الحاجات يكون لدينا بؤهاد
من الاستخدام للدخل النقدي، استخدام يمثل في حجب جزء من الدخل
النقدي عن التداول مؤقتاً، وهو ما يسمى بالإدخار، واستخدام آخر يترجم
في إنفاق جزء آخر من الدخل النقدي على شراء سلع الاستهلاكية، إنفاق
ستهلاكي. وعيه يتحول الدخل القومي، بعد تفكير واتخاذ قرارات من كل
فئات الاجتماعية، إلى جزء مدخر بواسطة كل الفئات بحسب قدرة كل
منهم وجزء ينفق على شراء السلع الاستهلاكية (الإنفاق الاستهلاكي)

الجزء من الدخل النقدي المخصص للإتفاق على السلع الاستهلاكية يمثل طلباً نقدياً على السلع الاستهلاكية يلتقي مع عرض السلع الاستهلاكية في نوع من الأسواق هو سوق السلع الاستهلاكية، ويتفقان من خلال أثمان السلع الاستهلاكية. مستوى هذه الأثمان يتكاتف مع قدر الدخل النقدي المتاح لحدد انقدر من السلع الاستهلاكية العينية التي يتحصل عليها كل فرد لتحقيق الاشباع الفعلي لحاجاته (نوعاً وقدرًا). هذا يكون بصدد جزء من الدخل النقدي قدر أنه لازم للحصون على السلع الاستهلاكية لإشباع حاجات الأفراد والعائلات (وبعض الحاجات داخل لرحلات الإنتاجية كذلك) ظهر في مرحلة أولى على لصعيد النقدي كأفق استهلاكي ثم ترجم في مرحلة ثانية إلى طلب نقدي على السلع الاستهلاكية المعروضة في سوق هذه السلع ويلتقي الطلب مع العرض من خلال ظاهرة نقدية هي أثمان السلع الاستهلاكية

الجزء المتدخر من الدخل النقدي قد يحتفظ به لدى الأفراد والعائلات لكي يستخدم في مرحلة ثانية، إما كإمداد على شراء السلع الاستهلاكية المشبعة لحاجاتهم أو كإمداد على خلق طاقة إنتاجية جديدة (استصلاح أرض للزراعة أو بناء وحدة إنتاجية صناعية، مثلاً). في الاقتصاد الرأسمالي، عادة ما توجه المدخرات التقنية (التي لا تبقى تقوفاً خاملة في المنازل) إلى نوع من المشروعات الرأسمالية يكتسب أهمية متعاطفة مع التطور الرأسمالي، يطلق عليه اسم المصارف أو البنوك (وما يلحق بها من مؤسسات مالية أخرى). هذا النوع من المشروعات يهدف هو الآخر، شأنه في ذلك شأن كل مشروع رأسمالي، إلى تحقيق الربح في شكله النقدي وهو يحقق هذا لربح، هذه المرة عن طريق الاسجاره لا في السلع العينية،

والنقد في النقود التي تصدرها الدولة أو التي تستطيع هذه المشروعات، كإصدار مصرفية، خذق أخرج منها هذا اسوع من المشروعات يقوم بأعمال الائراض بمقابل والإراض بمقابل بالمصرفي يجمع مدخرات الأفراد والمشروعات لغرض متساوية ويدفع لهم في مقابل تخليهم عن متعته النقود مقابلاً بقدياً هو العائلة ثم يعود بوضع المدخرات المجمعة، ونقود أخرى تسمى اسفود الائتمانية (أو المصرفية)، تحت تصرف المقترضين من أفراد ومشروعات، وذلك بغير حصوله منهم على مقابل بقدي هو الفائدة التي يدفعونها ويتحقق ربح المصرفي عن طريق سعر فائدة أدنى يدفعه للمدخرين وسعر فائدة أعلى يقتضيه من المقترضين وهكذا يمثل الائتمان الذي تكون الوحدات المصرفية على استعداد لتقديمه للأفراد والمشروعات عرضاً في سوق آخر هو السوق النقدية، فيه يتلافى العرض مع الطلب على الائتمان الذي يأتي من المقترضين، ويكون اللقاء من خلال نوع من لأثمان هو سعر الفائدة بعض الأفراد (والمشروعات) يسعى إلى استخدام بعض الائتمان الذي يحصلون عليه كرأس مال معدى يستعملونه (بالإضافة إلى ما قد يكون لديهم من مدخراتهم الخاصة) بمعد حس طاقة إنتاجية جيدة (أي لغرض استثماري) هؤلاء يظهرون في جانب الطلب على السلع لاستثمارية كمشتريين لها، يلتقي مع عرض هذه السلع في سوق السلع الاستثمارية، ويكون اللقاء من خلال أثمان السلع الاستثمارية على هذا النحو لا يتحول الجزء المدخر من الدخل النقدي إلى طلب على السلع الاستثمارية، بصفة عامة، إلا من خلال السوق النقدية الذي يتم من خلاله تحديد العيب النقدي على السلع الاستثمارية ليلتقي مع عرض هذه الأخيرة في السوق الذي تباع فيه وبشترى. ويتم الاستخدام الفعلي للسلع الإنتاجية

في فترة فادعة، إما لشعيل طاقة إنتاجية موجودة من قبل أو بحلق طاقه إنتاجية جديدة كضيف إلى الحراكم تحت تصرف المجتمع من وسائل إنتاج

لاستكمال صورة الأداء ابيومي للاقتصاد الرأسمالي، عادة ما تتدخل الدولة لتعوض لنفسها على إيرادات نقدية، يسعى الإيراد العام، إما عند حصول الأفراد على دخولهم النقدية، وذلك عن طريق استقطاع جزء من هذه الدخول بفرض ضرائب (مباشرة) يلتزم الأفراد والمشروعات بدفعها للدولة وتخصص دخولهم النقدية بمقدار ما يدفعونه من هذه الضرائب وبعض ما يتبقى ما يخصصونه للإتفاق الاستهلاكي والادخار (ومن ثم للإيفاء للاستثماري) كما قد تتدخل الدولة، للحصول على إيرادات نقدية، في لحظة اسي يقوم فيها الأفراد (والمشروعات) باستخدام ما تبقى لهم من دخولهم النقدية (أي إنفاقه) يستقطع جزء من هذه الدخول عن طريق فرض ضرائب (غير مباشرة) على هذا اسحر تحصل الدولة على جزء من الدخل القومي النقدي الذي يحصل عليه الأفراد (خارج ما تحصل عليه من جزء بد، كانت مالكة لبعض قوى الإنتاج في المجتمع). هذا اسحر الممثل للإيراد النقدي للدولة يكون محلاً لقرارات خاصة باتفاقات مالية من حاسب الدولة على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية وعلى شعيل جزء من قوى العاملة في الجهاز الإداري وما في حكمه كما أن الدولة قد تلجأ لتمغطية ائتماناتها النقدية، إلى اقتراض جزء من الدخول النقدية للأفراد والمشروعات تكمل به إيراداتها المتحصلة عن طريق الضرائب ويسمى نشاط الدولة الحاص بالحصول على إيرادات معدة وإنفاقها بالنشاط المالي للدولة. تتمكن عن طريقه من أن تعيد توزيع الدخل القومي بين الفئات الاجتماعية، كما إذا حصلت على إيرادات عن طريق صوبية تفرض

على فئة اجتماعية معينة وأنفقت حصبتها في أداء عمله يستعيد منها أساساً
فئة اجتماعية أخرى

كما أن ظاهرة الأثمان تدعب، هي الأخرى، دوراً في إعادة توزيع
الدخل القومي بين الفئات الاجتماعية ومؤدي ذلك أن لغات الاجتماعية
تحصل على نصبتها في لدخل القومي في مرحلة الإنفاق في شكل نقدي،
تتخذ في شأنها قرارات تحدد توجه هذه الأنصبة للإنفاق الاستهلاكي أو
الادخار ثم تقوم بالإنفاق فعلاً على شراء السلع الاستهلاكية والاستثمارية
في مرحلة ثانية ويتوقف ما تحصل عليه فئة اجتماعية من جرة في الناتج
الاجتماعي العيني على حركة الأثمان عبر الفترة ما بين حصول الأفراد على
دخولهم النقدي ولماهم ينفق هذا الدخل فإذا رفعت الأثمان خلال هذه
الفترة مثلاً، يترتب على ذلك نقص النصيب العيني من السلع والخدمات،
أي نقص لدخل الحقيقي للفئة الاجتماعية وتكون تغيرات الأثمان، وهي
ظاهرة نقدية، عبر لمسة الرسمية، قد أدت إلى إعادة النظر في التوزيع
الأولي للدخل القومي الذي يتحقق في مرحلة الإنتاج

وعليه تنقسم تغيرات الأثمان إلى النشاط المالي للدولة، وكلاهما
يتحقق من خلال النقود، في بكاسة أن يؤدي إلى إعادة النظر في سعط
لأوس لتوزيع لدخل القومي بين أفراد المجتمع

يرجم من كل ذلك أي عن اتحدد القرارات الاقتصادية في كل
مرحل العممية الاقتصادية السابق بحديث عنها، نقول بجم من ذلك في
النهاية أمور

• الأول: هو توزيع الناتج الاجتماعي بين الاستخدام لأغراض استهلاكية
والاستخدام لأغراض استثمارية في الفترة القديمة وهو يحدد مستوى

إشباع الحاجات (من حيث الكيف، نوع منتج، والكم) الحالية ومستوى التراكم الذي يحصل للحاجات المستقبلية.

* والثاني، هو توزيع ما يستهلك بالعمل بين لغات الاجتماعية المختلفة وهو توزيع يبين لكل فئة الحاجات التي يمكن أن تشبعها ومستوى هذا الإشباع ويبين، من ثم، التباين أو التباعد في مستويات الإشباع بين لغات اجتماعية مختلفة وينطوي تحت هذا الأمر لثاني توزيع ما يستثمر بالعمل بين لغات الاجتماعية المختلفة مياً بعد ملكه وسنأل الإشاح وتوزيع هذه الملكية بين لغات الاجتماعية لمختلفة مما بدائي أحد المحددات الأساسية لتوزيع الدخل القدي في اةرة التالية

ينطبع من ذلك أن الإشباع الفعلي للحاجات لا يتحقق لغات الاجتماعية المختلفة، لا في المرحلة النهائية لعملية الاقتصادية إذ أن الإشباع لم يتحقق إلا من خلال آلية اتخاذ قرارات، أولاً، في شأن موجودة لدى الإنتاج في شكل اسلع، واتحاد قرارات الإنتاج بطريقة فردية بقصد تحقيق الربح القدي، واتحاد قرارات الدخول في كل اسعاملات التبادلية من خلال الأثمان ونفود في الأسعار المختلفة، واتحاد الدوة لقرارات مالية في شأن إيراداتها واتفاداتها التقية ويترجم كل هذا في النهاية في نمط للإشباع الفعلي للحاجات ينسجم في المجتمع الرأسمالي بانعدام المساواة بآ في إشباع الحاجات، خاصة بالسبة لمالية أفراد المجتمع.

حتى هذا النحو يكتمل تصورياً النظري لكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي في وقع الحياة الاجتماعية توصيماً إليه على افتراض أداء للاقتصاد الوطني وكأنه يعمل بمعزل عن بقية أجزاء المجتمع العلمي في

الواقع، لا يمثل الاقتصاد الوطني إلا جزءاً لا يتجزأ من للاقتصاد العالمي الأمر الذي يتحتم معه أن ندخل على الصورة الذهنية السابقة ما يقوم من علاقات بين الاقتصاد الوطني وبقية أجزاء الاقتصاد العالمي وهي علاقات لا يمكن البصر بأبعادها المختلفة إلا ببلورة أماكن توجد القود والأدوار التي تقوم بها هي أداء العملية الاقتصادية. كما أنها كملاقات دولية تتقرب في طبيعتها وتنتجها على طسعة كل من الاثنين: طبيعة للاقتصاد الوطني بوصفه الجزء وطبيعة الاقتصاد العالمي بوصفه الكل. كما تتعرف هذه العلاقات على مستويات تطور الاقتصاد الوطني وتطور الأجزاء الأخرى من للاقتصاد العالمي، مما يعطي لهذه العلاقات الدولية معنى يختلف بالنسبة للأجزاء المتخلفة من الاقتصاد العالمي، كالاقتصاد المصري، والاقتصاد الصيني والاقتصاد السوري، عنه بالنسبة للأجزاء المتقدمة من هذا الاقتصاد العالمي، كالاقتصاد الفرنسي والاقتصاد الياباني والاقتصاد الأمريكي.

لرى الآن كيف يمكن بلورة لعظهر النقدي للششاط الاقتصادي وادخال العلاقات الاقتصادية التي يمكن أن تقوم بين أجزاء المجتمع العالمي إلى تصورنا السابق لكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي في واقع الحياة الاجتماعية

الفصل الثاني

النقود والعلاقات الاقتصادية الدولية في الأداء اليومي للاقتصاد الرأسمالي

يتدفق النظر في الصورة السابقة لكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي
يمكن التعرف على مواضع تراجد النقود وقيام العلاقات الاقتصادية مع
الخارج والكيفية التي توجد بها والأدوار التي تقوم بها في النشاط
الاقتصادي المكون للعمليات الاقتصادية

- ١ في هذه العملية تظهر النقود أولاً، على مستوى الهدف المباشر للنشاط
الاقتصادي، الكسب النقدي بصفة عامة والربح النقدي بالنسبة لمتحمدي
ممارسته مستحان قوى الإنتاج، بصفة خاصة. وهو ما يثير إمكانية أن
تطلب النقود لذاتها ولو مؤقتاً، وما يتقسمه ذلك من إمكانية تركيز
ثروة في شكل نقدي، بما لذلك من انعكاسات على نظام التقييم على
هذا المستوى توحد النقود، بالنسبة لمن موجودون في دائرة النشاط
الاقتصادي، الهدف المباشر من هذا النشاط، هدف تحقيق الكسب
النقدي الذي يصبح هنا عاماً لكل طبقات المجتمع وقائمه
- ٢ تظهر النقود، ثانياً، على مستوى الأداء في عملية الإنتاج الذي لم يعد
ممكناً، لا للتركيب المسبق لمبلغ من النقود (بعد أدنى) يلزم

ستعده له لتجميع شروط عملية الإنتاج في مجتمع أصبحت فيه قوى الإنتاج المادية محلاً للملكية الخاصة وتحولت فيه بدائي قوة للعمل إلى سعة. النقود تظهر هنا كالتشكل الأولي لرأس المال في دورة رأس المال التي تتم من خلالها دورة الإنتاج الاجتماعي

على هذا المستوى توجد نقود، بالنسبة لمن يوجدون في دائرة النشاط الانتاجي، لهدف المباشر وهو تحقيق الربح النقدي، وتوجد كيقاً شروط بدتهم لعملية الإنتاج بتركيم رأس المال في شكله النقدي كمرحلة أولى في دورة رأس المال.

عد هذا المستوى، مستوى النقد في عملية الإنتاج، قد لا تكفي قوى لإنتاج الموروثة عن الفترة السابقة لتقيام بعملية الإنتاج على المستوى المطلوب اجتماعياً هذا قد يتم بحصول على قوة عاملة من خارج المجتمع، تأتي لتقيم على سبيل الثأمت (هجرة مؤقتة) أو على سبيل الدوام (هجرة دائمة). ويتم الإنتاج على المستوى الأعلى بمصل تدفق لقوة العاملة من الدرج في حالة ما إذا مثلت الاستعانة بالقوة العاملة الأجنبية ظاهرة مؤقتة عنه ما يصاحب تدفق هذه القوة العاملة بحر إقسم الدولة تدفق نقدي معاكس (بحر الخارج) يمثل على الأقل جزءاً من الدخول النقدية التي حصلت عليها القوة العاملة الأجنبية (في شكل أجور ومرتببات وما في حكمها)، وهو ما يمكن تسميته استحويلات النقدية لقوة العاملة الأجنبية. هذا تقوم علاقة بين الاقتصاد الداخلي والاقتصاد الخارجي تتمثل بالنسبة بالأول في استمخال عدد من القوة العاملة الأجنبية يسجم عنه خروج قدر من دخول العمل النقدية المنتجة فيه بحر البلدان التي تأتي منها هذه القوة العاملة عد هذا المستوى كذلك، قد تدفع الرغبة إلى رفع مستوى النشاط

مبدأً من النقود في الخارج ويعرف إقديم الدولة حركته لسلع نحو الداخل وحركة عكسة لنقود نحو الخارج

كذلك الحال بالنسبة للمنتجات التي يقوم المشروع بإنتاجها فقد لا تمكنه شروط السوق الداخلية من بيعها كلياً أو جزئياً، في التدخل إما لعدم وجود الطلب عليها أو بوجوبه على نحو لا يحقق له الربح الذي يهدف إليه فيتجه المشروع نحو الخارج لتسويق منتجاته إذا سمح في ذلك تشهد حدود الدولة حركة للسلع نحو الخارج بقابلها حركة عكسية لنقود (إيرادات من بيع السلع) نحو الداخل

وتكون في الحالتين بصدد علاقة اقتصادية دولية بين لاقتصاد انداحلي ولاقتصاد خارجي تنبسط في شراء وبيع السلع المادية (استيرادها وتصديرها) من وإلى الخارج وتكشف عن أن تقسيم العمل (والانقسام) لم يعد ركيزة للإنتاج في الداخل فقط وإنما كذلك للإساح على مستوى لاقتصاد الدولي ذلك بما يصاب حركة السلع منه من حركة عكسية لتدفقات نقدية نحو الاقتصاد الخارجي (عند الاستيراد) ونحو الاقتصاد الداخلي (عند التصدير) (ولكن، أي نوع من النقود؟ وبأي عملة من عملات؟).

٤ - وتظهر النقود، رايماً، عندما ترسل السلع إلى السوق وهي تحمّل ثمةً يمثل في عند من وحدات النقود لكل وحدة من وحدات السلع. النقود تعبر عما للسلعة من قدرة في التبادل، أي في مراجعة السلع الأخرى وتكون في ذات الوقت وسيط التبادل بينها هنا نؤكد التفرّد بين السلع عند التبادل (وتتحدد من قيم استعمالها) بفضل التعبير عن قيم السلع بقليل (ولها من هذه القيم)، أي عن طريق الأثمان، أساس اتخاذ القرارات الاقتصادية في الأسواق المختلفة. وبإدراج

التعاملات الدولية في السلع المادية والخدمات تكون بصدد الأثمان الدولية التي تثير الكثير من التساؤلات بصدد كيفية تكوينها واتجاهات تغيرها مع ما يترتب على ذلك من نمط لتوزيع المكاسب بين الدول لدخلة في هذه التعاملات الدولية وتنشأ النقود، داخلياً وعارجياً، لمهم الاقتصادية ونصح ومبدا التعبير عن كثير من القيم الاجتماعية عند تصبح هذه الأخيرة من قليل القيم السلعية (كما يعبر عن ذلك لكثير من الأمثال والتعبيرات لشعبة (معدن قرش تساري قرش - كله بالفاروس - اطححي يا جدرة، كلف يا سدي)

٥ - وتظهر النقود في العملية الاقتصادية، حاسماً، كتدفقات تتمتع بقدر كبير من اللاتنية تمثل الدخول النقدية الحارية التي تحصل عليها الفئات الاجتماعية الداخلة في علاقات عملية الإنتاج هذه الدخول نقدية تعبر عن التوزيع لأولي للدخل (الأجور، الربح، العائلة والربح) وتكون محلاً لقرارات نقدية خاصة بإمكانية إنفاقها على الاستهلاك أو ادخارها. ومن ثم تمثل حقاً مالياً هاماً على مجموع ما يوجد في المجتمع من سلع، أي ما يوجد من تدمت حيوية ومع عمومية هذا الحق تنبئ سيطرة المال، خاصة في مجتمع تحتكر فيه الثقة ملكية هذا المال

وكما رأينا، قد تسفل ادخول نقدية عبر حدود الدول، عاكسة بالتالي علاقة اقتصادية دولية، في حالة نشاء قوى الإنتاج البشرية أو لمادية لدولة غير تلك التي تتم فيها عملية الإنتاج المستخدمة لهذه القوى

٦ - وفي الادخار، تظهر النقود، سادساً، كمحزون للقيم، تمثل أداة ادخار ومن ثم أداة الاحتفاظ بالثروة وفي شكلها النقدي، كأداة الائتمان الذي يمكن، عند مده للآخرين، من الحصول على حسن نقدي هو لعائدة. وتكون على الأخص أداة تركيم رأس المال النقدي، ممثلة بالتالي القدرة الاحتمالية على إمكانيات التوسع في الطاقة الإنتاجية

للمجتمع، باعتباره إمكانية استخدام رأس المال النقدي المتراكم في الحصول على السلع الإنتاجية وقوة العمل اللازمة لبناء هذه الطاقة، ومن ثم قدرة التحكم في «استغلال» الإنتاج في المجتمع

وسرى بعد ملاحظات أن المدخرات الداخلية يمكن أن تستخدم، بصورة مختلفة خارج إقليم دولة في جزء آخر من أجزاء الاقتصاد لدولة.

٧ رابتداء من كونها مخزون لتقييم تظهر النقود، سابقاً، كسلطة تكون محلاً للنشاط له دائمة، يتجبر في النقود كسلطة ويسعى لتحقيق الربح النقدي عن طريق شراء وبيع الائتمان تمهيداً لاستخدامه كنقود إما في الاستهلاك أو الاستثمار أو في المضاربة. هنا تتحدد النقود أكثر عن النشاط العيني وتصبح محلاً لنشاط سلعي يتجر فيها، وعلى الأخص في نوع النقود الذي أصبح شائعاً، أي النقود الائتمانية، يتم خلقها ويكون احتكار خلقها (شأنه في ذلك شأن احتكار خلق النقود المعينة والنقود الورقية من قبل) وسيلة تمكن من الحصول على جزء من الفائض الاقتصادي دون مقابل. هنا تظهر النقود كصورة اجتماعية من محاولة السلطة السياسية أو الهيئة الاقتصادية احتكار خلق النقود في المجتمع الساحلي أو على الصعيد الدولي. ويكون الاتجار في النقود في حلقها على الصعيدين المحلي والدولي. وتكون هذه في مجال استخدام النقود في النشاط المادي، وجوهره استخدام المدخرات النقدية في الحصول على عائد مالي في أي من المجالين، الداخلي والخارجي، مثل

* إخراج المدخرات والحصول على فائدة من المقترض

* شراء مملوكة قائمة (شخص أو لبلدة أجنبية) بشروط معينة (بأصل من القيمة الاسمية) والحصول على العائد الحاضرة، مع إمكانية لمصدرية فيها وتحقيق أرباح من فروق أسعارها

* شراء مشروعات قائمة ببيع عن طريق شراء أسهمها والحصول على ربح جاري، أو المضاربة بها في السوق لمالها وتحقيق أرباح من مروي الأثمان

* لمقدورية على قيم لعملات الوطنية التي تستخدم في تسوية المعاملات الدولية، وهو ما يعرض وجود سوء من نوع خاص لتبادل معاملات وطنية بمساواة المبادلات بدوليه أو بمساواة المضاربة على العملات ذاتها - هو سوق الصرف

8 ويتجمع كل مظاهر تراكم النقود هذه، بما تقوم به من توحيد لمظاهر انشغال الاقتصادي في المجتمع الرأسمالي، وهو نشاط يقوم على الفردية والتفشت الفردي (انباء من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج واتحاد جل الممرات الاقتصادية على نحو فردي)، نقول تتجمع كل هذه المظاهر لتجعل من النقود الأداة التي تعطى للعديد من النشاطات الفردية المعترقة (بل، والمناقضة) إمكانية أن تدخّل في تنظيم اجتماعي لعملية الاقتصادية من خلال عمليات التوحيد التي تنبسط في نهايتها في الأثمان في الأسواق المختلفة (سوق قوة العمل، سوق اسلع لاستهلاكية، سوق السلع الإنتاجية، اسوق النقدية، سوق صرف العملات)¹¹ وما تتركز عليه من قيمة تكون في ذات الوقت ركيزة للنقود في نشأتها وتطورها التاريخي. هنا تقوم لنقود بأخطر أدوارها في الاقتصاد الرأسمالي، إذ تمكن بشدّة اقتصادياً يقوم على الفردية والتصارع من أن ينظم اجتماعياً على نحو يحقق وحدة اجتماعية للأغنياء الفردية في مجرى انشغال الاقتصادي

(11) عليه، نستطيع أن نعين مدى سطحية ما يقدم من نظريات النقود لا تحسبها في مجرى انشغال الرأسمالي، ويحرم نظرية النقود بالتالي من أن تكون جزءاً لا يتجزأ من نظرية طبيعة رداء وتطور مجرى العملية الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي، ليس فقط على الصعيد الداخلي وإنما كذلك على الصعيد الدولي، حيث لا يمكن الفصل بين الصعيدين في تطور الرأسمالية

وهي تقوم بهذا الدور من خلال قيامها بكل الأدوار ووظائف التي تحسنها في موضع تواجد غير أداء العملية الاقتصادية والقود تقوم بهذا الدور التنظيمي

* في تدخل الاقتصاد الوطني غير أداء نظام شعبي، في تعبيرة في السراجل مختلفة للتطور الرأسمالي.

* وعلى مستوى الاقتصاد الدولي عبر أداء النظام، الفدي الدولي، وما يرتبط به من سوق لصرف العملات، في تعبيرة في السراجل المختلفة لتطور الرأسمالي، ووفقاً لتكسبة لتي تكون عبها علاقات بين الأنظمة النقدية الداخلة والنظام شعبي الدولي

وتقوم بهذا الدور التنظيمي على اختلاف بين المستويين إذ بينما تسند السلطة السياسية للسلطة القود في الداخل لتعبر من دورها التنظيمي تعيب مثل هذه سلطة في الاقتصاد الدولي وفي غياب هذه الأخيرة تسمى المهمة الاقتصادية لإحدى الدول أن تقوم، في مجال النشاط الاقتصادي الدولي، بدور السلطة العليا دولياً. كما تسمى كبرى الشركات دولية النشاط (أو ما يطلق عليها الشركات هبرة الدول) إلى أن تقوم، على الأقل في المستقبل، بهذا الدور. الأمر الذي يثير الاضطراب في «النظام» الاقتصادي الرأسمالي الدولي عندما يتصارع عدد من الدول في سبيل اكتساب كل منها دور المهيمن دولياً، وعندما يبرز الصراع الاحتكاري بين كبرى الشركات دولية النشاط



على هذا النحو يكتمل تصورنا النظري لكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي في واقع الحياة الاجتماعية بعد إدخال القود والعلاقات

الاقتصادية مع الخارج كمظهرين لهذا الواقع الاجتماعي رأياً، في هذا
لتصور، كيف يكون تواجد النقود في كاهه جنبات لمالية الاقتصادية (بل
ومجمل الحياة الاجتماعية)، ابتداء من الهدف المباشر للنشاط الاقتصادي
حتى وجودها المجرد كسلعة في ذاتها تكون محلاً للنشاط السلمي الهدف
لتحقيق الربح النقدي (الامر الذي يجعل تراكم رأس مدين هدفاً في ذاته
في المجتمع الرأسمالي) وكان تواجد النقود بمظاهره المختلفة نعوم
بوظائف مختلفة لتتبع أدواراً مختلفة في هذه العملية ويتصور مجمل
دورها في ترويض النشاطات الفردية المتمركزة والمتصارعة بإمكانية أن تنظم
اجتماعياً على نحو ما ورأيت، في هذا التصور، كيف أن العملية
الاقتصادية لا تقوم، في الاقتصاد الرأسمالي، إلا من خلال لعلاقات
الاقتصادية بين الاقتصاد الوطني وبقية أجزاء الاقتصاد الدولي، وهي
علاقات تدور حول الثقة رأس المال والعمل عبر حدود الدول، وهو الثقة
يتضمن تقاض القوة العامة ورأس المال عبر حدود الدولة يتم لالتقاء في
ظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية متباينة، على أساس من تصميم
العمل على الصعيد الدولي بمختلف أسباطه من مرحلة لأخرى من مراحل
تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي. الامر الذي يتصور في النهاية في
تحركات السلع والخدمات عبر حدود الدول مجسدة لتبادل الدولي القائم
على سطح أو آخر من أنماط تقسيم الدولي للعمل. وهي تحركات تستمر
سوية نقدية تتم من خلال أسواق تبادل العملات الوطنية (أسواق الصرف)
وفي إطار نظام نقدي دولي (بما يقتضيه من وجود مؤسسات نقدية دولية)
تحدد طبيعته بطلعة الاقتصاد الرأسمالي الدولي والمرحلة التي يمر بها من
مراحل تطوره ونوع رأس المال المهيمن دولياً

وما دام واقع الحياة الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي يبرر التفاعل
للحظي بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي، كما يبرر حقيقة أن الاقتصاد
الوطني ليس إلا جزءاً، متقدماً أو متخلفاً، من الاقتصاد الدولي بما بين الحرم
والكل من تفاعلات متبادلة في الكمية وفي كيميائية الأداء، ما دام ذلك كذلك
لزم علينا أن نكمل دراستنا، بعد أن تصرفنا على المظهر النقدي بنشاط
الاقتصادي، بنزاعه المظهر لدولي للاقتصاد الرأسمالي^(١)

(١) انظر باسمه للمظهر التمدي لنشاط الاقتصادي، الجزء الثاني من مؤلفنا، مبدئي للاقتصاد
السياسي، منشورات الحبي خفوعة، بيروت، ٢٠٠١

الاقتصاد العالمي المعاصر

تمهيد

سبق أن قس في المقدمة لعمدة لهذا المؤلف أن دراستنا السابقة بطريقة لإساح الرأسمالية، من بحيث طبيعتها وكيفية أفعالها عبر الزمن، قد تلج على أساس اقتراح من هيجي بأن الاقتصاد الرأسمالي الوطني يعمل وكأنه يعمل عن بقية الاقتصاد الدولي، أي وكأنه يعمل دون أن يقوم به وبين بقية الاقتصادات المكونة لهذا الاقتصاد الدولي علاقات اقتصادية يمكن أن تتم من خلال حركات لغوة العافية وحركات السلع وحركات رؤوس الأموال عبر أقاليم الدول^(١)

والآن نضيف أنه، لسقط هذه الفرضية، ستعمل انشعاعاً خاصاً بحقيقة أنه لا يوجد اقتصاد وحيد يعيش يعمل عن الاقتصاد العالمي، واقتصاديات المجتمعات الحديثة توجد متشابهة ومكونة للمجتمع العالمي المعاصر. وهي متبينة كيميائياً فالأجزاء المكونة للاقتصاد العالمي ليست متجانسة، يهبط من هذه الأجزاء بضعة خاصة للاقتصاد المصري (في ارتباطه المصري ببقية أجزاء للاقتصاد العربي) وإنما كجزء من المجتمع العالمي المكون من أجزاء توجد بينها علاقات في تفرع مستمر وذات أثر مباشر على كل هذه الأجزاء وعلى المجتمع العالمي في مجملها. هذه العلاقات تترجم على سطحها في تبادل للسلع، لادوية والخدمات، تتصل عبر حدود الدول في شكل صادرات من الاقتصاد

(١) انظر في ذلك الجزء الأول من مؤلفنا، مبادئ للاقتصاد السياسي، لأساسيات، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٦

انداحلي (كنهدير مصر للسروا والقفص وتصدير الدول لعربية للسروا) وورداد من الخارج (كاستيراد مصر للقمح والمنتجات الصاعية) علاقات التبادل هذه تبين أن كل إجراء الاقتصاد العالمي قد أصبحت، أو كادت، من لاقتصاديات السلعة التي يتم فيها الإنتاج بقصد ابدلة، والمبادلة البعيدة.

لقول بأن حركات السلع عبر حدود الدول يعكس سطح العلاقات الاقتصادية الدولية يعني أن علاقات التبادل تقرر وجود علاقات إنتاج خلصها، علاقات إنتاج تقوم على السيطرة العملية بموى اجتماعية محدودة (أفراد أو شركات أو دول)، تختلف سطوتها الاقتصادية في البلدان المختلفة، على وسائل الإنتاج في الوحدات الإنتاجية في الصناعة والزراعة وغيرهم من النشاطات الاقتصادية، نمذ، في مقابلها مع عوامس داخلية، الهياكل المختلفة للأجراء المكونة للاقتصاد العالمي وتحدد في كل حصة رمية مستويات التطور لكن من هذه الهياكل من خلال دور كل منها في السطء مسائله للتقسيم الدولي للعمل، أي نوع التخصص الذي يحقق نكل منها، ومن ثم نوع سلع التي يتحل بها في التبادل الدولي وكيفية تحقيق هذا التبادل وشروط تحفذه، ومن ثم نصيب لبلد في توزيع ناتج العملية الاقتصادية على الصعيد الدولي ونحدد في النهاية حظ المجتمع الممثل حصة من الاقتصاد العالمي من مجمل حصبة حركة التطور الرأسماني على الصعيد العالمي

مودى ذلك أن علاقات التبادل بين الدول (التي تتم في الواقع بين أفراد وهيئات الدول المختلفة) تمثد مستقرها في الواقع في علاقات تقابل رأس المال مع العمل عبر حدود الدول طالما ظلت الدول «القرمية» قادرة على أن تحتفظ لنفسها بحدود دولية وأن تحمي هذه الحدود في مواجهة بقية رأس المال الدولي نحن هب بصند التواء رأس المال مع العمل كعلامة اجتماعية تسود الاقتصاد الدولي (رأس المال يشري قوة العمل ويسعدها مع وسائل الإنتاج)، هذا الالتقاء قد يعجم بما من حركة رأس المال (في اتجاهه إلى حيث توجد القوة العاملة وشروط إنتاج أخرى) ورأس المال بغير عقلية وقدرة كبيرة على الحركة، والحركة هنا

عبر اقليم الدولة^(١). وهو يتحرك إما بطريقة مباشرة (في شكل استثمار مباشر) أو بطريقة غير مباشرة (في شكل فروع بالأفراد أو الوحدات مملوكة للدولة أو حتى للدولة). ومن أمثلة ذلك بواحد رأس مال الدولي في كافة أوجه نشاطه في الأجزاء المختلفة من لاقتصاد الدولي. في البترول في مختلف أجزاء المجتمع العربي، في استخراج المعادن (في خامون والسفال) في الانتاج الزراعي (انتاج لكافا والبن في بلدان افريقيا العربية كساحل العاج وهايتي) وفي الانتاج الصناعي. كما أن التقاء رأس المال بالعمل قد يهجم على حركة العمل (في التجمعات نحو الشواطئ الأخرى اللازمة لتحقيق عملية الاسراع) وتندثر العمل على الحركة أقل بكثير من قسرة رأس المال على الحركة، حيث تنمو الأولى على العوامل المحملة المعقدة لقدرة لقوة العاملة على الهجرة الدائمة أو المؤقتة. مثال ذلك حركة القوة العاملة المصرية نحو رأس مال استروني في لبنان العربية المستخرجة للنقط في السجبات والتمانيات، حركة عمال شمال افريقيا وخاصة الجزائر في مجاه فرنسا وبلجيكا وألمانيا، حركة عمال افريقيا (من السعال ومالي وبوركينا فاسو وغيرها) نحو فرنسا. وحركة القوة العاملة المؤهلة في اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبرائيل وكندا. وهي التي يطلق عليها «محرره العقل» والحركة الهائلة الداخلية للقوة العاملة من افريقيا وآسيا عبر الهجرة السرية، نحو بلدان أوروبا.

هذا وتختلف ظروف التقاء رأس مال بالعمل نظراً لاختلاف الخصائص الحضارية والثقافية بين أجزاء المجتمع العالمي ووجود العوائق السياسية ولانية^(٢) والاقتصادية (سيطرة الاحتكارات، المسافة وبعمق النقل، نفقة الاستقرار في مكان

(١) International mobility of capital. la mobilité internationale du capital

(٢) أي تلك الخاصة باختلاف الأجاس التي تعيش في لأجزاء المختلفة من الاقتصاد الدولي وطبائرها وعاداتها ومدى تقبلها لاستقبال أفراد أو مجموعات أجاس مختلفة أو الانتقال اليهم

جديد، المخاطر الساجمة عن غياب الأمن، إلى غير ذلك) التي ما تزال قائمة رغم تحوّل المجتمع العالمي نحو سيادة الأشع السلمي (أي، الأشع من أجل البيع في السوق) وانتفاء رأس المال بالعمل في الأجراء المتخلفة من الاقتصاد الدولي مبدأً قد يحقق في ظل الاستغلال «سياسي» أو في ظل السعة السياسية وقد يتحقق في ظل الضغط العسكري المباشر أو غير المباشر (مثل التقيء رأس المال الإسرائيلي والأمريكي بالقوة العاملة العربية في فلسطين المحتلة)، أو في ظل لأرهاب اليومي المتمثل في وجود القوة العاملة تحت الضغط المنظم عنصرياً (كما هو الحال بالنسبة للإتقاء رأس المال بالقوة العاملة في حروب أفريقيا، حتى يحوّل التنظيم الخائفي إلى تنظيم حر ابتداءً من العيارات السياسية الأخيرة). وهي بعض بلدان أمريكا اللاتينية، الوسطى والجنوبية وقد يحقق التقيء رأس المال بالقوة العاملة في ظل القيود التنظيمية التي تعرض على العمء العاملة كقوة اجتماعية بالنسبة لثقلها في التنظيم نقابياً وسياسياً وتقدربها على اشتراكه الفعلي في إدارة المجتمع، بل مع فرض هذه القيود تنظيمية على قوى اجتماعية أخرى (كأصحاب المشروعات الرأسمالية، مثلاً) تتعرض مصالحها مع مصالح رأس المال الدولي، كما في مجتمعات حوب شرقي آسيا المسماة «بالنمور»؟

وأياً ما كانت ظروف التقيء رأس المال بالعمل (عبر الحدود أم داخل الحدود) فإن الانتاج لا يتم دون هذا التقيء مهما بلغت درجة أثمته^(١) عملية الأشع، ون كان لهذه الدرجة أثر على العيب على القوة العاملة كبعاً وكماً وعلى أساس شط تقسيم العمل في الانتاج يتم التبادل بين أفراد وهيئات (الخاصة والعامه) لتبادل المحلله المكره للاقتصاد الدولي وقد جرب إعادة على التعبير عن التقيء رأس المال بالعمل وما ينتجم عن ذلك من مبادلات وما تسترعه مبادلات من مسوية للمنفوعات بين الدول المتعاملة بحركات السلع وحركات رأس المال وحركات العمل عبر حدود الدول وما يربط به من تداب نقدية في

Automatisation ()

لأعباء المعاكس (إيراد من بيع السلع في الخارج، هائلة وبيع يحصل عيهما رأس المال وممتلكات وأجور تحصل عليها نمو العملة) واحتواء كل ذلك في مسمى «العلاقات الاقتصادية الدولية»

وقد جرت العادة على دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية وكأنها تتم بين أجزاء متجانسة (على درجة واحدة من التطور) من الاقتصاد العالمي وفي حيز الوعي بأن الأجزاء غير متجانسة يوحد عدم التجانس كمعطى وليس كنتيجة لسادة نوع معين من العلاقات الاقتصادية الدولية خلال حقبة من تاريخ المجتمع العالمي، لحقبة التي تسيطر فيها طريقة الإنتاج الرأسمالية والنتيجة أن تتركنا دراسة «العلاقات الاقتصادية الدولية» دون تفسير طبيعة الاقتصاد العالمي «معاصر» كظاهرة تاريخية، وخاصة الأجزاء المتخلطة منه (ومن باب أولى دون تفسير علمي للتكوين التاريخي لظاهرة التحالف الاقتصادي والاجتماعي)، ومن ثم دون قدره على معرفة امكانيات وشروط تطوير هذه الأجزاء المتخلطة في إطار المجتمع العالمي

يجري العمل إذن، سواء في الكتابة أو في الدراسة أو التدريس، على دراسة «العلاقات الاقتصادية الدولية» بعين عن مشكلات تطور وتحلف الأجزاء المتخلطة من لاقتصاد العالمي منذ أن احتوته طريقة الإنتاج الرأسمالية في مراحل مختلفة لتطور لاقتصاد الرأسمالي

وما يسعى إليه هو تفادي هذا العيب المنهجي الخطير الذي سرت عليه عجز المعرفة محل الاهتمام عن تفسير الظواهر التي يعيشها في مجتمعات كحرة من المجتمع العالمي هذا السعي يعتمد إمكانية تحقيقه باتباع منهجية في الدراسة لأحسن أن تبدأ من الوضع لو من للاقتصاد محل الانشغال الخاص في دراستنا (لاقتصاد مصري أو الاقتصاد اللبناني أو كليهما معاً كأحده من اقتصاد منطقة العربية) فهم هذا الوضع يقتضي التعرف على العميق التاريخي التي أنتجته وهو ما يستلزم تتبع نشأة وتطور الاقتصاد الدولي يقصد التعرف على التكوين

التاريخي لهيكل الاقتصاد الدولي في مراحل تطوره المختلفة بما يتضمنه من أنماط لتقسيم الرأسمالي الدولي للعمل، ومن ثم أنماط لإدماج الاقتصاديات التي أصبحت متخلفة في هذا الاقتصاد الدولي بما يستتبع ذلك من أنماط للعلاقات الاقتصادية الدولية الجارية في كل مرحلة وبشكليات التي تتور بصيغها مع محاولات البصر القدر بالتمسيقات النظرية لطاهرة «العلامات» الاقتصادية الدولية، يقول الأصل أن تتيسر منهجية دراسة لعلاقات الاقتصادية الدولية على هذا النحو لأنها ستتيح في هذا المؤلف منهجاً يختلف بعض الشيء عن ذلك وإن كان يسلمهم روح هذا الأصل

عنه تأتي دراسته للاقتصاد الدولي في هذا الجزء الثاني في ثلاثة أبواب.

- باب أول يشغل كقيمة العرف على العلاقات الاقتصادية الدولية التي يدخل فيها الاقتصاد الوطني في واقع الحياة الاقتصادية اليومية، وإثنا في إطار العملية التاريخية التي أنتجت لأوضاع المحلية للاقتصاد الوطني، أحلين الاقتصاد المصري والاقتصاد اللبناني، كأشنة

باب ثان يسعى إلى التعرف على طبيعته وأداء الاقتصاد الدولي المعاصر باعتباره الوسيط المحدد لمخط العلاقات الاقتصادية الدولية التي يدخل فيها الاقتصاد المصري أو الاقتصاد اللبناني أو أي اقتصاد عربي آخر حالياً

- في باب ثالث يدرس محاولات التفسير النظري للعلاقات الاقتصادية الدولية على فرض عدم تدخل الدولة في هذه العلاقات

- مرجئين لفرصة أوسع دراسة باب رابع يشغل عادة بنظريات وآليات السياسة التجارية المكونة من الإجراءات التي تؤخذ في شأن علاقات الاقتصاد الوطني مع الخارج، كتعكاس لتدخل الدولة في واقع العلاقات الاقتصادية الدولية

الباب الأول

العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاديين المصري واللبناني

تقوم العلاقات الاقتصادية الدولية، في واقع الحياة اليومية، بين الهيئات والأفراد التابعين للدولة (انتدأ من معيار الإقامة كمعيار عام) وأفراد وهيئات تابعة لدول الأخرى. وتقوم هذه العلاقات يومياً على مدار فترات النشاط الاقتصادي، السنة عادة، وعبر العملات الرسمية المتداولة ويجري رصد هذه إحصائياً ومحاسبياً. ويتم إجمال الأرقام المعبرة عن قدر المعاملات التي تبور العلاقات الاقتصادية بأبوابها المختلفة بين بلد معين وبقية أجزاء الاقتصاد الدولي خلال فترة معينة فائقة في سجل إحصائي ومحاسبي يطلق عليه اسم «ميزان المدفوعات»^(١) وتتكلف الفرقاء التحليلية إضافة لبيان مدفوعات الاقتصاد الوطني عبر فترة زمنية طويلة نسباً من «موجس» إلى هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية. هذا الهيكل للعلاقات الاقتصادية الدولية إنما يعكس مجمل هيكل الاقتصاد الوطني، من حيث الطبيعة، ومن حيث كميته الأداء ومن حيث مدى سيطرة المجتمع على حد أص من شروط نموده إنتاج ذاتي، أي من شروط عملية إنتاج مستقبلية ذاتة، هي ظل اسطاحالي لتقسيم العمل الدولي، وهو خط لا يكف عن التغير عبر الزمن.

هذا القول يصدق على كل من الاقتصاديين المصري واللبناني فانهيكل الحالي لملامتهما الاقتصادية الدولية يعكس صورة هيكل لاقتصاد الوطني إجمالاً

Balance of Payments; or Balance des paiements (١)

النظر في هذه الصورة يبدو أننا بصدد هيكل اقتصاد رأسمالي معقّدت بعينه في العقود الماضية التي اعتُقب فيها سياسات اقتصادية مختلفة ولكن النمو - وهي سياسات أُنشئت عن نفسها أبداً تسعى إلى مواجهة مشكلة التخلّف الاقتصادي والاجتماعي التي فرضت نفسها صبيحة الاستقلال السياسي، وإن احتلّت إجراءات هذه السياسة بين البلدين كيف يمكن التوصل إلى الهيكل الاقتصادي الحالي، عبر تخطّ علاقته مع بقية أجزاء الاقتصاد الرأسمالي بسهولة، للتعرف على خصائصه التي تبرز الشوط الذي قطعه في نمي التخلّف أو في تكريسها؟ السبيل الموصّل يبرر لنا الهيكل الحالي، الذي يمثل الحاضر. ولهم الحاضر فهم صحيحاً لا بد من أخذه كجزء من التاريخ، أي لا بد من أخذه في دبرجه ما يهدف إليه هنا من الاصرار على رؤية هيكل الاقتصادي الحالي في تاريخه، ليس أن نقوم بدراسة متوارة لعملية التكون التاريخي لهذا الهيكل، وإنما إبراز منهجية بهذه الدراسة، حاولنا احسبده عند لمس الخط العام لاندماج اقتصاد الولايات لسورية العثمانية، في اسوق لرأسمالية الدولة، عند التمهيد لدراسة النظام النقدي الدينامي / السوري. وسحاول هنا اختيارها في التعرف على التكون التاريخي لهيكل الاقتصاد المصري كهيكل متخلف وانما مع اختلاف في المدخل اديب مدأنا، بالنسبة لاقتصاد الولايات السورية بالوضع حول منتصف القرن التاسع عشر فنعين ما يحدث بعد الاقتصاد مع الاندماج التدريجي له في السوق الرأسمالية الدولية، حتى يبرز الهيكل الاقتصادي بخصائصه عشيبة الحرب العالمية الثانية، نحاول هنا، أن يبدأ من هيكل لاقتصاد المصري الحالي، الذي يوصل إليه عبر تخطّ علاقته مع بقية أجزاء الاقتصاد الرأسمالي لدوني، لنرى العممية التاريخية التي انتجت هذا الهيكل، مبدأه بعدوانية المباشرة لرأس المال على المجتمع المصري، من خلال الحملة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر

عن هذا الأسس.

- يبدأ هذا الباب بفصل تمهيدي للتعرف على ميران المدفوعات كأداة

احصائية محاسبية

- نستقرأ في فصل أول، ميران المدفوعات المصري ستوصل إلى النمط
الحالي لعلاقات اقتصادية لدولة وما يعكسه هذا النمط بالنسبة
بهيكل الحالي للاقتصاد المصري

- نستقرأ في فصل ثان، ميران المدفوعات اللبناني للتوصل إلى النمط
الحالي لعلاقات اقتصادية للدولة وما يعكسه هذا النمط بالنسبة
بهيكل الحالي للاقتصاد اللبناني

- نتهي في فصل ثالث، إلى التعرف على العملية لتأريخية التي اسحب،
عبر نمط العلاقات الاقتصادية الدولية التي أدخل فيها للاقتصاد
مصري، الهيكل الاقتصادي المتخلف في مصر

الفصل التمهيدي

ميزان المدفوعات

يختلف المعنى الاصطلاحي «الميزان المدفوعات» عن المعنى الاصطلاحي للكلمتين المكون منهما لاصطلاح ^(١) «ميزان أداة محاسبة لتصوير المركز المالي لهيئة معينة» (سواء أكانت مشروع فردي أو هيئة عامة أو حتى دولة) في لحظة زمنية معينة (أي في تاريخ محدد) عن طريق التعرف على جسيي الدفعة المالية من «صوب» و«مضروب»، أي من حقوق و«ديون» أما المدفوعات فتتضمن دفع «مضروب»، أي دفع «مضروب» في مقابل شيء معين ولا توجد مدفوعات «مضروب» بالنسبة لكل المعاملات الاقتصادية

أما المعنى الاصطلاحي «الميزان المدفوعات» فنشير إلى «سجل إحصائي للمعاملات الاقتصادية الدولية» (سواء استتبع دفع النقد أم لا) «لاقتصاد وطني معين في فترة زمنية معينة، هي السنة عادة» فهو يبين

«بيع وقدر وقمة السلع والخدمات التي يقدمها هذا الاقتصاد إلى العالم الخارجي، وتلك التي يتسلمها من العالم الخارجي»

«الاعتراف الذي نطرق على مستحقات هذا الاقتصاد على العالم الخارجي (حقوقه) وعلى المطالبات منه للعالم الخارجي (ديونه)»

BALANCE BILLAN (١)
PAYMENTS: PAIEMENTS (٢)

وتتحقق كل هذه المبادلات والتعبيرات في الحفرك والديون من خلال كل أنواع المعاملات الدوية وهذه تنقسم

* معاملات تكسبي مدفوعات نقدية (معاملات نقدية)

* معاملات لا تنقسم مدفوعات نقدية (معاملات عسرة)

* معاملات لا يدفع عنها شيء بادره

ويحتوي ميزان المدفوعات للتدفقات^(١) فقط الي تشهدا الفترة محل الاعتبار، التعبيرات التي تطرأ خلال الفترة على م تدعى الاقتصاد الوطني من أصول^(٢) وما عليه من خصوم^(٣) في مواجهة العنيم الخارجة هذه التعبيرات تنعكس م في زيادة القدرة الشرائية للبلاد في الخارج (وهو ما يحدث عن طريق انقاص م تحت يديه من أصول (من سلع وخدمات) أو في انقاص هذه القوة الشرائية (وهو ما يحدث عن طريق زيادة م تحت يده من أصول (من سلع وخدمات) وعنه يقس ميزان المدفوعات لتعبيرات في الأصول والخصوم في مواجهة الخارج، خلال الفترة ولا يقس مستزمات الأصول وخصوم، فهو يقيس التدفقات التي تسري أثناء الفترة لا مجمد لأصول والخصوم في بدايتها أو في نهايتها

وعليه نعرف بين ميزان المدفوعات ونوعين آخرين من الموزين

- فعلى أساس أن ميزان المدفوعات يشمل كل أنواع المعاملات الاقتصادية الدوية للاقتصاد الوطني خلال الفترة محل الاعتبار، يفرق بينه وبين «سجل المدفوعات الدولية» الذي يقتصر على المدفوعات النقدية»

Flows, Flux^(١)

Assets, Avoirs^(٢)

Labures, le passif^(٣)

الدوييه

ويعتبار أن ميزان المدفوعات يحتوي فقط التغييرات التي تطرأ على ما لدى الاقتصاد الوطني من أصول وخصوم في مواجهة العالم الخارجي، يصرق به وين الميزان المديونية^(١) الذي يبين أصول وخصوم^(٢) البلد في مواجهة الخارج في لحظة زمنية معينة

وكحدوث محاسبي، يتعين أن تكون ميزان المدفوعات متوازياً من الناحية كمية، الأمر الذي يصف إلى ميزان المدفوعات سوذاً يقصد بها ضمان توازن ميزان المدفوعات المحاسبي وعليه، يشمل ميزان المدفوعات على

أ- المعاملات الدولية الواردة على السمع الخاذه والخصمات وعوائد الدخل من الاقتصاد الوطني والمعامل التجارية هـ تكون يحدد تزويد طرف معين لطرف آخر بمورد حميمي من هذه الأنواع

ب- تميزات الملكية، وكذا اشعيرات هي الذهب النقدي الذي يملكه لانتهاذ لومني، وحقوق السحب الخاصة (كحقوق نقدية للاقتصاد الوطني لدى صندوق النقد الدولي)، والمسحقات للاقتصاد الوطني على المعالم الخارجي ومطلوبات المعالم الخارجي من الاقتصاد الوطني.

جـ- التحويلات بدون مقابل، العيود (أي «شيد للمحاسبة») انطبوبة لعرهن الموازنة، هي المفهوم للمحاسبي، وأنة قود تتعلق بما سبق ذكره من معلومات أو تعيرات لم يجر قيد مقاس بها

(١) The balance of indebtedness, la balance de l'endettement

Stock (٢)

لا يبقى، قبل بيان الشكل الذي يأخذه ميزان المدفوعات، كميران محاسبي، إلا تحديد اصطلاح الاقتصاد الوطني فيما يخص ميزان المدفوعات في هذا الخصوص. يعنى الاقتصاد الوطني على أنه يتكون من الأفراد والهيئات المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحدود أراضي اقليمية (بما يتبعها من مياه اقليمية طسعة الحال) لدولة معينة أكثر منه مع أراضي اقليمية أخرى. فالمعاملات التي تتم بواسطة مقيمين على اقليم الدولة تسجل كمعاملات مع العالم الخارجي وسجل معاملات الهيئات غير المقيمة كمعاملات مع لاقتصاد الوطني ومن الناحية الشكلية يقدم السجل الاحصائي لمعاملات لاقتصاد اقليمي مع العالم الخارجي خلال فترة السنة، الفاتنة، في أقسام ثلاثة

100

[illegible][illegible]

رأيت حتى الآن أن الأداء اليومي للعملة الاقتصادية في مجتمع الرأسمالي يعكس الخصائص الجوهرية لهيكل الاقتصاد الرأسمالي وينصم وجود النقود بالأدوار المختلفة التي تلعبها في كافة جبهات العملية الاقتصادية، كما ينصم دخول الاقتصاد الوطني في علاقات اقتصادية جارية تتلوه في حركات للصوة العاملة ولرؤوس الأموال والسلع والخدمات عبر حدود الدول، باعتبار الاقتصاد يومي جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الرأسمالي الدولي الذي يقوم على نمط أو آخر من أنماط التقسيم الدولي للعمل كما رأيت أن نتائج هذه العلاقات الاقتصادية لدولة بحري ومصدرة تصدات في شكل محاسبي بكل اقتصاد وطني خلال فترة معينة فائقة، هي السنة عادة، استحدثت لمران مدفوعات هذا الأخير يمكن دراسته بالنسبة للاقتصاد المصري للتعرف، معروفاً أولاً، على النمط انقائم لعلاقات الاقتصاد المصري مع بقية أجزاء الاقتصاد العالمي المعاصر

الفصل الأول

العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاد المصري

للتعرف على طيف العلاقات الاقتصادية التي توجد حالياً بين الاقتصاد المصري وبميه أحشاء الاقتصاد الدولي نعوم أولاً بمروء الميزان المدفوعات المصري بمسامين ١٩٨٣/١٩٨٤ و١٩٩١/١٩٩٢ ثم لعام ١٩٩٨/٩٧ ويمصل بين التاريخين فترة تزيد على العشر سنوات تمكن من التعرف على ما قد يكون قد ظهر من مروق كبيره في عهد هذه العلاقات فإذا ما تمت هذه القراءة نحاول في مرحلة تالية أن نرى ما يمكن أن يستخلص منها في شأن الوضع الاقتصادي العام وما يتحصنه من مشكلات اقتصادية ملحة، ونوع لهكل الاقتصادي الذي يعكسه هذا الوضع الاقتصادي.

لأولاً ميزان المدفوعات المصري فمابين ٨٣/١٩٨٤ ، ٩١/١٩٩٢ ، ٩٧/١٩٩٨

في قرة ميزان المدفوعات بالنسبة لهذه الأعوام سيقدم دلالة هذه القراءة على النحو التالي

- بأخذ أولاً المعاملات الجارية بين الاقتصاد المصري والخارج في شقيها المنظور وغير المنظور من التوالي
- بأخذ ثانياً وصح ميزان المعاملات الجارية في هذه السنوات
- ويري ثالثاً المعاملات الرأسمالية لمصر بين هذه التواريخ

- ونبس راسعاً الهيكل السعري واسوريع الجغرافي للبحارة الخارجيه لمصر
- ويبلور ما يترجمه هذا الهيكل من لخط لتسميم العمل الدولي الذي
- يظههم فيه الاقتصاد المصري ويرع مساهمته في هذا السط.
- ينتهي بيدهم الاتجاه الغالب لميزان المدوحات المصري عبر هذه السنوات

١ المعاملات الحايوة للتنظورة

وهي معاملات التي ترد على الصادرات المصرية التي يباع في اسوق الدولة والوردات التي يتم شراؤها من الخارج

فيمياً، يملكون اخصيه مصري، بلغت الصادرات المصرية من السلع المادية ٢٨٥٩,٨ في ١٩٨٣/١٩٨٤، ١١٥٥٤,٦ في ١٩٩٢/٩١، ١٧٥٩٤,٧ في ١٩٩٨/٩٧^(١) وتثبت أهم الصادرات في اسرول (٦٠٪ من جمالي الصادرات) وخاصلات الرراعيه (٣٨,٥٪) بالنسبة لعام ١٩٨٤/٨٣، وهي البترول (٣٧,٨٪) والسلع تامة التصنع (مصبب الألومونيوم والأقمشة والملابس الحامرة) (١٢,٣٪) والسلع مصف مبروعة (عزل القطن والألومونيوم الحام) (١٠,٠٪) والخاصلات الزراعيه (قطن حام بطاطس/ بونقل/ بصل مصفف) (٨,٢٪) بالنسبة لعام ١٩٩٢/٩١

في شأن صادرات المصرية بالاحد

١ - تراجع الأهميه النسبيه لسرول والخاصلات الرراعيه (وخاصة القطن

^(١) لا يمكن مقارنة القيمة في قيمة الصادرات محسوبه يا عيه المصري، بالنسبه للتوزيع لمحتله لأن ذلك يتوقف على أولاً على المدن الصادرات المصرية في كل من هذه التوزيع وثانياً على نسبة الحيه للمصري بالدولا الأمر يكني وقد انحصرت ليحه الأول بالنسبة لثلاثي، من ١,٤٢٨ في ١٩٨٣ إلى متوسط ٣ ر في ١٩٩٢، ٠,٢٩٥ في ١٩٩٨/٩٧

الخام)

- ٢ - تزيد الأهمية النسبية بسلع نصف المصنوعة (خاصة الألومنيوم الخام) والسلع تامة الصنع (قصبات الألومنيوم والملابس الجاهزة)
- ٣ - أن الصادرات من السلع المراقبة غير التقليدية (الطماطم والبرتقال) لا تمثل أكثر من ٢,٢٪ في ١٩٩٢
- ٤ - أن صادرات الأقمشة والملابس الجاهزة لا تمثل أكثر من ٨٪ من الصادرات في ١٩٩٢.

أما الواردات المصرية من السلع المادية فقد كانت قيمتها ٧٣٤٨,٨ مليون ج.م و ٣٣٠٧٤ مليون ج.م في السنين ١٩٨٤/٨٣ و ١٩٩٢/٩١، على التوالي، ٥٦٣٣٣ في ١٩٩٨/٩٧، وتمثل أهم الواردات هي السلع الغذائية (قمح، ذرة، شاي، آلب، ومنتجات ألبان، سكر مكرر، دقيق قمح) التي تمثل ٦٢٪ من إجمالي الواردات في ١٩٨٤/٨٣ و ١٧/١٪ في ١٩٩٢ (يلزم لأدراك أهمية المستورد من الوارد الغذائية معرفة ما يمثل هذه الاستيراد من اعتماد للمجتمع المصري على الخارج في التزود بنوع من السلع يمثل أهمية حيوية للمجتمع، وهي سلع الغذاء، التي أصبح يستعمل كإنتاج في البطرة على امتداد المسودة من جانب المصناعات المصدرة) فقد ما أخذنا لمسود من كل السلع لاستهلاك وحدها يمثل ٤,٢٣٪ من إجمالي الواردات في ١٩٨٤/٨٣ و ٢٠٪ من ١٩٩٢ من قيمة هذه السلع الاستهلاكية تمثل قيمة سيارات الركوب واجهزة التليزيون ٣٦٪ في ١٩٨٤/٨٣ و ١٧,٥٪ في ١٩٩٢ وتجري التفرقة بين طوائف الواردات وفقاً لدرجة تصنيع السلعة المستوردة بين: وعود ومواد خام (وتمثل ١٣٪ من إجمالي الواردات في ١٩٨٤/٨٣، ١٦٪ في ١٩٩٢)، و سلع وسيطة (أهمها مواد كيميائية، أخشاب، فساد، حديد، شعوم حيوانية وزيوت نباتية، رزى صنف)، وتمثل ٣٢,٥٪ و ٤٠٪ في السنين المذكورتين على

التوالي)، وبلغ استثماريه (أهمها أجهزة كهربائية، آلات خبز وخبز، مضخات سواقي ومضخات مياه، محركات انجيرية، وقطرات عربات، ومثل ٢٩,٧ / ٥٠ / ٢٣ في ١٩٨٤ / ٨٣ و ١٩٩٢ على التوالي) وبلغ استهلاكه

هذه التفرقة تعيدني لتعرف حتى درجة تصنيع، سلخ استورده من خارج الاقتصاد المصري (كما يحلله انتاجه من عماله ودخل هالك)، من ثم مدى ما يمكن أن يطرأ عليها من عمليه تصنيع (ومن ثم من خلق للعمالة وللدخل) في داخل الاقتصاد المصري. ويلاحظ أن زيادة نسبة الواردات من السلع الوسيطة وإن كان يعكس توسعاً في نشاط الصاعى في الداخل إلا أنه يمكن أن يبين في بعض لوقت أن الانحاص الصاعى يعتمد بدرجة متزايدة على الخارج الأمر يجعله أكثر حساسية لمشكلات ميزان المدفوعات وحرصه بدرجة أكبر لمخاطر مصر هذا الميزان، اذ يقلل «نمو» من إنتاج من العمليات الأخرى لمواجهة استيراد متطلبات الإنتاج الصاعى الداخلي من السلع الوسيطة المستوردة. وللمحكم على ما إذا كان تعدد الواردات يستخدم في النهاية متطلبات بناء قاعدته انتاجية صلبة للاقتصاد المصري تكون أساساً لتطوره في الزمن الطويل تلزم معرفة الاستخدامات النهائية للسلع الاستثمارية والسلع الوسيطة وما إذا كانت تستخدم في إنتاج سلع انتاجية أم سلع استهلاكية وفي هذه الحالة الأخيرة، ما إذا كانت تستخدم في إنتاج سلع أساسية لتحديد إنتاج القوة العاملة أم سلع استهلاكية ترفعية لا يعم بها إلا فئة محدودة من فئات المجتمع. هذا فيما يتعلق بحساب الميزان التجاري من الصادرات والواردات المنظورة

أما بالنسبة لوضع هذا الميزان فلاحظ

١- أن ميزان التجارة عجز يقدر بـ ٤٤٨٩ مليون جنيه في ١٩٨٤ / ٨٣ و ٢١٥١٩ مليون جنيه في ١٩٩٢، ٣٩٤٩٨ مليون جنيه في ١٩٩٨ / ٩٧.

٢ - ابتداء من هذا العجز، الخريد في استمراره، نجد أن نسبة تغطية الصادرات المنظورة للواردات المنظورة هي حوالي ٤١٪ في ١٩٨٤/٨٣ تنافس إلى ٣٦٪ في ١٩٩٢/٩١ (وإلى ٣١,٨٪ في ١٩٩٨/٩٧) أي أن القدرة للاقتصاد المصري على تغطية احتياجاته من السلع المادية المستوردة عن طريق تصدير لسلع المادية، هذه القدرة السببية هي في سابق من مستمر خلال فترة العشر سنوات من ٨٣ ١٩٨٤ إلى ١٩٩٢/٩١

٢ - التعاملات الخارجية غير المنظورة

في جانب الصادرات غير المنظورة للاقتصاد المصري تتمثل أهم هذه الصادرات في تصدير القوة العاملة المصرية نحو الخارج، وعلى الأخص إلى البلدان العربية النفطية وتصدير خدمه المرور في قناة السويس وخدمة السياحة سياحيين من العرب والأجانب هي مقابل ذلك يقوم المصريون العاملون في الخارج بتحويلات نقدية وعبرة إلى داخل الاقتصاد المصري تمثل حردا من مدحراتهم من دخول عملهم بالخارج كما تحصل هيئة قناة السويس على رسوم المرور في القناة ويحصل الاقتصاد المصري على متحصلات من السياحة

وتمثل الإيرادات التي يحصل عليها لاقتصاد المصري من هذه الخدمات أهم محصلاته من هذه الصادرات غير المنظورة التي بلغت ١, ٥٨٧٣ مليون جنيه، ٢٦٤٤٥ مليون جنيه في ٨٣/١٩٨٤، ٩١, ١٩٩٢، على التوالي وبلغت ٣٥٢٥٤ مليون جنيه مصري في ٩٧/١٩٩٨. وكان نصيب السبي للمساهمة النجمة عن تصدير القوة العاملة ٢١٪ في ٨٣/١٩٨٤، ٣٩٪ في ٩١/١٩٩٢ ومساهمة السياحة ٣,٩٪ في ٨٣/١٩٨٤، ٣٤٪ في ٩١/١٩٩٢ ومساهمة رسوم المرور قناة السويس ٦, ١١٪ و١٤٪ في هاتين السنتين من ذلك ملاحظ

١ - ترايد اعتماد الاقتصاد المصري في الحصول على القوة الشرائية التي يمكن استخدامها في السوق الدولية على مبيعاته في الخارج من الصادرات غير

منظورة بالنسبة لمصادرات المنظورة

٢- في إطار المصادرات غير المنظورة، وحتى سنة ١٩٩١، تزايد الأهمية الميسية لتحويلات المصريين العاملين في الخارج ولرسوم المرور في هذه السوم (سي تقدم خدمة نقل قوبه) ولايرادات استياحه، كمصادر بمولود لالة من التعامل مع الخارج وكلها تمثل مصادر غير ميسقة، إذ توقف في حلولها ومداها على ظروف الاقتصاد الخارجي، أي على ظروف ليس للمجتمع المصري ميعره تذكر عليها

لتحويلات المصريين العاملين في الخارج توقف على هو من عديدة منها عدد هؤلاء وسبة العمالة الفعالة بينهم في الخارج ومستويات أجورهم ومربياتهم ومدد بقائهم في الخارج ومعدلات استهلاكهم في الخارج وم يحتفظون به من مدخرات في الخارج تتأثر الآن سلباً بالمصرية التي تعرضها لحكومة لمصرية على دخولهم المكتسبة في الخارج^(١) وتوقف هذه لتحويلات في مدى أبعد على لعلق التبريجي لسوق العمل في البلدان العربية النشطة أمام لغو، العامة المصرية و متدال قوة عمل أسوية بها، كما يحدث مد بداية لتسحيات حتى الريادة الكبيرة في تحويلات العاملين في الخارج ابتداء من نهاية ١٩٩١ (إد مصر هذه التحويلات من ٣٧٧٥ مليون دولار في ١٩٩١/٩٠ إلى ٥٤٧٨ مليون، ٧٢٦٠ مليون في ١٩٩٢/٩١، ١٩٩٣/٩٢ على التوالي) وهي تعري إلى التوتر الذي ساد منظمه الخليج بعرو العراق للكويت والحرب التي نت ذلك، وهذه هي الأخرى عو مل لا سيطره بمجتمع المصري عليها. هذه لتحويلات بدأت في التناقص بعد ١٩٩٣/٩٢

وتتأثر إيرادات حاة السوم بحركة النقل الدولي بصفة عامة ونقل النفط

(١) الغيب هذه المصرية لعدم دستورتها، يقتضى حكم من المحكمة الدستورية العليا في القاهرة

بصفة خاصة (وتمثل الحمولة اطاره بالغناء من النقط ٣٣٪ من جمالي لحمولة المارة به ١٩٩٢) وهذه الحركة توهف على أزمة الاقتصاد الدولي ويوهف نصيب العانة منها على قدرتها على مجارة التطور التكنولوجي في النقل البحري، وعلى ما يوجد من مشروعات نقل دولي بديله (جوي أو بحري أو بري)، كخطوط أنابيب البترول ومشروعات سفل بالحاويات بما يتضمنه من تشابك أنواع مختلفة من النقل (الري، البحري، الجوي) دولياً وداخلياً بوسائل نقل المختلفة، وما تتضمنه هذه المشروعات من مشروعات قنوات بديلة كمال بحري الحديث صه في اطار التصورات الشرق أوسطية للولايات المتحدة واسرائيل والدوب الخلية وايرادات قناة السويس في تناقص غير كبير بعد ١٩٩٥/٩٤.

أما إيرادات السياحة الدولية في مصر فهي الأخرى إيرادات غير مستقرة وتوقف على حالة الاقتصاد الدولي الذي يحدد الطلب العالمي على سياحة، بصفه عامه، وحاجه لاعتصديت العربية العطفية، ابتداء من إيراداتها من تصدير النفط، بصفة خاصة، بالنسبة لمصر. تعرب الدين يصبون إلى مصر (و يمثلون ٣٧٪ من عدد السياح في ١٩٩٢، ونسبة مساهمة إيرادات السياحة العربية نفوق هذه النسبة نظر لأن السياح العربي عادة ما يقضي في مصر عدداً من الليالي يعوق متوسط مدة الإقامة بسياحه الدولي في مصر) كما ترقف إيرادات السياحة على حالة الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة العربية. وهي حالة تعاني حالياً من عملية لخصه استقرار الشعوب العربية تتم تنظيم تعاون وثيق من إحدى القوى الدولية ذات امصدة في تأكيد ضمان السيطرة على المنطقة العربية ببترونها وبترو دولاراتها عن طريق صرب لامكانيات الخصيه بشعوب العربي، وبين قوى داخلية يرتبط سلوكها الاجتماعي العيف بقسوة لطروف لاقتصاديه والاجتماعيه في البلدان العربيه في ظل انتشار البطالة والتضخم وإعادة توزيع الثروات والذحول على حساب العالبيه من السكان. هذا العانس الأخير أصبح من أكثر العوامل فعالية في تحديد إيرادات السياحة الدولي في مصر في السنوات الثلاثة الأخيرة وتزايدت إيرادات السياحة حتى ١٩٩٦ ثم

يبدأت في الشاخص

كل هذه لعوامل التي تكمن خفية هذه المصادر الثلاثة للموارد المالية الخارجية تدفع إلى الاعتقاد بضرورة لا يبي أمالاً عظماً على هذه المصادر في المستقبل القريب

وفي جانب مدفوعات الاقتصاد المصري في مقابل إواردات غير مدفوعة مرور المدفوعات التي يتضمنها الاقتصاد المصري كشوائد مديون الخارجية وأرباح جمعت لأحساب في مصر ويجري تحويلها إلى خارج الاقتصاد المصري وهي تمثل ٦, ٣٣٪ من إجمالي المدفوعات غير المنظورة التي تحصل بها الاقتصاد المصري في ١٩٨٣/ ١٩٨٤ (مع ادخال تحويلات المصريين العاملين إلى إجمالي منحصلات الاقتصاد المصري من المعاملات غير المنظورة في تبادل المنحصلات مع المدفوعات)^(١) ومثلت ٢٧٪ في ١٩٩٢/ ٩١ (سرى فيما يلي معياراً أدق سيان عبء هذه المدفوعات (خاصة بالنسبة لخدمة ائديونية الخارجية، مسها إلى متحصلات الاقتصاد المصري من الصادرات منظورة) وبني هذا اليد من مدفوعات المعاملات غير المنظورة ما يتحملة الاقتصاد المصري من مدفوعات

(١) في التعرف على وضع ميزان المدفوعات التجارية (منظورة وغير منظورة) يلاحظ أنه من السحيه الشكلي يمكن ادخال تحويلات المصريين العاملين في الخارج في جانب المنحصلات من معاملات غير المنظورة في هذه الحالة، يشارك هذه التحويلات في تخفيف وضع ميزان معاملات غير المنظورة ثم بعد ذلك يؤخذ التحويلات الأخرى (وخاصة التحويلات التي نلهاها الحكومة المصرية، التحويلات الرسمية) في تحديد وضع ميزان المعاملات التجارية (منظورة وغير منظورة) هذا هو سبيل أول اتجه في بناء ميزان المدفوعات المصرية حتى منتصف الثمانينات أما السبل الثاني فيسبب في قصر الجانب الإيجابي من ميزان معاملات غير المنظورة على المؤرد، فإليه المتحصلة من المؤرد في قاء السويس والسياحة ومنتجات أخرى لا تدخل فيها تحويلات المصريين العاملين في الخارج في هذه الحالة تدخل هذه التحويلات في تحديد وضع سجل ميزان المعاملات التجارية (منظورة وغير منظورة) ومعها التحويلات التي تلهاها الحكومة المصرية، هذا سبيل ثاني اتبع بعد منتصف الثمانينات

٣ - مبررات المعاملات التجارية

وفقاً ما أحسباً بمجمل مبررات المعاملات التجارية فإنه يبين أن شقة لتحتل بالمعاملات المتطورة (الصادرات والواردات لدية) شهد عجزاً طويلاً الفترة من ١٩٨٤/٨٣ إلى ١٩٩٢/٩١ ، وكان معدل العجز في تزايد خلالها وقد وصلت نسبة العجز إلى ٢٣٠٪ في ١٩٩٨/٩٧ أم شقة الخاص بالمعاملات عبر المتطورة فقد شهد هائض طويلاً الفترة مع تناقص في معدل الفائض خلالها وتكون محصنة إجمالي ميزان العمليات بحرية (متطورة وغير متطورة، داخلياً في هذه الأخيرة لتحويلات الواردة من المصريين العاملين بالخارج وتحت التي مرد للحكومة المصرية) عجزاً في هذا المراتب في ١٩٨٤/٨٣ بمعدل (العجز مسرياً إلى إجمالي لتحويلات إجمالية) ١١,٣٪، وفائضاً في ١٩٩٢/٩١ بمعدل ٤٢,٥٪ الأمر الذي يعكس، مع تناقص نسبة تعطيه الصادرات المتطورة بواردات المتطورة، اعتماد الاقتصاد المصري على الموارد المالية الخارجية عن سعة للخدمات في المخرج (وعلى الأخص الأجانب عن تصدير القوة العاملة المصرية) وقد تأكد هذا الوضع في السنوات من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٨ ، مع زيادة في عجز الميزان التجاري (زيادة كسره في الواردات مع تراجع إيرادات لتتط مع انخفاض نمته) وتناقص الفائض في ميزان الخدمات (تراجع كسره في إيرادات السياحة وتراجع في تحويلات المصريين العاملين في الخارج) ويتصور الوضع في ١٩٩٨/٩٧ في عجز في الميزان التجاري وعجز في ميزان مدفوعات

وتكتمل صورة التعاملات بين الاقتصاد المصري وبقية لاقتصاد العالمي بأحوال التغيرات في التدفقات البجمة عن التحويلات الدولية برؤوس الأموال التي تنعكس في مبررات في صوب وخصوص لاقتصاد الوطني ويحتوي حساب هذه بعمليات، كما يعرف على الاستثمار المباشر الذي يتضمن بعمليات أصول مالية لمدة تزيد على سنة من تاريخ الصدور وينتصن الاستثمار المباشر بوعاً من

الإدارة مباشرة من جانب المستثمر تتركز على ١٠٪ من ملكية المشروع كحد أدنى في العادة كما تحوي هذه العمليات كذلك على الاستثمار في المحافظة خاصة عن طريق شراء الأوراق المالية للمستثمرين والقائمة وينضم هذا الاستثمار هو لأحر تقلبات أصول مالية هذه تزيد على سنة من تاريخ الإصدار، ولكنه لا يتضمن بالضرورة مساهمة المستثمر في الإدارة المباشرة للمشروع وينص حساب هذه العمليات أحياناً تدفقات رأس المال قصيره الأجل، الخاصة بأصول مالية تقل مدة الأوراق المثلثة لها عن سنة إصدارها كل هذه العمليات يتم تسجيلها في القسم الثاني من ميزان المدفوعات، أي ميزان المعاملات الرأسمالية.

٤ - ميزان المعاملات الرأسمالية

ويشمل التدفقات المالية الداخلة إلى الاقتصاد المصري متمثلة في صافي استحقاق التسهيلات المصرفية والودائع الأجنبية، في الجانب الإيجابي، وقد بلغت ٢٢٤١,٤ مليون جنيه في ١٩٨٤/٨٣، ٦٤ ٨٦٥ مليون جنيه في ١٩٩٢/٩١ وفي الجانب السبي للميزان التدفقات الداخلة إلى خارج الاقتصاد المصري متمثلة في القروض المصنوعة من مصر وصافي سداد التسهيلات المصرفية وقد بلغت ١٢١٩,٧ مليون جنيه في ١٩٨٤/٨٣، ٥٧٦٤,٠١ مليون جنيه في ١٩٩٢/٩١ (بالدولار الأمريكي) تشمل تدفقات الداخل الاقتصاد المصري في ٣٢٠٥ ٢ مليون في ١٩٨٤/٨٣، ١٤٥٩,٧ مليون في ١٩٩٢/٩١، وتدفقات الخارج في ١٧٤٤,٢ مليون في ١٩٨٤/٨٣، ١٧٢٩,٢ مليون في ١٩٩٢/٩١. لاحظ أن الجانب السلبي يشمل سداد ما سبق الحصول عليه من تسهيلات تمويلية وقد سجل ميزان لعمليات الرأسمالية فائضاً في ١٩٨٤/٨٣، في تاريخ ترايد فيه لاقراض من الخارج، لصن المديونية الخارجية للاقتصاد المصري إلى أرمث في ١٩٨٦/٨٥، ثم أصبح دائراً عجز في ١٩٩٣/٩٢، في تاريخ تحد فيه مخطبات خدمة الدين الخارجي لسداد نمو بد وجره من أصل الدين. أم في أعوام ١٩٩٧/٩٦، ١٩٩٨/٩٧،

فيحسب وضع مبرر المعاملات الرأسمالية متمثلة في صفاتي تدفقات إنتاج بشراء الاجابات أدول ومعدات الخزائنه المصريه (نظراً لارتفاع أسعار الفائدة على العروض العامة) والتماس في بورصة الأوراق المالية (خاصة عند طرح أوراق شركات الفصح العام للسع) والقيام بقدر من الاستثمار الاجنبي المباشر بسبب بين ١ مليار، ٢ مليار دولار أمريكي من سنة لأخرى

فإذا ما أخذنا نتيجة موارد المعاملات المختلفة التي يحتويها ميران المدفوعات، لمعاملات منظوره، المعاملات غير المنظورة والعائدين يقتضيها ميران المعاملات الحرة، أي ميران اسجل^(١)، وللمعاملات الرأسمالية، معون إذا ما أخذنا نتيجة هذه الموارد نجد أن ميران المدفوعات شهد عجزاً في ١٩٨٤/٨٣ وفائضاً في ١٩٩٢/٩١ (وهذا التاريخ الأخير يمثل نقطة بدأت فيها لسياسة الاقتصاديه التي تقدم باسم سياسه الإصلاح) للاقتصادي مرمي آثاره لانكماشه مع تصادف تكثيف تحويل مذكرات مراكمة للمصريين العاملين في دول الخليج النفطية بسبب أزمة غزو العراق للكويت والحرب التي اشعلت حماسها) وقد بدأ ميران المدفوعات يعرف العجز في ١٩٩٨/٩٧ بعد أن عرف بعض الفائض في ١٩٩٥/٩٤ و١٩٩٧/٩٦ وفي كل الحالات يرم أن يكون الميران متوازياً من الناحية المحاسبية بإدخال السود التعويضية التي تتمثل في صفاتي لأرصده الأجنبية والذهب الذي يمكن استحقاقه في المقام الأخير لتسوية المعاملات الدولية، ومركز مصر في صندوق النقد الدولي (كسك دولي لا قراض) دول قروضاً قصيرة الأجل، لمواجهة موافق ميران المدفوعات) وما يحتكم منه الجهار المصري المصري من حسابات غير مبيحه (بالحملات لأجنبية)، وكذلك

Balance of current transactions (income balance); balance des Transactions (١)
courantes, balance des revenus

أي ميران الدخل الصافي التجاري الذي يعود صفاتي لاقتصاد الوطني من معاملات من الخارج
بيماً وشرداً، سودا كانت المبيعات سلعاً مادية أم سلعاً غير منظورة

بند «السهم الخطأ» الذي يمكن أن يحتوي «الكثير من الأشياء». هذه البنود تحتويها شكيباً، كما نعلم، (نقسم الثالث من ميزان المدفوعات

هذه امراهه ميزان المدفوعات عبر هذه الفترة فكتنا من الدحول في تفاصيل أخرى بالنسبة لعلاقات لاقتصاد المصري مع بقية أجزاء الاقتصاد العالمي، لتعرف صفة خاصة، بعد أن تعرف على أهم السلع المنظورة وغير المنظورة التي يجري تبادلها (تصديرًا واستيرادًا) مع العامل الخارجي، على التوزيع الجغرافي للتعارة التي تقوم بين الاقتصاد المصري والخارج

٥ - التوزيع الجغرافي للتعارة الخارجية لمصر

الحدود التالي يبين التوزيع الجغرافي لتجارة مصر الخارجية بين أهم مجموعات من الدول التي يتم معها التبادل الخارجي من خلال الورد السبي لكن مجموعة هي جمالي صادرات لاقتصاد المصري واجمالي وارداته في الأعوام ١٩٨٤/٨٣، ١٩٩٧/٩٦، ١٩٩٩/٩٨

الجملة	الدول الرأسمالية		شرق أوروبا		دول العالم الثالث		دول الجامعة العربية	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
١٩٨٤/٨٣	٣٩ ٥	٣٦ ٤	١٦ ٧	١٩	٣ ١	١٧	١ ٩	١ ٧
١٩٩٦ ٩	٤٥	٥٨ ٥	٩	٨	٢٢	١٧	١٤	٣ ٥
١٩٩٩ ٩٨	٧٨ ٤	٧٢ ٤	٥	٨ ٧	١	٣ ٧	٩	٤

لاحظ

الاعتماد الكبير وفريد على الدول لرأسمانية المتقدمة (خاصة الدول العربية) في التصدير والاستيراد

- تناقص الأهمية النسبية لدول شرق أوروبا و لصين في تجارة مصر الخارجية، ثم تزايدها بالنسبة للوردات في ١٩٩٩/٩٨ .

- تزايد لأهمية نسبية لدول العالم الثالث بالنسبة لصادرات الاقتصاد المصري وكذلك بلدان الجامعة العربية ثم تناقص هذه الأهمية في نهاية التسعينات

- محدودية العلاقات التجارية مع بلدان جامعة العربية

ويبين الجدول التالي الأهمية النسبة لأهم لدول الرأسمالية المتقدمة في تجارة مصر الخارجية من خلال الوزن النسبي لكل منها في إجمالي صادرات لاقتصاد المصري وورداته

ل.د	الولايات المتحدة الأمريكية			ألمانيا		فرنسا		كندا		اليابان		روسيا		إيطاليا		مركبا	
	مصر	ألم	فرن	كندا	ألم	فرن	كندا	ألم	فرن	كندا	ألم	فرن	كندا	ألم	فرن	كندا	ألم
١٩٩٣/٩٢	٣	٥	٩	٤	١	٩	١	٢	١	١٠	١٩	٢٨	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩
١٩٩٨/٩٧	٤	١٥	١٧	٧	٢	١٠	٢	٣	٢	٢٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠

لاحظ

- زيادة الوزن النسبي لأهمية الولايات المتحدة في ودرات مصر (لزم ربط ذلك بالمعونة والقروض الأمريكية)

- تزايد الوزن النسبي لولايات المتحدة في صادرات مصر في الفترة من ١٩٨٤/٨٣ إلى ١٩٩٢/٩١ على حساب فرنسا وإيطاليا واليابان، خاصة بالنسبة لتواردات، أي ازدياد أهمية السوق المصرية لما تصدره الولايات المتحدة الأمريكية، بالمقارنة مع دول أوروبا التي تباع

لمصر، وذلك رغم قرب المصدر الأوروبي واعتماد المستوردين المصريين أكثر (بالتقريب وبالعموم) على البلدان الأوروبية

أم بالنسبة لعام ١٩٩٩/٩٨ فقد جاءت الولايات المتحدة في المركز الأول بالنسبة لتصادرات مصرية واحتلت دول الاتحاد الأوروبي المركز الثاني وتصدرت المملكة المتحدة تلك المجموعة تليها ألمانيا، هولندا، وإيطاليا، وبالنسبة للواردات، جاءت دول الاتحاد الأوروبي في المقدمة، وتصدرت ألمانيا تلك الدول، تليها فرنسا، والمملكة المتحدة وإيطاليا

هذا فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لتصادرات مصرية (إلى أي الدول تحه) وسوار ذات مصرية (من أي الدول تأتي)، وإنما بالنسبة للمطور منها أم الخدمات ويدخل فيها كما نعلم العمود العاملة وخدمات النقل والاتصال والسياحة والخدمات المصرفية والمالية والخدمات المهنية والخدمات الاستشارية والتدريس في العمود الذهبية (بأنواعها المختلفة على الأخص المهنات العلمية والأدبية والثقافية وسعرفة وصحة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية) فمن المعروف أن جل اهتمامات في استثمار كل هذه السلع غير المنظورة على الدول الرأسمالية المتقدمة أما الخدمات التي تصدرها، فتصدر القوة العاملة أساساً بسوق لعمل عربية (في شكل هجرة مؤقتة في الغالب) الذي يتوقف لطلب على القوة للعامة فيه على موارد البلدان المستقبلية من بيع النفط الخام، ومن ثم على العصب على النفط دولياً وعلى الأخص احتياجات الدول الرأسمالية المتقدمة منه كما يتوقف خدمة المرور في قناة السويس على حالة الاقتصاد الدولي ومتطلباته من النقل لبحري بصفة خاصة وبمل النفط بصفة خاصة، فكانت هذه الخدمة تصير في معظمها إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة وتصدر خدمة للسياحة في الجزء الأكبر إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة، وهي جزء معتبر منها إلى البلدان العربية، خاصة البلدان النفطية

من ذلك بين أن البلدان الرأسمالية المتقدمة تلعب لدور المحوري في تجارة

مصر الخارجية (واردات وصادرات) ليس فقط من الباحة الكمية وإنما كذلك ،
ويهتف مهمة ، بالسببية تبادل السلع التي تدعى ادواراً استراتيجية في حياة
مجتمع مصري كالعديد والمعدات الصناعية الأساسية للنشاطات الاقتصادية
بمختلفة وبعض المحلات تجارية (كالمباني وبعض السلع نصف المصنعة)
والأساليب التكنولوجية وما يرتبط بها من معرفة فنية والمعدات الثقافية
والسلاح

من هذا المنطلق للتجربة الدولية مصر يرى أن الاقتصاد المصري يقوم بإنشاء
سلع تصديرية تتمثل في الأساس في السور والقطر والحام والغرب وبعض
الزيتون وبعض لبعض من اللباس الجاهزة ويستورد في مدهن ذلك المعدات
الصناعية الأساسية والعديد والأساليب التكنولوجية والمعدات التقنية والسلاح
، أن حل محله نسوة إنما تم مع لأجراء التقدم من العالم الرأسمالي (دون
أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية) وهو ما يعكس طبيعة التخصص
الذي يسند إلى الاقتصاد في إطار عمليه لانتاج الرأسمالي على الصعيد العالمي ،
ومن ثم الطرف الثاني للعلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاد المصري وهو
تخصص يتفق مع نمط عام لتقسيم العمل لرأسمالي الدولي شهده الاقتصاد
لدولي ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر

٦ - نمط تقسيم العمل الدولي الذي ساهم فيه الاقتصاد المصري

مع تطور الرأسمالية ابتداء من القرن السابع عشر بدأت تحترق كل المجتمع
الدولي تجدياً ، ثم نحلى ، ابتداء من الثورة الصناعية في غرب أوروبا ، لسوق
صناعية الدولية بالتغلغل في المجتمعات الأخرى وتعميرها كلها لتتحول إلى
قناعات صناعية سيج هي الأخرى للسوق ، ليلوئ الأمتاح من طريق نمط
لتقسيم العمل يشأ ويسع ويطور حتى الحرب العالمية الأولى ويعيش أمت في
فترة ما بين الحربين

بيان هذا النمط لتقسيم العمل الدولي الذي قد يسود مع بهايه يعرف
السبع عشر تلمز المتفرقة. في داخل كل اقتصاد وطني، بين نوعين من النشاط
الاقتصادي نوع أول يمثل في انتاج السلع الانتاجية، أي تلك التي تستخدم
إما في بناء طاقة انتاجية جديدة، كمواد البناء والآلات، أو في تشغيل طاقته
انتاجية قائمة، كالمواد الخام والمواد المصنوعة. هذا النوع الأول من
النشاط الانتاجي يمكن أن نتصور أنه يتم في قسم أول من أقسام الجهاز الانتاجي
يسمى لقسم الأول. ويمثل النوع الثاني في انتاج السلع الاستهلاكية التي
تستخدم في اشباع حاجات كل افراد المجتمع، سواء أكانت ملعاً ضرورية
تستخدمها كل شرائح المجتمع، كالخبز مثلاً، أو سلعاً كسالة لا نستخدمها إلا
شرائح معينة في المجتمع، كأنواع معينة من المأكولات والملابس والسلع
الدمرة. هذا النوع الثاني من النشاط الانتاجي يمكن أن نتصور أنه يتم في
قسم ثاني من أقسام الجهاز الانتاجي يسمى القسم الثاني. وتوزع القوة العاملة
ووسائل الانتاج الموجودة بحسب تصرف المجتمع بين القسمين. وتقوم بين القسمين
علاقات عماد متبادل. إذ يحصل القسم الثاني من القسم الأول على وسائل
الانتاج اللازمة لقيامه بإنتاج السلع الاستهلاكية. ويحصل القسم الأول من
القسم الثاني على السلع الاستهلاكية لأغراضه إجراء «طبقات الاجتماعية في
القسم الأول سواء أكانت من الطبقة الرأسمالية أو من الطبقة العاملة. ويحدد
هيكल الاقتصاد الوطني فيأ بالوزن النسبي لكل من هذين القسمين في مجمل
الاقتصاد الوطني وبالدور الذي يقوم به كل مهنة في الانتاج وفي تحديد الانتاج
من فترة زمنية لأخرى. إذ يعبر القسم الأول ركيزة أساسية للقيام بكل النشاط
الاقتصادي باعتبارها تنتج أدوات الانتاج، من آلات ومعدات وغيرها، والمواد
التي يجري تحويلها، من بذور وأسمدة ومبيدات. ومواد أولية معدنية ومواد
مصف مصوغة، لكل قطاعات النشاط الاقتصادي. كما يدع القسم الثاني
دوراً حيوياً في الاقتصاد الوطني باعتباره متحاً لتسع الاستهلاكية المنسجمة

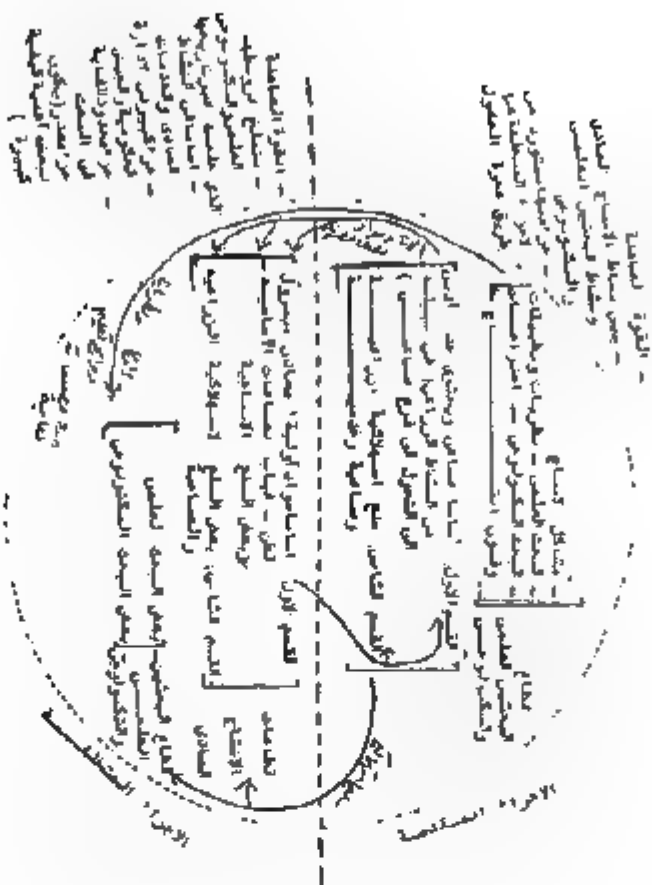
سماعات في كل المجتمع وخاصة تلك الملائمة لإعاشه القوة العاملة التي تعمل في القسمين ومن ثم يتم لتوازن البناء الاقتصادي الوطني أن تتحقق له ذاتية عن طريق توفير حد أدنى من الطاقة الانتاجية في القسمين (كما تتضمنه ذلك من قدرات تكنولوجية في داخلهما) يضمن حداً أدنى من السيطرة الاجتماعية على شروط لمجد الانتاج في داخل الاقتصاد الوطني^(١)

توازن البناء الاقتصادي الوطني بهذا المعنى لم يحققه تطور لامرصاد رأسمالي على الصعيد العالمي لكل الاقتصاديات المكونة للاقتصاد العالمي، من خلال عماد تقسيم العمل الدولي التي شهدتها هذا التطور منذ منتصف القرن التاسع عشر، في هذا الشأن يمكن أن نذكر في تاريخ التطور الرأسمالي بين عمطين من أنماط تدويل الانتاج تحقق من خلال عمطين لتقسيم العمل الدولي في إطار همنية لتراكم رأس المال على الصعيد العالمي

أ- تدويل الانتاج من خلال غط تقسيم العمل الدولي على أساس تخصص البلد في عملية انتاجية كاملة، أي قيام البلد بخرق من العمل الدولي يتضمن في انتاج سلعة بكل العميات التي يستلزمها انتاج هذه السلعة (كزراعة القطن مثلاً بالنسبة لبلد وصناعة آلة نسيج بالنسبة لبلد آخر) في وقت كان تنشر فيه ظاهرة تقسيم العمل في داخل المشروع الرأسمالي في شكل تقسيم عمليه انتاج سلعة واحدة إلى عدد كبير من العمليات يقوم عامل أو مجموعة من العمال بالتخصص في القيام بإحدى هذه لعمليات التي تتسلسل احداها بعد الأخرى لتنتهي في داخل المصنع بانتاج سلعة كاملة وهو ما عرف بالحلل العاصر جماعي محل العامل الفردي في داخل الوحدة الانتاجية الرأسمالية وقد أدى هذا النمط من تقسيم العمل على الصعيد الدولي إلى تقسيم الاقتصاد

(١) لنظر في ذلك التحليل الخاص بمادج الانتاج في الباب الرابع من مؤلفه هباني الاقتصاد السياسي الجزء الأول، الأسسيات منشورات المجلس القومي، بيروت، ٢٠١٦

دولي إلى اقتصادات مختلفة تخصص في إنتاج وتصدير قوة العمل (كما لم ذلك بأشكال تدرجية مختلفة من تصدير قوة العمل الأفريقية أصبح «دراج» الراباسو المتحدة، إلى تصدير القوة العاملة الأفريقية إلى غرب أوروبا من الحرب العالمية الأولى، إلى تصدير القوة العاملة لمصرية والفلسطينية والأسبويه إلى البساد لمطية في العالم العربي) وكذلك التخصص في إنتاج المواد الأولية وبعض السلع الاستهلاكية الصناعية (وفقاً لطلبات مرحله التطور الرأسمالي) وبعض السلع الصناعية الأساسية (وفقاً لطلبات التطوير الصناعي) أما الدول التي أصبحت متقدمة في الاقتصاد الرأسمالي الدولي، فتخصص، بصفة عامة، في إنتاج السلع الاناجية الصناعية لأساسية وإنتاج العداء والعديد من السلع الصناعية لاستهلاكية والاسلحة، كما تخصص نفسها يعمل نشاطات البحث العلمي والبحث التكنولوجي، مع ضرورة تحقيق حد أدنى من توارن البناء الاقتصادي في فاعل كل اقتصاد وطني متقدم من خلال التورن النسبي لكل من القسمين المكونين للاقتصاد الوطني. القسم الأول للتح للسلع الاناجية والقسم الثاني للتح للسلع الاستهلاكية. والشكل التالي يبين تخطيط تقسيم العمل لدولي ندي شأ وتطور حتى الحرب العالمية الأولى وأدى إلى خلق اقتصاد عالمي بحسري شكلاً تدرجياً من أشكال تدويل الإنتاج دائماً على أساس خلق قطبين متناقضين مكونين للاقتصاد الرأسمالي العالمي. للاقتصادات متقدمة من جانب والاقتصادات المتخلفة من جانب آخر، يحتويهما الاقتصاد الدولي ويسم العمل بينها ويحقق من خلال توارن هذا الاقتصاد، حداً أدنى من التوارن الاقتصادي الداخلي بالنسبة للاقتصادات التي أصبحت متقدمة واحتلالاً للاقتصاد الداخلي بالنسبة لمجموعات التي أصبحت متخلفة.



لاحظ أنه بـدسبة لتحديد الإنتاج في الاقتصاديات المتخلفة

* يتوقف تحديد إنتاج لقوة العاملة (معصب الإنتاج) على الخارج (استيراد الغذاء والسلع الاستهلاكية نصناعية)

* أن جوهر نشاط القسم الأول، أساس النشاط الانتاجي في ظل الرأسمالية، يوجد في الخارج (ويستورد البلد المتخلف الآلات والمعدات الصناعية الأساسية)

* أن البحث العلمي والبحث التكنولوجي يوجدان في الخارج (ويستورد البلد المتخلف مخرجاتهم ليس أي للمخرجات ولا بأي قدر، وما نوع للمخرجات وبالمقدار اللارم بعيد لاقتصاد المتخلف بدوره في غط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي)

* اصعب من ذلك غط لاستهلاك الذي عادة ما ينتقل من البلدان المتقدمة إلى البلدان المتخلفة (ويتمثل في مجموعات السلع الاستهلاكية التي تمثل لهدف الاستهلاك للثبات الاجتماعية لمجتمع، بما ينص من نظام قيم تروجه المصنعات التعليمية والثقافة المستوردة) عادة ما تصحب حتى يبرمج لاعلان اللارمة بتشكيل أدواق المستهلكين لصالح هذه السلع.

وقارب هذا النمط للعلامات لاقتصادية بين لأجراء المتخلفة والأحرار المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي وغط علاقات لاقتصاد المصري لخاله (كما بينلها من قراءة ميراث المدفوعات في أعوام ١٩٨٤/٨٣، ١٩٩٢/٩١ و١٩٩٨/٩٧) مع بلدان غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية

ب- تمويل الإنتاج ابتداء من الحرب العالمية الثانية من خلال غط تقسيم العمل الدولي يتدخل مع النمط السابق في مرحلة أولى في اتجاه سيادته بالنسبة لبعض مناطق العالم، على أساس التخصيص في عملية من عمليات انتاج سلعة واحدة (صناعة جزء أو قطعة من سيارة مثلاً في بلد وصناعة جزء أو قطع أخرى

في بلدان أخرى ثم لجميع الأجزاء في أحد البلدان). هنا يكون الاتجاه نحو سيادة ظاهرة تقسيم العمل دولياً (أي بين الدول) في شكل تخصص الدول في جزء من أجزاء عملية إنتاج سلعة واحدة، يمد أن يمد هذا الشكل من أشكال تقسيم العمل الإنتاج في داخل الوحدات الإنتاجية في كل قطاعات النشاط في لاصصدييات الرأسمالية للصناعة، في المرحلة السابقة من مراحل تطور لرسمالي

٧ - الاتجاه العام لميزان المدفوعات المصري خلال الفترة

غير وضع ميزان المدفوعات المصري في محجر كاتجاه عام هو أن عقد الثمانينات الذي شهد في منتصفه عاظم عيبه اديوييه الفارحية وبدو أزمة خدمة لدين الخارجي (أي محسوبة الأسرار في سداد الأقساط الدين والسواقد المستحقة) ومع بداية التسعينات يظهر لعرض في ميزان المدفوعات عاكساً لتعلق الآثار الانكماشية للسياسة الاقتصادية للسعة بسياسة (الإصلاح) الاقتصادي، التي تتبعها الدولة حالياً التي تراست مع ريادة مفاجئة بتحويلات انصريين العاملين بالخارج، وهي ريدة دجمة لس من ريادة في دخولهم اجارية ونم عن تحويل مدحرات مراكمة هناك افرعتها أزمة الخليج وما انتهت اليه من حرب ودفع بها الى دخل الاقتصاد المصري وما يثلث عجز ميزان المدفوعات أن يعاود يظهر مع نهاية التسعينات

وجوه هذه السياسة الاقتصادية هو التركيز على جانب إعادة تنظيم النشاط الاقتصادي (لقوم على حرية أكبر لرأس المال الفردي، وخاصة الأجبي) عن حساب الأداء اليومي للاقتصاد المصري، هي اتجاه انحصار دور الدولة (الاستثماري والانتاجي) في لحظة تاريخية لا يستطيع القطاع الفردي المحلي أن يقوم بها بالحد للاستثماري اللازم (حتى لو سيما مؤقتاً) لأن له مهمة تنمية تذكر) ويترب على ذلك انكماش يعني في الاستثمار الحكومي مع عدم قدره الاستثمار الفردي على سد الفجوة، خاصة مع رفع سعر الفائدة الافتراضي

الاستثماري باسم أن أسعار الفائدة التي كانت محددة من قبل (من غير طريق القوى الحرة بسوق) تمثل جوراً لرأس المال النقدي الذي يدي، على أي الأحوال، ميلاً نحو أن يوظف في الخارج^(١)

ورغم أن أحد أهداف السياسة الاستثمارية المعلن هو الحد من معدلات التصخم تسير الاتجاهات المضخمة (نظراً لاستمرار انضغاط التضخمية الهيكلية) بما يؤدي إليه من تدنٍ نسبي لنموه لشرائبه الحقيقية لدى العالمية^(٢) (بعض منها كذلك اتجاه السياسة المصرفية نحو زيادة عبء الضرائب غير المباشرة، ضريبة الدخل وضريبة المبيعات، وهذه الأخيرة ترفع من الأسعار) والتهام جزء كبير من التحويلات للمعدي للمصريين العاملين في الخارج في الأسعار الاستهلاكية لا الاستثماري الأمر الذي يعرر الاتجاه لانكماش الطلب الكلي

وقد راد من اتجاه الأفراد نحو التوظيف الريعي للمدخلات النقدية (أي توظيف رأس المال النقدي في أوجه تدور حولاً بعيداً جدياً (مائلة) دون جهد اتساعي (أي دون أن تحل طاقة المساهمة وعرض عمل جديدة، من جانب صاحب رأس المال)، بقول واحد من هذا سياسة الإفراط في عدم الداخلي بأسعار مائلة مرتفعة جداً وصلت إلى ١٩ / (١) يتضمنه ذلك من ارتفاع في تكلفة الدين

(١) ونكماش الواردات، فنظروا من ١١٤٤ مليون دولار في ١٩٩٠/٨٩ إلى ١١٧٣٦ مليون دولار في ١٩٩٣/٩٢ تنمو ويزيد ريادة مائته لتصل إلى ١٦.٩ مليار دولار في ١٩٩٨/٩٧ مع الانخفاض الكبير في ائتمان السلع التي تعود من بلدان جنوب شرق آسيا أثناء الأزمة الاقتصادية التي ضربتها

(٢) تشير الأرقام الرسمية إلى أن معدل التضخم يصل إلى ١٢٪ في ١٩٩٤/٩٣ ويبرز الاتجاه العام للأجور ونمويات الحقيقية ساقط مستمر خلال الثمانينات الرقم القياسي ١٠٠ في سنة ٩٨٠، مثل لأجور ونمويات الحقيقية ٩٠ في عام ١٩٩٠/٨٩ في الزحف الذي ركب فيه لتأخية العمل من زحف قياسي ١٠٠ في ١٩٨٠ إلى ١٩٤ في ١٩٨٧، ٢٢٣ في ١٩٩٠/٨٩ المصدر، البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم (باللغة الفرنسية) واتسطن، ١٩٩٢، ص ٧٢٤

العام) وتحول المدخرات الفردية لدولية إلى الحبة المصري لشراء أدوات الخزانة العامة (سدات الدين العام قصير الأجل)، الأمر الذي مكن البنك المركزي، الذي سجل مشيراً للدول الأمريكية والعملات لأحبه أخرى، من تكوين احتياطي كبير من هذه العملات مساعد على تكوينه تصادف التحويل المكثف مدخرات المصريين العاملين في بلدان الخليج بسبب حرب الخليج ولا يستخدم جزء من هذا الاحتياطي (في حدود الأمان المعقولة) في شراء عدة تجارية وفرص عمل جديدة في الداخل والخارج يوظف في الجزء الأكبر منه في الخارج بعض هذا مالياً يتوقف على أسعار نمائمه الدولية. وبذلك تكون الدولة قد امتصت حراً كبيراً من مدخرات الأفراد الثرية في الداخل لم تستخدم، بصفة تذكر، في نشاط استثماري في الداخل (إذ المطلوب منها أن عمد من نشاطها الاستثماري والاستراتيجي) وما في تكوين احتياطي من العملات الأجنبية ينجم لا عن زيادة قدرات الاقتصاد المصري على الأمد في الخارج وإنما عن تدفق ملكية العملات لأجنيته من الأفراد ومصريين والأجانب إلى البنك المركزي عبر افراض الدولة ثم يتم بعد ذلك بوظيف حرم من الاحتياطيات (يتزايد بتعدد الأعمال في تكوين الاحتياطي) في الخارج، أي في امكانه حتى الطاقة لأاجبة وفرص لعمل جديدة في خارج لاقتصاد المصري وتتمتعه مشكته البطالة مصحوبة بالتخلص السيئ من العمل بالقوة عمالة المصرية في البلدان المعطاة بالخارج

هذه الساسة الاقتصادية (لأصلاحية) تنهي إلى معدل نمو ضئيل للدخل القومي (إن كان يوجد اطلاقاً) من المؤكد أنه يقل، في صورة عينية، عن معدل النمو السكاني^(١) وإن كان من الممكن أن يحد أثرها لاكتسابي من خلال الحد من الواردات، من الاختلالات النقدية ييران مدفوعات ميسجه، خاصة مع الزيادة الاستثنائية في تحويلات العاملين في الخارج نحو المائض

(١) كان معدل النمو الجمالي الناتج المحلي الحقيقي ٥,٠٪ في ١٩٩٣ ومعدل نمو السكان ٢,٢٪ ومعدل النصح ٤,٦٦ مصدر MEED، ٣ يونيو ١٩٩٤، ص ١٠

هذه العناصر يحدد منه موقف الموارد المالية الخارجية التي يظهر مبرر المدفوعات اعتماد المصري عليها منذ منتصف السبعينات. هذا الموقف يبين الانعاش نحو الثبات النسبي في الكميات المستخرجة من البترول مع تناقص الإيرادات الناجمة عن تصديره ابتداءً من ١٩٨٣ حتى أواخر الثمانينات (مل) وناقص إيراداته في السوابب الأخيرة حتى ١٩٩٩)، واتجاه إيرادات البترول من قناة السويس نحو الثبات النسبي في النصف الثاني من الثمانينات، واتجاه إيرادات السياحة نحو التناقص في أعقاب بداية التسعينات.

مؤدى ذلك أن لعنصر الذي يشهده ميران المدفوعات في بداية التسعينات يرجع إلى تحقيق الآثار الإنكماشية لسياسة الإصلاح الاقتصادي (في اتجاه أخذ من الاستعداد بل وأخذ من الاستهلاك الخاص الحقيقي للعالية) الأمر الذي يؤدي إلى تقلص الإيرادات برامته عامل استثنائي يتمثل في تكثيف تحويل جزء من مدخرات العاملين، مسراكمه في الخارج. ويؤدي التصحيم الهيكلي وإدراج الأثمان الناجم عن زياده الضرائب غير مباشرة إلى إجبار ذوي دخول المحدودة على الادخار، الأمر الذي يؤدي، مع توسع الدولة في الاقتراض قصير الأجل، إلى تسريع فائقة مرتفعة، إلى إعادة توزيع الدخل وضعه إعادة توزيع المدخرات الدولية بين الأفراد (من الطبقة الاجتماعية العادة على الادخار) والحكومة (تزيد من احتياطياتها من العملات الأجنبية). ولكن الآثار الإنكماشية لسياسة «الإصلاح» سرعان ما تنبذ في مجرى القدرات التصديرية (وتناقص قيمة الصادرات المتطورة غير السوت ٩٠ - ١٩٩٣ من ٣٨٨٧ مليون دولار إلى ٣٤١٧ مليون دولار)، الأمر الذي سيؤدي، إذا ما استمر الركود النسبي لعوائد البترول والمروء في قناة السويس وناقص إيرادات السياحة واستمرار تراكم عبء خدمة المديونية الخارجية، إلى عودة العجز إلى ميران المدفوعات مصري وهو ما يعكس أولاً في شكل ناقص العناصر الذي سيشهده لبنان الأخيرة، ليبرور العجز ثانية مع نهاية التسعينات.

محمل ذلك يكمن من فهم المؤشرات الخارجية الرئيسية التي يعكسها ميزان المدفوعات^{*}

أ- زيادة الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية (بدون الذهب) من ٨٠٣ مليون دولار أمريكي في ١٩٨٤/٨٣ إلى ٨٠١٨ مليون في ١٩٩٢/٩١ (قارب الاحتياطي ١٦ مليار دولار في ١٩٩٤ ووصل إلى ٢٠.١ مليار دولار في ١٩٩٨/٩٧) هذه الاحتياطيات تغطي الواردات ١٧ شهراً في ١٩٨٤/٨٣ و ١٢.٢ شهر في ١٩٩٢/٩١ (وخوالي ١٤ شهر في ١٩٩٤ وفي ١٩٩٨/٩٧) ولذا كان المعناد في الاقتصاد الدولي أن بحسب الاحتياطيات على أساس تغطية واردات عيما بين ثلاثة وأربعة أشهر، فإن هذا العنصر من الاحتياطي يثير مسألة المبالغة فيه ومخاطب أجراء منه أو استخدامها مستخدماً ليس الأكسما من وجهه بغير نمو الاقتصاد المصري (بل من الممكن أن تصبح رهينة تستخدم ضد مصالح لاقتصاد المصري) ذا وظفت بكميات كبيرة في بلدان أجسة تمكنها قوتها الاقتصادية والسياسية دولياً من حبس الأموال الموطعة لديها كرهينة) أغرب النظر أن الاحتياطيات لها القدرة من الاحتياطي الدولي فصد به أن يكون ضماناً للمديونية الخارجية، أي لضمان الاستثمار في الاقتراض والاستمرار في خدمة الدين الأجنبي

ب- استمرار مشكلة المديونية الخارجية تتركز أرقام ميزان المدفوعات مشكلة تكاد تصبح مزمنة بالنسبة لعلاقات لاقتصاد المصري مع العالم الخارجي هي مشكلة المديونية الخارجية هذه المشكلة تعكس سوء إدارة قدرات الاقتصاد المصري الإنتاجية في الداخل ومن ثم قدرته في مراجعة بقية أجراء الاقتصاد سوسي فيم يتبع بمخاطر الأزمات الاقتصادية الجارية، إذا ما أخذ في الاعتبار أن مشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كنهى حقيقي للتخلف، لم تعد مطروحة بواسطة السياسة الاقتصادية الفعالية في مصر (بصرف النظر عما يعمن على مستوى الخطاب الأيديولوجي الرسمي) ماديونية هائلة مد يد به

السياسات وبعدي حجمها الحدود الأمانة . وشهدت أزمة في أواسط الثمانينات سبب معها طاق «عجز عن الاستمرار في خدمة المديونية (أي دفع الأقساط والموائد المستحقة)» ولا يزال عبئها ثقيلاً على الاقتصاد المصري بصفه عامه وعلى الطبقات الاجتماعية التي تتحمل العبء المديوني السبي الأكبر، بصفة خاصة . وذلك رغم محاولات بحميف هذا العبء عن طريق التفاوض مع الدائنين في الخارج . وهي محاولات لا تعرف أثراً إيجابياً . لا مصاحباً بشروط ضاغطة لقبول سياسات اقتصادية بعينها ، جوهرها ما يسمى بسياسة «الإصلاح» الاقتصادي . وتبقى المديونية الخارجية كتاج لعقود من السياسات الاقتصادية «معمقة لتخفيف المجتمع المصري» . وبقي كاليه يستمر من حلالها بربح حزم معتبر من لعائن المالي الذي يتجه المجتمع المصري نحو الخارج ، الأمر الذي يحد من اتحية المدخرات للاستثمارات الداخلية وحل مريض العمالة الجديدة بواجهة مشكلة البطالة (وخاصه بين الشباب) في تفقمها الترايد . واليـث مؤشرات مخطوطة حجم المديونية الخارجية وتقل عبء حتمته .

* تطور حجم الدين الخارجي من ١ ٧٦ مليار دولار في ١٩٧٠ إلى ١٦.٤٨ في ١٩٨٠ إلى ٤١ ٣ مليار في ١٩٨٧ ثم يبدأ في التناقص حتى يصل إلى ٣٠ ٥ مليار في ١٩٩٠ لعمارة انجماه نحو الترايد ويتمى الرقم الأخير في اواخر ١٩٩٤ ليصبح ٢٨ مليار دولار في ١٩٩٨ ٩٧

* وتتصح خطوره المشكلة إذا ما سب قدر الدين الخارجي إلى الكميات الكليه التي يربى ما يتجه لاصصاد المصري في ظل لادارة الاقتصادية الخائفة، بصفة عامة، ومن قدرات على القيام بمدفوعات مالية في الخارج، بصفة خاصة .

- فقد بلغت سبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الاجمالي ٢٢ ٥ / ، ١٤٦.٤ / ، ٩١.٣ / ، ٣٤ / في السنوات ١٩٧٠ ،

١٩٨٧، ١٩٩٢، ١٩٩٨/٩٧، على التوالي

= وبذلك نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات السلعية والخدمية (المنظورة وغير المنظورة) (التي يحدد حجمها وشروط سريتها في الخارج قدر متحصلات الاقتصاد المصري من الخارج ومن قدرته على القيام بمدفوعات للمخارج، من سها خدمة المديونية الخارجية) ١٣٧،٤ /، ٢٧،١ /، ٤٣٠،٢ /، ١٦٦،٣ / في السنوات ١٩٧٤، ١٩٨٥، ١٩٨٧ و ١٩٩٢، على التوالي. ومن شبه المنص عليه أن هذه النسبة إن رادت على ما بين ١٥٠ / - ١٨٠ / تكون قد تجاوزت حد المديونية الخارجية لآمنه (وذلك على افتراض أداء الجيد لمجمل الاقتصاد الوطني)

= ويحسب الرقم القياسي لتطور المديونية الخارجية معياراً أدق للحكم على مدى خطورتها وباعتماد سنة ١٩٧٠ كسنة أساس، زاد الرقم القياسي من ٧٤١ في ١٩٨٠ إلى ٢٤٢٩ في ١٩٨٧، ثم انخفض إلى ٢١٢٧ في ١٩٩٢

وإذ، ما أحداً نصيب الفرد المصري من إجمالي الدين الخارجي بحده قد زاد من ٣٢٣ دولار في ١٩٧٧ إلى ١ ٤٩١ دولار في ١٩٨٤ إلى ٥٩٣،٤ دولار في ١٩٨٨. ونظ ليصبح ٥٢٥،٤ دولار في ١٩٩٢، ٤٤٥ دولار في ١٩٩٨/٩٧. وكان تزايد خلال معظم الفترة بمعدلات سوية مرتفعة. متوسط معدل سري ٧،٤ / في الفترة من ٧٧ - ١٩٨٤ ومتوسط معدل سري ٥،٢ / في الفترة من ٨٤ - ١٩٨٨. وهي معدلات نمو مرتفعة، خاصة إذ لاحظنا أن معدل النمو السكاني لم يكن منخفضاً خلال هذه

كل هذه المؤشرات تبين أن حجم المديونية الخارجية للاقتصاد المصري يعكس خطورة مشكله هذه المديونية، حتى ميل أن يأخذ في الاعتبار المبدأ

الواقع على الاقتصاد المصري خدمة هذه المديونية .

١١- وبما يخص عيب المديونية الخارجية (عن طريق خدمة الدين الخارجي بسداد أقساط من أصل الدين والعملة الحرة) تبين المؤشرات أن الاتجاه العام هو تزايد هذا العيب حتى عام ١٩٨٥ ، ثم بدء تناقص العيب مسبقاً ليعود إلى التزايد في السنوات الأخيرة ، سواء تم التعبير عن هذا العيب في صورة أرقام مطلقه (تظهر من مواردين المدفوعات المتأديه) أو نسب إلى الكميات لكتبه التي تعبر عن القدرة الاقتصادية الحالية للمجموع المصري

- فقدت شهدت نسبة حصة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي تزايداً من ٤,٨ ٪ في ١٩٧٠ إلى ٩,٩ ٪ في ١٩٨٥ (وهو ما يعكس حجم الديون ومستوى أسعار الفائدة دولياً ومستوى أداء الاقتصاد المصري) ثم شهدت تناقصاً في ١٩٨٧ ، إذ بلغ ٨,٥ ٪ (مسيرة الاتجاه نحو انخفاض أسعار الفائدة دولياً ومحاولات إعادة جدولة الديون)

- وقد أخذت نسبة محفظة الدين الخارجي إلى حصة الصادرات نفس المسار، وتخللت في ٢٧,٥ ٪ ، ٢١ ٪ ، ٣٤,١ ٪ ، ٢١,٥ ٪ ، ٩,٢ ٪ في السنوات ١٩٧٠ ، ٨٣ / ١٩٨٤ ، ٨٥ ، ١٩٨٦ ، ٩٠ / ١٩٩١ ، ٩٧ على التوالي وهو ما يمكن تفاعلات التمرار في حجم الدين الخارجي وشروط الخصوص عليه (بما تتضمنه من مستويات أسعار الفائدة الدولية) وكذلك أسعار في الائتمان الدولي بصادرات وهي قدرة الاقتصاد المصري على الإنتاج والتصدير (بما تتضمنه من سياسات إنتاجية وتصديرية)

- وبما يتعلق بالخدمة الفعلية للدين الخارجي (دفع الأقساط والفوائد)

فقد استمر عجزها في الترايد حتى عام ١٩٨٨ ثم بدأ في التناقص حتى ١٩٩٢، وإن كان قد ظل يمثل عبئاً متزايداً بالنسبة لحصيلة الصادرات فقد تمثلت مدفوعات الأقساط في ٢,٩ مليون دولار، ١٦١٦ مليون، ١٤٩٤ مليون، ١٤٦٤ مليون في لسوب ١٩٨٢، ١٩٨٥، ١٩٨٨، ١٩٩٢، على التوالي وواكبتها مدفوعات الفوائد ٦٥٤ مليون دولار، ١٤٩٣ مليون، ١٣٨٨ مليون، ١٠٥٦ مليون في نفس السنوات. ويلاحظ أنه بما كانت معدلات الريادة في الأقساط السوية عالمياً متزايدة في السنوات من ٨٢ إلى ١٩٨٥ ثم بدأت في التناقص بمعدلات متزايدة في سنوات ١٩٨٨، ١٩٩٢، نجد أن اتجاه مدفوعات فوائد الدين الخارجي كان نحو الريادة طوال العشرة، بمعدلات عالية حتى ١٩٨٥ (لأزمة) ثم بعد أقل (ثلاث الأزمات) حتى ١٩٨٨، وأجبراً انجذب إلى الانحماض منذ عام ١٩٩٢ وهو ما يؤكد حقيقة أن الدائن لا يتردد بعد فترة معينة من بدء الإفراط، في تصحية في مواجهة الدين المتعثر بأصل الدين في سبيل استمرار الحصول على فائدته (خاصة إذا ما أعطته العظم المحاسبية والصريرية مزايا الاستعانة من عتار الدين دياً معدوماً) وذلك لاستمرار نعمة جرم من العناص، في شكله الحالي، الذي يتج في الاقتصاد المدين نحو الاقتصاد الدائن.

أخيراً، مثلت مدفوعات الفوائد على الدين الخارجي ١٢,٥٪ من إجمالي مدفوعات الخارجية في ١٩٩٢ حين بلغ مدفوعات الفوائد ٣٤٥٠,٧ مليون جنيهاً مصرياً

كل هذه المؤشرات تبين أن عبء خدمة الدين الخارجي يعتبر عبئاً جسيماً بالنسبة للمعدرات الحالية للاقتصاد المصري ولم تتحدث هنا، إلا عن العبء

للمنشر لخدمته المديونية الخارجيه الذي ينبغي ألا يشعشع عن العبء غير المباشر من
الواحي لاقتصاديه والاجتماعيه والسياسيه ويستمر بريف المدخرات المصريه
بحو الخارج من خلال خدمة المديونية الخارجيه، وهي لا تمثل إلا احدى آليات
بعيثة المدخرات المصريه بحو الخارج، آليات يمكن ابرارها باستدقيق في الاردم
لتعصيلية هيران المدفوعات المصري.

حـ. استمرار بريف المدخرات المصريه بحو الخارج

نقتصر هنا على بيان سبل بعثة المدخرات المصريه بحو الخارج أي تروح
رأس المال من مصر إلى الخارج، ويمكن حصر أهمها فيما يلي

ـ اخره من المدخرات مخصص للخدمة لدى الخارج

ـ قنر ومعد استخدام حرة من الاحياطيات الدولية للاقتصاد المصري
في الخارج

ـ قنر ومعد موظف الجهاد المصري المصري لخره من المدخرات
المصريه في صوره ايداعات في الخارج (قدر بـ ٢٠٪ من موظف
الجهاد المصري في ١٩٩٢)^(١)

ـ القنر من المدخرات الفرديه الذي يوضع أو يوظف في الخارج بصره
مباشرة بواسطة أفراد يقسمون في مصر أو مصريون يعملون في
الخارج أو من خلال مؤسسات مانيه بقلبيديه أو مستحدثة

(١) في عام ١٩٩٣ كان نصيب القطاع العام من توظيفات أموال البنوك في مصر ٢٠,٧ مليار
جيه، ونصيب لقطاع الخاص ٣٤,٤ مليار جيه، ونصيب القطاع المائلي ٥ ٧ مليار جيه
ووصلت توظيفات هذه البنوك في الخارج ٤٠ مليار جيه، أي ما يساوي حوالي ٤٠٪ من
جمالي توظيفاتها

كشركات توظيف الأموال^(١)، هذه الأموال كانت مخرج «مهرية» في فترة تدخل الدولة لضمان استثمار مدخرات الاقتصاد المصري في داخله. والآن هي تبحث بحرية (سمى إليها رأس المال المحلي وضغطت المؤسسات المالية لدولية لمرصحتها) عن سبل التوظيف «الأمري» من وجهة نظر رأس المال، وإن لم يكن من وجهة نظر المجتمع بأكمله) في اسواق دولية ودوية ورأس المال المحلي في المجتمعات المتخلفة لم يجد بعد أماكن إلا في خارج هذه المجتمعات، بعد أن عزز الأمان في داخلها، انهم في مجال الاستثمار المحدودة في الأنشطة التجارية والمصرفية^(٢)

* * *

ذلك هو هيكل علاقات الاقتصاد المصري حالياً مع بقية حرة الاقتصاد الدولي المعاصر، استثماراته من قرضه لميران المدفوعات المصري في أعوام ٨٣، ١٩٨٤، ٩١، ١٩٩٢، ٩٧/٩٨، ١٩٩٨، لايجاهات العامة بهذا المبرر بين هذه تناويع وما يمكنه هذا الهيكل من تمتد لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي بينهم في الاقتصاد المصري ويقتل بالنسبة له من طبيعة النمط الذي ساد الاقتصاد الدولي منذ

(١) انظر في شأن شركات توظيف الأموال، محمد دوياد، «شركات توظيف الأموال في اقتصاد المصري»، مصر، القاهرة، العدد رقم ٤١٦/٤١٥، يناير/أبريل ١٩٨٩، ص ٣٣٠٥، نشرت كذلك في «الاسلام لسياسي»، لأسس الفكرية والأهداف العملية، سبعة أعضاء فكريه، للكتبة الخامس، القاهرة، أكتوبر ١٩٨٩

(٢) يقدر جوب بيج، الخبير الاقتصادي الرئيسي بشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البحث الذي له، أن السكان المخطئة المبرية، التي شهدت هجرة رؤوس الأموال الخاصة، ولكن حالياً حوالي ١٨٠ مليار دولار كمداخرات خارج بلادهم، وأن الأموال المدخرة للأفراد في «خارج من قبل مواطني مصر ولأردن وسوريا تزيد عن الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان» الشرق الأوسط، يناير ٩٩٥

منصف القرن التاسع عشر، وهم المهد تطور الاقتصاد الدولي نحو نمط حو لتسييم
تعمل الدولي منذ الحرب العالمية الثانية . يبقى الآن أن نتعرف على دلاله هذا النمط
لمساهمه الاقتصاد المصري في العلاقات الاقتصادية الدولية بالنسبة بهيكل الاقتصاد
المصري المعاصر ذاته، وطبيعة هذا الهيكل والكفائة التي وحدها تاريخياً

ثانياً هيكل الاقتصاد المصري المعاصر

من نمط العلاقات التي تقوم بين الاقتصاد المصري حانياً وبقيّة أحرار
لاقتصاد الدولي المعاصر نستطيع أن نرى أننا نصلد اقتصاد وطني يتميز
بالتخصيص لانيه

ـ أنه اقتصاد ينتج في الأساس ابداء من احتياجات رأس المال الدولي

نمط، القطن الخام، العر، بعض لانومبروم، وبعض البعض من اداس
المهنية، والقوة العاملة للتصدير لواحده احتياجات رأس المال الدولي البروبي من
القوة لعمده بضمه عامه في سوق العمل لثوليه في المنطقة العربية، واحبيات
رأس المال من العتول في الولايات المتحدة وكندا وـ اليا وغيرها . ومن ثم يعب
الشاهد لأولى، لاستخراجي والزر هي، هي انجهار الاتاجي في الداخل

بـ لكي يعيش أفراد المجتمع، وخاصة لقوة العاملة فيه، لا بد من
مساوي الصدرات (منظورة وغير منظورة) والخصوص على واردات من اسلع
العذائية والسبع الصناعية، لامتهلاكيه ' الجهار الاتاجي الداخلي لا يضمن ما
يجدد انتاج القوة العاملة ذاتياً

حدـ انه قنصاد وطني يستورد معظم احتياجات انتاج الداخلي من
الألات والمعدات الثقيله، الأمر الذي يعني ان هيكل لاقتصاد الوطني لا يتضمن
حداً أدنى من الصاعات المكونة بلقسم لأول المنح وسائل الانتاج والذي أصبح
الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي في المجتمعات الراسمالية . ي ينضمه هذا
القسم من وسائل ومعرفه تكنولوجيه معقدة ' الجهار الاتاجي الداخلي لا يضمن

في الصناعة ما يحدد انتاج معدات الانتاج أساسيه، الأمر الذي يعني اعتماد كل مجدد الانتاج الوطني، على ما يمكن أن يتم في السوق المحلية.

د- كل هذا يعني أن النمط الحالي من مساهمة الاقتصاد المصري في تصميم العمل لمولي، ومن ثم في العلاقات الاقتصادية الدولية، يحمل إجهاد لاسايجي الداخلي مختلف الموارد من وجهة نظر

- إشباع حاجات العائلة من السكان في الداخل

- توفير حد أدنى من متطلبات تحديد لانتاج يضمن ميطره اجتماعية داخلية على مستقبل العملية الانتاجية في الداخل

هـ- من نمط التوزيع الجغرافي لعلاقاتنا الاقتصادية الحالية بين أن جل هذه العلاقات تقوم مع البلاد الرأسمالية المتقدمة، أي أننا نسهم في علاقات اقتصادية دولية تقوم على سيطر لانتاج وبعاً نمط رأسمالي لتقسيم العمل لدولي بين الاقتصاد المصري وغيره من الاقتصاديات الرأسمالية (خاصة المتقدمة منه) الأمر الذي يبين أن الجهاز الانتاجي الداخلي يتبع في تصميم علاقات لانتاج الرأسمالية، كجزء لا يتجزأ من الاقتصاد الرأسمالي الدولي المعاصر

عليه يكون من الطبيعي أن يبرز هذا الهيكل الاقتصادي الداخلي، في الأداء اليومي للاقتصاد الوطني، مشكلات اقتصادية^(١) يمكن موهوم من لصعوبات

- إما صعوبات صمان العمل للفره العاصمة المتاحة (وما يسهم من غياب هذا الضمان من تديد في الموارد الانتاجية) وتبدى في نهاية جبرئية وكنيه يزداد تعاقبها في حياة يومية، خاصة بدسبه بشباب والمرأة

(١) انظر في تفصيل هذه المشكلات، محمد دويدار، الاتجاه الريعي للاقتصاد المصري ١٩٥٠-١٩٨٠، مشاه المعارف بالاسكندرية، ١٩٨١، ص ١٦١-١٧٩

- وما يحتم من ذلك، ومن نطت توزيع الدخل الذي هو من طبيعة
لاقتصاد الرأسمالي، من صمودات المعيشة اليومية بلغالية من
اسكان تلك الخاصة بالعداء، وتكفل اسببه امداده للخدمات الأساسية
وارمة الاسكان، والتصميم وعلاء المعيشة.

- أو صمودات لحدد الإنتاج في المجتمع ساجمة عن تشتيت القوة العاملة،
وعلى الأخص أكثر عاصرها ديناميكية، بين سوق لعمل الداخلية
وسوق لعمل الدولية، واساجمة كذلك عن تعبئة الفائض الذي يتبع
في الداخل نحو الخارج (وخاصة نحو لمدان الرأسمالية المتقدمة
وأنظمتها المصرفية) بسبل عدة تكسب في داحها المديونية لخارجية
أهمية خاصة في المرحلة خالة لأداء الاقتصاد الدولي المعاصر

هذا الهيكل الاقتصادي الداخلي الذي هو مع نطت معين لتقسيم العمل
الرأسمالي عن لصعيد العملي ويحدد بنسالي نطت علاقات الاقتصاد المصري مع
بقية اجراء لاقتصاد الدولي لا يحتم عن «قدر طوعي» وانما يش تاجاً تاريخياً لم
يكن يعرفه المجتمع المصري حتى بدايه القرن التاسع عشر فقد تحقق من خلال
عممية تاريخية بدأت يتعلم رأس دار الأحمي لبعض من محاولات بناء
اقتصاد وطني مقل ماً في اطار السوق الرأسمالية لصناعة ادوية في
شأتها وتطورها في النصف الأول من القرن التاسع عشر، لكي يتحول الاقتصاد
الوطني الى اقتصاد سلعي (يحب مدخل في السوق الدولية لسع والشراء) وبدأ
في التخصيص في انتاج سدع رئيسيه أوليه، هي لقطر . ويتم ذلك عن طريق
حومل وسائل الامساخ الرئيسية، خاصة الأرض، إلى سلعة، ومن ثم تصنع
محلاً بملكيه انصريه الأمر الذي يعي انصلاح لتجيين امباشرين (خاصة
الملاحين) عن الأرض وصرورهم مع الوقت من لعمال الأحرار وهو ما
يصمم كذلك انصلاح القوة العاملة الوطنية بمعدداً واسع (ي فيها من ميوز
ومتعمين ومفكرين) عن الوسط التكنولوجي الذي انسجته هي تاريخياً نتج منه

مدناً وفكرًا، أي تكتسب فيه معرفتها السنية وتخلق فيه مبرراتها الانتاجية وتبدأ
عربة بعوذه العملة الوطنية تكنولوجيا عندما يصبح كل الاقتصاد الوطني معتمداً
على جزء من نتائج البحوث العلمي والتكنولوجي هي الاقتصاديات الرأسمالية
التي أصبحت متقدمة ومتخصصة في هذين الشاطئين، استبعاداً للاقتصاديات
التي أصبحت متخلفة معهم ذلك يعني أن يرى « باحتصار » عملية التكون
التاريخي للهيكلة المعاصر للاقتصاد المصري^(١)، وإنما بعد أن نعرف على
العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاد اسباني

(١) أنظر في تفاصيل هذه العملية التاريخية، محمد دويدار، الاقتصاد المصري بين التخلف
والتنوير، دار جامعات المصرية لاسكندرية، ١٩٨٠، الباب الثالث

الفصل الثاني

العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاد اللبناني

يقوم الاقتصاد اللبناني على قاعدة صعبة للغاية من النشاط الانتاجي المادي (تسهم بـ ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، تهيء في مساهمة مساحة عريضة نسبياً من النشاط الخدمي (تسهم بـ ٧٤,٥٪)^(١) من إجمالي الناتج المحلي. وهو شاح طبيعي للسلطة الاقتصادية التي اتبعت منذ نهاية الأربعينات في اتجاه خلق اقتصاد خدمي، تلتزمه سياسة الباب المفتوح وارتفاع سعر صرف العملة الوطنية. وفي إطار الخدمات تلعب التجارة، وخاصة التجارة الخارجية، دوراً هاماً (قيمه الواردات تعادل ما يقرب من ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في ١٩٩٨).

ويعرف الاقتصاد اللبناني اتجاهاً هبوطياً في مستوى النشاط الاقتصادي منذ عام ١٩٩٥، حين كان معدل النمو السنوي لناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مساوياً لـ ١٣,٩٦٪، ليصبح ٥,٤٪ في ١٩٩٦، ٣,٩٨٪ في ١٩٩٧، ٥,٣٤٪ في ١٩٩٨^(٢) الأمر الذي يمكن أن يرد إلى حالة الحرب أو شبه الحرب التي

(١) مع مراعاة أن عيّن كل الخدمات من الخدمات المنتجة للناتج الاجتماعي مسأله محل نظر. تأصب، من الناحية النظرية، إذا ما أخذ به يؤدي اعتبار كل الخدمات من قبيل النشاط الاقتصادي ينتج إلى إدراجيه في حساب الناتج الاجتماعي. برغم لتحصل أكبر من القيمة المضافة لهذا الناتج. انظر ما سبق أن قلناه في الفصل الأول من الباب الثالث

(٢) كن لأرقام خاصة بالاقتصاد اللبناني مستحصّة من اعداد التسميات للتقرير السنوي لمصرف لبنان، وكذلك من Survey on Economic and Social Developments in the Escwa Region. 1998 - 1999, Escwa. UN., New York, 1999.

كانت تعالج الحياة الاجتماعية مع الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان وسدومة الشعبنة المسلحة لهذا الاحتلال وهي تمثل جوً يعبد بالاستثمار العردي عن الوجود كما يرد الانجاء الهبوطي كذلك الى عدم كفاية البنية التحتية رغم الاندفاعات الضخمة التي تحففت في هذا المجال سبب آخر تمثل، على مستوى السياسة المالية، في عدم ميوبية الدولة التي كانت تنمو بمعدل ٧٤٪ في اعام في المتوسط، وهي مذبذبية تحول هبما يقرب من ٧٠٪ منها بواسطة البنوك التجارية، الأمر الذي يدفع بمرامضة نحو الارتفاع الكبير الذي يحجم معه لقصاع الخاص عن الاستثمار، مع كبر حجم الموارد المالية التي تحولت نحو قراض الدولة كما يرد الانجاء الهبوطي إلى شبح المصاربة النقدية الذي ظل حاضراً دعم التحس لواصل لمعدل صرف العملة الوطنية وفروق العائدة* في والس ١٩٩٧، كان ٥٤.٩٪ من وديع البنوك ما رالت بالعملات الأجنبية، كما كان ٨٤٪ من مديرية الاقتصاد الوطني بهذه العملات

في هذا الاطار، كيف تسي غط العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاد اللبناني؟

لاستقراء ميران المدفوعات نتعرف على غط العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاد اللبناني فيما يجمع الأرقام لأساسية موازين المدفوعات من ١٩٩٢ حتى ١٩٩٨ من التقرير السنوي لمصرف لبنان عن الأعوام ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨. وكتاب على النحو الوارد في اجنوب لتالي (بلايين الدولارات الأمريكية)

	١٩٩٢	١٩٩٣	٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الصادرات منظور	٥	٦٨٦	٧٣٧	٩٨٢	١١٦٦	٦٤٩	٧٧٣
الواردات منظور	٢٨٠	٤٩٨	٥٥٤١	٦٧٢٢	٦٩٩٣	٦٨٩٧	٦٥٣
<input type="checkbox"/> إيرادات التجاري	- ٣٣٠	- ٤٢٢٢	- ٥٨٠٤	- ٦٧٤	- ٥٩٧٦	- ٦٧٤٨	- ٥٨٨٨
<input type="checkbox"/> ميراث حساب التجاري		٣٦٩٣	٤٠٥٨	٤٨١٧	٤٧٣	٥٨٠١	٥٨٩٥
<input type="checkbox"/> ميزان حساب وأمر المال		٤٨٦٢	٥٦٨٩	٥٧٢	٥٤٨٩		٥٢١٨
<input type="checkbox"/> الميزان الكلي		١١٧	١١٣١	٧٤٦	٧٨٦	٤٧	٤٤٨

من هذه البيانات يمكن استخلاص النتائج العامة التالية

- وجود فائض في ميزان المدفوعات (الميزان الكلي) في السنوات ٩٣ - ١٩٩٧ ينتهي بعجز قدره ٤٤٨ مليون دولار أمريكي في ١٩٩٨
- تزايد العجز في الميزان التجاري، أي عدم قدرة الريادة في الصادرات منظور على مواكبة الزيادة في الواردات منظور من ناحية الخطافه تعادل قيمة الواردات بدور حول سبعة أمثال قيمة الصادرات. وتتمو الواردات بمعدل متوسط سنوي ٤, ١٩ / في الوقت الذي تسرع فيه الصادرات بمعدل متوسط سنوي ٤, ١٧ / وهو ما يترجم في تزايد حجم العجز في الميزان التجاري عبر الفترة متوسط معدل سنوي ٦, ١٩ /
- يعرف ميزان حساب التجاري، بعد فائض في سنوات التوسع (١٩٩٣ - ١٩٩٥)، العجز في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، نظراً لزيادة عبء خدمة الدين العام الخارجي (أي زيادة تحويلات المعوائد على القروض الخارجية)
- أما ميزان حساب رأس المال (أو المعاملات الرأسمالية)، فيعرف فائضاً طوال المدة، ولكنه في تناقص منذ ١٩٩٥

● ويتمثل وضع العلاقات الاقتصادية مع الخارج في ١٩٩٨ على النحو التالي

● يوجد ميران المدفوعات عجز قدره ٤٤٨ مليون دولار أمريكي لأول مرة خلال فترة التسعينات. هذا العجز يرد إلى زيادة العجز في ميران الحسابات الخارجية، وتدني الفائض في حساب الرسمين (العمليات الرأسمالية). ويرجع زيادة العجز في ميران الحسابات الجارية إلى عجز الميران التجاري (وإنما مع انخفاض في مقدار العجز عن الدعم لمصنعي به (٨٧٪) وإلى زيادة عجز ميران الخدمات نظراً لزيادة تحويلات الموائد على الديون الخارجية. هذا ما يحفز التجارة لظهوره، نجد أن معدل زيادة الصادرات، عن السنة السابقة، كان ١١,٣٪ وهو ما يفوق كثيراً معدل الزيادة في الواردات الذي كان مساوياً - ٥,٣٪. وقد تراخى معدل زيادة الواردات نسبت تباطؤ الحركة التجارية في الداخل وتراجع لمبيعات من جانب وزيادة الرسم الجمركي بمعدل ٢٪، من جانب آخر. وقد ترجعت حركه اعادة التصدير من ٦٩ مليون دولار في ١٩٩٧ إلى ٦٦ مليون في ١٩٩٨، بسبب ٤٪ كمت تدت تجارة الترسيت من ٦٢ مليون دولار إلى ٦٠ مليون، بسبب ٣,٨٪، وكانت نسبة تغطية الصادرات بواردات لا تتعدى ١١,١٪.

● أما العامل الثاني خلف وجود العجز في الميران الكلي فقد تمثل في تدني الفائض في حساب العمليات الرأسمالية. هذا التدني يرجع إلى

- انخفاض تعاملات الديون الخارجية المتوسطة الطويلة الأجل، ي إلى الحد من لاقتراض من الخارج،

- السجة السلبية لحركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل، نغراً لانسحاب

المستثمرين العالميين من سوق بيروت لتمتعهم في الأسواق
العامة مع اشتداد الأزمة في الاقتصاد اللبناني

- تراجع حركة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو لاقتصاد اللبناني بسبب
الأوضاع السيولة والاقتصادية

وبعد فحص التجارة الخارجية المنظورة، تتكون صادرات الاقتصاد اللبنانية
من سلع زراعية بنسبة ١٩,٨٪ من إجمالي صادرات عام ١٩٩٨، وبلغت صناعية
بنسبة ٨٠,٢٪ من هذا الإجمالي ويحدد التوزيع السليم للصادرات بالنسب
لأنه في إجمالي الصادرات منتجات الصناعة الكيماوية ١٢,٦٪، الأحجار
الكريمة، المعادن بنسبة ١١,٤٪، الآلات والأجهزة الكهربائية ١٠,٣٪، المواد
النسجية ١٠,١٪، منتجات لصاعات المعدنية ٩,٩٪، المعادن العادية
ومصهوراتها ٩,٥٪

أما الواردات، في عام ١٩٩٨، فتتكون من سلع صناعية بنسبة ٨٨,٦٪
وسلع زراعية بنسبة ١١,٩٪. ويحدد التوزيع السليم للواردات بالنسب الآتية
في إجمالي الواردات. الآلات والتجهيزات الكهربائية ١٦,٦٪، معدات النقل
والسيارات، ٩,٧٪، محركات الصاعقة البخارية ٨,٤٪، منتجات الصناعة
الكيميائية ٨٪، منتجات معدنية ٧,٩٪، المعادن الحديدية ومنتجاتها ٧,٩٪.
(لاحظ تشابه الكثير من بؤس الواردات والصادرات)

أما التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية فيمكن أن نراه أولاً على مستوى
البلدان ثم على مستوى مناطق العالم على مستوى البلدان، تتوزع صادرات
على البلدان المثلثية لها على النحو التالي (في عام ١٩٩٨) المملكة العربية
السعودية ١٢,١٪، الإمارات العربية المتحدة ٩,٩٪، فرنسا ٨,٧٪، سوريا
٦,٥٪، الولايات المتحدة الأمريكية ٦,٥٪، الكويت ٤,٢٪ وعلى مستويات
مناطق، توزع الصادرات وفقاً للسلب التالية: الشرق الأوسط ٤٨,٧٪، الاتحاد

الأوروبي ٢٥,٦٪، أمريكا الشمالية ١٧,٢٪، أفريقيا (بمستثناء شعابها) ٥٪، آسيا ٢,٨٪، أوروبا الشرقية ١,٧٪، أمريكا اللاتينية ٠,٤٪. وتتلقي بلاد الاتحاد لأوروبي وأمريكا الشمالية ٣٢,٨٪ من صادرات لبنان

أما الواردات اللبنانية فتتوزع من حيث المصدر على البلدان المشتراة منها وفقاً للسلع، ثلاثة، انطاليا ١١,٥٪، فرنسا ٩,٧٪، الولايات المتحدة الأمريكية ٩,٣٪، ألمانيا ٨,٧٪، سويسرا ٦,٣٪، المملكة المتحدة ٤,٥٪. ويكون توزيع الواردات على مناطق لعالم على النحو التالي: الاتحاد الأوروبي ٤٦,٤٪، آسيا ١٨٪، الشرق الأوسط ١١,٢٪، أمريكا الشمالية ٩,٨٪، أوروبا الشرقية ٤,٧٪، أمريكا اللاتينية ١,٧٪، أفريقيا (بدون شمالها) ٠,٥٪، شمال أفريقيا ٠,٥٪. ويستورد الاقتصاد اللبناني ٥٦,٢٪ من وارداته من بلدان الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية (والتي هذه النسبة ينحسب ٣٢,٨٪ من صادرات لبنان).

من هذا التوزيع الجغرافي يبين أن البلدان العربية تمثل ما يقرب من ٥٠٪ من أسواق الصادرات اللبنانية، ولكن لبنان لا تستورد منهم إلا ٦,٣٪ من الواردات. وأن أوروبا تستورد ١٩,١٪ من صادرات لبنان ولكن تباع لبنان ٥٤٪ من وارداته، وأخيراً تشتري الولايات المتحدة ٣٪ من صادرات لبنان وبيع له ١١,٩٪ من وارداته.

هذا النمط للعلاقات التجارية المنظورة هو أكثر تورطاً على مستوى التوزيع الجغرافي، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين عربية. وهو ما قد يرد جزئياً إلى الدور الذي تقوم به تجارة عمدة لتصدير وتجارة الترانزيت، التي لا بد وأن تكون مع بلدان تتجاور مع لبنان. ولدي ممارس هذه التجارة كما قد يفسر بوجود مجالات مناسبة في بلدان متفرقة بيسر من وجود روابط تجارية (ومالية) بين لبنان وبلدان المهجر.

من هذا النمط للعلامات لانتصادية الدولية يستطيع أن يرى نوع المساهمة للاقتصاد البناني في نمط تقسيم العمل الدولي . فهي مساهمة تقوم ، ليس فقط على غياب أي دور يدكر للتقسيم الثاني من الجهاز الانتاجي المنتج للسلع الانتاجية ، وانما على ما يعارب الغياب لقطاع الانتاج المادي . ويكون الشخص في نشاط خدمي يكاد يدور حول نشاط الوساطة التجارية وما يلزمها من خدمات مالية وغير مالية

ومن نمط التخصص هذا تبرر خصائص هيكل لاقتصاد الياباني

● أنه هيكل لا يدعب فيه نشاط الانتاج المادي ، لا دوراً محدوداً لا يرقى الى مرتبة صانع حد أدنى من الداتية في موجهه بقيه اجراء الاقتصاد الدولي

ضعف استمرار اسبع الاستهلاكية لعمورية نلزمة لتجدد انتاح العمرة العاملة على الأقل حتى يحين موعد امكاتبه أن ترحل كفوء مهاجرة

- تحقيق الركيزة مادية لاستمراريته لتخصص في الخدمات على مدى بعيد دون الاستناد الى قوة خارجية

● مع هذا الهيكل يكون من الطبيعي ألا يقدر الجهاز الانتاجي (ب) منه الخراء الخدمي) على تحقيق التوازن للاقتصاد الوطني لمدة طويلة ، لا من خلال التدفقات الرأسمالية من الخارج (وتحركات رأس المال هي أكثر أنواع الحركات صدموية ، لتوقفها على التوقعات المستقبلية ، هبر نوع من بحاسبه التعدية ، في الاقتصاد دولي الأصل فيه هو عدم اليقين ، خاصة بالنسبة للمستضعفين في الأرض)

● ولكن الأمر لا يقتصر على مجرد هشاشيه الهيكل الاقتصادي الذي يدور حول التخصص في الخدمات ، لاسمروية في هذا التخصص

أصبح يحيط بالعوامل التي قد تجعلها مستحيلة فالشغل العال في الخدمات هو التجارة والخدمات المصرفية والمالية والمصارف وإذا كانت السياسة الاقتصادية قد تجتجت بعثرة في الخصائص والبيئات وبدية للسبب في جعل الاقتصاد البشري مركزاً للخدمات المصرفية والمالية في المنطقة فإن ذلك كان مشروطاً بشروط أخرى ثلاثة

- كان مشروطاً أولاً، بوجود أنظمة اقتصادية في البلدان العربية تدرس سياسة تهيئته برؤوس الأموال، بل وتصادرها وتأمها، الأمر الذي حقق إمكانية تدفق رؤوس الأموال الفردية نحو لبنان، تدفقاً استمر كذلك من بدء الانفتاح في المنطقة لبلدان الخليج العربي. لأن أصبحت كل هذه الاقتصاديات وقد فتحت نفسها على السوق العالمية متيحة لرأس مال، كل رأس المال، حرية الحركة في الاتجاهين، لرأس المال الأجنبي نحو الداخل، ولرأس المال المحلي نحو الخارج، خاصة وأن بعض هذه البلدان دي قواعد انسانية مادية وحجم أكبر يسكن يجعل منه سوقاً داخلية معتبرة

- وكان مشروطاً ثانياً بطبيعة نشاط المصرف في الحقيقة السابقة على ظهور البنوك دولية النشاط، أي الوحدات المصرفية المتعلقة، لقدرة على أن تكون لها فروع مصرفية ذات حجم قادر على منافسة مجمل اجهزة المصرفي الذي يمكن أن يوجد في اقتصاد كالاقتصاد البشري، خاصة إذا ما بدأت فروعها تأخذ شكل البنك الشامل الذي يقوم بكل العمليات المصرفية، دور التخصص في بعضها استبعاداً لبعض الآخر، وعلى الأخص بعد ضمان الحرية الكاملة حركة البنوك دوله النشاط في أرجاء السوق المصرفية العالمية بعد التوقيع على إحدى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، أي اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المصرفية والمالية (ثم التوقيع عليها

في ١٢/١٢/١٩٩٧)، ولتان قد تقدمت الآن بطلب الانضمام إلى
لنظمه العالمية للتجارة

- وكان ذلك مشروطاً كذلك بعدم استقرار نهائي لرأس المال المهيم
في المنطقة، أي رأس المال الأمريكي، على رأي في شأن البلد
الذي يرتصيه للقبام بأعمال الوساطة لرأس المال الدوسي في
المنطقة الآن وقد احتار رأس المال الأمريكي اسرئيل للقيام بهذا
ادور، هذه يغير بذلك نمط العيام بنور الوساطة الذي كان قد
تبور ثلويحياً عندما كان رأس المال البريطاني والفرنسي يسيطران
على المنطقة، يقول أنه بتخير مصالح اسرئيل بعداً عن البلدان
العربية

• أما فيما يخص صناعة السياحة، فرغم وجود معومات متميزة للسياحة
الدولية، على أرض لبنان، فانتعاش هذه الصناعة لا يتحقق في ظل
الور الذي يسود المنطقة التي تعيش في حالة شبه حرب، تتعطل
لحظات حروب، طدا أن المصية الفلسطينية، بل وكل قضية التحرر
العربي، لا تجد لنفسها حلاً. يريد على ذلك أن أي نشاط ساحي يتم
في ظل التعمق لاقتصادي الاسرائيلي لا يد وألا يومر، عبر هيمنة
الشركات السياحية العربية على الطلب على لسياحة الدولية في
المنطقة، لصناعة السياحة في لبنان العربية للحيطة إلا حظاً محدوداً
من العائد السياحي من جولات سياحية تعطي بلدان المنطقة، ابتداءً
من اسرئيل كمركز تلبية لطلب السياحي عبر هذه المحولات. نقول
هذا في الوقت الذي بدأت فيه الشركات توليه النشاط في مجال
المنطقة وعرف من مكومات خدمة الساحة في البصرة على أهم
الوحدات الفندقية في لبنان عبر عمود المراتشبرج، الأمر الذي لا بد
وأن يتوقع معه محدودية نصيب الاقتصاد اللبناني من عائدات نشاط

السياحة

وفي إطار مثل هذا الهيكل الاقتصادي يبرز القطاعان الزراعي والصناعي
عنى لحدودى يوجدن عليه

في الزراعة تمثل المساحات المخصصة للزراعة ٢٩ / من مساحة الاجمالية
للبن، وتمثل الأرض المزرعة فعلاً بحر ٦٠ / من الأرض الصالحة للزراعة
ورغم كبر كمية الأمطار التي تسقط سويّاً على لبنان (١٠ مليار متر مكعب في
المتوسط سويّاً) لا تمتلئ لأرض المروية إلا ٣٩.٥ / من لأرض المزرعة ومع
اختلاف التضاريس والتحديات الهندسية اليرائية يمكن أن تكون الزراعة متنوعة،
وقد كانت في الماضي غير البعيد مسوعة ويسير النشاط الزراعي بصغر حجم
الوحدة الزراعية واحكام نقله للمدخلات الزراعية، وغياب كل حماية
اجتماعية للعاملين في الزراعة ووجود مساهمة الأجيال عن طريق الاستيراد
وبعامل الزراعة معاملة قاسية صفات ووزارة لشؤون الزراعية تمثل ٠.٩ / من
اجمالي المصروف العامة للدولة في ١٩٩٣ - ٠.٥ / في ١٩٩٨، ٠.٢ % في
تقديرات المصروف العامة لعام ١٩٩٩

ويحصل القطاع الزراعي على ٥٨ / من اجمالي التسييفات المصرفية
في ١٩٩٦، ٤٨ / في ١٩٩٧ وتراجع مساهمة القطاع الزراعي في اجمالي
الناج المحلي من ١٢.٤٥ / في ١٩٩٥ الى ١١.٨٢ / في ١٩٩٧ بل ان لتقرير
السوي لمصرف لبنان ينظم في من ٦٧ هامشاً يعول لا تتوفر لاجسادات
الرمعية من فيجها الانتاج الزراعي لعام ١٩٩٨، ويكون طبيعي أن يتناقص السح
من (نمىح من ٥٧ ألف من في ١٩٩١ / ٨٩ إلى ٤٩ ألف طن في ١٩٩٥، مبعداً
سلك لبنان عن توفير هذه لسلعة الاستهلاكية الاستراتيجية.

أم الصناعة، فيبلغ عدد مشروعاتها، وفقاً للتعداد الصناعي لسنة ١٩٩٥،
٢٢٠١٧ مشروعاً، منها ٧٠ / يستقدم المشروع أقل من خمسة أشخاص

ويعمل بالقطاع الصناعي ١٨٢١٧٧ عاملاً، منهم ٣٨ ألف عامل موسمي. ويثن العاملون بالقطاع لصناعي، مع استبعاد العمال الموسميون ١١٪ من القوة العاملة اللبنانية (التي تصل إلى ١٣١٤٦٨٨ في ١٩٩٨) (١) ويعمل ٣٥٪ من العمال في المشروعات التي مستخدم أكثر من ١٠ عمال. وأهم الصناعات هي صناعات اللابس والأثاث والمنتجات المعدنية ومعدات النقل، ويعمل الصناعة هي لأخرى معاملة قاسية. وموارده ووفرة الصناعة والطاقة لا تمثل إلا ١٠.٥٪ من إجمالي المبيعات العامة في ١٩٩٨، ١٠.٤٪ من تقديرات إجمالي المعدات العامة لعام ١٩٩٩. وكان نصيبها من إجمالي التسليمات المصرفية ١٣.٩٪ في ١٩٩٦، لـ ١٢.٤٪ في ١٩٩٧، ١٢.٥٩٪ في ١٩٩٨. وتحدد مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي إنتاج المحلي بـ ١١.٤٪ في ١٩٩٥، ٩.١٤٪ في ١٩٩٨ (٢). ولا بد أن سوق ما معانيه الصناعة من التحفيضات التي أحدثت على معدلات المصرفية الجمركية في النصف الأول من شهر ديسمبر (كانون الأول) عام ٢٠٠٠

ويدور قطاع الخدمات حول التجارة وخدمات الجهار المصرفي. ويتكون الأخير في عام ١٩٩٨ من ٧٩ مصرفاً و٢٣ مؤسسة مالية مسجلة من البنوك مجد ٧٠ مصرفاً تجارياً عاملاً (٥٤ منها لبنانياً) و٩ مصارف تسليف متوسط لأجل وطريقه. ويتميز الجهار المصرفي بالتمركز ١٦ مصرفاً يسيطرون على ٧٨.٢٪ من الودائع ويمتلكون ٧٣.٩٪ من القروض. ولا بد أن يتميز من هذا جهر لمنافسه تهدد وجوده من البنوك دولية النشاط، إذ ما طفت أحكام اتفاقية تحرير التجارة الدولية في الخدمات المصرفية وإماليه

بهذا الهيكل الاقتصادي يعتمد مجمل الاقتصاد الوطني على الخارج في

(١) IMF, Back to the future, Postwar Reconstruction and Stabilisation in Lebanon, Washington, ١٩٩٩, p 81

(٢) L. N. Esawa, Survey of Economic Social Developments in the Beqaa Region, ١٩٩٨-١٩٩٩, New York, ١٩٩٩, p 213.

لاستهلاك العدائي، في كثير من السلع المعمرة، في المعدات والتجهيزات، في مواد الأوبئة والنصف مصنوعة لصناعات الورق والملابس والملحود، وفي الطاقة محرقة وفي السلع التي يعاد تصديرها بطبيعة الحال. ويرجع هذا الاعتماد على الخارج، مع محدودية المقدرة التكميلية للاقتصاد القومي على ترويض الدولة بما هو لازم لإعادة التعمير والأداء الجاري للنشاط الاقتصادي، إلى هين هام خارجي يصل من ٣٢٧ مليون دولار أمريكي في ١٩٩٣ إلى ما يدور حول ٥ مليار في ١٩٩٩، ويمثل ٥٪ من اجمالي الناتج المحلي في ١٩٩٢، ٢٩٪ في ١٩٩٩. هذا الجهد يصعد سبل لتمويله الخارجي يختلف عن سبل مديونية الاقتصاد المصري الخارجية. كما يمثل السبل إلى المديونية الخارجية في الاقتصاد المصري في تقييد الفائض الاقتصادي الذي تنتجه قطاعات الإنتاج لذي أو هي تعبته نحو الخارج، يكون سبل مديونية الخارجية في الاقتصاد اللبناني غير المتقيد الفائض الاقتصادي نظراً لغياب مدبره الانتاجية الحقيقية لقطاعات الإنتاج المادي التي تمثل ركيزة النشاط الخدمي ورغم اختلاف السبل نحو المديونية الخارجية نحو وحدة لألية التي عكفتها تبعية لهيكل الاقتصادي القائم والذي تعيش الطبقات لاسية الحاكمة على سمواريته، في مواجهة رأس المال المديوني، وهي تبعية أضحت رأس المال المحلي يتحرق شوقاً إليها.



على هذا النحو سنهي من استقراء ميران المدفوعات اللبناني استقراء ينم عن العلاقات الاقتصادية المولوية بين الاقتصاد اللبناني وبقية أجزاء الاقتصاد الرأسمالي لبولي. وهو نمط أبرز نوع مساهمة الاقتصاد اللبناني في نمط تقسيم العمل الدولي، هير النشاط الخدمي (التجاري والمصرفي)، مساهمة تعكس هيكلًا اقتصادياً غير متوازن يقع فمجل النشاط الاقتصادي مباشرة تحت رحمة ما يجري في لسوق مديونية بالخصخصة التي تمنح بها في هذه المرحلة من مرحل تطور الاقتصاد الرأسمالي والخصوصية التي لهذه السوق النابعة من نمط

مدونك رأس المال الدولي، وعلى الأخص رأس المال المهيمن، وأولوياته تجاه المنطقة العربية، التي يعبر لاقتصاد السانتي جزءاً لا يتجزأ من اقتصادياتها. الأمر الذي يلزم معه التعرف على حركة الاقتصاد الدولي المعاصر، على الأقل مدخلات عملية الثانية وهو ما سبقه في باب الثاني، ولكن بعد أن نحول، بانضمام منهجي خاص يرتبط بنظرية التحلف الاقتصادي والاجتماعي التي تكاد تغيب عن أدبيات الاقتصاد الدولي، التعرف على عميقه التكوين التاريخي بتهيكل عالمي للاقتصاد المصري كما تتجسد عمدة ادماج المجتمع المصري، عبر عدوانية رأس المال، في السوق الرأسمالية الدولية.

الفصل الثالث

عملية التكون التاريخي للهيكل الاقتصادي المصري المعاصر

تحقق العمدة التاريخية لخلق الهيكل الاقتصادي المصري المعاصر بإدماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد الرأسمالي الدولي من خلال تجارة البحر الأبيض لدوية فيما قبل نهاية القرن الثامن عشر و لإدماج المباشر، العسكري وما يسعه من تعديل رأس المال الأجنبي، من نهاية القرن الثامن عشر وحتى تمام الإدماج بالسيطرة العسكرية والنسبانية المباشرة في بداية ثمانينات القرن التاسع عشر ومن الطبيعي أن تقتصر، لتعريف على هذه العملية، في إطار دراسة هذه، على ملامح العامة لهذه العملية. وذلك عن طريق التعرف أولاً على الخط المكري الخاص بالحركة العامة للاقتصاد مصري منذ إدماجه في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، لنعرض بتفصيل أكبر لآلية هذا الإدماج في الفترة الحاسمة في خلق نوع الهيكل الاقتصادي الجديد، من صبيحة الحملة الفرنسية حتى لسيطرة الانجليزية المباشرة في بداية ثمانينات القرن التاسع عشر

أولاً الخط المكري الخاص بالحركة العامة للاقتصاد مصري منذ إدماجه في الاقتصاد الرأسمالي العالمي

نقتصر هنا على الخطوط العريضة لتصورنا للفرصة النظرية الخاصة بأشكالية الحركة العامة للاقتصاد المصري منذ إدماجه في الاقتصاد الرأسمالي الدولي. ونحن نركز على أشكالية هذه الحركة العامة وليس على لعمدة التاريخية

التي تحتوي هذه الحركة العامة. إذ ندرك مدى تعقد هذه عملية ومعدد أبعادها في جديده تعجز أمامها. رؤية أحادية البعد وتعرض الكثير من استحضات المنهجية على أي تصور نظري لهذه العملية. وإد بركر على لاشكالية بحرص على تقديمها في شكل فرصة تسمى إلى إثارة الحوار أبناء أبا كان الاتجاه الفكري لأطراف الحوار، إذ من يؤمن بأنه لا يوجد الفرد الذي يمتلك خاصية معينة الاجتماعية ربان الخلاف في «رأي لا يفسد للود قضية» بل أكثر من ذلك، أن الرأي والخلاف في شأنه يمثلان أصبح «محالات لقيام الود والعاشق». اليك ادن لخطوط المربضة لهذه الفرصة

(١) تمثل حملة الفرنسية، بعد فترة طويلة من لتعامل التحاري بين المجتمع المصري (بتركيبه الاجتماعية يكن خصوصاته الدريحة) والسوق الرأسمالية الدولة في توسعها، أول مناسبة للعدوانية المباشرة لرأس المال على المجتمع المصري والشعبي. وتثيره بين أشياء كثيرة، حركة القوى الوطنية في الداخل ووعياً بالتحركات الكيفية التي تحدث في أوروبا وحساسية تبدأ الدولة المصرية في اكتسابها بالنسبة لقوى «سوق الدولية»، يبدأ تعاملها في فائض لود المدنية الذي يتسبب الاقتصاد المصري في الوجه نحو قوى هذه لسوق التي مثبت، من حيث طبيعتها، بالنسبة لمصر، موقعاً بتعبير المتأخر نسبياً للصراع تكوونيهالي الأنجليري-الفرنسي، سياسياً وتجارياً. وان كاتب لمجارة مصر الخارجية يظهر حتى أوجهيات القرن التاسع عشر، التهميق لسمي للتجارة لالجليزية على نهرسية

(٢) يعرف النصف الأول من القرن التاسع عشر وعلى وجه الدقة في العترة ب بين ١٨١١ و ١٨٤٠ تجرية نسوة في مصر تهدفه اقتصادياً، إلى بناء اقتصاد مدني مستقل، في اعداد لسوق الرأسمالية في صيرورتها نحو العالمه ويتم ذلك عن طريق إعادة تنظيم «نشاط الزراعي» (من ناحية السيطرة «معدية على الأرض وتنظيم عملية الاتساح الزراعي واحكامار الدولة للتجارة الداخلية

والخارجية خاصة في الحبوب) على نحو يمكن من تعبئة الفائض الزراعي
 بـسـدـم مـبـاـشـرـه أو على نحو غير مباشر بتعبير شكله من خلال التجارة الدولية،
 هي تحقق نوع من البناء الصناعي (صناعات استهلاكية وشاحية)، ويحقق ذلك
 نوعاً من الأساس الاقتصادي يخلق سيطرة على شروط مختلفة (جديدة) لتجديد
 إنتاج ذاتي تلعب فيه التجارة الخارجية دوراً أساسياً كوسيلة لتغطية مستلزمات
 البناء الداخلي من الخارج. ويتحقق هذا الدور من خلال نوع من العزل النسبي
 للألمان الداخلية من الائتمان الدولية. ويصبح هذا الأساس الاقتصادي بدوره
 ركيزة لدور من الاستقلال السياسي المعني بتمرره القوة العسكرية، مع التوسع
 في أفريقيا والشرق العربي، الذي يتم بفضل هذا الأساس الاقتصادي ومن أجله
 في ذات الوقت. ويحقق ذلك مع الاستبعاد المتعمد لأي دور مباشر لرأس المال
 الأجنبي، بل مع حرمان هذا الأخير، خاصة وأسس المال الإنجليزي، من منطقة
 لها حيويته، كجزء من السوق الرأسمالية الدولية وتحقيق المشروعات الامبريالية
 الكبرى وتكون المواجهة، عسكرياً وسياسياً، مع رأس المال الأوروبي عامة
 ورأس المال الإنجليزي خاصة، في السنوات ٣٩ - ١٨٤٠

(٣) ويرتب على عدوانية رأس المال (عسكرياً وسياسياً)، في تعاقبه مع
 بعض القوى المسيطرة اجتماعياً، أضعاف الدولة المصرية وصرب احتكاكها
 والاضطراب البشري مع الائتمان الدولية وهو ما يعني فك البناء الصناعي
 والتوسع في الاتجاه نحو زوغة نتج مسعاً لتلور. اجتماعياً، مساهمة في غط
 معين لتقسيم العمل «رأسمالي دولي» (القطر) ويبدأ رأس المال الأجنبي في
 التلعلل، أساساً في شكله المالي، في مجالات البنية الأساسية لمعدات
 والتجارة وهو ما يؤدي إلى نوع من فقدان المجتمع بسيطرة على شروط تجديد
 إنتاج ذاتي وتلعب التجارة الخارجية دورها في «ك» البناء الاقتصادي الذي
 تحقق في مرحلة سابقة وبصورة ثم الهيئة المستقبلية. وتمثل السوق الرأسمالية
 العامة، خاصة مصر، موقعاً للتعبير المبكر نسبياً لصروح الامبريالية (رأس المال

دبي) بين إنجلترا ومصر، سياسياً وعسكرياً ومالياً. ولكن علاقات مصر التجارية وإهاليه بين التمتع بالنسي لرأس المال الإنجليزي

(٤) وتحقيق تغلغل رأس المال لدائي الدولي في الاقتصاد المصري، بعد

«تجاه الدولة اليه كمقتوضة» في عهدي سعيد وإسماعيل في ستينات وسبعينات
القرن التاسع عشر، في ذلك هو كسر هـ السيطرة الفعلية على الأرض والعم
بمشروعات البنية الأساسية لمدينة وبعض المشروعات الصناعية الاسيلاكية في
الأساس، وهو ما يشي نوعاً من تراكم رأس المال الذي تقوم به الدولة (وقد
أصبحت أقل صفة في الوقت الذي أصبح فيه رأس المال الأجنبي أكثر قوة) وهو
ما يقوى من ضرورة عمدة التنظيم على نحو يجعل من اقليم مصر امتداداً لتغلغل
القانوني الملائم لأداء رأس المال ومن ثم يتحقق لاطار التنظيمي المناسب لأداء
رأس المال بصفة عامة ورأس المال المصري بصفة خاصة. وقد تضمن إعادة التنظيم
القانوني جعل الأرض محلاً للملكية الفردية ومن ثم امكانه استخدامهما كضمان
للمقرض. كما تضمن ايدحة (مبادئه التي يهدف اليها رأس المال لمعد للافراض
ويكتمل الاعطاف مع الائتمان الدولية وفقدان السيطرة على شروط تجدد الانتاج
الدائي بفصل نوع محدد من المساهمة في شكل من أشكال عقد مسيهم يعمل
الرأسمالي الدولي بتحصيل الاقتصاد المصري في انتاج لفصل كمادة أولية. وبدأ،
مع سنوات القرن التاسع عشر، في أن يصبح مصدراً للفطن أسلماً، بل يبدأ،
لأول مرة في تاريخه، عميه ستهي به لأن يكون مسوداً كبيراً لسداد العداثة
وتلعب التجارة الخارجية دورها كمصدر لكل ديناميكية الاقتصاد المصري الذي
يصبح، في اطار السوق الرأسمالية العالمية، موقعاً للتعبير عن الصراع النسي بين
رؤوس الأموال الأوروبية في ظل هيمنة رأس المال الإنجليزي.

(٥) وإذا ما أخذنا القرن التاسع عشر في مجموعه أمكن البصر بالانجاء

العام لحركة الاقتصاد المصري كاتصا في قوله لأن يكون قتصاداً سلعياً في
اطار عملية لتراكم رأس المال تخضع عملية العمل لاجتماعي في دوراتها حول

الأرض في تحولها إلى سلعة، أي في صيرورتها محلاً للملكية الفردية مع فصل الملاحين والعمال لراعيي عنها يبدأ التراكم ذاتياً، بل مستقلاً، ثم يتحول، مع العدوانية المباشرة لرأس المال للدولة، إلى نوع من التراكم الرأسمالي الذي يهدف بعينه جل المعافض لامصباحي مع تعمير شكله لعبي خارج للمجتمع المصري، ليس فقط من سل فصل المنتجين سافريين وتحويلهم مع الزمن، مهما طالت، إلى اجراء، وإنما كذلك باحضار كل للمجتمع، يقواه الاجتماعية المحيطة، خنصبات هذا التراكم ومن ها كانت أهمية رؤية عممية الصراع بين شكلين للملكية، الخاصة للأرض ملكية الدولة (دولة من اجتماعياً)، والملكية الفردية (لمصريين وللأجانب، بما سبهم من تدافض) وكلاهما من قبيل الملكية الخاصة بمعنى اختصاص فئات اجتماعية، غير فئات المنتجين الماشريين، بالمعافض بصورة مباشرة أو غير مباشرة في مرحلة أولى، حتى يندبه لأربعيات، كانت ملكة الأرض للدولة أكثر منها ملكية فردية مع تطور معبر للملكية الفردية بدولة وبداية شكلية للأجانب وفي مرحلة ثانية، حتى بداية الستينيات، كانت لشكلية تتجه نحو أن تكون أقل للدولة وأكثر فردية، مع تطور ملكة الأجانب وبسبب هذه المرحلة الثالثة، التي تنتهي بهابة القرن التاسع عشر، التطور الكامل لملكية الفردية بطققات مختلفة بواسطة الدولة في الستينيات والسبعينيات، وإن كان التركيب يختلف في طبيعته عن التركيب الذي قامت به دولة محمد علي. يد تم لأول مع حرمان الملاح حتى من حق الانتماع الذي كان له من قبل، مصححاً بذلك إما مساحراً للأرض أو عاملاً اجبراً عليها.

لهم أن التطور الكامل للملكية الفردية للأرض يتم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في ظل سيطرة رأس المال كعلاقة اجتماعية ويكون علينا أن ندرس التركيب الاجتماعي للمجتمع المصري في طار عممية التراكم التي احتوته طوار القرن التاسع عشر ونكون دراسة هذا التركيب الاجتماعي في تحوله المستمر من خلال جدلية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

(٦) ونشهد الفترة التي يعطي من منتصف ثمانينات القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى تأكيد حركة الاقتصاد المصري كالاقتصاد مختلف. وتسم هذه الحركة

بسيطرة رأس المال كعلاقة اجتماعية تسيطر على كل المسرح الاجتماعي بصرف النظر عن الأشكال المادية الملموسة التي تلور، أو تكون في شكل سوداء، هذه السيطرة، مع ميمنة رأس المال لأجبي الذي ينضم في وجوده عالي الرخود الاحتمالي لرأس المال مصري

- بتطور الملكية العقارية كهيئة حقلت معظم تكونها التاريخي في ظل سيطرة رأس المال

بأن سيطرة رأس المال كعلاقة اجتماعية وبلورة «شبكة» كطبعة اجتماعية بعيدة فصل المنتجين المباشرين (من فلاحين وعمال راعيين وغير راعيين) عن الأرض ووسائل الانتاج في النشاطات عمر الرراعية من خلال عملية قد تنحصر حتى يومنا هذا أو ما بعد يومنا هذا وهو « يبيع بلورهم » في «صيرورة» كعلاقات اجتماعية مميزة موضوعياً

- تحول النشاط الاقتصادي الى نشاط مسعي، أي يتم بقصد المبادنة، أي تطور لسوق المحلية كجزء من السوق الرأسمالية العالمية، بمظاهر مختلفة لخصوصية (قد تكون لحظية أو لفترة تقصر أو تطور، وانما ينبغي أخذها في كالأحوال في صيرورتها) محلي. وهو ما يعني أن قانون القيمة والضمن يصبح القانون الأساسي لحركة الاقتصاد المصري رغم ما قد تحققه هذه الخصوصية من كيفية مختلفة لأداء هذا القانون.

- بأن ديناميكية الاقتصاد المصري أصبحت لا تتحقق إلا من خلال السوق العالمية (إذ يلزم أن يتم التصدير لكي تمكن من الاستيراد) لامتكانية

تحقيق تجدد الانتاج وإشباع الحاجات الداحية. فحركية الاقتصاد المصري تتوقف على ما يحدث في الخارج، وعلى الأخص في أوقات الأزمات التي تمثل قانوناً حركته، مجتمع الرأسمالي والأزمة قد تتمثل في صراع مسلح بين أجراء رأس المال (أي حرب) أو هي أزمة اقتصادية بالمعنى الذي به في الاقتصاد الرأسمالي

من يمكن، مع كل هذا وعيره على مستوى «نظام الأخرى للحياة الاجتماعية»، توصيف هذا النوع من طريقة الانتاج بأنها «قطاعية» أو حتى بأنها تمثل شكلاً خاصاً من أشكال طريقة الانتاج لقطاعية؟ القول بهذه الامكانية يصيب كبد الحقيقة العلمية «تألف» وتنبؤ «الاصابة» من منهجية يصغر عن «ن» من العمق التاريخي لا ظهرها، وتحويل بين رؤية حركية هذه العملية في مرحلة تاريخية تتميز، في ممارستها بمرحلتين التاريخية السابقة عيها، بوجود تكوين اجتماعي، هو التكوين الاجتماعي رأسمالي، يحتوي، في أقصى لحظات عمله، كل أجراء المجتمع البشري، مع اختلاف في الكيفية التاريخية «سي يتم بها هذا الاحتواء بالأجراء المختلفة المكونة للمجتمع البشري

(٧) وتتميز مرحلة لأزمة العامة بالتكوين الاجتماعي الرأسمالي باشتداد حدة الأزمات، سواء قتلت في أزمات الصراع المسلح بين أجراء رأس المال لدولي، أي «حروب» أو الأزمات الاقتصادية كآنية من آليات تطور الاقتصاد رأسمالي عن طريق ما يسميه من خضمان مجد انتاج بمائض السبي (السكني) وبمعنى «حرب» أو «أزمة» بالنسبة لمعوى الاجتماعية المحلية في المجتمع «دي» أصبح متخلفاً الضعف السبي بقضبة سيطرة رأس المال الدولي ورأس مال البلد المستعمر، رأس المال الانجليزي بالنسبة للمجتمع المصري، على لتوقف في داخل المجتمع أي معي معبراً معبراً في علاقات القوى بين رأس المال الدولي ورأس مال الأجنبي المحلي ورأس المال المصري والعلنية

العقارية الكبيرة وبقية القوى الاجتماعية الوضعية، الأمر الذي يعني ظهور إمكانية تاريخية بحرك رأس المال المحلي اقتصادياً وسياسياً وذلك للمساهمة في غط لتقسيم العمل الرأسمالي نوع من الذاتية، وذلك في التعبير المستمر في شكل تقسيم لعمل الرأسمالي على صعيد الاقتصاد لرأسمالي العمل واستغلال هذه الإمكانية التاريخية بواسطة رأس المال المحلي وهي شروط دولية ومحلية

- لأزمة، خاصة في تعبيرها عن تعبيرات هيكلية في الاقتصاديات لرأسمالية المتقدمة (بمير في المروغ الانتاجية الرائدة، أي في أنماط تخصص الاقتصاديات المتقدمة). وفي تعبيرها، في ذات الوقت، عن ضعف قبضه سيطرة رأس المال الدولي على الوضع في داخل لاقتصاد المتخلف.

- أرباحية بعض الشباعات الانتاجية التي يمكن لرأس المال المحلي أن يحميها، وتأتي الأرباحية من وجود الطلب على السلع التي تنتجها هذه الشباعات، ومن الانخفاض النسبي في نفقة إنتاجها، وهو انخفاض يستمد من وجود قوة عامية رخيصة نسبياً (تمثل نتاج عملية التراكم التي تم من خلالها التكوين لتاريخي للتخلف)، ووجود مواد أولية رخيصة محلية، خاصة في فترات صعوبة تسويقها سبب الحرب أو الأزمة الاقتصادية، ومن عدم تعقد العملية التكنولوجية لإنتاج هذه السلع وهو ما يسفر بالنسبة لأهم السلع لصناعة الاستهلاكية التي كانت تستورد من الخارج والتي تلبى احتياجات أولية لسكان: المواد الغذائية والملبوسات

- لتحقيق وضع سياسي يعطي رأس المال المحلي في مواجهه رأس المال الدولي والمستعمر وفي مواجهة الملكية المعاصرة الكبيرة، بعض البداية في محاد القرار السياسي وهو ما يتحقق من خلال انصرع الذي يتوقف على غط علاقات القوى ومدى قدرة كل من هذه القوى على كسب تأييد، أو إثارة عدا، القوى الاجتماعية الأخرى التي تمثل ركيزه لإنتاج في الريف والمدينة،

ومن ثم على نوع التحالفات السياسية ومداه ازمي التي تظهر في أثناء
عمية الصراع

(٨) ويتحقق للمجتمع المصري، الذي أصبح مشحولاً بدمائه في
الاقتصاد الرأسمالي لعالي على البحر الذي يتصح من الخطوط السابقة
لعميتنا، طرف تاريخي مشابه في فترة تحتوي ثلاثة أحداث عظيمة، اذا ما
أخذ تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي في فانه وفي أثره المباشر على حركه
لاقتصاد المصري في المدى الطويل (أي في البعد التاريخي الطويل سبباً،
وهو بعد عادة ما يعيب عن نظر الكثير من لدرسين للاقتصاد المصري)؛
وحدث تاريخياً أخطر، اذا ما أخذ تطور للمجتمع المصري في مجموعه وأثره
المباشر وغير مباشر على حركة المجتمع المصري في المدى لأطول (أي في
البعد التاريخي لأطول) الأحداث الثلاثة هي: الحرب العالمية الأولى
(١٩١٤ - ١٩١٨)، انكساد الكبير (عملياً ١٩٢٩ - ١٩٣٩) والحرب العالمية
الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) أب أحدث تاريخي الأخطر فهو ظهور تحارب
محاولات بناء أسس المجتمع الاشتراكي من خلال الثورات الاشتراكية في
بعض المجتمعات والثورات التي تجمع بين هدف التحرر لوطني وحلق شروط
الباء الاشتراكي في البعض الآخر. معلنة بذلك أن المجتمع البشري قد بدأ
مرجه تاريخيه طوية من الصراع للتحرر لى تنظيم جنمائي أرقى ون
لاقتصاد الرأسمالي، الذي استغرق ما يقرب من خمسة قرون لكي يحقق
عميه حد تحول الى اقتصاد دولي يحتوي شفيه لمقدم والمتخلف كتعبير دولي
عن وحدة لتفضات في هذا الكتل لامتصادي. لذي، وان ضحمت
ديناميكيته التاريخية سبباً (أي تلك التي تحقق مريداً من تطور قوى الانتاج
لكل للمجتمع البشري) من يمكن أن تترايد ديناميكنه المرحلية في صراعه
الاجم عن تناقضاته الداخليه (أي في داخل الاقتصاد الرأسمالي الدولي)
وتناقضاته مع القوى التي تحاول ارماء أسس للمجتمع البديل في بعية الاقتصاد

العمى . ويصبح من الطبيعي أن ينتهي الأمر في المدى الأطول بالتناقص الذي يقوم بين رأس المال الدولي ورأس المال المحلي في أي جزء من الأجزاء المتخلطة من العالم الرأسمالي بالذوبان في وجه التناقص الأبرز تاريخياً، بين كل رأس المال كعلاقة اجتماعية تسود انحصار البشري في فترة معينة من تدرجته، وبين كل القوى الاجتماعية التي تمثل تقييد رأس المال، قوى المنتجين المباشرين، المحلي منها والعالمى . ويتحقق ذلك موضوعياً (كما تظهره أزمة تجارب رأس المال المحلي في الأجزاء المتخلطة من العالم الرأسمالي ضد غروب العملية الأولى حتى يؤكدتها بالأزمة التي يمينها الاقتصاد الرأسمالي الدولي من نهاية مبيعات القرن العشرين) انتظاراً لتحقيقه ذاتياً، أي في وعي وأداء القوى الاجتماعية المعرضة لرأس المال في مجموعه وحتى يتحقق ذلك يكون لرأس المال المحلي إمكانية للتحرك في مواجهة محدودة مع رأس المال الدولي أو بعض أشكاله (يلعب فيها بعض الدور الوطني) وخامسة مع الملوك التاريخية بملكية العقارية «كسرة» خاصة تلك التي تحقق بها جل تكوينها التاريخي في ظل ميمنة رأس المال الدولي). خاصة في ظل التغيرات الهيكلية لكل الاقتصاد الدولي (التي تفضي وتوسع تغييراً في نمط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي)، وعلى الأخص في ظل ظرف كذلك الذي عطي تاريخياً الحرب العالمية الأولى ولكتصاد الكبير والحرب العالمية الثانية

(٩) وتتميز حركة الاقتصاد المصري أثناء الحرب العالمية الأولى

- بصعيب موقف الملكية العقارية بصفة عامة، أي يصاحب الحرب من صعوبة في تصدير القطن (أي سريق المحصول الرئيسي، وتسويجه شرط تجديد الانتاج في الزرع وهي غير الرزاحة)، وموقف شبكة العقارية الكبيرة بصفة خاصة، نظراً لما تستلزمه الحرب من معشة حل العناصر للمجهود الحربي (الأمر الذي يعسر الاحكام بين كبار ملاك الأراضي وسلطة الاحلال ونوع العلاقة

السادة مهما)

- تعطي الحرب لرأس المال المحلي (الأجنبي والمصري) فرصة لتكريم رأس المال القوي نظراً لوضع الندرة النسبية الذي يحلله توجيه الموارد للحرب وصعوبة الاستيراد (الناجمة عن صعوبة التصدير اقتصادياً وحربياً) وللسبب الذي أتبع في تحرير تعبئة الموارد للحرب، وهو السبيل التصحفي ويعد ما يشعر لتراكم القوي لرأس المال المصري بعد ما يمرر سابقه (والأفضل لا يعني إمكانية الالتقاء) مع رأس المال لأجنبي المحلي طوائف الحرب وفي علاقة هذا الآخر بالخارج صبيحة الحرب ويكون هناك بصدد التناقص بين رأس المال المصري والصاعد ورأس المال لأجنبي (الذي يسعد عن أن يكون متجانساً في توكيئه المتاحة)

- بأنه رغم التراكم القوي تصعب عمله تعبئة الموارد العينية بمجهود الحربي من استخدام الأفراد المتراكمة في استثمارات حقلية، بل تصعب من عمليات تشغيل الوحدات الإنتاجية القائمة في المدن وغيرها، الأمر الذي يعكس في طاقته لبقوة العامل في المدن والريف، في الرقب الذي ترتفع فيه أثمان السلع الضرورية وغير الضرورية

ومع انتهاء الحرب لعملية الأولى توافر، من خلال الصرخ السياسي، لشروط التي تمكن رأس المال المحلي من استغلال المكتبة التاريخية باليد في إقامة نوع من البناء الصناعي مثل مساهمة في نمط جديد من أنماط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي ونظم هذا البناء الصناعي، الذي يعيد عليه طابع الصعاب الاستهلاكية مع بعض الصناعات الإنتاجية التي تصبح تقديده مع المعيرات الهيكلية للاقتصاد الرأسمالي الدولي، بأنه من قبل ما أصبح يعرف فيما بعد بنمط البناء الصناعي الذي يتحقق من خلال استراتيجية إحلال التوازنات وجدير بالذكر أن بصدد الكلام عن استراتيجية تمثل طموح وإمكانات طائفة اجتماعية وتتحدد بمحطات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، ولنا بصدد مجرد توصيف مبسطة لهذه المشروعات تنتج صمماً محلياً

مع كانت تـمنـورـد من قبل بعبارة أخرى أصبح لاستراتيجيه -حلال الواردات مفهومأ اصطلاحياً محدداً^(١). هذا البناء الصناعي يتم على مرحلتين

- في مرحلة أولى يمكن أن يتحقق في إطار السطيم السياسي الذي أعقب بوره ١٩١٩ (وقد أعطى لرأس المال المصري امكانية المساهمة في اتحاد القرار السياسي دون ازاحه حقيقيه لدور رأس المال الأجنبي ولا لدور الملكية العقارية الكبير) ويتحقق لبناء الصناعي بواسطة رأس المال المحلي، الأجنبي والمصري، كوحدة للمشتقات، يستمد من الموقف التاريخي مع سياسة بينهما، مع تمتع رأس المال لأجنبي بوضع أفضل اقتصادياً وسياسياً وقد برزت مصلحتهما في لحماية الجمركية التي تقبل السلطة السياسية قامتها في بداية الثلاثيات في مواجهة خطر تهديد اسوق محلية بعرو صناعة المصنوعات البائنية بسياسة لأعراق التي كانت تتمتع -مع الوقت، طول العشريات والثلاثيات، بتزايد عدد أصحاب الوحدات لاتجيه الصناعي من المصريين، كما يتزايد انصبب لسبي لرأس المال المصري، في علاقت برأس المال لأجنبي، انصبب في مشروعات الصناعة والحجارة والمالة، مع استعوار مع رأس مال لأجنبي بوضع أفضل اقتصادياً وسياسياً

- ومع تطور رأس المال المحلي تتطور القوة العامة كقوة عاملة اجيرة في النشاطات غير الزراعية وهي الزراعة وذلك بفضل استمرار عملية التراكم «البداية» في التريف وبعض المزيد من الملاحين من الأرض وبعض التوسع في لشاهد الصناعي (وغير الصناعي) مع تجمعات عمالة أكبر مع الحجم الأكبر

١، أنظر في ذلك، محمد دويدار - The Import-Substitution Strategy, A Strategy of Growth within Subordination.

مصر، محاضرة السنة ٦٤، العدد ٣٥٤، أكتوبر ١٩٧٣. وكذلك استراتيجيه لتطوير العربي والنظم الدولي الجديد، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٩

للموحدات الإنتاجية والتركيز السكاني في توطيد المشروعات ولكنها قوة هائلة لا يربى يعيش صعوبات تكونها كطبقة حتى من الناحية المصروفية وإن كان هذا لا يمنع من مشاركتها في النهى التي يعيها رأس المال المصري في مواجهة رأس المال الأجنبي (ومن التحالف معه من رأس مال مصري) الذي يتصنع بوضع أفضل بالمقارنة برأس المال المصري.

ومع الأزمة الاقتصادية يتزايد الصعاب النسبي للملكية العقارية الكبيرة (أزمته في بداية الثلاثينات واستخدام أدلة العدة للمساهمة في حلها)، الأمر الذي يريد من ضغطها على الملاحين (أهبياء وصغار ومعدمين) من خلال علاقات تأجير لأرض برزخية، خاصة وأن رفعة هذه الأخيرة لم تعد تسع بمعدل يوازن مع معدل الريادة السكانية

١١ - وتتهيأ المرحلة الأولى في تحقيق البناء الصناعي بالنقل الكمية التي تحدثها الحرب العالمية الثانية (بأليات لا تخضع كثيراً من آليات الموقف أثناء الحرب الأولى) وهي نقلة تجعل لاستكمال بناء صناعي متطلبات في مواجهته (وهو لا يسمح التنظيم السياسي القائم بتحقيقها، خاصة في ظل السيطرة الساسية للملكية العقارية الكبيرة وقد انتهى رأس المال الأجنبي، بعد فترة طويلة من استعماله بها إلى التحالف معها كما يبرر من هذه النقطة الكمية، أن الأداء الفردي المجرأ برأس المال المصري بين الصعاب النسبي لكن هذا لرأسمال خاصة في مواجهة تحالف الملكة العقارية الكبيرة مع رأس المال الأجنبي صاحب الوجود المعلي (سياسياً وعسكرياً) في مصر، الأمر الذي يستتبع ضرورة استنجاح قوى رأس المال المصري (مجمعا) من خلال سلطة لدولة

على هذا النحو تبرز النقطة الكمية التي أحدثتها فترة الحرب العالمية الثانية متطلبات استكمال البناء الصناعي في مواجهة الريف، الأمر الذي يطرح إشكالية برزخية على المسرح الاجتماعي والسياسي طوال الأربعينات كما يبرر أن

حل هذه المشكلة وأعيد رأس المال المصري مكبات أكثر يسلم تغيير التنظيم
السامي، الأمر الذي طرح مصير دولة الملكية العقارية الكبيرة (في تحالفها مع
رأس المال الإنجليزي) على المسرح السياسي في النصف الثاني من الأربعينات
ويسمح تصحيح مؤسسات دولة الملكية العقارية الكبيرة في هذا الجيش (تصحيح
جعلها تمتد فعاليتها حتى في مواجهة أهداف التمبير الأيديولوجي والسياسي
عن قوى المسجون المبشرين)، نقول يسمح تصحيح هذه المؤسسات واستغلال
قاعده الصرع من أجل التحرر الوطني (الذي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية
الثانية بفصل لتأسيس الذي عاشه المجتمع المصري) لرأس المال المصري من إعادة
التنظيم سياسياً من خلال السيطرة على أجهزة الدولة

ويتم ذلك عن طريق المؤسسة الوحيدة من مؤسسات دولة الملكية العقارية
الكبرى التي لم يصحها التصحيح 'الجيش'، وتهدف إعادة التنظيم السياسي إلى
تحقيق هدف ثلاثي.

- القضاء على الملكية العقارية الكبرى بصرف وكبرتها لأقتصادية في
الريف وتعميم الأنظمة السياسية ليعزى الاجتماعي الأخرى من خلال عملية
تقضاء على تأسيس المجتمع المصري (بمثل الأحزاب السياسية والسيطرة على
التنظيمات النقابية والطلابية واحتكار لدولة بلاتشكال بالعصا العامة، أي
غير ذلك) (وإن كان ذلك لا يحول دون الاستعانة بالقوى الاجتماعية الشعبية
في اللحظات التي تنشأ فيها صراع رأس المال المصري مع رأس المال الدولي
المهيمن في المنطقة، خاصة رأس المال الإنجليزي والفرنسي، ومع يدورة الظاهرة
الاستعمارية، أي إسرائيل، في مرحلة أولى إلى أن يشي أمر رأس المال في
مصر بالتحالف مع رأس المال المهيمن في المنطقة)

- الهدف الثاني يتمثل في تحقيق نوع من الاستقلال السياسي في مواجهة
رأس المال الدولي، وهو ما يسمح به علاقات القوى الدولية، خاصة في فترة
انتفاذ الهيمنة في منطقته من رأس المال الإنجليزي إلى رأس المال الأمريكي.

وظروف الحرب الباردة، ومساندة قوى المعسكر الاشتراكي لرأس المال المصري
- ويكون الهدف الثالث هو تمكين رأس المال المصري، فترة اجتماعية،
من الأداء «جميع» من خلال منعه الدولة، إذا ما عجز الأداء الفردي الجرا
عن استكمال البناء الصناعي

١٢ - وهكذا، لا يمكن للبناء الصناعي أن يكتمل في لمرحلة الثانية، التي
تبدأ مع بداية الخمسينات، إلا من خلال تغيير تنظيم السياسي على نحو يعطي
لرأس المال المصري حرية أكبر في اتحاد القرار والمكانة لاستجماع قواه «للجمعة»
من خلال سلطة الدولة. وما تكاد تتاح له فرصة هذا الاستجماع التي لا تتحقق
سياسياً إلا مع بداية عام ١٩٥٧ بعد أن يؤكد اجتماع دعوة رأس المال المصري
والأحسي، التي وجهت عقب السيطرة على الحكم، إلى الأداء الفردي في اتجاه
استكمال البناء الصناعي حتى يبرر في ذات الوقت، خلال فترة لا تتعدى تسع
سنوات، الحدود التاريخية لرأس المال المصري في مواجهة القوى لاجتماعية
الأخرى وهي مواجهة الشكل الجديد لهيمنة رأس المال الدولي، شكل رأس المال
الأمريكي، أي سرور حصونه بالنسبة لحل القضية الاقتصادية والاجتماعية وحدوده
بالنسبة حل العصب الوعائية، في مرحلة تاريخية لم يعد من الممكن الفصل بينهما
الأمر الذي يفرض نفسه على الساحة الاقتصادية والاجتماعية مع نهاية «الخطوة
الانضمامية الأولى» وسياسياً مع الهزيمة التي لحقت في ١٩٦٧، ويهدف تكشف
سيطرة رأس المال المصري على سلطة الدولة عن محدودية نهضة التاريخيه، معلنة
نهاية الفترة المنتجة من عصر رأس المال في مصر، الفترة التي تبدأ في صبيحة
العشرينات وتنتهي في صبح الستينات. يلعب في أثنائها بعض الدور المتج
وبعض الدور الوطني. ولكنه يعجز عن استكمال هذا ودائه، إذ لم يعد ذلك من
مهمة رأس المال تاريخياً خلال «مرحلة الهبط» لتطور كل التكوين الاجتماعي
الرأسمالي. وعليه يصبح من الطبيعي أن ينتهي لأمر برأس المال في مصر بأن
يكف عن أن يكون وطنياً ويصبح محلياً ويتحمل عن كل دور منتج وقيل التنمية

ويمتدح باب الاقتصاد المصري على مصراعيه! لرأس المال الأجنبي للدخول،
ولرأس المال المحلي للخروج

* * *

بهذا يكمل لنا الخط الفكري للملامح العامة لحركة الاقتصاد المصري منذ
اندماجه في لسوق الرأسمالية العالمية حتى سبعينيات القرن العشرين. يهتما هنا
بصفة خاصة لفكرة التوزيعية الخاصة في خلق نوع الهيكل الاقتصادي الذي ما
رست خصائصه الأساسية تغيير هيكل الاقتصاد المصري الذي مرز مع نمط
العلاقات الاقتصادية التي تقوم حالياً به وبين بقية أجزاء الاقتصاد الدولي

ثانياً - آلية الاندماج في فترة خلق الهيكل الاقتصادي الجديد

مؤدى الفكرة الأساسية التي تبين طبيعة هذه الآلية أننا بصدد آلية الخلق
التوزيعي للتحول الاقتصادي والاجتماعي من خلال عملية من التحول
التوزيعي لهيكل الاقتصاد الوطني لكي يتم الانساج أساساً استجابة لاحتياجات
«الاقتصاد» الأم الذي هو من قبيل اقتصاد لبدلة المعصنة. هذا التحول أحد
مكاناً من خلال محور الأرض، أو أنه وسيلة للانتاج الأساسية، إلى سلعة أثناء
هذه العملية عادة ما يعبر المائض الاقتصادي من شكله العمي لمسطح
الاستجابة إلى لاحتياجات محددة لرأس المال في الاقتصاد الأم (وهي
احتياجات لا تكف عن التغير مع تطور هذه الاقتصاد الأخير) وبعبارة
لمائض برسائل عدة، نحو الاقتصاد الأم. وتتمثل التبعة في تحول الاقتصاد
لدي أصبح متجه إلى اقتصاد تابع يستمد مصدر حركته من خارجه

بالنسبة لمصر، تمت هذه العملية بنوع من الخصوصية عبرت عن نفسها في
دور الدولة المصرية في هذه العملية كما تحقق طوائ القرن التاسع عشر. وهو ما
يستتبع التأكيد على ضرورة الوعي بالطبيعة الاجتماعية ولسياسية للدولة في
مرحلة أولى هدف الدولة المصرية إلى بناء اقتصاد مستقل في داخل السوق

العالمية وإنما دون السماح لرأس المال الأجنبي بأن يلعب دوراً بذكر في داخل مصر في مرحلة ثلثية، تسعى الدولة إلى بناء نوع من الاقتصاد السلعي داخل السوق برأسماليته العالمية، ولكنها تعبل هذه المرة أن تقوم بدت ليس فقط مع وجود رأس المال لأجنبي وإنما بالالتجاء إليه في شكله المالي كذلك. لينتهي الأمر بالدولة إلى تسليم الملاح، لمثل الرئيسي للمتجبن المباشريين. إلى رأس المال لرى يان دت

نقطة البدء يعرف على عمده اسكون التاريخي للتخفيف في مصر، إذ كان من الممكن أن تتكلم عن نقطة بدء ونحن بصدد تاريخ للمصنع، بحددها، في مجال حديثنا هذا. بالوضع عشية الحملة الفرنسية التي قادها نابليون بونابرت ١٧٩٨ هذا الوضع كان يتغير بحصائل متعددة متشبكة تقتصر منها على ما هو لازم لابرار جوهر مشكلة من الناحية الاقتصادية^(١)

مجتمع رواجي هوامه ما يقارب ٢.٥ مليون من السكان يعيشون على النشاط الزراعي وبعض النشاط الصناعي الحرفي في القرية وفي المدينة، يقوم النشاط الزراعي فيه على زراعة أرض تقدر مساحتها بـ ٣.٢٥ مليون فدان

(١) استند في جمع هذه الخصائص يرجع بذكر أهمها بما يلي: عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق حسن محمد جوهر، عبد الفتاح البرنجماري والسيد إبراهيم سالم، ج١: البيان العربي، القاهرة، ١٩٦٠. فوسي، رحله في سوريا ومصر (١٧٨٧)؛ حسين أفندي الروماني (١٨٠١) تقرير بورغ (١٨٣٩) وكنها مشهورة في نصوص ووثائق في التاريخ الحديث والمعاصر، جمعها وهدم بها الدكتور محمد فراد شكري والدكتور محمد أنيس والسيد محمد رجب حوازي، مكتبة الأملو بصرى، القاهرة ١٩٥١. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحمن، الريف المصري في القرن الثامن عشر، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٤. محمد كامل مرسي، الملكية العمارة في مصر وتطورها التاريخي من عهد الفراعنة حتى الآن، القاهرة ١٩٣٦

La Description de l'Egypte, état moderne, 4 vols, Paris. 809 - 12 - Y. Artin, La Propriété foncière en Egypte, Le Caire 1883 - G. Baer A History of Land Ownership in Modern Egypt 1800 - 1950 Oxford University Press, London, 1962

• يعتمد النشاط الزراعي على الري ، وري الخياض أساساً ، وهو نشاط موسمي ، موجه للحاجات الداخلية ، ينتج أساساً لمواد الغذائية وبعض المدخلات اللازمة للإنتاج الصناعي

• وجود عدد من المدن الهامة (القاهرة ، يسكنها ٢٦٠ ألف نسمة ، تعاط ٢٥ ألف ، محلة الكبرى ١٧ ألف ، الاسكندرية ورشد ، كل منها ١٥ ألف نسمة) ، يقوم بفصل ما تنتجه الزراعة من فائض ويفصل نشاط الحرف الصناعية وبعض النشاط التجاري الذي كانت تختلف أهميته مع حركة التجارة الخارجية . هي الزراعة كان المنتجون المباشرون ، الملاحون . يسعون ناتجاً زراعياً

• يعطي استهلاك الملاحين ومستلزمات محدد الإنتاج الزراعي (في الفترة المستقبلية) وكذلك استهلاك العمالة الأجنبية لأخرى ، وخاصة نكت لتي تعيش في المدينة

• ويرود الصناعات الحرفية مستلزماتها من مدخلات زراعية

• ويكن في النهاية ، من تصدير جزء من الناتج الزراعي بأحد أساساً شكل المواد الغذائية (القمح والأرز) في داخل حدوده الامبراطورية العثمانية

• يتركب المجتمع من فئة حاكمة من العثمانيين والمماليك في المدن وجدت فئات من المصريين كموظفي الدولة ، وكسجاري ، وكأعضاء للطلوع (الحرف الصناعية) وكرجال الدين (العلماء) أم في الريف تمثل العائبة العظمى في العالين المصريين

• هي إمداد الشكل التنظيمي قائم حيث ، كان الوضع يتميز بوجود نوع من التوازن بين السكان والموارد المادية (هذه الخفيفة في غاية الأهمية ويتميز اسمهاها هي المدن ، لأن احتلال التوازن بين السكان والموارد

سيكون نتيجة اندماج الاقتصاد المصري في لاقتصاد الرأسمالي العالمي،
كما تحقق خلال القرن التاسع عشر^(١)

ـ هي الريف كان النشاط الزراعي يتم في إطار شكل من أشكال تنظيم
العلاقة بين الأفراد فيما يتعلق بالأرض، باعتبارها وسيلة الإنتاج
الأساسية. كان هذا التنظيم يركز على مبدأ أن الأرض، أو على
الأقل معظم الأرض، مملوكة للدولة. ليس بمصلح عليها إلا حق
الإنتفاع، يتمتع به ظالماً هو يورث بالتراماته تجاه الدولة أما التعبير
الفعلي عن التنظيم فقد كان أكثر تعقيداً في واقع الممارسة الاجتماعية

* لتحصيل الضرائب وجد الملتزمون، يتوسطون بين الدولة والمزارع وقد
كان هؤلاء سيطرة فعنية على لأرض يدفعون للسلطة المركزية
أرضية محددة (المري) ويحتفظون لأنفسهم بالفرق بين الضريبة وما
يحصلون عليه من المزارع، وهو ما يسمى «بالعاقطة»، أي العائض

* وكان لبعض الأفراد حقوق مشابهة للملكية الفردية على بعض أجزاء
من الأرض كما وجدت منكرة لوقف (سوسة الأهلي والمخيري)

ـ وبأنني الحملة الفرنسية، في ١٧٩٨ - ١٨٠١، لتمثل أول مواجهة بين
رأس المال والمجتمع المصري والأدق أن نقول أول عدوانية رأس
مال على هذا المجتمع. ويواجه المجتمع المصري بوشادة رأس المال
مواجهة مباشرة وهو ما يمثل نقطة محورية كبرى في عملية اندماج
الاقتصاد المصري في السوق الرأسمالية العالمية وكان هدف الحملة
من أساسية «الاقتصادية» تحويل مصر إلى مرحلة كبيرة، بعبارة
مربسا عما فقدته في حروبها الاستعمارية مع إنجلترا في القرن

(١) وهو ما يعني أن «الاجتار السكاني» كان ساج عملية التكوين التاريخي للسحب وليس هو
الذي أنتج السحب

الثامن عشر، هي أمريكا وجنوب الهند الغربية. ولأول مرة ينظر إلى
المجتمع المصري، موضوعياً، كما لو كان وحدة إنتاجية واحدة
يلزم لاستغلالها استثمار على امكانياتها وترسم السياسات التي
تيسر سبل الاستغلال لتحقيق الهدف كان من اللازم إذن التفكير
في عاتق من الإجراءات يقصد بهي أحداث تعبراب جدلية

لمعرفة الإمكانيات والموارد: السكان ولقصره (عمامة ميهب، الموارد
الطبيعية وخاصة لأرض والماء، الموارد المادية الأخرى إلى غير
ذلك، كان من اللازم القيام بحسب شامل، بدأ في إنشاء وجود
الخطة وتبلور في عدد من الدراسات لهائمه، تمثل مصوراً في غاية
لثراء في معرفة أحوال مصر في بداية القرن التاسع عشر: وصف
مصر La Description de l'Egypte - العهد المصري - La Dec
Le courrier de l'Egypte رسائل مصر

- لإنتاج أنواع من المحصولات الصناعية الذي تبحث عنه الصناعة
تعمدية يكون من اللازمة أن تتحول لزراعة المصرية من زراعة
تقوم على ري خياض إلى زراعة ري دائم. ذلك أن معظم
المحصولات المطلوبة على نطاق متسع هي من المحصولات
الصعبة هذا يتضمن تعبيرات معترة في قوى لإنتاج، السيطرة
على النهر، حصر الترع والمصارف، ادخال محاصيل جديدة
ولون إنتاج وما يسمي من معرفة هبة جديدة لدى القوة العاملة

- ولتعبئة العناصر الزراعي يكون من اللازم عادة النظر في وسائل
تعبئته أي في الإطار التنظيمي للشاهد الزراعي وسين تعبئة العناصر
سحب لمية ومن هه تكون الأفكار والإجراءات الخاصة بتنظيم
الملكية وتنظيم الإدارة بصفة عامة والإدارة المحلية بصفة خاصة وبمضم
الضرائب بصفة أخرى (مقتات ٤ - ٢٠ أكتوبر ١٧٩٨ وقانون ١٦

- ويعلن محاولة رأس المال الفرنسي في التحول من الاقتصاد المصري اقتصاداً تابعاً، ولكن عمدة الملح الثامن والسابع مسمي رسمت فقد في المرحلة التالية في محاولة بناء اقتصاد مصري غير تابع في السوق الرأسمالية العالمية، وهي المحاولة التي قامت بها الدولة المصرية، وعلى رأسها محمد علي، في الفترة ما بين ١٨٠٥ و ١٨٤٠

وتتضمن هذه المحاولة أول بناء صناعي ذي وزن مسمي هام، في تخصصه من عدة نظم للشبكات الزراعية

- تؤدي مجموعة الأحداث التي مرتها مصر في نهاية القرن الثامن عشر (الحملة الفرنسية واشتداد حدة الصراع الانجليزي/الفرنسي، محاولة الانجليز لغزو مصر في ١٨٠٧، الحروب النابليونية في أوروبا) إلى ارتفاع درجة احساس الدولة لمصرية بالطلب في السوق العالمية، وخاصة في بلد كانت دائماً في متروك طرق التجارة الدولية مستفيد من التجارة العابرة بالاصافة إلى التجارة التي تستند إلى قاعدتها الانشائية الدائمة ومع ارتفاع أسعار الحبوب سب الحروب النابليونية ينجح القمح المصري نحو أسواق أوروبا تصدره الدولة لمصرية رغم الخطر المفروض نابوياً على تصدير مواد انشائية خارج حدود الامبراطورية العثمانية (هذه الاستجابة للطلب المتزايد في السوق الدولية متعبر عن نصيبها في توزيع لاحق (في عشرينات القرن التاسع عشر) بالنسبة للطلب العالمي المتزايد على القطن مع توسع صناعة المنسوجات، ومع قيام الدولة المصرية بحملات واسعة في البناء الصناعي

- تمثل الهدف حيثند في بناء اقتصاد يقوم على الانتاج السعي يمثل
حرءاً مستقلاً من لاقتصاد العمى، بناء يتم من خلال برع من
رأسماليه اندولية، تنوى فيه الدولة مسئلة إرباء السء اصاعى
- يكي يتم ذلك تمثل ريادة وتعبئة المائص الإقتصادى السل الأكثر
أهمية

- لرياء المائص ويميشه كان من لازم أن تقوم الدوله باعادة تنظيم
الردعة، فيما يعنى بمكة الأرض وهوى الانتاج -

- بالسبة للمكية الأرض احكوب الدولة الأرض وتركت للملاح
الانتفاع به عندما هو يدفع العسرب، ثم انهاء نظام لالترم
وأصبحت العلاقة بين املاح والدولة مباشرة وانحصرت أهمية
ملككة الوقف وأعيد تنظيم الصرائف

- فيما يخص قوى الانتاج استصلحت أراضي جديدة، راتسحت رقعة
لأرض التي تروى وفقاً لنظام الري اساتم ثم تعبد العديد من
لأشغال العامة من حفر للترج والمصارف و بناء للكبارى وإقامه
لجسور وبناء للسواقي ادخلت محصولات جديدة ومبوب انتاجة
جديدة (خاصة بالدورة برراعية، بطرق الري الجديدة، نالعميات
اللازمة للمحاصيل الجديدة والمحاصيل القائمة إلى غير ذلك).
التوسع في الأشغال العامة وزيادة معدل القيم بها وإدخال
محصولات جديدة عزيزة الاستعمال لعنصر العمل كل ذلك أدى
إلى زياده الطلب على القوة العاملة، التي كانت تستخدم حد كبير
وفقاً لنظام السخرة (هذا الطلب على اليد العامه، يضاف إلى
الطلب عليها بالأعمال الحربية والبناء والانتاج الصاعى)

- وكسبيل اصاعى نعبه بصلص الرراعى مامت لدولة باحتكار التجارة

الدخلية والخارجية، مخدرة لمنتجات الزراعة والمنتجات الصناعية
وعليه يتم معينة جزء معتبر من الفائض الزراعي من خلال شروط
المساواة بين الربع والمدينة (١) ويأخذ الفائض الزراعي بدت
شكلاً عاماً

* العمل، وخاصة مسحر

* ما يدفع عيماً بواسطة الضرائب وما يساهم

* وما يعب عن طريق الأثمان

لضمان استمرار الانتاج في الزراعة وتحت الفاضل ونقله إلى امدية كان
من اللازم أن يعاد النظر في الاطار القانوني لحياة المصالح، بإصدار ما يعرف
بلائحة زراعته الملاح في ١٨٢٩ . ١٨٣٠

إن ما صممت الدولة معينة المصالح الزراعي ونحوين الشكل العيني لجزء
منه في السوق الدولية (من طريق تصدير منتج زراعي واستيراد منتج صناعي)
أصبح من الممكن رسم بناء صناعي كبير خلال ما يقرب من ثلاثة عقود هي
مدية ثلاثيات القرب التاسع عشر كان يوجد ٣٠ مصنعاً للحمل والسيج كان
الحمل ينتج يشيع كل حثافات مصانع السيج، مع تصدير جزء من الانتاج
١٠ موضح الأمانة بكنية سياسة الأثمان التي كانت تمارسها الدولة (من الأرب بالمعروش)

السلعة	التمن الذي يشتري به الدولة من المصالح	التمن الذي يبيع به في السوق الداخلية	التمن التصدير
القمح	٢٧	٥٦	٩٠
الزيت	٩٦	٢٧	٦٦
القمح	١٨	٣٣	٤٦
الشعير	١٨	٣٥	٤٦
الأرز	٦٠		٢٧٠

مخارج كما أن المنسوجات لمنتجة محلياً كانت تعطي كل احتياجات السوق
بداخلية ويمدني بعض الصادرات سوريا والأناضول والسودان وشبه جزيرة
العربية مدددة بدت مسجات البريطانة من هذه الأسواق كما وجدت
وحدات لإنتاج المنسوجات الصوفية والخيرية والكتانية في صناعة المعدن كان
يوجد ٨٠٠ فرن لإنتاج لمعدات وقطع العيار وكل لوزم الحرب التي كانت
تستوردها مصر من أوروبا فيما سبق، كما وجدت مصانع لإنتاج الأسلحة
وبقد سمحت هاتان الصناعتان بإيجاد اسطول بقل بحري كان ينقل صادرات
وواردات مصر كما وجدت مصانع السكر والصنعة، وكانت المصانع في
هذه الصناعة الأخيرة تستخدم منس محصول التيل (الانديجو) روجدت
ورشان لصناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية، كانت تعطي كل احتياجات
السوق الداخلية كما وجدت صناعة دبح لحود وصناعة الورق والمواد
الكيميائية أخيراً كان القطاع الصناعي يستخدم في ١٨٢٣ قوة عمالة قدرت
بحوالي ٢٦٠٠٠٠ عامل أجبر في الوقت الذي لم يكن سكان مصر قد وصلوا
فيه إلى أربعة ملايين نسمة^(١)

يرتفع بهذا لجهود الكبيرة في مجال استعم كافة أنواعه ومراحله ونداء
مباشرة وسال سعاد النعمانية إلى روبا من منتصف عشرينات القرن
التاسع عشر

- وكان من أهم خصائص هذا التحول الاقتصادي انه لم ليس
مقط دون الالتجاء إلى رأس المال الأجنبي وإنما بالاستبعاد التعمد
بهذا الرأسمال

(١) انظر في تفاصيل ذلك والصناعات الأخرى، مصطفى فهمي، الثورة في صناعة مصر
وانتارها لاحتدامه في القرن التاسع عشر، ١٨٥٠ - ١٨٥٥ (باللغة الفرنسية) بريدن
١٩٥٤ E.J. Brill, Leiden

وكان معنى عملة النجود هذه أن تنطور علاقات الاقتصاد المصري مع سوق عالمية كما يظهر من التعبير القيمي عن هذه العلاقات (بالجنيهات المصرية)

لنة	السكان	قيمة الصادرات	قيمة الواردات
١٨٠٠	٢٤٦٠٠٠٠	٢٢٨٠٠٠	٢٦٩٠٠٠
١٨٥٠	٤٦٩٠٠٠٠	٢٣٠٢٠٠٠	٢١٨٥٠٠٠

مصدر: محمد حسني عباس، مقال في تقدير التجارة الخارجية المصرية (بالجنيهات الفرنسية)، القاهرة، ١٩٤٦، ص ٤١

ونلاحظ فيما يتعلق بالهيكل السلعي للتجارة الخارجية، أولاً، زيادة أهمية المحصولات الصناعية والمنتجات الصناعية في صادرات مصر غير حرة محمد علي، وثانياً، ازدياد أهمية الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية النسبة للواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية (وهذا انعكس هذا الاتجاه بعدم بعد ١٨٤٠)

ويعني تطور العلاقات مع السوق العالمية أن لاقتصاد المصري يصبح أكثر الصفاً بالانفتاح والضرعاعات التي تعرفها هذه السوق، من ناحية، كما يصبح أكثر تعرضاً لتقلبات هذه السوق وأزماتها، من ناحية أخرى

في نفس الوقت، أدت الضغوط التي خلقتها عوامل متعددة (التوسع الصناعي وما يسلمه من الزراعة، الآثار غير الموانية بسياسة الزراعية على العلاج، أثر الأزمة المالية على إيرادات الدولة، ضغط القوى الأوروبية)، وهي عوامل بدأت تطلق نفسها منذ نهاية عشرينات القرن التاسع عشر، تقول أدت لضغوط هذه العوامل إلى تغير هي سياسة الدولة الزراعية نحو الملكية المردية

للأرضي وقد تحقق هذا اتساع من خلال خلق منكات كبيرة لأعضاء الأسرة
حاكمة وكبار موظفي الدولة، مع بعض الملكيات المتوسطة لبعض المشايخ
وبعض أقباء الملاحين. هذا تكون بصدد تطور قوى اجتماعية جديدة مرتبطة
بأنشطة الرأسماليين. هذه ما أضمتها إلى ذلك ظهور الطبقة العاملة والاضمحلال
النسبي لأعضاء الطوائف الصناعية والحرفية أمكنها تصور مدى التعبير الكمي
لنوعي أصناف التركيب الاجتماعي المصري

- ولكن السيطرة المتزايدة للدولة المصرية على شرق البحر الأبيض، وهي
سيطرة تختلف على حساب الامبراطورية العثمانية وورثتها الاحتماليين، أثقلت
لعوى الأوروبيين وعلى الأحصن القوة التي كان لها الهيمنة في تلك الأونة أي
بريطانيا (على سبيل المثال، وقعت تركيا مع بريطانيا في ١٨٣٨ معاهدة بتقضيها
تعامل السبع البريطانية معاملة تفصيلية في أرض الامبراطورية العثمانية. وقد
رفض محمد علي تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية واستمر في اتباع السياسة الحمائية
لمساجات المصرية لس لقط داخل حدود مصر وإنما كذلك داخل حدود بلدان
الشرق الأوسط التي كان يسيطر عليها).

وبلغت عملية الصراع بين الدولة المصرية والمصالح التي كانت تسود
السوق الرأسمالية في حوض البحر الأبيض دروبها بعمل عسكري ثم ابتداء من
سبتمبر ١٨٤٠ بواسطة القوى الخمس التي وقعت معاهدة لندن في ١٥ يونيو
١٨٤٠، وهي بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا وفرنسا. وتمثلت النتيجة في
صرب الدولة المصرية كقوة كان من الممكن أن تهدد مصالح وأس المال الأوروبي،
وخاصة وأس المال الإنجليزي، مهدداً خطيراً في شرق البحر الأبيض المتوسط

- ويصرب الدولة المصرية يعطي على محاوله بناء اقتصاد مستقل في إطار
السوق العالمي يركز على بناء صناعي. وإذا كانت هذه المحاولة لم تنجح فإن ما
تم حلاله من تغيير في الاقتصاد المصري نحو اقتصاد مبدئية يساعد ويمجد من
عملية اندماج الاقتصاد المصري في السوق لرأسمالية العالم كاتقتصاد تابع يخضع

هذه المرة لسطرة رأس المال الأوربي بصفة عامه ورأس المال الانجليزي بصفة خاصة

- ويبدأ رأس المال في التعلق في الاقتصاد المصري كقتصاد يشهد توسعاً في الانتاج المحلي وتزايداً في ادماحه في الاقتصاد لرأسمالي لعالمي ، وتبدأ عملية الادماج و نما تفهيد تحت الفاضل لاقتصاد المصري نحو الخارج بعد أن كانت الدولة المصرية تستخدمه في البناء الصناعي والتوسع الخارجي بعد تمييز بعض أشكاله المعيبة من خلال التصفير والاستيراد. لكن رأس مال يتعطل في شكل رأس المال المالي Financial capital ويكي يحق هذه كراس مال مالي لا بد له

* أن يريل صفة احتكار الدولة، ليس فقط في مجال النشاطات المالية و لتجارية واما كذلك في مجال النشاط الزراعي - لا بد أن تحمل المادرة المردية محل الدولة

* أن يجد ضماناً حتمياً يقوم بعملياته الاقتصادية وكضمان لا يمكن أن يجد حيراً من الأرض التي تثل وميزة الانتاج الأساسية في مجتمع ما يرل يعت عليه الطابع لزراعي. وانما لكي يمكن للأرض أن تلعب دور الضمان لا بد وأن تصبح مما يمكن التمكن منه والانتقال من شخص لأخر. لا بد من أن تتحول إلى سلعة، أي تصبح محلاً للملكية الخاصة المردية

* أن يتمكن رأس المال المالي من تلقي ما يبحث عنه عن نحو مباشر أي الفائدة وعليه لا بد من أن يروى الحريم الاسلامي لفائدة

في هذه المجالات تعجل التحولات الحدرية من سرعة صممية ادماج لاقتصاد المصري في الاقتصاد لرأسمالي العالمي كاقصاد تنع في هذه العملية يتميز الوضع المصري بخصوصية مرد الى الدور الذي تلعبه الدولة المصرية، وما

بعد أن تقبل هذه المرة ليس فقط وجود رأس المال بصفة عامة ورأس المال
الأجنبي بصفة خاصة وإنما بالإنجاء كذلك إلى هذا الأخير كـرأس مال مالي
وتنشط لفظة «مصرية» مرة أخرى في منيات وصبعينات نعبر التاسع
عشر وينجلي دورها بصفة خاصة

• في مجال تركيز الأرض خلال هذه الفترة تمتلك خمس أرض مصر
متنوعة هذه المرة بحق كامل يتضمن الانتفاع ويتحول الملاح إلى
مستأجر أو عامل أجير أو عامل بالسحرة.

• في استصلاح أراضي جديدة وإدخال آلات ري والتوسع في زراعة
القمح وقصب السكر^(١)

• في بناء مصانع، مصانع استهلاكية في أعينها^(٢)، وخاصة تلك
بالأمة لأجراء بعض عمليات تحويل الصادرات الرزعة استثمار
الدولة في هذا المجال يرجع نفسه في صورة ولوداد من السلع
الصناعية طلب من الأسواق لأوربيه

• في مجال بناء لأساس المادي لخدمات السكك الحديدية والتلغراف
والبريد^(٣)، الطرق، الموانئ، السكك والمصارف والقناطر وهو ما يعني
كذلك تنبأ على سلع صناعية تستورد من الأسواق الأوربية

(١) زادت مساحة الأراضي المزروعة في الستينات، السبعينات من القرن التاسع عشر بما يقارب
المنسوب هذا، إذ كانت هذه المساحة مساوية لـ ٣٨٥٦٠٠ هكتار في أواخر عهد محمد علي
وبلغت ٤٨٦٠٠ هكتار في أواخر عهد اسماعيل
(٢) وأهمها مصانع السكر والمنسوجات والصناعة والبرنج والقمح والحبوب
(٣) انتهت سبعينات القرن التاسع عشر وبمصر ١٤٤٥ ميل من السكك الحديدية، بس ٢٤٥
في الفترة السابقة على اسماعيل والباقي في عهده وبلغ طول الخطوط التي أنشئت سنة ١٨٧٢
في مصر والسودان ٥٥٨٢ كيلو متر

* في التوسع في التعليم والصحة وبناء المدن عن طريق استثمار في الأساس المادي لها وهي تكوين اندرسين و لى غير ذلك.

* في مجال التوسع في الخارج، هذه اذرة نحو الجنوب (بعيدا عن شمس)، الجنوب الاطريفي (السودان، ١٨٦٥ - ١٨٧٦، اثيوبيا ١٨٧٥/١٨٧٦)، مملكة البعد الاطريفي لمصر، بعد ان تأكد البعد اطريفي في محاولات الدولة المصرية في عشرينات وثلاثينات اقرب الناصع عشر

- وتمثل أثر كل ذلك في طلب مزايا على القوة العاملة على أن يرى هذا لأثر كمنظرة في الاتجاه العام الذي يعني القرن التاسع عشر والمتنمى في التزايد المستمر في الطلب على القوة العاملة الناتج عن تراكم رأس المال، وهو ما يحدث أثراً على السكان في الزمن الطويل، إذ يشير عملية تزايدهم^(١) ولا يمكن لاستجابة عرض السكان إلا أن تكون بطيئة، إذ يتحقق لمرحس من خلال الأسرة، طمعتها ومعتقداتها وعواقبها حيال الطلب المتزايد على القوة العاملة، خاصة إذا تمثل هذا الطلب في ريادة لا سجناء إلى السخرة^(٢)، أو استخدام اليد العاملة في مقابل القيد (كان أول نواع مكشوف بين الدولة المصرية ورأس المال لأجبي هو ذلك الخاص بالقوة العاملة التي كانت تستخدم في حصر قوة لسويس. إذ كانت تستخدمها شركة صاحبة لامتيار في الوقت الذي بدأت

(١) قدر عدد سكان مصر في مسهل القرن التاسع عشر بـ ٥ ٢٠٠ مليون و زاد عددهم بـ ١٨٤٥ أي في أواخر عهد محمد علي، ٤٤٧٦٤١٠ نسمة و بمر سنة ١٨٥٩ في أواخر حكم سعيد خمسة ملايين ثم بلغ عددهم في أواخر عهد اسماعيل في أواخر السنين، نحو ١٠ ملايين نسمة

(٢) وظلت السخرة صالحة في عهد اسماعيل، ولم تكن قاصرة على المتابع والأعمال العامة بل كانت تستخدم لاستصلاح احياء الدولة وأحيان الحكام، وبقيت قاعدة الحكم في معاملة هؤلاء هي نهر والاراضي عبد الرحمن الزاوي، عصر اسماعيل، الجزء الثاني، مكتبة النهضة المصرية ٩٤٨، ص ٢٧٩

لدوره تمحاج لهذه القوة العامة تتعمق في أرضيتها والأشغال العامة وثار الصراع بين الدولة وشركة القناة واحتكما الى نابليون الثالث الذي حكم برود القوة بمصلحه الى الدولة على أن تدفع الدولة بمواليا للشركة تحدد ثلاثة مليون جنيه (سترليني)

- وقد تحلق تشعب نشاط الدولة والتوسع في مبداء بأبعاد هائلة، مع التسليم بوجود رأس المال الأجنبي بل يزيد على ذلك أن الدولة (سجات الى هذا الرأسمال في شكله المالي أو المصرفي، وفي غياب الانضباط المالي مثبت مصر برأس المال المالي مرمياً خصماً للاقتصاد، حيث كان من الممكن لأي فرد تقريباً أن يقرض الدولة بشروط خيالية (بالنسبة لسعر الفائدة والعمولة وغيرها من شروط الاقراض)، (كان متوسط سعر الفائدة في الاسكندرية ١٠ ١٢٪ في الوقت الذي كان لا يزيد على ٦٪ في فرنسا)^(١)

ويعيش الفترة التاريخية التي شهدت هرولة البنوك لأوربية بحرم مصر لانشاء قروح لها فيها ويبدأ نظام مصرفي في لوجود، ولكنه نظام يود أجنبياً على هذا النحو تبدو الأهمية المزدوجة لمصر في نظر رأس المال الأوربي

(١) أنظر في ذلك L. Bouvier, L'Installation des réseaux des intérêts matériels euro-peens en Méditerranée: XIX - XX. siècles, in: L'Imperialisme, SNED, Alger, 970, p. 32

وانظر في حاصيل القروض وشروطها الفصل الحادي عشر بعنوان «امانة الديون» من كتاب عبد الرحمن الراجحي السابق الإشارة اليه، ص ٢٥-٧٧. وانظر كذلك National Bank of Egypt, 888 - 1948, Cairo, 1948 - W.S. Biant, Secret History of the British Occupation of Egypt, London, 907 - A.E. Chroucheley, The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies & Public Debt, Cairo, 1936, The Economic Development of Modern Egypt, London, 1938 - John Mariowe, Spot ing the Egyptians, Andre Deutsch, London, 1974. Chapters 5 - 11 -

ج لانمو، بنوك وياشومات، ترجمة عبد العظيم أنيس، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦

• هي طريق اقتراض الدولة يستطيع رأس المال أن يجد مجالات للاقتراض بأسعار هائلة حيالية

• ويعمل الدور الحيوي الذي تلعبه الدولة في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي (والاجتماعي) يحدد رأس المال الصناعي الأوروبي في مصر سوقاً لسجاته الصناعية

• ولكن ذلك لم يكن ليمثل إلا الطريق نحو عمل مباشر يقوم به رأس المال، عمل يوجد بمقتضاه في علاقة مباشرة مع المنتجين المباشرين في مصر، مع الملاحين في مرحلة أولى ومع الملاحين والمعمل في مرحلة تالية

- وعمله يكون تمويل التوسع في نشاط الدولة عن طريق الضرائب الباهظة التي تعرض على اصلاح ومن خلال الاقتراض من رأس المال الأجنبي . وقد ساعد على هذا التوسع الارتفاع الهائل في سعر القطن المصري الذي سببته الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية (١٨٦٠ - ١٨٦٥) وبوقف وصول القطن الأمريكي الى مصانع السج في أوروبا . طلب قسمة لصادو من القطن المصري في ١٨٦١ ٨ مليون جنيه مصري وراحت اتي ٢٢ مليون في ١٨٦٥ وتغير المكان الذي يشمله صادرات القطن المصري فيما تسورده بريطانيا من القطن على النحو التالي ' كانت تأتي في المرتبة ١٥ في ١٨٥٤ ، ووصلت الى المرتبة السادسة في ١٨٦١ ثم المرتبة الثالثة ١٨٦٥/٦٤ . وهو ما يعني زيادة الأهمية النسبية للسور الذي يمدد القطن في الاقتصاد المصري الذي كان في سبيله إلى التحول إلى اقتصاد يقوم على زراعة تكف عن أن تكون متنوعة تتج الفناء والمواد الأولية بصناعة المحلية لتصبح زراعة أحادية للحصول يلعب فيها القطن الدور المحوري، مما يريد من تخفيض الاقتصاد المصري في اطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي ليصبح اقتصاداً أكثر اندماجاً في هذا الاقتصاد العالمي .

ومع نهاية الحرب الأهلية الأمريكية تنهار أنصار الفطن في السوق المالية ويهدر معها جزء معتبر من ماله الدولة المصرية . وهو موقف لا يشتر بهمه إذا ما توانت فيه عمليات الاقتراض (وكثير منها كان لسداد ديون حالة) وعرضت عممية سداد الديون نفسها . وكانت درهماً اندونية العامة ، مديونية الدولة المصرية .

ـ ولقد أثرت عملية سداد الديون التفاضل بين الدولة ، تسامحها الآن طبقه الأعيان والعملاء وبعض التجار (وكنهم كانوا يسميرون من نشاط الدولة في بناء الأساس المادي للخدمات وتنشيط الزراعة والصناعة وتجارة ويتصرفون في نفس الوقت من نقل عبء الضرائب التي تفرضها الدولة ، رغم أن حاجة الدولة إلى المال وإصدارها لقانون المقابلة يعطي لأعيان ملاك الأرض مساهمة لتأكيد ملكيتهم المرددة للأرض وللتخفيف من عبء الضرائب مستقبلاً) ، ورأس اعال الأجنبي (الذي يراحم الأعيان ويتقاسم معهم المفاضل الزراعي ويحرمهم بوجوده ومسيطرته من امكانيه مشاركتهم في تحديد المراتب السياسية وتحقيق أمره ، يسيطر على الدولة) من الساحة الساسية تشكل العممية في حركة ذات طبيعه وطنية تطالب بسوع من الحكومة الديموقراطية تكون قادرة على الحد من دور الخديو اسماعيل كشرط ضروري لتحسين الوضع المالي للدولة وحسن ادارة ماليها ومن ثم الصرع ضد رأس اعال الأجنبي . وتتطور الحركة إلى نوع من التحالف بين الخديو والأعيان والتجار والعلماء بعد اعلان اللاتحة الوعدة (ابريل ١٨٧٩)^(١) وصدر مشروع دستور مايو ١٨٧٩ الذي اعطى بهؤلاء دوراً كبيراً

(١) وقع على اللاتحة الأشخاص البارزون في النهضة الاجتماعية المصرية من أعيان والشوات والعلماء والفرات والتجار والموظفين وضباط الجيش ، ويبلغ عدد اموقعين عليها ستين من أعضاء مجلس الشورى النواب (ومعظمهم من ملاك الأراضي المصريين) ، وسين من العلماء والهيئات الدينية ، وفي مقدمتهم شيخ الاسلام وبطريك الأقباط وحاجم اليهود ، و٢٢ من الأعيان والتجار (من بينهم عضو مجلس شورى القوات محمود بك المطاوع شهبندر التجار) ، و٧٢ من الموظفين العلميين والشعبيين ، و٩٣ من الضباط ، الرافعي المرجع السابق ، ص ١٨٤

في إدارة شئون ندوة، تحالفاً يهدف مصالح رأس المال الأجنبي، ويدفع بهذا الأخير إلى التخلص من الخديو اسماعيل (في ٢٦ يوسو ١٨٧٩)^(١) ولكن الحركة الوطنية مستمرة ويزداد تنورها بعد خلع الخديو وظهور الخديو (توفيق) تابعاً للقوى الأجنبية وتقودهم قوى تهدف إلى توسيع طرد السلطة لكي تتعدي الخديو ولأعيان وينتهي الأمر بتجلى رأس المال الأجنبي عسكرياً، رأس المال الإنجليزي متربطاً هذه المرة، لصرب الدولة المصرية في يوليو ١٨٨٢ للمرة الثانية في أقل من خمسين عاماً

ولسداد الديون كانت الدولة المصرية قد لجأت إلى الضرائب ولكن لهذا المصدر من مصادر الإيرادات حدوده حتى ولو دامت للندوة، يقتصر فساد لخدمة، لتحقيق «ضرائب مضمناً» وعن فترة مستقبلية وقد لعب هذا الإجراء دوراً في تطور الملكية الفردية للأرض

وفي مرحلة ثانية، كان على الدولة أن تتحول عن الأرض لرأس المال

(١) في أول اجتماع لمجلس شورى القوانين ٦ يناير ١٨٧٩، بعد قيام الوزارة المنظمة لوزيرين أوربيين لهما حق الميثاق على قرارات مجلس الوزراء (ومعظمهم من الأعيان) على خطاب العرش بعونهم فتح أبواب الأمة المصرية وكلاهما اندفعوا عن حقومها، لطالبون بمصلحتها التي هي في نفس الأمر مصلحة الحكومة، بشكر الخديو الخديو التي «دعت أبواب الأمة ليندولوا في أمور غالبية والأشغال الداخلية» حفظاً لخدمة الرعية ومصلحة الحكومة (لاحظ تقديم مصلحة الوطن على مصلحة الحكومة). وتقدم الوزارة الجديدة مشروعاً لسداد ديون الدولة بمشروع على اعتبار الدولة في حالة الإفلاس وسرد الديون الوطنية (الأعيان والنواب والملوك) على ذلك باللائحة الوطنية (في ١٢ أبريل ١٨٧٩) وتنص مشروعاً لتسوية ماله بعد من المشروع الأوروبي ويؤكد أن إيرادات الحكومة تكفي مصروفاتها بما فيها أقساط السيول العامة. يعالج اللائحة الوطنية بألف وزارة وطنية مستعنة ببعضها لأوروبيين ونفري نظام دستوري بسداد قومه جعل الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب. ويطلب الخديو اللائحة الوطنية وينبغي وكلاء الملوك الأجنبية بهذا العيون كما ينبغيهم بأن يقوم بتسديد «الرغبة العامة التي يذت من جميع طبقات الأمة» ببوله لاستقالة وزارة الأمير محمد توفيق (في كتاب تنصيص الريرين «الأوربي») وتكتبه لسرب سأل في وزارة حديده بكتاب يعرف فيه «في بصفة كوني رئيس الحكومة ومصرياً، أرى من الواجب مني أن أعرض رأي الأمة وأقوم بأداء ما يلزم بها من جميع لأوجه الشرعية، من المصادر»

لأحمي كسبيل للبلاد^(١) بعد أن كاتب قد اقرضت بضمان الأرض، ولسوق
ها، على سبيل المثال، عامم بالسبب لأراضي الدائرة لسية والدوم^(٢).

- بالمسبة لأراضي الدائرة لسية، كان تخدير اسماعيل قد رهب عند
قتر من بعض الديون في السنوات ٦٥ ١٨٦٧ وقد وضعت تحت ادارة خاصة
وفقاً لقانون لتصفية الصادر في ١٨٨٠ ليتم سداد الديون من ربحها وفي
١٨٩٨ قررت الحكومة بيعها بما عديها من مبان وأدوات وسكة حديد الى شركة
كوب لهذا الغرض، بمبلغ ٤٣٦,٥٠٠ ٦ جنيه مصري تكونت هذه الشركة
من بعض الممولين الفرنسيين والانجليز والمصريين، كان نصيب المصريين في هذه
الصيغة ١٥٠ ألف جنيه، موزعة على النحو التالي

- سوارس وشركاه (متصرف)، ١٢٥ ألف جنيه

- أربعة من كبار الملاك الزراعيين المصريين ٢٥ ألف جنيه وهم أحمد
السبوي باشا، محمد انشواوي باشا، حسن بك عبد الرارق وعلي شعراوي
بك وقد قامت الشركة ببيع الأراضي بالمراد العلني

= الخديو مرسوماً (في ٢٢ أبريل ١٨٧٩) بتسوية الديون وفقاً للمشروع الذي بصمته
اللائحة الوطنية. وتقدم بحكومة في ١٧ مايو ١٨٧٩ لمجلس شورى القوانين مشروع دستور
يحول لمجلس النواب سلطة البرلمان الجديدة، وقوامها من اقرار لسياسة وجعل الوزارة
مسئولة أمامه. ولكن طلع الدولة الأوربية لمحدو في ٢٦ يونيو ١٨٧٩ يحول دون صدور
المرسوم الخديوي بالدستور واللائحة لانتخاب. انظر في ذلك الوثائق الوافدة بكتيب حيد
الرحمن الراحمي، عصر اسماعيل، الجزء الثاني، مكتبة النهضة لمصرية، القاهرة، ١٩٤٨،
ص ٧٨ ٢٣٥

(١) تازن الوضع الحالي مع المفوضية الخرجية للاقتصاد المصري وإمكانية أن تتخلى الدولة عن
شركات القطاع العام لرأس مال الأجنبي، عن طريق عمليات بيع هذه الشركات، كسبيل
لبلاد

٢. أظن في ذلك، رؤوف عباس، النعم الاجتماعي في مصر في ظل الملكية الزراعية الكبيرة
(١٨٣٧-١٩١٤). دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٧٤، وكذلك على
بركات تطور ملكية لأرض في مصر القاهرة ١٩٧٤

• بعد اعلان الشركة، قامت ببيع مساحات كبيرة من ٨٠ فدان إلى أربعة الارب فدان، اشتراها كبار الملاك الزراعيين من مصريين وأجانب

• منذ مايو ١٩١٠، تعرضت الشركة مساحات من ٣٠ إلى ٥٠ فداناً لتابع المالكين على أقساط سنوية بضمان المبيع المبيعة أو غيرها من ممتلكات المشتريين. اشتروا كبار الملاك (الذين حققوا دخلاً كبيراً من ارتفاع أسعار القطن)، وكذلك متوسط الملاك

• وقد قدم التجار الأفراد والشركات التي تكونت لهذا الغرض (كالشركة المصرية الجديدة، ودي هتاري وشركاه) بشراء مساحات كبيرة من الشركة التي اشترت أراضي الدائرة المسية وسموها إلى قطع صغيرة. بيع بكميات الملاك محققين بذلك أرباحاً أكثر

ويمكن القول أن كبار الملاك هم الذين حصلوا على نصيب الأسد من أراضي الدائرة المسية (أمثال عمر بك سلطان في ليبيا وعبد الحليم بك أباطة في الشرقية).

أما أراضي اللومين التي كانت مملوكة لأسرة الخديوي اسماعيل فقد تنازل عنها للحكومة بانه عن العائلة في ٢٦ أكتوبر ١٨٧٨. وكانت قد رعت ضماناً لقرص من بيت رومسليد، ووضع تحت إدارة لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء مصري وإنجليزي وفرنسي. وقد بدأت الحكومة في بيعها بالمراد العربي منذ أواخر القرن التاسع عشر، على تفرقة من

• الأراضي الخصبة، التي قسمت إلى مساحات صغيرة ما بين ١٥ - ٢٠ فدان (بحد أدنى ١٢ فدان) وقد بيعت بكميات متوسطة للملاك

• والأراضي للزراعة أصلاً، التي بيعت بأثمان رخيصة لكي تستصلح ويعاد بيعها لآخرين. شركات أراضي وبعض كبار الملاك، مثل بوعرض باشا بويد وبيجران باشا، وغيرهم. وقد ضم ما بقي من هذه الأراضي لصلحة الملاك الأميرية في أبريل ١٩١٣

وقد قامت البنوك والشركات العقارية (وكانت معظمها تحت سيطرة رأس المال الأجنبي) بتمويل عمليات بيع وشراء الأرض وهي عمليات تتم أساساً بصناديق لأرض (وهو تتحول إلى سند). الاستثمار الزراعي يتحقق في عملية تحويل الأرض إلى سبعة في صورتها الاستثمار العقاري والاستغلال الزراعي ويكون رأس المال الأجنبي (وبعض رأس المال المصري) مدفوعاً لهذا الاستثمار بموافقات عدة.

أ- تطور سرعه (أي تحويلها) وانتعاش السوق للذبح العديد من الزراعة الذي يسبب إسهامه لاحتياج السوق (سواء

ب- هذا التحول م من خلال تحويل الأرض إلى سند (أي تحويلها محلاً للملكية الخاصة الفردية) مع كفالة حق الأحياء في ملكها (بمقتضى صدر من الدولة العثمانية في ١٨٩٧)

ج- مع الاستثمار الزراعي واحداً ضماناً في الرهن العقاري

د- وانحازت للحلقة تكمل صد ١٧٧٣ الصناديق المستثمرين لأجانب وأهم الشركات التي قامت بتمويل عمليات بيع وشراء الأرض هي .

• البنك العقاري المصري الذي تأسس عام ١٨٨٠ برأس مال مصري مساهم (على رأسهم سوارس) هي ارتباطه برأس المال المصري الفرنسي، وبعض رؤوس الأموال الإنجليزية والبلجيكية والسويسرية وقد ساعدت الظروف الاقتصادية السيئة (طاعون الماشية سنة ١٨٨٣ وحصاه محصول القطن بالآفات في ١٨٨٥) على بروز ملكية الأرض بواسطة البنك، وهو م يمثل خطوة أخرى في سبيل مركزه الملكية (ويقول مركزه لأن تجميع لأرض يتم على حساب ملاك آخرين) وقد مثلت مساحة الأرض المرهونة للبنك ١١٪ من أراضي مصر عام ١٨٩٥، ٢٥٪ في عام ١٩٠٧

● الصندوق العقاري المصري، تأسس في ١٩٠١ برأس مال مصري بلجيكي

● بنك الأراضي المصرية، الذي تأسس في ١٩٠٢ برأس مال إنجليزي وفرنسي

● كما تكونت شركات جديدة في الفترة من ١٩٠٧ - ١٩٢٤ (شركة مصرية، شركات فرنسيات، شركة بلجيكية - فرنسية، بنك لماني)

وقد بلغ مجموع رأس المال العقاري ٥٩٦٨٠٠٠ جنيه في ١٨٩٧ و ١٩٦٨٠٠٠٠ جنيه في ١٩٠٧ معظمه أجنبي غالبة السندات تساع في الخارج وقد خصص البنك للمصري المصري بعض سبلانه سداحل واشراها أعاب. وكانت مساهمة رأس المال مصري محدودة

- ومن خلال ما تم لأراضي الدائرة السنية و لدموين بين كيف سميت الدولة مصريه العلاج برأس المال الأجنبي فيالقدر الذي تحلت فيه اسولة عن أرميها بعد أن ذكرتها في الستينات والسمينات وحرمت العلاج من حق لانتع وأصبح إم مسجراً أو مستأجراً أو عاملاً أجير، بهذا انقدر تسلم للدولة لعلاج لرأس المال الأجنبي. وبالقدر الذي أصبح معه لمربي الأجنبي طليق ليد في تعامل مع صغار الملاك ومع الملاحين بصفة عامة، بهذا القدر يسسم العلاج مصيراً إلى رأس المال الأجنبي (١)

(١) قارن ما يحدث حالياً عند بيع شركات القطاع العام لرأس المال الأجنبي وتسلم القوة العاملة في الصناعة والخدمات لرأس المال الأجنبي. ينبغي هنا عرض العمل في أحسن الحالات لمدة ثلاث سنوات من تاريخ البيع وتعتبر في عدد ديون العمل لتسمح به فيما بعد «بشرعية» استخدامهم للقوة العاملة، أي بحرية التعامل «القانوني» معها (انظر على سبيل المثال عقود مع شركات النصر للقميص كوكاكولا (خمسة آلاف عامل) وبنصرية للقميص (٩٠٠ ٣ عامل) والصر للقميصات (٦٢٠٠ عامل) وكلها بيعت في ٩٣ / ١٩٩٤ لرأس المال الأمريكي والكندي، مع بعض مشاركة من رأس المال السعودي

وعليه تكون الأرض هد نفوذ الى مدعه مع التركيز والتفتيت، ويكون المنتج المباشر، الملاح، قد فصل عنها، وتكون الدولة المصرية قد لعبت موصوفاً دور تسليم الملاح الى رأس المال الأجنبي الذي يؤكد من سيطرته بصرف نفس الدولة المصرية عسكرياً في ١٨٨٢ .



الآن نستطيع أن نمرر الخط العام للتعبيرات الهيكلية التي أصابت الاقتصاد المصري خلال القرن التاسع عشر في صياغة عملة يكون السوق الرأسمالية الدولية .

* أصبح الأمر يتعلق بهيكل اقتصادي يتم فيه الإنتاج أساساً استجابة لإحتياجات خارجية، إحتياجات اسوق الدولية بصفة عامة ورأس المال «مهيمن» فيه بصفة خاصة

٥ - لكي يمكن الاستجابة للنوع الخاص من هذه لإحتياجات خارجية إحتياجات رأس المال، يتميز الشكل العيني للمنتج الاقتصادي، من المواد الفدائية الى الفطى وتصبح مصر لأول مرة في تاريخها مصدرة صافية للقطر ومستوردة لمراد الحديثة، وذلك ابتداء من ستات القرن التاسع عشر

* ويتحقق لتغير في الشكل العيني للمنتج من خلال تغييرات في قوى الإنتاج التي يتأكد تحول معظمها الى صنع قوة العمل، المداخلات الرزعية إلى غير . .

* ولكي تستمر هذه التغييرات بعد حد معين كان من اللازم أن تتغير علاقات الإنتاج من خلال تحول الأرض الى مدعة يمكن التخلي عنها على أساس من الملكية الخاصة الفردية، الأمر الذي يمكنها من أن تلعب دور الضمان في الاستثمارات العقارية الزراعية وقد تحقق تطور شبكة المردية بالأرض خلال القرن التاسع عشر مع التركيز والتفتيت (لماذا التفتيت؟ لأن إعادة بيع جزء من الأرض بواسطة الشركات الأجبه في

شكل قطع صغيرة يحرق ربحاً أكبر. وقد شجع عادة مسح لأرض وتجميع رسوم لتسحين من تقسم الأطنان المشاعة ورمزها، وقد أعيد المسح كخطوة في سبل تنظيم الملكية بعبء استقرار الملاحين في القرى بضمم الانتاج واعاده تنظيم الضرائب على الأطنان (أحد وسائل تعبئة الفائض الرزاعي). وقد نظم بالأمر العالي في ١٨٩٩. ومع إعادة المسح تقسم لأطنان المشاعة وتقرر لأن للمرر يسهل على الملاك دهن الأرض).

* ويتميز لنحو في هيكل الاقتصاد المصري بمجموعة تمثل في الدور الذي قامت به الدولة المصرية. في مرحلة أولى لبناء اقتصاد سلمي مستغل في إطار الاقتصاد الرأسمالي الدولي تستخدم فيه الدولة المصرية سوق العامة بغير شكل الفائض، وعلى الأخص جزء من الفائض الزراعي وتعبئته ببناء الداخلي والتوسع في العدم العربي، مع حجة بتهى بصوب 'دولة مصرية عسكرياً' في ١٨٨٤ وفي مرحلة ثمة تتهى بتسليم الدولة المصرية استحقاق الماشريين لرأس المال الأجنبي الذي ارتبط وجوده بل وجأت اليه في صورته المالية لأحداث لتغيرات التي دمت به، في مناقص مع رأس المال الأجنبي خاصة في عملية سداد الديون، ناقصاً حل من خلال ضرب رأس المال الأجنبي للدولة مصرية عسكرياً في ١٨٨٢ وتعير الشكل القائم لتلك البنة تعيراً يؤكد عملية التحول وتعمل رأس المال لأجنبي

* وتخرج بعملية في مجموعها بإدماج الاقتصاد المصري في لاقتصاد الرأسمالي العالمي، بخصيص في إنتاج بعض لأعباً بذلت دوراً في شكل من أشكال تقسيم العمل برسمالي الدولي كالاقتصاد تابع تتم تعبئة جن الفائض الذي ينتج منه إلى الخارج بصفة مباشرة، عن طريق تصدير الأرباح، الفائض وحلاقه، وبصفة غير مباشرة عن طريق

شروط التبادل وميكانيزم التبعيه انعدي^(١)، وهير ذلك ويسهم
بمفص الذي يتجه الاقتصاد المصري في تطوير الاقتصاديات الأوربية
الرأسمالية، مصحاً مع ذلك اقتصاداً متحدياً، يسهم في غط رأسمالي
تسهم العمل دولياً

وتنرر من ثيد هذه التغييرات خريطة ملكية الأرض الرعية بعد أن
تحولت الملكية إلى ملكيه خاصه فردية مع التركز والتفتيت وأهميه
ملكية الأحاب في داخل الملكيات الكبيره، كما يظهر من الجدولين
لأئين، وأولهما يبي خريطة ملكية بصغة عامة بالمقاودة بين
١٨٨٦، ١٩٠٧ ودشاني يبين الورق السبي ملكية الأجانب

(١) في كعبه استخدام النظم انعدي تاليه شبيه بحور الخراج نظر ما سبق في الفصل الرابع من
الباب الأول

١٩٠٧			١٨٨٩			نطاق الملكية
متوسط ملكية الفرد	عدد الملاك	المساحة بالقدمين	متوسط ملكية الفرد	عدد الملاك	المساحة بالقدمين	
١٨٩	١٢٤٧٥	٩٢٥٦٦.٢	١٨١	١١٨٧٥	٢١٩١٦٢٥	أكثر من ٥٠ فدان
٣٧,٤	٨٦٠١	٣٦١٥.١	٣٨.٥	٩٢٩٧	٣٥٨٢٩٨	من ٣٠ - ٥٠ فدان
٢٤,٢	١١٤٨٨	٩٧٨٧٩٣	٢٤.٥	١٢٩٣٨	٧١٧٣٤١	من ٢٠ - ٣٠ فدان
١٢,٨	٣٧٨١٧	٥٢٢٥٢٨	١٣.٩	٤١٢٧٦	٥٧٤٠٨٤	من ١٠ - ٢٠ فدان
٧	٧٧٦٦٣	٥٤٤٢٦٤	٧	٨٠٨١٠	٥٦٥٨١٠	من ٥ - ١٠ فدان
١,٣	١٠٠٢٨٠٦	١٢٦٤٠٨٤	١.٦	٦١١٠٧٤	٩٩٣٨٤٣	أقل من ٥ فدان
٤,٦	١١٥٠٨٥٠	٥٢٨٨٧٢	٦.٥	٧٦٧٢٦٠	٥٠٠١٠٠١	الجملة

٧٧
 المصدر: بيانات مجلس "الترجيح القاطن"، ص ٧٧
 لاحظ: ١- يقيس المساحة، أكثر من "مخططاً"، يحدد حوزة المزرعة في خلال فترة "يحدد" في المساحة الكلية، على حساب متوسط الملاك "في" في
 حوزة ملكية الفرد، ولا يحدد "بقيس" للمساحة الصغيرة (أقل من ٥ فداناً) يحدد حوزة الفنت، يحدد في المساحة الكلية (بقيس) حساب متوسط الملاك
 وليس في حوزة ملكية الفرد

ملكية الأجانب في ١٩٠١

الدولة	الأرض، مستوطنة بالأجانب (كتسبه من المساحة الكلية)	ملكيات الكبيرة أكبر من ٥ هكتار (كتسبه من المساحة كبيرة)	ملكيات الكبيرة لا تزيد على ٥ هكتار (كتسبه من ملكيات الكبيرة)
ألمانيا	٣١ ٣	٦٩ ٣	٤٣ ٦
البحرين	٢٣ ٦	٦٧ ٦	٣٢ ٤
البريطانية	٨ ٤	٥٦	٣١ ٧
الدانمركية	٣ ٤	٤٧ ٨	٢٥ ٢
الفرنسية	١	٣٨ ٨	٢١ ٨
ألمانيا	٩ ٤	٤٥ ٧	١٨ ٨
الهند	٨ ٧	٥ ٣	٥ ٥
الجزيرة	٦ ٥	٣٩ ٥	٢١ ٧
اليونان	١	٤	١٤
إيطاليا	٥ ٨	٣٦ ٨	٨ ٨
النرويج	٥ ٣	٢١ ٧	٨ ٤
البرتغال	٩	٣ ٧	١٨ ٤
روسيا	٥	٣٨	٢ ٨
السويد	١	١٧ ٦	٦ ٣
سويسرا	١٠ ٩	٢٦ ٤	٢ ٥
الجمهورية	١٥ ٩	٤٣ ٤	٢٣ ٥

المصدر: بابر المصدر السابق الإشارة إليه، ص ٦٧.

لا حظ مركز ملكية الأجانب في ألمانيا ومدن القضاة والبحرين بالقرب من
مراكز تجمعهم في الاسكندرية وبورسعيد. هـ. ومستظل المساحة، مملوكة في
البريد، على الأقل حتى الحرب العالمية الأولى
- وتشير خريطة القوى الاجتماعية في مصر: تأكيد طبقة كبار ملاك

الأراضي، ويبرر من يقوم بالاستغلال الزراعي على أمس رأسمالية (الشركات الزراعية، بعض كبار ملاك الأرض الذين يمولون باستغلالها بأنفسهم وبعض كبار المستأجرين)، وتتطور طبقة متوسطي الملاك، الفاشيون منهم عن الحرية والموجودون بها كفلاحين أغنياء ويمير صغار الملاحين، يشكلون السواد الأعظم، من ملاك صغار وملاحين بلا أرض يستأجرونها عيماً أو نقداً كما تتحدد ملاصق العمال الزراعيين لأجراء، الدائمين منهم وال مؤقتين، وتتميز في داخلهم فئة عمال الترحيل في إطار هذه الخريطة تلعب طبقة ملاك الأراضي، خاصة بعد ضروب الثورة العربية، دوراً رئيساً في الحياة الاجتماعية والسياسية في ظل سيطرة رأس المال الأجنبي، دوراً يبرر اختطافها، في هذه المرحلة التي تبين الخطأ انعام لعملية التكوين التاريخي للشعوب الاقتصادية والاجتماعية في مصر، لبيان تركيبها والكمية التي تكونت بها تاريخياً

• يمكن أن نميز في داخل طبقة كبار ملاك الأراضي أسرة محمد علي، كبار الموظفين، الأعيان، شيوخ البدو، الأقباط والأجانب:

أما أسرة محمد علي فقد تكونت الملكية الفردية لأفرادها من أراضي الأواصي والإيعاديات والعهد و لأرضي البور والأراضي التي يهجرها الملاحون تحت وطأة الضرائب والخصائص^(١) وكانت أملاك الخديوي اسماعيل تتكون من أطيان الدرمين (أطيان أفراد العائلة) وأملاك اسماعيل الخاصة (الدائرة السنية والدائرة الخاصة)

وتمثلت وحدات الاستغلال على أرض الخديوي في وحدات تستأجرها عائلات الملاحين ووحدات تزرع خصاص الخديوي اسماعيل فنوت مساحتها بـ ١٨٢ ألف فدان. كانت تدار بواسطة فرسيين وبعض الإنجليز، وكان عليها ١٩

(١) انظر في عديد معجم هذه الأنوع من الأراضي مؤلف الاقتصاد المصري، السلس لإندره ليه، المجلد الثالث من الباب الثاني

مصعباً للسكر (إدغم التوسع في وراعه فصب السكر عقب انهيار الثمار الفطن بعد انتهاء الحرب الأهلية لأمريكية)، يضاف إلى ذلك ١٠ آلاف هدان من أراضي الدائرة الخاصة كانت تزرع لحساب الهندوي هي هذه الأرض كان يستخدم حمل السمرة والعمل الأخير، فيما عدا هذه الأراضي كانت وحدة الاستغلال هي عائلته الملاح، وفي نهاية أيام اسماعيل كان مجموع أملاك الأسرة المائكة مكوّناً من أملاك اسماعيل وعائلته وعش ٢٠٪ من أرض مصر وأملاك بقية أفراد أسرة محمد علي وأوقاف الأسرة

أما كبار الموظفين فكانوا في غالبيتهم من الأتراك والشراكسة والأكراد ولشوم والأرمن (وكانوا يتمتعون بالمسبة في لوظائف إنشائية وإدارية)، ويضمون عدداً قليلاً من المصريين من ذوي شعامة الدين يتكلمون اللغة التركية، وعادة ما كانوا يترواحون من المعتقات من الأتراك والشراكسة وقد بدأت قاعدة المصريين الذين يسمون بسنة كبار الموظفين في الاتساع منذ منتصف القرن التاسع عشر؛ في نهاية حكم محمد علي بدأ المصريون في تولي الوظائف الإدارية الصغرى ثم كان عهدهم في عهد سعيد وترقيهم إلى مرتبة الضباط، وبرز منهم رجال مثل رفاعة رافع الطهطاوي وعلي باشا مبارك وأحمد المنشاوي وأحمد عرابي ومحمد سلطان باشا ومع الأسرة لمالية بسولة (في أكتوبر ١٨٧٩) أبطلت الهبات من الأرض التي كانت تعطى لكبار الموظفين واشترى هؤلاء من أطيان لميري (من أمثال أحمد رشيد باشا في العربية والوسلان بك في حيا واسماعيل باشا راعب في الغربية وحسن راسم في الدقهلية)، كما اشترى كبار الموظفين من الأراضي البور وأحياناً تكوت ملكية كبار الموظفين للأرض من المصع التي كانوا يحصلون عليها من بسولة بدلاً من المعاش، اختيرياً في مرحلة أولى ثم إجبارياً في مرحلة ثانية عند عدم وجود مال سائل لدى الدولة

وتكوت فئة الأعيان من العائلات تكبيره من العلامين، وكان لشيوعها

يعود كثير على أساس اسور الذي يلعبونه في خدمة السلطة ومساحة الأراضي
 التي يسيطرون عليها وترجع ملكية الأعيان إلى نظام الإكرام ووجود عدد من
 المنتصرين من بينهم وسيطرتهم على أراضي الوقف والأراضي خارج المرمم،
 رمام القرية، وأراضي المسموح ومع بناء نظام الالتزام في عهد محمد علي
 أصبحوا يمشون سلطة الدولة، كمشايخ وبدأت ملكيتهم كشيوخ لفرى
 (وعمد بعد) تكون عن طريق الالاف في مكيفات لأطيان والسيطرة
 على أراضي التدوين من ملاك لأثر (بلا رزنة أو بورنة قصر) والسيطرة على
 الأراضي التي يهجرها لملاحون. كما أن بعض أراضي المعهد كانت تبقى في
 يد العمد المتحمدين (دفع الضريبة) وتسحب إلى ملك فردي (مثال، علي
 البدراوي في قوه) كما قام بعض العمد والمشايخ بشراء أعيان الميري والأطيان
 العشورية من كبار الموظفين (مثال، البدراوي أحمد في لعربة وأحمد رحول
 في بيته)، كما تكون بعض ملكيات الأعيان من مساحات الأرض التي كان
 يعمل بها احاكم على بعض العمد نظير خدماتهم (مثال ذلك الشيخ عبد العال
 بسمود) وتكون البعض الآخر من قيام بعض العمد بأعمال لتوريد للحكومة
 (مثال ذلك، علي البدراوي بدأ كريد ثم كمشد في سمود ثم يصبح شيخاً
 من شيوخ لعربة في عهد محمد علي) أخيراً تكتسب بعض العائلات مكانتها
 في الريف في البداية من الاشتغال بالوظائف الحكومية الأمر الذي تمكن معه
 من تمتد بعض الأرض وتصبح من الأعيان (عائشة عبد العال بتلا موميه،
 البكاشي أحمد عبد العال، جدي يرقى من تحت السلاح ثم حصل على
 محله من اسماعيل) وابتداء من هذا يتوارث منصب العمدة (السلطة في
 لعربة) في بعض العائلات (عائلة النسدويل، قرية سدويل جرجا - عائلة شعير
 بكفر عشت موقية الهرميل بايبر لعربة - أبو حشيش بالمرصا قلوبية - وأبو
 محفوظ بالحوالكة أسبوط - سليمان بيبي عبيد - الشريف في لعربة
 الهواوي في القيوم - الجيار والوكيل في البحيرة - لشريفي في المنيا - الأثري في

تدفعلية، خاصة في الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر، حتى منتصف
قرن العشرين^(١) وقد وجدت محاولة خدمة أرض الأعيان من التمتع
تمت في قانون ١٨٦٩ الذي جعل تكلف الأرض باسم أكبر أولاد صاحب
الأثر (ويعتقد أن ملكية الأثر هي جين الملكية الخاصة، فردية في ريف
مصر)^(٢)، ولكن هذا النقص لم يفي ١٨٨١

أما شيوخ البدو فقد تطورت بعض ملكياتهم على النحو الذي تطورت به
ملكية الأعيان (آل أبو مناع، قنا - آل أبو كريشة، جرجا - آل أبو دومة طهطا - آل
أيتلة بالشرقية - آل انشورابي بالقلمنة) وارتبط تكون النوع الآخر من ملكيات
البدو بسياسة محمد علي وحفاته الخاصة بوطي البدو واستخدامهم حتى في
مواجهة الملاحين (أمثلة آل الطحاوي بالصعيد - قبيلة اخواري بالمينا)
وبلاحظ أن ملكية كانت توجد في أيدي شيوخ القبائل أما أمراء القبائل فلا
يتمكنون ويديرون في مجتمع مصري وقد يركز ملكية شيوخ قبائل البرية
واقوييد في لعيوم وبني سويف، وشيوخ قبائل الهادي والعاقل في الشرقية،
وشيوخ قبيلة أولاد علي في البحيرة. وغيرهم كثيرون وكانت أطياف شيوخ
البدو عشورية حتى ١٨٥٥، ثم أصبحت حراحية، ثم مستعادت من قانون
المقابلة ١٨٧١ في سبيلها إلى أن تصبح ملكة خاصة فردية

وقد مثل الأقباط عصب الجهاز الإداري من القدم. يقومون في داخله
بإعمال مسح الأرض وجباية الضرائب والمحاسن والكتابة وشراؤون هذه
الأعمال وقد تكونت ملكيتهم للأرض بطرق شتى، البعض يحصل على مسح
من محمد علي (باسيليوس بك بن النعمان) رئيس ديوان الرضاوية، في الإسكندرية
وأسيوط والفيديوية - دوس طريب بك - حنا بحري بك - وقد كانت جباية

(١) محمد جبريل، مصر في عصر كتبها المعاصرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة
١٩٧٢، ص ٢٣٧

(٢) نظر مؤلف، الاقتصاد المصري، الفصل الثالث من الباب الثاني

الضرائب مناسبة لامتلاك الملاحة والسيطرة على أراضيهم بالنسبة لبعض الأقباط (المعلم ورق بكمور ورق، ميت عمر) وعدم بعض الأقباط بشراء أرض من أطيان الميري (صليب مغربوس ليليج، كسر الجريدة غربية - لعدم ورق صليب، البحرية - أخوه سدراوس صليب، البحرية) وقد نهج بعض الأقباط مهج شيوخ القوي (ميجائيل بك الأشروبي، المتب - أخوه حنا وعائلته - المعلم جرجس، مريه اللارندي، دهبية، حيث كان يقوم بالشايط الزراعي للصحوب ببعض عمليات التحويل الصناعي للمنتجات الزراعية، مبيع للعطش ومعصره للقص، مستخدماً في الشايط الزراعي عدداً من مصحات الري الآلة - المعلم بطرس، الشيخ رايد سجرها) وغيره تكون القسم الأكبر من كبار الملاك الأقباط ممن كانوا يشتغلون بالتجارة وخاصة التجارة ابحار جية (كوكلاء لبيوت أوربية بتداه من تاملل رأس لال الأحيي في سبعينات القرن التاسع عشر) بعضهم كان يشغل الوظائف القصبية لبعض اسوب لأجبيه ويستفيد من الامتيازات، لأجبية (عائله بشارة بالأقصر - عائلة ويص بأسبوط (زراعة + شاط محويل كعصر الفصت وتكرير السكر، وكان تملك معظم أسهم شركة مكه حديد القيوم «ضيقه» - عائلة حنا ميجائيل باميوط (بشرى وسيوت حنا) - تقوم بالزراعة والنشاط المصرفي واقراض الصلاحي - عائلة مقار باميوط - عائلة قرياقص وعبد نقا - عائلة حنا سوربال باليا)

أخيراً نجد الأجانب كمئة ذات ورن سبي هام في طار الملكية الكبيرة للأرض الزراعية بدات ملكيتهم في التطور منذ أواخر عهد محمد علي، حين منح بعض الامتيازات للأجانب «بدين خدسو مي حيش والادارة، ومنح امتيازات للكثير من التجار اليونانيين وهدد من التجار الانجليز - كما منح بعض الأجانب بأن يصبحوا متهدين (بدفع لصرايب) كل ذلك رغم أنه لم يكن للأجانب الحق في تلك لأرض في ولايات الدوده العثمانية ثم منح سعيد باشا للأجانب بشراء مساحات واسعة من أطيان المتروك الخراجية

تحوّلت بعده إلى أرض عشورية، ثم أصبح لهم حق ملكية تامة عليها وبعد صور اللاتحة السعوية بدأ الأحاب يتوسعون في شراء الأرض ويسيطرون على الأراضي التي يعجز الملاحون عن دفع ديونها وكثيراً ما كانوا يمنعون عن دفع الضرائب استناداً إلى الامتيازات الأجنبية رغم أنها لا تحولهم ذلك، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى إصدار أمر في يوليو ١٨٦٠ يؤكد ضرورة دفعهم للضرائب ثم جدد ترخيص أدوية عثمانية للأحاب بتملك الأرض (فيما هذا في الحجاز) في يونيو ١٨٦٧. وقد تمت بعضهم لأرض في صورة مئة من جانب اسماعيل (بذكر بك الحكيمباشي - باوليوت بك كبير لصيادلة، لحرة - ورات باش مدير الأوير، كسر اسور) إلا أن الخائف الأكبر من ملكية الأحاب كان شركات الأراضي التي تأسست برأس مال أجنبي وقليل من رأس مال المصري في ثعالبات وتغيايات انقري السبع عشر (شركة الكرم الأخضر، البحيرة (١٨٧٤) شركة ري البحيرة (١٨٨٣) التي تحولت إلى شركة أراضي البحيرة - شركة أراضي أبو فير (١٨٨٧) - اشركة الزرعية الصناعية المصرية (١٨٨٧) - شركة أراضي ادائرة السنية (١٨٩٨) وقد بلغ مجموع ما يملكه الأحاب من أرض زراعية ٢٢٥١٨١ فداناً و٥٧٣٨١٩ فداناً و٦٢٢٥٢٢ فداناً في سنوات ١٨٨٧ و١٨٩٦ و٩٠٦ على التوالي. وبلغت نسبة ما يملكونه في السنة الأخيرة ١٠ - ١١٪ من مجموع أرض مصر وأخذ ٩٠٪ من ملكيات الأحاب صورة ملكيات تريد مساحتها على ٥٠ فداناً وكسروا يملكون في ١٩٠٦ حوالي ٣,٧٥٪ من جملة الملكيات التي تريد مساحتها عن ٥٠ فداناً

وانتهى الأمر بفئة الأحاب وقد احتوت عيلاً من الأوربيين (أمراد وشركات بعضها يضم بعض المصريين) والشوام (الموارنة) وسهود الدين اكسيرا حسيات احيية ليسميدوا من الامبيارات الأجنبية (امثال سليم بك شلاد وورق الله بك شديد، سكاكيني باشا وحبيب باش نطف الله) ولأترك الدين تجسروا

بحسبيات أوربية بنفس المرحل (كعللي ياسا لطفلي) (١)

* * *

عللى هذا التحو يتم ادماج الاقصاد المصرى فى الاقصاد الرأسمالى العالى من خلال تحولات هيكلية يصح معها الاقصاد المصرى اقصاداً يسهم فى نمط لتقسيم العمل الدولى يحدد نمط علاقاته الاقتصادية مع بقية اجراء الاقصاد العالمى عللى نحو لا يختلف فى الجوهر عن نمط العلاقات الاقتصادية الذى استحصاه من قرائن بيران المدعوغات المصرى فى اعوام ١٩٨٤/٨٣ ، ١٩٩٢/٩١ ١٩٩٨/٩٧ .

* * *

بهذا تكتمل لنا معرفتنا لنمط العلاقات الاقتصادية التى تقوم حالياً بين لاقتصاد المصرى ونشأة اجراء لاقتصاد الدولى المعاصر وجدنا أن هذا النمط لعلاقات التبادل يعكس نوعاً من مساهمة لاقتصاد المصرى فى نمط لتقسيم العمل الرأسمالى الدولى، أو بعبار أدق لنمط من أنماط تقسيم لعمل الرأسمالى العالمى . ووجدنا أن قيام الاقصاد المصرى بمثل هذه المساهمة إنما يتم بفضل نوع من الهيكل الاقصادى تكون تاريخياً من خلال عملية ادماج النسيج المصرى، على لأخص انتهاء من نهاية القرن الثامن عشر، فى الاقصاد الرأسمالى العالمى، وبمعدل رأس المال الأخصب ونموه لاسماج لى انتاج منعى يقوم على نوع من التخصص الدولى يفعله شروط السيطرة على تجلده الانتاج العالمى، ويتأكد هذا الهيكل حتى الحرب العالمية الأولى . ويرداد تأكيدهم رغم محاولات رأس مال المصرى بحسين أوضاعه فى التبادل الدولى فى ظل التغير الذى شهده نمط تقسيم العمل الدولى منذ الحرب العالمية الأولى

(١) انظر فى كل ذلك وتفصيل أكبر، الدراسة القيمة برؤوف عباس حامد، السابق الاشارة اليها

نرجو أن يكون واضحاً لأن ما نراه من ضرورة الربط بين نمط العلاقات الاقتصادية الدولية ونوع مساهمة الاقتصاد الوطني في نمط تقسيم العمل الدولي من خلال هيكل معين للاقتصاد الوطني يحدد في إطار هيكل الاقتصاد الدولي في تطوره عبر المراحل المختلفة لتطور صيرمة لانتاج رأسمالية على الصعيد العالمي (والتي نعرف أن تطورها يتم من خلال عملية تراكم رأس المال، وهذا يكون التراكم على الصعيد العالمي) الأمر الذي يتعين معه التركيز على مساهمة نمط العلاقات الاقتصادية الدولية بدءاً من تاريخية نمط تقسيم العمل الدولي وتاريخية مرحلة من التطور التي يمر بها الاقتصاد الدولي. إذا كان ذلك واضحاً فإنه يمكن صياغة رؤية العلاقات الاقتصادية الدولية يختلف عن المنهج الشائع



لا يبقى، قبل أن ننتهي من هذا الباب، إلا أن نحرر الوعي، سيجي الذي يتعين أن نتسح به في دراستنا للعلاقات الاقتصادية الدولية كمظهر لأداء وتطور الاقتصاد الوطني كجزء لا يتجزأ من الاقتصاد الرأسمالي الدولي في تطوره. وذلك باسترجاع موجز للمعطيات التي انبثقت من معرفتنا أولاً على العلاقات الاقتصادية الدولية التي تقوم حالياً بين الاقتصاد المصري وفيه أجراه لاقتصاد الدولي المعاصر

١ - بدأت من تصور للأداء اليومي للمصلحة الاقتصادية في واقع الحياة الاجتماعية الرأسمالية على فرض غياب النقود وعلى فرض أن للاقتصاد الوطني يحمل بمرور من بقية الاقتصاد الدولي، أي لا يدخل في علاقات اقتصادية مع الخارج

٢ - في مرحلة تالية، لنا كيف أن أداء العمية الاقتصادية لا يتحقق في واقع الحياة الاجتماعية لا من خلال النقود، التي توجد في كافة جهات الحياة

الاقتصادية، بل والاجتماعية، عبر المراحل المختلفة لأداء العمليه الاقتصادية كما أن أداء هذه العمليه لا يتحقق في داخل لاقتصاد الوطني الا في ارتباطه مع الخارج. العلاقات الاقتصادية متبادلة تجمع من حركات رؤوس الأموال وانقواء العمالة والسلع (المنظورة وعبر المنظورة) عبر فضاء الدولة وهي تحركات تثير معاملات التبادل الدولي يتم بسويتها بالقدود، مع ما تثيره هذه التسوية من نظام نقدي دولي يضمن، مع أشياء أخرى، تبادل العملات الوطنية فيما بينها في اسواق الصرف الدولية.

٣- هذه لطوائف متعددة من العلاقات الاقتصادية الدولية، وما ترمي من حقوق وانتماءات بالنسبة لكل اقتصاد وطني، تؤدي، كمعاملات دولية، إلى تعيين في المراكز الدولية للاقتصادات الوطنية المختلفة خلال فترة الأداء الاقتصادي التي عادة ما تكون السبة الأمر الذي يستلزم تسجيلاً احصائياً محاسيباً لتتأثر التغيرات الدولية التي يدخل فيها الاقتصاد الوطني عبر سنة فائه للتعرف على نوع العلاقات الاقتصادية التي قامت بين الاقتصاد الوطني وبقيته أجراء الاقتصاد الدولي ولائز التي تربطها على المركز الدولي بهذا الاقتصاد وصافي ما يحققه المعاملات مع الخارج من نتائج إيجابية أو سلبية وقد رأيت أن فكرة ميران المدفوعات تمثل الاداة التقنية التي تمكن من هذا الرصد الاحصائي المحاسبي لتتبع العلاقات الدولية للاقتصاد الوطني.

٤- ابتداءً من فكرة ميران المدفوعات حاولنا قراء ميران المدفوعات المصري وميران المدفوعات اللبناني عبر فترة زمنية تمكن من تحسّن اتجاه رسمي معقول بعلاقات لاقتصاد المصري والاقتصاد اللبناني مع بقية أجراء الاقتصاد الدولي المعاصر وتمكننا عبر هذه القراءة أن نتعرف على نمط العلاقات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد المصري والاقتصاد اللبناني بالاقتصاد الدولي المعاصر نمط التجارة الخارجية (المنظورة وعبر المنظورة) من حيث الهيكل السعي الصادرات والواردات ومن حيث الموزع الجغرافي لها بين بلدان

العادم، ونظت معاملات رأس المال، ونمط تحركات القوة العاملة عبر حدود الدولة

٥. من الممكن أن تشمل مباشرة إلى دراسة الكيفية التي يتم بها التعامل بين الاقتصاد الوطني وبقيته اجراء الاقتصاد الدولي ليرى كيف تتحدد أثمان المصادر وأثمان الواردات وأثمان الحصول على رؤوس أموال من الخارج، وبمقدور على الاقتصاد الوطني من توظيف مدخراته في الخارج، والنتيجة الصافية لي تجمع عن تصدير جزء من القوة العاملة في الخارج ومرى الشروط الأخرى التي يتم فيها التبادل بين الاقتصاد الوطني، ومن ثم نتيجة الصافية لكل معاملات الاقتصاد الوطني مع بقية اجراء الاقتصاد الدولي وما إذا كانت هذه النتيجة تؤدي إلى تحسين أداء الاقتصاد الوطني في الداخل في الرمن القصير وتساعد على تطويره لنعمي بخلفه الاقتصادي والاجتماعي في الرمن الطويل، ثم على العكس من ذلك، تمثل في مجموعها عاملاً سلبياً في الرمن القصير والطويل يستلزم لتبني الهيكل الاقتصادي الوطني خصائص الهيكل المتخلف

٦. ومن ثم كانت الفكرة التي تمكن من الانفصال من نمط لعلامات الاقتصادية الدولة إلى نوع الهيكل الاقتصادي الداخلي وهي الفكرة الخاصة بـ يعكس نمط العلاقات الاقتصادية الدولية من نوع مساهمة الاقتصاد الوطني في نمط للتقسيم الرأسمالي الدولي للعمل في هذه المرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي، باعتبار نمط الاقتصاد الرأسمالي بحركته غير تاريخه لكل اقتصاديات العالم وتطوره من خلال عملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمي وانتهى إلى نوع مساهمة الاقتصاد الوطني في نمط تقسم العمل الدولي محلي

٧. ثم رأينا أن هذه المساهمة هي من أداء جهاز تنجني داخلي ذي هيكل يختلف في خصائصه الأساسية (لتي تبين قدرات الاقتصاد الوطني على الانج

وتحدد الانتاج البشري، وجوداً أو غياباً) إذا ما قورن بهيكل الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي وبوع مساهمتها في غط تقسيم العمل الدولي فكان المقصود هو رؤية كيف يمكن أن يتوصل من نوع مساهمة لاقتصاد لوطني في غط لتقسيم العمل الدولي الى نوع هيكل لاقتصاد لوطني، في إطار الهيكل العام لمجمل الاقتصاد الدولي الذي يندور حول شكل تاريخي لتدويل الانتاج على اساس علاقات الانتاج الرأسمالية

٨. ويالتوصل الى نوع هيكل الاقتصاد الوطني الذي يوافق مع غط علامته «سوية» كان التساؤل الخاص بالكيفية التي تحقق للاقتصاد الوطني مثل هذا الهيكل، الأمر الذي استلزم حد الحاضر كتاريخ، أي أخذ الحاضر كجزء من العملية التاريخية في مصدرها المستمر بين لغاصي ولحاصر انتمالاً الى المستقبل وكانت العودة الى الكويز التاريخي لهيكل الاقتصاد المصري واد بعد احتيار منهجية في فراهه لميران المذروعات الديسي للتوصل إلى نوع الهيكل الاقتصادي كهيكل اقتصادي شديد النعبة في مواجهة رأس مال الدولي نقول كانت العودة إلى لتكوين التاريخي بهيكل الاقتصادي المصري الذي نجم، شأنه في ذلك شأن الهيكل الاقتصادي البشري، عن ادماج كل الاقتصادات الوطنية في غط تصميم العمل الرأسمالي على الصعيد العالمي، أعطى لكل اقتصاد وطني نوعاً من المساهمة في عملية الانتاج ومحدد الانتاج على الصعيد العالمي، مع اختلاف كيمي في غط المساهمة بين الاقتصاديات التي أصبحت متقدمة وثبت لي أصبح محلفة وقد امتصت هذه المساهمة نوعاً من العمليات بين لاقتصاد الوطني وبقية اجراء الاقتصاد العالمي لتنتج هذه لتعاملات اثارها على أداء الاقتصاد الوطني في الرمين القصصير «الأداء الحاري» والظويل (التطور) لتنبور في النهاية حط لمجسم الوطني من تطور الرأسمالية على الصعيد العالمي

ولكن ادراك دلالة العلاقات الاقتصادية التي تقوم حالياً بين الاقتصاديين

المصري والساني ويعد إجراء «الاقتصاد الدولي» المعاصر، ادراك دلالتها بالنسبة
مركبتهم إمكانية تطويره، لكي يمكن التعرف على حظ المجتمع المصري
والمجتمع اللبناني باحديهما المعافاة من التطور الرأسمالي على الصعيد
العالمي، نقول أن ادراك هذه العلاقات الاقتصادية لا يأتي إلا بعهم أعمق لطبيعة
الاقتصاد نموي المعاصر

الباب الثاني

في الاقتصاد الدولي المعاصر

يقصد، في إطار دراستنا هذه، بالاقتصاد الدولي المعاصر مجمل النظام الاقتصادي الذي يحوي اقتصادات المجتمع الانساني في حركته منذ الحرب العالمية الثانية، بما تضمنته هذه الحركة من محاولات، من جانب مجتمع أو آخر، اما بشعور نحو تنظيم اقتصادي آخر أو لتحسين أوضاع الاقتصاد الوطني في إطار حركة التنظيم الاقتصادي الدولي القائم. هذا التنظيم الدولي القائم هو تنظيم رأسمالي يمثل في وصمه الراهن شاحاً بعملية التطور الرأسمالي على الصعيد العالمي بدأت في مجتمعات أوروبا المعرسة كنورة تاريخية للمجازرات كل تطور للمجتمع البشري. مساهمات الحضارية المختلفة لأجزاء، في المجتمعات سابقة على الرأسمالية. وتجهت نحو العالمية منذ القرن السابع عشر، على الأقل. ودارت حول تركيز رأس المال على الصعيد الدولي الذي يخلق عملية انتاج دولية، من خلال تقسيم عمل المجتمع الدولي بين الدول وفقاً لأوضاع مختلفة عبر تطور للاقتصاد الرأسمالي العالمي منذ منتصف القرن التاسع عشر وتعكس بالتالي أشكالاً مختلفة لتداول الانتاج، تتجه في المرحلة الحالية نحو إبراز زبده تكثيف عملية الاقتصاد على المجتمع وتطويعه للسياسة، التي تسير، أكثر من أي وقت مضى، كاقصاد مكثف، يتم من خلاله تجميع البشرية جميعاً بسور فيه المنطق الاقتصادي كن دائرة المنطق الاجتماعي، الذي تسمى به ايدولوجية رأس المال لي اختزال الرشادة الاجتماعية الى الرشادة السلعية، مع

تركيز في إطار هذه الأخيرة على التطهر التكنولوجي البحث^(١)

نتمتع على أهم خصائص الاقتصاد الدولي المعاصر دور تطوير يلزم

- أن نعرف، في فصل أول، على خصائص عملة تراكم رأس المال في
المرحلة الثانية من مراحل التطور الرأسمالي

- أن نرى في فصل ثانياً، نمط التنظيم المؤسسي والقانوني للاقتصاد الدولي
في تنوره وتغيره مع حرب العالم الثانية

- لرى، أخيراً، في فصل ثالث، اتجاه الأزمة الذي يتجلى على حركية
الاقتصاد العالمي على الأقل منذ بدايات سبعينات القرن الحالي

(١) وكان الشكك لوجي يمكن أن تكون معادلة اجتماعية وكأن نشاط اجتماعي يمكن أن يكون
معروفاً من العلاقات الاجتماعية، ولم بعد يمتد إلى وسائل النشاط الاجتماعي (أي
تقنياته)

الفصل الأول

عملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمي

يقصد بتراكم رأس المال تخصيص جزء من الفائض الاقتصادي لتزكيم وسائل الانتاج من فترة انتاجيه لأخرى بمقصد توسيع قاعدة استخدام العمل الأجير نقياً ورأسياً لتحقيق المزيد من الربح النقدي كهدف مباشر للانتاج وتجميع الانتاج في الاقتصاد الرأسمالي. وتحتوي عملية لتراكم عديميات متتابعة تتمثل أولاً في احتجاز جزء من الفائض المنتج في عملية انتاج سابقة (بشكليه النقدي والعربي) بعيداً عن الاستهلاك الاجتماعي رسميصه في مرحلة ثانية للتوسع في الطاقة الانتاجية واستخدام القوة العاملة في السفيل ويتم ذلك نقدياً عن طريق احتجاز جزء من الدخول النقدي بعيداً عن الانفاق الاستهلاكي (الادخار) وعيياً باستخدام البوراء المدخره كرأس مال نقدي في شراء السلع اللازمة (من أرض ومواد بناء و آلات ومعدات) لناء طاقة انتاجيه جديده واستخدام قدر اضافي من انقوة العامية في بناء هذه الطاقة

ويقصد بتراكم رأس المال على الصعيد العالمي التزكم لذي ينتج عن تخصيص أجزء من الفائض الذي ينتج في بلدان مختلفه للاستثمار حنقاً لطاقة انتاجية تستخدم على أساس التقسيم الدولي للعمل أي في إطار شكل من أشكال تمويل الانتاج. هذا التراكم قائم تاريخياً رأس المال بقضاء من سيدهه كملاقه انتاج في اقتصاديات أوروبا الغربية، ثم استمر من خلال التراكم، بل والصراعات، بين رؤوس أموال هذه البلدان في ظل شكل أو آخر من أشكال

هيمنة أحد رؤوس الأموال هذه دولاً (كهيمنته رأس المال البريطاني في النصف التاسع عشر وهيمنته رأس المال الأمريكي حالياً) وهو ما يتضمن أن تحتوي عممية براكم رأس المال على الصعيد العالمي تهيئة للمنافس الذي يتبع في بعض البلدان (خاصة المستعمرات وأشباه المستعمرات) يستثمر في غيرها من البلدان

وتحدد عممة عمل براكم رأس المال على الصعيد العالمي في مرحلة خديه لتطور طريقه الانتاج الرأسمالية

- فالمعتمد المعالجب في تقسيم العمل الدولي الذي يحدد الشكل التدريجي اجمالي لسووين لانتاج

- نوع وحده النشاط الاقتصادي، وعلى الأخص الوحدة الانتاجية، التي تشط على صعيد الانتاج والتبادل الدولي و معاملات ائاليه الدولي

ويسمط الهيمنة الذي يحدد العلاقة بين أجراء رأس المال الدولي، أي بشكل لصراع بين رؤوس الأموال الدويه على تحقيق الهيمنة لاحدها على مسرح النشاط الاقتصادي الدولي

لري كلا من هذه الخصائص دور كثير من تخصيص

لولا معط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي

رأيا من قبل كيف أن الاقتصاد الدولي قد قام من خلال عممية لاحتواء الاقتصاديات السابقة على الرأسمالية خدح أوروبا الغربية، أولاً في اسوق التجريه الدويه، ثم يفرض نوع من تقسيم العمل على الصعيد الدولي بمقتضاه تقوم عمميات لانتاج، أو على الأقل خوهري منها، في البلدان المنخفضة على الحصص في نوع من لانتاج، تخصصاً يسع في مرحلة ثانية فيم النداد بين الدول وتتحول كل لاقتصاديات تدريجياً إلى اقتصاديات مبدسة وتخلق السوقي الدويه، خاصة مع تخصص اقتصاديات أوروبا الغربية في لانتاج

الصناعي وتكون بصلد ظاهرة تبدأ في السيادة على الصعيد العالمي هي ظهوره تقسيم العمل الدولي، حيث يقسم العمل بين بلدان للمجتمع الدولي، ليس فقط على أساس المنتج من الموارد الطسعة والقوة العاملة في كل مجتمع، وإنما أساساً اسناد من احتياجات رأس المال في دول أوروبا الغربية، في مواجهة كل جزء من أجزاء العالم، بل وبالنسبة لكل بلد من البلدان التي يسيطر عليها أحد سكان أوروبا الغربية بطريقة مباشرة (كمستعمرة) أو بطريقة غير مباشرة (كشبه مستعمرة) تقسيم لعمل دولياً يعني تحويل عملية الإنتاج: أي دخول الاقتصاديات، لكونها للمجتمع العالمي في عملية انتاج بحوي عمليات الإنتاج في البلدان المختلفة، بخصوصياتها المختلفة، وإنما مع ربطها بسوق أو آخر من التخصص في انتاج منتج أو أكثر يوجه أساساً للسوق العالمية ويمكن أن يرسم الخط العام لتطور ظاهرة التقسيم الدولي للعمل في ظل التطور الرأسمالي على النحو التالي

١. ما كاد القرن التاسع عشر يقارب نهايته حتى بدأ يتبلور خط لتقسيم العمل الدولي على أساس تخصص البلد في عملية انتاجية كاملة، أي قيام البلد بجزء من العمل الدولي يتمثل في انتاج سلعة يكن العمليات التي يسيرها انتاج هذه السلعة (كزراعة القطن مثلاً بالنسبة لبلد وصناعة آلة نسيج بالنسبة لبلد آخر وصناعة المسرجات استحداثاً ثلاثين بالنسبة لبلد ثالث) وقد أدى هذا المعاد من تقسيم العمل على الصعيد الدولي الى تقسيم الاقتصاد الدولي الى اقتصادات أصبحت مختلفة تخصص في إنتاج وتصدير مادة العمل، وفي انتاج وتصدير لمواد أولية معدنية والزراعية وبعض الغذاء، خاصة الذي لا يمكن انتاجه في الظروف المتاحة لأوروبا الغربية أما الأقتصاديات التي أصبحت متقلعة فتتخصص، بصفة عامة، في انتاج السلع الانتاجية الصناعية الأساسية وانج الغذاء والعديد من السلع الصناعية الاستهلاكية والسلعة كما تنتم منسج، في إطار التقسيم الدولي للعمل، بجزء نشاطات البحث العلمي والبحث

لتكنولوجي لتصدر جرة من المعارف العلمية والتكنولوجية السجمة صها الى البلدان التي أصبحت متقدمة والى بالقدر اللازم لقيامها بورها في هذا النمط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي

وقد تطور هذا النمط لتقسيم العمل الدولي حتى الحرب العالمية الأولى وأدى الى خلق اقتصاد عالمي يحتوي شكلاً تاريخياً من أشكال تدويل الانتاج من خلال قطبين متناقضين مكونين للاقتصاد الرأسمالي * ،الاقتصاديات التي أصبحت رأسمالية متقدمة والاقتصاديات التي أصبحت رأسمالية متخلفة، تحتويها من ثم عملية تراكم لرأس المال واحدة على الصعيد العالمي ويتم التبادل بينها من خلال سوق عالمية واحدة، ما زالت تعرف الخواجر عن طريق الخصوصيات الاجتماعية والقومية للمجتمعات وعن طريق لصراع بين أحرار رأس المال الدولي الساعية، كل على حدة، الى السيطرة على أكثر جزء ممكن من السوق العالمية

٢- ومع تغير الهيكل الصناعي لي الأجراء المتطلعة من العالم الرأسمالي، يتراجع بعض فروع النشاط الصناعي التي كانت رائدة في مرحلة أولى من مراحل التطور الصناعي، كصاعات لسرجات والفحم وحتى الحديد والصلب، وتطور فروع انتاجية صناعية أخرى أصبحت لفرع رائدة في مرحلة ثانية من مراحل التطور الصناعي، كصناعة السيارات ثم صناعة البتروكيماويات وصناعة الطائرات وصناعة الإلكترونيات، لي غيرها من فروع الانتاج التي لا تكف عن الظهور، نقول مع تغير الهيكل الصناعي في الأحرار المتقدمة من العالم الرأسمالي يمكن نمط تقسيم العمل الدولي أن يتغير نحو صياح يحص الصناعات التي تتراجع أهميتها السبية ويصحبها الو من في،الاقتصاديات متقدمة بنقلها إلى الاقتصاديات المتخلفة، لتقام في البلدان لأخبره بواسطة رأس المال الأجنبي و لوطني نظراً لوجود شروط محبة مواليه لأقامه هذه الصناعات أهمها

- وجود طلب محلي (أي سوق) على منتجاتها خلق تاريخياً من خلال الاعباد على شراء هذه منتجات كوارد ب من الخارج

- وجود قوة عامته محببة أجيورة رحيمة سبباً أصبح من الممكن أن تقوم
ببرع من الشدط للصناعي لا يستخدم دون انتاجه معدة
- توفر مواد أولية تنتج محلياً عده م كانت تتع للتصدير هي المرحلة
السابعة

- ووجود كل هذه الشروط في طرف تاريخي يضعف من السيطرة المباشرة
لرأس المال الأجنبي في داخل الاقتصاد المتخلف، بسبب حرب عالمية
أو أزمة اقتصادية دولية

هذه القدر من امكانه التعبير من توزيع عمليات الانتاج دولياً مثل تاريخياً
المرحلة التي سحب رأس المال الوطني في المجتمعات المتخلفة، ابتداء من
الحرب العالمية الأولى، محاولة تحسين أوضاعه في نظم تقسيم العمل الرأسمالي
الدولي الذي كان سائداً، الأمر الذي لم يكن من الممكن تحقيقه أو استمرار فيه
إذا تحقق، إلا بتمتع رأس المال الوطني بقدر من الاستقلال السياسي في مواجهته
رأس المال الأجنبي والدولة الأحسبه سي تساهم الأمر الذي فرضت من هذه
بمحاولة مع حركات الاستقلال الوطني في المجتمعات المتخلفة وهو استقلال
عادة ما كان محدوداً يحد من فعاليته بأقصى بين رأس المال الوطني والقرى
لاجتماعية ينتج في داخل الاقتصاد المتخلف، تناقص عده ما يمرر بعد
المحصول على الاستقلال السياسي وسرعة ما يقيد الاستقلال السياسي، بعداً
ليل رأس المال في البلد المتخلف، في مهدة الأمر، إلى لتحالف مع رأس المال
الأجنبي في مواجهة القرى الاجتماعية المنتجة في الداخل. هنا يكف رأس المال
أن يكون وطنياً ويصبح متحالفاً بشكل أو آخر مع رأس المال الأجنبي ويقبل
السعي صراحة وهو تخلف لا يعني امكانية قدم لاحكاكات بينهما

ولم تغير عادة توزيع بعض عمليات الانتاج الصناعي دولياً من نظم تقسيم
العمل الدولي الذي تبلور منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى التخصيص

الدولي في شكل تخصص بدوله الواحد في الناح سعه كامله أو أكثر تعد
سبائل الدولي وهو ف يمي استمرار شكل تدويل الانتاج القسم على حد
لمط لتقسيم لعمل الدولي

٣- ومع الوعي بانوار النمو لرأسمالي المدمرة للبيئة في الاقتصاديات
لرأسمالية المتقدمة بدأت بعض الصناعات الملوثة بيئته تنضم الى نوع الصناعات
لي يمكن أن تقوم في الاقتصاديات المتخلفة، أو على الأقل المراحل من هذه
الصناعات التي تلوث البيئة (كمرحلة استخراج النحاس من النقط أو القار
الطبيعي لاستخدامها في بعد في الفروع المختلفة بصناعات البتروكيمياوية).

٤- ومنذ الحرب العالمية الثانية لاحظ اتجاهات نحو نمط مركب لتقسيم العمل
الدولي وانما في اتجاهه نحو سيطرة نمط جديد لتقسيم العمل الرأسمالي على
العصبة العالمي. إذ بعد أن شهد لاقتصاد الرأسمالي، عبر ما يقرب من أربعة
عرون، انتشار شكل تاريخي من تقسيم العمل في داخل المشروع الرأسمالي
متمثلاً في تقسيم عملية انتاج سعة واحدة، أي منتجاً كاملاً، إلى عدد من
العمليات الصغيرة يتخصص في القيام بكل منها عامل أو عدد من العمال،
عصياً بنمط تقسيم العمل الذي سود في داخل الوحدات الانتاجية في كل
قطاعات اقتصاد الاقصادي هي الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة. تقوم بعد
سيطرة هذا النمط في داخل الوحدات الانتاجية بدا من الحرب العالمية الثانية في
الانتقال الى مستوى الاقتصاد الدولي، بمقتضى يكون تخصص الدول، أو على
أقل بعض الدول في القيام بجزء من عملية انتاج سلعة واحدة. وتنتج الأجزاء
الأخرى في بلدان أخرى. الأمر الذي يرس مسألة عملية تجميع هذه الأجزاء
لانتاج اساع الكامء ومن ثم امكانيه اختصاص بعض البلدان بعمليات التجميع
هذه. هذا النمط من تقسيم العمل الدولي يشير امكانيه انتقال بعض المشروعات
الى قاليم دول أخرى انتقالاً لحدده اعسواب اقتصادية (توفر المادة الأولية أو
القوة العاملة الرخيصة سياً أو مصدر الطاقة بمركة) وماليه (توفر رأس المال

التمادي، المعد للأقراص، توفر المعاملة الخالية من التكاليف) واعتبرت الأمان الاجتماعي (البعد عن الأماكن التي تزداد فيها قوة التنظيمات النقابية والسياسية بعمال) وكذلك اعتبارات الاستراتيجية السياسية على الصعيد العالمي.

ويتأكد هذا لسطح الحيد لتقسيم العمل الدولي وإنما لا يربط بتشابه مع السطح المبني

- إذ يبقى محصن بعض البلدان في اتجاه مسجبات كاملة تقوم البلد ودعاً له بكل العمليات اللازمة لإنتاج الناتج الواحد، مع تعبير نوع المنتجات الأولية، خاصة في اتجاه السطح والعدر لطبيعي وأنواع أخرى من المعادن

- ويتعد إنتاج العماء عن لأجراء (رأسمالية لتخفيفه بحر الأجراء المتقدمة).

- وتوجه الأجراء لتقدمة نحو لتخصص في إنتاج لبيع كثيفة الاستخدام لتكنولوجيا وكثيفة الاستخدام لوسائل الإنتاج ويسود هذا الاتجاه القطاع الصناعي ثم الزراعة (التي عمل لأن تكون أحد مروج النشاط الصناعي) ثم قطاع الخدمات في العقود الأخيرة

وبصفة عامة يتحدد دور كل بلد في هذا السطح المركب لتقسيم العمل الدولي بقدراته الإنتاجية التراكمية، بوضعه من استراتيجية رأس المال على الصعيد العالمي وقدرات وديناميكية القوى الوطنية في داخل البلد

هذا السطح التاريخي لتقسيم الرأسمالي الدولي للعمل يعطي لشكل تاريخي الحيد لتداول الإنتاج، وهو شكل يستلزم تدويلاً أكبر بسوق

- سوق العمل بحيث تزيد حركة القوة العاملة بقضائيات مختلفة وتستطيع الانتقال للأجزاء المختلفة من الاقتصاد العالمي. ويلعب النظام التجميعي

المعنى التاريخية، الذي نشه في هذه المجتمعات الطبقات السياسية الحاكمة، أن يسي الفترة الانتاجية لدائيه بهذه المجتمعات بنمط من توزيع الناتج يحسن من الأوضاع المعيشية للعالية من السكان، نذلك عن تحقيق التطور انساني لتخلف الاقتصادي والاجتماعي لهذه المجتمعات

هذا الشكل الجديد لتدويل الانتاج يستلزم ان يتحرك العالم الى سوق واحدة بلا حدود جغرافية أو اقتصادية أو سياسية. وهو ما يستلزم القضاء على الحواجز التي تعيقها لاسيما القانونية حول الاقتصاديات الوطنية

وبتحقق هذا الشكل الجديد لتدويل الانتاج أممياً من خلال نوع من الوحدة الاقتصادية، نوع من المشروعات الرأسمالية، يقود النمط الحالي لتقسيم العمل الدولي، تلك هي «المشروعات دولية النشاط»^(١) أو التي يطلق عليها بعض، دون دقة، «الشركات متعددة الجنسيات»^(٢).

ثانياً المشروعات دولية النشاط

معروف أن وحدة القيام بالنشاط الاقتصادي (الانتاجي) -الذي- الخدمي - السوقي - المصرفي - لمالي- هي الاقتصاد الرأسمالي هو مشروع الرأسمالي وأن هذا المشروع يقوم على الملكية الفردية بوسائل الانتاج والعمل الأجير، ويمارس نشاطه بامتقالية نسبية في مواجهة لمشروعات لأخرى، باتحاد قرارات الاستثمار و لانتاج التي تهدف الى تحقيق الربح، والربح النهائي هذا المشروع الرأسمالي عرف اشكلاً قانونية مختلفة لا تكف عن التعبير (مشروع يملكه فرد أو عائلة، مشروع بأحد شكل الشركة، شركة اشخاص أو شركة أموال، وعلى الأخص الشركات مساهمة في نظورها الاقتصادي وتطور أنشيتها القانونية، على النحو الذي تجري دراسته في ابقانون لتجاري، الداخلي والدولي)

(١) Trans-national Corporations, Les sociétés Trans-nationales

(٢) Multinational Corporations, Les sociétés multinationales

وقد شهد للمشروع الرأسمالي، عبر تطور الاقتصاد الرأسمالي خاصة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. تغييرات كثيرة في اتجاهات عديدة يمكن تلخيص أهمها فيما يلي

- اتجاه المشروع الرأسمالي نحو التوسع في حجمه أي نحو الحجم الكبير لتحقيق مزايا الإنتاج الكبير عن طريق الوفورات لداخلية التي تعمل من بقاء الإنتاج

- اتجاه المشروع الرأسمالي، من خلال التسرع التنافسي نحو السيطرة على أكبر قدر من مجال النشاط الذي يقوم به، عن طريق ريادة المشروعات، مبادعة أو ابتلاعها، وذلك للحد من عدم اليقين الذي يسود السوق من ناحية المتنافسين معه في نشاطه الاقتصادي أي من ناحية عرض السلعة التي ينتجها المشروع في سوق

- اتجاه المشروع الرأسمالي نحو السيطرة على المعادلات لاستهلاكية تخصيص جزء من رأس المال المادي لتشكيل رعبات أفراد المجتمع لاستهلاكية وأداء مهم وناشر على ما يتحدونه من قرارات خاصة بالإمكانيات الاستهلاكية، وذلك للحد من عدم اليقين الذي يسود السوق من ناحية الطلب على منتجات المشروع

- اتجاه مشروع الرأسمالي الإنتاجي نحو ضمان التمويل اللازم لقيامه بالنشاط، وكذلك ضمان تسويق منتجات التي ينتجها، أي ضمان الحد الأدنى من اليقين في كل مرحلة دورة رأس المال ضمان رأس المال المادي واستعداده في السوق بشراء قوى الإنتاج، ضمان استخدام قوى الإنتاج في مرحلة الإنتاج، ثم ضمان تسويق ما ينتجه من منتجات وتحويل السلع إلى رأس مال مادي من جديد يتضمن الربح النقدي وهو ما يفسر اتجاه المشروعات الإنتاجية نحو الاندماج مع

مشروعات تمويلية (مالية) ومشروعات تسويق (تجارية) ، الأمر الذي تبلور في مشروعات مركبة لمجمع بين الوحدات المالية والوحدات الانتاجية والوحدات التجارية . وذلك لارالة انشاقص بين رأس المال المالي ورأس المال المنتج ورأس المال التجاري حول تقسيم المائض الذي يسبح في مرحلة الانتاج

- اتجاه المشروع الرأسمالي نحو التنوع في قلقة لمنتجات اني تقوم الوحدة الانتاجية بانتاجها ، بدءا بانتاج لمنتجات الخابية (كنتاج الربوب والعلف من يدرة الفص عند حلجه) والسبع لكافة في لاستعصام مع الناجح لأصلي ، و انتهاء بأجمع بين انتاج لمديد من السلع المتباينة . وذلك ليمد من محاطر الاعتماد على سوق سلعة وحدة

- تجاه المشروع الرأسمالي نحو التوسع المستمر في المجال الجغرافي والجهوي لتسويق السلع المنتجة بما يمتريه كل مجال من أسواق مختلفة من الناحية الاقتصادية ، عدد السكان - مستويات الدحول النقدية ، عادات الاستهلاك . .) ، الأمر الذي يمكنه من استخدام التمييز بين مستويات ثمن السلعة الواحدة من جهة لأخرى لضمان تعظيم الحجم الاجمالي لبيعاته

كل هذه الاتجاهات تكاتف ، مع اتجاهات المشروع الرأسمالي في دخله لادخال تغييرات تكنولوجية مستمرة تحقق انقاصاً لثمنه لانتاج ، الى زيادة درجة مركز المشروعات الرأسمالية ، عبر التطور الرأسمالي ، لتجعل من الاشكال الاحتكارية للثمن الشكل الذي يسود في مختلف مروع النشاط الاقتصادي .

ويمتد ينعى بالتنظيم الداخلي للمشروع الرأسمالي ، المرتبط بدرجة سيطرته على السوق ، الداخلية ثم الدولية ، يمكن ان تقول ان تطور المشروع الرأسمالي مر بمراحل لآية .

١ - مرحلة المشروع المارشالي (نسبة إلى ألفريد مارشال) حيث المشروع

يصغير الحجم نسبياً، منظم على أساس المصنع الذي يقتصر على وظيفته واحدة وحيث الإدارة يديرها فرد أو عدد قليل من الأفراد على علم بكل ما يدور بالمشروع عن طريق الرؤية المباشرة ويتخذون كل قرار الادارة أي أن هؤلاء يقومون بكل أعمال الإدارة بمستوياتها الثلاثة المستوى الأعلى (الأول) لتحديد أهداف المشروع والتخطيط ، أي رسم الاطار العام الذي تتحدد في حدوده قرارات الإدارة على المستويات الأدنى . والمستوى المتوسط (الثاني) ، مستوى التنسيق بين قرارات الإدارة على المستويات الأدنى ، وإنما هي حدود لاعداد العام . ثم المستوى الأدنى (الثالث) ، مستوى ادارة الاعتماد الرخصة للمشروع لضمان سيره على نحو يحقق الأهداف ، أي في حدود لاعداد العام الذي يتقرر على المستوى الأعلى

هذا مجدداً بصدد الشكل التنظيمي العام للمشروع الذي يسود مرحلة انصرع المتنافس في تطور الرأسمالية، خاصة فترة نشوره انصاعية. حيث لا ينقسم رأس المال كقوة اجتماعية - عن شخص الرأسمالي صاحب المشروع (أي أن القوة الاجتماعية برأس المال ما زال مشحونه) ويكون اتجاه المشروع نحو ان يعمل في داخل الحدود الوطنية، إلا بالقدر الذي يهجر به الرأسمالي (بما لديه من رأس مال) ، إما إلى إقليم بعد امتدادا لبند (كالولايات المتحدة وكندا و سرائيل في نهاية الاستيطان بها) أو إلى إقليم تسيطر عليه البلد «الأم» اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً (كمستعمرة تابعة للبلد الأم)

٢ - مرحلة المشروع الكبير (١) وإنما أسماً على مستوى القرمي، حيث

أدى تطور الاقتصاد الرأسمالي إلى ظهور الوحدات الانتاجية الضخمة نتاج تركز رأس المال (٢)، عن طريق تنظيم عدد كبير من المشروعات الكبيرة المتناثرة

(١) National Corporation

(٢) في نهاية القرن التاسع عشر بألمانيا ولولايات المتحدة الأمريكية

على أساس من التكامل الرأسي بين مرحلتى الإنتاج والتسويق. هـ. يخصص رأس المال الذي يصبح قوة اجتماعية مجردة عن شخص صاحب المشروع ويرداده مرة الأولى على الحركة والانتقال عبر المراحل المختلفة من إقليم لدولة، بين وعبر إقليم «سواء نحو الأجزاء الأخرى من الاقتصاد الدولي لفتح أسواق جديدة أو مصادر للمواد الأولية أو حتى ساء وحدة عادة ما تجرّس نشاطاً يدخل في مساهمة العمليات، متكامله موضوع نشاط الشركة القومية في البلد لأم. هـ. الشكل لمشروع الرأسمالي يستلزم كميات هائلة من رأس المال النقدي، الذي توفر على الصعيد الاجتماعي بعد فترة طويلة من تراكم رأس المال عبر القرون السابقة، مع ترسخ عادات الادخار لدى أعداد كبيرة من المدخرين يلزم الحصول على شكل قانوني لمشروع مكّن من تجميع رؤوس الأموال هذه. هـ. شكل هو شكل الشركة المساهمة، التي يتم انشاؤها وتطويرها عادة من خلال لسوق المالية. سوق الأوراق المالية، أي السوق التي يتم فيها إصدار وتداول أسهم الشركات (الممثل لحقوق المساهمين في رأس مال الشركة) والسندات (ممثلة لحقوق دائر الشركة عندما تقتصر الشركة في السوق المالية). وفي هذا المشروع يتفصل مستويان لأعلى والمتوسط في الإدارة (يحتفظ بهما المركز) من المستوى الأدنى (الذي كان يدرس في داخل الوحدة لائت حيه). هذه الشركات الكبرى كانت تسمى، وفيما يتعلق بالسيطرة النهائية عليها إلى عدد محدود من المجموعات لدية تحكم سيطرتها على أكبر لشركات في فرع أو آخر من فروع نشاط الاقتصادي وتحدد سيطرتها إلى فروع النشاط الاقتصادي، سخرته التمويل الانتاج - التسويق الخدمات الأخرى، وذلك عن طريق تمليكها لأسهم الشركات وما تمكنه من قول في تعيين أعضاء مجلس إدارة الشركة. وفيما بين ١٩٢٩ - ١٩٥٥ كانت ثمانية مجموعات مائة تسيطر على الصناعة الأمريكية. في إطار هذا النمط للسيطرة كانت أربعة مجموعات تسيطر على ٢٥ شركة بين أكبر مائتي شركة صناعية

ويمتد يهودها القومي إلى ٥٠ شركة أخرى (هذه المجموعات هي مورجان - روكفلر - ميلون - هان - كليفلاند) وفي بداية السبعينيات سيطرت ثمانية مؤسسات مابيه على أكبر الشركات الأمريكية في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، فهي تسيطر على أكثر من مائتي شركة من بين أكبر الشركات الأمريكية المسيطرة وعددها ٣٨٠ شركة (١)

١ من هذا المشروع القومي الكبير يتطور المشروع الدولي إلى الشركة الدولية لشباط التي تقوم بشباطها لتعدد الأبعاد في مختلف أجراء الاقتصاد الدولي

٣ وقد شهدنا فترة ه بعد الحرب العالمية الأولى بدء سيادة المشروع الرأسمالي في شكله الدولي (٢) الذي عرفه بطور الكبير بعد الحرب العالمية الثانية ه هجند بصدد حركات توية تميز بأن كلا منها ينتج العديد من

(١) Francois Moran. La Structure Financiere du Capitalisme Français, Calmann - Levy, Paris, 1974

وحرارة تنهي في ان حركة الرأسمالية العربية تميز في بعض الاتجاهات
(٢) Trans - national Corporation كثير من يطلق على هذه الاختراعات اسم الشركات متعددة الجنسية هذه الشركة تملك جزءا من التقدم الاقتصادي الذي يحقق واقع هذه الشركات والقوى مابيه متعددة الجنسية يعني أولاً أن رأس المال أصبح كلاً غير ممل بالأصنام، أي لا تنافس بين أسواقه القومية وفي غياب التنافس لا يمكن التعداد إليه وهن ثم لا يمكن ههوه ويعني ثانياً أنها شركات مملادوه أي لا يوجد خلفها دولة في الدخظات الخرجة عندما يبرر منافس مصالح الشركات مع المصالح الوطنية بدول التي تمارس فيها نشاطها، وفي هذا تعجيل بالمدور هانجربة التاريخية تثبت أن وراء كل شركة دولية (سواء أكانت تمارس نشاطها في اقليم واحد أو في أكثر من أقليم) يوجد دولة مكيانها السياسي ههوه العسكرية وعدم امتت مصدر شركة قناة السويس في يوليو ١٩٥٦ هجند نفسها مواجهه في مرحلة أولى دولتين (الدولة البريطانية والدولة الفرنسية) وفي مرحلة ثانية بثلاثة جيوش هاتين الدولتين وحيش الظاهرة الأمميونية اسرائيل وتجارب بغداد وبريكا بلانينية (وبرها تيممة جواتيم لا في ١٩٥٤ وعربة شبيهي في ١٩٧٣) وعبرها يرمد ذلك مهة ذلك أن غلب كل رأس مابيه دولي يوجد دولة مسانده بشي الوسائط في صراعه مع رؤوس لأهوال الأخرى وهي صراعه مع قوى المنتجين مباشرين في الداخل أو هي الصراخ

السلع وبأنها تنتج عن أقاليم دول عديدة في العالم الرأسمالي بأجزائه المتقدمة والمتخلفة ، جامعة بذلك بين نمطي تقسيم العمل السابق للكلام عنهما ، في دخول انوحدات لاساحبه سلعة به وعلى الصعيد العالمي . وهي منتج على قالم بدوب المخلفه إلف عن طريق عروخ غلككه مباشره أو عروخ برأس المال المحلي (الفردى أو رأس المال المملوك للدولة) ، أو وحدات مشتركة ، تتبعها تكنولوجيا عن طريق استتجار أو شراء برءات الاختراع والخبره التكنولوجية وغيرها مما تمككه الشركة الدولية . وهذا تتعدم الشركة بوليه لشاط ، في ظل عمليات بيع «وحدات لاقصادية المملوكة للدولة في لاقصديات المتخلفة لمدينة ، ومنها لاقصد المصري حالياً ، يقول قد تتعدم الشركة لشراء اخذى أو بعض ألوحدات الاقتصادية لتي تقدر أبق صالحة لدخول في سلسلة مشروعاتها التمويلية أو لاساحبه أو التسوية ، خاصة إذا ماتم الشراء من خلال شراء سندات مديونية الاقتصاد المصري المقومة بالدولار الأمريكي بأسعار منخفضة ثم الحصول على العيصة الاسمية من مبيع المصري بالدولار وبيع الدولار بسعر مرتفع بملحه المصري واستحباب المصهات المصرية في شراء أصول شركات المقطع العام المصري ، خاصة وأن قانون التصرف في هذه الشركات (المانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١) لا يحرم على الأجانب غملك هذه الشركات . وقيام الاحتكار الدولي بالانتاج عن انانيم تتبع دولاً متعددة يسمح برأس المال لدولي بشخير لنسب ظروف لقائه مع العمل من وجهة نظر الارباحية ، وذلك عن طريق الاستعانة من سائر ما لدى كل اقليم من قوة عاملة أو موارد اقتصادية طبيعية أو مادية ، وكذلك الاستعانة من الاختلاف في الأنظمة القانونية التي تظم النشاط الاقتصادي من خلال تنظيمها للاستثمار والانتاج والسويق ، وعلى الأخص تنظيم استخدام القوة العامة للتحببه (دروب العمل) ولاستمراع المصريي (قوانين الضرائب) تنظيمياً يحقق سياسة جديدة بيطرة على مستوى السوق بولية كبها ولفترة طويلة مستقبله . وهو ما يمي أن من أهم خصائص الشركة

دوبه النشاط ايا، ترسم استراتيجية طويلة المدى (تخطط بمستقبل البعيد) وعلى مستوى لاقتصاد العالمى الأمر الذى يجعلها تسعى الى تحويل العالم الى حقن اقتصادى واحد، أى مجاز واحد نشاطها لا تحده خواجر الناجمة عن الحدود السياسية أو السياسات الاقتصادية التى تتخذها الدول، وهو ما يسهل السعى الى تحويل العالم الى حفل قانونى واحد يربط خواجر التى تقف أمام الحركة اخرى برأس المال والتى تنجم عن اختلاف الأنظمة القانونية باختلاف الدول

هنا يقسم المشروع، من وجهة نظر ادارته، الى أقسام عديدة غير مركزة، شخص كل منها فى اتجاه منتج واحد، الأمر الذى يسمح بمواجهة شروط الاحراج والحديد التى هى فى غير مستمر وينظم كل قسم كوحدة يكاد يكون بها داتيه كالمشروع الكبير الذى صادف لمرحلة السابعة، وفى نفس الوقت يوجد المكتب العام^(١) لتنسيق القرارات للبحثه وتنظيم وجود لمشروع الكلى، أى على مستوى الدولى، ونحوه فى مواجهه الآخرين (أى الشركات الدولية الأخرى والدول التى تكون لها سياسة موميه لا تتفق مع مصالح الشركات دونه لنشاط)، هذا الشكل يتميز بمروية كبيرة، إذ يمكن الأقسام المختلفة للمشروع من ممارسة صناعات مختلفة فى الأجزاء المختلفة من الاقتصاد القومى والاقتصاد العالمى، كما يمكنها من التكيف السريع لتطلب وتكنولوجيا الإنتاج فى تغيرهما المتزايد، ومن ثم التغير فى نمط المساهمة فى نمط تقسيم العمل الدولى فى تعيره وهما يتمثل المستوى الأول فى أعمال الإدارة اقتصاداً تاماً من المستوى المتوسط ويركز لأول فى المكتب العام للمشروع الذى تحضر وظيفته فى رسم الاستراتيجية التى يتمها المشروع برحوده وتطوره فى الزمن الطويل، تاركاً كل ما يتعلق بالتكتيك للمستوى المتوسط من مستويات الإدارة، وتاركاً لتنفيذ

(١) The General Office, The corporation brain

لمستوى الأدنى. ذلك على الأقل هو النمط العام لإدارة لشركات دولية نشطة، وإن كانت تختلف تفاصيله، بل وفي بعض الأحيان خصائصه الأساسية، في واقع الحياة الاقتصادية من جانب إلى أخرى. وإن يظل خطأ بحقن لمشروع الدولي المبررة التي تمكنه من ممارسة نشاطات متنوعة في حل الظروف المحلية لسببها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ومالياً في الأجزاء المختلفة من الاقتصاد الدولي.

ومع تطور شكل المشروع الرأسمالي على هذا النحو يمكن من إقامة تقسيم داخلي للعمل يمكنه من أن يطور مبادئ العموم الطبيعية والاجتماعية على نشاطه وعلى نطاق في التوسع مستمر يعطي عمليات إنتاج سلعة واحدة وإن على قوائم دول مختلفة، بحيث يمكن أن يتم إنتاج جزء من السلعة في إقليم والآخر في إقليمية في إقليم دول أخرى. ومن ثم يحكم فصل التكنولوجيا على عمليات الإنتاج في إقليم معينة لتطوير أعمال أكبر يمكن معه إدارة الثروة في مركزها المراد. على هذا النحو يتمكن هذه الاحتمالات الدويرة بحجمها وبنسباتها طويها انتهى على الصعيد المحلي من أن تفقد النمط المركب الحالي لتقسيم العمل الدولي (الذي يتميز باتجاه سيادة تخصص الدول في أجزاء من صناعة معينة) في هذه مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي.

ووفقاً لتقرير السنوي مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة والتنمية (الاونكتاد) عن الاستثمار الدولي بلغ عدد شركات دولية النشاط في العالم، في ١٩٩٣، ٣٧ ألف شركة تتحكم في أكثر من ٢٠٠ ألف شركة أحصة تابعة. وقد بلغت نسبة التراكمية لاستثماراتها الأجنبية المباشرة ٢.١ تريليون دولار أمريكي، بلغ نصيب أكبر مائة شركة منها ٦٠٪ من هذه القيمة التراكمية. وهي تركز أنشطتها في الخارج في عدد محدود من الأنشطة الصناعية: الإلكترونيات ويوجد بها ٢٦٪ من أصولها الأجنبية، البترول والتمديد ٢٤٪، صناعة المشروبات ١٩٪، الصناعات الكيماوية والأدوية ١٥٪. وقد بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذه الشركات ١٥٨ مليار دولار (كان ٣٠٪ منها لأكثر مائة شركة دولية النشاط) في

عام ١٩٩٢، خرج ٦١.٧٪ منها من دول أوروبا الغربية، ٢٢.٧٪ من الولايات المتحدة الأمريكية، ١٠.٣٪ من الدول المتقدمة الأخرى، ٤.٨٪ من دول آسيا (سامية)، ١٠.٥٪ من الدول المتخلفة الأخرى. ودخل ٥٢٪ من هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول أوروبا الغربية، ١٨.٦٪ إلى دول آسيا (سامية)، ١٦.٨٪ إلى الدول المتخلفة الأخرى، ٧٪ إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ويكون ماגיע إلى الاقتصادات المتخلفة ٤.٣٥٪ من هذه الاستثمارات. يدخل في أهم عشرة من هذه الاقتصادات السعودية (أكثر نصيب)، الصين، الأرجنتين، بلاندا، ناواك، مصر (ترتيبها السادس). وتختصر أهم الأسباب التي دفعت الاستثمار المباشر إلى البلدان المتخلفة في ارتفاع لاربحية في بعض النشاطات والاستثمار في شراء الوحدات المدوكة للدولة في إطار عملية بيع وحدات القطاع العام في هذه البلدان. وقد اقتشرت الشركات الدولية النشاط ثنائي في بيع في ١٩٩٢ من وحدات القطاع العام في دول أوروبا الغربية. أخيراً، يتعرض التمريض الفرص العمل التي تحققها نشاطات هذه الشركات دولة النشاط على مستوى الاقتصاد العالمي فيشير إلى أن نشاطاتها تستخدم ٣٧ مليون عام ٦٠٪ منهم يعمل لدى شركات الأم. ولا يمثل من يعملون في الشركات التابعة المنتشرة في كل مكان العالم أكثر من ١٪ من عدد عام في العالم كله.

ولتتعرف على القوة الاقتصادية لشركة دولية النشاط ومن ثم لنورد الذي يمكن أن تعب في نشاط اقتصادي الدولي نذكر أن رقم أعمال عشرين شركة دولية النشاط يتجاوز الناتج القومي الذي تنتجه ثمانون من دول العالم في عام ١٩٩٢. لا ربح السوية التي تجمعها سرياً شركة مثل شركة أ ب م IBM بالكترونيات أو شركة قبل للسروول تفوق ميرانية دولة بيو (٢٢ مليون بسمه) ودولة الصين (٦٥ مليون بسمه). ويبلغ رأس مال بنك ساميتومو الياباني، وهو أكبر لبنوك في العالم، ٤٢٧.١ مليار دولار في يونيو ١٩٩٢، في الوقت الذي لا يريد فيه رأس مال أكبر بنك مصري على ٣.١٠ مليار دولار. ويكون رأس

مال هذا البت مساوياً لـ ١٢ ضعف إجمالي الناتج الداخلي لمصر (على أساس أن هذا الناتج كان مساوياً لـ ٣٣.٢ مليار دولار في ١٩٩٠)

وفيما يتعلق بالنمط العام لممارسات هذه الشركات في البلدان النامية، من هذا الشكل من أشكال المشروع الدولي في مقداره بصورة الاستثمار المباشر التي كانت تمثل الصورة العامة للمشروع الدولي قبل الحرب العالمية الثانية، بأنه يتقدم للبلد المضيف بحرمه مكونة من عدة عناصر تتحدد ازماًحية المشروع انتهيه على أساس ما يدره مكونات هذه الحزمة. وتشمل هذه المكونات في

- جزء في تمويل الوحدة التي تقدم في الاقتصاد المتخلف. وقد لا يسهم في هذا التمويل في هذه الحالة يتم تمويل المشروع عن طريق بعثة لمخبرات الخاصة بحصة أو اندحار العاصمة بـ ١٠ فاصلة الدولة مساهمة في تمويل مشروع عن طريق يمكنه كلاً و حرب (خاصة من خلال شركات وبنوك قطاعها العام) أو عن طريق منح عائده إنشاء للمشروع

- (مصور لانتاجه أو تكنولوجي حصة عادية، تقديمها لشركة دولية
نشاط

. كما أنها تقدم بعض أعمال الادارة، وخاصة الاعمال الرئاسية وأعمال
الرقابة

- وتشكل الحزمة أسيراً من سلسلة السدادات سي تدخ في هذه الوحدة المحلية مع الشركة الأم أو شركات الأخت (المتابعة بنفس الشركة
لأم) في حارج الاقتصاد الوطني. هذه التبادلات قد تدر على
مدخلات تشريها الوحدة المحلية أو على مبيعات تباعها هذه الوحدة

ويشأ الربح الإجمالي بشركة دوليه النشاط، فيما يتعلق بشاغلها في
لاقتصاد لمضيف، عن مكونات هذه الحزمة. لم يعد الربح الناتج عن التمويل أو
العائدة أهم مكونات هذه الحزمة. أهمها من استثمارات النجدة من مسندة

التبادلات التي تتم بين الشركة الوبيرة والشركة الأم أو الشركات الأخت في الخارج على أساس ما يسمى بـ"الثمن" (١)، وكذلك التحويلات المثلثة في الثمن التكنولوجي (بصورها المتخفية) - هذا أدرك أن سلسلة التبادلات تتحدد في الواقع ابتداء من المون الانساحة المستخدمة - ذلك أن نوع التكنولوجيا يحدد نوع المدخلات وامكانيات استخدام النخ، ومن ثم نوع الاقتصاد الخارجي الذي سيشأ معه علاقات البادل - بين أن معظم ارباح ومشروعات دولية لشاط، فيما يتعلق مشاطها في لأجراء المتعلقة من الاقتصاد الرأسماني الدولي، تأتي من خلال لتكنولوجيا.

- بصمة مباتره، في شكل ما تحصل عليه الشركة دولية الشاط من مقابل لاستخدام نغون الاتجعية أو الخيرة انعية أو استئجار لمعدات معقده بواسطة الواحد الموحده في الاقتصاد المتخلف

وبصمة غير مباتره، من خلال التحريلات الناجمة عن سلسلة التبادلات مع شركة الأم أو الشركات الأخت في الخارج

وهو ما يفسر حرص الشركات دولية الشاط على أحكام مبضنتها التكنولوجية على الشركات التابعة بها تواهفاً مع التركيز في تخصيص الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة في شاح لوسائل التكنولوجيا وإنتاج اسمع كثفة الاستخدام للتكنولوجيا (٢)

ام عن الأثر لافقتصادية التي تتجها في العال الشاط هذه الشركات

(١) Transfer Prices; Prix de transfert (٢)

(٢) انظر في خصوص مشكلة التكنولوجيا، للمؤلف، الاقتصاد المصري بين التملف، التطوير، دار الجامعات الجديدة، الاسكندرية، ١٩٨٠ - المصل الرابع من الباب الرابع - احمد يوسف سحاب، معارسات الشركات دولية الشاط في الاقتصاديات المتخلفة بالنسبة لسكن، رجب، رسالة دكتوراه، دسب يكتيه حقوقي ططاني أبريل ١٩٩٠ - حسام عيسى، حقوق نقر التكنولوجيا، القاهرة، ١٩٨٦ - هاني محمد ذوقدار، النظام القانوني لتأجير التمويل، دار محمد الجديدة، الاسكندرية، ١٩٩٤

بالنسبة للاقتصاديات المتحللة فهي آثار تظهر من خلال نمط ممارسات بحكمه
الاتجاهات الثانية

- أنها كشرركات يسيطر عليها رأس مال بلد ما تميل إلى انغلاق الحزم الأكثر
من دخلها في بلد (أي في بلد الشركة الأم) (تقوم لشركات
لأمريكية بانفاق ٧٠٪ من دخلها في لولايات المتحدة الأمريكية)

- أنها تميل إلى الاعلان عن دخلها في المكان الذي تقوم فيه
بالاستثمارات، ومن ثم في المكان الذي يتميز بأقل قدر من المخاطر
للاستثمارات (ومخاطر الاستثمارات تتحدد في النهاية، مهما كانت
طبيعة السيطرة اساسة، ببقاء المشكلات الأساسية لمالية الشعوب
دون حلول جبرية)

تميل لشركة إلى الاعلان عن دخلها في الأماكن التي يكون لها فيها
وضع احتكاري على حساب الأماكن التي يكون لوحدها فيها
مافسون. ذلك لأنها ضمن أن الاعلان عن دخلها لن يستتبع دخول
رؤوس أموال أخرى لماستها (ويأتي المركز الاحتكاري من تفوق
تكنولوجي أو امتياز قانوني أو حماية تسبها الدولة في البلد الذي
توجد فيه انوحده التابعة للشركة دولة الشاهد)

- تميل الشركة إلى الاعلان عن دخلها في المكان وبالقدر اللذان يعلنان من
جملها عرض بصحوة السياسية. هذا عادة ما تكون الأرباح لعل
عنها أقل من الأرباح الفعلية

- يتوقف اعلان شركة عن دخلها على ما إذا كانت تحصل على حماية
جمركية أم لا في البلد المضيف. حيث توجد الحماية تميل الشركة إلى
تفحص نمطاتها وهو ما يعني زيادة ما تحو كائمان للمدخلات
(والآلات) المشتركة من الشركة الأم أو الوحدات الأحدث في الخارج -
وعلى الأخص من التكنولوجيا إذا ما عبرت الحدود خاصة

التكنولوجيا من قبيل النحاس في داخل إطار الشركة (في حالة
 مشاركة الشركة الأم في ملكية شركة بولندية) أو كانت في حكم
 التماثل لدخلي في حالة سيطرة الشركة الأم على شركة الولدة
 سيطرة فعلية من خلال التكنولوجيا ونمط المدخلات. كما يعني ذلك
 نقادي دفع الضرائب في البلد المضيف (هذا إذا لم تسع باعفاء صريح
 في قانون الاستثمار أو غيره من القوانين)، ويجعلها تطالب برأيه
 الحماية. يرتب على ذلك أن يقل الدخل الذي تعلن عنه الشركة في
 البلد الذي تتمتع فيه بالحماية. يضاف إلى ذلك أن ثمن السلعة المنتجة
 يكون مرتفعاً للمستهلك المحلي (انظر صناعه تجميع السيارات
 الأجنبية حالياً في الاقتصاد المصري).

كل ذلك يبين لأثر محدود لوجود فرع لشركة دولية الشاط بالنسبة لخلق
 تحول ومعدل نمو في البلد المضيف التابع

* معظم اتفاقات الشركة دولية الشاط تتم في بلد الأصل

* بالنسبة للاقتصاد المضيف

- التكنولوجيا تأتي من الخارج وعائدها يرجع للخارج

- السلع الوسيطة تأتي من الخارج بالإضافة إلى استيراد المعدات سواء
 مستجراً وهو ما يؤدي إلى أن تتحقق الآثار المتتالية للإنفاق على
 الاستثمار والشعيل (في شكل حق فرض عمل ودخول) في الخارج

- جزء من رأس المال يرب من الخارج، ومن ثم يحو من الدخل في
 صورة فائدة أو ربح للخارج

- جزء من أرباح رأس المال، حتى في جرته المحلي، يتجه للخارج

- الانتماء إلى اعلان دحيها (لدفع الضرائب) في أماكن خارج الاقتصاد
 المضيف

كل هذه العوامل تجعل أثرها في حسن الدخول محدوداً في الاقتصاد للتحف، وهو ما يعني تعبئة الجزء الأكبر من المائض نحو الخارج، فإذا اصمنا إلى ذلك الأثر المحدود في خلق العمالة في الدخول (كما رأينا في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتسمية والتجارة عن الاستثمار الدولي في سنة ١٩٩٣)، واستثمار الأجانب بالتسريع العنيف في إدارة مشروعات، أصبح نصيب الاقتصاد مخفف في محط توزيع الدخل الذي ينشأ في لاقتصاد الدولي عن طريق أداء وممارسات الشركات دولة النشاط محدوداً، بل أن بعض صور مشروعات المولية، كالبنوك الدولية، قد سرت على ممارستها توجيه بعض المدخرات التي يقوم بها المجتمع المخفف نحو الاستثمار في خارج المجتمع وهو ما قامت به البنوك الأجنبية في مصر بالنسبة لمدخرات المصارف في الخارج وفي داخله. ابتداء من عام ١٩٧٦ وهو ما سمح بظهور البنوك المصرية كذلك، كما رأينا، منذ استمرار سياسة الانفتاح الاقتصادي^(١١)

(١١) ويمكن الشركات الدولية النشاط من تحقيق مثل هذه النتائج بس فقط بفضل قدراتها كخدمات دولية كبيرة، ومن ذلك بفضل سيطرتها على البنوك والشركات المالية شريكاً يسمح لها بالوصول على ما لا تستطيع أن تحصل عليه بمفردها مباشرة من خلال استثمارات تسمح لها بالتواجد في الكثير من فروع النشاط وسوق كمثل يوضح هذا النشاط مجموعة وتشيد مثالاً له الذي يدير نشاطها نحو خمس محاور البنك، الصناعات المصنعة (اللايف)، النقل، السياحة والمواصلات، وتمتلك ٤٨ شركة، وخاصة من خلال الشركة دي موره منها ١٢ في فرنسا و ٢٨ في الخارج ولا يشهد بهذا المثال على نحو تحكيمي وإنما صدارة لبروز مجموعة رويالدي في رأس المال الأوروبي (الفرنسي والإنجليزي) في ارتباطه برأس المال الأمريكي ونظراً لوجودها تاريخياً ورأسمالياً وبمفردها مشروع الصهيونية الاستعماري في العالم العربي، ودورها المباشر في المساندة الاقتصادية والسياسية لدولة إسرائيل منذ خلقها هذه الشركات بضمن مجموعة رويالدي التواجد عملياً في كل أنواع الشركات الشركات الإنتاجية، الشركات التموينية، شركات التسويق، شركات الأبحاث وخدماتها، وغيرها. كما تهيمن لها الشركات مع رؤوس أموال دولية أخرى من الدول العربية على الشركات الإنمائية ولأميركيه، إلى شركات دولية كشركة/ من على العائليكان، وما يرتبط بهؤلاء من شركات قومية وبنوك وهو ما يبين لنا الطبيعة الاستغلالية بشكل الذي يوجد عليه رأس المال الدولي في هذه المرحلة من مراحل تطور الاقتصاد إلى أساليب الدولي يعزز منها إنشاء هذه الشركات الدولية النشاط إلى مزيد من الانحياز وتركز رأس المال على الصعيد الدولي

ذلك هو شكل وحدة النشاط الاقتصادي التي سوف المسرح الاقتصادي الدولي في هذه المرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي الشركة دولية النشاط، وحده أداء رأس المال الدولي في جو من الصراع الاحتكاري بين أحرار رأس المال الدولي هذه الصراع الاحتكاري يثير مسائلين

مسألة اتجاه الشركات دولية النشاط نحو مزيد من الاندماج فيما بينها ومن ثم مزيد من تركيز رأس المال على الصعيد الدولي، الأمر الذي يؤدي بوجهات العالمية ويثير إمكانية ناقض هذه التوجهات مع لانجاء القومي لدولة أو لبعض الدول إذا ما تعارضت لاتجاهات نحو العالمية بشركات مع المصلحة القومية

مسألة الصراع من أجل تحقيق الهيمنة الاقتصادية دولية لأحد رؤوس الأموال وهي همنة تمكن من الاستئثار في علاقاته الدولية الاقتصادية والسياسية ويمثل غلط الهيمنة الذي يسود الاقتصاد الدولي إحدى الخصائص المحددة لعملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمي

ثالثاً: هيمنة الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي الدولي

لا تعني ظاهرة الاقتصاد العالمي انتهاء ظاهرة اقتصاد لوطني ولا تعني على الأحرار أن جميع الاقتصاديات الوطنية تشارك في بناء الاقتصاد العالمي على قدم المساواة فرأس المال، كعلاقة اجتماعية، توسعي بالطبيعة يصبح بركمه (كتعبير عن القوة الاقتصادية ومظهر سلجاء لاجتماعي وأساس سلطه السياسية) هدفاً في ذاته في المجتمع الرأسمالي ومن ثم يصبح عملية تراكم رأس المال كعلاقته بين الملكية نمردية وسائل الانتاج والعمل الأخرى) محور الأساسي للصراع الاجتماعي ودائره الصراع بين رؤوس الأموال وكما يقوم الاقتصاد الرأسمالي الدولي على الصراع بين رؤوس الأموال الوطنية، حتى في شكلها على الصعيد الدولي، صراعاً يسعى كل رأس مال وطني فيه إلى أن

تكون به مهمة في الاقتصاد العالمي من طبيعي، وقد أدى تطور الاقتصاد الرأسمالي إلى تغيير لامتصاصات التي أصبحت متقدمة، أن يبور الصراع بين القوى من رؤوس أموال هذه الاقتصاديات المتقدمة، في إطار علاقات القوى، على الصعيد الدولي، الحثيئة والاحتشائية. نقطة الانطلاق في المهمة في اقتصاد الدولي انه هي قوة الاقتصاد الوطني لأمة او لمجموعة أم عليها، ببطء، ببطء، في الشكل الغالب بسطيم السياسي للمجتمعات، أي الدولة هذه «قوة تقاس

الناجح الوطني والاجمعي للدولة ودرجه السبي في البيع لعالمي، بصفه عامة، بنتاجها اصاعي (ووربه السبي في البيع الصاعي العمي) بصفه خاصه، وبتابعها من لشركات الصاعية عاليه التكنولوجيا، بصفه اخص وفي كل الشكل السائد بسطيم لمشروع الدولي، لشركات دوليه لشاط، يعين أب بضعف، بقباس قوة الاقتصاد الوطني، بعبء شركات الدوله وبوابعتها في الخارج في اساع الذي تنتجه الشركات الدوليه الشاط خارج حدود الدوله اني يوحد مقرها لرئيسي على اقليمها

- كما بقباس قوة الاقتصاد الوطني بالقدرة القابله في السوق الدوليه ابداء من الانبعاث السعة بعمل، ومن ثم دوره في الاقتصاد الدولي مفت بحدى اتساع دائرة سيطرته في لسوق الدوليه

وبعز من قوة الاقتصاد الوطني في مواجهة خارج

- المكان الذي تشعبه عمليته الوطني في نظام التدويل القدي على لصعيد العالمي هذا المكان هو في البدايه أحد لتعريف عن القوة الاقتصادية للاقتصاد الوطني ولكنه يصبح حدي نيات اختصاص هذا للاقتصاد بجزء أكبر من العناصر الذي يسج في الاقتصاد الدولي، أكبر مما كان

يحصل عليه لو لم تتمتع بحصته بهذا المركز ()

- كما يبرز قوة الاقتصاد الوطني في مواجهة الخارج بحصته العلاقة
محددة بين قوة الدولة اقتصادياً وما تتمتع به من مظاهر قوة أخرى في
العلاقات الدولية، سياسياً وعسكرياً (وكذلك يتركز على الاقتصاد
ويتميز به، وثقافياً (مع ما تكسبه القوة الثقافية من خطورة خاصة،
انتشاء من احتوائها على تدفقات المعرفة العلمية والتكنولوجية ووسائل
تأثير طريقة الحياة في هذا المجتمع وما تتضمنه من أنظمة قيم).

الهيمنة في الاقتصاد الرأسمالي الدولي تكون دون لأحد رؤوس الأموال
في طرء العلاقة بين أقوى الاقتصاديات المتقدمة نقطة انطلاقها هي القوة
الاقتصادية الوطنية يحررها الدور الذي تلعبه بعمله الوطني في التداول العالمي
دولي ومحصة العلاقة بين القوى الاقتصادية وعبرها من نفوذ محددة
لعلاقات الدولية (السياسية والعسكرية والثقافية) ويحدد هذه الهيمنة دائماً في
أطار عملية الصراع المستمر بين رؤوس أموال الاقتصاديات الأقوى وإذا ما
يحدد هذا النمط بمرور من الفترات يصبح حد خصائص محددة يركم رأس المال
على التصعيد العالمي خلال تلك الفترة ويكون له تأثير على الكيفية (التاريخية)
التي يميل بها الاقتصاد الدولي من خلال هياكل القيمة والنمو. (أو ما يعبر عنه
البعض بقوة عد للعبة الاقتصادية على الصعيد الدولي)

ويمكن تلخيص تدرج هيمنة الصراع حول الهيمنة في الاقتصاد الدولي
منذ الثورة الصناعية على النحو التالي

- هيمنة رأس المال البريطاني، في تنافسه مع رأس المال الفرنسي طوائف
القرن التاسع عشر

(١) انظر ما يلي في الفصل الثاني من الباب الحالي

- صراع رأس المال لأذني والحرب العالمية الأولى منازع هيمنة رأس المال
البريطاني

- الأزمة الاقتصادية الكبرى وازمة الهيمنة في فترة ما بين الحربين

- هيمنة رأس المال الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية بدء صراعة لهيمنة
الأمريكية تبدأ من تطور رأس المال لأذني ورأس المال الياباني في
علم أزمة الاقتصاد الدولي عند منتصف السبعينات

- المرحلة الأولى مرحلة الصراع من أجل إعادة صياغة هيمنة الهيمنة في
ظل تغير محددات القوة الاقتصادية الوطنية لأطراف الصراع

ويكفي للتعرف على طسعة الهيمنة التي تغير عملية تراكم رأس المال في
الاقتصاد الدولي لمعاصر أن نقارن هيمنة الهيمنة الحالي بالوضع الذي كان عليه
هيمنة رأس المال البريطاني في القرن التاسع عشر حيث بدأت تلك الهيمنة من
العرق الاقتصادي السبي وارتكزت على القوة العسكرية والسياسة التي
أحصت العلاقات الاقتصادية الدولية بسطرة هوميه كونويانيه سيطره تتم من
حلال صغوبات بعد لمساقة بين أركان الامبراطورية والباطشات الاثنيه ونقوميه
بين الشعوب التي اجبر على الدخول فيها فضلاً عن تساقضت في ساحل
للجميع البريطاني ذاته واستعداد بريطانيا من سدة فاعده انصب في السوق
الدولة التي كانت تعني امكانيه استبدال الذهب بالعملة الورقية محلاً ودولياً في
نفس الوقت، فعملت في السوق بنوبة امتداداً للسوق لبريطانية من حيث
نظام بنوية المدفوعات الدولية، ومكنت بريطانيا لموقعه صناعياً، أي صاحبه
أعلى اتجيه عمل في الصناعة، من توسيع سوق لتجارب الصناعة، وجعلت
من كنه الاسريبي العملة الرئيسية في العالم ومن مدينة الأعمال في لندن
مركز السوق المالية إلا أن قاسم العملة أفرسه للاستبدال بالذهب محبياً ودولياً
في ذات الوقت كانت تعني وجود عيب ثلثاني على التوسع في عرض المورد
محلياً وعلى مركزه عجز في ميراث سخارة الدولية وهو ما كان يظن على

بريطانيا بقدر لا يقل في انطباقه على غيرها من البلدان التي أخذت تقاعدة لذهب الأمر الذي فرض حدوداً على استفاضة ميطاط من لمركر الذي يشعل لاسرلي في البندن القندي الدولي ومع الخروح على قاعدة الذهب في فترة م بين احريين، كان رأس المال الانجليري مد بدأ يعتد تفوقه الاقصادي في مؤجه قوى اقصادية رأسمالية مقدمة أخرى، وعلى الأحص قوه رأس المال الأمريكي الذي أدرك مع الحرب العنيفة الثانية أن المرید من توسعه لم يكن من الممكن تحميمه بقضاره على مصب الكرة الأرضية بعري

وكما مثلت الحرب العالمية الثانية محرراً للاقتصاد الرأسمالي الدولي من الكساد الكبير أكذب بهاية حرب ظهور رأس المال الأمريكي كراس مال مهيم على الاقصاد الدولي يحتل المكانة التي كان يحتلها رأس مال البريطاني وما في صل صروف تاريخية مختلفه لتطور الاقصاد الرأسمالي، ومن ثم طبيعة مختلفه للهجرة وقامت هيمنة على اساس اقتصادي نعم عن قوه اقتصادية تمثل القوة الدولية الأكبر سوء قيس بمقياس حجم سطح اقومي ووربه السبي في ناتج العنم أو بمقياس ماغها الصناعي أو بالقدره ساهيه السيه ابتداءً من مستوى انتاجية العمل في الاقصاد الأمريكي عمد كانت الأعلى، خاصة في الفترة التالية على الحرب العالمية الثانية حين كانت كل البلدان الرأسمالية المتقدمة تعاني من دمار الحرب وعقداتها لكميات هائلة من وسائل الانتاج - وتمسرت القوة برأسمال الأمريكي يعيم النظام الدولي الجديد على كوكب الدولار سيد المعاملات وصبروره صمنة لتعامل في لاقتصاد لرأسمالي دولي، ولك بوضع تناقصي يمثلي في ان لدولار غير قابل لتحويل لذهب في داخل لاقتصاد الأمريكي مع قابليته لتحويل لذهب على الصعيد الدولي وهو ما يعني عدم وجود قيد تلقائي على عرض الدولار في داخل الاقصاد الأمريكي، أي يكون الحكومة نولايات المتحدة أن توسع في عرض نفوذ (لورقية والائتمانية) أو تقلل منه وفقاً لظرفها لاحتجاب الاقصاد الداخلي وهو ما يعني غياب أي قيد

اتوماتيكي على حكومه لأمريكيه يمنح من مدحون في عمر هيرن مدفوعات
تقوله عن طريق جعل بلدن أخرى يحفظ مكشبات أكبر من احتياطياتها الدوله
بالعمله الدوليه أي الدولار وهذا ينصبط ما فعنه الحكومه لأمريكيه فبعد أن
كان لديها فوائض جاريه كبيره في السنوات القديمه الثانيه عني ١٩٤٥ بدأ ميرن
بمدفوعات الأمريكي في تدهور سب نزول التضيق المالي نحو الخارج في شكل
دوعين أساميين من الانفاق في الخارج الاستثمار في الخارج (ومن ثم مريباً من
تدقيق لأرباح نحو الاقتصاد الأمريكي) والامفاق العسكري في الخارج اللارم
لكي تلعب لولايات لمتحدة دور الخواص للاقتصاد الرأسمالي الدولي تتضمن
السوق الدوليه على الأقل دون قيود لتحدها، ان لم يكن من الممكن أن تكون
في توسع مستمر، أي للحيله دون قيام الفوائض أمام حركه رأس المال
لأمريكي، سواء في شكله المالي أو تحصيله السلعي ومن هنا كانت الصلة
العضويه بين ضمان هيمنة رأس المال الأمريكي دولياً ومركز الدولار كعملة دوليه
يبدو حولها النظام النقدي لكن الاقتصاد الرأسمالي الدولي^(١) وتتمدد هيمنة
رأس المال لأمريكي دولياً بضرورة نيويورك مركزاً لسوق الماليه الدوله
وباستضافه أكبر مؤسسين ماليين دوليين، امينك الدولي وصندوق النقد
الدولي، لتقيما في واشنطن ليس بعيداً عن البيت الأبيض

ويظهر لاقتصاد لأمريكي كوحدة اقتصاديه مبرمسه الأطراف متوجهه
انوارد الطبيعيه تستفيد من قوه عاملة مجددة لتوافر دون أن يسهم لاقتصاد
لأمريكي في نفقة تكويتها اقتصادياً واجتماعياً ويسمح السيطم السياسي لهذه

^١ يمكن أن يتم سداع في داخل الم لايات المتحدة، وخاصة في الانتاج الحربي، عن طريق
التمويل المصححي، أي التمويل عن طريق عجز مودة أدولة الأمر الذي قد يبرر
الانحيازات التضحيه، بصرفه الاقتصاد لأمريكي يقيه أجراء الاقتصاد الرأسمالي الدولي
ويصبح لاقتصاد لأمريكي الاقتصاد الوحيد الذي يمكنه تصدير المصحح لكن الاقتصاد
الرأسمالي بد في نظره تكون الدوله لار العملة الوطنيه لولايات المتحدة، العملة الدوليه هيمنة
بحرر النقد الدولي

الوحدة لكثرة من مركزة القرار السياسي. ويتعزز الأساس الاقتصادي للهيمنة بالقوة العسكرية والسياسية دوتياً. ويصبح في مقدور رأس المال الأمريكي أن يلعب، في الاقتصاد الرأسمالي الدولي، دوراً قيادياً في إطار القواعد التي تليها طبيعته عملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمي، وهي موعده يظل حصتها اقتصادياً ويكوب على رأس المال الأمريكي إما أن يقع الاطراف الأخرى في الاقتصاد الدولي بأن هذه القواعد هي مصطنعة أو أن يفرض عليهم التمسك بها وإحكام في أغلب الأحيان أميركي. ويهيمن من ههه رأس المال الأمريكي أن الولايات المتحدة اكتسبت تفوقه الاقتصادي دولياً في فترة م فيها تنظم العالم سياسياً عن طريق هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، الأمر الذي يمكن الهيمنة الاقتصادية من أن تترجم نفسها سياسياً على مستوى العالم بأجمعه، وقد كمن وحده لدومسيه

وظلت الهيمنة الأمريكية مؤكدة إلى أن تطور الاقتصاد الدولي ليظهر إمكانية أن تصبح هذه الهيمنة، مع عقد الثمانينات، محلاً للمعارضة. من أين تأتي المعارضة؟

1- ابتداء من تطور القوة الاقتصادية لطلقة لندن لاتحاد لأوربي ولليبان ولكن هه التطور لم يجعل من أي من هه القوى فوق القوى المطلقة للولايات المتحدة إذا ما قيست بحجم إجمالي إنتاج بحني وورده لسبي في الناتج العالمي ففي ١٩٩٠ كان الناتج العالمي مساوياً لـ ٢٦٣٦٠ مليار دولار أمريكي وكان الناتج الأمريكي ٥٣٩١ مليار، أي ما يربو عن ٢٠٪ من الناتج العالمي. وكان الناتج الياباني ٢١٢٤ مليار^(١)، يهل عن نصف الناتج الأمريكي. أما ناتج ندان لاتحاد الأوربي فيقدو من إلى ٥٧٩٦ مليار وهو ناتج يضاهي الناتج الأمريكي ولكن م تكمه بلدان أوربا بتجميعها الاقتصادي تحرر كثير آمنه بفرقه سياسي، د بطر أميركي

G. Kebabdjian L'Economie Mondiale. Seuil, Paris, 994. P68 - 69 ١٠

معموقة بتجديدها، وروحه قرارها السبسي يضاف الى ذلك أن الهيمنة الاقتصادية
 في راس هي هذه المرحلة من مراحل التطور الرأسمالي من خلال الشركات دوييه
 الشاهد ٤٠٪ من أكبر الشركات دوييه الشاهد يوحد مقرها في الولايات المتحدة
 (بالمقارنة بـ ١٠٪ في اليابان) وعنده تكون الشركات الأمريكية دوليه النشاط
 صاحبه أكبر نصيب من ربح في الامم المتحدة في ربح لاقتصاد الأم، خاصة من
 منتجات عالمة تكنولوجية من هذا بين، تطور القوة الاقتصادية لكن من الاتحاد
 لأوربي واسياني، وان كان من يمكن أن يشير تنازعه همنة رأس المال الأمريكي،
 لا يؤثر فعلاً في كون لاقتصاد أمريكي ما زال يمثل أكبر قوة اقتصادية مطلقة في
 الاقتصاد الدولي المعاصر. خاصة وان هذه القوى لا تتسع سراًجياً بقوة عسكرية
 ساوي قوة بولاناب المتحدة

ب- يمكن هيمنة راس المال دون تحديد كذلك بالفترة السبسيه
 رؤوس الأموال الدولية، اسداه من الاتحاجية السبسيه للعمل في الاقتصادات
 مختلفه وقد بدأت الاقتصاديات المتنافسة مع لاقتصاد الأمريكي المعوق، من
 ناحية لاساحية السبسيه للعمل، في مجالات تزايد، مؤثرة على القدرة
 الفائقة، وتحدد نسبياً من صادرات الأمريكية الأمر الذي يؤثر بحظورة على
 دور الصادرات في خلق العمالة في الاقتصاد الداخلي (ومن ثم الأمر الاجتماعي
 والسياسي لذلك)، حتى وبركان انتاج الشركات الأمريكية دولة النشاط في
 تزايد في خارج الاقتصاد الأمريكي الأمر الذي يعكس في عجز برون التجارة
 الأمريكي ومديونية خارجية واجهه رؤوس أموال جديدة إلى شراء وحدات اسهم
 الانتاجي في داخل الاقتصاد الأمريكي (وان كان من يمكن، مع ازدياد عمالة
 انتاج الشركات الأمريكية، بالانتاج في الخارج، وتمكن الولايات المتحدة، من
 خلال مديونية، من تعبئة مدخرات مجتمعات أخرى، وتمكن الاقتصاد
 الأمريكي من التحول، من وحدات اسهم انتاجي التي يشريها رأس المال
 لأجنبي في داخل أمريكي، نحو فروع للصناعة منتج منتجات عالية

التكنولوجيا^١ يقول وان كان من الممكن أن يؤدي كل ذلك إلى أن تكون النتيجة
انصافاً مختلفة بالنسبة للاقتصاد الأمريكي على أن الأخوان، يمكن القول أن
التصميم في القدرة التنافسية النسبية في غير صالح الاقتصاد الأمريكي يمكن أن
يكون مبدأ موضوعاً لمدارعة هي هيمنة رأس المال الأمريكي دولياً

جـ- أنه وإن كان الدولار الأمريكي يمثل العملة الدولية، إلا أنه فقد الكثير
من مركزه كمحور لنظام مدفوعات الدولية مع تفتح النظام النقدي الدولي،
وسعى وحدات لكن الاقتصاد الدولي نحو خلق نظام نقدي يقوم على عملة
جماعية غير الدولار، الأمر الذي يهجر مساحات هائلة من السدادات في
الاقتصاد الدولي من نطاق استخدام الدولار وهو ما يحدد في النهاية من
استعداد الاقتصاد الأمريكي من هذا لمد لهيمه رأس المال الأمريكي

د- يؤدي استمرار أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي إلى تسوية وضع كل
رؤوس الأموال الدولية نسبياً ويريد من وحدة الصراع لتحسين كل جزء
لاوضاعه النسبية^(١)، الأمر الذي يهيئ المدارعة في هيمنة رأس المال الأمريكي
ولصراع من أجل إعادة صياغة فقط الهيمنة الدولية ويحول ذلك (مع تفاقم
حدة التناقضات في داخل المجتمع الأمريكي، ومن ثم تضعف السبي نظام

(١) خاصة مع توحيه الأجزاء الوطنية من رأس مال نحو الشاهد العالمي (لكنه أكثر ارباحية في
ظل علاقات عمل يمثل فيها رأس المال الدولي الطرف الأقوى) وابتداه النسبي عن فوبها
العدالة في داخل الاقتصاديات التي تعرف حركات عديده نقليه وسببية أقوى، وهو ما
يمكن أن يؤثر سلباً على مستوى الربح، مما يزيد حدة الأزمة لا اجتماعية في الاجراء المتقدمة
من العالم الرأسمالي، مع التناقص الترايد للأزمة في اجراء المتخلفة تتعجر الأوضاع في
الاجراء متخلفة من العالم اجتماعياً وسياسياً بن وعسكرياً يدفع هذه المتعطلين في العالم
٨٦٠ مليون عامل في ١٩٩٤، يمثلون نحو ٣٠٪ من إجمالي قوة العمل في العالم قد
افتر هذا أن كل متعطل يعمل معه ٣ أشخاص، يكون يصدد ما يريد على ٣ مليار نسمة
ويصر البعض، ابتداء من استقراء التوزيع الرأسمالي منذ بداية القرن التاسع عشر، سيادة عدم
الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في العالم شاهد، على أزمة الهيمنة على الصعيد
الدولي

السياسي في مواجهة كل مشكلات العالم) من أن يتصرف رأس المال الأمريكي
على الصعيد العالمي بهيمنة مؤكدة

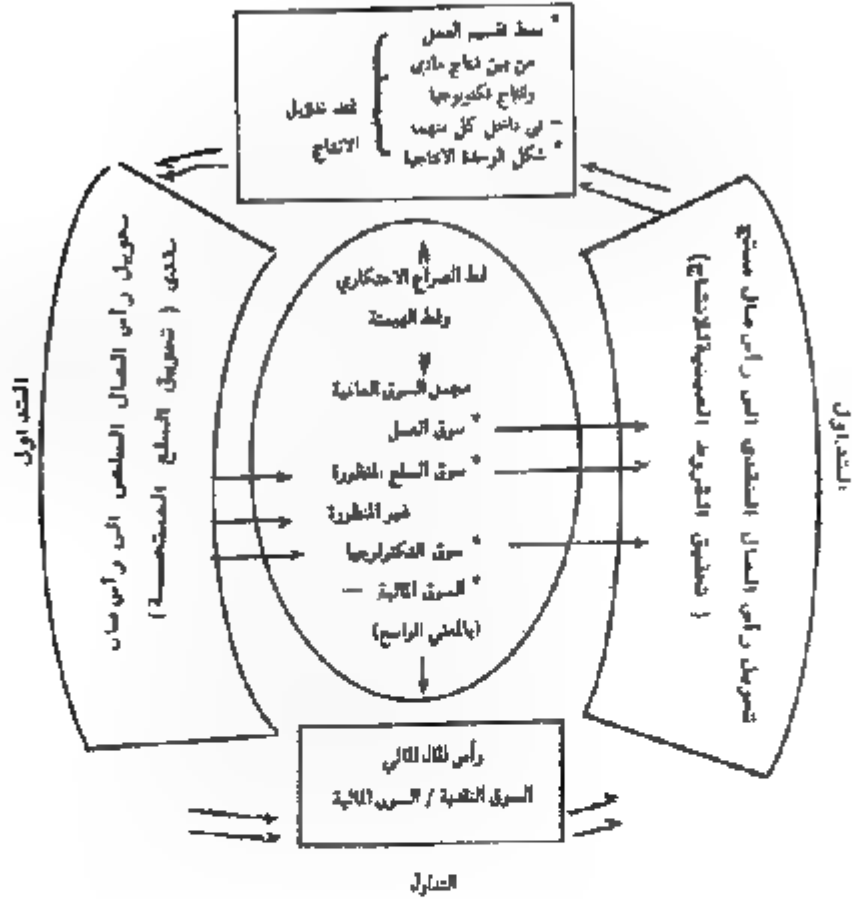
* * *

وكما معروف، يتم لاساج لاجماعي في اقتصاد الرأسمالي من خلال
دورة رأس المال، الذي يسيطر على اتحاد قرارات الاستثمار والإنتاج بقصد
تحقيق هدف مباشر هو الربح النقدي. ويتم دورة رأس المال أساساً في مجال
التداول (السوق) ولا تمثل فترة لاساج (الذي هو في الأصل أساس حياة
الاجماعية) إلا فترة انقطاع في دوران رأس المال يسعى فيها إلى زيادة في القيمة
التي تشراف من سوق فري الإنتاج لكي يوفر شروط عملية الإنتاج لإنتاج السلع
المعدة للبيع ثم يعود إلى التداول بسريق السلع المنتجة وتحقيق لربح الذي انتج
في مرحلة الإنتاج وما يتربص على ذلك من إمكانية تركيب رأس المال في شبكة
النقدي ابتداء من ذلك تستطيع أن تتصور دوره رأس المال ابسوي الذي يتم من
حلالها الإنتاج ونجدة الإنتاج في الاقتصاد الدوري المعاصر بخصوصية تدريجية
تظهر في حبات كل مرحلة دورة رأس المال وفي نتائج الأداء بأسس لشروط
المهيئة للطبقات والشرائح لاجتماعية المحسنة في مختلف اجراء المجتمع
العامي، وفي نتائج الأداء بأسس لقدرة رأس المال كعلاقة اجتماعية على تحقيق
مريد (أو أقل) من لتراكم ومن ثم مريد (أو أقل) من سيطرة رأس المال على
غيره من القوى الاجتماعية الشكل الذي يمثل محاولة لتجسيد دور رأس المال
في إطار عمدة تراكم رأس المال على الصعيد العالمي

فراكم رأس المال على الصعيد العالمي
(من خلال دورة رأس المال كوسيط لدورة الإنتاج على الصعيد العالمي)

مرحلة الإنتاج

تحويل رأس مال المنتج إلى رأس مال مبيع



على هذا النحو تتكامل ثلثا خصائص لاقتصاد الدولي المعاصر، من حيث طبيعة عمليه براكم رأس المال على الصعيد العالمي وما تتميز به في المرحلة الحالية من شكل تدريجي لتحويل الانتاج الرأسمالي، تدويلاً يقوم على غط مركب لتقسيم العمل الدولي في اتجاه التخصص الدولي على أساس القيام بجزء من أجزاء عملية انتاج السلعة الواحدة، مريباً بذلك من علاقات الاقتصاد بالتبادل بين الاقتصاديات الوطنية المكونة للاقتصاد العالمي. مع فرق كبير يظل يميز الاقتصاد الرأسمالي المتصم من الاقتصاد الرأسمالي المنخفض، مؤداه أن يظل لأول منتمتاً بأسطرة على شروط تجدد انتاج ذاتي في داخل كل اقتصاد متقدم، يبعد لا يكون لأمر كذلك بالنسبة لداخل الاقتصاد المنخفض مع امكانيه أن يظل تخصص بعض لاقتصاديات المنخفض في القيام بكل عمليات انتاج سلعة واحدة، وفقاً لوضع الاقتصاد المنخفض، الذي يتحدد لكل بلد وفقاً لاعتبارات اقتصادية و استراتيجية، في اسط المتركب لتقسيم العمل لرأسمالي الدولي هذا السط تقوده الشركات دولية النشاط كاحتكارات دولية كبيرة تنتج منتجات عبيده ومتنوعة على اقاليم بلدان مختلفة محققه بذلك الاستعانة القصوى من التباين بين الدول في توفر شروط الانتاج وامكانيات التسويق والانظمة القانونية والعالية للنشاط الاقتصادي، وترسم سياسها على لدى البعيد وعلى مستوى لسوق الدولية وتحكم قبضتها على شبكة الوحدات الاقتصادية الموجودة في لالملم المنخفض من طريق احتكار التكنولوجيا ومركزة قرارات لادارة العليا وشبكة التعاملات التي تقوم عبر اقاليم الدول بين الشركة الأم وشركاتها الوليدة في ابلدان مختلفة وبين الوحدات الأخت يعصب البعض ويكون من الطبيعي أن تسمى هذه اشركات الى تحويل العالم الى حقل اقتصادي واحد لأداء رأس لمب الدولي، ولكن رأس المال الدولي يقوم على وحده للتناقضات فالسعي الى تحويل العالم الى حقل اقتصادي واحد لأداء رأس المال الدولي يتم في اصد

عملية صراع بين رؤوس الأموال النوبية لإعادة صياغة نمط الهيمنة الذي ساد منذ الحرب العالمية الثانية والذي كان يتميز بهيمنة متأكدة لرأس المال الأمريكي. يستفيد منها استعداده كبيره في علاقته بقوة رؤوس الأموال الدولية وقد بدأت الثمانينات تشهد بوادر مازعه هذه الهيمنة بعض عوامل مخلفة تجدد من لأثر النهوضي لكون الاقتصاد الأمريكي ما يزال يمثل القوة الاقتصادية المهيمنة لأقوى في الاقتصاد الدولي المعاصر. هذه الخصائص تعني في أواقع للاقتصاد لرأسمالي الدولي ما يميز المرحلة الثانية من تطوره منذ الحرب العالمية الثانية التي بيت ان مرحلة التطور السابقة التي حققت حل نتائجها بتطور الرأسمالي خلال اقصى التساع عشر قد استمرت حريين عديتين بين رؤوس الأموال الدولية وكساداً كبيراً يجمع رأس المال، بما تتضمنه هذه الأحداث اجسام من توصي تنظيمية للملاحة الاقتصادية الدولية، حتى تحلي السبيل لمرحلة تطور الاقتصاد الرأسمالي المعاصر وكان من الطبيعي أن تحاول القوى الجديدة للسيطرة في الاقتصاد الدولي أن تعيد تنظيم العلاقات الدولية بقصد ضمان أداء أسس لرأس المال على الصعيد العالمي، في مرحلة تاريخية تشهد احداً تنظيم العلاقات الدولية من خلال تنظيم دبلوماسي عالمي يتمثل في هيئة الأمم المتحدة، يسهل وجوده من احداً تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية، وتتحدد الاستمادة من كليهما وفقاً لنمط علاقات القوى الدولية، الذي تظل السيطرة فيه، في المقام الأخير، لرأس المال الدولي بصيغة عامة، ولرأس المال المهيمن دولياً بصيغة خاصة. هذا النمط لعلاقات القوى هو الذي يحدد طبيعة ما يسمى بالشرعية النوبية التي تحكم كل الحركات التنظيمية لهذه المرحلة من مراحل تطور الاقتصاد لرأسمالي الدولي.

الفصل الثاني

الإطار التنظيمي لتراكم المال لرأس المال

بالتمثيل مع فترة ما بين الحربين العالميتين، نسي مثبت بالنسبة للاقتصاد برأسمالي انبوي فترة الكساد الكبير، مقدار رأس المال لبريطاني بهيمته على الاقتصاد الدولي، فيم التناحر بين الدول ومامه الصود في وجه التجارة الدولية والتعديلات أمام حركة رأس المال، تقسم العالم إلى كتل تقديه مع فرض نوع أو حر من الرقابة على الصرف الخارجي. تخصيص مثلث هذه الفترة م سماه البعض «بالفوضى الاقتصادية الدولية» نقول بتقانة مع هذه الفترة، أراد مختبر و س لال الدولي المنتصر في الحرب، بعد أن ظهر أن رأس المال الأمريكي هو المرشح للهيمنة، لاقتصاد م بعد الحرب أن يقوم على حرية السوق الدولية بـ بصمته من حرية اسواق الصرف لتسمح بحرية التجارة الدولية وحرية الحركة لرأس المال الدولي، خاصة في شكل الاستثمار الأجنبي المباشر. وبعده هؤلاء في ساه مشروعاتهم الخاصة باعادة تنظيم الاقتصاد الدولي منذ بداية الاربعينات، وعند أبريل ١٩٤٢ وحتى أبريل ١٩٤٣ ظهر المشروعان الأمريكي والبريطاني^(١) وكان جوهر مشروعين يدور حول

(١) جاء الاقتراح لأول من Prof. H. White، استاذ لاقتصاد ووكس وزارة الخزانة في الولايات المتحدة في ابريل ١٩٤٢، في شأن «هيئة» صمموه الأمم المتحدة بالنيابة وبنك لسحب والنسبة دون الأمم المتحدة و الأمم المتحدة وفي أبريل ١٩٤٣ صدرت الورقة البيضاء البريطانية تتضمن اقتراحين بإنشاء اتحاد دولي للمعاشرة International Clearing Union، بنور J. Deynes

- اعاده تصميم النظام النقدي الدولي على أساس نوع من وحدة الصرف الخارجي بالذهب.

- عادة تصمم السوق المالية الدولية للالتزام قصير الأجل، على نحو يضمن استقرار أسعار الصرف واستقرار الائتمان وتوازن موازين المدفوعات؛ وللائتمان طويل الأجل، على نحو يضمن حرية الاستثمار اسوي

- عادة تنظيم التجارة الدولية، على نحو يضمن حرية انسياب السلع في السوق الدولية

في بريتون وودز (بالولايات المتحدة) تم لاتفاق في ١٩٤٤ على التنظيم اعاد تصميم النظام النقدي ومن مستلزمه من مؤسسات نقدية وبدأت محاولات تنظيم التجارة الدولية بمؤتمر هناك الذي انتهى إلى اتفاقية تحرير التجارة اسولية في السلع لعمه في ١٩٤٧، سميت بالاتفاقية العامة لتعريف والتجارة (اجات GATT، اختصاراً)، وهي اتفاقية ظلت تنظر من خلال جولات من التفاوض ولاتفاق انتهت بجموة اور جواي التي انتهت في ديسمبر ١٩٩٣، توسع نطاق الاتفاقية من حيث موضوع لتبادل وعدد الاعضاء وبانشاء منظمة التجارة العالمية لتبدأ عملها في اول يناير ١٩٩٥. ويحدد الاطار التنظيمي اساجم من هذه الدولات بمواعيد تنظيمية وبيدة اتفاقيات جماعية دولية أو بمذاقات تقوم بين عدد محدود من الدول ذات النورن الكبير في الاقتصاد الدولي التي ما تلبث أن ترسي عادات وعرفاً للممارسات الاقتصادية الدولية ويسعى هذا لاطار

= الاقتصادي البريطاني المشهور (وكانت توجد فقر حاد فريسيه وكثيرة ظهرت عند مناقشة الافراحيين السانين في الاعمال الصائمه على اتفاقية بريتون وودز في ١٩٤٤ انظر في ذلك La. ٧ Urquid التعمير في مواجهة النامية صدور النقد الدولي واليكت الدولي، ورقة قدمت في مؤتمر دولي انعقد في بريتون وودز في ١٥-١٧ أكتوبر ١٩٩٤ في بيوها مشيرة بموران هودة إلى رياره بريتون وودز

النظيمي، تورياً مع ازدياد أهمية الشركات دولية النشاط، كاحتكارات دولية تشهد تمركزاً متزايداً لرأس المال وتنتج أكثر فأكثر بحراً عالمية، فربما يسعى هذا الإطار إلى تحويل العالم إلى حقل اقتصادي واحد للأداء بحراً لرأس المال الدولي وهو ما يستتبع إعادة تنظيم هذا الحقل بنظام قانوني معنوي السوق العالمية كحقل قانوني واحد لرى ببعاً كل مظهر من مظاهر هذا التنظيم للاقتصاد الدولي المعاصر

أولاً تنظيم السوق المالية الدولية

عبر محاولات إعادة تنظيم التداول المعدي والسوق النقدية الدولية التي بدأت أثناء الحرب العالمية الثانية (بعد أن صمم دول الحلفاء لغربي حتمية هزيمة بلدان المحور (ألمانيا وإيطاليا واليابان) عن طبيعته بمط الهيمنة في دخل رأس المال الدولي صرع رأس المال البريطاني في سبيل استنفاء على الأقل بعض هيمنته على الاقتصاد الدولي، مع رأس المال الأمريكي وهو يؤكد هيمنته على الاقتصاد الدولي في مرحلة تطوره فيما بعد الحرب العالمية الثانية وبدأت محاولة تنظيم السوق النقدية الدولية مشروعات، أحدها بلوره هو هويت، الاقتصاد الأمريكي، والآخر بلوره الاقتصادي الأميركي الشهير كير وانتهى الأمر في اتفاقية بريتون وودز بعلية المشروع الأمريكي في تحديد معالم النظام النقدي الدولي وإنشاء مؤسستين دوليتين تسهران على لأتمام الدولي الأتمام قصير الأجل، ويسهر عليه صندوق النقد الدولي، والأتمام طويل الأجل، ويسهر عليه البنك الدولي للأتمام والنعمير

١ - النظام النقدي الدولي لا يمكن كشف أسرار النظام للنمدي الدولي، صبيحة الحرب تعديبه الشدية إلا في إطار كل تاريخ الاقتصاد الرأسمالي في اتجاهه نحو العالمية، ومكان النقود في هذا الاقتصاد، كقتصاد يتم فيه الإنتاج بقصد المبادلة النقدية بهذه الصفة يتمين أن يدرس لاقتصاد الرأسمالي كنظام لاتساج وكنظام للاسوق في تداخلهما العضوي حيث لا نغيد اتجاهات لاتساج

بعبارة أخرى لا من خلال أداء السوق. بدوره الإنتاج تبدأ من السوق، حيث يكون رأس المال النقدي إلى شروط لعملية الإنتاج من قوة عاملة ووسائل إنتاج ويتم قدوم إنتاج إلى السوق بقصد المبادأة بتحويل البضائع إلى شكل نقدي. بدوره الإنتاج تحكمها دون قيمه المبادلة التي تظهر في السوق في شكل نقدي. وعليه يكون للنفوذ، التي تربط باقتصاد المبادلة، دور مركب، تنعكس في الواقع فهي في ذات الوقت وسط لتبادل (الذي يترجم التحلي عن البضاعة) ومحرر للتقييم (الذي يتضمن الاحتفاظ بالبضاعة). بل هي لا تكون الأولى إلا بحكم كونها الثانية. فلذلك يمكن كل البضائع المنتجة من التداول في السوق يتم أن تكون بمثابة لكل قيمتها. فهي المكافئ العام لكل السلع. ولكي تمارس هذه البضاعة كما ينبغي يتعين عليها أن تكون مقياساً محمداً، لا يقبل إلا المظهر الموضوعي الذي تشترك فيه السلع جميعها، أي وقت العمل اللازم اجتماعاً لإنتاجها، كما يتم أن تبقى هي مستقرة القيمة على نحو معقول. من هنا كان استخدام سلعة المبادلة التعميم كمعيار العملة الورقية التي سبقتها هذه المعادن أو العملة الورقية التي سبقتها سلطة الدولة في محاولتها لسمرة للحفاظ للنفوذ بقيمة تمنح طموح كبير من الاستقرار.

على المستوى الدولي تعيب السلطة العليا التي تماثل سلطة الدولة في داخل الاقتصاد القومي. ولكن، مع التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي تخلق السوق الدولية، بفضل عدوانية رأس المال التي دفعتها بطرق محتشمة (تجارية ومالية وعسكرية وسياسية وثقافية...) إلى التعلقل في هياكل لاقتصاديات القومية لأخرى وتحويلها إلى اقتصاديات سلعية يسهم بقدر في تخطي تقسيم العمل الرأسمالي الدولي وهو نمط لا يكف، كما رأينا، عن تغيير شكله عبر المراحل المختلفة لتطور الرأسمالي. وهي ظل الظروف التي سادت في القرن التاسع تمكن الذهب من أن يرمي في السوق الدولية أثماناً للسلع التي تنتج في بلدان مختلفة في ظل ظروف إنتاج مختلفة ومعياراً عنها بعمولات وطنية مختلفة.

ولم يكن من الممكن للذهب أن يؤدي هذه الوظيفة إلا ابتداء من تداوله كعمود في ساحل لاقتصاد الرأسمالي القومي الأكثر تطوراً والذي كان في سبيله للسيطرة على الجزء الكبير من المعاملات الدولية ' الاقتصاد البريطاني وتمكن قاعدة الذهب لدوييه بدورها رأس المال البريطاني من تأكيد هيمنته في داخل لاقتصاد الرأسمالي العالمي . وهي هيمنة استمدتها من تفوق الانتاجية النسبية للعمل ، حصفاً ومدى . وبعض هذه الهيمنة يصبح الاستراتيجي ، لعملة الوطنية البريطانية ، سيد المعاملات دولياً ، ويمكن أن يحل محل الذهب لمعاملات بلدان أخرى تحضر بهيمنة رأس المال البريطاني . وهكذا تحول هيمنته رأس مال إحدى البلدان ، على الصعيد الدولي ، محل سلطته الدولية على الصعيد القومي . وتمكن هذه الهيمنة عملة رأس المال المهيمن من أن تلعب في المعاملات الدولية دور عمود الدولية . سواء أكانت هذه العملة مسد إلى الذهب أو لا يستند ، فإن كان من الضروري أن تبدأ فترة سيطرتها التاريخية ، بحكم تاريخية النقود ، بالاستناد إلى الذهب . ويكون من الطبيعي عند اقتسام الهيمنة ، في دخل الاقتصاد الرأسمالي الدولي ، من رأس مال قومي إلى رأس مال آخر ، أن يترك عملة المهيمن الحديد وطبيعة النقود الدولية حانة بذلك محل عملة رأس المال الذي فقد هيمنته على الاقتصاد الرأسمالي الدولي . ذلك هو ما حدث في فترة ما بين الحربين العالميتين ، عندما فقد رأس المال البريطاني هيمنته على الاقتصاد الدولي (ومن ثم الاستراتيجي) تدرجاً للاقتصاد الرأسمالي امبوي ينقسم إلى عدة كتل بعده ، لتظهر هيمنه رأس المال الأمريكي . وتأني الحرب العالمية الثانية لتؤكد الهيمنة الجديدة التي تعرض كل مساهماتها في الفترة التالية على هذه الحرب

فكما مثلت الحرب العالمية الثانية محرراً للاقتصاد الرأسمالي الدولي من لكساد الكبير الذي امتد من ١٩٢٩ حتى بدايتها ، أكدت نهاية هذه الحرب ، دن ، ظهور رأس المال الأمريكي كرأس المال المهيمن على الاقتصاد الدولي ليحتل المكانة التي كان يحتلها رأس المال البريطاني وإنما في ظل ظروف تاريخية

مختلفة لتطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي . وبدأ رأس المال الأمريكي ينظر إلى عالم ترويل من العوازل لتكون سوقاً دولية ممتدة ويكون له فيها حرية الحركة . في المستثمر خارج الولايات المتحدة ، في الاتحاد الدولي في السلع ، من وحتى في حركة القوة العاملة بين أرجاء لاقتصاد الرأسمالي الدولي . ولكي يتحقق النظام الاقتصادي والسياسي الجديد الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرضه ، كان من الضروري أن يقوم نظام نقدي دولي يجمع موطئ الكتل النقدية ويدور حول الدولار الأمريكي كمحور ، باعتباره سيد العملات ، ويضمن حداً أدنى من الاستقرار بين عملات العالم الرأسمالي ، أو ما يسمى اصطلاحاً بأسعار صرف هذه العملات ، أي المعدلات التي يتم بها شراء عملة بوحدات من عملة أخرى . فكما كان النظام النقدي الدولي الدائم على قاعدة الذهب يحقق استقرار أسعار الصرف في تقاسمها المحدودة حول الذهب في القرن التاسع عشر (محققاً بذلك وحدة السوق الدولية) ، كان لا بد أن يهدف النظام النقدي الدولي الجديد إلى استمرار أسعار الصرف عن طريق استقرار التبادل بينها مع السماح بقدر ضيق من التقلبات . كان نظام بريسون وودز في ١٩٤٤ يربط عملات العالم الرأسمالي بالدولار الأمريكي بأسعار صرف محددة . ويربط الدولار بالذهب بسعر تبادل محدد ، ٣٥ دولاراً للأوقية . بسنة الولايات المتحدة الأمريكية يتعهد بمقابل الذهب بالدولار بهذا السعر المحدد . ولا تكون التقلبات في أسعار الصرف إلا في حدود ضيقة جداً ما خرج بلد من البلدان ، بسبب من الأسباب ، من هذه الأسعار بفروق كبيرة فلا يمكن قبول مثل هذا الوضع إلا كوضع مؤقت يصبح الهدف منه العودة إلى الأسعار المحددة . كما أن مثل هذا الوضع الذي يقبل عن سبيل التأقيل بالنسبة لعملة بلد من البلدان لا يمكن أن يقبل للنظام النقدي الدولي بأكمله . وهكذا يحل الدولار (المشتد إلى الذهب) محل الذهب كمحور لعملات الاقتصاد الرأسمالي الدولي . ولكن مع فرق جوهري ، يتبدل في أن الدولار ، على عكس الذهب ، لا يمثل شكلاً موضوعياً للنقود وليس ، في

فاته، مقسماً بـقيم يمكن لاعتماد عليه بطورٍ لا احتكار الولايات المتحدة السيطرة على عرقته في الأسواق ويتكون لنظام النقدي الدولي الجديد، الذي يقتصر على خِزء من الاقتصاد العالمي الذي يسيطر فيه رأس المال كعلاقة اجتماعية، إذ طلب سيد ب التي تسعى لا بناء أسس المجتمع الاشتراكي بعيداً عن تغلغل رأس المال الدولي تسعى إلى تنظيم معاملاتها انبويه من طريق الاتصافات لشدة ويكون رأس المال لدولي قد ضمن وحدة السوق الرأسمالية انبوية على أمل أن تمكنه حرية الحركة في هذه السوق من أن يقضى ويواجه الأجراء التي تحاول الانسلاخ عن الاقتصاد لرأسمالي العالمي

ولكن الدولار يكتسب بذلك دوراً تنافسياً في النظام النقدي الدولي الجديد ضمن ناحية، لم يكن الدولار قابلاً للتحويل للذهب في داحن لاقتصاد الأمريكي ومن ثم لم توجد أنه يسيطره من الخارج على عرض النقود في الاقتصاد الأمريكي ويكون حكومة لولايات المتحدة أن تتوسع في عرض النقود (الورقية و لائتمانية) أو تقل منه وفقاً لظرتهم لاحتياجات الاقتصاد الداخلي من ناحية أخرى، كان الدولار قابلاً للتحويل للذهب على الصعيد الدولي، وهو ما يعني أنه كان مقبولاً كعملة دولية ومع رعيه بقيه لعالم في شراء اسع لأمريكة عقب الحرب الثانية غير معروف بتقص في الدولار، وظهر الدولار لفترة طويلة وكأنه جيد كالذهب في اسعامل الدولي وقد نتج من الحرب أن أصبح بقية لعالم في حاجة منه لسلع الصنعية دون أن تكون لدى الدول الأخرى الطاعة الانتاجية لانتاجيتها أو لانتاح سلع تصدر لدفع لنعها هنا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتوسع في لامراض وتقديم «المعونات» لرويد بقية العالم بالدولارات اللازمة للحصول على لسلع الصنعية الأمريكية في معابل دسب يؤكد هيبة الدولار

ورغم أن مركز الدولار كعملة دولية كان يعكس تفوق انتاجية العنص في الاقتصاد الأمريكي بالسبب لانتاجية في الاقتصاديات الأخرى، كما عكست قوة

لاسترليي انتفوق الصاعى بريطانيا في القرن التاسع عشر ، إلا أن قاعدة
نصرف بالذهب (التي أعتقها النظام النقدي الدولي المؤسس في بريتون وودز)
تصرف احتلالاً جوهرياً من قاعدته لذهب التي عرفت القرن التاسع عشر فهي
ظل قاعدة الذهب كان من الممكن استبدال الذهب بالعملة الورقية محلياً ودولياً
في نفس الوقت وهو ما يعني وجود قيد ثنائي على التوسع في عرض النقود
محلياً وعلى تركيب عجز في ميزان التجارة الدولية . هذا الأمر نطس على
بريطانيا بقدر لا يقل عن انطباقه على غيرها من البلدان التي أحدثت بقاعدة
الذهب

أما في ظل نظام بريتون وودز فلا يوجد هذا الحد الثنائي على التوسع
اللامحدود في عرض النقود محلياً ، وهو ما يعني غياب أي قيد أوتوماتيكي على
الملك صاحب العملة لبحوريه يحميه من الدخول في عجز ليران مدفوعاته يموله
من طريق جعل بلدان أخرى تحتفظ بكميات أكبر من احتياطاتها الدولية بالعملة
الدولية . وهذا بالضبط ما فعله الولايات المتحدة الأمريكية . فقد أن كان لديها
مواضع مخزنية كبيرة في السنوات القليلة تالية على ١٩٤٥ بدأ ليران المدفوعات
الأمريكي في التدهور ، بسبب تزايد التدفق المالي نحو الخارج في شكل برعين
أساسيين من الاتفاقي في الخارج : لاستثمار في الخارج ومن ثم مريداً من تدفق
الأرباح نحو اميرك في مرحلة تالية و لانفاق العسكري في الخارج اللارم لكي
تلعب الولايات المتحدة دور الخارص للاقتصاد الرأسمالي الدولي لضمين السوق
بنولية على الأقل دون قيود محد منها ، ان لم يكن من الممكن أن تكون في
توسع مستمر أي سجلولة دون قيام العوائق أمام حركة رأس المال الأمريكي ،
سواء في شكله المالي أو تجسده السلعي

ومن هنا كانت الصلة العنصرية بين ضمان هبمة رأس المال الأمريكي
قريباً ومركز دولار كعملة دولية يدور حولها النظام النقدي لكل الاقتصاد
الرأسمالي الدولي

ويشقق لسوق الدولية الاستقرار النسبي، من خلال الاستقرار النسبي للأموال بما فيها معيار صرف العملات، طوان العتراء التي تلت الحرب العالمية الثانية، والتي تمير

- تشرق القوة الاقتصادية المطفة والنسبية (ارتفاع انتاجية العمل الصناعي في أمريكا بالنسبة للاقتصاديات الأخرى)

بوجود الطلب الخارجي على الصادرات الأمريكية، الناجم عن النقص النسبي في أساح اقتصاديات أوروبا الغربية نظرا لتدمير جزء كبير من طاقاتها الانتاجية أثناء الحرب، واللازم لمواجهة احتياجات إعادة التعمير، وكذلك احتياجات التسليح المتزايدة وفي الوقت الذي لا تتوفر فيه بالنسبة لهذه الاقتصاديات إمكانية انتاج ما تصدروه لكي تتمكن من الحصول على السلع الأمريكية، تأتي الدولار اللارم لشراء السلع الأمريكية عن طريق ما تمنحه الولايات المتحدة لدول غرب أوروبا من معونات وقروض، على الأخص في إطار مشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا الغربية (والبحال)

- يتمتع المركز الاقتصادي الدولي للاقتصاد الأمريكي بوجود فائض معتبر في ميزان المدوعات ابتداء من فائض كبير في ميزانه الجاري وتصل احتياجات الولايات المتحدة أعلى مستوى لها في ١٩٤٩ على حد السحو تتأكد الثقة في الدولار الأمريكي كالعملة الدولية، ويكون كالذهب ويغوم الولايات المتحدة بحلق عرض النقود اللازمة ليس فقط لنشاط الاقتصاد في فاحل الاقتصاد الأمريكي وإنما كذلك بسوية المعاملات بسوية وتكوين الاحتياطيات لدوبه للاقتصادات المكونة للاقتصاد الرأسمالي الدولي هذا في الوقت الذي يتحرر فيه القوة الاقتصادية الأمريكية بالقوة العسكرية والسياسية، خاصة من خلال النظم الدبلوماسية الدولية الجديد، هيئة الأمم المتحدة

ثم تبدأ ممارسات لولايات المتحدة لأقتصادية والعسكرية والأيدولوجية، بما تتطلب من اتصالات مائة في الخارج في الوقت الذي تتناقص فيه القدرة التنافسية النسبة للصناعة الأمريكية، تبدأ هذه الممارسات في دفع هيراك المدفوعات الأمريكي نحو العجز وتمثل أسياب العجز في.

أ- لاتفاق العسكري في الخارج إقامة اقوامه القواعد العسكرية وبناء الاساطيل البحرية، ومنح لمخونات العسكرية وتمويل الحروب (وأهمها حرب كوريا وحرب فيتنام، والانزواء المالي شبه الدائم بعمر من القاعدة الاستعمارية في العالم العربي، المتمثلة في اسرائيل، في البحر المتوسط، مرحلة غتصاف فلسطين، مرحلة استكمال انزاع فلسطين، مرحلة البدء في التوسع في اراض البلدان العربية الاخرى، ام باغتصاب الارض، كما في الجزائر، أو بالسيطرة الفعلية عليها عسكرياً وساساً، كما في جنوب لبنان، أو في الانتهاء بالاحتفاظ بها استخباراً) (دون حصص حاليه من المالكين مؤجر بطبيعته الحال)، كما في الأردن، أو بحمل الارض المحاوره منقوصة السيادة (خاصة عسكرياً)، كما في شبه جزيرة سيناء.

ب- استثمار رؤوس الأموال الأمريكية في الخارج، أي التوسع الاستثمري في الخارج، احيداً عن طريق عود بالنعم في شكل المساهمة بدولارات في تكوين شركات جديدة أو شراء مشروعات قائمة بالفعل، خاصة في أوروبا الغربية.

ج- إصدار السندات في سوق نيويورك الذي يصح امركزه العالمي لرجال البنوك، حيث يجد المقرضون سرارد المالىه لأجل طويل (من ٥-٢٠ سنة).

د- ابداع الودائع الدولاريه لأجل قصير في الخارج، خاصة في أوروبا،

حيث يكون لأسعار الفائدة المرتفعة قوة جذب واضحة لمن يحورون
رؤوس الأموال الأمريكية

وبعداً لتردات لولايات المتحدة في مواجهة الخارج تتزايد بمعدل يفوق
معدل نمو الاقتصاد الأمريكي حيث كان معدل النمو النسبي للنتاج الصناعي
مساوياً لـ ٣,٣٪ في الفترة من ١٩١٣ إلى ١٩٥٨، ولم يتعد متوسط معدل
النمو النسبي لاجمالي الناتج الاجتماعي ٢٪ منذ ١٩٤٥. وبدأ ميران
الذهب عات يعرف لعجز الطفيف فيه حتى ١٩٥٥ ثم بدأ المحر في أن يسجل
مخيمات الدولارات ويتحدد كل عام في ٣,٢ مليار دولار حتى ١٩٦٧.
وبعداً انخفض في الميزان التجاري في النصف، خاصة عندما تزيد الواردات
بمعدلات تفوق بكثير معدلات زيادة الصادرات. وفي الأربع سنوات لمتنتية في
١٩٦٨/١/٣١، ولدت الواردات، بالنسبة للفترة المماثلة السابقة، بـ ١١٪ في
الوقت الذي كان فيه معدل زيادة الصادرات ١٪. وارتفع أثمان لصادرات
لأمريكية في السوق الدولية (ارتفعت أثمان الصادرات في السنوات الأولى من
السياسات بمتوسط معدل سنوي ٥,٣٪) وبدأ المعجز في بود ميزان المدفوعات
الأخرى، خاصة في ميران لعمالات الرأسمالية (خاصة عن طريق شراء رأس
مال الأمريكي للمشروعات في أوروبا) في التزايد. فمير ميران لمدفوعات
الأمريكية بالمعجز وهو ما يعني أن البلدان الرأسمالية لأوروبية تتركز الدولارات
الناجمة عن هذا المحر أي أن عرض الدولار يريد في سوق العملات الأمر
لذي يعرض قيمته للأخصاض وتبدأ ثمنه في الدولار، كملة العملات، في
الاعتداد مع عام ١٩٦٧ ولا يبقى إلا المسألة لكي تعقد الثقة في الدولار
وعند تعقد الثقة يحصل الأفراد من الدولار بشراء الذهب ومعادن أخرى
بقيمة ومواد أولية. وتحققت النتيجة المناسبة الهجوم لثامن لذي ثمنه الجيوش
ميتنامية على الحش الأمريكي ووضعه في مركز عسكري وسياسي حرج في
أوائل ١٩٦٨ ولكي تمنع الدولار من لانهيار تقوم الحكومة الأمريكية ببيع

الذهب مقابل الدولار (أي تشري الدولار لانعاص عرضه من أسواق لصرف بالذهب) بالسعر الذي حافظ عليه منذ عام ١٩٣٤، وبعهدت بالاستمرار على الجماع عليه بقصد أن يكون الذهب كسرة دولار الامم لكي كمحور يدور حوله النظام نقدي دولي وهو ٣٥ دولاراً لأوقية الذهب وبدأ احتياطي الحكومة الامريكية من الذهب في التناقص السريع ولكنها تصر على عدم اعادة النظر في قيمة عملتها بالنسبة للذهب لأن ذلك يعني عدم قدرة لاقتصاد الأمريكي على مواجهة التزاماته نحو الخارج، خاصة عندما يتعلق بالعملة التي تتكون منها احتياطات كل وحدات الاقتصاد الدولي، أي العملة التي تحتل في النظام النقدي الدولي المركز المتميز مركز الشمس التي يدور حولها الكواكب الممتدة بملاب البلدان المكونة للاقتصاد الرأسمالي الدولي ويمثل هذا المركز أحد لسمات الأساسية لهيمنة رأس المال الأمريكي في الاقتصاد الدولي

والواقع أن احتياطي الولايات المتحدة من الذهب قد بدأ ينحصر منها قبل ذلك التاريخ فقد بدأ الذهب يترك الولايات المتحدة في ١٩٦٠ عندما تخطت كسرات الدولار في خارج الولايات المتحدة في قيمتها فيه احتياطي الذهب الذي تملكه من هنا كان «اجري نحو الذهب» فيرتفع ثمن الذهب إلى ٤٠ دولاراً لأوقية ومنذ ١٩٦٠ تصبح القيمة الاسمية للدولار أكثر من قيمته الحقيقية^(١) للمحولة دون الاستمرار في انخفاض قيمة الدولار تقترح الولايات المتحدة تكوين «مجمع للذهب»^(٢) من ثماني بلدان تمتلكها بونكها المركزية: من الولايات المتحدة والمانيا الغربية وفرنسا (التي تنسحب من المجمع فيما بعد) وسويسرا وبلجيكا وإيطاليا وهولندا وبريطانيا ويكون هذا المجمع في صيف ١٩٦٦، مع احتفاظ بنك الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك بنصف المجمع تاركاً للبنوك المركزية الأخرى مسؤولية النصف الآخر منذ ذلك التاريخ وحتى ١٧ مارس ١٩٦٨ كان المجمع

(١) Over evaluated

(٢) A gold pool: Un pool de or

يظهر في السوق أحياناً كمشتري للذهب بثمن ٣٥ دولار للأوقية عندما يفوق عدد المشترين للذهب في أسواق باريس وزيورخ أو فرانكفورت (وينكوبون من رجال الصناعة والصناعة وصناع الاسناد الذهبية وخصريين، عدد السائعين) وأهمهم متاجر الذهب، جنوب أفريقيا، الاتحاد السوفيتي وغيرهم)، أي عندما يريد الذهب على الذهب عن عرضه في السوق (ومن ثم يميل الثمن إلى الارتفاع، أي تنخفض قيمته للدولار) تقوم البنوك المركزية بسحب جزء من احتياطياتها من الذهب مع الثمن من الارتفاع عن ٣٥ دولار للأوقية، والعكس، في حالات الهبوط، تقوم هذه البنوك بشراء الذهب وتسلمه إليها

وقد نجح نظام المجمع في تحقيق هدف طاماً كان الطلب الخاص على الذهب أقل من الإنتاج العالمي للذهب لأنه كان من الضروري المرور من خلال المجمع لسويق جزء من المعروض من الذهب، الأمر الذي سمح للمجمع من الاستثمار في فرص نعمة من طريق التدخل في السوق ولكن ابتداءً من ١٩٦٥ بدأ الطلب الفردي غير النقدي على الذهب، الذي يأتي من الأفراد وليس من البنوك المركزية (نبي مستخدمة في أغراض نقدية)، يهوى عرض الذهب منذ ذلك كسب اعطاء المجمع عن بيع الذهب ويستثمر ثمن الذهب في الارتفاع، أي يستمر قيمة الدولار في الانخفاض

لمواجه ذلك تقترح الحكومة الأمريكية في أول يناير ١٩٦٨ عدداً من الإجراءات يقصد بها انقاص الانفاق الأمريكي في الخارج (١) ولكن الإجراءات التي اقترحها أحد بها تحتاج إلى وقت طويل للحصول على موافقة البرلمان وتحتاج بوقت أطول لكي تنتج أثراً ملموساً على ميزان المدفوعات الذي لا يكف عجزه عن التزايد. وتتميز الرغبة في التخلص من الدولار وتردد المصارفة على الدولار

(١) انظر في تفاصيل أزمة الدولار في مارس ١٩٦٨ مقال، بعنوان «أزمة الدولار أم أزمة الاقتصاد الرأسمالي النيوبي» (باللغة الفرنسية)، نشرت في الجرائد في أبريل ١٩٦٨، وهي مجلة الحقوق جامعة الاسكندرية، في العدد ٢٦ لسنة الخامسة عشرة، الاسكندرية ١٩٧٠

وتظل سياسته حكومة الامريكية في بداية ١٩٦٨ متمثلة في الاحتفاظ بالدولار قابلاً للتحويل للذهب في اسواق الدولة بسعر ٣٥ دولاراً للأوقية، معلنة أن حثيقاتها من لذهب تسمح بالاستمرار في هذه السياسة. أما تحقيق نسبة الدولار رسمياً فالحكومة الامريكية رخصة لاجرائه وتستمر قيمه اسولار في التدهور ويستمر جميع اسلطان السبع (بعد أن اسحيت فرنسا عاملة على زيادة مخزونها من الذهب، ومبادئه بضرورة هجران قاعدة الصرف الخارجي بالدولار والعودة إلى قاعدة ذهب، على نحو لا تتميز معه أية عملة على العملات لأخرى) في فقدان مخزونه من الذهب. هذا في الوقت الذي يستمر فيه لعامل رئيسي وراء صعوبات ميزان المدفوعات الامريكي. حرب فيتنام، التي تشر تطوراتها في نهاية فبراير ١٩٦٨ اهلح في اسواق لانية اسولية ومع أنون الحرب تحرق الثقة في الدولار ويكون الحربي بشراء الذهب والمعادن المسكة الأخرى (مثل القصص والسلاطين) والمواد الأوبه ويريد من حامي شراء الذهب ما يشاع من أن حبوب المربط يمكن أن توقف مبيعاتها بذهب في لسوق الدولية

وبعلن الحكومة الامريكية (في ٢١ مارس ١٩٦٨)

- أنها حصلت من البلاد الست المئته بمناظلي بوركها المركزية في اجتماع
دعيت اليه الولايات المتحدة في واشنطن على تنازلهم اختيارياً عن
تحويل ما في خزينتهم من دولارات إلى ذهب

- أنهم ضرروا ألا يعطوا الذهب، في مقابل دولارات، للبلدان التي يشت
في أنها تستخدم الذهب لتنفيذ اسوق الحرة

ويعني هذا الاجراء ان

- أنه اعاء ثنائية الدولار للتحويل بذهب، لأنها يقطعان، سرأ،
الربط بين (الدولار والذهب، حيث:

* تعهدت البنوك المركزية ببول مجمع الذهب بالنكف عن تحويل

دولاراتها، إلى ذهب (هذه البلدان مثل مربيًا البلدان المائة دولارات المتحدة)

• أن لبوك مكررة غير المثله في مجمع الذهب يتعين عليها إذا م طلبت ذهب من الخزنه لأمريكية ان تعطي التأكيدات الكافيه بأنها لن تستخدم الذهب إلا هي أغراض نقدية بمعنى آخر، إن مثل هذه البلدان يمكن أن تكون محلاً برهانه على استخداماتها الاحتمالية للذهب التي تسيطر عليه، وهي رقنيه يمكن أن تدو ضد الاستغلال الوطني، حتى بالنسبة للندن التي لا تعاني من حساسية خاصة بالنسبة سيادتها

أن الولايات المتحدة تفرض في الواقع حظراً على خروج الذهب منها

كما يعني هذا، الإجراء أن أنه يحسن مودين للذهب (سوق للتعامل في الذهب للأغراض النقدية وسوق للتعامل فيه بواسطة لأفراد لأغراض صناعية وجمالية) لم تعد المشكله هي مشكله أمن الذهب الذي يحدد على نحو تحكيمي، وإنما مشكله تسرب التدفق من الذهب ذي الثمنين المختلفين. هـ سيكون الاغراء كبيراً بكل ذوي الشأن في السوق لشراء الذهب (مع كل الحفظ لازم) بسعر ٣٥ دولار بلاوفيه لبيعه بسعر ٥٠ دولار للاوقية كيف يمكن عاقبة هذه التهربات؟ أخضر الذي فرضته الولايات المتحدة على الذهب يقصد في الواقع إلى استباق أثر وجود هذين السويدين وادخلوله دون تحفته

على هذا النحو يكون انولايات المتحدة قد مجتهد في ضمان مشاركة دول مجمع الذهب في تحمل أعباء ميزان المدفوعات لأمريكي. وهو ما يعني أنها تتحمل جزءاً من أعباء حرب فيتنام

ورغم ذلك يستمر وضع الدولار في التدهور ويرداد معه عدم استقرار أسواق الصرف الدولية حتى أغسطس ١٩٧١ حين تقوم الحكومة الأمريكية بإلغاء تعهداتها بشراء وبيع الذهب بالسعر المحدد (٣٥ دولاراً للأونصة) وتكون بذلك قد عصمت الدولار عن الذهب، أي انتهى التزامها بتحويله إلى الذهب وتبدأ أسعار الصرف تتحدد وفقاً لقوى السوق وتتقلب وفقاً لتغيرات، أي تصبح العملات معومة ويحدد نظام النقد الدولي الذي أسسه بريسون وودر أهم خصائصه المتمثلة في ضمان استقرار أسعار صرف العملات في إطار تقييدات محدودة يفرضها بالدولار الذي سيستبدل بذهب. وتبدأ مرحلة من بداية السبعينات تتميز فيها أسعار الصرف في السوق الدولية بالتقلب وتصبح القاعدة الوحيدة المستقرة مألوفة هذه السوق هو عدم استقرار أسعار صرف العملات في السوق الدولية

ثالثاً هي القاعدة النقدية التي طورتها اتفاقية بريتون وودز، مستلهمة من واقع الاقتصاد الرأسمالي الدولي فيما يتعلق بقوة الاقتصاد الأمريكي في علاقته بالاقتصاديات الأخرى المكونة للاقتصاد الرأسمالي الدولي والهيمنة الممكنة لرأس المال الأمريكي، وجعالة من الدولار عملة للعملات دولياً وذلك من أجل تثبيت اليه هذه القاعدة النقدية في إطار تطور الاقتصاد الدولي وممارسات الولايات المتحدة، وغيرها من الاقتصاديات، التي انتهت بالخروج على قواعد تنظيم «شككي» التي سارعت إلى تقديمه للآخرين حتى قبل أن تنهي الحرب العالمية الثانية ومع استخدام النقود على الصعيد الدولي نفس الحاجة إلى المؤسسات النقدية الدولية

٢ - المؤسسات النقدية الدولية هي الهيئات التي تتعامل بالنقود، وعلى الأخص بالائتمانات، أي الأوراق، والقروض تعقد إما لفترة قصيرة لأغراض الاستخدام الجاري، أو لفترة طويلة بناء مشروع من المشروعات التي عادة ما تعرف بأنها فترة عمر قصيرة، كإحدى منتجات الحديد والصلب أو سد لتحرير

اميه وحسب مجرى نهر من لانهار وكان أن قام، ضمن نظام برنتون وودز، هيئت لاقراض الدول، (إلى جانب الحكومات كمقرض والهيئات المالية الخاصة كالبنك الدولي دولة الشاط) هيئة لاقراض طويل المدى، هي البنك الدولي للإنشاء وتعمير^(١)، وهيئة للاقراض لتصير المدى هي صندوق النقد الدولي^(٢)

البنك الدولي للإنشاء والتعمير. جاءت فكرة البنك من المشروع الأمريكي ندي قدمه هـ. هوابت الأمريكي في ١٩٤٧ وعثل الهدف الرئيسي هي خلق آليه ماليه تمكن من توجيه الموارد الاستثمارية نحو أوروبا لأغراض التعمير لأن لمراد المالية اللازمة لإعادة بناء أوروبا لعريه لا يمكن تعبئتها بأسعار فائده محققه ويعتبرت ممانح طويله من المؤسسات المالية الخاصة فلصعان هذه الموارد بالشروط مناسبة لا بد دل من منظمه دولة حكومه ولم تكن مهمه الاقتصاديات المتخلفه أحد أهداف البنك الأساسية.

وسبل البنك إلى تحقيق أغراضه هو العمل على أن تقوم بنوك الخاصة بالاقراض ولا يقوم هو بالاقراض إلا إذا لم يوفق مرص الائتمان بالشروط التي تتوافق مع الخالة مسجل الاعتبار وهو يعرض اسداءً من الاقراض من السوق المالية الدولية

وهي البنية، يركز البنك في نشاطه على مشروعات إعادة تعمير اوريا «عريه» ولكنه ما يثبت، تحت الحاج المحاطر التي بدأت بصادف الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتخلفة التي حققت نوعاً من الاستقلال السياسي، أن يولي اهتماماً أكبر، من الناحية الفكرية، بمشكلات التنمية ويبدأ منذ

(١) The International Bank For Reconstruction and development; La Banque Mondiale pour la Reconstruction et le développement

(٢) The International Monetary Fund; le Fonds Monétaire International

متنصف الخمسينيات في مساندة مشروعات البنية الأساسية في عدد من بلدان
آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، وإلحاقاً مع ربط ذلك عادة بدسوقية بسياسات
اقتصادية معينة وسور يقوم به البنك في رقابة الأداء الاقتصادي. كما كان الحال
بالنسبة لمشروع الأولي لتحويل بناء السد العالي في مصر، حين عبه البنك
موارد مالية أمريكية وبريطانية، مع مساهمة من جانبه، لأقراض الحكومة المصرية
عام ١٩٥٥ قرضاً طويلاً، لأجل تنفيذ هذا المشروع. ووافقت الحكومة المصرية
على عرض البنك. ولكنه عاد وسحب العرض ابتداءً من موقف غير موات من
الحكومة الأمريكية لتحديث تحت ضغط واعتراض مسجود القصر في الولايات
المتحدة خشية أن يؤدي سد السد العالي إلى توفير المياه للتوسع في زراعة القطن
مصري طويل لتيلة سداس فورياً لتفقد، الأمريكي، كما كان هذا الموقف غير
الموات يعود كذلك إلى اعتبارات سياسة نظراً لاهتمام الحكومة المصرية على شراء
لأسلحة من بلدان خارج المعسكر الرأسمالي

وببدأ البحث في السبعينات في التعامل مع الدول المتخلفة فقط، ويساند
برامج النمو في بعض البلدان. ويصبح لهدف المعلن له هو تنمية الاقتصاد
الدولي بالنسبة للأجراء المتخلف من خلال تحرير الاستثمار في شكل مشروعات
وبرامج استثمارية. ويشي البنك عبداً من مؤسسات المالية الدولية، كالمجموعة
إيمويليه بنشميه (IDE) ومعهد التنمية للتدريب (DIT) ويشجع بترويج
يديولوجية الاقتصادية نشاط بحثي في مجالات البنية الصناعية والزراعة
والمسكان والتعليم والصحة والنمو الحضري والممر والبيئة. ويشتر نتائج
لأبحاث والدراسات، كما بشر التقارير الاقتصادية الدورية للمنظمة

وهي البداية لم تشهد اساحة الدولية أي تعاون بين البنك وصندوق النقد
الدولي. بل على العكس، كانت العلاقة بينهما تقوم على نوع من العيرة
والتباعد

صندوق النقد الدولي وجدت فكرة الصندوق في المشروعين اللذين

مقدمهم الأمريكي هـ . هوبت والاقتصادي الانجليزي جون كيتز في عامي ١٩٤٢، ١٩٤٣، على التوالي وتمثل فكرة بي اسمه بنك لاقراض الدول قرضاً قصيرة الأجل يهدف تخفيف انسياب لتجاره الدولية بهيئة الشروط حوائية يعمل مباشرة على استقرار أسعار الصرف بصمن استقرار نظام المدفوعات الدولية، الأمر الذي يشعله بحرين مدفوعات الدول، دون ادراك بالمروق الكمية بين لافصديت للكونة للاقتصاد الدولي ودون ادراك بصعه خاصة بطبيعة المشكلات الهيكلية للختنفة للاقتصاديات المتحللة (وقد شارك البنك الدولي الصدوق في عيب هذا الادراك)، وغيب عنهم تصور هذه الاقتصاديات كرخبات مسيطرة على كساب ويرة من ادورد الطيعيه، ومن ثم كمورد ليمواد الأوليه) لم تكن فكرة التنمية موحودة في مشروع إنشاء الصندوق إلا على نحو غامض خاصة وقد توجه مع الأزمة لافصادية، نحو الاقتصاديات المتحللة، يتعاضد معها، مع يدية الثمايت وكأنه يسي كل ما يتعلق بالتنمية، بل لا يشعل، في عمله معها، لا بالتطور ولا بالعمالة ولا حتى بالتجارة.

ونظراً للأهمية الخاصة التي يكتسبها الدور الذي يلعبه صندوق النقد الدولي بالنسبة للاقتصاديات المتحللة، ومنها الاقتصاد المصري ابتداءً من نهاية الستينات، يرى بشيء من التفصيل الاتجاه العام ممارسات الصندوق بين هدفه الظاهر وهدفه الحقيقي

ظهر صندوق النقد الدولي اذ كآليه دويه أساسيه من آليات الاقتصاد الرأسماني الدولي بعد حرب العالمية الثانية يسهر أساساً على استقرار أسعار صرف العملات والحيولة دون نقيبه، إلا في حدود ضيقة واسعاف الدولة التي قد تتعد عن هذه الحدود ويكون لاقراض نصير لأجل هو سبيل الصندوق إلى ذلك ونسهم الدول في تكوين أموال الصندوق ويكون الصبب الأكبر لدول الرأسمالية عقيمة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بطبيعة

الحال. على الأقل حتى تظهر لدول الشروليه في السبعينيات، وتكون لها
مساهمات كبيرة في ترويد الصندوق بحال ومن هنا كانت دارة الصندوق في يد
الأقرباء

الهدف لصدور الصندوق هو تقسيم الدعوة الضبة والمالية لدول التي
انضمت لنظام بريتون وودز، خاصة في حالات احتلال ميزان المدفوعات، أي
ريادة الترامات لدولة في مواجعة الخارج على حقوقها لدى الخارج هذه
الاحتمالات تعبر عن الوصف المالي اللحظي للاقتصاد القومي، ولكنها لا تعبر
باختتم عن المقومات الاقتصادية الحقيقية للدولة وقدراتها الإنتاجية، وخاصة في
فترة من التطور بحيث تسمح لأي سياسة حكومية باستخدام هذه القدرات
استخداماً منتجاً ومجدداً لهذه القدرات على مستوى أكبر بل ان دلالة المعبر
في ميزان المدفوعات تحتلف بحسب ما اذا كانت للحظة التي برز فيها المعبر
تقع في صميم بناء قواعد انجيه للاقتصاد القومي أو في إطار شاح اقتصادي
تعلب عليه الصفة غير المتحة. ولكن لتعبير المالي يقلل معادراً كافياً في نظر
الصندوق لتحديد موقعه من الدولة

الهدف الظاهر هو فراض الدولة لاعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات
(بريادة مكنتيات الدولة من الخارج أو بانعاض الترمات في مواجعة الخارج أو
بهما معاً) وقد يستلزم الأمر تحقيق التوازن في موازن مالية داخلية، كموازنة
الدولة مثلاً ولكن الصندوق ينهر فرصة أحتياج الدولة إلى بعض امال السائل
في الزمن القصير «اليوم» سياسات لها اثارها الخطيرة في الزمن الطويل. هذه
السياسات التي تقسم للنداب المتعلمة ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب وكما هو
الحال في كل الخلافات الاجتماعية عذاب البعض يتش في نفس الوقت بعيم
البعض الآخر من بين أفراد المجتمع الواحد ومن هنا تحددت أطراف العلاء في
التعاملات مع صندوق النقد الدولي، الصندوق كآلية من آليات رأس امال
الدولي، الدولة في المجتمع المتعلم، والفئات الاجتماعية الأخرى لن لا تعبر

الدولة من مصالحها الاقتصادية وإرادتها الساسة

هذا الهدف الظاهر للصدوق هو في الواقع سبيله إلى تحقيق لهدف جوهري، الهدف الحقيقي ' العمل المستمر ، في تعامله مع اسولء، على 'رانة' عوائق التي تعوق الحركة في السوق الدولية وجعل هذه السوق حقلاً غير محدود لأداء رأس المال، أي لمن له العصبية في علاقات القوى لاقتصادية على الصعيد الدولي . وفي إطار المصالحات الدولية تأتي العوائق من المدارس السياسية (وخاصة ذات الطابع 'قومي') بدول وبأني العوائق الاقتصادية من السياسات الاقتصادية التي تجرّسها الدول . ويوقف الأمر في النهاية على إمكانية التحالف بين الطبقات الحاكمة في الداخل ورأس المال الدولي وبرع هذا التحالف وسرع لاحكامك بينهم، التي يتضمنها هذا التحالف وبدون هذه الحقيقة لا يمكن فهم مواقف الصدوق من الاقتصاديات المتخمة، ومنها الاقتصاد المصري دون أدنى شك

هذا الهدف الحقيقي للصدوق السند الدولي يحقق، في امر حل، مختلفه لتطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي منذ الحرب العالمية الثانية، من خلال آليات مشابهة

هناك أولاً مرحلة التوسع الرأسمالي الدولي منذ الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينات . وقد شهدت هذه المرحلة التوسع لاقتصادي في لأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي، وعلى الأخص في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليابان، كما شهدت في الأجزاء المتخمة من هذا الاقتصاد الرأسمالي الدولي سياسات اقتصادية فعيلة محتففة حففت في بعض الأحيان قدرأ من النمو يمتزج مع التميز في شكل نمط تقسيم لعمل الرأسمالي الدولي، وإنما في غياب استراتيجية تطوير حقيقية تنهي التحول الاقتصادي والاجتماعي كما يكون تاريخياً الأمر الذي تنتهي معه هذه السياسات إلى أزمة اقتصادية اجتماعية تعرفها بشكل او باخر المجتمعات المتخلفة من العالم

لرأسمالي ولكن المرحلة تتميز في مجموعها بأنها مرحلة تماسك نسبي للاقتصاد الرأسمالي الدولي، يحقق من خلال تماسك النظم النقدي الدولي في حوراته في فلت الدولار بسند الذهب، مع الترام حكومة الامريكه بتحويل الدولار إلى ذهب بالسعر المحدد أسعار انصرف تتحدد ابتداء من الدولار وحوله يستقر النظم النقدي بما يتضمنه من استعمار لأسعار الصرف، ومن ثم توسع السوق الدولية ذك عوائق، الذهب، لا تبت التي أقامتها بعض دول العالم الثالث (ومنها مصر) في محاولتها تحسين وضعها في إطار تقسيم العمل الرأسمالي انبوي ويركز صندوق النقد الدولي على الاستقرار النقدي، وبكاد لا يظهر على المسرحين السياسيين و لانبورجي على أي الأحوال تنصرف حل جهود الصندوق الافتراضية بحر الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة

ولكن قانون التطور الرأسمالي يقضي بأن كل توسع لا بد وأن يحلب بقميصه، الانكماش، مهما طال أمد التوسع ويكون الأزمة التي يعيشها الاقتصاد الرأسمالي انبوي منذ نهاية الستينات هذه الأزمة تعبر عن نفسها عملياً في أزمة الدولار ابتداء من مارس ١٩٦٨ إنها لحظة تاريخية من لحظات التفتيح في ثاب الركود وتذهب اليه إلى غمة، وإن كان من حظ الأقلية أنها تستطيع الاحتفاظ باهتمامها وتؤدي الأزمة العامة، التي تنتشر في السبعينات وتسمر حتى يومنا هذا، إلى نطاء أو إيقاف النمو للأجهزة لانتاجية في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة وتكرس هذه الأزمة، في نفس الوقت، أزمة السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدول في لاقتصاديات المتخلفه منذ الاستقلال السياسي وهي سياسات تضمنت تبديد الفائض اندي يتبع في هذه البلدان (في صور محتله) والدخول في عمية المذبذبة تجاه رأس المال الدولي في شكل فروع من الدول لأحبية عملياً في مرحلة أولى، ثم تعظم الفروع الخاصة من البنوك الدولية، في مرحلة ثانية، مرحلة تكاثر البنوك دولارات وإعادة تدويرها دولياً

بهذا تقطع هذه الاقتصاديات المتخلفة الشوط الأول في العملية الجهمية
عملية المديونية الخارجية ورهن الامكانيات الداخلية والمستقبله لصالح رأس مال
الدولي. وتصبح المديونية، كما رأينا، حيز سبيل لتعبئة فائض منتج البلدان
المتخلفة نحو الخارج، وتكون الطبقات الحاكمة في هذه البلدان قد أدت خدمة
ماريحية جلية لرأس المال الدولي عندما استحدثت احتكرها للقرار السياسي
للحصول على فروع مالية، تسعود على حرم منها يتحول، بغرق شتى، إلى
ثروات مالية لأفراد هذه الطبقات وتندب أجراء أخرى وتضاهى مع هذه
المناسبات برحمات هذه الفروع إلى قدرات انتاجية حقيقية، ومن ثم تجمع
مسؤولية الدخل في «خلفة الجهمية» بمديونية على عائق الطبقات الحاكمة
والسؤولية اذن طبقية. ثم يسعى هذه الطبقات حدها عندما تثور قضية خدمة
الدين، إلى إسراع الصفقة القومية على قصة المديونية، لكي يحمل الطبقات
الاجتماعية الأخرى (التي لا تشترك لأقوى اتحاد فواردت لاعتراض ولا في
الاستفادة من الفروض) عبء خدمة الدين

ولكن الأزمة عسي ريادة المعوقات أمام رأس المال اسولي (في شكله المالي
أو السعوي) من جراء الاجراءات التي يمكن أن تتخذ، أو تضطر لاتخاذها،
كل الدول في لاقتصاديات برأسمالية المتقدمة والمتخلفة ازاء احتلال مواردين
مدفوعاتها. ويهيم في مجال احتلال مواردين مدفوعات البلدان المتخلفة. وهنا
يظهر صسوق «بعد الدولي» بوضوح أكبر على «سرح الاقتصادي الدولي»، في
ظل احتلالات مواردين المدفوعات للدول المتخلفة في الاقتصاد الرأسمالي
الدولي ويصوم الصندوق بدوره

على صعيد التحليل النظري، بالذء، هي كل دراساته لانفسادية، من
النظرية الاقتصادية الحديثة، وهي تمثل «نظرية الرسمية» في معظم
حاضرات العرب الرأسمالي. ويكون بذلك قد انهار يداه بصرف
النظر عما اذا كانت هذه النظرية صحيحة علمياً أو غير صحيحة

وابتداء من هذه لنظرية تركز رؤية الصندوق على المظهر المالي للنشاط
لاقتصادي وتقدم تحليلات عديدة بحثه، بالتركيز على التوازنات
لثدية والدالية (توازن ميزان المدفوعات، ميزان التجارة، موارده
لنوق) الخارجية والداخلية، ولادعاء بأن الناتج لا يكون إلا من
خلال تحقيق هذه التوازنات المالية

وتتمثل آلية الصندوق، عند قيامه بدوره، في سياسة «لتحرير الاقتصاد
«قومي» المقصود «بإشراك الظاهري منها هو إما إبعاد الدولة عن التدخل
في الحياة الاقتصادية وترك الحرية لعمل قوى السوق، أو دفع تدخلها
نحو ترقية قوى السوق هذه، ومقصودها هو السوق الرأسمالية
الدولية ويصرح بعدم هذه السياسة في البلدان المتخلفة ويشددون بشد
«الطلب والعرض» وهو أكثر انشيد لاقتصاد سياسي سطحية إذا ما
قدم بالنسبة التي يمدونه بها، وينتهي بهم الأمر إلى صراع عرضهم
الدعوى للاعتماد أساساً على عرض الآخرين، في البلدان الرأسمالية
المتقدمة. ونتجسم سياسة «صندوق في «روشتة» واحدة يحاطب بها
الصندوق كل الدول في الاقتصاد الرأسمالي الدولي، لتستخدم منها
والمتخلف، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية (سرى بعد لحظات أن
لهذه اللغة الواحدة معني يختلف بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي المتقدم منه
بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي المتخلف)

وتتمثل مكونات رويشتة الصندوق، التي بدأت تظهر بالنسبة لمصر في
تقارير الصندوق والسك الدولي، وقد اتصفاً ببعضهما وأصبحت لهما
أسس مشتركة لسيدسهما تجاه البلدان المتخلفة^(١) «تدله من

(١) ما عد هي هذا لالتصاق وجود مقريهما في واشنطن والدور الخاص الذي يلعبه رأس المال
الأمريكي في إدارتهما «ببناء» من حيث الولايات المتحدة في رأس مال كل منهما، وكذلك
العلاقات الوثيقة التي تربط إدارتهما بالبيروقراطية الأمريكية في واشنطن

(أ) تحرير الحرة الخارجية، أي إزالة العوائق التنظيمية، أمام الصادرات والواردات والعمل على إنهاء الاتفاقات الشائكة الخاصة بالمعاملات الدولية ومنذ ١٩٦٦ يصير الصندوق، في برنامج التثبيت على «إنهاء العمل باتفاقيات الدفع الثانية» لمعقودة مع الدول الأعضاء في الصندوق في أفرج وقت. وان كان لطلب الصديق هنا معقولة في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة الذي ساد في الخمسينات والستينات، فهو يفقد كل معقولته في ظل نظام أسعار الصرف المعمومة الذي تحتويه قوصى النظام التمددي الرأسمالي الدولي الحالي، منذ ١٩٧٢، حيث أصبح عدم الاستقرار النقدي هو الظاهرة الوحيدة مستمرة هنا يصبح الاتفاقات الشائكة للمدفوعات مدوية الملجأ الطبيعي من بريد حدة أدنى من الاستقرار في تعديلاته الدولة، ومن ثم في اقتصاده الداخلي ورغم ذلك، وازاء اصرار الصندوق، أعلن خطاب نواب الحكومة المصرية في ١٩٧٦ في بده لثاني عشر «موقع أن نكون قد اتفقا على إنهاء معظم اتفاقيات الدفع الشائكة الثانية مع أعضاء الصندوق» وتعهد الحكومة المصرية في البند العشرين من نفس الخطاب ألا توقع اتفاقات دفع ثالثة دون التشاور المسبق مع «الصندوق» وطبعي ألا تكتفي الحكومة المصرية «بالإبقاء» خشية أن تقوده نوابها الخمسة إلى المحجيم، وتعمل حاهدة على إلغاء اتفاقيات الدفع الثانية فعلاً نتجد نفسها في بداية الثمانينات ولم يعد بينها وبين الدول الأخرى أكثر من أربع اتفاقات دفع وهكذا تزيد الحكومة تمنعها بجنة «نظام أسعار الصرف المعمومة»

(ب) تحرير سوق الصرف، أي إزالة الرقابة على النقد الأجنبي وعدم التدخل في تحديد قيمة العملة وترب تحديد لقوى السوق ينتهي الأمر إلى

(١٦) بل ويحد أهم مكونات السياسة في برنامج التثبيت الذي يقترحه «صندوق» على الحكومة المصرية في ١٩٦٢

سعر واحد مصرف الحبة المصري هذا الأمر أصبح مصدر اهتمام خاص
 بصدوق ندي يصر على عدم تدخل الدولة في سوق مصرف الحبة المصري
 والانهاء بالمصء على بعد اسعار الصرف، ومن ثم ضرورة تخصيص قيمة
 الحبة المصري، رغم أن تخفيض العملة لا يكون السبيل، وفقاً لأحكام صندوق
 النقد الدولي، إلا كملجأ أخير ورغم أن سعر مصرف العملة الوطنية يصح من
 العوامل الهامة التي تؤثر في تعاملات الاقتصاد القومي مع الخارج نظراً، أولاً
 لأهمية الطلب الخارجي في مكونات الطلب الكلي، ومن ثم أثر ذلك على
 مستوى معاملة الدخل، وثانياً. لاتصاف كل الموقف الدولي بتضخات أسعار
 مصرف العملات ويكون من الضروري أن يكون سوق الصرف أحد المجالات
 التي تتدخل فيها الدولة، أما لتحقيق سياسة اقتصادية انتاجية محددة مسبقاً أو
 لاصلاح مسار الاقتصاد القومي، بعد الاحداث وعليه يكون صندوق النقد
 الدولي قد نصح الدولة، أو طلب منها أو اشترط عليها (وفقاً لموضع المالى
 والمضى لدي وصلب اليه الدولة في خلق موقف يجعلها راعية في التعامل مع
 الصديق أو مرغمة على التعامل معه) بالابتعاد عن سعر مصرف العملة الوطنية
 وعدم التدخل في تحديده في حصر الأصل فيه أن أسعار الصرف معلومة وتحدد
 قيمة كل منها بالقدره النسبية لكل من الساحب والحاملين للعملات ليحولوا بينها
 وبين الفرق ومع هزال لسباح المصري جسدياً (لأنه لا يعني لا تقوية جسمه
 بالانتاج ولا بالتدريب المتواصل على الساحة) تكون يصيحه الصندوق بعموم
 الحبة المصري بمثابة التوعية بأعرافه ويكون الصندوق قد طلب من الدولة في
 مصر بالالتدخل في شأن سعر مصرف العملة الوطنية في وقت تعرض فيه
 ظروف الاقتصاد الرأسمالي المصري، الذي يسوده عدم استقرار سعر مصرف،
 بأن يصح سعر مصرف أحد الأدوات الرئيسية للسياسة الاقتصادية للدولة

(ج) تحرير الأثمان في اساطل (الهم باستثناء الاجور)، أي عدم تدخل
 الدولة في تحديد الأثمان وقد عبر ربح الشك في عام ١٩٦٢ عن هذا المكون

من مكونات البروتستة بقوله «نعمل بحكومة على إلغاء القيود المبرومة على الأسعار هي أقرب فرصة ممكنة، وهو ما يتم، في لغة المصنوق، بإلغاء الدعم بصفة أساسية» وتعديل الأسعار الداخلية بحيث تتناسب مع الأسعار العالمية».

(د) عدم تدخل الدولة في سوق العمل (بعدم لالكرام مثلاً بتشجيع الخريجين) باعتبار أن ذلك يمثل عبئاً على موازنة الدولة من طريق زيادة لالكرام العام

(هـ) التركيز على النشاط الاقتصادي الفردي ويتحقق ذلك، بإزالة العوائق أمام مستثمر الفرد، المحلي والأجنبي، وعادة النظر في قانون لكرام على نحو يحايي المستثمر الفرد، ويتعد الدولة عن نشاط الانتاجي عن طريق وحدات متاحة تملكها الدولة (أي ما اصطلح على تسميته في مصر بالقطاع العام) والمكره لأساسيه هنا أن المصنوق نس صد القطاع العام لأنه أداة من أدوات الاء لا اشتراكي باعتباره كذلك يمثل، في عتقادنا، خطأ وقع فيه الكثيرون في مصر معطاع الدولة لضرورة من ضرورات ختمة الاقتصاديه برأسمالية منذ الكساد الكبير، وتقع الدولة في مصر لم يكن لا هي ملكية الشعب ولا تحت سيطرته العميه، ولا كان الجزء الأكبر من ناتجه يعود إلى العالبيه من المسجين في مصر المكره أن ملكية الدولة لعدد من الوحدات الانتاجيه يمثل أداة طبيعة تمكنها من الحصول على الموارد المالية (أنظر هائض شركات القطاع العام الذي يذهب إلى موازنة الدولة في مصر، وكذلك ما يدفعه من صرائب لكرام الاء، وما تدفعه المصنوق الساميات الاجتماعية)، كما تمكنها من اتحاد بعض الاجراءات التي تحقق نوعاً من التوازن السياسي وتحويل دون تغيير الوضع على حساب الطبقات الحاكمة (كما انما قامت شركات القطاع العام مع بعض اسع الضرورية بأئام أقل من شمس السوق أو ترويد محدودي للدخل بخدمات رخيصه نسبياً)، وجود هذه الملكية (وهي في النهاية من قبيل الملكية الخاصة من راية من له السيطرة الفعلية على الموارد والمستبعد الرئيسي من الترخ) يزود الدولة بأداة مره تمكنها من اتحاد اجراءات قد

تمثل عائقاً أمام اتساع السوق الدولية هذه الاجراءات قد تسجدها الدوله مرهه
لواجهة صحرط سياسيه او اجتماعيه، كما قد تسجدها بفعل الاعراء الذي يحدثه
و حود مثل هذه الأداة مبرنة اسي قد تمكن الدوله من تحقيق مصالح للعثات الحكمة
في كلتا الحالتين قد يهجم من لاجراءات عداة حركه رأس المال الدولي . من هه
كأن اصبرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على ازاله قطاعات الدوله من
الاقتصاديات المتحللة

جوهر لسياسة التي تبصيح بها صندوق النقد الدولي في هذه المرحلة،
مرحلة الأزمة مركبة، هو عدم تدخل الدولة في الاقتصاد المتحرف في الحياة
لاقتصاديه و ترك الاقتصاد المحلي « حراً » سرياح الاقتصاد الرأسمالي الدولي،
تشجسد النتيجة النهائية بمصادر ارباح وقوتها في أنشطة الخاليه من تاريخ
الاقتصاد الرأسمالي الدولي وقد غلب الطبع الاحكاري على هيكته فجوهر
ما يطلبه جون جنتر مدير عميمات الشرق الاوسط في الصندوق من وزير مالية
مصر في أبريل ١٩٧٥ كشرط لامكانية التعامل مع الصندوق^(١) - إلغاء الدعم
بصفة أساسية - تعديل أسعار صرف الجنيه المصري بما يتناسب مع أسعار السوق
اخره - تعديل لأسعار المدخليه بحيث يتناسب مع الأسعار العالمية - ازالة العوائق
أمام المستثمر الأجنبي وفي نهاية ١٩٧٦ يصر مكشمارا، مدير البث الدولي،
على الا يتم الاتفاق بين البنك والحكومة المصرية إلا إذا وجدت خطة - لأن عدم
وجود خطة يعني في نظره « أن مصر ليست حاده في تطبيق سياسة الانفتاح
الاقتصادي » ونحن نعلم أن جوهر سياسة الانفتاح هو ترك باب الاقتصاد

(١) ويتضح الصندوق الدولي الامريكي بنفس السياسة، حيث تؤكد رقيه الصندوق، تقدمه في
مؤتمر بروكس في مايو ١٩٨٥ أن المتطلب الرئيسي لتحقيق النمو هو تحرير الأثمان الداخلية في
مواجهه الأثمان الدولية، الأمر الذي يؤدي في نظر الصندوق من فعد إلى عتد مدحرات
أكبر وإثنا كذلك إلى جذب كميات أكبر من المارد من الخارج . ينظر

F.D. Erb. A View From the fund, Africa and the International Monetary Fund,
G.k. Hollander ed, International Monetary Fund, ١986, p 18 - 19

المصري مفتوحاً على مصراعيه لكي يستمتع رأس المال الأجنبي بحريته في الدخول في الشكل المالي أو السلعي (بل ويتمتع رأس المال المصري بحريته في الخارج) وتُعد القوة العاملة المصرية هي الأخرى الحريتها في التشتت خارج المجتمع المصري (ولذا ؟؟ أليس الأصل هو المساواة أمام الباب المفتوح؟)

ويكون لروشه الصنوق معنى يختلف بحسب ما إذا كان الاقتصاد متقدماً أو متخلفاً وهم وحدة لها ومكوناتها - فإدما ما أصبح الصندوق بريطانيا في ١٩٧٦ سمح بحرية الحياه الاسريبي حتى تحقق أثمان صادراتها نسبياً، فان مثل هذا التحصيص يمكن أن يربط من صادرات مريديب، لأن لبريداً قاعدة نتاحة موجودة بالفعل تمكن من التوسع في انتاج الصادرات وتمكنها في ذات الوقت من الحد من الواردات - أما إذا أصبحت الحكومة المصرية في بداية الثمانينات ستخصص قيمة الحياه المصري حتى تحقق أثمان صادرات المصرية نسبياً، فلا تؤدي التخصيص إلى نفس النتيجة، إذ أن مصر قد فقدت طوائ السبعينات الكثير من قدراتها الاناجية وورد عمادها على الاسبيراد، ولم يعد من الممكن لتوسع في الانتاج التصديري بدرجات تذكر. ولا يؤدي حصص سعر الحياه إلا إلى رفع أثمان الواردات المصرية بما سلك من أثر سلبي على مستوى معيشة لفئات لاجتماعية العريضة التي تستهلك سلعاً تسورد مباشرة أو تدخل الواردات في انتاجها محلياً، ومن أثر على ريادة ريادة لا تنجز في السلع المستوردة التي تستجيب بطلب الفئات الاجتماعية ذات الدخول المرتفعة والسيطرة اجتماعياً وميناسياً. ومن ثم نجاء نمط استخدام الموارد من النقد لاجبي نحو هذا الطلب - كما أن تحصيل قيمة الحياه المصري قد يؤدي إلى زيادة عبء خدعه الديون الأجنبية - فضلاً عن عدم قدره الدولة قنياً على السيطرة على المعدلات التضخمية لارتفاع الأثمان في داخل الاقتصاد المصري فلعنة الروشنة قد تكون واحدة، ولكن المعنى يختلف.

ونعتقد هذه الروشة يكون صندوق النقد الدولي قد اشتهر فرصة المشكلات الاقتصادية، سي تظهر في الزمن القصير ليجبر سياسات يكون لها

أنه انسلبيه الخطره على السكان في الرمن «عنون» ويتحول «النصح» تدريجياً إلى «طلب» باتباع هذه السياسات، ويتحول «الطلب» إلى «اشتراط»، حتى يمكن للصندوق أن يحد إلى ادونه يد العون، من طريق «قراصه» لتمعية النجس، و عطائه شهادة حسن السير والسلوك لاستخدامها في السوق المالية الرأسمالية الدولية. وتكون الطبقات الحاكمة في المجتمعات الرأسمالية المتحلقة، التي تملى عليها مصاصها ضرورة التعامل مع الصندوق، قد حصلت على شهادة «الحجز»، التي تمكنها من أن مطلب من الدائنين في بلعمل الرأسمالي الدولي مظرة محتمة إلى «العاجر» عدم يحقق اللقاء في «نادي» باريس

ويكون المقصود النهائي لسياسات الصندوق هو إزالة العوائق التي تحول دون توري الأثمان الداخلية في الاقتصاديات المختلفة مع الأثمان الدولية أي غياب معايير قياس مختلفة تعكس التعميمات الاجتماعية والسياسية للمجتمعات المختلفة عند اتخاذ القرارات الاقتصادية. فاداً ما غلبت معيار القياس المختلفة تتخذ القرارات الاقتصادية في البلدان المختلفة وفقاً للأثمان الدولية التي تمكس علاقات القوى الاقتصادية القائمة وتكرس قوة البعض وضعف الآخر: قوة الاقتصاديات المتقدمة وضعف الاقتصاديات المتحلقة، وتزول عوائق السياسات «دمومية» من السوق الرأسمالية الدولية، ويحقق الهدف الجوهرى: إزالة لعوائق أمام توسع السوق الدولي، مجان أداء رأس المال الدولي، لتتمكن اشركات دولية النشاط من تنمية استراتيجياتها طويلة المدى على مستوى العالم أجمع مستفيدة من المزايا البسة لكل رقعه في الاقتصاد الرأسمالي الدولي. القوة العاصه الرخيصة عند البعض، الطعه الرخيصة عند الآخرين، المادة الأولية لاستراتيجية لدى دولة ثالثة، الاعفاء الضريبي لدى دولة رابعة، حر مان القوة العاملة المحلية من احماية التشريعية لدى دولة خامسة، وجود المستهلكين في أراضي دولة سادسة، وهكذا. فعياب لدانة للأثمان الداخلة يجعل من الجسم اتحاد المزارر لاقصادي على أساس الأثمان السائدة في اسوق الدولية. فاداً من احتاح للاقتصاد المصري إلى مزيد من الأسست

مثلاً، يتحمل بقرور على أساس المقاربة من ثمن الاسمنت في السوق الدولية حالياً وثمنه في السوق المحلية. هذا كان الثمن الدولي أقل من ثمنه عند انتاجه بواسطة الوحدة المزمع إقامتها في مصر ينتهي متحداً القرار إلى أحد أمرين. أما الاستثمار على شرائه من السوق الدولية أو معدة إحدى الشركات الدولية الكبيرة بالمشاركة في إنتاجه محلياً، بحجة أن هذه الشركات هي التي تمتلك التكنولوجيا المتطورة والقدر الإداري، إلى آخر الأسطوانة المبرورة التي لا يكف وكلاء الشركات الدولية عن تشجيعها رغم رداءة اللحم وغريته عن كل ما هو وطني

وتتعرض هذه السياسات عند تقييمها بأن تؤخذ في مجموعها بأهدافها المباشرة وغير المباشرة لا أن يؤخذ بعضها من إجراءاتها ينظر إليه من ذاته، وكأن أدوات السياسة الاقتصادية، أو أية سياسة أخرى، يمكن أن تؤخذ في ذاتها وعيها، تكون العبرة بالاصناف المستثمر بامكانيات الانتاجية للاجراء المتخلفة من الاقتصاد لرأسمالي الدولي وهو أضعاف لا بد وأن ينتج هيكل من استراتيجيات السوق التي يبعثها دول العالم الثالث ضد «الاستقلال» السياسي وتكون بصدد مخط للاستخدام المورداً على المصعيد الدولي يؤكد تزايد الفائض المنتج في الأجزاء المتخلفة ومدى بوية فون هذه الأجزاء للاجراء المتقدمة من العالم الرأسمالي. وبناكداً لمديونية يؤكد السيل «القانوني» للمحرم لاسراف الفائض الذي ينتجه المملوك في البلدان المحتلفة، من خلال خدمة الدين، أي دفع أصله وفوائده. وهي خدمة يمكن أن تسير طبعاً كان خادم الدين يسلك سلوك «شرفاء» على المصعيد الدولي ويستثمر في احترام «التراماته» لمديونية. ومع حالة المديونية تتكون حلقات مصالح للمشاريع المحببة للمستفيدة من المديونية عن طريق الاستشارات والدراسات والتسهيلات والوساطة في التعمقات وبمقدم الخدمات المحاسبية والقانونية والضريبية والجمركية والأمنية، إلى غير ذلك من البثور التي طمخت على حلد حياة لانتصافية في المجتمع المصري منذ الانفتاح الاقتصادي في بداية التسعينات

د. ما أكدت المديونية وصمتا السلوك «الشريف» للمدينين لا بد من معالجة

خدمه اسبق عن طريق نوع من الانتاج، لأن من لا يسبح لا يستطيع أن يستمر
حاضراً شريعياً للذين الأجبي

- لا بد من نوع من الانتاج يتحدد بقرارات اقتصادية «حرة» يتحدد على
أسس الائتمان الدولي وتحدد، ابتداء من علاقات القوى مع الأحرار، المقدمه في
العالم الرأسمالي، نوع النشاطات الاقتصادية التي تقوم في كل جزء من أجزاء
عالم الرأسمالي أي نوع مساهمه في نمط من النمط لتقسيم العمل الرأسمالي
الدولي، الذي يخدم في النهاية رأس المال الدولي

ويضمن هذا النوع من الانتاج ثمة المائض من المنتجين نحو الدولة الذي
تورده للدائن لأجبي وإنما بعد أن يحظى الوسيط، حاكم المديونية، بقدر من
هذا المائض. وهي ثمة تضمها سياسة التحرير الاقتصادي القومي «تحرير الأثمان
الداخلية وتجميد الأجور الحقيقية (إن لم يمحض)، إزالة كل رقابة على الصرف،
نظام معدي معاكس للنشاطات الانتاجية يرفع أسعار المائض، وانصدون يطالب
رقعه إلى ٢٠٪ من نهاية السبعينات، نظام صريبي على العالقية ويحايي الأثنية
الخدمة للذين ويمكنها من الامتلاك بثروات داخلية هائلة نحوها، لتخرج لتملك
هي الأخرى ثروات «أجنبية» تودعها في مواقع أمانها بسبل ظاهرها المشروعة
ويأمنها (بل وظاهرها في كثير من الأحيان) عدم المشروع

أنا ما وقع الاقتصاد المتخلف في «صح» المديونية الخارجية يصبح من
الضروري أن تسعى السياسة الاقتصادية «الجديدة» إلى نوع من الانتاج
يضمن خدمة الدين. فكما حرصت الإدارة البريطانية للاقتصاد المصري، بعد أن
أشهرت المديونية دولياً في سبعينات القرن الماضي وأكثمت سيطرتها «سياسية»
بالعزو العسكري في يوليو ١٩٨٢، نقول كما حرصت هذه الادارة البريطانية
على ضمان انتاجية الاقتصاد المصري بتطوير الانتاج الزراعي (والعصاء على
النشاط الصناعي) وانتاج مائض من خلال محصول رئيسي هو القطن يضمن
الاستخدام في عمية سداد الدين الخارجي حتى الحرب العالمية الثانية، يحرص

رأس المال لدولي الآن على ان تمارس البلدان المتقدمة لمدينة السياسة الاقتصادية التي يحقق نوعاً من الانتاج يضمن خدمة الدين فداد ما قصد بها خدمة الدين ولا يمكن أن تكون هي مصلحة المنتج فداد ما يردى الآن ضرورة اتباع سياسة انتاجية في الزراعة المصرية مثلاً، فالمقصود هو ريادة انتاجية العلاج على نحو يمكن من نغشة فائض أكبر يمكن من خدمه الدين . وليس المقصود هو إعادة بناء المجتمع الريفي في مصر اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً الأمر الذي قد يستغرق جيل ، إن لم يكن كل ، الفاضل الذي يمكن انتاجه في الزراعة

وبعد التراجع عنه، وإنما، كمعادته، بس نفس الطريقة فمتحد فوارت لمديونية فته حاكمه لا تنتمي إلى «فئات المنتج» في المجتمع المصري، وإنما محسنة هذه فئة في قوه اجتماعية محتالته (الباش سجي) أي نفس العالم الرأسمالي، وإنما مثلاً هذه الفئة محتالاً ومزوداً بهيات دولة نقف على رأس مشحصات ر من المال الدولي من بنوك وهيئات مالية ودبلوماسية دولية ومن تحمل عبء خدمة الدين في النهاية هم السجون المبتزون في مصر، وإنما بعد شئت جهدهم لاسا في مصر وخارج مصر، بين الاعترا في دخلها والاعترا بضممن للعبرة في حال حله ولا بد لهم في جميع الأحوال من لاستمرار في الانتاج، وإنما الانتاج لدي يحرمهم من الفائض، الذي لا يحرم مجدد الانتاج للشح في داخل المجتمع المصري، وإنما الذي يخدم الدين الاجبي

في هذه المرحلة الثانية التي تتأكد فيها مديونية بلد من «العالم الثالث»، لا بران صندوق النقد الدولي يعامل مع الحكومات، ومع الحكومات فقط، ولكن بعدد مفاصل من الخفاء، وتكون تقاريره سرية للغاية وتحتجب إلا عن دائرة ضيقة من دوائر حاكمين التي يتصلق مصالحهم الاقتصادية بجانب سياسات لصندوق، وإن لم يسهل عليهم دائماً من الناحية السياسية «تقرير» هذه «سياسات في مواجهة جماهير الناس في بلدان العالم الثالث. وبشر النقص بين «الجيل» الاقتصادي بين الفئات احكامه نحو تعيد سياسات رويشتة الصندوق

والارتقاء في أحضان رأس المال الدولي والصعوبة التي تنشأ من عدم بلاتمة
السياسة لتنفيذ هذه السياسات ويبدأ المأزق الذي نجد الكثير من حكومات
«العالم الثالث» نفسها فيه

ويؤدي تطبيق السياسات التي يوصي بها صندوق إلى ثورة جماهير الناس
في بلدان «العالم الثالث». من الأرجنتين وغيانا من بلدان أمريكا اللاتينية إلى
مصر، والهند، والمغرب وتونس بل وإلى كوريا الجنوبية في نهاية ١٩٩٧ وبداية
١٩٩٨ وبداية الجماهير في التعرف على الصندوق ونجده كشخص يفسر لها
«بعض» لأنه ليس، بتصلحه وصراره على الأحاد بها، ما هو ضروري بمعانيه على
قيد الحياة يوماً بيوم. ولا تجد هذه «الهيئات الشعبية» من إصرار الصندوق وكأنه
لا يبالى حتى بالحكومات، لخصه قياً لسياساته وإن كانت لا تستطيع تحريرها دفعة
واحدة من التحية السياسية إذ ماذا يعني الاستمرار الأساسي لبعض الحكومات
إدام مورن تحقيق الهدف الأساسي. رائته لعوث من صندوق أندولية لمحروب
الشركات الدولية، وخاصة شركات رأس المال العالمي دولياً في مواجهة العالمية
من سكان «العالم الثالث». لا شك أن التضحية ببعض الحكومات لا يمثل ثماً
بمطلقاً يدفعه رأس المال الدولي، خاصة إذا كان المتوقع أن تكون الحكومات البديلة
«أكثر شرفاً» في خدمة الذين يخرجون وما تستلزمه هذه الخدمة من أساليب
سياسية مستمرة تزيل في النهاية العوثر أمام حركة رأس المال الدولي. ويبدأ بعض
مفهي «العالم الثالث» والحزب المتقدم من العالم الرأسمالي في إثارة انتفاخ حول
صندوق المقدم الدولي والدور الذي يلعبه وآلياته وتصور مشكلة على الصعيد
الايدولوجي بعد أن آثارتها سياسياً جماهير سكان «العالم الثالث» هذه قامت
برود فعل عكس، وراء التهديد المباشر لمعاشها اليومي

ومع استمرار الأزمة في العالم الرأسمالي يستمر الركود النسبي لنشاطات
الانتاجية ويكون التحول في الأجراء المتقدمة من العالم الرأسمالي نحو النشاط
المالي الدولي، خاصة مع الثورة الهائلة التي حدثت في وسائل الاتصال الدولي

وغلبه للمضاربة على السوق الرأسمالية الدولية

ويؤدي تكريس مديونية بلدان «العالم الثالث» إلى أن تكون لمديونية السبيل الأساسي (إلى جانب سبل أخرى لتتبادل ادوي) في هذه اللحظة التاريخية، لتعبئة الفائض نحو لأجراء التقدم وتبدأ للمديونية لتكون في ذاتها سلعة في سوق المقاربة المالية الدولية للبنوك الدولية. إذا ما استقر الوضع سياسياً لحكومة منتهية يرتفع ثمن مديونيتها وتقدم البنوك الدولية على شراء ديونها، إذا توقفت المكسيك عن دفع فوائد بعض الديون تنخفض أثمان مديونيتها وتداول البنوك الدولية التخلص من ديونها بالبيع، وهكذا.

وتصبح القصص هي قصص صناد استثمار بخدمة الدين الخارجي، وبصمان ذلك لا بد من الانتاج^(١)، نوع محدد من الانتاج ويبدأ لبنك الدولي وصندوق النقد الدولي

- في التركيز على ضرورة الانتاج، ولقد ليس أي نوع من الانتاج

وهي القيم بحمسه من التحاور مع متلقي «العالم الثالث»، من البدء في نشر تصاريه، أحياناً حتى قبل نقلها إلى الحكومات، إلى قيام مثليه بالمطالبة بمساحات في وسائل الاعلام الداخلية لتعبير عن وجهة نظر الصندوق. إلى أخذ اساندة في إقامة الندوات والمؤتمرات حول القصص مع الحكومات (انظر أعمال المؤتمر الذي انعقد في بروكس من ١٣ - ١٥ مايو ١٩٨٥، ونشر بعنوان أفريقيا وصندوق النقد الدولي)، ومع أساندة لاقتصاد في بلدان «العالم الثالث»

١ - في تمهيد الاتفاق بين حكومة مصر و الدولة اندائه في نادي باريس في ٢٧ مايو ١٩٨٧، يخص العهد الرابع من العهد على انه قد تم بلوغ الدولة الدائنة بمشاكله بآجر عائد الشيب التي شرع فيها مصر كما كرر الديون الدائنة على الأهمية في توبيخ لتسييد الكامن بربح النسب ريصه خاصه تشيوط القطع لاساحي للاقتصاد، تحسني لاداره حالة وإداره النقد الاحيبي، سبدا في عاينه الوضوح من بعض الانتاج إلى لعائق في شكله مثالي، إلى «ما في شكل النقد لأحيبي (عنده الدائنين)، من جيوب اندالتي

(انظر أعمال ندوة لندن في ٧-١٢ سبتمبر ١٩٨٧ عن العلاقة بين أفريقيا وصدوق النقد الدولي)، إلى إصدار الكتب التي تعالج العلاقة بين الصدوق وحكومات بلدان «لعدم الثالث»

وهكذا يشط كل من البنك والصدوق على مستوى «النظرية» الاقتصادية مع معظم دور الصدوق على مستوى الأداء الاقتصادي للبلدان العالم الثالث، (في تفسير الصدوق مثلاً بصعوبات اقتصادية لا فريقي في الثمانينات يرجع هذه الصعوبات إلى ارتفاع أسعار البترول، المصاحب بانخفاض أسعار الصادرات الأفرقية، بالإضافة إلى نقص الطلب من البلدان لصناعة على الصادرات الأفرقية وارتفاع أسعار لفائدة الذي أدى إلى ارتفاع تكلفه الحصول على رأس المال القندي فالسب الرئيسي لصعوبات أفريقيا في الثمانينات هو ارتفاع أسعار البترول، وما عدا ذلك هو من قبيل العوائق المصاحبة أو الاضحية (١) (١١).

وعليه يكون مهمة الصدوق والبنك الدوليين في المرحلة الحالية نحو الانساج (وإعما مع تحديد نمطه) والتعاون مع «الشخص» والأعما نحو عدم اعتبار الحكومات الطرف الوحيد في علاقات هاتين المؤسسات الدوليتين معاودة أخرى. تحول المؤسسات، لضمان «خدمة» الذين الأحيي، أن يسيما من وجودهم ومن الدور الذي يلعبانه لتحقيق هدفهم الحقيقي إزالة العراقق من السوق الدولية أمام حركة رأس المال الدولي في الشكل الذي يأخذة حالياً، شكل الشركات دوليه الشاط (هذا مع الخلاف طبيعة العراقق في المناطق مختلفة من العالم لمختلف). ومع حركة رأس المال تأتي العوائق المصاحبة لرأس المال المالي ولربح لرأس المال المسج من خلال حركة السج في اسوق المالية

* * *

(١) انظر، أفريقيا وصدوق النقد الدولي، المرجع السابق الإشارة إليه، ص ١٦

ويستمر صندوق النقد الدولي ومعه البنك الدولي، بكل تقديمهما يصعطان في سبيل تحاد مريد من إجراءات «الأصلاح» وإعادة «التكيف»، مريد من السياسة «الانكماشية» الحادة و «لاستثمارية» مزيد من تخفيض قيمة العملة الوعائية ومريد من اعتماد «سوية» عن التدخل في الحياة الاقتصادية، اللهم لا في مجاز أخذ من الأجور والمؤسسات الحقيقية (والوقوف أمام أصحاب الأجور والممتلكات) ومن ثم مريد من تحلص القول من وحدها الاقتصادية، وخاصة «الاشجيه» منها، وعلى الأخص المرحمة من بين هذه الأخيرة وتعم شعوب الاقتصاديات المتحللة مريد من السطلة ومريد من معدلات النمو السالبة ومزيد من استرجع والاعلاء ومريد من عبء الصير ليد غير المباشرة ومريد من إعادة توسيع الهوة بين القلة المستفيدة والعالية التي يردد اعتبارها من حد الصفر، ومريد من عقد الاقتصاد الوطني بسخرائه وأصوله الاقتصادية وغير الاقتصادية ويضم رأس المال الأجنبي الدائن مريد من الخدمة الآمنة للدين الخارجي وأكد الصعوبات من «الاحتياطيات» الدولة ويوظف مريد من هذه الاحتياطيات في اقراض الحكومات الأجنبية التي تعمل، بالنسبة للاقتصاد المصري كاصفاد متخلف، لتحقيق المزيد من اسقاط وزن مصر اقتصادياً في لطفه «عربية» ويضعف البنك والصندوق الدوليين في سبيل دورة «الأصلاح» جديدة، في ظل عجز التنجني بصعة عامة وتصديري بصعة خاصة، ومن ثم مريد من لاعتماد على الخارج في مستلزمات الإنتاج والمعيشة اليومية ويصران على أن تبدأ الدورة جديدة بمريد من تخفيض قيمة العملة الوطنية بدولار. لأن قانون السوق الدولية خالي هو انحصار كل العيم بالنسبة للدولار ويكون الانهيار الاقتصادي، على الهج المكسيكي، الذي يقدم في تاريخ التجربة لحالة للمليونية الدولية، مثلاً لأول تعرف شامل عن خدمه الدين الخارجي في ١٩٨٢ وأول سموط شامل لاقتصاد وطني متخلف في اوتل ١٩٩٥ ويهرع رأس المال الدولي، الذي كان في احدى هزله، صولة

الاستثمار داخل الاقتصاد المتخلف، أو من فر من السعيمة المارقة، معجلاً على هذا النحو من العرق، نقول يهز رأس المال الدربي للاقتصاد بالخزير من الاقراص، وانما في شكل المصروع المرتفع هذه المرة لكل القدرات الانتاحية للاقتصاد الوطني التي تمثل محلاً لأولوية في اشغال رأس المال الدولي، بد بدأ بحريث القدرات الانتاحية في استنزاف الموارد الطبيعية بفتح النقط

ويرامس هذا الانهيار الاقتصادي، في مدييات عام ١٩٩٥، مع ظهور مؤسسة دولية اقتصادية جديدة بهدف وجودها إلى تحرير التجارة الدولية هي مؤسسة التجارة العامة (WTO)^(١٠)، ولقد محاولات تحديد الاطار التنظيمي للعلامات التجارية الدولية عند منتصف الاربعينات

ثانياً تنظيم السوق التجارية الدولية

سب فترة ه من الحربى، وقد طورت التغيرات لحادة عن أزمة التطور رأسمالي، من خلال تفاقم الصراع بين رؤوس الأموال دولياً وكبر الكساد في العمى والمضى، ان أزمة النمو هي التي تمتع، في المقام الأخير، أزمة التجارة الدولية، بد تنكمش قواعدها الانتاحية وتريد حدة التناحر على مجالات لتسويق وقد صغمت، بس فقط بتفطيم أوصالها جغرافياً وبم أساساً بانخفاض مسريبات الدخول، خاصة للغابية الممثلة للسواد الأعظم من المتردين على سوق السلع الاستهلاكية، يستمر حاجاتهم قائمة دول ان يتمكروا من اشبعها لصة أو قلة القدرة الشرائية النقدية. الشمع الوحيد في اشاع لحاجات في الاقتصاد الرأسمالي تنعكس انكاسه التجارة الدولية فتعمق بدورها من أزمة الآخرة لتناحية في الاقتصاديات المكونة للاقتصاد الدولي، في وقت يتحول فيه لاقتصاد الرأسمالي، من خلال الأزمة، إلى شكل جديد لتحويل الانتاج من هنا كانت اللهمة من جذب رأس المال الدولي، بقيادة رأس المال لامرئكي

() World Trade Organisation

هذه المرة إلى إعادة تنظيم علامات التبادل الدولي ، وأصلاً راية «حرية التجارة الدولية»

وبين ترويج التطور الرأسمالي أن «مبدأ» حرية التجارة الدولية «يربط دائماً بين الدولة ذات الاقتصاد الأقوى في مواجهة الاقتصاديات الأخرى» نادت به بريطانيا منذ بداية القرن التاسع عشر في مواجهة لولايات المتحدة الأمريكية والمملكة ونيابا، على فترات مختلفة من ذلك القرن، في وقت كانت تعال ب «رؤوس أموال هذه البلدان بأخصائية في مواجهة الخارج خلال الفترات الأولى من بناء قواعدها الانداجية» وفي النقاش الذي دار في مجلس العموم البريطاني في ١٨٤٦ ، حول قانون القمح يتحى أحد النواب عن حركة الصبغة الدبلوماسية البريطانية عندما يصف «مبدأ» حرية لتجارة بأنه مفيد «إذ بواسطته تصبح الأمم لأجبية مستعمرات ذات قيمة لنا من غير أن تفرض عبء مسؤوليه حكمهم» وهكذا تسعف «سادى» رأس المال البريطاني في تحويل الأمم إلى مستعمرات وبأدي نولايات المتحدة عيبدأ حرية التجارة منذ الحرب لعلية لثانية وتأخذ الميتره في محاولة تحديد لأطار التنظيمي للتبادل انبوي على أساس هذا المبدأ، خاصة وأنها صاحبه تجربه منذ الثلاثينات عذب كانت تعقد الاتفاقات التجارية مع الدول الصغرى على أساس هذا المبدأ باسم «عامله بنثل» و«المثل» لا يتحقق بطبيعة الحال نظراً للتعاملات في اعموة لاقتصادية بين الطرفين - ويكون مؤثر هذالك في ١٩٤٧ ، الذي يتمخص عن «مشائ هاذك لانشاء منظمه لتجارة الدولة» هذا الميثاق يدعو إلى تدخل الدول في تدفقات التجارة الدولية أحياناً في ذلك بمليسة «انارة التجارة الدولية» ويرفض الكونجرس الامريكي امصادقة على هذا ميثاق لأنه يقوم على فلسفة معاكسة لفلسفه البنك انبوي وصندوق لنعد الدولي ، وهي فلسفة حرية التجارة الدولية وعدم التدخل في شأنها . لا لأزالة العوائق التي تقف أمام انسيابها

وكان ميثاق هاذانا يضم فصلاً واحداً يعوم على تحرير التجارة الدولية

دنتزع من الميثاق وأصبح محلاً لاتفاقيه دولية وقعت عليها ٢٣ دولة في ١٩٤٧ باسم «الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة» (GATT، الحاسب) (١١). والأمر يتعلق باتفاقية بين عدد من الدول، مفتوحة لانضمام دول الأخرى، وليس بمنظمة دولية. وتكون أحكام هذه لاتفاقيه مدرجه بالنسبه للدول التي وقعت وصادقت عليها

وتقوم اتفاقيه الحات لتحرير لتجارة لنوليه على مبادئ ثلاثة:

- مبدأ تحرير لتحدرة النوليه من القيود. هذا التحرير يمثل المهمة الأساسية للاتفاقية. والمقصود هنا لتجارة النوليه في السلع المنظورة. ويقوم التحرير على التبادلية، أي مبدأ المعاملة بالمثل

- مبدأ عدم التمييز في تنظيم التبادل الدولي بين البلدان المتحدرة. وهو مبدأ الذي يتحقق باستخدام ما يسمى بشرط الدولة الأولى بالرعاية. وتعنيهاها تحصل كل الدول الأخرى الأطراف في التحدرة لنولية، احوالة أو مستقلة، على المزايا التي تمنحها دولة لدولة أخرى وفقاً لاتفاق بينهما، وذلك على نحو اتوماتيكي

- مقتضى مبدأ الثالث أن تقييد لتجارة اسولية، ان كان له مقتضى، يلزم أن يكون عن طريق الوسائل السعريية (عن طريق التصريةية الحمركيه) وليس عن طريق الوسائل الكمية (عبر الحمركيه) كمنع اسيراد سعة أو تحديد الحصص التي يمكن اسيرادها منها

واتفق على أن اسلوب التقدّم في عملية تحرير لتجارة السلع عن طريق جولات تفاوضيه منعقدة الأطراف يوصل من خلالها تدريجياً إلى اتفاقيات جديده أو إلى تعديلات لأحكام الاتفاقية القائمة. وذل عدد الدول المتوقع على

The General Agreement of Tariffs and Trade, the GATT (١)

الاتفاقية محدوداً إلى منتصف ستينيات، وكان أغلبهم ينتمي إلى الدول
الرأسمالية المتقدمة الأمر الذي أوحى إلى تسمية اتفاقية بحبات «مبادئ
الأغبياء» وفي مواجهته هذه الاتفاقية، انجذب الجهود في بداية الستينيات
(١٩٦٤/٦٢) إلى حلق تجمع آخر باسم «منظمة الأمم المتحدة للتجارة
والاقتصاد»^(١) (UNCTAD - الأونكتاد) قصدت به الدول المتخلفة، أن يُربط بين
التبادل الدولي وتمة الاقتصاديات المتخلفة، ويقوم على فسيحة «التجارة» عبارة
مستلهماً المبادئ التي وردت في ميثاق هانانا واستعدتها اتفاقية لجانب وقد تمير
هذا التجمع بأن القواعد التي يقوم عليها غير مبرمة للدول المشاركة، من الناحية
القانونية. وبشعاليه أساساً مشكلات لاقتصاديات المتخلفة أحسن عليه اسم
«مبادئ الصغار»

وطوربت اتفاقية الجانب من خلال دورات يتم فيها اتفاقيات جماعية بين
الأطراف المتعامدة، في نهاية كل دورة يتم وضع التوصيات بما بين الدول
في شكل وثيقة تعاقبية جماعية تحمل توقعات الدول المتعاقدة وتبنى كل دورة
على ما من من عمل في الدورات السابقة. ومنذ ١٩٤٧ تمت ثمان جولات من
المفاوضات وخاصة بالتجارة الدولية. كانت آخرها جولة أورجوي التي بدأت
في ١٩٨٦ وانتهت في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣، شارك فيها ١١٧ دولة.

وقد كانت الموضوعات الآتية محللاً بجولات المتتالية

أ - كانت نتيجة الدورة الأولى كبيرة من حيث تعيين بجمارك على عدد
كبير من السلع المادية غطى ٤٥ ألف سلعة تمثل ثلثي التجارة الدولية في تلك
الآونة

ب - ركز الاهتمام في الدورات حسب الأولى على تعيين التعريفات

الجمركية

United Nations Conference of Trade and Development (١)

جـ- مع التحفيز لتصاهدي التعريف الجمركية راد لاهتمام بالقيود غير الجمركية من هنا كان تركيز حولة طوكيو (الجولة السابعة) على القيود غير الجمركية التي تحد من انسياب التجارة الدولية * **الاهانات** التي تمنحها الحكومات بمناسبة التصدير أو الاستيراد - **الافراق** الذي تمارسه دولة ببيع سلعتها في أسواق دولة أخرى بأثمان منخفضة جداً بقصد اقتلاع السعة المنافسة من السوق وتحقيق وضع احتكاري في السوق - **استبعاد السلع الأجنبية** مقبلاً عند القيام بدشريات الحكومة ، وترتب على ما أنص عليه في نهاية هذه الجولة أن أصبح من الأصعب ، من الناحية الشكلية ، استخدام المواصفات القية وترخيص الاستيراد ولوائح الجمارك للحد من الواردات

د - وهدف دورة أورجواي إلى الإنتقال بحرية لتجارة امولة بقلة كمية في عايه الأهمية

- من حيث نطاق الأعمال قواعد تحرير التجارة

* **اهتست** الدورة بقطاعي الزراعة والمصنوعات والملابس وهدف قطاعان أمت من ضوابط اجات حتى هذه الدورة

* **تم** التفاوض على تحرير التجارة في السلع عر المصنوعة ، أي في الخدمات (مع استبعاد متعمد لخدمات القوة العاملة من مفهوم الخدمات) مختلف أنواعها وعلى السلع المصنوعة المتمثلة في الحقوق الواردة على الملكية الفكرية وهو تحرير يضمن تحطيم حدود الدول بحر داخليها وإعداد تنظيم ممارستها لخدمات واكتساب هذه الحقوق على النحو الذي ينتهي إليه لاتفاق في إطار الاتفاقية

* **هدفت** الجولة إلى وقف ما يحدث من تأكل سحب حيلال السعيات والتمنيات ، من طريق ممارسات الدول المخالفة لقواعد الاتفاقية ، ممارسات الأعرى والدعم والممارسات التي تمت باسم

موجهة هذه الدراسات وقد كانت أكثر الدول محافظة لقواعد الحيات هي الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجموعة الأوربية وهي محاربات تعمس من قبيل السموك الطبيعي في إطار أزمة لاقتصاد الرأسماني الدولي التي اشتدت منذ منتصف السبعينات

• هدف الخونة إلى معالجة موضوع الضمانات التي تعطي بعض البلدان المنصمة للأغنية في شأن احباطها إلى إجراءات خاصة لمواجهة وضع معين، كضمان انتاج منعه ضرورية في لداخل أو توفير متطلبات تمتد استراتيجيه سمويه في حالة لاقتصاديات لتحلفه أو لاستجابة لمتطلبات كتكتل اقتصادي بين عدد من الدول باجراءات لا يقصد بها التعبير ضد دول ليست طرفاً في التكتل

• هدفت غوة أخيراً إلى تحقيق إطار مؤسسي يرمي تحرير التجارة نسوية ويعمل على توسيع نطاق حريتها، محققاً في النهاية هدف تحقيق السوق لعالمية التي لا تعرف الحو جر التي تعمق حركة السلع بأنواعها المختلفة تلك هي منظمة التجارة لعالمية التي جاءت لتكمّل ثالوث المنظمات الاقتصادية الدولية اللا مه لتحقيق لأطار البطبي لسوق الدولية، مائلاً وتجارياً منظمة التجارة العالمية التي وجدت منذ أوان يناير ١٩٩٥ لتكون مكتملة لنشاط البنك الدولي وحسبوق ابتعد الدولي

وقد اجتمعت الدول في مراكش في ١٥ ابريل ١٩٩٤^(١) ووقعت على

(١) في مراكش م ترميع ٢٤ دولة على شاقبة دورة لوروجواي ومن يوم الاتفاق بعدي شأن لمنازل لاجتماعيه، العمل، عموي وللمحري والملكية الفكرية بب تناقسات أن الدول المحلفة خرجت عبر كاسية يبدأ العمل بالانتمائه، بالنسبة لدول التي تصديق عليها، ابتداء من اوان يناير ١٩٩٥ اليوم الذي نود فيه منظمة التجارة العالمية

أهم نتائج دورة أوجواي (وكانت مصر من الدول الموقعة وما زالت لسان في مرحلته طلب الانضمام). وأصبح لإطار التنظيمي للتبادل الدولي يحتوي، من الناحية الشكلية - الانحياز في السلع المادية (المظورة)، وعلى الأقل مبدأ الانحياز في السلع غير المظورة (الخدمات)^(١) والخصم الواردة على الملكية الفكرية) ويعترض وجود منظمة قوية تضمن حرية التجارة الدولية على نحو مضطرب عن طريق تحويل العالم إلى حوض قانوني واحد. وبمعهم ابعاد هذا الجانب الطبيعي للسوق لتجاريه الدولي، يحاول أن يرى

- في مرحلة أولى الفلسفة الاقتصادية للانتماء المنشئة لمنظمة العالمية للتجارة والمبادئ الاقتصادية التي تقوم عليها

- وفي مرحلة ثانية، الأبعاد القانونية لاتفاقية إنشاء منظمة

(١) الفلسفة الاقتصادية للاتفاقية

من الناحية الموضوعية، يعلم أن تطور الاقتصاد الدولي منذ الحرب العالمية الثانية يشهد مرحلة للتوسع السريع من خلال إعادة البناء والتوسع حتى السبعينات، ليدخل الاقتصاد الدولي في أزمة هيكلية متصصة التصحيم في ثانيا

(١) يعطي اتفاق ١٩٩٤ / ١٢ / ١٥ كافة الخدمات ذات الطابع التجاري، وأهمها الخدمات المالية (البنوك، التأمين، سوق المال) والخدمات النقل (مع التخليص على النقل البحري والجوي)، خدمات الاتصال السلكية واللاسلكية، الخدمات الاستشارية، خدمات المقاولات والانشاء والتصميم، السياحة بكنه اشكالها، الخدمات المهنية (تعليم طب - استشارات مكلفة أو غيرها - المحاسبة، التأمين والمراجعة، الخ) وبوجه عام أنشطة الخدمات القايمة للتجارة الدولية والتي لا تدخل في وظيفة الدولة الرئيسية بمفهوم التقليدي العادي كهدف الانتماء إلى تحرير نشاط الاستثمار من أجل ذلك تم تخفيض مشروع لاندن متعدد الأطراف لإزالة الموانع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر Multilateral Investment Agreements, MIA، ولكن المشروع يواجه مقاومة شديدة من الطبقات العاملة في البلدان الغربية، الأمر الذي يدفع بالهيئات التي كانت تده (المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) إلى وضعه جانباً، إلى حين

الركود كمنهج، هم يتضمن بطبيعة الحال التقلبات الدورية في مستوى الأداء الاقتصادي، يرتبط معه آليات السياسة الاقتصادية للدول الرأسمالية، في تأزم هذه السياسة أو - مواجهة التضخم والركود - لا يبين ذلك إلى أن استقرار السياسة الاقتصادية في البلدان الرأسمالية سقدهم نحو التركيز على تحقيق لاستقرار النقدي عبر استقرار الأثمان تفصيحية بالعمالة، أي نحو الغاضي عن انتشار البطالة، خاصة في مرحلة أدت فيها عملية اليكترونوية النشاط الاقتصادية إلى جعل القوة العاملة القائمة تزيد على احتياجات عملية تكم رأس مد من القوة العاملة

ومع تعاقب الأزمة الاقتصادية تتعاقب الأزمة الاجتماعية، حتى لأخص في مظهر اتساع نطاق البطالة وازدياد الفوة بين طرفي الهرم الاجتماعي لوزيع كل من الثروة ودمخل وينتج الوضع في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بالضيق التسي للسوق وتكون المراهنة على السوق الدولية

- هذه المراهنة على سوق الدولية تعكس نفسها، على مستوى اشكل السطحي، في زيادة حدة التنافس بين لشركت الاحتكاريه الكبيره، في إطار عملية من تزايد الاندماج بقصد الريادة من العنصره التدمية توبياً وتكون المراهنة على اسوق اللوبه من خلال توريد من تركز رأس المال على المستوى الدولي، خاصة من خلال الاندماجات و لتكتلات ويبرر دور الشركات دولية لشاط في موجهة المؤسسات الرأسماليه التصيدية، الدولة و لتقارب اعطالية وغيرها من مؤسسات «المجتمع المدني»

- في المراهنة على السوق الدولية يكون السعي، في عملية التدميم، إلى اكتساب مزايا نسبية أساساً من خلال عملية التجهيزات التكنولوجية. ويبرر دور التكنولوجي

- كسبيل لاكتساب المزايا النسبية في البحار بالسمع المادية والخدمات

- وكمحصل للمبادلة في السوق الدولية للتكنولوجيا فاتها

- وكلاهما يؤثر أمر حقوق الملكية الفكرية كترخيص للتكنولوجيا كسلعة، أي كسلعة مملوكة من قبل دولة محد للبيع، وأمر سياسات الدول في شأن التكنولوجيا كسلعة.

- في عملية المراهنة على السوق الدولية، مطوراً إليها من زاوية الإنتاجية النسبية ومن ثم القدرة التنافسية لكل من رؤوس الأموال الدولية، يبرز مع الوقت التراجع النسبي للقدرة التنافسية لدوليات المنحة الأمريكية في بعض مجالات النشاط الاقتصادي الأمر الذي يتخصص إمكانية تهديد وضع أمريكا رغم التفوق المطلق لها في التصدير من السلع المادية والخدمات

تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي، موضوعياً، على هذا النحو، منذ الحرب العالمية الثانية يتضمن ضرورة السعي نحو إعادة تنظيم الأسواق الدولية بقصد توسيعها، هذه الأسواق هي "السوق النقدية والمالية، السوق التجارية بصفة عامة وسوق التكنولوجيا بصفة خاصة وذلك في اتجاه خلق سوق عالمية على نحو يضمن لرأس المال حرية الحركة بين ربوع هذه السوق ويكون من الطبيعي أن تأتي المبادلة لخلق هذا الإطار التنظيمي من رأس المال الأمريكي، كرأس المال الذي تميزت هيمنة الدولة بعد الحرب العالمية الثانية وإنما مع اختلاف في مفهوم لتنظيم الذي يهدف إليه رأس المال الأمريكي في المرحلتين المرحلة من نهاية الحرب حتى نهاية السبعينات، والمرحلة من الثمانينات حتى يومنا هذا

- في المرحلة الأولى، مع لتفوق النسبي (في الإنتاجية النسبية) والمطلق اقتصادياً، وبعد تحقيق تنظيم للسوق النقدية والمالية يخصص الكلمة

العليا لرأس المال الأمريكي، بقصد الولايات المتحدة بتنظيم السوق التجارية الدولية إطاراً قانونياً فضاءاً تمارس فيه قوتها الاقتصادية (مروحة بسطوتها العسكرية والسياسة) وفقاً لقنصيات تحقيق مصالحها في الاقتصاد الدولي. ويتم تحقيق منظمة «الاجت» ابتداءً من ١٩٤٧ كنادي للأعباء تكون الهيمنة فيه لرأس المال الأمريكي. ومع بداية هذه المرحلة برز أزمة الاقتصاد الدولي، بعد أن بدأ رأس المال الأوربي ورأس المال الياباني يكتسبان أرصيات جديدة على مستوى «الرايا السمية» على التراجع السمي للقدرة التوسعية لرأس المال الأمريكي في غير قليل من مجالات نشاط الاقتصادي.

ومع تعاقب حدة الأزمة في الداخل، يتسع نطاق مجالات الولايات المتحدة وأوروبا لتواعد «لجات» في ممارستها الاقتصادية في الخارج وبدأ عملية فتاك «علاقات الخاب».

في المرحلة الثانية، التي تشهد تراجع القدرة السمية للاقتصاد الأمريكي في عدد من مجالات النشاط وتهديد هيمنه رأس المال الأمريكي، في ظل استمرار الأزمة الاقتصادية التي ما لبثت أن تفجر انعكاساتها الاجتماعية و لسياسة، يحى رأس المال الأمريكي إلى تنظيم السوق التجارية الدولية بضمن أحكاماً لتنظيم قانوني يمرض على لأخرين من أطرافه احترام قواعده عند الممارسة، مع استمرار إمكانية مخالفة أحكامه بواسطة الولايات المتحدة استخدماً لسلطوتها لسياسية والعسكرية (في ظل غياب قوة دولية مقابلة) ويجري تطوير «نادي الأعباء» من خلال معاوضات دورة أورجواي ما بين ١٩٨٦ و١٩٩٣، إلى نادي للجميع، يفتح أبوابه للجميع على قدم من المساواة التنظيمية وإنما في ظل قانون القوة الاقتصادية للألفية من الدول المتقدمة هذا الأحكام لتنظيم القسومي يمكن من خلاله أن

تمتخدم الولايات المتحدة^(١) سلطونها السياسية والعسكرية لتعويض ما قد يفوتها من خلال فقدان القدرة التنافسية لسياسة هي بعض مجالات التبادل الدولي. وهكذا يتحول تنظيم البضائع إلى تنظيم عالمي للتجارة، على النحو الذي رأيناه

ويعوم هذا التنظيم على نفس الفكرة الأساسية، ذات الاستهداف المعلوماتي، التي قدام عليها اتفاقية الجات والتي تمثل في ان تحرير التجارة الدولية محض لأنه يشجع التفسير الدولي بعمل، أي محض كل بلد في النشاط الأكثر تهيئاً له. الأمر الذي يلزم منه القضاء على كل عائق للتبادل وهو ما لا يمكن أن يتم إلا بمناقشة والسياسات المباداة للوصول إلى النتائج، توجد في مرحلة تالية كنقطة بدء لدورة أخرى من المباحثات وكان هذا ما م في الدورات السابقة، يستبني ليكون سبيل العمل لتوسع أفق المنظمة العالمية لتجارة تحتوي كل السوق العالمية وكل سلع التبادل الدولي

وقدم الاتفاقية على مبدأين مبدأ المعاملة الوطنية للواردات الأجنبية، بالقضاء على كل غير ضد الواردات الأجنبية ومبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية، ومقتضاه أن تستفيد كل دولة عضو في الاتفاقية من أية مزايا خاصة بتحرير التجارة الدولية تمنحها دولة عضو سواه أخرى بمقتضى اتفاق ثنائي بينهما. وكان لانشغال الدورات السبع التي حققت ما بين ١٩٤٧ و ١٩٨٦ متعلقاً، كما رأينا، بتحرير التجارة الدولية في السلع لديها، مع احضار المنتجات الزراعية والمصنوعات بطلب خاص، جميعها من الناحية العمية خارج إطار الاتفاقية

(١) سترى فيما بعد أنه بالنسبة لعدد ٦٦ براعاً تم رفعها للمحكيم أمام المنظمة العالمية لتجارة في الفترة ما بين ١/١/١٩٩٥ و ١/٣/١٩٩٨، كانت الولايات المتحدة الشاكية في ٤٤٪ من الحالات، واشتكى في حقها في ٣٣٪ من الحالات وهي الكثير من الحالات للتبعية كانت جماعه لأوربيه هي الشاكية، ضد الولايات المتحدة، في حالات كثيرة

ثم كانت النقلة الكمية في الاتفاق على تقرير التجارة الدولية من خلال معاوصات دورة روجواي ما بين ١٩٨٦ وأخر ١٩٩٣ فقد شهدت لفترة من بداية هذه الدورة اتجاهاً نحو التكثيف المتزايد بعاليه طبيعة عقد تقسيم العمل الرأسمالي الدولي الجديد (العائم على تقسيم العمليات المختلفة للارمة لانتاج منتج واحد بين بلدان معقدة) تقوم الشركات دولية النشاط وهي لتحقيق تزيلاً مستمر في درجة تمركز رأس المال على الصعيد العالمي الأمر الذي يربط من حدة لتنافس تنافساً يشهد مع الأزمة الاقتصادية لبلدان المتقدمة، ويشط من رد الفعل في اتجاه أقوى نحو سياسات حمائية للاقتصاديات المختلفة، وممارسات أخرى تعوق حرية تداول السلع، خاصة من جانب الولايات المتحدة وأوروبا، أدب إلى ما سمي «تآكل أخلاقيات ألعاب»

ورغم أن الأزمة الاقتصادية أدت إلى تباطؤ نمو المبادلات الدولية، إلا أن هذه الأخيرة بدأت منذ بدء الثمانينات تزدهر بمعدلات تفوق معدلات زيادة الإنتاج العالمي، مؤكدة مع الاستثمار المباشر في بلدان أخرى، بزيادة توجه عملية امتداد سيطرة شركات دولية لنشاط على الاقتصاد الدولي^(١)، وذلك على تفرقة بين المبادلات في السلع المادية والمبادلات في الخدمات ففي عام ١٩٩٣ بلغ حجم التجارة الدولية في السلع المادية ٣٦٠٠ مليار دولار أمريكي (بحجم أقل بـ ٢٠٪ من حجمها في ١٩٩٢، نتيجة للكساد في أوروبا وانحماش أسواق النفط والمعادن) فيما بلغ حجم تجارته في الخدمات ١٠٠٠ مليار دولار أمريكي (لتصل ٢٢٪ فقط من حجم التجارة الدولية). وتعتبر السلع المادية يمكن أن يتم دون

(١) يتم اندماج بين كبرى الشركات العالمية بمعدل ١٥٪ في العام ما بين ٨٦ و ١٩٩٦ وفي عام ١٩٩٥ كان هناك ٢٠٠ شركة دولية النشاط تسيطر على ٣١,٢٪ من إجمالي رقم الأعمال العالمي، تمثلت منها اليابان ٦٢ شركة والولايات المتحدة ٥٣ شركة وألمانيا ٢٣ شركة وفرنسا ١٩ شركة وبريطانيا ١١ شركة ٨ شركات رابطات ٦ شركات انظر

F.F. Clairmont, Ces deux cents sociétés qui contrôlent le Monde, Le Monde Diplomatique, Avril, 1997, p. 16 3 7

استثمارات في الخارج من جانب البلد المصدر أما تمويل تجارة الخدمات فيتم من خلال بيع خدمات استثمارات الدولة المصدرة للخدمات نحو الخارج. والخدمات أصعب في التصدير. من هنا جاءت لفظة الكيفية في تنظيم السوق التجارية سولية فتعطي التنظيم لتبادل السلع المادية ليحتوي تبادل الخدمات. وتنظيم تبادل السلع المادية هو تنظيم لما يجري بين حدود الدول المتبادلة أما تنظيم تبادل الخدمات (التي يستلزم تصديرها اشغال الأشخاص والأموال من الدول المصدرة نحو الدولة المصدر إليها لأداء الخدمة داخل إقليم الدولة الأخيرة) فيحترق حدود الدول لسلم كيفية أداء نشاط الخدمات داخل حدود الدول

وبعض موضوع المقاربة في ممارسات الدولة الأخيرة للمجالات، دورة اورجواي، والمشاكل التي واجهتها تبين أن يرى العوامل التي أبرزها نحو لتفاصيل الدولي من الستينات حتى الثمانينات هنا تمثل المسألة لأمامية في التعامل أو التأثير المتبادل بين

— الضغط نحو الليبرالية على الصعيد الدولي، من جانب رأس المال الدولي تقوده الشركات دولية النشاط (١) الأمر الذي يتضمن، مع

(١) الأمر يمتد بالأيديولوجية الاقتصادية التي كانت تروجها منذ الثمانينات المجموعة المكونة من جهاز مركب لما يسمى البعض «الدولة العالمة» التي تعرض، على الصعيد العالمي، قوة يمول مجتمع أي قوة المال أو إلى شتى الفكرة المصدرة للمال. هذا الجهاز، مركب يمثل هي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (وانضمت إليهم منظمة العالمة بالتجارة من ١٩٩٥) الاندروجية الاقتصادية التي تروج هي أيديولوجية ليبرالية لاقتصادية بلا حدود. هي أيديولوجية لا تقبأ أحدث الاقتصاد تدريجي في النصف الثاني من الثمانينات أن تعريها من كل مصداقية. وذلك مع الأزمة المالية الدولية ومع ما يعرفه التطور الرأسمالي الدولي في العقود الثلاثة الأخيرة من استقلال اجتماعي حاد في داخل الأمم وبين الأمم، واتساع غير مسبوق لآثاره الفعالة انطبق والنسبي وتهيش لم يعرفه لتدريج شعوب مثل حجر، كبيرة من المجتمع العالمي. *Anatomie de la crise financière, Manière de voir, le Monde Diplomatique, Paris, 1998.*

إعداده بناء الاقتصاديات المتقدمة التي كانت قد هربت في الحرب
لعائلة الثرية، والاحتياج لامتدادات لأمريكا لمراسم لمراسم
اقتصاديات من جنوب شرق آسيا إلى محاولات نشاط الشركات دولة
لنشاط، بروو متنافسين أكثر عدداً

و لأهمية المتزايدة للتجديدات التكنولوجية في النشاط الاقتصادي،
كأساس لاكتساب «مزايا نسبية» جديدة، خاصة في مجالات
«التكنولوجيا لأمامية» الأمر الذي يصعب من فرص «المساواة»
المكتسبة أي من الأوضاع «مجيئة» المكتسبة من قبل (وهو ما يعني
لزيادة في معدل الأوصاف التبادلية للمزايا المكتسبة)

هذان العاملان يسمحان بفهم الصراعات التجارية بين الشمال والجنوب
بين الجنوب والشمال في نفس الوقت، الأول على أساس تزايد معدل نمو
الأوضاع التبادلية المكتسبة مع التسوية بين دول الشمال في إدخال التحسينات
التكنولوجية التي تمكن من تغيير أوضاع المزايا المكتسبة. ولثانيه لغياب إمكانية
لدى دول الجنوب، في مواجهة دول الشمال، في اكتساب «مزايا نسبية جديدة»
عن طريق تحسينات تكنولوجية أخرى. (الهدف إلا إذا دخلت بعض مروج الإنتاج
في البلد حربي تدخل سراتجة رأس المال الدولي لإعادة توطين مشروعات
تقوم بأدخال تحسينات تكنولوجية تمكن مع العمل الوظيفي نسبياً، من كسب
فكرة «سافسية على التصدير» معون أن هذين العاملين يسمحان بفهم الصراعات
التجارية بين دول الشمال والجنوب وبين دول الجنوب والشمال، وإنما بشرط
«جوهرية» أن تضع هذه الصراعات في إطار التحليل النظري والعملي الصحيح
لمسؤوليات الدولة، الذي يمكن من إبراز حالات أثرت بها السياسات الحكومية
(أي تدخل الدولة) على تكوين المزايا النسبية لاقتصاد من لاقتصادات الوتيرة.
من هنا جاء الحصر، من جانب مهندسى الاتفاقية، على إبراز أهمية توحيد
السياسات الحكومية وهو توحيد يكون بظننا الخلال لمصلحة الأقوى اقتصادياً.

أي صاحب المزايا السببية التي تكونت بالفعل من مستوى تطور أعلى اقتصادياً، أو من محركات أكثر كفاءة لسياسات حكومية سابقة لمصلحة هذا الاقتصاد، أي صاحب القدرة التكنولوجية على المداومة على إحداث تحسّيات تكنولوجية تكسب الاقتصاد «الوطني» مزايا سببية مستجدة. وعليه، يتضمن توحيد السياسات الحكومية في شأن التبادل الدولي، على أساس الليبرالية استبعاد «الدول» الضعيفة من مجال النشاط الاقتصادي في الوقت الذي نظل فيه دولة اندوة في مجال النشاط السياسي إن لم نرد، في البلدان المتخلطة

هذا من جانب، ومن جانب آخر يمكن الدور المتزايد الأهمية لدى بلعبه التجهيزات التكنولوجية (في اكتساب المزايا السببية) من فهم تركيز الدول الضعيفة على السياسات التكنولوجية، كما يفسر كذلك الاهتمام الذي أعطي «بواسطة المشروعات الدولية والدول المتقدمة» لمسائل نقل التكنولوجيا مسائل السياسات التكنولوجية ونقل «التكنولوجيا من خلال التعاقد عليها في السوق المالية، يثير بالضرورة مسائل الملكية الفكرية» إذ التبادل لا يقوم إلا في وجود الملكية المردية، والتبادل في التكنولوجيا كسعة يركز إذن على حقوق الملكية الفكرية

عليه، يؤدي قيام الاتفاقية على الليبرالية الاقتصادية إلى إبعاد الدولة في الاقتصاديات الضعيفة، الأمر الذي يحوّل على الدول المستعصمة إمكانية التحلّل لخلق مزايا سببية (جديدة)، كما أن احتكار الدول المتقدمة لنشاط البحث العلمي والتكنولوجي منذ غط تقسيم العمل الرأسمالي الذي صاد مع القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا، هذا الاحتكار يؤكد للدول القوية الاحتفاظ بمزايا المكتسبة الحالية والاحتمالية، من التجهيزات التكنولوجية، أو على الأقل يحد من فرص المساس بالأوضاع المكتسبة من التعقّق النسبي في التجهيزات التكنولوجية من المساس بها بواسطة اقتصاديات المتخلطة.

كما يفسر هذان العاملان (الضغط نحو الليبرالية الاقتصادية وتزايد أهمية

التجديدات التكنولوجية) اتجاهات الانشغال، خاصة من جانب رأس المال الدولي، في إطار الصراع على عقد الهيمنة الذي ما زال لرأس المال الأمريكي، أثناء جولة المفاوضات في الأوروغواي هذا، يستطیع أن یثیر بین طوائف أربعة من الانشغالات

● لانشغال الأول یحص تنظیم السوق الدولية للتبادل فی السلع المادية ویعیش فی تصفیه ما تبقى بخصوص إطار التبادل الدولي فی السلع المادية

من حیث موضوع التبادل، إدخال المنتجات الزراعية والمنسوجات فی نطاق الاتفاقیة، وإك شروط، أهمها أن تقبل الدول المتحلقة إدخال خدمات فی نطاق الاتفاقیة

- من حیث تنظیم التبادل معالجة المشاكل الناجمة عن الممرسات الحمائية، وتلك الناجمة عن الاتجاهات الناشئة فی لسیاسات لتجارية، وكذلك المشاكل الناجمة كنادر لسیاسات الوطنية، خاصة فی مجال الاعادات

- ومن حیث ومیلة التنظيم، العمل على إزالة لفیود غیر السعریة

● لانشغال الثاني خاص بتنظیم السوق الدولية للتبادل فی الخدمات، وحدث بعد التنظيم الدولي إلى مجال الخدمات، الأمر الذي یثقل نقلة کبیریة فی همیة تنظیم السوق التجارية لدولة على أساس ما سبق أن افصحنا عنه من أن التنظيم لم یعد یقتصر على حركة اسلع لمادية ما بین اقالیم الدول، وإنما یبدأ فی تغطي الحدود لیشمل التنظيم ما یجری فی داخل اقالیم الدول، نظراً لأن تصدير الخدمات يتم عن طریق ممارسة النشاط فی الدولة المصدر إلیه وقد غشت بعض الخدمات خارج إطار الاتفاقیة، إذ تظن تشير مشکلات تعكس

• الانشغال الثالث خاص بتنظيم السوق الدولية للتبادل في التكنولوجيا

كسلعه. هذا الانشغال، من جانب رأس المال الدولي، يقوم ابتداءً من احتكار البلدان المتقدمة منذ السطد الدولي السابق لتقسيم العمل، أمر البحث العلمي والتكنولوجي. يعود ابتداءً من ذلك ومع زيادة أهمية التحددات التكنولوجية في خلق أرباح السببة في التبادل الدولي للسلع المادية والخدمات، وتزايد انصبغ السبي للتجار في التكنولوجيا كسلعة بذ بها ويكون من «طبيعي أن يعطي الانشغال السياسات التكنولوجية للدول وقصبة عمل التكنولوجي وتوحيد تنظيم حقوق سكية الفكرية التي تثقل ركيزة الاعمال في التكنولوجيا كسلعة.

• الانشغال الرابع خاص بالسوق الدولية لقوة العمل كسلعة. ها يتمثل

انشغال رأس المال الدولي في الحرص على استبعاد «خدمات» قوة العمل من مجال التنظيم الذي تأتي به الاتفاقيه، أي استبعاد حصوع قوة العمل كسلعة للقواعد القوية المنظمة للتبادل في بقية مكونات لسوق الدولية (سوق السلع المادية - سوق الخدمات بما فيها الخدمات المادية - سوق التكنولوجيا كسلعه) وهو ما يعني الحرص على استبعاد اسعاده الدول بمصدرة بعماله من ارباح النسبي التي يعطيها لها (العمر) في لسوق الدولية للعمل. وعليه نضل معاملات الدولية في شأن قوة العمل محكومة بقواعد تنظيمية وطنية محتلفة تستفيد الشركات دولية الشاط من المروق بينها، وتزايد التنازلات الوطنية في شأنها في إطار قوانين الاستثمار التي تعمل على معاقمة «حري» رأس المال الأجنبي تشجيعاً لقيامه بالاستثمار المباشر

واستثناء، يجوز للدولة المضيف في الاتفاقية الموقعة في مراكش في أبريل ١٩٩٤ أن تتخذ إجراءات بحالف ما ورد في الاتفاقية. إذا ما لزمنا هذه

- أ - من جهة اعراق ثماره دولة أخرى في مزارعها
 - ب - بصما إنتاج المواد المعدنية أو سلعة رئيسة
 - ج - لتفادي ضرر واقع على صناعة م
 - د - في إطار تكتل اقتصادي، بشرط، لا يقصد بالأجراءت الأصوات بدولة
تخرج التكتل
 - و - لتتميز سياسة تمويله في البلدان المختلفة
- والاستفادة من هذه الاستثناءات ومن أولاً من الشروط الموضوعية
لها، ومن ثانياً بوافقة المنظمة العالمية للتجارة. ومن ناحية الموضوعية،
كل هذه الاستثناءات رهينة بدور قوي للدولة الوطنية في الحياة الاقتصادية
وأحد هذه الاستثناءات، التكتل الإقليمي، قد يثير القاسم العمومي، كما في حالة
التكتل بين البلدان العربية



على هذا النحو يصبح أن الانتماء الاقتصادي الرسمي مهدد في اتفاقية
المنظمة العالمية للتجارة هو تحرير التجارة الدولية بتحرير أسواق السلع المادية
والسلع الخدمية، والسلع التكنولوجية دون ما انتماء حقيقي، أو يكاد، بالهوية
الهيكلية التي تفصل بين مستويات التطور الرأسمالي في الأجزاء المختلفة من
العالم، خاصة بين الشمال الرأسمالي والجنوب الرأسمالي، ولا بالطبع
الاحتكارية المتزايدة المتمركزة، خاصة في مجال خلق التكنولوجيا واستخدامها،
للمشركات الكبرى نتيجة التقدم من الاقتصاد الرأسمالي وازدياد سيطرتها على
القدرات الاقتصادية للعالم وازدياد تحولاتها التكنولوجية التي تستبعد عمداً
متزايدة من القوة العاملة ليس فقط عن مجال الإنتاج وإنما كذلك نحو حافة

لحياة الاجتماعية الأمر الذي يصبغ إلى هذا الانشغال الاقتصادي انشغالا اقتصادياً حراً يتحقق باستعداد سوق قوة العمل كسلعة عن جهود التنظيم التوجيهي لتظل (قوة) العملة محكومة في تحريكها عبر حدود الدول بالقواعد التي تصوغها الطبقات السياسية حاكمة في البلدان المكونة للاقتصاد العالمي.

الانشغال الاقتصادي للرؤسي إذن هو تحرير أسواق السلع المادية وخدمية والتكنولوجيا (بما تضمنته هذه من ملكية مكرية). كيف ترجمت هذه الانشغالات الاقتصادية عن مستوى التنظيم القانوني لسوق التجارة الدولية؟

(٢) تتحدد الأبعاد القانونية لاتفاقية للمنظمة العالمية للتجارة

- بالاعتراف أولاً على الكيفية التي ترجمت بها الانشغالات الاقتصادية أثناء مفاوضات أورجواي على مستوى التنظيم القانوني للمبادلات الدولية الأمر يتعلق هنا بمجالات تنظيم انقباضي التي احتوتها لاتفاقية والقواعد الموضوعية التي وضعتها وطبيعة الالتزامات التي تتحمل بها الدول الأعضاء بالتوقيع على الاتفاقية عند انشائها أو بالانضمام إليها فيما بعد.

- بالمعروف ثانياً على الكيفية التي أصبحت تفرض بها عملية التنظيم القانوني نفسها عن البلدان الأعضاء في الاتفاقية (ومنها بطبيعة الحال البلدان المبررة التي أصبحت عضواً فيها)، وذلك ابتداءً من تاريخ تهاذ اتفاقية مراكش، في أول يناير ١٩٩٥. الأمر هنا يتعلق بانكبيته التي يجري بها تنظيم لسوق التجارة الدولية ليس فقط وفقاً لما جاء بالاتفاقية في لحظة ميلادها وإن كملك طينة حياتها للمستقبلية. إذ تتمتع الاتفاقية بأية داتيه، من داحتها، لتعدين حكمتها باستمرار في اتجاه توسيع نطاق تطبيق هذه الأحكام سوء من حيث الأشخاص المتفاعلين بأحكامها أو من حيث علاقات التبادل التي يجمع لها.

١ - ترجمة الاشتغالات الاقتصادية على مستوى التنظيم القانوني للمبادلات

الدوليه

ترجمت الاشتغالات الاقتصادية التي برزت أثناء مفاوضات دورة «ورجواي» فيما يخص تنظيم السوق التجارية الدولية بأشكال مختلفة إلى «اتجاهات للتنظيم القانوني يجري تحقيقها وفقاً للأسس التي وُجدت في الاتفاقية التي وقعت في مراكش في أبريل ١٩٩٤ وتم وفقاً لها قيام المنظمة العالمية للتجارة كمنظمة دولية ذات شخصية قانونية تكمل اليكس الدولي وصدور النقد الدولي وتعمل بتسيق كسر معهما وتخصص بمسائل التبادل الدولي وتتعهد كل دولة بإزالة الشوائب بين قوانينها الداخلية وتلك الأسس، على صراحت زمنية تختلف باختلاف طبيعة اقتصاد الدولة المتقدم أو متخلف أو أكثر تحلماً، وباختلاف نوع السلع التي يرد عليها التبادل الدولي والاتجاهات العامة التي تتضمنها الاتفاقية على المستوى التنظيمي القانوني للمبادلات الدولية هي

● الاتجاه نحو توحيد القواعد الموضوعية التي تحكم عقود التبادل الدولي من السلع مادية قانوني خاص دولي للمعاملات المالية في شأن السلع المادية، برزت مبادئه من مبادئ العقود الدولية طوائف العقود السابقة

● الاتجاه نحو توحيد القواعد الموضوعية التي تحكم ممارسة نشاطات خدمات على نحو يحول دون تمييز ضد الأجانب: الخدمات لسهة والمصرفية، خدمات المقاولات، السياحة، الخدمات الثقافية، المهني الحرة (بما فيها المحاماة والدراسات والاستشارات القانونية)، للدراسات والاستشارات إلى غير ذلك من خدمات (وهذا للتعريف الذي اتفق عليه في الاتفاقية وفي حدود ما اتفق على إدخاله في المستعمل من خلال المفاوضات في إطار لمنظمة العالمية

للتجارة) ومن ثم السان في هذه الخدمات الأمر يتعلق بها بقانون موضوعي يحكم قطاع الخدمات نفسه من حيث ممارسة النشاط فيه ، ومن ثم التبادل الدولي الذي يرد على الخدمات كسببه ويطبق القواعد الواردة في الاتفاقيه ، بحسب المثال ، مع التعديل التدريجي لتشريعات الداعية وفقاً لاهاء بها ، في داخل الدول لأعضاء في الاتفاقية (مع إمكانية بعض التجمعات) لاتجاه يدن نحو قواعد موضوعية تحكم ممارسة وتبادل الخدمات في الدول لأعضاء

• توحيد القواعد الموضوعية التي تحكم الملكية الفكرية ومن ثم تحديد سلع التكنولوجيا التي تكون محللاً للتبادل لدولي وبحكم المبادلات المائنه للتكنولوجيا في كل مجالات نشاط الاجتماعي (ي فيها لنشاط الاقتصادي)؛ ي في ذلك المصنفات الثقافية (بالمفهوم نواسع للشفاة ثقافة مادة تتعلق بالمعارف العلميه والتكنولوجيا ، وثقافة ابداعية تتحلل بالأفكار والقيم المسميه ولعمامة والأدبية والفنية) وقد احتوت قواعد اتصافه مراااش لأحكام التي سق أن وردت في بعض المعاهدات الدولية (باريس ، روما ، واشنطن) في شأن الملكية الفكرية وعلى الدول الأعضاء التي ليس لديها قوانين تحكم حقوق لنكية الفكرية أن مدخل قوياً تنفق وأحكام الاتصافيه أما الدول التي لديها مثل هذه القوانين فعليه أن نجعلها مرافقة مع أحكام الاتفاقية (بشروط مختلف بالنسبة لدى الصرة الرميه ونوع الحق المكري)

د - يمثل الاتحاد السطيمي الرابع في احتواء قوة العمل كسلعة من محان تنظيم التبادل الدولي الذي بصمته لاتفاقية أي أن القواعد الموضوعية التي تحكم علاقات العمل تترك للقوانين الوطنية وهو ما يعني

- أنه مع ضعف العنفة العامة تنظيمياً وبأساساً هي الاقتصاديات المتحللة
يكون التنظيم الفعلي لعلاقات العمل محلاً بمسؤولية بين الدول في
هذه الاقتصاديات لتحلله ولشركات الدوليه في إطار التنظيم القانوني
للاستثمار وخاصة لاستثمار الأجنبي في دخل العالم هذه الدول
و لأمثله على ذلك كثيره من قوانين الاستثمار في ليدان العربية

- أن التنظيم الفعلي بهذه العلاقات يظل محلاً لصراع الثنائي والسياسي
بين رأس المال وبطاقة العمالة في الاجراء المتقدمة من العالم
الرأسمالي على نحو ما يطور الآن في فرنسا (وعلى الأخص منذ
نوفمبر / ديسمبر ١٩٩٥) وبقيّة بلدان أوروبا الغربية

- أنه مع ترك قوه العمل كسعة معداً عن التنظيم القوي الدولي
بمبادلات يكون من الطبيعي أن يترك تنظيم الأمراء، وهي الخلية
لاقتصادية لمنتجة نقرة العمل، لتعويض «الوطنية» أي تظل الأحوال
الشخصية، على الأقل في هذه المرحلة، خارج إطار التنظيم الدولي

• نضال القوي ضد القوي لموضوعيه المنظمة للدولة وشبائهم في
لداحل ضمن قواعد القانون «الوطني» وإن كانت أحكام الانتمانية
التي يعرف مبدأ الليبرالية الاقتصادية تؤثر مباشرة على سلوك الدولة
الاقتصادي في تاحل اقليمها، وفي هذا الشأن يحتلف الوضع بين
الاجراء المتقدمة والأحرار المتخلفة من العالم الرأسمالي

- وفي الوقت الذي يسعى فيه رأس المال في كل من الدول إلى أن تكسب
الدولة مزيداً من القوة في مواجهة القوى الاجتماعية الأخرى التي لا
يسيطر على الدولة حتى يتمكن رأس المال أن يحيد ترتيب اميرال
الدولي على حساب تلك القوى على نحو يؤهله للمنافسة الدولية
(في إطار قسيمي أو في إطار دولي أوسع)، حتى ولو تم ذلك على

حساب قواعد اللعبة الديمقراطية التعددية أو من خلال الصعود المتزايد بشكل حديد من لدية هي هذا الوقت يعكس القانون العام الداخلي الصعف متزايد للدوية، كموة اقتصادية واجتماعية، في البلدان المختلفة، وان كانت قواعد هذا القانون العام الداخلي عادة ما تظلم في أن تكون الدولة أكثر صرامة وأقدر على «مهر» من اذنية لسياسية

- ولكن في حالتين تتعرض الدولة، وانسولة الرأسمالية، لا مة حادة تعرض كل كسبها للانهيار إذ لا يمكن للدولة أن تكون قوية سياسياً، إلا إذا تمت على ركائز اقتصادية واجتماعية قوية وقوة هذه الأخيرة لا تأتي إلا من قدرتها على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمالية فساد مجتمع ومع «مجه» الشركات دولة أنشطة نحو العائدية تقع الدولة الرأسمالية في التناقض بين ضرورة أن تكون قوية في الداخل في مواجهة القوى الاجتماعية الأخرى وتعارض اتجاهاتها القومية اللازمة حفظ التوازن الداخلي مع الاتجاهات العالمية للوحدة الممثلة لرأس المال : الشركات دولية النشاط.

على هذا النحو يتضح الاتجاه نحو تحويل العالم إلى حقن قانوني واحد يعمل على إزالة الحواجز القانونية أمام حركة رأس المال: في السوق المالية وفي السوق التجارية. وذلك من خلال العمل على «توحيد» سولي للمواضع المنظمة لعلاقات الاقتصادية التي تتحقق من خلال هذه الأسواق، أي القواعد المنظمة لتبادل السلع المادية وثبت المنظمة ممارسة وتبادل الخدمات والمنظمة حقوق الملكية الفكرية وتبادل التكنولوجيا كسلعة وهو ما يعني الاتجاه إلى توحيد القواعد الموضوعية الخاصة بالمعاملات المالية بصفة عامة: مع استثناء سقواعد الموضوعية المنظمة للأحوال الشخصية والعلاقات العمل بعيداً عن مجال التوحيد، وهكذا يصبح التنظيم القانوني الجديد، بين دولية تنظيم المعاملات

المالية ومحاولة تنظيم الأحوال الشخصية وعلاقات العمل، حرية حركة رأس المال عبر اقاليم «الدول» وحرمان القوة العاملة من هذه الحرية في الحركة. ويجسد التنظيم القانوني على هذا النحو الشكل التلويحي الخاص للعلاقة الاجتماعية رأس المال / العمل / الأجير، مبرراً أن حرية أحد طرفي العلاقة في سعيه لأن يكون عادلياً تنفي حرية الطرف الآخر، فرغبات رأس المال تقفز على حدود لمول «العومية»، أما تحركات العمل فلا تتعدى هذه الحدود إلا وفقاً لاحتياجات رأس المال.

يبقى أن نلاحظ، بكل الحرص الواجب، إذ الأمر جد خطير، أن التنظيم «قانوني» لمجالات التبادل الدولي التي غطتها «الاشفاقية» إذ يستندهم روح وأساسيات وسوابق الشريعة «الانجلوسكسونية» الأمر سي يعني أن القواعد لنطرحه للمعاملات المدنية التي تدخل في إطار الاتفاقيات ستكون من قواعد الشريعة «الانجلوسكسونية» وهو أمر في غاية الخطورة بالنسبة لبلدان يسود نظام القانوني فيها روح وأساسيات شرائع حضارات البحر الأبيض، وعلى الأخص الشريعة اللاتينية في استنادها «تاريخي» إلى القانون الروماني الذي يقوم بدوره على أساس «نظم» القانونية التي أنتجتها مجتمعات شرق البحر الأبيض القديمة على هذا التنظيم «القانوني» القائم بعد التنظيم القانوني لقائم على روح وأساسيات لشريعة «الانجلوسكسونية» وهو في وجوده يقرع على الأبواب بعنف الوثائق من ودوجها، فكيف أننا ما رثنا معيش عصر هيمنة رأس المال «الانجلوسكسوني»، الأمريكي بعد «بريطاني» (مع فارق أن الثاني كان في بداية التطور الرأسمالي يطبق «التعددية» الاقتصادية، أما لأول، في قمة الاحتكارية الرأسمالية، لا يطبق إلا «نوحانية» على الاقتصاد العالمي يكون من الطبيعي أن سخل في عصر هيمنة الشريعة «الانجلوسكسونية» على غيرها من الشرائع القانونية، وذلك «أعمالاً» قانونيين من قوانين «تطور الاجتماعي».

أولهم - أن القانون يكون دائماً في المجتمعات «طبيعية» مقررراً لا مشتأ

وثانيهما - أن الساس دائماً على دين ملوكهم، انهم إلا يد اكسبهم الوعي التاريخي القوة نبي تطيح بالملوك وهم، كما يعرف، إذا دحوا حرية أفسوه

ب - الطمة الحالية لمسة لتنظيم القانوني طرح المشكلة

يقتضي فهم الطبيعة الحالية بعملية تنظيم القانوني التي شهدتها مجتمعات العالم أن يتبع، ببيجار، عملية تنظيم القانوني في ظل التطور الرأسمالي مع بدء تطور الاقتصاد الرأسمالي في أوروبا الغربية ابتداءً من القرن الخامس عشر، يسميز موقف، من وجهة نظر التنظيم القانوني لبلدان غرب أوروبا

- بوجود أنظمة قانونية داخلية تستلهم شرائع محتمة في أوروبا وخارجها و ذات قواعد موضوعية متباينة (والسايين يستعد كقاعدة عامة، السافر)

- بأن لأصل العام هو اقليمية تطبيق القانون، مع استثناء ظهر مع القضاء على الحواجز لاقطعية ينمثل في إمكانية تطبيق القانون الأجبي

- التوسع في هذه الاستثناء مع نشأة وتوسع اقتصاد المبادلة، وإبادته برأسماليه، كظاهرة سائلة، خاصة على الصعيد الدولي وإبادته تقتضي اتعال لأشخاص والأموال المعولة عبر أقاليم لدون - ومع إمكانية ب ع لقوانين في قواعدها الموضوعية في المسائل المعيرة من مسائل القانون الخاص الداخلي يبرر القانون الدولي الخاص

- القانون الدولي العام يتطور، ابتداءً من القرن السابع عشر، قرن جروشيس الشرعية الدولية تكون شرعية رأس المال بصفة عامة (في اسسم والحرب) ورأس المال المهيمن دولياً بصفه خاصه في إطار بصرع بين دولوس الأموال الدولية.

مع تطور الرأسمالية وتوسعها خارج بلدان أوروبا تبدأ العوامل التي بلور
عملية التنظيم القانوني التي بسود حتى الحرب العالمية الثانية

- بالنسبة لتنظيم القانوني الداخلي: الاتجاه نحو الأهمية المتزايدة للقانون
التجاري، الذي بدأ كقانون للتجارة ثم تطور ليكون قانون النشاط
الاقتصادي باعتبار تنظيمه للمشروع ومعاملاته، في علاقاته بالقانون
المدني. مع الريادة المدهلة لأهمية اسرة النقوة في علاقتها بالنقوة
العمرية وأهمية النشاط الاقتصادي الذي يور حول لصناعة في
محمل نشاط اجتماعي

- احواء المستعمرات، سواء تلك التي تمثلت في «اراضي» جديدة أو التي
تمثلت في محتضات قديمة، كالحضرة «مصري» في الشرائع القانونية
لدول القرية - على الأخص للربعة الانجلوسكسونية، الشريعة
اللاتسة والشريعة الجرمانية (بقدر أقل كثيراً) على الأقل فيما يتعلق
بمعاملات مالية في مستعمرات للحضرة القديمة (إذا ما تركب
الأحوال الشخصية تظل مظلة بالشرائع التي كانت موجودة قبل
سيطرة بلدان الرأسمالية لعمريه)

- الاتجاه في إطار المجتمع الدولي القائم على التقسيم الرأسمالي الدولي
لنعمل (بالسط الذي ساد حتى الحرب العالمية الثانية) والاستثمارات
لأحييه المباشرة والتبادل الدولي، نحو حلل قواعد موضوعية بحكم
مسألة من مسائل «القانون الخاص الداخلي» من طريق المعاهدات،
الاتفاقيات الدولية، ثم تصمم هذه الأحكام في النظام الداخلي، من
طريق الانضمام للاتفاقية والمصاديق عليها. أحكام الاتفاقية تصبح
جزءاً من النظام القانوني الداخلي هذا يعني امرين
- بدء تدفع التقوى الدولي في أحكام الأنظمة القانونية الداخلية رغم

«تعاثها لشرائع مختلفة».

إمكانية ظهور القانون الخاص الدولي يحكم، من خلال لقواعد الموضوعية في الاتفاقات والممارسات الدولية، بعض الأنشطة الخاصة التي تتم بين الأفراد والمؤسسات المتمين لدول مختلفة

– القانون الدولي العام يعرف عملية لاتساع نطاقه من حيث مجالات التنظيم، تنظيم استغلال المورد الاقتصادية الدولية، البحار، تنظيم البث الدولية ومن حيث اختصاصه مع تطور دور المؤسسات الدولية خاصة بعد حل أول تنظيم دبلوماسي عسي (هيئة لأم) وف يتعها من مؤسسات دولية متخصصة بل ويدر اعتبار غير الدول وغير المؤسسات الدولية من الأشخاص التي يمكن أن تكون العلاقات التي يكونون طرفاً فيها محكومة بقواعد القانون الدولي العام، كمركات التحرير والعلاقات المتعلقة بحقوق الإنسان

في المرحلة الحالية من مراحل التطور الرأسمالي - التي تتميز

– بحد جديد لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي مع غط حديد لتدوين الإنتاج تقوده الشركات دولية النشاط - حركة الاقتصاد الدولي تتضمن

لاتجاه نحو عالمية النشاط الاقتصادي (مؤثراته - ترايد الاستثمار الأجنبي المباشر مع إمكانية إعادة توطين المشروعات في أماكن غير البلد الأم لرأس المال - ترايد المبدلات الدولية في لحجم وفي مجالات المبادل السلع تبادلية - الخدمات - المصنعات الفكرية

– إمكانية لتناقض بين الاتجاهات نحو العالمية للشركات دولية النشاط والاتجاهات «وطنية» للدول «القومية» (الهم إلا إذا حل التناقض من خلال التحالف بين رأس المال الأجنبي ورأس المال المحلي على

حساب قوى اجتماعيه أخرى في داخل البلد)

- وجوه عملية موضوعية تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية بمبادرات يأخذها رأس المال المهيمن دولياً عبر الصعوبات والتناقضات وتتحقق من خلال معضلات دوله للتبادل الدولي - معضلات دولية بسطاط التصدي والمالي - ومنظمات دولية للشعاعات الاقتصادية الحديثة

- على الصعيد القانوني، تشهد لفترة الحالة تطورات عالية

- زيادة أهمية لمبادلات الخاصة التي تتم عبر حدود الدول، أي «ريادة أهمية المعاملات المالية دولياً، من خلال العقود الدولية». هذه تصبح مناسبة لوجود قواعد موضوعية من قواعد القانون الخاص الدولي

- ازدياد أهمية التقنين الدولي لقواعد منظمة شعاعات خاصة، تتم عبر حدود الدول، عن طريق الاتفاقيات الجماعية (أي ريادة أهمية لاتفاقيات متعددة الأطراف) تكون مصدراً بقواعد موضوعية من قواعد القانون الخاص الدولي

كلاهما يعني «تجهاً نحو توحيد القواعد الموضوعية لمنظمة للمعاملات المالية، وإثبات ابتداء من عملية تقنين ذات طبيعة دولية. وهو ما يؤثر بدوره على الأنظمة القانونية الحالية

- الاتجاه نحو علنية لإطار التنظيمي المؤسسي للمبادلات الدولية بأنواعها المختلفة (السلع المادية، الخدمات، التكنولوجيا كسلعة في ارتكازها على حقوق الملكية الفكرية)، وهم يتضمن اتجاهات لتوحيد قواعد الموضوعية التي تحكم هذه المبادلات من الحساب إلى المنظمة العامة للتجارة (من أكتوبر ١٩٤٧ إلى أبريل ١٩٩٤)، إلى

جانب تطور تنظيم السوق النقدية والمالية من خلال بنك الدولي وصندوق النقد الدولي، عملية التنظيم في اتجاه التوحيد الدولي يستغرق المرحلة من ١٩٤٤ (ريسون وودز) هارا بـ ١٩٤٨/٤٧ (الخات) حتى ديسمبر ١٩٩٣ (انتهاء دورة اورجواي) ثم أبريل ١٩٩٤ (التوقيع في مراكش على اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة)، لبدأ من أوب يناير ١٩٩٥)

مع تطور الرأسمالية تضر عمية تنظيم لقانوني من طبيعتها في أوج التوسع العالمي لرأس المال ابتداءً من علميه نصي دولية (أولاً من خلال تعقيات دوبيه ثانيه واتفاقيات دولية متعددة الأطراف غير كبيرة العدد، ثم من خلال اتفاقية دولية متعددة الأطراف تضم معظم، أو كل، بحسب المال، دون العالم) يكون الاتجاه نحو تحويل العالم إلى **حقول قانوني واحد في مسائل المعاملات المالية** ابتداءً من النظام القانوني اندي تخصصه الاتفاقية الجماعية

- عمل لأظمة انصوبية هي البلدان الخدنة أن تعيد صياحه فواحدوا الموضوعية المتعلقه بالمعاملات المالية لتنق وأحكام النظام القانوني الذي تقرر الاتفاقية الجماعية ولم يعد الأمر يتعلق بحواء النظام قانوني لوطني لبعض المواهد الموضوعية نتي تجد مصدرها لأولي في اتفاقية دوبيه وإذ يأتي التحول نحو الاتجاه إلى تنظيم المعاملات لاله من داخل الدولة وفقاً بقواعد موضوعية مصدرها التقنين الدولي، وإذ بالنسبة لكل القواعد الموضوعية لمنظمة للمعاملات المالية

- وهكذا يكون الاتجاه نحو التوحيد العالمي بقواعد الموضوعية لمنظمة للمعاملات المالية من خلال عمية تنبى دوبيه (اتفاقيه المنظمة الحمية للتجارة، وما انتهت إليه من تنظيم وما تستمر فيه من مفاوضات متعددة الأطراف لاستكمال مشوار التوحيد)

مع التوحيد الدولي للقواعد الموضوعية التي تحكم المعاملات المالية يتوارى
سارع القوائم الوطنية في هذا المجال في حالة احترام قواعد اتفاقية المنظمة العامة
سجادة وتنتهي الخاجة إلى وجود قواعد أساسية من التنازع ويتخلص بذلك
عقد المانون الدولي الخاص (لتقصر، في هذه المرحلة، على مسائل الأحوال
الشخصية وعلاقات العمل) وما دامت عملية «توحيد» في فترة تاريخية
يهيمن فيها رأس المال الأمريكي (سقط علاقته الخاصة مع رأس المال الكندي
والعسكري (الاسرائيلي) في صراع مع رؤوس الأموال الأخرى، خاصة
الأوربية واليابانية، من أجل الهيمنة على الاقتصاد العالمي، يكون من الطبيعي أن
تطلب روح الشريعة «الأمموسكسوية» على القواعد الموضوعية الموحدة التي تحكم
المعاملات المالية في الحقل لقانوني الدولي الواحد فكما يحس رأس المال عالمياً
على شاكلته فإنه يكون عالمياً قانونياً على شاكلته رأس المال يهيمن دولياً ومع
وحداية هيمنة رأس المال الأمريكي يكون النظام انفسوي الذي يحقق وحدانيته
ليس فقط من خلال عملية التقييد الدولية الجماعية وإنما كذلك من خلال
الممارسات الاقتصادية الدولية. هذا ما أحدث عقود الائتمان الدولية على سبيل
المثال يكون من الطبيعي أن يكون الاتجاه في شأن القواعد الموضوعية التي تحكمها
بحسب تطبيق النظام الانجليزي، قانون مدينة الأعمال البندييه، أو قانون ولاية
نيويورك، حيث مدينة الأعمال وول امسرييه، باعتبار أن الأول هو قانون أول
مركز مالي عالمي وجد منذ نهاية القرن التاسع عشر وما زال يكتسب أهميته حتى
اليوم، وباعتبار أن انشائي هو قانون الوريث الدولي لمدينة الأعمال البندييه The
City of London الذي أصبح المركز المالي العالمي رقم (١) The wall
Street.

هذا، يعني كل ذلك بالنسبة للنصيب التقنيدي معروف المانون؟ والأمر هذا
تتبعه مجرد النصيب الشكلي لأنه ليس طبعة عملية التنظيم القانوني وجوهه
للقواعد الموضوعية التي تسود

- هل يعني ذلك أنه، مع الطبيعة التوسعية لرأس المال، وعدوانيته في موضعه بصدد تحول العالم إلى حقن قانوني واحد، تطبق في إجراءاته المختلفة قواعد موضوعية واحدة تجد مصدرها الأساسي في عملية لتقنين الدولية، مسئلة روح شريعة الانجندوسكسوية، مع بعض التواء مع روح الشرائع الأخرى في مناطق المختلفة من العالم وحيث لا يتماص معها تناقصاً محلاً من قواعد محلية في البلدان المختلفة، ويكون بذلك قد اتسع نطاق القانون الدولي العام، ليعطي.

- ليس فقط العلاقات بين الدول والمؤسسات الدولية في المجتمع الدولي

- واما كذلك المعاملات المالية التي تتم في كل أنحاء المجتمع الدولي سواء قامت بين أشخاص القانون الدولي الخاص أو أشخاص القانون العام بالمعنى التقليدي لكن منهما؟

بعبارة أخرى، هل نحن بصدد القانون الدولي العام وبذا أصبح نطاقه محتوياً لكل العلاقات ذات الطابع الدولي سواء قامت بين الدول أو قامت كمعاملات مالية بين أشخاص القانون العام والخاص (وفقاً للتصنيف التقليدي لمروج القانون في النظام القانوني الداخلي)؟

- أم تكون بصدد فرع للقانون يجد مصدره الأساسي في التقنين الدولي وتصبح قواعده مبرمة (في حدود قواعده الأمر بطبيعة الحال) للدول ولأشخاص القانون الخاص (بالمعنى التقليدي) ينظم المعاملات المالية سواء أتمت بين أطراف ينتمون لجهة دولية واحدة أو ينتمون لجنسيات دول مختلفة، يحتوي بين دلبه القواعد القانونية الداخلية التي لا تتعارض مع القواعد ذات المصدر الدولي؟ ذلك هو القانون الخاص الدولي، الذي يملأ قوامه إمكانية هذه اختلاف القانون الدولي الخاص.

من صبح ذلك، نكتمل بالنسبة لهذا الأخير، أي القانون الدولي الخاص، الحركة الجدلية لتطور الرأسمالي فكما استلزم نشأة لرأسمالية وحلقها للسوق الدولية، ليتكون من خلالها الاقتصاد الدولي، أي يتضمن من حركة هائلة للأشخاص والأموال عبر إقليم بحور، يقول كما استلزم الاتساع المصغر في الاستثناء على مبدأ العملية تطبيق لمانون «الوطني» مع ما يستتبع ذلك من وجود حدود لتنازع القوانين في مسائل القانون الخاص (نمقتها قواعد الإسناد التي هي قواعد القانون الدولي الخاص)، يؤدي لتطور الرأسمالي في اتجاه عالميه النشاط الاقتصادي بمصدا امبادنة إلى خلق قواعد موضوعية موحده عملياً نزول معها إمكانية التنازع بين القوانين، قاصية بذلك على خلقها الأول القانون الدولي الخاص

على هذا النحو تبيّن أن قواعد القانونية لاتعاقبه المنظمة العممية لتجارة

في

● إحتلال عملية التنظيم القانوني الدولي محل عملية التنظيم القانوني الوطني

● توحيد القواعد الموضوعية في المجال وفي الاحتمال بالنسبة لما يستجد من توحيد تحت راية المنظمة العممية للتجارة، خاصة بالاعمال التجارية التي يأخذ مكاناً في أسواق السلع المادية والسلع الخدمية والبيع التكنولوجية (ويحق بها القواعد المنظمة للفرق الملكية الفكرية)، مع اتجاه عام نحو تغليب قواعد الشريعة الانجلوسكسونية، و استبعاد القواعد المنظمة للمبادلات في سوى العمل من مجال التوحيد

● الانتهاء بحسب قانون حارس دولي في وقت تطيح فيه ممارسات القوة
ببدائية بما تخلق من جيل لقواعد قانون دولي هام . ومن ثم تتحرك
العلاقات بين الدول تحكمها القوة المجردة، مع احتكار هذه القوة
للسهر على السطيم «العائوي» الخاص الواجب التطبيق في كل جيت
السوق التجارية العنية

● إدخال نظام لعص المتارجات من طريق التحكيم، اجباري بالسمة
للاعضاء، يقدم على تشجيع الأطراف على حل النزاع من خلال
التشاور أولاً . ويتم التحكيم وفقاً لعمنية أكثر ، حكماً من النظام الذي
كان متعاً في ظل الحاد . مراحله أكثر تحديداً، مع جدول رسمي
لر حل الفصل في النزاع، ي في ذلك مرحلة الاستئناف، الذي لا
يقبل إلا لأسباب قانونية، ويكون حكم هيئة التحكيم The Panel
مابداً ملغائياً إلا إذا كان هالك داخل جماعة عص المبرعات The
DSB، التي تنقى قرار للمجلس، اجماع على رفضه

والعريب أنه في الوقت الذي يحرص فيه رأس المال على ابعاد المتارجات
لمتعلقة بعالم الأعمال من اختصاص المحاكم العادية والانهاء بحسب التحكيم
لخاص كسبل محوري لعضها (حتى في المتارجات المتعلقة بحقوق إدارية) حدد أن
أحكام اتفاقية لمظمة العنية للتجارة قد حولت التحكيم الذي كان من المتعين أن
يتم بين المتتارعين في المعاملة المالية، وهم عادة من أشخاص القانون الخاص،
إلى تحكيم بين الدول، إذ على من يريد «سارعه من أطراف المعاملة المالية أن
يشكو إلى دولته لتتولى هي، ثاره دعوى التحكيم في مواجهة دولة الطرف
الثاني . وتقوم هيئة التحكيم في المنظمة بالنظر في نزاع أطراف الدول وليس
أشخاص ابقانون لخاص الأطراف في المعاملة المالية محل المتارعة .

إذ، كانت الأبعاد القانونية لانتدبية لمظمة التجارة المالية على حد الحو،
ما مغزى ذلك بالنسبة للنظام القانوني في البلدان العربية؟ لتعرف على مدى

لدي ينسحب عليه هذا المعنى بين أولاً قائمة الاتفاقات التي تم التوصل إليها
في حونة اوروجوي

جـ - الاتفاقات القانونية الرئيسة التي أبرمت في جولة اورغواي

تمثلت هذه الاتفاقيات في .

● اتفاق مراكش المنشئ لمنظمة التجارة العالمية وهو اتفاق ذو محتوى
مؤسسي محض، يتعلق بكوين لمنظمة جديدة التي تتمتع من تاريخ
قيامها بشخصية قانونية، والتي أصبحت مريدة بهيئات عديدة ذات
إختصاصات متسعة هي القمة يوحد «المؤتمر الوزاري» وهو هيئة
عمومية تضم ممثلين بكل الدول الأعضاء، يجتمع مرة كل عامين، ما
بين اجتماعات هذا «مؤتمر نادر المنظمة بواسطة المجلس العام» ليكون
على غرار المؤتمر إلى جانب هاتين الهيئتين يوحد «مركزية عامة»
يديرها مدير عام هذه الهيئات الثلاثة تكملها سلطنة من الهيئات
المخصصة وللحان القطاعية. ويكمل التنظيم الداخلي هيئات رقابة
لم يكن لها وجود سابق هيئة فصل المنازعات، يكملها هيئة إستئناف
دائمة، وكذلك هيئة بمحضر سياسات التجارية

● الاتفاقات متعددة الأطراف

١ - تجارة السلع

□ الاتفاق العام بتعريف الجمركية والتجارة لعام ١٩٩٤ (حاج
١٩٩٤)

- الاتفاقات المرتبطة بالحاجات

الاتفاق الخاص بتطبيق المادة السابعة من اتفاق جات ١٩٩٤
(التعظيم الجمركي)

- اتفاق بشأن المعايير قبل الشروع
- اتفاق بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة
- اتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية
- اتفاق بشأن إجراءات الترخيص بالاستيراد
- لاتفاق بشأن الوفاية .
- الاتفاق الخاص بدعم والتدابير التمويلية
- الاتفاق الخاص بتطبيق المادة السادسة من جات ١٩٩٤ والذي يعرف بالاتفاق الخاص بمكافحة لاعرق .
- اتفاق بشأن تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS)
- اتفاق بشأن رسوم جات وإعلايس
- الاتفاق بشأن الزراعة
- لاتفاق بشأن قواعد المنشأ
- مذكرات التفاهم والقرارات
- مذكرة التفاهم بشأن أحكام ميراث المدفوعات كما هو منصوص عليه في جات ١٩٩٤
- لقرار الخاص بالحالات التي نسر شك ادارات الجمارك في صحة أو دقة القيمة المدن عنها (القرار بشأن نسب عبء الاثبات)
- مذكرة التفاهم بشأن تفسير المادة السابعة عشر من جات ١٩٩٤ (الشركات التجارية الحكومية)
- مذكرة التفاهم على القواعد والأجراءات التي تصبغ تروية

لمراجعات

١ - مذكرة التفاهم بشأن تفسير المادة الثانية (ب) من جانب
١٩٩٤، (ربط لتتارلاب التعريفه)

٢ - لقرار بشأن التجارة والشه.

٣ - آلية استعراض السياسات التجارية

٤ - نحوه الخدمات

٥ - الاتفاق العام لتجارة الخدمات

٦ - حقوق الملكية الفكرية

٧ - اتفاق خرواب المنصة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية

(TRIPS)

٨ - لاتفاقات التجارية عديده الاطراف

٩ - اتفاق بشأن التجارة في الطائرات المنحه

١٠ - اتفادي بشأن المشتريات الحكومية

١١ - اتفاق دولي بشأن منتجات الألبان

١٢ - اتفاق دولي بشأن لحوم الأبقار

١٣ - د - أما فيما يخص مخرى الاتفاقات القانونية التي وردت في جات ١٩٩٤

فيمكن رؤيتها على أصفحة مغلقة

مع انهم الكولومبيالي وانعرو الاستعماري دخلت البلدان العربية في
معدل تطبيق الشرائع العربية فما بحق بالعاملات المالية وعلاقات العمل
نشريعه اللاتينيه في لأهل من الأحوال، والشريعة الانجلوسكسونية في بعض

الأحوال وبدأت الدول العربية تعرف شعبياً قانونياً يحدد مصدره لتاريخي في الشريعتين اللاتينية والإسلامية، ومصادر الحكماء في الممارسة القضائية ونمطية الطولية في ظل ظروف الواقع في البلدان العربية المختلفة وهي إطار عملة الاستقلال السياسي، بما يُلحق به من اكتساب سيادة تشريعية، قطعت البلدان العربية، ماعدا الساعات المشتركة في التكوين الاجتماعي، أسوأ ما تعتبره في توحيد النظم القانوني عبر جهود أدت، موضوعياً، إلى نوع من التوحيد القانوني في بلدان العالم العربي في مجال القانون الخاص، كان يسير معه التفكير في نوع من توحيد إجراءات التقاضي في هذه البلدان^(١)

في ضوء ذلك، يعمد معرّي لأبعاد قانونية لاتفاقية المنظمة العاملة لتجربة بالنسبة للنظام القانوني في البلدان العربية

• **هناك أولاً معرّي على الصعيد المنهجي في مجاله آثار التنظيم القانوني الذي أدت به الاتفاقية (اتفاقية مراكش) هي يمثل ملحناً في تدخل يرى المسائل بالنظر في، بالنظر من وهناك في الآثار موزعة بين فروع القانون المختلفة (وفقاً للمصطلح القانوني القائم حالياً) وتنقيحات التحديد القانوني المعادة، أم يرمي أولاً نظرة شاملة زائدة فاهمه لحقيقته ما يجري على صعيد التنظيم المؤسسي والقانوني العربي، ومكاننا في تلك لعمله، ومدى صلاحية ما تملكه من أفكار وأدوات تحليلية^٢**

• **وهناك ثانياً المعرّي على الصعيد المنهجي، في شأن فهم أحكام**

(١) بل أن فكرة التوحيد وجدت بقوة بها في الاتفاقية العربية ليسر انتقال رؤوس الأموال العربية بين البلدان العربية، التي نصت على فصل المنازعات المتعلقة بالاستثمارات في البلدان العربية عن طريق محكمة عربية، نصت بنود الاتفاقية على انشائها تطبيقاً من هذا الاتفاقية بواسطة محكمة عربية تتبع جميعها الدول العربية وتكون بواقة لمحكمة عمل عربية

الامتثالية، إذ تنور هيرورة المعرفة المدفقة للشرعية لاجنوسكسوية هي علائقتها بالشرائع الأخرى، خاصة تلك التي تنمي إليها لأنظمة لقانونية التي ما رابت دائمة في البلدان العربية. هنا يتعين أن نعي ما للشرعية الاجنوسكسوية من روح وأسس مختلفة. ورغم زيادة أهمية السبب بتشريع كمصير بعدة القابضة هي بعد ان شرعية لاجنوسكسوية منذ احزاب العديده ثانياه فها رب السرائل الفصائية تمثل مصيراً رئيسياً بعدة انقانونية من أن تقو بها الإجرائية خصوصية غير مبروهه دينا ولم يعد التعرف المدفق على أحكام الشرعية لاجنوسكسوية من وقايات الدراسات المتفارة في القانون، وإنما أصبح ضرورة ملحة، بل وعاجلة، حتى يتمكن

- من تعادي المحيط الذي يمكن أن يقع فيه الجيل الحالي من القانونيين في مواجهه مشكلات التي يثيرها تصادم ادول معربة للاتصافية

- من أن نحسن لنصرف عند النظر في أمر التوافق بين أحكام القوانين العربية والأحكام الواردة في الاتصافية عندما يحين وقت ضرورة إلا تنافض الأولى مع الثانية الأمر هنا يتعلق بضرورة توفر الوعي العمي والمقدرة التحية، اقتصادياً ودولاً، لتحقيق التعيينات اللازمة والمناسبة لتحقيق مصالح المجتمعات العربية، حال إعادة النظر في قوانين المحبة

- من يريد على ذلك، أنه يرم أن تتوفر القدرة على محاولة تحقيق ذاتية في التنظيم القانوني ترمي المصالح الوطنية في إطار أحكام الاتصافية الدولية

- يضاف إلى ذلك أن أعمال أحكام الاتصافية هرد بعدها يثير الكثير من مشكلات مصير بصوصها، الأمر الذي يقتضي من رجال القانون معرفة دقيقة بمسبب التفسير وأصولها وتقنياتها المعروفة في الشرعية

• هناك ثالثاً، يعرَى على مستوى المخاطر الناجمة عن تعميم أحكام الاتفاقية التي تهتد التوحيد القانوني الموضوعي الذي تم تاريخياً في مجال مسائل القانون الخاص بل والقانون الإداري في كثير من الأحيان

• هناك رابعاً على مستوى نظام نفس المزعلة الخاصة بالمعاملات التجارية عن طريق المحكيم، فيما إذا كان يمثل إبعاداً تدريجياً لاختصاص كل من القاصي والقانون الوطني، خاصة في ظل اتجه تعرفه أوساط المحكيم الدولي بين وحدات القانون الخاص تتزايد قوته وهو الاتجاه للتعرف بين أنظمة بلدان منحصرة وأخرى غير منحصرة وإن كان هذا الاتجاه غير متصور الوجود في إطار المحكيم الذي تقوم به المنظمة العالمية لتجارة إد تعض المزعلة إعمالاً لأحكام لاتفاقية، إلا أنه يعبر عن الروح القانونية المرتبطة برأس المال الدولي، عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع المجتمعات المتحللة إلا يمثل ذلك اتجاهات في إطار الموجة للاتجاه نحو المحكيم في المعاملات الدولية ذات الطابع الخاص، لبدء ولوج الدول المتحللة في مجال جديد «اللامتيازات الأجنبية»، خاصة في ظل ضعف الدولة المحلية إزاء قوة الشركات الدولية النشاط وتوقع إلا تبتعد مهمه «الخبرة في المحكيم» التي يختار المحكمين من بين أبنائها عن الارتباط بدوائر رأس المال الدولي

ويقوي من هذه الإمكانية أن أحكام لاتفاقية سيح للأفراد التقدم بالشكوى لمنظمة وإلها من خلال الدولة باعتبار أنها بصدد محكيم في شأن أمر من أمور اتفاقية دولية

• هناك خامساً مغرَى الاتفاقية بالنسبة للمهن القانونية في البلدان العربية في وجه المناهضة الأجنبية القادمة بالنسبة للبلدان العربية الأعضاء في اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، بما يصمم هذه المهنة من دراسات وامتحانات وخبرة ومشاركة في

التحكيم ودفع وصياغة العقود والوثائق القانونية الأخرى، وغير ذلك. وكلها تدخل وفقاً لأحكام الاتفاقية، في مجال الخدمات. وملاحظ في شأن ممارسة هذه المهنة أن ما أنت به لاتفاقية من أحكام في شأن ممارستها لا يعني، في المرحلة الأولى، معاملة مقدم الخدمة الأجنبي بنفس معاملة لوطن، إنما يعني

- العمل بشروط الدولة الأولى بالرعاية، أي أن أي مرة تعطى لاية دولة أخرى (عن طريق اتفاق ثنائي) تعمم على كل الدول الأطراف في اتفاقية تحرير التجارة الدولية. هـ بشرط التماثل مما إذا كانت امرياً المتبادلة موجودة بين الدول العربية في ممارسة المهنة القانونية تخضع لأحكام هذا الشرط، أم أنها مبرأاً معطاة في هذا نوع من التكتل الاقليمي؟

- ألا تريد مع الوقت الصوفى بين الأجنبي والوطني، بمعنى ألا تعرض الدولة، عند لحظة بدء تنفيذ الاتفاقية فيوداً جديدة على ممارسة الأجنبي، للمهنة القانونية في «بلد عربي».

- بالتدريج، تعزم الدولة الموقعة بإزالة القيود لفروضه على ممارسة الأجنبي للمهنة القانونية، عبر فترة من الزمن.

- واضح إذن أن الاتفاقية تقرر الانهاء بحور المساواة بين الأجانب والوطنيين، بعد عشره، في مساواة المهنة القانونية في البلدان العربية. موقعة مؤدى هذا المعنى أنه يتعين، مع التوقيع على هذه الاتفاقية، أن يسرع أصحاب المهنة القانونية من الآن إلى التردد بالمعرفة المعينة «بدقة لأحكام الشريعة الانجلوسكسوية». وهو ما يستدعي قيام المؤسسات الرسمية والمهنية بعمل تدريجي جاد في هذا الاتجاه مع مراعاة هجوية المفاسة مع العاملين بهذه المهنة القانونية في البلدان الرأسمالية المتقدمه نظراً

.. لأن مثل هذه المهنة تدرس في تلك البلدان بواسطة مكاتب كبيرة عادة مما تأخذ شكل انشركات التي لا تقتصر لرأس المال ولا لقدرة على الحصول على الأثمان . بالإضافة إلى استفادتها العميرة من أنظمة المعلوماتية و لاتصال واستحداثها نكل أنواع معدات التكنولوجيا في مجال ممارستها للمهنة على عكس الحال في البلدان العربية حيث لا زال الطابع العردي يسود في ممارسة المهنة القانونية كما ان العاملين بهذه المهنة القانونيه في البلدان العربية عادة ما تواجههم صعوبات للغة الأجنبية وتوفر المراجع القانونية والمضائية . فضلاً عن اختلاف في الاجراء الثقافية اختلافاً ليس في صالح العاملين في هذه المهنة من أساء البلدان العربية عند تعرضهم لممارسة الأجانب

على أي الأحوال، لن يكون الأمر سهلاً بالسبب لمن يمارسون المهنة القانونية من مواطني البلدان العربية الأعضاء في المنظمة، إذ عادة ما تنصص العقود التي تعقد مع الشركات دولية النشاط التي تقوم بالتجارة الدولية، سواء في عقود متعردة أو ضمن عقود مفردات دولة، بصورة تمككها من إدخال مستشاريها وخبرائها القانونيين في وفد التفاوض والمسؤولين عن تنفيذ العقد، بل عادة ما ينصص العقد قيام الشركة الأجنبية بكل الدراسات والاستشارات اللازمة الأمر الذي لا يبقى لصاحب المهنة القانونية من محنيين إلا مهنة لتعيين أسام المصماء الداخلي . ولكن ذلك من يكون إلا إلى حين، حين يتم تطبيق أحكام الاتفاقية الخاصة بتحرير التجارة في الخدمات، ويصبح من الضروري تحقيق المساواة بين الأجانب والوحيين في ممارسة المهنة القانونية في داخل البلدان لأعضاء في المنظمة.

• هناك معرى الأبعاد القانونية لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بالنسبة للمحصلين الواجب توافرها في نوع الإطارات الاقتصادية والقانونية . الأمر ما

يتعلق بما يرم عنه في مجال لإعداد خلق أجيال من العنويين يستطيع التعامل مع الطبيعة الجديدة بحسب التنظيم العنوي التي أصبحت تتحقق، بالنسبة للمستضعفين في الأرض، عن طريق اكتساح نظام قانوني مسئلة من اشرعيه الاخصوسكوبية يسمد شرعيته بالنسبة ل من يقين ذوي ارضيتنا، بإرادة يظه أو بإرادة منومة، أن توقع على الاتفاقيه «عماعية» المقررة له الأمر ه يتعلق بوعي كليات ومعهده تعلم القبول والمؤسسات الأخرى لشعله بالنظام العنوي في البلدان العربيه، بشكليه ومدى خطورتها، ومدى قدرة كل هذه المؤسسات التعمييه وغير التعليميه، على تحمل المسئولية في هذا الاتجاه

• هناك صايحاً المفرد بالنسبه ما تفرصه الاتفاقيه من مهام قانونيه حاله بالنسبة لدول العربه الأعضاء في منظمة

أ - أولاً تقسيم مصوص الاتفاقيه في ضوء العصر التاريخي بصيوص
البحاثات مدارس الفكر في سد النص - الظروف العالميه للتبادل
موضوع التنظيم القانوني - والمصالح الوطنيه للبلد العربي لعصر في
المنظمة

ب - هناك ثانياً مسأله المهم الدقيق لأحكام الاتفاقيات التي تتضمنها
لاتفاقيه في مجالاته المختلفه فهم المشكلات التي تجري إعادة تنظيمها
المجاهد إعادة النظر ، مع التركيز بصفه خاصه على مسائل ملكية
افكرية وقوانين الخدمات وممارسة المهن الحرة ومشكلات النقاضي .

ج - هناك ثالثاً مجموعات القوانين التي يلزم إصدارها مواجهه الآثار
الحديثه لتنفيذ لاتفاقيات قوانين التجارة الخارجية وخاصة بالنسبة
للمصاعب السجيه والدوائيه والغذائيه لقوانين المنظمة لحركات
رأس المال (خاصه رأس المال قصير الأجل) وللتعامل على العملة
الربطية - قوانين مواجهة الاعراق والاحكار قوانين العمل والحماية

لا اجتماعية - لقانون المنظم للتحول من ملكية الدولة للمشروعات
الاقتصادية إلى الملكية الفردية، عدد يكون هناك مقتضى (١)
قانون حماية المستهلك

• هناك قائماً وأخيراً المعنى المنعق بالهلف من التسريح بالفكر القانوني
العالم على منهج علمي ناقد إذ يهدف بهذا التسريح .
أولاً، تعادي لائز لا الأرمي في تبعية قانونية تصبح أداة منهم
المصالح الوطنية .

• وثانياً، تكوين القدرات على فهم الأنظمة القانونية المقارنة، وخاصة تلك
التي يسعى رأس المال الدولي إلى تسويقها في السوق العالمية . وهي
قدرات لا يمكن تدويرها أن تروى إلى تنظيم قانوني يواجه التنظيم ذي
المصير الدولي ويستقي للنظام القانوني في البلدان العربية ذاتية تمكن
من رعاية المصالح العربية في مواجهة المصالح انطاغية باسم «التحرر
واقتصاديات السوق» كما يتكّن التسريح بالفكر القانوني ذي المنهج
لعلمي الناقد من ممارسة لعمل القانوني العربي على نحو يسمح برعاية
مصالح العاملين في الحقل القانوني ويعكسهم من أن يكونوا خبير
مذيعين، هي مجالات النزاع القانوني، عن المصالح الوطنية

* * *

لم يبق، بعد التعرف على الفلسفة الاقتصادية لاتفاقية منظمة إقليمية
للتجارة وأبعادها القانونية ومعري هذه الأبعاد بالنسبة لنظام والعمل القانونيين

(١) انظر في ذلك مقال بمؤلف حبيب فيشكاية التحول من ملكية الدولة للمشروعات
الاقتصادية إلى الملكية الفردية وتوضيح بمادتين في عملية التحول، مجلة الدراسات
القانونية، كلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، العدد الثاني، يناير ١٩٩٩ ص ١٨١ -
٢١٣

في البلدان العربية، نقول سم ينشأ إلا إلقاء نظرة على واقع علاقات التبادل الدولي في الفترة الأولى من وجود منظمة

٣ - واقع علاقات التبادل الدولي في الفترة الأولى من وجود المنظمة

قد يكون من الضروري أن يبدأ دراسة واقع علاقات التبادل الدولي بمسألة من علاقات القوى الاقتصادية الدولية في سعيها القرن العشرين، فترة الانتهاء من معادلات جولة أوروبا والتوقيع على اتفاقية مراكش في ١٤/٤/١٩٩٤ وبدء حياة المنظمة العالمية للتجارة في ١/١/١٩٩٥

البيت، أولاً، انبعاث بكبرى المشروعات الانتاجية، أكبر عشرة في العالم، في أهم قطاعات المكونة للاقتصاد العالمي، ملكيتها للدول الرأسمالية المتقدمة بعدد لا يزيد على اثني عشرة دولة كمؤشر لمن يملك القوة الانتاجية الاقتصادية محددة لمخطط وآلية التبادل الدولي الفعلي

Les premiers groupes par secteurs

Secteur		Chiffre d'affaires 1998	Profit net 1998	Effectifs
المجال		المبيعات 1998	الربح الصافي 1998	عدد الموظفين
AGROALIMENTAIRE المطبخ				
1. NESTLÉ	Suisse	49,3	2,9	231 900
2. UNILEVER	P-B/E-U	44,9	3,2	267 000
3. COCACOLA	Etats-Unis (E-U)	23,8	0,8	32 400
4. PEPSICO	E-U	22,2	2	21 000
5. SALSA LEE	E-U	10	-0,3	40 000
6. DANABO	E-U	19,8	2,8	46 400
7. COCA-COLA	E-U	17,8	3,5	19 900
8. NABISCO	E-U	7	-0,6	14 000
9. DANONE	France	14,4	0,6	10 000
MOBILE سيارات				
1. GENERAL MOTORS	E-U	161,4	2,9	194 000
2. CHRYSLER	Allemagne	154,6	5,6	445 300
3. FORD	E-U	144,8	22,2	145 300
4. TOYOTA	Japan	99,7	2,2	13 900
5. VOLKSWAGEN	Allemagne	76,3	0	257 900
6. NISSAN	Japan	71,0	-0,2	21 300
7. FIAT	Italie	5	0,7	20 250
8. HONDA	Japan	48,7	0,8	13 300
9. RENAULT	France	48,4	0	38 300
10. PSA	France	32,5	0,5	46 900
JEUSETTE ألعاب				
1. BOYER	E-U	66,3	1,1	229 000
2. LORAIN	E-U	26,3	0	70 000
3. RUTHSON	E-U	19,3	0,6	100 000
4. ALBERTSON	E-U	15,3	0	20 000
5. BOUTCHACROPPANCE	E-U	9	0	47 000
6. EXPRON	E-U	11,3	0,6	64 000
7. ALBERTSON	France	9,3	0,6	36 600
8. NORTHROP	E-U	8,3	0,2	49 600
9. THE WOODCOCK	France	8,3	0,2	48 800
SYSTEMES أنظمة				
1. BSA	France	78,7	0	67 900
2. HEPSON LIFE	Japan	66,3	1,3	75 300
3. ALLIANCE	Allemagne	64,8	0	102 700
4. ING	P-B	56,5	0	82 750
5. GEMERLE	Italie	48,5	0,3	24 600
6. TIRE MENT INSURANCE	E-U	48,4	0	26 250
7. DAIWA MUTUAL LIFE	Japan	44,5	0,5	40 400
8. TONYTONG LIFE	Japan	38,5	0,5	46 850
9. JAMICHO FINANCIAL	Suisse	38,4	0,8	48 900
10. CGU	E-U	37,6	0,8	52 000
BANQUE بنوك				
1. BANK OF AMERICA	Etats-Unis (E-U)	26,7	3,3	171 400
2. CREDIT SUISSE	Suisse	49,3	3,1	62 300
3. DEUTSCHE BANK	Allemagne	49,2	1	75 400
4. HONG KONG & SHANGHAI	China	49,3	4,3	144 900
5. ABN AMRO	P-B	34,3	0	109 000
6. CREDIT AGRICOLE	France	34	0	86 400
7. CREDIT AGRICOLE	E-U	34,4	3,8	75 900
8. HYPOTHEKARYEN	Allemagne	31,8	2,1	38 450
9. NORIS	Belgique	41,8	0	58 900
10. BANK OF TOKYO-MITSUBISHI	Japan	21	0,6	0
BIENS DE CONSOMMATION سلع استهلاكية				
1. PHILIP MORRIS	E-U	27,3	3,4	144 400
2. PRAXITE & CANNELLE	E-U	31	2,7	110 400
3. BAT	E-U	21,6	1	57 000
4. JAPAN TOBACCO	Japan	0	0,3	31 000
5. B&W B&W B&W	E-U	0	0,4	16 300
6. CIGARETTE	France	12,6	0,7	47 700
7. CIGARETTE	E-U	12,4	0,5	24 800
8. CIGARETTE	Japan	10	0,6	37 000
9. CIGARETTE	E-U	10	1	13 100
10. CIGARETTE	E-U	0	0,4	2 800
BIENS INTERMÉDIAIRES سلع وسيطة				
1. THYSON GROUP	Allemagne	24,4	1	16 300
2. HEPSON STEEL	Japan	14,4	0,1	13 400
3. SAHIT-GOSAM	France	14,3	0,2	14 400
4. INTERNATIONAL STEEL	E-U	13,3	0,2	12 000
5. ALCOA	E-U	0	0,8	143 500
6. H&M	Japan	0	0,8	13 000
7. ARBED	Belgique	0	0,2	11 300
8. CATHAGE	France	14,3	0,5	64 000
9. CATHAGE	France	14,3	0,8	33 400
10. CATHAGE	France	14,3	0,5	44 400
CHIMIE PHARMACIE أدوية				
1. DUPONT DE NEMOURS	E-U	34	4,5	141 000
2. BASF	Allemagne	34	0,8	43 100
3. BASF	Allemagne	30	0	185 900
4. BASF	E-U	26,3	3,2	57 300
5. BASF	Allemagne	26,3	0	17 000
6. BASF	E-U	26,3	1	13 100
7. BASF	E-U	26,3	4,2	12 400
8. BASF	E-U	18,4	0	39 000

Les premiers groupes par secteurs

SECTEUR	RANG	CHIFFRE D'AFFAIRES 1992	RÉSULTAT NET 1992	EMPLOIS 1992
INDUSTRIE	RANG	CHIFFRE D'AFFAIRES 1992	RÉSULTAT NET 1992	EMPLOIS 1992
1. AUTOMOBILE				
1. GENERAL MOTORS	1	100 000	4,4	100 000
2. FORD	2	90 000	4,4	100 000
3. CHRYSLER	3	80 000	4,4	100 000
4. VOLVO	4	70 000	4,4	100 000
5. JAGUAR	5	60 000	4,4	100 000
6. LEXUS	6	50 000	4,4	100 000
7. MERCEDES-BENZ	7	40 000	4,4	100 000
8. SUBARU	8	30 000	4,4	100 000
9. HONDA	9	20 000	4,4	100 000
10. MAZDA	10	10 000	4,4	100 000
2. AÉRONAUTIQUE				
1. BOEING	1	100 000	4,4	100 000
2. AIRBUS	2	90 000	4,4	100 000
3. DASSAULT	3	80 000	4,4	100 000
4. EMBRAER	4	70 000	4,4	100 000
5. AIRBUS	5	60 000	4,4	100 000
6. AIRBUS	6	50 000	4,4	100 000
7. AIRBUS	7	40 000	4,4	100 000
8. AIRBUS	8	30 000	4,4	100 000
9. AIRBUS	9	20 000	4,4	100 000
10. AIRBUS	10	10 000	4,4	100 000
3. ÉLECTRONIQUE				
1. SONY	1	100 000	4,4	100 000
2. SONY	2	90 000	4,4	100 000
3. SONY	3	80 000	4,4	100 000
4. SONY	4	70 000	4,4	100 000
5. SONY	5	60 000	4,4	100 000
6. SONY	6	50 000	4,4	100 000
7. SONY	7	40 000	4,4	100 000
8. SONY	8	30 000	4,4	100 000
9. SONY	9	20 000	4,4	100 000
10. SONY	10	10 000	4,4	100 000
4. ÉLECTRONIQUE				
1. SONY	1	100 000	4,4	100 000
2. SONY	2	90 000	4,4	100 000
3. SONY	3	80 000	4,4	100 000
4. SONY	4	70 000	4,4	100 000
5. SONY	5	60 000	4,4	100 000
6. SONY	6	50 000	4,4	100 000
7. SONY	7	40 000	4,4	100 000
8. SONY	8	30 000	4,4	100 000
9. SONY	9	20 000	4,4	100 000
10. SONY	10	10 000	4,4	100 000
5. ÉLECTRONIQUE				
1. SONY	1	100 000	4,4	100 000
2. SONY	2	90 000	4,4	100 000
3. SONY	3	80 000	4,4	100 000
4. SONY	4	70 000	4,4	100 000
5. SONY	5	60 000	4,4	100 000
6. SONY	6	50 000	4,4	100 000
7. SONY	7	40 000	4,4	100 000
8. SONY	8	30 000	4,4	100 000
9. SONY	9	20 000	4,4	100 000
10. SONY	10	10 000	4,4	100 000

Les données sont basées sur les données des entreprises 1992. Les données de l'année précédente sont présentées en comparaison avec les données de l'année précédente. Les données de l'année précédente sont présentées en comparaison avec les données de l'année précédente.

Source: Les données de l'année

إليك، ثانياً، البيان بالقدرة الصديقية العميه في شط تصدير السلع
المادية والخدمات لبلدان العشرة، لرأسمالية المتقدمة التي تصدر قائمة المصدرين
في الاقتصاد العالمي، وترتيب كل من هذه البلدان في القائمة

القائمة المصدرة للخدمات (١٩٩١)		القائمة المصدرة بسلع المادية (١٩٩٣)	
مليار دولار		مليار الدولارات	
البلد	مصدرها في التصدير	البلد	مصدرها في التصدير
الولايات المتحدة	١٠٨	الولايات المتحدة	٤٤٧
فرنسا	٨٩	ألمانيا	٤٢٨
المكسيك	١٠	اليابان	٣٤
إيطاليا	٥٦	فرنسا	٣٣٦
بريطانيا	٥٣	بريطانيا	١٩
اليابان	٤٦	إيطاليا	١٧٥
هولندا	٣٧	هولندا	١٤
بنجيكا/دوكسمبورج	٣٧	كندا	١٣٥
اسبانيا	٣١	بنجيكا/دوكسمبورج	١٣٠
ألمانيا	٢٥	هونغ كونج	١١٨

إليك، ثالثاً، بيان بترتيب الدول حسب عدد ما تملكه من بنوك،
كمؤسسات للشط المصرفي، في إطار أكر ألف بنك على مستوى عالم طبقاً
لحجم رأس المال وفقاً لتعريف بنك التسويات الدولية (مجلة The Banker،
عدد يوليو، ١٩٩٢)، الولايات المتحدة ١٩٢، اليابان ١٠٩، إيطاليا ٩٥، ألمانيا
٨٧، اسبانيا ٥٠، بريطانيا ٣٤، سويسرا ٣٣، فرنسا ٢٧، تاين ١٧، هونغ

في ضوء هذا السخط لعلاقات القوى الاقتصادية في السوق الرأسمالية الدولية كيف يبدي واقع علاقات التبادل الدولي في النصف الثاني من السبعينيات تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة، أو أن شئت الدقة اثبتت العالمي المتمثل في لينك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة؟

في الخمسين عاماً السابقة على منتصف التسعينيات تضاعفت التجارة الدولية أربعة عشر مرة في الوقت الذي نصاعف فيه الإنتاج العالمي ٥,٥ مرة وتردد لمبادلات الدولية مدد الثمانيات بمعدلات تصوق بكثير معدلات زيادة الإنتاج العالمي وتزايد في داخل المبادلات الدولية معدلات زيادة التجارة الدولية في الخدمات وتصدر الولايات المتحدة قائمة أكبر عشر دول (تصم دول من أوروبا واليابان) مصدرة للخدمات ويصدر ٢٦٪ من صادرات هذه الدول من الخدمات وهي التملكينات يزداد الاستثمار الدولي المبتكر بمعدل سنوي ثلاث مرات معدل زيادة التجارة الدولية، ويرداد موجهه نحو الاقتصاديات المحلفة (خاصة نحو آسيا والصين) مدد السبعينيات بعد أن كان يتوجه أساساً للبلدان المتقدمة ورغم تباطؤ معدلات نمو الاقتصادي في أوروبا والولايات المتحدة في بداية الثمانينات بلغ معدل النمو في آسيا الشرقية ضعف المعدل العالمي مثلاً في ذات الوقت يسوق كمبر لمنتجات البلدان المتقدمة، ومصدراً لسلع استهلاكية رخيصة نسبياً للمستهلك الأوروبي والأمريكي والياباني

وتزداد مؤشرات البطالة والهبوط الاقتصادي في أوروبا في النصف الثاني من التسعينيات في الوقت الذي تبرز المؤشرات انعاشاً اقتصادياً نسبياً في الولايات المتحدة، بفضل اقتصاديات خرب المستمرة في الخليج وتتابع العواتير التي تدعمها لدون الخساسة والتوسع الهائل في سوق السلاح على مستوى العالم وزيادة نصيب السيمي لمنتجات الولايات المتحدة من الأسلحة

التقليدية^(١)، وتحتوت معدلات تبادل بين لعملة والسلع التي تصدرها الولايات المتحدة وأوروبا واليابان تحولاً صارخاً في صالح الدول المستوردة له. ويشهد النصف الثاني من التسعينات كذلك شتداد الأزمة المالية على الصعيد العالمي، وتكرار الأزمات المالية في الأسواق «المساعدة» من المكسيك، إلى جنوب شرقي آسيا، إلى البرازيل وإلى مجتمعات قديمة^(٢).

• مثل هذا المناخ الاقتصادي الدولي الذي تولد فيه أنظمة العولمة لتجارة لتكمل لتأثيرات الدولي الجديد، يبرز سمات ذات صلة مباشرة فيما يتعلق بوضع الدور الذي تقوم به، في الوقت الذي تشهد فيه أنظمة براءات في دخلها ومع شعوب العالم، بأجرائه المتقدمة والمتخلفة، حول التجارة الدولية. يمكن أن نستخلص من التحليل الأولي لهذه الأزمات بضع لتبادل الدولي الذي تسهر للأنظمة في تماسه، من تحكيم شكلي في قواعد النصوص، على أسس مرارة

(١) بعبر التعريب السبي في صادرات الأسلحة التقليدية في التجارة العالمية بين أهم الدول المصدرة على النحو التالي:

الولايات المتحدة	روسيا	فرنسا	إيطاليا	بريطانيا	ألمانيا
١٩٩	٣٤ ٥	٣٢ ٩	١٧ ٦	١٥ ٤	١٤ ٩
١٩٩٤	٢٥٥	٢٣ ٩	٢٣ ٦	١٢ ٩	٢٧ ٦

F-P Herberti, les Etats Jasa consolident leur hégémonie sur le marché des ' انظر ' armes, le Monde Diplomatique, November, 995, p. 8-9

(٢) في ١٩٩٩/٤/٢٦ يقرر صندوق النقد الدولي منح مساعدات مالية وقالية تكون تكلفتها أس بكثير من المساعدات الملاحية، إذ مع انتشار الأزمات المالية كالعنصر منذ الأزمة في جنوب شرق آسيا في ١٩٩٧، يحاول الصندوق وقف هذه الانتشار بزيادة منح مساعدات مالية لدول التي تؤكد أن تعاني من أزمة في سوقها المالي لأسباب لا إرادة لها فيها ويشهد الصندوق لقبول الدولة على قائله المستعدين نفس الشروط التقليدية موافقة الصندوق على سياساتها الاقتصادية وفقاً للمؤشرات التي يضعها وهكذا نجد لا يوليولوجية الاقتصادية للصندوق من ذلك «الظرفي» حين يتوقع أن تخرج الدولة التي على بوضع في الأزمة، عليه لتعمل على الخلائق ذات مركز مالي مهمزاً، وطناً أن الأمر يتعلق «بأوضة» النظام الاقتصادي الرأسمالي، المعاصر، من يجمع صاحب السياسة «الصحية» المساعدة على إيقاف الزيادة من التخفيف من حدة انتشاره بعد أن يعم البلاد ١١٩

• فيما يندمج بحقائق التبادل الدولي يبرر منه في النصف الثاني من التسعينات

أ - ازدياد الوعي بأن التبادل الدولي، معطاً وشروطاً، يعكس الأوضاع الهيكلية للاقتصاد الدولي، ومن ثم علاقات القوى الاقتصادية الدولية التي تعكس نفسها عبر الائتمان الدولية. وهي علاقات ليس في المدى الطويل، والمصير، في صالح البلدان المتقدمة. وحتى شروط لتبادل بالنسبة لصادرات بلدان الجنوب من السلع الصناعية تدهور لصالح بلدان أوروبا في الفترة من ٧٤ إلى ١٩٩٤. فقد تدهورت شروط التبادل بين بلدان الإتحاد الأوروبي وبلدان الجنوب بالنسبة لصادرات هذه الأخيرة من السلع الصناعية بمتوسط معدل سنوي ٢ ٪ خلال الفترة

وتدهورت هذه لشروط بالنسبة لبلدان الجنوب في حوض البحر الأبيض (الجزائر - مصر - قبرص - الأردن - لبنان - مالطة - المغرب - تونس - يوغوسلافيا السابقة) بمتوسط معدل سنوي قدره ٣ ٪ (١). ماهيك عن شروط التبادل بالنسبة لصادرات هذه البلدان لأخرى، بما فيها النفط (وقد أصبح ثمة الحقيقي في بداية ١٩٩٩ أدنى من مستواه في ١٩٥٥). ومن ثم يكون ترسيخ هذا النمط من التبادل قانونياً وقضائياً حول «حرية التجارة» هو تكريس لصالح الشروط الأحسن في التبادل، أي الأقوى اقتصادياً. وتتحرر القوى الاقتصادية بالحماية القانونية والسهر القضائي على هذه الحماية، خاصة إذ كان «القضاء» من الخبراء في شؤون التجارة الدولية

ب - التنازل المبرر حول العلاقة بين الصمود التي مورست على بلدان جنوب شرق آسيا «لتحرير اقتصادياتها (وكلما يعلم الدور الكبير، والكثير جداً،

(١) A. MAIZEUS, New Evidence on the North - South Terms of Trade Letter, The South Center, No. 27 Vo. 4, Dec., 1996, Geneva

سبي كانت تقوم به دولة «الجزائرات» في نشاط اقتصادي في بلدان جنوب شرق آسيا)، نقول العلاقة بين هذه الصعوبات وتعجز الأزمة مع الحرية التي تمتع بها رأس المال المالي الدولي الضالّ، ومقاومة بلدان جنوب آسيا لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المصرفية والمالية حتى نهاية ١٩٩٦، ثم الحصول على توقيعها وهي في قاع الأزمة في ديسمبر ١٩٩٧.

ج - حساس دول جنوب (عبر لخدمات ال ١٥ دولة) بالبحر، الموضوعي العملي لنظام اتفاقيه المنظمة العالمية للتجارة التي يقوم من الناحية الاقتصادية على لبرالية تتجاهل الروح الشاسع في لتطور الهيكلي بين لاتصايدات الرأسمالية المتقدمة واللاتصايدات الرأسمالية المتخلفة، وعلى الاحتكار لتاريخي المبريد السرعة والدرجة لبلدان الشمال لامكانيات البعثين العلمي وتكنولوجيا، ومن ثم لتسبيل المحوري لادخال استجديدات التكنولوجيا، تكونها المبرر الأساسي نعو مرايا نسبة متحدة في التجارة الدولية هذا عبر عنه بلدان الجنوب في اجتماع للمنظمة في أواخر ابريل ١٩٩٨ في جيب، هي ظل الأزمة العميقة لشرق وجنوب شرق آسيا ويرد هذئ التناقض بين الشمال والجنوب وتؤكد دول الجنوب من ذلك في مارس ١٩٩٩ بمدينة الترشيع منصب لأمين العام للمنظمة العنية للتجارة، حين سحب المغرب (وهي الدولة المصيدة لإقرار اتفاقيه المنظمة في ١٤/٤/١٩٩٤) مرشحها تحت ضغط أمريكي/بريدي لصالح مرشح نيوزيلندا رغم أنه صاحب أقل الأصوات من مساندة الدول، في مواجهة مرشحي دول الجنوب، مغربي والمانيزي.

د - من حقائق السبعينات كذلك ما تمارسه الولايات المتحدة من «فتونة» اقتصادية لا تنفق وأحلافات الاتفاقية، حتى بعد توقيعها في ابريل ١٩٩٤.

هـ - فهي تعيد إدماج شرط السرير ٣٠١، Super 301 Clause في قانون التجارة الأمريكي الذي يسمح باتحاد إجراءات مجازية من جانب واحد ضد من تعبرهم أطرافاً غير عادلة في التجارة وتستخدم الشرط ضد اليابان في شبه

حرب تشبه بهدد مطالبة الولايات المتحدة للبيان بتحديد أهداف كمية لصادرات لولايات المتحدة في السوق اللبنانية

- وهي تستصدر في ١٣ مارس ١٩٩٦ قانوناً أمريكياً يفرع عقوبات على الشركات الأجنبية، غير الأمريكية، التي تتعامل مع كوبا ثم مع ليبيا، وإيران. هذا القانون ينص احتجاجاً رسمياً من جانب الإتحاد الأوروبي وروسيا لمخاوفه من قانون الدولي العام الذي يعطي بسيادة الدول وحقوقها في إقامة علاقات اقتصادية وتجارية بينها. كما يلقي انتقاداً من دول تدخل في علاقات اقتصادية وتجارية قوية مع الولايات المتحدة، من بينها كندا والمكسيك. تسعى الدول لأوربية، وعلى الأخص إيطاليا وفرنسا وأسبانيا لأسباب لابعاد ليبيا، انضماماً بالعقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة. ويمارض الإتحاد الأوروبي، دول انضمام في داخله، بالنسبة لايران لأن مراراً أمريكا يتضمن توقيع العقوبات على الشركات النفطية كذلك، إن تجارات الصفقة ٤٠ مليوناً من الدولارات الأمريكية

- وتعارض الولايات المتحدة الصعوبات السياسية البينة لعقد الصفقات التجارية الكبيرة للمكين الشركات الأمريكية من مراجعة شركات أخرى، كما حدث في صفقة الطائرات المدنية (٥٠ طائرة ركاب قيمتها ٦ مليار دولار أمريكي) فتعوز بها شركة بوينج / ماك دوغلاس بعد أن كادت أن تكون من نصيب شركة الأيرباس التي تمتلكها حكومات فرنسا وألمانيا وبريطانيا وأسبانيا

- بل أن وزارة الدفاع الأمريكية تدعم شركة بوينج / ماك دوغلاس بأعباء تصديرية لكي تباع في الخارج بأقل من تكلفة السوق (١) أين هي إذ القوانين اسرق الحرة، وما ينص عليه اتفاقية المنظمة العالمية

(١) انظر F. Cabanment ، مرجع سابق لإشارة إليه، ص ١٦ ٧

النجارة بالنسبة لاعانات التصدير؟

ب- ويشهر الولايات المتحدة سلاح انتهاك حقوق الإنسان في داخل دولة أخرى للحيلولة دون تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وهو مبدأ، لدى تعبيرة محورية لتحرير التجارة الدولية ويمثل إحدى دعامتي اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة

ج- ولواقع أن الولايات المتحدة تسمح سياسة تجارية مزدوجة، تقوم على الاستفادة الكاملة من مميزات تحرير سجارة الدولي في إطار اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، وتشدد بها لفتح أسواق الآخرين وخاصة الأسواق الآسيوية. وتستخدم المنظمة لتحقيق ذلك (مهي الشاكبة في ٧٤٤ من حالات ممارسات التي سبب أمام المنظمة) وتتمسك في نفس الوقت بصيغة «النجارة الموجهة» والصعوبات الشائكة لتصحيح الاختلال التجاري الذي يستحيل تصحيحه بممارسات تجارة «حررة» ذاتها

د- من حقائق الفترة كحدث، فترة النصف الثاني من التسعينات، تبنى القوى الاجتماعية لعالم العمل أن يحمل تركية العلاقات الاقتصادية الدولية التي تسودها البلدان المتقدمة بقادة الولايات المتحدة الأمريكية ليست بالضرورة في صالح هذه القوى الاجتماعية. ويحل في هذه التركيبة محاولة تحرير المنظمات الاقتصادية الدولية، ومنها المنظمة العالمية للتجارة، لمشروع اتفاقية لاستثمار متعددة الأطراف، The Multilateral Investment Agreement (MIA) وقد حصلت هذه القوى صراعاً، وما زالت تحوصه، للحيلولة دون توقيعه، بدءاً من أواخر ١٩٩٥ في فرنسا وفي بقية بلدان أوروبا الغربية، وانتهاء الصراع حتى الآن بتوقيع المندوبات في شأن مشروع الاتفاقية في أواخر عام ١٩٩٨

و- ومن حقائق الفترة كذلك «شنداد» الصراع الاقتصادي بين الكبار، دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وعلى الأخص بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وليبان، مع ضرورة معرفته الأخيرين حقيقة قدرهم وهو صراع يستخدم فيه كل الأسلحة الاقتصادية والتجارية والسياسية بل والمسلحة وهذه الأخيرة بالودع بالنسبة للكبار ويأتمعمل بالأسلحة للصغار آخر هذه الصراعات الصراع بين الولايات المتحدة وأوروبا، على أمسيك الوسطى، من خلال حرب البلقان، والصراع على بعثة أوروبا، من خلال حرب البلقان وهي الصراع تلك لقدرات الإنتاجية بشعوب، بل تباد قوتها العامة دانه، وتعود قدراتها التصديرية إلى الصغر أو ما هو أقل من الصغر. ويتم التبادل الدولي بحرية من «عدم» المساواة في فرص تحقيق الربح السببية. هل هناك رابط بين حرب البلقان وحرب البلقان؟ ربما. يد كلاهما يمكن أن يهدف إلى توسيع الأسواق والعصاء على سراحمين التجاريين في حالة حرب البلقان، والطائفيين أولاً في حالة حرب البلقان. وهكذا تصبح يلقه الصغر سياسياً واقتصادياً سبيل سطرة لكبار عبر صراعهم على السوق الدولية. ولكنه ميسر يتحقق منذ لأن بلاذاة عسكرية لمجمل العرب لرأسبالي (منظمة حبيب شهاب الاعسلي)، وهذا تصبح هذه الكيفية للبلغة العرب (رأسبالي في موجه ليس فقط شعوب البلقان وشرق أوروبا، وإنما كذلك كل بقية العالم

• اما فيما يخص نوع التبادل الدولي الذي يمكن أن يستند عليه من تحليل أولي من المذروعات التي سجلتها المنظمة العالمية للتجارة، فالنظر إلى ما دفع من مازعات حتى نهاية مارس ١٩٩٨ بين الأتي

أ- فيما يتعلق بالأطراف في مازعات مثلت الولايات المتحدة أكثر الدول دحولا في المازعات فهي الشاكية في ٤٤٪ من الحالات والمتشكو في ٣٣٪ وكانت الجماعة الأوروبية طرفاً في الكثير من الحالات لمنسقة عليه لا يقل حرص الولايات المتحدة في سهرها على تمديد

أحكام الاتفاقية عن حرصها على انقيام بمدرسات تجارية تصمم في موضع لتهم بمخالفة أحكامها

ب - تمثلت المنازعات بين الكبار (الدول المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) في ٤٤ حالة (بعضها متكرر)، و المنازعات بين الكبار والصغار في ٤٤ براعاً، والمنازعات بين الدول المتخلفة ٩ براعاً. في داخل الكبار كان عدد النزاعات بين الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية ٢٠ براعاً، وبين الولايات المتحدة واليابان ٤ براعاً، وبين الجماعة الأوروبية واليابان ٤ نزاعات. والباقي من نزاعات بين الكبار يقع بين أطراف غيرهم من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

ج - يقتصر دور المنظمة على النظر في المنازعات من الناحية الشكلية فقط، أي في حدود القوائم القانونية لموجودة في الاتفاقيات المصنفة التي تضعها اتفاقية مراكش. وذلك دون التعرض للمراكز الاقتصادية لكن من أطراف التماس ولا للظروف الموضوعية التي تسود، اقتصادياً واجتماعياً، في داخل الدولة العرف في المنازعة.

د - بالنسبة لسلع محل التبدل موضوع المنازعة طارت المنازعات بين دول متقدمة في شأن المشروبات الكحولية واللحوم والمنتجات الزراعية ومنتجات الألبان (من السلع العدائية الهامة التي تصدرها البلدان متقدمة) - معدات الكمبيوتر - اعلام التصوير - مشتروبات الحكومة - حقوق الملكية الفكرية - تنظيم الخدمات في الداخل أما السلع التي يملك بها نزاعات بين الدول المتخلفة فتش في سرائح حور اهد - المنسوجات والملابس والخمير لصناعية - الامت - (وككل من قبل لسلع الصناعة التقليدية) إجراءات تنظيم الاستيراد ولا يتميز عن هذه السلع إلا الطائرات التي تصدرها الجزائر تبقى

مجموعة السلع التي يتعلق بها علاقة التبادل المتعارف في شأنها بين
البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة - الحاروبين - المور - لحوم الدواجن -
المشروبات الكحولية - المنسوجات والملابس - الحلوى والأحذية -
لأدوية - السيارات - إجراءات مهادنة للإغراق - حقوق الملكية الفكرية
- براءات الاختراع الأمريكية

من قائمة السلع واستقراء موضوع التراجع لهذا، بالنسبة للدول المتقدمة،
يصادف سلع يقع معظمها في إطار منتجات مروج النشاط الصناعي التي أصبحت
تقليدية في البلدان المتقدمة ومن ثم دخلت في إطار إمكانية النقل وحداتها نحو
بلدان الحروب في داخل التعاقبات مع الشركات دولية النشاط، في شأن ساء
الوحدات، نتيجة لها أو المشاركة في ملكيتها أو اعتمادها على تكنولوجيا
لشركة الأم وهي كلها أو معظمها سلع يمكن أن يكون بديلاً للمنتج إمكانية
ميرة بسبب فيها ناجمة بصفة خاصة عن «تغير» أي ميرة بسبب ناجمة عن وجود
قوة عامية رخصت نحن هنا بحدود محدودة من السلع غير الاستراتيجية في
التجارة الدولية، ما قد يبدو جديداً كموضوع المنازعة من منازعات التحكم
الدولي في المبادلات التي تتعلق بتنظيم ممارسة الخدمات في بلد ما أو تلك التي
تتعلق بمشتريات الحكومة. في كل الأحوال، أين نحن من السلع ذات الأهمية
المحورية في قيم التبادل الدولي؟ لسلع الصناعية كثيفة التكنولوجيا، السلاح،
مبيدات الحشرات، الطائرات، السفن، الأقمار الصناعية، المفاوضات الدولية
الدولية؟ لأنها محل للاحتكار يمثل التماس فيها محالاً أمناً يعد بالمبادلات
فيها عن كل منازعة؟

نرجو ألا يكون من قبيل التصريح أن نستنتج مما عرض من منازعات أمام
المنظمة العالمية لتجارة أن القواعد القانونية للاتحادية ومعها آلية فهم الممارسات
تتحقق المعرض منها إن هي استخدمت مفعلاً لخصائص النظام في إطار المعاملات
التجارية التي يرد على السلع غير الاستراتيجية في التبادل الدولي ضمانه بذلك
رسوخ فكرة: «لأسواق بلا حدود»، «مفسدة بذلك»، «تدهور من النظام المقروض»

المجال يمكن استغلال الاحتكارات الدولية الكبرى هذه لأموال، وقد ازديت منها حدود، لتحقيق مبادلات تجارية لكي يرد على نسلح للبحرية في التجارة الدولية وهي صنع لا تدخل في كل الأحوال في حدود مالاقتصاديات المحلية من مصب في عقد تنظيم عمل الدولي وقد يهي الأمر بها حتى إلى عدم استعمال بعضها، كالسفن والطائرات مثلاً إذ ما عجزت التجارة الدولية في الخدمات وعجزت هذه البلدان عن مواجعة حافسة الأحسية في هذا المجال وعلى هذه «البقعة» أن توحش على نفسها إن هي حبيب بالدخول المكافئ في تبادل تجاري مع العرب الرأسمالي

أي خلاصة يمكن التوصل إليها بالسمية لأننا مثل هذا الاطار التنظيمي للسوق التجارية الدولية على الاقتصاديات المحلية؟ بالسمة لهذه لاقتصاديات يمكن لقول أنه

- في ظل لأزمة الحائية للاقتصاد الدولي والمخاطر الفعلية للاقتصاديات الرأسمالية لتقدمه والسياسة الاقتصادية حاله لأغلب الدول المتحكمة

- في ظل كل هذا غلب آثار هذا التنظيم، إلى أن تكون ملغمة لما يبقى من قدرات إنتاجية حقيقية في البلدان المتحكمة، إلا المصدر الذي يمكنه من أن تستمر إم كعجزه دون عوائق من السوق الدولية، أو كإمكانية لإنتاج أكثر أرباحية تقوم به في ظل مظنة احتلى الشركات دولية النشاط

لما ما تحسوي عليه اتفاقية المنظمة بعانية بتجارة من مكان معاملة هذه البلدان معاملة استثنائية تخلف باختلاف مجال التبادل الدولي (في شأن إنتاج السلع الضرورية، في شأن التنمية، وفي شأن التكتل الاقتصادي الأقليمي) فإن الاستفادة منها رهين بوجود استراتيجيات تحررية جادة يمكن في إطارها الاستفادة من هذه المعاملة الاستثنائية، أن صحت نوايا الطرف الأخرى ضد الضمان

العملي و محمد مقومات هذه الاستراتيجية السموية الحدة يمثل موضوع حديث آخر ليس هنا مكانه. وأن كان من الممكن القول بأن هذه المقومات لا تتوفر بالنسبة لأغلبية الاقتصاديات المتخلفة، حيث أن مسألة التنمية الاقتصادية الاجتماعية لم تعد واردة أصلاً على مستوى انشغالات الأنظمة السياسية لهذه الاقتصاديات

* * *

على هذا النحو يبدو الإطار التنظيمي للعلاقات الاقتصادية الدولية، الذي يبلور من الناحية الكمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

ـ الأمر يتعلق بتحديد إطار تنظيمي في عالم تضمه لأول مرة في تاريخه منظمة دبلوماسية واحدة، هي منظمة الأمم المتحدة، التي تحتضن الكثير من مؤسسات الاقتصاد الدولية

ـ بدأت فترة ما بعد الحرب بمحاولة تنظيم تسوية لمعاملات الدول وتنظيم السوق المالية الدولية (بشقيها الخاصين بالائتمان قصير الأجل والائتمان طويل الأجل)

ـ قام بمحاولات لخلق إطار تنظيمي لسوق الشركات دولية النشاط على الصعيد الدولي

ونظراً لأن الضغوط في هذا الاتجاه كانت تهيء في الأساس من جانب الدول المتقدمة فقد انتهى الأمر بترك سلوك هذه الاحتكارات الدولية للمواعد الموضوعية التي تحكم ظاهرة الاقتصاد

ـ ثم كانت المرحلة الطويلة في تنظيم التبادل الدولي، بصورة المتخلفة، تسمح لأغنى ثم بمحاولة تجميع الفقراء، ثم تآكل متدى الفقراء وانتصار متدى الأغنى بمحتوي الفقراء في تبعه تعرضها طبيعه

علامات الصوء لافقتصادية التي بسود الاقتصاد الرأسماني لدولي
المعاصر

كل ذلك يمرر الاتجاه نحو المحاولات لجعل انعام حقلأ اقتصادياً واحداً
لأدنه رأس المال الدولي وهو ما يتضمن الانجلاء نحو ,عاده التنظيم القانوني حتى
بداخل الاقتصاديات المختلفة ، على نحو يجعل من الاقتصاد الدولي موضوعاً
لحقل قانوني واحد يحسوي في داخل التنظيم القانوني الدولي تنظيماً قانونياً
حاصباً عملياً ، يكون

- متفقاً مع اتجاهات الشركات دولية النشاط نحو العاية

- يعلل من التعارض بين الاتجاهات القومية للأنظمة القانونية الخاصة
بالحدة

- مثيراً لأهمية الأفكار والمبادئ القانونية الانجلوسكسونية بصفة خاصة
The Common law ، باعتبار أن مسألة اعادة التنظيم القانوني للسوق
الدولية تنور في ظل السيادة الاقتصادية للجراء الانجلوسكسوني من
لاقتصاد الدولي لولايات لمتحدة الامريكة وكندا ، ومعها في هذا
لخصوص برينديا وامثر ليا ويورينده

* * *

ذلك هو الاطار لتنظيمي بملاقات لاقتصادية الدولية الذي شهدته
الاقتصاد الدولي المعاصر منذ الحرب العالمية الثانية وهو يحتوي قواعد للسلوك
لاقتصادي يأمل أصحاب الكمة في تحديد قواعد لنظم في أن تكون الدماومة
الفعية على الصعيد الاقتصادي الدولي مستتمة لهذه «قواعد التنظيمية» ، ولكن
النوايا التنظيمية شيء وواقع الممارسة الاقتصادية الدولية شيء آخر وهو لما
يصدى بذاته ، وبصمه اساسيه ، على الدول التي لعبت الدور الأساسي في تحديد
الإطار التنظيمي إذ قد يخرج منها من تكون ممارساتها الاقتصادية الدولية لعملية

أكثر لممارسات انتهاكاً لقواعد اللعبة لتتطلبه وسجم التباين أو التناقض (حسب لأحوال) من المرق بين القسامون لموصوعي رندي يحكم الظاهرة الاقتصادية ولعانون الشككي الذي تمليه السلطة في اجتماع، والأمر هنا يتعلق بدمجتماع الدولي، أملاً في أن يكون الوسيلة لحماية المصالح التي تمثلها هذه السلطة (أو القوة)، وتمثل الأرمه الاقتصادية غير مناسبة للتعرف على سلوك لاصصادي الدولي المعني والمساهه التي تقره أو تيممه من أنشاط البنوك رندي بومع، ليها قواعد السلوك التي احوالها لأطار استيعبي للعلاقات الاقتصادية رنديية.

الفصل الثالث

الاقتصاد الرأسمالي الدولي المعاصر في الأزمة

مقدم أن من بين القوانين التي تحكم حركة الاقتصاد الرأسمالي يوجد قانون يتطور به غير المتوازن، أي تطوره من خلال الأزمات مع تزايد حدة هذه الأزمات مع التطور الرأسمالي. وقد مثل «الكساد الكبير» الذي تبلور بحدته عبر المسبوقة، في ١٩٢٩، أمة أزمة عرفت بتطور الرأسمالي حتى هذا التاريخ وهي أزمة استمرت عملياً حتى بداية الحرب العالمية الثانية في ١٩٣٩. ومع الحرب يرفاد الطلب الكلي على السلع والخدمات، وخاصة تلك اللازمة للمجهود الحربي، وعلى الأخص الأسلحة. وهو طلب مهم لا يمكنه إلا قدر الدبر الذي تجمعته الحرب، إذ يوجه جل نتائج القوة العاملة إلى أتون الحرب، في الوقت الذي تمر فيه لنتجات اللازمة لأعاشة أغلب القوى لاجتماعية. ويعمل الاقتصاد الرأسمالي بكل طاقته أثناء الحرب، بل أنه يصبح من فصيل الاقتصاد المخطط انانها، نظراً لأن الحرب تمثل لحظة تاريخية يتحدد فيها محصل الاقتصاد الوطني هدف واحد و«صح» هو كسب الحرب، الأمر الذي يستلزم تعبئة كل السلطات الاتاحية نحو هذا الهدف. ومع ترجية قوى الانتاج البشرية وغير البشرية للنتاج الحربي، يتراكم خلال الحرب، في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، كميات هائلة من العطب التقني الذي لا يجد في السوق السلع والخدمات التي تشمه. وبانتهاء الحرب يدفع هذا العطب المتراكم، يساهم في وتظيم الطيعات المنتجة في صعيها الى تعويض مصحياتها خيانية ثناء الحرب، بقوى يدفع هذه

المطلب الاقتصاد الرأسمالي المتقدم إلى الاستمرار في التوسع في الإنتاج، حرره في فترة ما بعد الحرب العنيفة الثانية الاستمرار في توسيع الكثير من الحكومات الغربية في مرامح السليح بصورة المحتمة، الأمر الذي يعني وجود سوق مبريد لمنتجات الصناعات الحربية مع الإنتاج المادي المتردد وهو ما يؤدي في النهاية إلى أحد من البعالة للقوة العاصرة ومن السطلل للقوة الماددة المتاحه ويستمر التوسع الاقتصادي في البلدان الرأسمالية لتقدمه حتى قرب نهاية الستينات.

في مارس ١٩٦٨ فصل الأزمة الاقتصادية برأسها من جديد. ويظهر أول تعبير لها متمثلاً في ما سمي في تلك لأونة بأزمة الدولار، بمعنى آخر ظهرت الأزمة أولاً في شكل أزمة نقدية. ثم بدأت المسبات ومع ارتفاع أسعار البترول ومع التعبيرات الأخرى عن الأزمة في مجالات الإنتاج ومجالات النشاط المالي بدأ الكل يتكلم عن أزمة الاقتصاديه. وما أن قدرت السبعينات من لانتهاه حتى بدأت الأزمة الاقتصادية بضمير مظاهر الأزمة الاجتماعية، لينتهي الأمر مع نهاية الثمانينات إلى تفجير أزمات الأنظمة السياسية في كل العالم الرأسمالي يشقيه المتقدم والمتخلف وفي منتصف السبعينات بدأت محاولات تفسير الأزمة الاقتصادية نظرياً وكانت الاتجاهات تدور حول تفسير الأزمة بعوامل موقفية (أي عوامل تتعلق باللحظة التي يمر فيها الحدث) أكثر من أي شيء آخر، عوامل تعنى إما بالدولار الأمريكي أو بأثمان نظامه

وقد كان لنا منهاجاً آخر في تبصر بالأزمة عند النقطه الأولى، أي هي مارس ١٩٦٨، حاولت أن بين، في مقال عن الأزمة، نشر في أوائل أبريل من نفس العام بعنوان «أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي»^(١)، وأن الشروط التي ستعظمه في حياه الاقتصاد الدولي لعاصر ما زال طويلاً

١ - نشر هذا مقال باللغتين العربية والفرنسية بـ جرائد في مارس وأبريل ١٩٦٨ ونشر بالمع المرسية في «مجلة الحفرق» بجامعة لاسكندرية، العدد الثاني، ٩٧

وبعد أن أظهر واقع الاقتصاد الدولي في النصف الأول من السبعينات أن
بصدد أزمة بمجمل النظام الاقتصادي الرأسمالي، ومع ظهور محاولات تفسيرها
بأزمة الطاقة، حاولوا ملوذة تفسيرين للأزمة في درسه نشرت في يناير ١٩٧٥
بمصر أزمة النظام النقدي الدولي أم أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي؟^(١)
ثم توالت متابعات للأزمة عن طريق تتبع أوضاع الاقتصاد الرأسمالي الدولي في
بداية الثمانينات وعبر التسعينات وحتى يومنا هذا حيث تستعر الأزمة رغم مرور
الاقتصاد الدولي المسقط بحراب قصيرة يعتقد البعض أنها من قبيل فترات
«الانعاش» الاقتصادي

وتمثل الفرق من تصورنا والصورات الأخرى في المنهج في فهم الأزمة
هذا الفرق المنهجي يظهر في اعتماد في صوره

ـ البصر، أولاً، بالتطور الرأسمالي في مرحلة مختلفة، وضروره فهم
المرحلة التي بدأت مع بداية القرن العشرين، عندما بدأ الشكل
الاشتراكي (بتوحيده استثمار) سطر على تطعيم الاقتصاد
الرأسمالي هنا يعين التعرف على اتجاهات لتطور في المدى الطويل
أي في الرمن الطويل جداً^(٢)

ـ في إطار هذا الاتجاه الطويل المدى، تتبع التعرف على اتجاهات طويده
المدى وأما لفترة أقل (من ١٠ إلى ٢٠ عاماً)، أي التعرف على التغيرات

(١) ألبت نتائج الدراسة كمحاضرة عامة في جمعية الاقتصاد السياسي ولاحقاً والتوزيع
(القاهرة) في ٢٣ يناير ١٩٧٥، ونشرت بمجلة مصر معاصرة، العدد ٣٥٨، سنة ٦٤
نشرت الدراسة الأخيرة كذلك في مؤيد بمواد الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار
الكتاب، مصري، لاسكندرية، ١٩٧٨، ص ٦٥-١١٦
(٢) الأمر يتعلق هنا بالفرقة بين تحليل الحركة في المدى البعيد جداً، أو ما يمكن تسميته بالاتجاه
لرمني Secular Trend وتبين الظاهر في ضرائب ومدة أقصر (الفترة القصيرة جداً، والفترة
القصيرة والعرة الطويلة)

الهيكلية في الاقتصاد الرأسمالي ومن ثم التعرف على التغيرات في
نمط شكل تقسيم العمل (دولي، والتحررات في نوع رأس المال انهم
دولياً، والتحررات في التركيب الاجتماعية داخل الاقتصاد الرأسمالي
الدولي بأجرائه المتقدمة والمتخلفة، و لتغيرات في أنواع التحالفات
السياسية في داخل المجتمعات وعلى الصعيد الدولي

سيؤخذ بعد ذلك بعين الاعتبار أثر العوامل لموقعية كارتفاع أسعار
البترول أو أزمة لنظام النقدي الدولي أو غيرها من العوامل للحظية
بعبارة أخرى، يتعين، نفهم لأزمة، أن يكون لدينا منهج ثلاثي البعد.

• للتعرف على حركة تطور الاقتصاد الرأسمالي في مجموعه في المدى
الطويل جداً

• لتعرف على الخصائص التاريخية لفترة محددة يمكن أن تشهد تغيرات
هيكلية في الاقتصاد الرأسمالي (وهي في مجالنا الحالي عشره يبدأ من الحرب
العالمية الثانية بعبارة بدايه السبعينات)

• ثم التعرف على العوامل، موقعيه التي تطرح نفسها في لحظة بروز
احدث وتؤثر على الموقف الاقتصادي الذي تتبدور فيه الأزمة

إن صرح هذا التصور المنهجي ثلاثي البعد يكمن بخطأ المنهجي الذي تمع فيه
المناهج الأخرى في دراسة أزمة الاقتصاد لرأسمالي الدولي الحالية في أنها
حاولت أن تفسر الأزمة أساساً إنشاء من العوامل، بواقعية متجاهلة اتجاهات الحركة
الهيكلية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في اتجاه التطور التاريخي للاقتصاد
الرأسمالي في مدى الطويل الذي يعطي من بدايه القرن العشرين حتى يومنا هذا
ووفقاً لمنهجنا هذا يتعين لفهم لأزمة الراهنه انني يعرشف الاقتصاد
الرأسمالي اندومي منذ نهاية الستات أن يرى

أولاً: الخط الفكري لعدم تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي

ثانياً: الوضع في الاقتصاد الدولي عبر سنوات الأربعة

ثالثاً: التعبير النظري للأزمة

رابعاً: أهم مشكلات الاقتصاد الدولي في أزمته الحالية.

أولاً: الخط الفكري العام لمراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي

يرى الاقتصاد الرأسمالي في تطوره بمراحل متداخلة يمكن تمثيل كل منها كيقعاً

بحظ معين لتقسيم العمل الدولي بين الأجزاء المتقدمة من العالم

الرأسمالي والأجزاء المتخلفة منه، ومن ثم بشكل تاريخي معين

تدويل الإنتاج

يحدد من الصناعات التي تأخذ الدور القيادي في الاقتصاديات

الرأسمالية المتقدمة تتميز بازدياد معدل التطور فيها جذابة بذلك بعية

لشأنه الصناعي الذي يجذب بدوره بقية النشاط الاقتصادي وعية

يحدد تطور هذه الصناعات تطور بعية الاقتصاد لوطي.

يشكل معين للصراع بين أجزاء رأس المال ما إذا كان يأخذ شكل الصراع

التنافسي أم الصراع الاحتكاري وكذلك بهيئة أحد رؤوس الأموال

الوطنية على مستوى الاقتصاد الرأسمالي الدولي، كهيمنة رأس المال

البريطاني حتى الحرب العالمية الأولى ثم يده هيمنة رأس المال الأمريكي.

هيمنة تتأكد بعد الحرب العالمية الثانية وذلك مع اختلاف في طبيعة

الهيمنة باختلاف مراحل التطور التاريخي للرأسمالية

يبرز من الخلاف بين الطبقات داخل المجتمعات الرأسمالية المتقدمة أو

على صعيد العلاقة بين المجتمعات المكونة للمجتمع الدولي

قد، كان التطور الرأسمالي الدولي يتم من خلال المراحل المتداخلة، فإن

الانتقال من مرحلة الى مرحلة جديدة يستلزم لكثير من اعادة الترتيب والتكيف وفقاً بمتطلبات التركيب الاقتصادي في تعبيره - وتثل مثل المحطات التاريخية التي تعبر عن التحول الكيفي لمرحلة متميزة وعن أن استمرار النظام لن يكون إلا عن طريق تحقيق قدر هائل من قوى الاساج (البشرية والمادية)، تمثل هذه المحطات تاريخية لأرمه بالنسبة الذي ستخدمه في فراسته هذه

وقد سبق أن جلدنا انفسه المكري لتمام لمراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي ونعود لسوحر هذا السحر لأهميته في فهم لأرمه.

١ - مرحلة الأولى تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي - تتخصص الخصائص احرورية للتطور لرأسمالي حتى نهاية القرن التاسع عشر فيما يلي

أ - الصغر النسبي لحجم المشروع الرأسمالي في الداخل وسيادة الصراع التنافسي في الاسواق - رأس المال لا يفصل عن شخص الرأسمالي ومن ثم تكون قدرته على الحركة محدودة

ب - ازدياد معدل تراكم رأس المال (ما يتصلبه من تطور تكنولوجي) والريادة المستمرة في انشاجية العمل في فروع النشاط الاقتصادي المختلفة - وهو ما يعني انشاجها نفقة نحو الانحماص ومكايبة أن تنجيه الأثمان للانحماص في لرأس العرير

ج - ضعف الطبقة العاملة من الناحية التنظيمية، أي عدم تنظيمها طبائياً وسياسياً (في شكل احزاب) - بقاء مستوى الأجور منخفضاً نسبياً، يحكمه الأداء التلقائي لقوانين السوق

هذه مجموعة من الخصائص التي يبرر على مستوى انتاج الفائض (الربح بالنسبة الواسع) تضمن أن التوسع في الانتاج يمكن أن يتحقق مع عدم هيومي للأثمان في المدى الطويل جداً دون أن يكون لهما الاتجاه الهبوطي، الذي يعكس الريادة المستمرة لانتاجيه العمل في ظل

النافذة، أثر غير موات على الصيب النسي بريح وبكي تكتمل
الصورة تلزم رؤية الخصائص بالنسبة لشروط تحقيق بريح

د. عني الصعيك العالي، كان الموقف يتميز بوجود إجراء كبيرة من العالم
غير مسطر عليها بعد، وهو ما يعني إمكانية، ماثورة لبلدان الرأسمالية
بمختلفة رغم التنافس بينها، د لا يزال هناك مسح لجميع. ونعيش
مرة قبح إجراء كثيرة من العالم أمام رأس المال، فترة تقسم بحرية
لفتح (من خلال اشخاصات و حروب) وحرية التجارة الدولية

هـ. كان ذلك مصحوباً بزيادة قاعدة الذهب (قاعدة التداول الحر للنقد
لدهة في السوق الداخلي وفي تسوية المعاملات الدولية) ولزيمه في
انتاج الذهب مع اكتشاف مناجم أمريكا وجنوب أفريقيا

هذه الخصائص تعني التوسع المستمر في السوق العالمية وسهولة اتساع
السلع بفضل سيادة قاعدة سحب، وهو ما يعني إمكانية تحقيق الربح الذي ينتج
في مرحلة الانتاج

زيادة انتاجية العمل وعباء لاحتكار وضعف لعقبة العامة تطغى
والتوسع المستمر في سوق العادة جعل من الممكن أن يتم التطور الرأسمالي مع
اتجاه طويلى لدى نحو الانخفاض في الأثمان (استمر هذا الاتجاه الهبوطي حتى
نهاية القرن التاسع عشر، وقد عرفته أهم ابلدان الرأسمالية كأمجلترا وفرنسا
والولايات المتحدة الأمريكية)^(١)

ثم يحمل تراكم رأس المال في طائه، بما يتضعة من توسع أفعي ورأسمي،
تركز رأس المال وتتركزه بحور الاحتكار ويظهر رأس المال في أواخر القرن
لتاسع عشر في أشكاله الاحتكارية، وهو ما يعني

(١) أنظر، محمد دويدار، محاضرات في الاقتصاد النقدي، المكتب المصري الحديث،
الاسكندرية، ١٩٧٣ والمراجع الواردة في ص ١٣٤ وما بعدها

- أن رأس المال يصبح ، كموة اجتماعية أكثر تجمداً ، يتمصل عن شخص
الرأسمالي ، على الأخص في الوحدات الانتاجية الكبيرة التي أصبحت
تأخذ في الأغلب من لأحيان شكل الشركة المساهمة ، رأس المال يصبح ،
برياده تجمده أكثر قابلية للحركة ، وهو ما يعني امكانية تصديره
الاتجاه الاحتكاري يعني بالنسبة لمشروعات امكانيه السيطرة على
الأسواق والتحكم في الائمان (في ضوء مرونة الطلب على السلع)

- استمرار معدل براكم رأس المال في الزيادة واستمرار الزيادة في نتاجيه
العمل مع الاستمرار في ادخال التجهيزات التكنولوجية ، وهو ما يعني
استمرار اتجاه القيمة نحو الانخفاض

تطور تنظيم الطبقة العاملة مالياً وسياسياً ، إذ مع توسع الانتاج
الرأسمالي تزداد الطبقة العاملة كميًا فتستطيع أن تعوى من ضعفها كميًا
عن طريق الوعي والتنظيم النقابي والسياسي ، هذا يصبح من الممكن
أن يكف الآخر عن أن يتحدث فقط بالأداء السلطاني لقوى السوق ، أي
بوحدة امكانية مطالبه العمال بزيادة الأجور مع زيادة انتاجية العمل ،
الأمر الذي قد يمثل تهديداً لربح

- من وجهة نظر محقق الربح ، يميز الموقف على الصعيد العالمي بين
الاحياء المختلفة من المجتمع العنسي في خارج أوروبا وتحقيق نوع من
تقسيم العالم بين البلدان الرأسمالية المتقدمة ، هادالم تعد هناك أرض
جديدة تمتع فتوسع كل بلد رأسمالي يكون على حساب بلد آخر ، الأمر
الذي يؤدي الى محاولة كل اقتصاد أم لان يختص نفسه بمنطقة يتعبد بها
كمصدر للمواد الأولية وكمركز وكمجال لتعمل رأس المال ، ويحول
توب تفعل رؤوس أموال أخرى فيها ، ومن هنا كانت التبريد على التجارة
الدولية والنشاح بين الدول المستعمرة (بشأن اعادة تقسيم العالم)
وانحسار حرية التجارة الدولية (وقد انحدر هذه القيود صورا متعددة
فرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات - تحديد حصص بالنسبة

بسلع التي تكون محلاً للتجارة الدولية. وصح قيود على التصرف الخارجي أي على تبادل العملات. اتحاد إجراءات لمعادمة قيمة دولة أجنبية باعتبار سوق داخلية نسفة أو بعض السلع تباع بأثمان منخفضة جداً بقصد السيطرة على السوق وإبعاد السلع المحلية المدفوعة، إلى غير ذلك من القيود^(١) وهو ما يعني وجود العوائق أمام حركة السلع وحركة رأس المال في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ويمثل بالتالي صعوبة نسبية في تحقيق العائض الذي أنتج في مرحلة الإنتاج

- وفيما يخص إنتاج الذهب يتمير الموقف باتجاه هو نبات استرجاع العمل في هذه الشاهد إذ رغم تطور فروع الإنتاج في عملية استخراج الذهب، ومن ثم إمكانية رفع كفاءه العمل، لا يؤدي ذلك إلى خفض العتبة لأرتداد بدرة وجود الذهب في الطبيعة واستلزامه بالتالي عملاً أكثر نسبياً أي أن أرتداد درجة بدرة الذهب في الطبيعة يصبح أثر تطور كفاءه العمل، على عكس ما يحدث في فروع لإنتاج الأخرى، زيادة إنتاجية العمل كاتجاه عدم

مع الزيادة المستمرة في اتاحة لعمل في فروع نشاط المختلفة (الاتجاه عام) وبقاء اتاحية العمل في إنتاج الذهب ثابتة تقريباً كان من المفروض أن يستمر الاتجاه الهبوطي في الأثمان، ولكن هذا الانحصاص في الأثمان، لن يكون في صالح رأس المال مع تعبير موارد القوى في داخل المجتمع الرأسمالي، إذ يمثل، أمام الوضع التنظيمي لمنطقة العامله وقدرتها على المطالبة بعدم تحلف الأجر عن الانتاجية، وأمام تزايد صعوبات التسويج

(١) يعكس كل هذه لقيم والتدخل المتزايد بدولة الرأسمالية في تحييد الاقتصاديه وهو تدخل يور في أثناء حروب العالمين الأولى على نحو يصبح معه التدخل القوي لدولة من خصائص التي تغير لاقتصاد الرأسمالي في مرحلته المتأخرة، بسقية التقدم والتخلف على الأثر حتى يبدأ الشركات بويه انشغال في السيطرة على المسرح لاقتصاديه القومي وتنافس تحدياتها نحو معاداة مع ممارسات الدول بـ "و" مالت إلى حسب مصالح القومية

سبباً على الصعید العملي، تهدیداً للربح يمكن تعديده مع الامكانية الموحودة لدى رأس المال والتولده عن شكله الاحتكاري أي عن سطرته على السوق هذه الامكسة تستخدم موضوعياً في خلق اتجاه صعودي في الائتمان فالائتمان في حركتها التصاعدية المستمرة تسق الأجور الحقيقية وتؤدي بالتالي، ان لم يكن إلى زيادة نصيب الربح في الدخل القومي، على الأقل إلى ابعائه على حافة. ومن هنا كان الاتجاه نحو الرفع المستمر للائتمان ومع سيطرة الاحتكار تحوّل الامكانية إلى ممارسة فعلية. إذا كان الأمر كذلك فإن الياء على قاعد الذهب كان يجب أن تحمض ائتمان السبع عامة بالنسبة للذهب وهو الاتجاه غير الواقعي سريع ولحيولة دون هذا الاتجاه يتم العكس يرفع ثم الذهب بالنسبة للسبع الأخرى (أي ترفع ائتمانها بصفة مستمرة) بدلاً من أن يحمض ائتمان بالنسبة للذهب. ولكني يمكن رفع ثم الذهب كل حين بهجر عامة الذهب، وتتحج الدولة تدوله أو أن يكون قاعدة لتقلدها فلا تدول للذهب كنموذج ولا تدول بصفة ورقية يمكن تحويلها إلى ذهب وتبدأ النقود الورقية ونقود الودائع في السطرة على التداول النقدي وهو ما يعطي البنوك، وهي مشروعات رأسمالية تسعى إلى تحقيق الربح، مكانة أكبر في السيطرة على النقود في الاقتصاد ومن ثم مكانة في تأكيد هذه الاتجاه الصعودي في الائتمان^(١)

(١) هذه الامكانية هي التي تحصل من الممكن أن تقوم الدولة الرأسمالية، في مرحلة مدخلها الكبير في النشاط الاقتصادي، ببدء من الكساد الكبير ١٩٢٩، بأحدى السياسات التي تكون ذات فعالية كبيرة في تهديد نمط الربح لدخل لمصلحة الربح وهي سياسة التمويل عن طريق عجز المراقبة (باصدور بنود ورقية والاقتراض من جهاز خصم هي) وهي سياسة لا يمكن فصلها ببيان الأثر النهائي عن نمط توزيع الدخل كما تحدد علاقات الانتاج البائسة. هي الطيعة التطبيقية للنظام الضريبي في الدولة الرأسمالية فيمنع بعض الاتجاه انعدام للائتمان يمكن ان سوق على سبيل المثال، اتجاه الرقم العياني =

ويمثل هذا الاتجاه التوسعي طويل المدى أحد تعبيرات الأزمة العامة لطريقة الانتاج الرأسمالية، وهي الأزمة التي تمثل المرحلة الهابطة في تطور التكوين الاجتماعي الرأسمالي حيث تتضمن التناقضات شكلاً تنظيمياً كاملاً للانتاج ولتجدد الانتاج لا يسمح باستخدام القوة العاملة والموارد المادية الموجودة استخداماً كاملاً (في ظل ما هو متوافر من معرفة علمية وتكنولوجية) وهو ما يتضمن عدم استخدام جزء من القوة العاملة والطاقة المادية الموجودة على نحو مستمر. وكذلك استخدام أجزاء منها دون مستوى التشغيل الكامل، وهو ما يعني ركوباً نسبياً للاقتصاد الرأسمالي، يمثل هو الآخر أحد تعبيرات الأزمة العامة لطريقة الانتاج الرأسمالية

وعليه يضمن لاتجاه طويل المدى تتطور طريقة الانتاج الرأسمالي في مرحلة الأزمة العامة لتكوين الاجتماعي الرأسمالي لركود النسبي والاتجاهات التصحيحية في إطار هذا الاتجاه الرمزي تظهر التقلبات الدورية التي تعطي غراب رمية قصيره أو متوسطة الأجل والتي يمكن سائر على حداثها عن طريق تدخل بدولة الرأسمالية، اللهم الا اذا ساءت الدولة دائها في أن تعيش أزمته

= لأتمم الجملة في الولايات المتحدة الأمريكية

١٩٩٨	٨٧٢	١٨ ٨	١٨٣٣
٧٤	١٢٩ (نسب المير الألفية)	٧٥	

في القرون التاسع عشر

١٩٧٣	١٩٤٨	١٩٦٣	١٨٩٨
٥٢	٣٣٦	٢ ٨	

في القرن العشرين

المصدر E W Kenner, Gold Standard, Mc Graw Hill, New, York, 1944, p. 88 - 89
H. Magdoff, A Note on Inflation, Monthly Review, Vol. 25, No. 7, December, 1973, 21 - 26

ابتداء من هذا الاتجاه طويل المدى يمكن فهم الأزمة الراهنة للاقتصاد الرأسمالي الدولي، وانما عن طريق التعرف على خصائص المرحلة التي يعيشها هذا الاقتصاد منذ اخرب العملية الثانية

(٢) لمرحلة الأخيرة بظور الاقتصاد الرأسمالي الدولي

بدأت المرحلة الأخيرة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي بحرب العائيه لثانيه واستمرت حتى بداية لسمعات، انتهت الحرب بتحطم الكثير من رأس المال في دون المحور (ألمانيا وإيطاليا واليابان) ودول الحلفاء في أوروبا وحسج رأس المال الأمريكي من الحرب ليتصلد الموقف في العالم الرأسمالي انتاجية العمل في أمريكا أعلى ما تكون، فترتها على افسسة في سوق الصافرات العملية لا تقوم، وعمتها نصف بالتالي الى جانب الذهب كعملة لعملات ويدور للنظم لنقدي الدولي الرأسمالي حول الدولار سيد العملات وتؤكد برأس المال الأمريكي الهيمنة على السوق الرأسمالية الدولية خلال المرحلة التي يمكن حصر أهم خصائصها، الأساسية فيما يلي:

- بالنسبة سمط تقسم العمل الدولي بين لأجراء المتقدمة والأجراء المتخلفة من العالم الرأسمالي تبرز في هذه المرحلة الاتجاه نحو تخصيص الأجراء المتقدمة في الصاعات الأساسية وخاصة الالكترونية وذلك بعد أزمة صناعة السيارات وغيرها، على أن تخصص الأجراء المتخلفة في انتاج مواد الأولية (وخاصة لبتسروا) وبعض الصاعات الاستهلاكية الصناعية والانتاجية تقليدية وعمل الاتجاه لعدم في تخصيص الأجراء المتقدمة من العالم الرأسمالي في اساح السلع افريرة

(١) وهو ما يحدث في عدد كبير من البلدان الرأسمالية المتقدمة وبشكله منذ أواسد الثمانينات

التكنولوجية مع اتجه نحو تخصص دولي يقوم على التخصص في
أجزاء من عمليات سلعة من اسلم

- يأخذ الصراع بين رؤوس الأموال شكل الصراع الاحتكاري نظراً لعلنة
الاحتكار في فروع النشاط الاقتصادي للخدمة وقد وادت حثته من
حلبا حركة تركز رأس المال التي أحدث مكائناً في أمريكا وأوروبا
وانسان في السواب من ١٩٥٠ - ١٩٧٠ يضاف الى ذلك أن الشكل
الثالث في الأجزاء للخدمة، عند يتعمق الأمر برأس المال، هو شكل
احتكار الدولة

- أما على الصعيد الدولي فتوجد اشركات دولة النشاط وهي كما نعلم
احتكارات دوية كبيرة، متعددة المنتجات تنتج على اقليم دول
متعددة وتقوم النمط المركب لتقسيم العمل دولياً وترسم لعمها
مترابجية طويلة المدى تعطي السوق العالمية، وتوجه الى خلق سوق
عالمية بلا حواجز

- وتتميز هذه المرحلة بهمنة رأس المال الأمريكي على الصعيد الدولي
وذلك في علاقته برؤوس الأموال الأخرى وخاصة لأوروبية واليابانية
وعارس رأس المال الأمريكي هيمنة مؤقتة حتى منتصف الثمانينات
يستمر مهيماً وانما في اطار صراع بمصدا إعادة صياغة نمط الهيمنة
دولياً بين رأس المال الياباني ورأس المال الأوروبي

أما فيما يخص نوع التحالف لطبقي، فيمكن القول أن المرحلة تتميز بصحة
عامة بنوع من التحالف بين رأس المال الدولي ورأس المال المحلي (في
لأجراء المنحلة من العالم الرأسمالي) هي علاقتهم بالنتجين المباشرين
هذا لا يعني أن العلاقة بين رؤوس الأموال العمومية في الأجزاء المتقدمة
وبينها وبين رأس المال المحلي في الأجزاء المنحلة تخلو من التناقض أو

الاحتكاكات اذ ان الصراعات فيها تمثل أصلاً هاماً باعتبار أنها تنقسم جميعاً إلى الفرض الاقتصادي الذي يتحده المنتجون المبتشرون . وذلك على النحو الذي سره عند الكلام عن تفسير الأزمة

وقد انتهت هذه المرحلة التي بدأت بنهاية الحرب العالمية الثانية في نهاية السبعينات بالأزمة ، بموقف يتميز أساساً بوجود الانهيارات التضخمية (في ريعانات رهبة في الأثمان) إلى جانب الاتجاهات الانكماشية (تتمثل في انتشار البطالة ووجود الطافات لانتاجية المادية المعطية) . وهو موقف يتمسح بعمق الاتجاهات الانكماشية ، ويسلم بذلك المصحح ويكفي أن يأخذ لاقتصاد الأمريكي في بداية السبعينات كمثال في ١٩٥٠ كان نصيب الانتاج الأمريكي في الانتاج العربي ٧٠٪ انخفض هذا النصيب إلى ٥٧٪ في ١٩٦٥ ثم إلى ٤٩٪ في ١٩٧٣ وكان معدل النمو الاقتصادي في سنة ١٩٧٤ بالسالب انخفض مستوى المعيشة للطبقة العاملة الأمريكية إلى مستوى ١٩٦٩ . ويشير لأرقام الرسمية في نوفمبر ١٩٧٤ إلى أن ١٥ ٪ من القوة العاملة الأمريكية في حالة بطالة ، وإلى أن نسبة المتعطلين ترتفع إلى ١٢ ٪ بالنسبة للعامل السود . كما تشير إلى أن معدل زيادة البطالة يصل ٢٠ ٪ شهرياً ويسود الحديث ، في الصحافة العربية ، جاريه والمتخصصة ، عن انهيار الاقتصاد ومحاطر حرب

ثلباً الوضع في الاقتصاد الدولي عبر سنوات الأزمة

للتعرف على هذا الوضع يلزم التفرقة بين لاقصديات لرأسمالية المتصمة والاقتصاديات لرأسمالية المتحللة ، يدرس الوضع الاقتصادي في كل مهم حتى يباه انتسميات ونحقق العلاقات الاقتصادية بين وحدات الاقتصاد الدولي من خلال لأثمان الدولية التي تمثل آلية حركة هذا الاقتصاد الدولي ، الأمر الذي يتعين معه التعرف على الأثمان الدولية عبر سنوات الأزمة . عليه ، يكون تعرف على الوضع في الاقتصاد الدولي أثناء الأزمة بدراسة

- الوضع الاقتصادي في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة حتى بداية
سبعينات

- الوضع الاقتصادي في الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة حتى بداية
الثمانينات

- الأزمات ادوية في بداية الثمانينات وانجازات أهم أثمان السلع الدولية
في بداية الثمانينات

١ - الوضع الاقتصادي في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة حتى بداية
الثمانينات

تلعب هذه الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، التي تضمها منظمة التعاون
الاقتصادي والتنمية OECD دوراً محورياً في حركة الاقتصاد العالمي فهي تنتج
ما يقارب ٦٢ / من إجمالي إنتاج العالمي ويربط الاقتصاديات المتخلفة بها ربطاً
هيكلياً وتؤثر في حركة الاقتصاد الدولي من طريق الدور الذي تلعبه الوحدات
الانتاجية السبعة لها، وهي الوحدات الاحتكارية دولية النشاط (الشركات دولية
النشاط) في الإنتاج في مختلف أنحاء العالم وكذلك من طريق أثر الطلب منها
وموازير مدفوعاتها على بقية أجزاء الاقتصاد الدولي وأخيراً عن طريق دوران
عملات اقتصاديات السوق لأخرى حول عملاتها وحول الدولار الأمريكي
بصفة خاصة ليرى الوضع الاقتصادي في هذه الاقتصاديات من خلال عدد من
لؤشرات براها تالياً

أ- القوة العاملة وانتاجية العمل

منذ بداية سبعينات والاتجاه واضح فيما يتعلق بزيادة الجزء المتعلق من
القوة وخفض معدل زيادة انتاجية الجزء العامل منها منذ عام ١٩٧٣ شهد
معدل البطالة زياده كبيرة في كل بلدان اسطمة التي تشهد - باستثناء كندا

والولايات المتحدة - نمواً يهبطاً لفترة الجامعة - فقد كان هذا المعدل في ٦٩-١٩٧٣ مساوياً ٨,٥,٤,٤,٨ ٪، في ألمانيا الغربية وبلجيكا وفرنسا وإيطاليا وسمولكه وشكله والولايات المتحدة وكندا، على التوالي، وكان معدل البطالة في اليابان ١,٢٥ ٪ في ١٩٧١ وارتفع في هذه البلدان إلى ٣,٦ ٪، ٨,٥ ٪، ٧,٥,٥,٥,٥,٥,٥,٥,٥ ٪ في عام ١٩٧٩، وبقي المعدل محصفاً ٣,٢ ٪ في اليابان، وفي هذا العام عرفت نشاطاً أعلى معدلاتها في بلجيكا وأيرلندا وإيطاليا وكندا والولايات المتحدة.

وقد بلغ مجموع المعطلين في سبعة منظم (٢٤ دولة) ٢٠ مليون في نهاية ١٩٧٩، منهم ما يقرب من ٦ مليون في الولايات المتحدة الأمريكية ويشتمل (٢) أن تزيد البطالة في عام ١٩٨٠ لكن بلاد المنظمة ما عدا اليابان وكندا، وأن تزيد بالنسبة لأكثر سبع دول هي المنظمة (الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا الغربية، فرنسا، مملكة المتحدة، إيطاليا، كندا)، بمعدل سوي ٥,٥ ٪ خلال النصف الثاني من عام ١٩٨١ وأدى بعض عدد معطلين لكل دول المنظمة إلى ٢٣ مليون شخصاً (أي ٧ ٪ تقرباً من القوة العاملة) ويرفع معدل البطالة في الشباب (أعلى من ٢٥ عاماً) عن معدل البطالة بقوة العاملة بضعه عامة، ففي الولايات المتحدة وألمانيا واليابان الغربية وفرنسا والمملكة المتحدة وكندا كان معدل البطالة في الشباب ١١,٧ ٪، ٣,٩ ٪، ٤,٨ ٪، ١١ ٪، ٨,٩ ٪، ٣,١٤ ٪، على التوالي في عام ١٩٧٨.

- (١) بالنسبة لمصادر الإحصائيات الواردة في هذا الفصل أنظر مؤلف، الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمتها، منشأ المعاد، الاسكتلندية، ٩٨١.
- (٢) أسبينا ما كان من قبل التوقعات عند دراسة الأزمة في بداية الثمانينات، بعد أن يكون مرور الوقت مستمر لا تتجاهل التي يبررها للآزمة في العقد اللاحق.
- (٣) تنصيب البطالة بطبيعة الحال كل الاقتصاديات الرأسمالية، ولكنها تصبها بموجبات متفاوتة، فهي أسبينا كان معدل البطالة ١٠ ٪ من القوة العاملة في نهاية ١٩٧٩ وارتفع إلى ١١ ٪ في مارس ويونيه ١٩٨٠ (٤٢٩,٠٠٠ معطل) وقد ازدادت البطالة بقمرة كبيرة في عام ١٩٧٩ بمعدل ٢٣ ٪ في تلك السنة وراحت بمعدل ٧ ٪ خلال الستة أشهر الأولى ١٩٨٠.

وفي نهاية عام ١٩٨٠ بلغ عدد المتعطلين في بلدان منظمة التعاون والتنمية (التي تضم البلدان الرأسمالية المتقدمة) ٢٣ مليون نصفهم من الشباب. وكان نصيب السبع الكبار (الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا واليابان وبنانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا) ١٦,٥ مليون من المتعطلين. وبلغ عدد المتعطلين في بلدان السوق الأوروبية المشتركة ٧,٦ مليون يمثلون ٩ / ٦ من السكان العاملين للمقيمين، وكان عددهم ٦ ٦٣ مليون (٤,٥ / من السكان العاملين) في أكتوبر ١٩٧٩. وكان تدهور الموقف بالنسبة لعمالة أشد ما يكون في الولايات المتحدة وبريطانيا. وزيادة البطالة في الشباب، وهم الأقل تسليحاً في المناقشة على فرص العمل، يمثل مشكلة اجتماعية خطيرة، عادة ما يكون للموقف من العمل - وهو أحد مكونات نظام القيم - أثر فيها. والاتجاه في هذه البلدان هو نحو انتشار موقف غير موات من العمل. كما أن معدل البطالة ليس واحداً في كل مروج النشاط الاقتصادي، ففي صناعة السيارات الأمريكية كان معدل البطالة ٢٠٪ في يونيو ١٩٨٠ بين العمال البيض و٦٢٪ بين العمال السود في الوقت الذي كان فيه معدل البطالة ٦٪ تقريباً لكل الاقتصاد القومي.

وحتى منتصف الستينات كان القطاع الصناعي هو الذي يزود القوة العاملة بأكبر قدر من العمالة. ومنذ ذلك حين ساء مستوى العمالة في الصناعة إلى الركود، بل بدأ في التناقص منذ عام ١٩٧٣. وهو التاريخ الذي يشهد تساقط معدل حلق العمالة في قطاع الخدمات. الأمر الذي يؤدي إلى عدم استطاعة قطاع الخدمات على توفير العمالة التي تفقد في القطاع الصناعي.

وقد تصفح عوامل أخرى بزيادة حدة مشكلة البطالة منها ما يسمى «بترشيده الإنتاج الصناعي عن طريق إحلال رأس المال محل العمل، وتوكر الإنتاج، والتغيرات في تركيب الطلب على القوة العاملة، وتزايد اندخالي في سوق العمل من النساء والشباب، ونقص قدرة العمال على الحركة بين جبهات السوق»

أما انتاجية حرفة الذي يعمل من الفترة العائمة فقد كان اجماعها في
 استبيحات نحو انخفاض معدل ريادةها النسوي. ففي الولايات المتحدة
 الأمريكية انخفض معدل الريادة النسوي في انتاجية العامل من ١,٤ في ٧٠-
 ١٩٧٣ إلى ١,٣ في ٧٤-١٩٧٧ و ١,١ في ١٩٧٨ و ١,٥ في ١٩٧٩ أي أن
 انتاجية العمل انخفضت بمقدار ١,٥ في ١٩٧٩ عنها في عام ١٩٧٨ وهو اتجاه
 عام لدول المنظمة أصاب حتى ألمانيا الغربية واليابان وإن يكن بدرجات مختلفة
 ففي ألمانيا الغربية كانت النسبة المئوية لريادة الانتاجية ١,٤ في ٣,٣ في ٢,٥ في
 ٣ لأعوام ٧٠-١٩٧٣، ٧٤-١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩ على التوالي. وكانت
 بالنسبة لليابان هي ٧,٩ في ٧٠-١٩٧٣، ٣,٤ في ٧٤-١٩٧٩، ٤,٧ في
 ١٩٧٩ وفي ١٩٧٩ كانت معدلات ريادة الانتاجية أكثر مما تكون اجماعاً في
 منظمة المنظمة، وانخفضت اساجيه لعمل في كندا بـ ١,١. وتراوح نسبة ريادة
 الانتاجية لكل دول المنظمة بين ١,١ لكندا و ٤,٧ لليابان وهذا الاتجاه
 لانتاجية العمل يمثل في الواقع تأكيداً لاتجاه أطول مدى يمكن ملاحظته حتى
 بالنسبة لبيات فقد انخفض معدل الريادة النسوية في انتاجية العمل في
 الولايات المتحدة من ٣ في ٦١-١٩٦٤ إلى ١,٩ في ٦٥-١٩٦٩ إلى
 ١,٤ في ٧٠-١٩٧٣ إلى ١,١ في ٧٤-١٩٧٩ أي أن أصبح سالباً في ١٩٧٩ (بين
 ١,١ و ١,٥) ويظهر من الاتجاه بالنسبة لألمانيا الغربية وفرنسا والمملكة المتحدة
 وسويك وهولندا واليابان وانما بدرجات متفاوتة وفي إطار هذا الاتجاه
 الانحفاضي تتمتع اليابان بأعلى معدل للريادة النسوية الاساجيه. تليها فرنسا
 وألمانيا بحرية معروف كبيره بينها وبين لبنان (انظر الجدول التالي)

موسم معدل التغير السنوي في إنتاجية العمل في عدد من اقتصاديات
الرأسمالية المتقدمة

اجمالي الناتج - عدد القوة العاملة، النسبة مئوية لسمير فيه

الولايات المتحدة	فرنسا	مملكة المتحدة	اليابان	بلجيكا	هولندا
١٩٦١	١٩٦١	١٩٦١	١٩٦١	١٩٦١	١٩٦١
١٩٦٢	١٩٦٢	١٩٦٢	١٩٦٢	١٩٦٢	١٩٦٢
١٩٦٣	١٩٦٣	١٩٦٣	١٩٦٣	١٩٦٣	١٩٦٣
١٩٦٤	١٩٦٤	١٩٦٤	١٩٦٤	١٩٦٤	١٩٦٤
١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٥
١٩٦٦	١٩٦٦	١٩٦٦	١٩٦٦	١٩٦٦	١٩٦٦
١٩٦٧	١٩٦٧	١٩٦٧	١٩٦٧	١٩٦٧	١٩٦٧
١٩٦٨	١٩٦٨	١٩٦٨	١٩٦٨	١٩٦٨	١٩٦٨
١٩٦٩	١٩٦٩	١٩٦٩	١٩٦٩	١٩٦٩	١٩٦٩

المصدر: المينشال فايمر، ١٩٧٠ / ١٩٨٠

ب - تراكم رأس المال

وعدم أنه لا يمكن فصل محدثات إنتاج العمل على محدد واحد، إذ هي تتحدد في الواقع بمجموع العوامل التنظيمية والاقتصادية والعينية والتكنولوجية والسياسية والفكرية التي تتم في إطارها عملية العمل في الوحدات الإنتاجية. تشير البيانات إلى أن الانخفاض في إنتاجية العمل يقابله انحدار الانخفاض في معدل الريادة في الاستثمار، أي انخفاض معدل تراكم رأس المال.

وهو ما يمكن رؤيته إذا ما أخذت الصناعة في عدد من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. إذ يشير الرقم القياسي لتكوين رأس المال الثابت الاجمالي الداخلي (حجماً)، وبأحد ١٩٧٠ كسنة أساس، إلى انخفاض وتغلب الريادة السنوية في رأس المال الثابت إذ بلغ مستوى تكوين رأس المال الثابت في سنة ١٩٨٧ إلى ٨٣.٩ في ألمانيا الغربية، ٧٢.١ في بلجيكا و٨٥ إيطاليا و٩٢.٢ في مملكة المتحدة و١٠٢ في فرنسا وكان مستوى في العام التالي، ١٩٧٩، في ألمانيا

الغربية ٩١.٥ في المملكة المتحدة ويواكب ذلك اتجاه معدلات الريادة في إنتاجية العامل في الصناعة إلى ما يشبه الثبات بالنسبة لبعض البلدان كالألمانيا الغربية وفرنسا وإلى التراجع بالنسبة للبعض الآخر كالولايات المتحدة واطنانيا وبلجيكا، وذلك طوال فترة السبعينات. وقد سجل معدل رياده تنحية العمل في لصناعة بعض الارتفاع في ١٩٧٩، إذ قد قويت بمعدلاتها في ١٩٧٨ في ألمانيا الغربية من ١,٨٪ إلى ٤,٥٪، في ايطاليا من ٠,٩٪ إلى ٣,٥٪، في فرنسا من ٤,٣٪ إلى ٥,٥٪، كما بين من الأرقام ان انتاجية العمل في الصناعة الألمانية بدأت تصبح أقل من انتاجية لعم في بعض بلدان أوروبا، وبالتالي، يسجل معدل لتغير السري في الناتج لصاعي نجهاً هبوطياً في أثناء السبعينات، وان كانت معدلات ١٩٧٩ أعلى بعدد الأكبر من دول المنطقة من معدلات عام ١٩٧٨ فيما عدا المعدلات الخاصة بالنسبة لهما ٨,٥٪ في ٥,٧٪ في ١٩٧٨ وخفضت إلى ٥,٥٪ و ٤,٥٪ في عام ١٩٧٩. ولا يكون هذا الاتجاه لانخفاض عند نفس المستوى ولا نفس الدرجة لكل المروع الصناعية. ففي الصناعة البحرية لكل بلدان غرب وشمال أوروبا كانت أعلى معدلات الريادة نسبية في إنتاج في الصناعات الكيماوية (٧,٨٪ في ٧٠-١٩٧٣، ٢,٦٪ في ١٩٧٨، ٧,٦٪ في ١٩٧٩)، يليها صناعة المنتجات المعدنية والآلات ومعدات (٥,٢٪، ٠,٩٪، ١,٨٢٪) ثم صناعة المعدات الأساسية (٣,٥٪، ٧,٨٪، ٥,٦٪) وكانت أسس المعدلات في صناعة المسوحات والملابس والمنسجات الخلدية (١,٧٪، ٢,٩٪) (جدول ٣) (من هذا، نستطيع أن نرى الصناعات التي يود بلدان أوروبا أن تجد مائة فيها، لأنها تمثل الصناعات التي تكون فيها نتاجه العمل أعلى ما يمكن، والصناعات المتهالكة فيما التي تضطر خدماتها في موجهه لمنافسة من الخارج لأسباب اجتماعية وسياسية، كصناعة المسوحات مثلاً).

اتجاه انتاجية العمل يقابله ان اتجاه معدل تراكم رأس المال، ومعدل التراكم وطبيعته يتوقعان في النهاية على توزيع النهائي للدخل وما يتضمنه من

معدلات ربح مستتب^(١١)، وعلى توفر القوة العاملة الرخيصة نسبياً وتوفر مصادر للمدخلات وشروط الحصول عليها وعلى معدلات لتوسع في السوق الداخلية والخارجية

جد - النتائج المحسوبة

من هذا الاتجاه الهبوطي لمعدلات الزيادة في إنتاجية العمل في ارتفاعه باتجاه معدلات تراكم رأس المال والاتجاه الصعودي لمعدلات البطالة نستطيع أن نرى وضع إجمالي الناتج الداخلي - فمن البيانات تشير كل المعدلات إلى الاتجاه الهبوطي النسبي أثناء السبعينات مع بعض الانتعاش اليسير في ١٩٧٨، الذي يستمر حتى منتصف ١٩٧٩، ثم ما يليث أن يعود الاتجاه الانحطاسي. كما يعكس هذه المعدلات حدة التقلبات السوية بين النصف سوية في مستوى الأداء الاقتصادي. فإذات أخذنا معدل النمو إجمالي الناتج الداخلي في لسنوات ٧٠-١٩٧٣ و ١٩٧٨ و ١٩٧٩ نجد ٤,٤٪ و ٥٪ و ٣٪ و ٤٪ لألمانيا الغربية و ٤ و ٥,٥٪ و ٢,٦٪ و ٥,١٪ و ٣,٢٪ و ٤,٢٪ لاطال و ٣,٧٪ و ٣ و ٤٪ للمملكة المتحدة و ٣,٥٪ و ٣,٩٪ و ٣,٣٪ للولايات المتحدة الأمريكية. وكفاءة عامة، لم يصل المعدل السوي لمو إجمالي الناتج الداخلي إلى مستواه في بداية السبعينات. وكان عدد كبير من بلدان منظمة في ١٩٧٩

(١) اعتقادنا أن الصراع على بوريق الدخل (والمحصول منتهى عظمى كل من أرباح الأعمال مع درجة التركيز في فرع النشاط) والعوامل أصبح من المحدودات الأساسية لمعدل الزيادة، ومن ثم معدل نمط الانتاج في الثروات المتينة. وحبر مثلاً على ذلك نجد، هي الاقتصاد البريطاني الآن، حيث التحيز إلى استثمار حزم معتبر من الفائض في خارج بريطانيا، وعلى الأخص في الولايات المتحدة. هذه الصورة من جانب الدفاع الداخلي إلى الاستثمار في الخارج لا بد وأن تستكمل دعواها إلى الخارج. فبالنسبة للولايات المتحدة حيث أنه يسمير الوضع بأن انخفاض قيمة الدولار وقيمة الأوراق المالية للشركات الأمريكية يجعل امتلاك هذه الشركات من قبيل الاستثمار الأجنبي، كما أن السوق الأمريكية أكثر تنوعاً وأن الاستثمار المباشر فيها يجتنب رأس المال الاجرءات الاحتياطية التي يواجهها السلم المسودة

من منه في ١٩٧٨ - فقد كان المعدل ٣.٥٪ في ١٩٧٩ مقابل ١.٢٪ في ١٩٧٨، وذلك بالنسبة لسبعة بلدان الكبار (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، اليابان، ألمانيا الغربية، فرنسا، إيطاليا، كندا) و ٣.٤٪ في ١٩٧٩ مقابل ٢.٤٪ في ١٩٧٨ بالنسبة لكل دول المنطقة. نادراً ما هورن متوسط معدل هوجمالي السح لداخلي تكن دول المنطقة خلال السح، وهو ٣.٢٤٪، مما يقابله حلال الستيات، وهو ٤.٩٪، نجد أن لاجاه اهبوعي لمعدلات هوجمالي ساج الداخلي في السيمييات انما يكمل اقهاها يعطي الستيات كذلك كما تين البيات أن معدلات التغير في الطلب الخارجي أي لعلب على صادرات بلدان المنطقة يتغير، خاصة عندما يكون نحو الريادة، بمعدلات تفوق معدلات ريادة اجمالي الطلب الداخلي، وهو ما يعني انرايد في الأهمية السبية لطلب خارجي كمحرك لنشاط الاقتصادي، كاجاه طويل المدى، وهو ما يعني ريادة أهمية الثورن الخارجي (تولزن مبراب المدهوعات) وسعر الصرف عند تصور السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية بصفة عامة بقي أن تتبع نصيب البلدان للمنطقة في هذا الطلب بصفة عامة، والبلدان المنخلة البترولية بصفة خاصة والبلدان لعربية البترولية بصفة أحص، بسوصل ليس فقط إلى مدى الأهمية لسبية طلب البلدان العربية على منتجات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وإنما كذلك إلى معدلات ريادة الأهمية السبية لهذا الطلب خاصة في السواب الأخير.

٥- العلاقة بين الطلب الداخلي والطلب الخارجي

وإذا كان لصف الثاني من ١٩٧٩ قد شهد هبوطاً في مستوى الأداء الاقتصادي في بلدان المنطقة بصفة عامة، وهو هبوط كان من الممكن أن يكون أحد لرا لا انتظام الطلب من الخارج على منتجات هذه البلدان فإن غلط الأداء الاقتصادي السوري كان محتماً في سداد لمعنة

- معي أوروبا العربية مثل لاجاه بصفة عامة في حرك طلب الداخلي

معدل الطلب الخارجي على الصادرات كمحرك رئيسي للنشاط
الاقتصادي. أما في الولايات المتحدة فقد وادت الصادرات بسرعة في
عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ودعم أن مقاربة لاقتصاد للسياسة الانكماشية
التي تتبعها الحكومة كانت أكبر من المتوقع، فإن إجمالي الناتج الداخلي
لم يزد في ١٩٧٩ إلا بـ ٣.٢٪ مقابل ٣.٩٪ في ١٩٧٨

- وقد كان معدل الهبوط في ١٩٧٩ أقوى في الولايات المتحدة الأمريكية
والمملكة المتحدة في الأولى نظراً لتفلسم الطلب أراء تزايد معدل
النضج وفي الثانية بسبب النقص الكبير في الاستهلاك الخاص
النجم من ارتفاع معدلات النضج وازدياد البطالة وادخال الصرية
على القيمة المضافة وزيادة الضرائب غير مباشرة

وهيما يتعلق بالطلب الخارجي على صادرات دول المصدرة وحدها على
تواردات من الخارج في ١٩٧٩ يستخلص من بيانات أن معدل الزيادة في
الصادرات كان داسبة لبلدان أوروبا الغربية أيضاً من معدل الزيادة في الواردات،
دأب قورب بالأداء التجاري في ١٩٧٨. والسبب الأساسي لهذا التوسع المحدود
سبباً في الصادرات هو انخفاض الصادرات نحو البلدان البترولية. فقد نقصت
قيمة صادرات بلدان أوروبا الغربية إلى البلدان البترولية ٣/ في التسع شهور
لأولى من عام ١٩٧٩ في الوقت الذي وادت فيه قيمة وارداتها بـ ٣١/ في
في نفس الفترة. كما نقصت صادرات هذه البلدان نحو إيران بـ ٤ مليار دولار
في عام ١٩٧٩ وتمثلت النتيجة في عجز حقيقي في الميزان التجاري، أدى مع
تغير شروط التبادل في ١٩٧٩ في غير صالح بلدان أوروبا الغربية، إلى زيادة
العجز في الميزان التجاري

ومع زيادة الأهمية السببية للطلب الداخلي في علاقته بالطلب الخارجي
كمحدد أساسي لمستوى أداء الاقتصاد في عام ١٩٧٩، وانما في إطار هذا
الرمز القصير، على الأقل في اقتصاديات غرب أوروبا، يشغل لاستهلاك

الخاص، بلاصافه الى الاستثمار (ومعدلات زيادته كما رأينا بعبارة) مكنأ هامأ
 في الطلب الكلي الداخلي وهو ما كان يتحدد مدخول المسهكنين وما يقررونه
 في شأنه. وبأنتم السلع الاستهلاكية وانجهاات حركتها. وهه ساه للتصخم أن
 يتج أحد أثره التي تمثل في اخذ من الاستهلاك الخاص عن طريق أثره على
 نمط توزيع الدخول باتصاص انصبب اسسب لأصحاب الدخول المحدودة
 والثابتة، على الأخص الأجور. وهو ما يظهره صمف معدلات زياده الأجر
 الحقيقية على النحو الذي بييه لسابا الخاصة بالسنوات ٧٧، ٧٨، ١٩٧٩
 فقد كان معدل الزيادة في متوسط الأجر الحقيقية في اساعة في الصمات
 السويديه في الولايات المتحدة ٢,٦٪ في ١٩٧٧ و١,٧٪ في ١٩٧٨، ١,٨٪
 في ١٩٧٩، وكلفت هذه المعدلات ٣,٥٪، ٢,٤٪، ٢,٣٪ بالنسبة لألمانيا
 العربية و٨٪، ٣,٨٪، ٤,٩٪ بالنسبة لاطاليا. في هذه الحالة لا يريد الطلب
 الخاص على الاستهلاك الا عن طريق انقاص مدخرات الأفراد

هـ- التصخم

اما بالنسبة للتصخم فقد شهد عام ١٩٧٩ العودة الى الزيادة الحادة في
 معدلاته، كما يعبر عنها حركة أثمان المستهلك. هذه الحركة تعكس التهاأ عاماً
 يشهده السبببب ويتمثل ببب فقط في وجود الأعب لتصخمي مع ابركود
 السبي المتمثل في وجود جرم من القوة العاصة منعطأوكذلك جرم من لعاقه
 لانتاجه المادية، وبم كذلك، وفي ههام ببب خصوصية هذه لفترة، في يريد
 معدلات الزيادة في الأثمان وتزايد حمة تقبباتها في طار ههالا اتقاء الصعودي
 العام

ويمثل الاتجاه العام لكن سبال لمطبة في زيادة كبيرة في متوسط معدل
 لتصخم ابتداء من ١٩٧٢، يستمر الاتجاه بمعدلات كبيرة. ويبغ دروته، بمعدل
 سوي ١٣,٦٪، في ١٩٧٤ ثم يبدأ في الهبوط نسبياً الى أن يصل الى حوالي
 ٨٪ في ١٩٧٨، وهي نسبة مزلت مرتفعة ولكنه يعود للارتفاع، في ظل ههه

نسبة التغير في أسعار السلع الاستهلاكية
في دول منظمة التجارة الاقتصادية والتنمية

(%)

A.	١٩٧١	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧١	١٩٧٣	١٩٧٢-٧٢	
١٢,٦	١١,٣	٧,٧	٦,٥	٥,٨	٩,١	١١			الولايات المتحدة
٧,٨	٣,١	٣,٨	٨,١	٩,٣	١١,٨	٢٤,٥			اليابان
٥,١	٤,١	٢,٦	٣,٩	٥,٤	٦	٧			ألمانيا الغربية
١٢,٥	١٠,٨	٩,١	٩,٤	٩,٦	١١,٧	١٣,٧			فرنسا
١٥,٤	١٣,٤	٨,٣	١٥,١	١٦,٥	١٠,٨	١٦			المملكة المتحدة
١٠,٩	٩,١	٩	٨	١٨,٥	١٠,٨	١٠,٨			كندا
٢١,١	١٤,٨	١٩,١	١٧	١٦	١٧	١٩,١			إيطاليا
١١,٥	٩,٧	٧,٥	٨,٧	٨,٦	١١,٤	١٣,٦	١٧,٣	٢٤,١	مجموعة دول المنطقة

المصدر : OECD, Economic Outlook
١٩٧٩، باريسية لعام ١٩٨٠، المراجع السابق، الجزء Le Monde

الاتجاه السعودي، في ١٩٧٩ وكل التوقعات نحو زيادة معدلات التضخم في ١٩٨٠ و ١٩٨١ ويكون من الطبيعي أن نظل الأجور الحقيقية على نفس المستوى تقريباً، أو تنقص في البلدان الرأسمالية المتقدمة رغم وجود التقلبات النقدية والسياسية لمنطقة العملة. وحتى لأرقام لرسمية لهذه الدول تبين أن الأجور الحقيقية لم ترد في ١٩٨٠ بمقدارها عام ١٩٧٩، إلا بـ ١٦،١٪ في ألمانيا و ١،٢٪ في بريطانيا و ١،٢٣٪ في فرنسا، بينما توالي بعض هذه الأجور بمعدلات ٢،٧٪ و ٢،٤٨٪ في الولايات المتحدة الأمريكية في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ وفي اليابان بمعدل ١،٦١٪ وفي ألمانيا الغربية بمعدل ١،٥٪ في عام ١٩٨٠ وهكذا تنمي منطقة العملة حصاد التطور الرأسمالي بالتضخم في ثبات الركود زيادته في البطالة وبعض في لدخل الحقيقي، ولا يمكنها صراحتها انمائي والاساسي الا من بقاها الدخل دون نقصان

ذلك هو الاتجاه عام لكن دول المنظمة ولكن سرعته ودرجة تعيانه تختلف من بلد لآخر لعلاقات القوى اقليمية ومحصلتها من سياسة اقتصادية (انكماشية او غير انكماشية) ووضع البلد في محط العلاقات لاقتصادية الدولية ففي الفترة من ١٩٧٦ حتى ١٩٧٨ زاد معدل التضخم في الولايات المتحدة من ٨ ٪ الى ٧،٧٪ في الوقت الذي انخفض فيه من ٨،٥٪ الى ما يقرب من ٧٪ في دول المنظمة الأخرى مأخوذة كمجموعة في داخل هذه الدول احتلعت درجة لانخفاض في معدلات التضخم وكانت درجة الانخفاض أكبر ما تكون في الدول ذات أعلى معدل للتضخم (المملكة المتحدة وإيطاليا، وعلى الأخص اليابان، وكذا ذلك نتيجة لاتساع «سببه كبح للتضخم» ساعدها انخفاض الائتمان الحقيقية لمتروك وصعب أثمان المواد الأولية المسوردة ولكن ارتفاع الائتم نزل يحدث بمعدلات مماثلة ما بين ٢،٦٪ في ألمانيا الغربية و ١٢،١٪ في ايطاليا ومعدل متوسط يقرب من ٨٪ لكل دول المنظمة

ويأتي عام ١٩٧٩ ويمن بهذا الاستقرار النسبي في المعدل العام لارتفاع

الأثمان في دول لاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة هي الجزء الأول من ١٩٧٩ ارتفعت أثمان الجملة في كل دول المنظمة بمعدل سنوي مساو لـ ١١-١٣٪ في كل من الشهور الأولى من العام، بعد أن كان المعدل ٥٪ في ١٩٧٨، وارتفعت أثمان الاستهلاك في أكبر دول المنظمة كمجموعه إلى متوسط معدل سنوي ٩-١٢٪ في الشهور الأولى من ١٩٧٩ مقارناً بـ ٧٪ لكن سنة ١٩٧٨ وتحتل معدلات مختلفة لعام ١٩٧٩ ٣-١١٪ في الولايات المتحدة، ٨-١٤٪ في إيطاليا، ٨-١٠٪ في فرنسا، ٤-١٣٪ في المملكة المتحدة، وأقلها في اليابان، ٩-٣٪ وفي ألمانيا الغربية ١-٤٪ وتحقق زيادة سرعه ارتفاع الأثمان في ١٩٧٩ في جو من انخفاض معدلات زيادة الاناجية بن وتناقصها في بعض الدول كما رأيا، والتوسع لتعدي غير اللازم ومن سيادة التوقعات التصحيحية. ويصل معدل التضخم السنوي إلى ١٥٪ في الولايات المتحدة في النصف الأول من ١٩٨٠ و٦٪ في ألمانيا الغربية و٥-١٢٪ كمتوسط لكل دولة المنظمة (بالتقابل مع ٢٥-٨٪ كمعدل سنوي للنصف الأول من ١٩٧٩) وتبين الأرقام استهانة الخاصة لعام ١٩٨٠ ان سرعه التضخم في تزايد في كل البلدان الرأسمالية المتقدمة بما فيها اليابان وألمانيا الغربية

وبهذا يظل التضخم مازالاً وجوده كأحد المحاور الأساسية لعدم الاستقرار في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، للدول الاقتصادية الرأسمالية، ومن ثم كل الاقتصاد الرأسمالي الدولي. ودت إلى أن تستقر السياسة الاقتصادية التي تفصيل الحد من التضخم، عملاً على استقرار الأثمان (وهر لأحسن زيادة الصادرات) على حساب زيادة البطالة، على النحو الذي يبرر خلال النصف الثاني من الثمانينات والتسعينات

و- الاتجاه الاقتصادي العام

ويسرر الاتجاه العام الذي تزداد حدته في ١٩٧٩ وبداية ١٩٨٠ في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة الركود السبي، كما يظهر الاتجاه الانعكاسي

معدلات النمر في أنجية العمل مرتفعة بمعدلات تراكم رأس المال ومعدلات كبيرة من الصلة للقوة العامة والتدخل بصفاته المادية، وهي معدلات تتقلب في الزمن القصير بما يتناسب على ذلك من انحصار نسبي في معدلات الريادة في الدخل خصيفي هذه الركود النسبي يحتوي الاتجاه التصحيحي وقد رايدت معدلاته و ردات حدة ثباته اللحظية وهكذا يكون جوهر حركة الاقتصاد الرأسمالي في الزمن الطويل التصحيم في ثبات الركود، وتتميز هذه الحركة في الزمن القصير في ثبات، برداد حداثها، في معدلات وجودها معاً، ومن ثم في كل معدلات الأداء الاقتصادي بما يتضمنه ذلك من عدم استمرار نقدي رمالي وسحب في السياسات التي سحدها الدولة هذه الاتجاه العام يجدد ركيزته التنظيمية في اريداد تركر المشروعات ومبهرتها الاحتكارية مع اريداد حدة لصراعات بينها على الصعيدين القومي والعالمي، واريداد حدة الصراع حول توزيع الدخل في داخل الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة وفي خارجها، وعلى لأخص توزيع الموائع، الأخرى المتحصنة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي، بتولية وغير بتولية

ومن خلال تعاملات الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والسمة، مع بقية أجزاء الاقتصاد الرأسمالي الدولي، وهي تعاملات تعكس نمط تخصيص العمل الدولي السائد وحصانه وتتم من خلال نظام الأثمان الدولية، تؤثر هذه الاقتصاديات على حركة الاقتصاد العالمي، دون ان نسي أن ما يجري بداحيه، وسين التعرض لأهم ملامحه الاقتصادية، بسحب وفقاً لطبيعة الكل العاني

٢- تجارة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع الخارج

ملاحظ أولاً أن هذه البلدان ذات وزن كبير في العلاقات الاقتصادية الدولية سواء أقيس هذه الوزن بنصيبها النسبي من الصادرات في العالم أو بنصيبها من حركات رأس المال فيه فتصيبها في التصدير مثلاً (في ١٩٧٦) بنع ١٥,٦٪ بالنسبة للموارد وإطافه، ٥٧,٦٪ في المواد الأولية الأخرى، ٨٠,٩٪

في المتحارب الصناعية، ٤, ٦٣ / في كل صادرات العالم (فيما عدا الذهب) وهي بلدان ذات وزن أهم في العلاقات الاقتصادية الخارجية للعالم العربي سواء بالنسبة لصادراته أو لورداته أو لحركات رؤوس الأموال منه وإليه أو حتى حركات القوة، «عامدة العرب»

ونلاحظ ثانياً أن النظر في موردين تجارة ومدفوعات هذه البلدان عدة ما يتم

— أولاً - بأحد ككل، كمنطقة في مواجهة المناطق الأخرى، وهو ما يحفي الفوارق بين بلدان المنطقة ومن ثم التناقضات بينها، من جانب، ويسلط الضوء على مشاكلها في علاقاتها، الأخرى من العالم، ويجعل من مشاكلها باعتبار وريثها الاقتصادي ووريثها في إنتاج التكنولوجيا الاقتصادية وفدتها على ترويجه محور مشاكل العالم، ينظر إليها النظرة التي تروجها هذه البلدان

— ثانياً - بأحد الأدوة الاقتصادي للمنطقة ككل معبراً عن التعبيرات الهيكلية لفترة قصيرة لسنة أو سنتين، أو على أحسن الفروض لعدة سنوات تندرج جميعها في إطار اتجاه كمي واحد، الأمر الذي يحفي قنود حركة علاقات المنطقة مع غيرها من مناطق الاقتصاد العالمي. ويؤدي، في أحسن الفروض، إلى تحريف الصورة المتحسنة واتحاد سياسات لا تخدم إلا مصالح بلدان المنطقة

وبجد حير تجسيم بهذه المنهجية في عرض وفراءة موردين تجارة ومدفوعات هذه منطقة منذ أن بدأت ألمانيا اليسرى وغيره من بعض طوائف المواد الأوبئة تعرف لأرتفاع في السوق الدولية

بدأ في داخل منظمة متجارة أورب الغربية ولجد أن أهم أسواق صادراتها توجد قيم بينها أولاً ثم البلدان المختلفة عبر البرولية ثم في الولايات المتحدة الأمريكية ثم في البلدان المتحسنة البترولية ثم في أوربا لجنوبية ثم في أوربا

الشرقية والاتحاد السوفي السابق ثم في استراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا ثم في اليابان. وهي تحصل على وارداتها أولاً من داخلها ثم من البلدان المتحالفة البترولية ثم من الولايات المتحدة ثم من البلدان المتحالفة غير البترولية ثم من الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية ثم من أوروبا الحبوبية ثم من اليابان ثم من استراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا، وذلك بالنسبة للسلع شهيرة الأولى من ١٩٧٩. في هذا العام كان ميرن مجارته سدياً (به عجز) مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي لسابق واليابان وأستراليا ولبنان المتحالفة البترولية (وكان مع هذه الأخيرة أكبر قدر من «عجز») وكان الميزان إيجابياً مع أوروبا الحبوبية وأوروبا الشرقية والبلدان المتحالفة غير البترولية والصين. وكان مجمل الميزان التجاري سدياً. ويلاحظ أنه يسما ردت قيمة واردات أوروبا بغرامة خلال الفترة بـ ٢٩٪ بالنسبة للواردات في ١٩٧٨ بأن قيمة الصادرات قد زادت بمعدل أقل، هو ٢٥٪. ويرد هذا التوسع البطيء نسباً في الصادرات إلى نقص الصادرات نحو البلدان المتحالفة البترولية، فقد نقصت قيمة هذه الصادرات بـ ٣٠٪، بينما ردت قيمة واردات من هذه البلدان بـ ٢١٪ خلال نفس الفترة. كما نقصت الصادرات نحو إيران بـ ٤٠ مليار دولار في عام ١٩٧٩ وتكون النتيجة عجز حقيقي في ميزان التجارة مع تعبير في شروط التبادل (نظراً لارتفاع أسعار البترول وغيره من المواد الأولية ابتداء من نهاية ١٩٧٨) عنها في السنوات السابقة. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عجز ميزان التجارة.

أما موارد التجارة لليابان والولايات المتحدة لأمريكية فقد حقق اليابانيون قنصاً في كل من عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ مع انخفاض في حجم الفائض في السنة الأخيرة، واستمر العجز في ميزان تجارة الولايات المتحدة من ١٩٧٨ إلى ١٩٧٩ وإن كان قد نقص بقدر محدود. فاد، ما انتقل إلى موازين المدفوعات اجارية بلدان التعاون الاقتصادي والتنمية في ١٩٧٩، نجد أنها عرفت جميعاً لعجز فيما عدا موازين فرنسا وإيطاليا وسويسرا. وإن ميزان المدفوعات لكل

بلدان المنظمة كان ذا عجز في نفس النسبة وبمقدار يتوحد هذه المواردين في عام ١٩٧٨ بمقد أن فرنسا وإيطاليا وسويسرا كانت ذات ميران ايجاني وأن نسبة الفائض لاجمالي الناتج الداخلي قد انخفضت في ١٩٧٩ (من ٨٪ إلى ٤,٤٪ بالنسبة لفرنسا، من ٥,٢٪ إلى ١,٧٪ بالنسبة لإيطاليا)، وقد تحولت ألمانيا الغربية وبتلند، وانجميرا من دول ذات فائض في ١٩٧٨ إلى دول ذات عجز في ١٩٧٩. أما بقية دول أوروبا الغربية التي كانت ذات عجز في ١٩٧٨ وظلت كذلك في ١٩٧٩ فقد زادت بالنسبة لها نسبة العجز لاجمالي الناتج الداخلي وبالنسبة لكل أوروبا لغربية تحول الميران من الفائض في ١٩٧٨ إلى العجز في ١٩٧٩. أما الولايات المتحدة فقد استمر ميران مدفوعات اخارية سلبياً وبقيت نسبة العجز إلى اجمالي الناتج الداخلي في ١٩٧٩ عنها في ١٩٧٨ وكذلك الجان بالنسبة لكندا. وتحوّل اليابان من فائض في ١٩٧٨ إلى عجز في ١٩٧٩ وتحوّل ميران مدفوعات لكل بلدان المنظمة من الفائض في عام ١٩٧٨ إلى العجز في ١٩٧٩، حين بلغ مقدار العجز ٣٧,٤ مليار دولار أمريكي^(١).

فيما ما أخيراً ميران المدفوعات اخارية لكن بلدان المنظمة خلال فترة السبعينات بعد أنه ابتداء من ١٩٧٣ لا يمثل الفائض الذي عرفه في عام ١٩٧٨ إلا الاستثناء. إذ كان الميران سلبياً طوال لسنوات من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٨ وكان الاتجاه العام في السبعينات هو نحو العجز في ميران المدفوعات اخارية وهو اتجاه يختلف عن اتجاه الميران في الستينات الذي كان يتميز بوجود الفائض في داخل المنظمة كان ميران المدفوعات الخارية بولايات المتحدة ايجانياً من ٧٣ إلى ١٩٧٦ ثم سلبياً من ٧٧ إلى ١٩٧٩. وكان ميران مدفوعات ألمانيا الغربية ايجانياً حتى عام ١٩٧٩ حين بدأ يكون ذي عجز وتشير البيانات إلى أن لعجز يستمر لمجموع دول المنظمة في ١٩٨٠، ويقدر بحوالي ثمانين مليار دولار في نهاية

(١) لاحظ أن لأوضاع ميران مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية دلالة مختلفة عن دلالة أوضاع موازين مدفوعات الدول الأخرى ME Sarvey, 12 July, 1980, p 224

العم، بل ويعتقد البعض أن عجز موارد مدفوعات رسوم الأسهم المتقدمة .
يسمر حتى ١٩٨٤ أو ١٩٨٥ ، على أساس الاقتصاد بأن الثمن الحقيقي للبترو
ل ينخفض في الحسب مواءم القناعة على عكس ما تم في أربع سنوات
لسانقة على ١٩٧٩ ، حين يمكن التآكل المستمر للقوة الشرائية لمصادر دون
لاويك (الدول مصدره للبترو) البلدان الرأسمالية المتقدمة من موارنه حساباتها
لحديثة بسرعة بعد ١٩٧٤ بل أن هذا الاعتماد يذهب إلى أن الأمر لن يقتصر
لان على المحافظة على المستوى الحالي لائتمان البترو الحقيقية بل يعمده إلى
زياده هذه الأثمان بمعدل ٢ - ٣ في السنة . سرى فيما بعد أن هذا التوقع لم
يتحقق ، بسبب استعوار الثمن البترو الحقيقية في الانخفاض .

ندهور ميراث مدفوعات لجارية لكل بلدان لمنظمة اذ في ١٩٧٩ وفي
نصف الأول من ١٩٨٠ (١) ، وتجهز الإشارة إلى أنه لو أخذت سبي ١٩٧٨ ،
١٩٧٩ معاً يوجد أن التعر لكان للبلدان كان محتوياً . فبالنسبة للبلدان أورب العربية
مثلاً كان العائض المتحقق في ميزان المدفوعات إخبارية في ١٩٧٨ يمثل ٨ / ١ من
إجمالي الدخل المحلي وبمعدل العجز ٣ ، ٠ في ميزان ١٩٧٩ . يضاف إلى ذلك
أن ندهور ميراث المدفوعات في ١٩٧٩ كان بالعمل الوطني أقل منه بالدولار بعد
التعديلات التي طرأت على أسعار الصرف . فضلاً عن أن التوصل إلى الدلالة
« حقيقية » بعجز ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ يستلزم أن نأخذ هذه العجز في إطار الاتجاه
طويل المدى . ونعرف أن للبلدان المنظمة بدأت في ١٩٧٤ ، بعد أن كانت ذات فوائد
في المرحلة السابقة عليها ، بعجز عجز ميراث مدفوعات الجارية ، وذلك حتى
١٩٧٩ ، ١٩٨٠ . بمشيده عام ١٩٧٨ التي كان ميراث مدفوعات مبه إيجابياً والنظر
إلى العجز في رقم إجمالي خاص بجميع دول المنظمة يحكي العوارق في داخل

(١) تشير التقديرات الخاصة بكل عام ١٩٨٠ ، إلى أن عجز ميراث لتجارة للبلدان المنظمة بلغ ٧٦
مليار دولار وأن عجز ميراث مدفوعات بلغ ٧٣ مليار دولار

Le Monde, Bilan Economique et Social p. 220.

المنظمة أي بين الدول الرأسمالية المتقدمة. فهي عام ١٩٧٧ مثلاً كان عجز الولايات المتحدة ١٤ مليار دولار ومائتي اليابان م يقرب ١١ مليار دولار، وكان العجز الاحتمالي للمنظمة ما يقرب من ٢٥ مليار دولار (الواقع أن تعبير الجيران الاجمالي بين ١٩٧٨ و ١٩٧٩ قد انقص من التفاوت بين بعض بلدان المنظمة، إذ تقويت ألمانيا الغربية من الفائض الى العجز وعرفت إيطاليا وسويسرا فقط فائضاً هاماً في ١٩٧٩) كما أنه في عصر تسوده الاتجاهات التصحيحية تكون النفقة لاسمية للأرقام خادعة هي الأخرى. عنده فإن عجز بلدان المنظمة ١٩٧٩، وهو البالغ ٣٠.٤ مليار دولار، يمثل ٤,٠٢٪ من صادرات المنظمة في ١٩٧٨. وعند مقارنة المنظم بميزانها من مناطق العالم في ١٩٧١ كان لها فائضاً مساوياً لـ ٤٪ من صادرات المنطقة. كل ذلك يبين لنا أن القيمة الحقيقية لعجز بلدان المنظمة في ١٩٧٩، ١٩٨٠ أقل بكثير من قيمته وفقاً للصورة التي يحري تقديمها

أما في داخل المنظمة فأحد العلاقات بين دولها أنماط مختلفة يمكن تمييز ثلاثة منها: 'الحظ'، يمثل في السوق المشتركة^(١)، نمط العلاقة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، ونمط العلاقة بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة. ويحسب العلاقات لاقتصادية بين اليابان والولايات المتحدة من نوع خاص فهي تمثل لولايات المتحدة أقوى علاقة بعد علاقتها بكندا. فالمان تمثل للولايات المتحدة ثاني سوق لصادراتها ومشري وليس في للخدمات والمعرفة العلمية ومصدر لسلع استهلاكية ذات جودة عالية وأسعار تنافسية. وتمثل أمريكا لليابان أكبر سوق لصادراتها وأكبر مورد للبراد الأولية. كما يمثل كل منهما للأخر أكبر مكان لاستثماراته الخارجية. فهي ١٩٧٩ فقط استثمرت اليابان ٢ مليار دولار في أمريكا و مستثمرت أمريكا ١,٢ مليار في اليابان. وحتى عام ١٩٧٩ أقام المستثمرون اليابانيون ١١٧٧ مشروعاً في الولايات المتحدة تقدر استثماراتها التراكمية بـ ٣,٤

(١) تسمى الآن دول الاتحاد الأوروبي

مليار دولار . وتم استخدام مباشرة ٨١٣٣٠٠ أمريكي ونقدر عمالتها غير المباشرة بـ ٢٦١٦٠٠ . وتقوم الشركات التجارية اليابانية ذات المقر بالولايات المتحدة ببيع السلع الأمريكية في بلدان ثلث وفي عام ١٩٧٨ تم بيع ما قيمته ٣,٩ مليار دولار (أو ما يمثل ٢/٣ من صادرات الولايات المتحدة) بهذه الطريقة . وفي العلاقة مع البلدين في الوقت الذي تكون فيه تجارة السلع دائماً في صالح اليابان فإن التجارة غير لرئية، التأمين، نقل وخدمات نسوية المدفوعات تكون عادة في صالح الولايات المتحدة

أما علاقة أوروبا الغربية مع أمريكا الشمالية فقد تغيرت في عام ١٩٧٩ نصف حجم ميران التجارة بينهما لصالح الولايات المتحدة فقد بلغ هذا الحجم ١٠ مليار دولار في التسعة شهور الأولى من السنة ووصل إلى ١٣ مليار دولار بالنسبة لكل السنة، مع ٤ مليار دولار تمثل الحجم التقليدي المرتبط بالسلع الزراعية، نظر لأن صادرات أوروبا الغربية، التي تعاني من الإجراءات التقليدية التي تعرضها لولايات المتحدة، لم تزيد بمعدل ١٧٪ في ١٩٧٩، وكانت الزيادة في الحجم مشقة . وتصور سنة ١٩٧٩ صعوبة التبادل التجاري بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة للدرجة دفعت إلى الكلام عن جيلود حرب تجارية أطلعتيه، بالنسبة للآليات الصناعية وضرورة حماية الصناعة الأوربية في مواجهة الاغراق الأمريكي، وإمكانية أن ترد بولايات المتحدة داخل من صادرات أوروبا من الصلب كما يشير لأمريكان إلى ما يسمونه بعموان صناعة لأحدية الإيطالية في ١٩٧٩ ولا ريت حالة شبه الحرب قائمة حتى الآن لا يجد منها إلا الاندماجات المتسارعة بين كبرى الشركات دونية النشاط الأوروبية والأمريكية

أما العلاقات التجارية بين بلدان غرب أوروبا واليابان فقد تضررت في ١٩٧٩ بوجود عجز في الميزان التجاري قدره ٧ مليار دولار لصالح انيابان، وتصور بعض المشكلات التجارية التي تشير إلى الصعوبة لسببية للتسويق . فبلدان أوروبا الغربية تنصر على أن تزيد ليابان من وارداتها من منتجات الصاعية ومنتجات الروعية

المحولة واليهان تعدم وتراخ. كما تنور مشكلة غرر لسيارات اليابانية للسوق الأوربية وماستها بصاعة السيارات في أوربا وهي مشكلة تنور بالنسبة للولايات المتحدة كذلك وتؤدي إلى وجود صموط في دحلها لعرص قيود على الواردات من السيارات من اليابان ومن دول السوق الأوربية لشتركة كذلك ولكن حكومه الولايات المتحدة ما تزال تعارض فرض سياسة جمالية في هذا بنجان

ولمساعديها لوجهة الضموط الداخلية نحو الحماية اتحدت اليابان بعض المدرة في سليل امتيراد بعض قطع وعاصر السيارات من الولايات المتحدة وأحير تثير اليابان في موجهة بندان السوق الأوربية مشكلة القيود الكمية التي تعرضها بندان السوق الأوربية وبصيب الصادرات اليابانية

وبصادف صادرات رر العربية صمويات مشابهة في استراليا ونيوزيلند وكذلك في أوربا الشرقية وحقق ميران تجارة أورب الغربية مع الاتحاد السوفسي السابق في ١٩٧٩ عجرأ كبيراً نظراً للريادة الكبيرة (٤٠٪) في قيمهوارداتها منه بالدولار، ويرجع أغلب هذه الريادة إلى ارتفاع أثمان البترول ولا يبقى إلا الصين، تزايدت صادرات أوربا العربية بها بأكبر معدل، وقد ردت بمقدار ٦٧٪ خلال التسعة شهور الأولى من عام ١٩٧٩ لتصل إلى ٢,٥ مليار دولار.

ومع توقع تدهور موازين تجارة أوربا العربية في ١٩٨٠ يبقى أملها في.

سوق البلدان المستقلة بصورة بسرون هنا تبرز أهمية البلدان العربية كمسوق للصادرات لأوربيه نظر لنوع علاقاتها مع بلدان السوق لأوربية وعيه يبدو أن مبادرة أوربا الخاصة بالفضية الفسسية ليست مبادرة تنوويه محسب وإنما هي موقية كذلك لتعادي تدهور لموضع التجاري في ٨٠ - ١٩٨١

- في سوق جنوب أفريقيا، بعد ارتفاع أثمان لذهب ولكن سوق محمودة ومدانة سياسياً بمرأاً للمطبعة المصرية بلدولة في هذا البلد

- في سوق الصين - مسألة مياه وشروط التعامل معه ما زالت مطروحة
ومناقشة اليابان وأمريكا الشمالية فيه مناقشة جدية.

الأمر الذي يريد أهميه العالم العربي كسوق لبلدان أوروب الغربية حل
مسألة حالة خاصة بالأداء الاقتصادي بغية عام ١٩٨٠ وأثناء ١٩٨١ - لاغاهه
الى حربه، أي العالم العربي، كمصدر لمطاقة وقد تبين أن حدود أوربا في
الاقتصاد من استهلاكها (على أساس ٦٩ - ١٩٧٠ = ١٠٠) نماوت معدل الريادة
في استهلاك الطاقة حتى ١٩٧٨ بين البلدان من ١٠٧ في الدنمارك الى ١١٩ في
ألمانيا الغربية الى ١٣٣ في فرنسا و ١٣٤ في إيطاليا و ١٥٠ في هولندا، بالمقدرة
مع ١٠٩ في الولايات المتحدة (عام ١٩٧٧) و ١٤٠ في كندا (عام ١٩٧٨)، كما
تبين حلوله في التوصل الى بديل اقتصادي للبترول كمصدر للطاقة، فضلاً
عن عدم الاستعانة به للصناعات الكيماوية (وهي من أكثر الصناعات الأوربية
قوة على تحقيق أداء يفوق أثناء فترة الأزمة خلال تسعينات). وهو ما يصق
بالسه لليابان كذلك التي ترسم سياستها في الثمانينات على أساس أن دور
العالم الثالث، كمصدر للمواد الخام ومستهلك للتكنولوجيا اليابانية والسلع
والخدمات، سيكون أكثر حسماً للاقتصاد الألماني. وهو ما يعني ضرورة زيادة
التحارب بل وبدء رسم سياسة استثمارية يابانية في العالم الثالث، خاصة بعد
التجفاف الى البرودولارات وإعادة توجيهها نحو البلدان المتخلفة

ح - السياسات الاقتصادية في الدول الرأسمالية المتقدمة .

من كل هذا يبين أن صورة مستوى الأداء الاقتصادي في بلدان منظمة
لتمردن الاقتصادي وتسمية في ١٩٧٩ والنصف الأول من ١٩٨٠ ليست
ساطعة مددا عن السياسات الاقتصادية التي تتبع في داخل دول المنظمة أو على
مستوى التجمعات بين أفرادها؟ في شأن هذه السياسات الاقتصادية بمكوناتها
مقدية وإماليه وتجارية، نلاحظ

- أولاً أنها في مجموعها من قبيل سياسة إدارة الطب الكلي الكعال سياسة كبيرة. وهي سياسة كانت تركز على المكومات الدخلة للطلب الكبي وبنتر من سياده، لمافسة وعباب، ارتفاع عام في مستوى لاسعار قبل الوصول الى مستوى لعمالة الكامة (مع ب يتصمنه هذا الأخير من حد معين من البطالة للقوة العاملة و لتعطل مسافة الاناجية المادية) وحتى سنة ١٩٧٩، أما في الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٧٨، بعد على الساسات المعلنة أنها توجه التصحيم سياسة انكماشية تهدف لى الحد من ارتفاع الائتمان وهي تحقق بعض الآثار، خاصة في ظل ظروف تزداد حار جي تكون شروط السداد فيها أكثر مواتية نظراً لانخفاض ائتمان المواد الأولية المسورة وقد حققت معدلات التصحيم بعض الانخفاض في ١٩٧٧، ١٩٧٨ ولكنها لمحقها ونصحبها آثار صارة ماسية للبطالة والندج العمومي تزداد معدلات البطالة وتقل امكانيات التصنيع، خاصة إذا أضفنا أثر الانكماش الانكماش في دول المنطقة على قدرة الاجزاء الأخرى من الاقتصاد الراسمالي الدولي على استيعاب نفس معدل زياده الطب على صادرات دول المنطقة ولكن من الناحية المعية اتسم الموقف بالجهاد عام نحو حصر الموارد، يتجه في المتوسط بين ١٩٧٥/٤ الى ١٩٧٨/٤١ وفيما بعد ذلك اتسم الساسة المالية بالحرص، أي التردد في أحداث تعبيرات ذات دلالة راء وجود معدلات كبيرة من التصحيم والبطالة في ذات الوقت، فبالسبة لاستخدام الدافع المالي مع المشروعات الخاصة كان الاتجاه انعام نحو سحب هذا الدافع في ١٩٧٦، ١٩٧٧ ثم استجده في ١٩٧٨ ثم عود الى الحد منه في ١٩٧٩، واختلف الوضع من دولة لأخرى ففي الولايات المتحدة مثلاً كانت السياسة هي سحب الدوافع المالية عن نحو مستمر في ١٩٧٨، ١٩٧٩، بينما كانت سياسة اليابان هي البريد به في هاتين المستتين وفي انجسرا اتبعت سياسة ضريبية انكماشية مداخل الضريبة على العيمه وريادة الضرائب غير المباشرة

كما ينسجم الموقف مع اتجاه عام نحو التوسع النقدي مسوياً فعند ١٩٧٥ تم
يقل المعدل العام لتوسع النقدي النسوي في معظم البلدان الرأسمالية المتقدمة
عن ١٠٪ وفي مجسراً مثلاً حيث تتخذ السياسة النقدية كمحور لمواجهة
التضخم، ويتخذ الحد من التضخم كمحور لكل السياسة الاقتصادية، وبعد
عزده معدل التضخم إلى الارتعاج في ١٩٧٩ (١٣،٤) بالمقارنة مع ٨،٣
و ١٥،٩ في ١٩٧٨، ١٩٧٧ على التوالي) وريادة لعبد نسوي للتضخم في
النصف الأول من ١٩٨٠ عن مثيله في الفترة المماثلة من ١٩٧٩، مع كل هذا
تريد كسبة وسائل الدفع بمقدار ٥ / خلال شهر يوليو فقط من هذا العام
(١٩٨٠) وفي فرنسا زادت كمية النقود في عام ١٩٧٩ بـ ٣ ١١٤٪. هل
يعكس ذلك عدم قدرة الحكومة على السيطرة على أدوات السياسة النقدية؟ أم
أنه يعكس طمعة المصالح السائدة في جهاز مصرفي يهدف إلى الربح ويصدر
نوع النقود الذي يستخدم في تسوية ما بين ٩٥ - ٩٨٪ من المعاملات الجارية في
المتجمع، أي النقود المصرفية، والسائد في الاقتصاد القومي وعلى تحقيق
مصلحتها عن طريق التضخم؟

كما تنسجم السياسة الاقتصادية بعدم اتخاذ إجراءات تذكر في مجال سياسة
الدخول وترتكز أساساً لحدود ما بين الفئات الاجتماعية وتنظيماتها الاقتصادية
وللتضخم

وبحسب السياسة الاقتصادية بعض الانحماض في معدل التضخم في عالمي
١٩٧٧، ١٩٧٨ ولكن ينجم ثمن غاشٍ ' زيادة معدلات البطالة والطاقة مائة
المتعطش (بدرجه أقل بالنسبة لهذه الأخيرة في الولايات المتحدة) وانحماض
معدلات نمو إجمالي الناتج الداخلي، ويرجع صموق انقذ الدولي ديث في
تقريره النسوي لعام ١٩٧٩، إلى أن السياسة ضد التضخم كانت تدريجية، وأن
أكثر من اللازم، ومن ثم لم تنقص من التوقعات التضخمية سوى لأمراد

وهكذا بطل تفكير «الصندوق» قصراً على المواقف التنصية في مجال التداول

ومع ١٩٧٩، ١٩٨٠ برناد التركز على سياسة مواجهه للضخم في الولايات المتحدة تتر ضروره أن تكون مبرانية ١٩٨١ انكماشية وأن تعرض القيود على الائتمان والأحور في ألمانيا العرة تمرر اساسة الاقتصادية حول اعطاء الأولوية للصرح ضد الضخم في المجال كذبت في سداد تتحد الحكومة شعور مشككين أساسيين للاقتصاد «باني» هي الثعائبات* المتضخم وارتفاع أثمان الواردات (باعتبار عنصرا لانساج باني على الكثير من المواد الأولية مستوردة)

- ولكن تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي منذ حرب العالمية الثانية يتم عن طريق زيادة حدة تشابك الدخول القومي بالخارج لدولي من خلال الشركات دولية النشاط^(١)، ومن ثم ازدياد أهمية الطلب الخارجي، خاصة في جو داخلي يسوده انصراف بين القوى الاجتماعية على توزيع الدخل، في علاقته بالمكونات الداخلية لمطلب الكلي وتزايد بالتالي أهمية التدوير الخارجي (كما يعكسه ميران اندفوعات) وصعود صرف عند تصور اسياسه الاقتصادية القومية بصفه عامة والسياسة النقدية بصفه خاصة. وهو ما يحدث في وقت يمر من فيه الانحياض التصحيحي طويل المدى، كظاهرة هيكلية، نفسه، ليس فقط في الأسراق

(١) وذلك بعد فترة من الانسحاب براء ذلك الدولي، خلال مرحلة حركات الاستقلال السياسي في المستعمرات وأشباه المستعمرات، واعادة التركيز على تميز التركيب القوي لهيكل لائتماني بالتوجه نحو مروع صناعية أخرى أثبت مستخدما بالتكنولوجيا، ومن ثم مخطط تقسيم العمل في داخل الاقتصاد الرأسمالي الدولي وأعطى قيادة هذا النمط بدشركات دولية الباطن التي بدأت في استثمار الوضع الجديد دولياً من خلال نشاطها في العلاقات مع بقية أجزاء الاقتصاد العالمي وخاصة لأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي. خلال الانسحاب السبي كان التركيز على المكونات الداخلية لمطلب الكلي وحلها بمرور الزمن السبي للمكونات الخارجية لمطلب الكلي (عن طريق مطلب على الصادرات وم في حكمها)

بداخلية وانما كذلك في السوق الدولية مؤدياً، مع تزايد معدلاته، الى تنهول قيمه العملات الرئيسية بمعدلات سريعة نسبياً، وخائفاً في السوق الدولية المطالب سلووت مشابهة لتلك التي سبوت في داخل الاقتصاديات القومية عند سياده انعامات تفحصية رهبة التوسع في التعاملات، مؤجلة الدفع، زيادة حدة المضاريات، التحلي عن القود الورقية والسعي الى تراكم السلع والمعادن، وحاصه الذهب، الذي ما زال يستطيع أن يقوم بوظيفة اسود كمحور، بعيم وأن يكن لا يستطيع، بعدم استعوار ثمته وحرص السلطات النقدية في لاقتصاديات امراضاليه عنى إيماده عن لاستخدام المعدي، أن يموم بوظيفة كآاده بلحساب ويتوسع النظام النقدي الدولي بما كان يتصمه من قواعد تحديد أسعار الصرف في وقت تردد فيه الحاجة الى سعر لصرف عند تحديد ميااسه قتصاديه خاصة بأداء الاقتصاد القومي في الداخل^(١)

وتكون النتيجة تعطيل السياسات الاقتصادية ومساهمتها في زيادة حدة عدم الاستقرار في الداخل والخارج ويشير ذلك أزمة السياسة الاقتصادية الكيزية ومدى قدرتها على موااحه الموقف بعد التغيرات الهيكلية التي تحتمت منذ الحرب العالمية الثانية، ولكه، أي السياسة، بعيش أرمته بعد أن تكون قد حقت دورها حتى نهاية الستينات وضع حل موارنة الدولة تحت بصرف دشروعات الكرى وتمكسها من عمقين درجة أكبر من التركيز والتمبير لتكنوموجي، لتنهول نحو شكل الشركات دولة اساط كاحتكرات دولة سود لاقتصاد الدولي

دب هو لوضع الاقتصادي في بلدان مطمة التعاون لاقتصادي والتنمية

١١ ومع كل ذلك يصح صدق النقدي الدردي، بل ويشترط أحياناً، أن تترك حكومات لبلدان للجمع به سعر صرف عملاتها حرأدون فيود أي ليحتل في عظم الأمراج بعائية التي تسود اسواق الصرف الدولية

التي تحوي لاقصاديات الرأسمالية المتقدمة في ١٩٧٩ وبداية ١٩٨٠ وقد حرصت على تقديم الأداء الاقتصادي لعام ١٩٧٩ في إطار حركة هذه الاقتصاديات خلال السبعينيات. هذه الحركة تمثل جروماً لا يتجراً من حركة الاقتصاد الرأسمالي لقوي الذي يتم التبادل فيه على أساس تخطيط تقسيم العمل السائد ومن خلال الائتمان نقولي. ويقوم تبادل في دخله بصفه خاصة بين الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات المتخلفة.

٢- الوضع الاقتصادي في الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة حتى نهاية

الثمانينات

يمثل الأداء الاقتصادي في البلدان المتخلفة الجانب الآخر من الصورة التي تحتوي نشاط لاقصاديات الرأسمالية المتقدمة (بلدان منظمة التعاون الاقتصادي ولتنظيمه)، إذ يجب تخصيص هذه الاقتصاديات المتقدمة، على أساس حد أدنى من الدتية لاقصادية ذات القاعدة الاساسية متكاملة خلفات اكلولوجية، في انتاج المنتجات الصناعية (وهي تتج ٨٠٪ من الناتج الصناعي العالمي)، تكمل البلدان المتخلفة تخطيط تقسيم العمل في الاقتصاد الرأسمالي الدولي عن طريق التخصيص في انتاج مواد الأولية بما فيها البترول (٣٠، ٥٥٪ من انتاج البترول و١، ٢٣٪ من انتاج المواد الأولية الأخرى)، واقام مع ماركس جوهري* أن يتخصص في مواد الأولية لا يركز على قاعدة إنتاجية متكاملة الخلفات تكنولوجية، ويعتبر عنها على الأحص القاعدة الصناعية لجعل النشاط الاقتصادي

ويرجم هذا التخصيص في تخطيط مساهمة البلدان المتخلفة في التجارة الدولية وبيع شروط التبادل وحركة هذه الشروط التي تتضمنه الائتمان الدولية لتسعى تصديرها وتسوردها وهي تصير أساساً المواد الأولية والتي كنراً ما

تصدر الجزء الأكبر من الصادرات لعالمية منها، فهي تصدر مثلاً ٩٩٪ من الكاكو ٩٧٪ من لبن، ٩٧٪ من مطاط، ٨٣٪ من القصدير، ٦٤٪ من السكر، ٥٩٪ من النحاس، ٥٦٪ من الفوسفات، وهكذا. كما أن كل وارداتها من المنتجات الصناعية والمواد المعدنية والأسلحة -عنى سبيل المثال تمثل انواعاً لأولية ٨٨,٨٪ من صادرات الدول المتحالفة الى بلدان السوق الأوروبية المشتركة، وتمثل منتجات صناعية ١٦٪ من هذه الصادرات وتمثل منتجات لصاعية ٨٨,٤٪ من صادرات بلدان السوق الأوروبية الى البلدان المتحالفة، بينما تمثل المواد الأولية ١١,٦٪ من هذه لصادرات

وعليه يكون من الطبيعي، في ظل التنظيم القائم للاقتصاد الدولي، أن تأثر البلدان المتحالفة بمرجات مختلفة، بما يحدث في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، تتحدد الحركة الاقتصادية في البلدان المتحالفة بتفاعل قواها الداخلية مع القوى التي تدخل معها في علاقات في الجزء المتقدم من اقتصاد الرأسمالي الدولي وبهجرة أحمر العالم. يكون مستوى الأداء الاقتصادي فيها محصلة لتوامل حركتها الاقتصادية بما فيها من سياسات تتبناها حكوماتها في تعاملها مع القوى الاقتصادية الخارجية، وعلى الأخص في الاقتصاديات المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي. ويكون من الطبيعي أن تتبع مؤشرات الاقتصادية في البلدان المتحالفة لانحيازات العامة التي توجد في الاقتصاد الرأسمالي الدولي وعلى الأخص في الأجواء المتقدمة منه مع فارق في حصة بعض اس مستويات المارق الكمي ينتج عن التقاد لاقصاديات المتخلفة لهاكل اقتصاديه تمكها من اعادة ترتيب أمورهم بعض الاستقلالية الاقتصادية. قد كان الوضع الاقتصادي يتميز في السبعينات، بالنسبة للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، بالأزمة وسيادة اتجاه التضخم في ثواب الركود، وهو اتجاه تزداد حدته في ١٩٧٩، ١٩٨٠، سادت الأزمة بانحيازاتها الأجر المتحالفة من الاقتصاد

الأساسيات الدولية مع زيادة في الحدة ترجع لعوامل عدة أهمها

ب. بتمس به البناء الاقتصادي من تنوع تفرض عليه نمطاً هير مرات في
اقتصاد ما تعلق المادلات الدولية، وتجعله أكثر تعرضاً لآثار تقلبات
لأسواق الدولية

ج. التحلف السبي في إدارة لشاط الاقتصادي على مستوى السياسات
ومستوى تنفيذها.

أ. معدلات نمو إجمالي الناتج الإجمالي

ويظهر هذا الاتجاه في معدلات نمو إجمالي الناتج الاجتماعي خلال
السياسات التي تأخذ اتجاهها هبوطياً في البلدان المتخلفة. فبينما كان متوسط
معدل النمو ١.٦٪ في الفترة ١٩٧٢ - ٦٢ للدولة المتخلفة عبر البرولية فبعد
ينجده بحر الانحدار حتى يصل إلى ٣٪ في ١٩٧٥ ثم يعود ليصل إلى ٤.٦٪
في ١٩٧٩ وذلك مع وجود تفاوت بين المناطق. إذ تنخفض حتى يصل إلى
٤.١٪ في ١٩٧٧ ثم تعود الارتفاع لتصل إلى مستوى منخفض، ٦.٢٪ في
٩٧٩

وتعرف البلدان المتخلفة البرولية نفس الاتجاه مع ارتفاع نسبي عن
معدلات النمو في البلدان المتخلفة عبر البرولية، و كان الاتجاه يسجل تقلبات
أكثر من سنة لأخرى. وقد بلغت معدلات نمو إجمالي الناتج الداخلي لهذه
البلدان أدنى مستوياتها في ١٩٧٨، ١٩٧٩ حيث كان المعدل ٢.٧٪، ٢.٩٪
على التوالي. ويتحدد مستوى معدل النمو كثيراً بما يحدث في قطاع البترول
وعلى الأخص بما يطرأ على شروط التبادل من تقلبات في علاقته بالمنتجات
الصناعية والمواد الغذائية

على حد الحو تسهي السبعينات في الدول المتجمعة معدلات نمو أدنى من المعدلات التي كانت تحقق في الستينات ومعدلات تصخم أعلى بكثير من تلك التي كانت تسردها في السبعينات. وتعتبر هذه المعدلات عن أداء اقتصادي محقق خاصة إذا ما نظر من زاوية ما يلزم من تغييرات هيكلية لتطوير هذه الاقتصاديات على نحو يعطي للعالية من أفرادها مستوى معيشياً لائماً. ويتوقع أن يكون معدل النمو أكثر اعتدالاً في ١٩٨٠ (١)، نظراً لبطء معدلات النمو في الاقتصاديات المتقدمة وأرديد هذه التصخم في هذه الاقتصاديات، وهو ما يعنى نقص لطلب على صادرات البلدان المتجمعة وتدهور في شروط التبادل الدولي بالنسبة لها. وهو ما يؤدي إلى صعوبة أو استحالة الحفاظ على المدخرات الداخلية في مواجهه الارتفاع المستمر في الأثمان في الداخل وتآكل قيمة مواردها الخارجية مع الارتفاع المستمر في أثمان وارداتها.

ب - زيادة الاتجاه التصخمي

ويلاحظ عن معدلات ارتفاع أثمان السلع الاستهلاكية سيادة الاتجاه التصخمي لمعدلات التصخم، أي مع تزايد سرعة التصخم ومع تقلوت بين المناطق فهي أعلى في الدول المتخلفة غير انثروبية منها في الدول البتروبية وهي أعلى في أمريكا اللاتينية وفي الشرق الأوسط منها في أفريقيا واسبانيا، ويريد التصخم بمعدلات متسوية زمنية في بعض المناطق كأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط حالياً وهي في مجموعها أعلى في البلدان المتجمعة منها في البلدان لرأسمالية المتقدمة ومن المتوسط العالمي

(١) كى معدل نمو الناتج الإجمالي لعام ١٩٨٠ في أفريقيا جنوب الصحاري مساوياً لمعدل تقريباً وينظر أن يستمر هذا المعدل حتى ١٩٨٥ وحتى البلدان التي كانت تحقق معدلات نمو مرتفعة، ككوريا الجنوبية عرف في ١٩٨٠ معدل نمو ٢٠ بالمائة مع ١٠ في ١٩٧٩

جـ - أزمة النمو

وإذ وقع أن الوضع الاقتصادي العمي للبلدان الناحلة بتعاصيله التي يعرفها لجميع يعكس أزمة هذه البلدان كأزمة للنمو تزداد حدتها في ظروف أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي لأزمة نمو هذه مظاهرها وأسبابها فهي تجد مظاهرها

- في الاستثمار في ررة أحادة المحصول أو في نشاط استخراجي يسح مائه أو مادي توجّه للتصدير مع لاعتماد على الخارج للحصول على ما هو لازم للانتاج الردي أو النشاط لاستخراجي من معادن ومخلات حرة حرة كل ذلك مع بقاء المسألة الزراعية على حظورها بركيز لأرض ونسبتها، التدهور في الرقة الزراعية، وتدهور الوضع بالنسبة للخدمات الأساسية في الريف

- في سوء صاعى محدود يقب عليه طامع الصاعات التي لا تحقق للاقتصاد القوة، مع عيات قاعدة صاعية تمتع بالتكامل بين أجزاء الخلفه التكنولوجية وتكون أساس التحويلات الحرة للمجتمع الريفي وهو سوء بتصميم صورا عديدة لتسعة بالنسبة لتعط الاستهلاك السائد، بالنسبة لاستيراد المدخلات الصناعية لجارية، بالنسبة لاستيراد السلع الانتاجية اللازمة للصناعة، وبالنسبة لاستيراد بعض السلع الاستهلاكية الضرورية والسلع الكمالية، وما يتضمنه كل ذلك من عبء تكنولوجية.

- في الاتجاه نحو زيادة الاحتلال الهيكلي للاقتصاد القومي فيما يخص العلاقة بين مروع الانتاج المادي والخدمات التصنيع غير الصحي في قطاع الخدمات الذي لا يركز على تطوير لقطاعي الزراعة والصناعة، بل ويصاحب التقلص في لأهمية السة لهدب القطاعين - بذرة لمط لترويع الشرة والدخل بريد من حنة لعدم العدالة في توزيعهما.

- نرايد عدم قدرة الباء الاقتصادي على مواجهه مشكله بطاوة القوة العاملة وخاصة في ظل التحول المستمر بجره من صغار المنتجين الى قوة عاملة تظهر في سوق العمل، وفي زيادة القوة العملة الاضافية الناتجه عن نمو السكان، ويتيح عن كل ذلك التزايد المستمر للقوة العملة في سوق العمل كم يسبح عنها هجرة العمه العامله، وعلى الأخص العناصر الأكثر ديناميكية منها، هذا في الوقت الذي نوجد فيه ظاهرة انطافه الانتاجية لمعطلة في الوحدات لصاعية

- ونجد لأزمة مظهره، أخيراً في تعاقب الوضع بالنسبة للعواوي بين الربيع والمدة

ونكمن بدور أزمة النمو هذه،

- في غط الاستهلاك ندي يصب فيه في النهاية كل الباء الاقتصادي، وهو غط وان كان يحتوي عدداً من اسع التي تستهلكها لعالية من افراد المجتمع الا أنه يميز مجموعة من السلع وعلى الأخص السلع المعمرة التي تستهلكها فئات اجتماعية محدودة يساندها غط توزيع لدخل البائد وهو ما يعني أولاً محدودية السوق في استراتيجيه اقتصادية ترتكز أساساً على حجم السوق، وهو ما يعني ثانياً أن يتحدد نوع المدخلات المستوردة من السلع الانتاجية الاساسيه ومن السلع النصف مصنوعة الممثل له جزء من المدخلات الجارية، وفقاً مستزمات هذا النمط لاسهلاكي

- في استفاء غط تقسيم العمل الاستعماري في الزراعة وهي الشفطات الاستخراجيه عن طريق الاستثمار في انتاج سلعة واحدة والاعتماد في تسويقها على الخارج، مع ما يستتبعه ذلك من تقلبات في أثمانها، في الكميات المطلوبة منها ومن ثم في لايراد الباع عن سويتها وازدياد

الاعتماد على الخارج في التزود بالمواد الغذائية في وقت تصدهور فيه شروط التبادل بين المنتجات الأولية الصناعية والمنتجات الزراعية الغذائية وبمرور الوقت، مع استخدام سلاح القداء على الصعيد الدولي لتحقيق لأهداف الاقتصادية والسياسية من يتكون هذا السلاح.

كل ذلك ثم دون تعبير جذري في الزراعة وتطويرها على نحو يسمح العالمية من رفع مستوى معيشتها وتزويد الصناعة بالطب ليريد على منتجات الصناعية

- نظراً للأهمية الاستهلاكية للمنتجات التي تحصل على الدخول المكونة للمنتج الاقتصادي يسهم البناء الاقتصادي بعدم تعبئة لأجزاء من الدخول المأبأة بالادجار ومن ثم ينزهد الاعتماد اما على تعبئة حرة من الدخول المبرورة بلفئات العريضة من السكان عن طريق التمويل منصرف الموارنة والمصبرات عبر مباشرة، وهو ما يحد من الطب الداخلي، وما على التمويل الخارجي مع ما يستتبعه ذلك من تزايد لاعتماد على العالم الخارجي ومن ثم تعاقم وضع انديوية الخارجية

- كل ذلك يتم في حظيرة الأمن الدولية وما تتضمنه من تقلبات واتجاه معدلات التبادل عبر مبالغ صادرات البند للتحلقة (كما في ذلك لتتروك اذا ما قورن في لدى الطويل بالمنتجات الصناعية التي تستوردها دول البترول وأثمان الخدمات والتكنولوجيا التي تشتريها) ويبدأ بضمومية تصاعف سرعتها السوية مع ما تحدثه (خاصة في ظل عجز السياسة الاقتصادية المحلية في الاقتصاد المتخلف عن مواجهة موجة التضخم، بل وتريد من حديثها عن طريق سياسة الاصدار النقدي وما يسيطر في السوق المحلية من نشاطات غير مسجلة تسميد أساساً من الفرق المتزايدة في أثمان السلع ويؤدي كل ذلك إلى مستوى المعيشة العالمية بما في ذلك فئات من أصحاب

الدخول المتوسطة، وهي ذات عادة ما لا تملك نظميات اقتصادية
(عائية) أو سياسية تحميها من مخاطر التضخم.

د- ميزان المدفوعات بعكس الأرمه

وعلى ذلك لا يكون من الغريب أن نتكس كل مظهر الأرمه وتسلور
حول الخيل السري بالاقتصاد المتخلف، أي علاقته بالاقتصاد الرأسمالي الدولي،
وترحم كل هذه المظاهر حسابياً في موقف ميزان المدفوعات بالنسبة للعالم من
لبنان المتخلفة إذا استتب الددان اسمعية المتخلفه نظراً للوضع المتميز سبباً الذي
يتميز به النقط من حيث الثمن إذا ما قورن بعرضه من مواد الأوبه في علاقته
بالسلع الصناعية في بعض السواب، وليس في اعتقادنا في الانحياز طويل المدى
للعلاقة بين النقط والسلع الصناعية

- فضعف الموقف لنسبي لتصادفات التقيدية تناقص معدن انطب
عليها، وهو ما لا يستعد ارتفاع أثمان ما يمكن المصارفة عليه منها،
وانحماصها في الزمن القصير وتدهور نسب تبادلها بالنسبة بالسلع
الصناعية الجديدة بقتلان من العرض الشرائية للاقتصاد المتخلف في
السوق الدولية، خاصة إذا أضف إلى ذلك أثر التخصيصات المتتالية في
قيمة العملات الدولية (كالدولار والأسريبي والفرنك الفرنسي) التي
يحتفظ في صورتها بالمورد من النقد الأجنبي

- من ناحية أخرى تؤدي زيادة الاعتماد على الخارج في استيراد المسجات
الأساسية الصناعية الحديثة والمدخلات الصناعية الجديدة والمعدات
الصناعية للنشاط الزراعي ولود المعدات واستمرار استيراد السلع
الكماكية و استمرار لانحيازات التخصيص في سوق الواردات، يؤدي كل
دش إلى زيادة الالتزامات في مواجعه الخراج و ارتفاع أعناء حصة
الديون

- وتكون النتيجة أن يسوء موقف ميزان المدفوعات، وسرعان ما ينشط

هذه النتيجة كعائن يريد من حدة الأزمة فلمواجهه موقف هادئ من يلجأ الى سياسات داخلية هادئة ما تكون ذات تأثير انكماشى على مستوى النشاط الاقتصادي أو الى الافتراض من الخارج بشروط قد تكون مجعمة، أو الاعتماد على المبيعات الخارجية مع ما يحيط بها من مخاطر ارداد التبعية^(١)

هذا هو ما تؤكد له البيانات الخاصة بحركة الميزان المتخلفة، هو ارض مدعو عاتية الحاربه ولا تحلّف الميزان المتخلفة عن الميزان عمير المتخلفة اذا اعتبر ما مدى حتواء لاقتصاد على الشروط الصحية تنمونه، وهي شروط لا تتوافر الا بتحقيق تعبيرات هيكلية تعفيه قوة الدفع الذاتية في الصناعات وغيرها على نحو يمكنه من التطور المتوازن عبر الزمن استجابة لاحتياجات مكانه في عالميتهم ولا يؤدي وحده الدول المعطلة الا الى تعمير مصوره اماله لميزان المتخلفة، وهي صورة تخفي الواقع الحقيقي سواء بالنسبة للقدرات لاساوية الحقيقية للميزان المتخلفة أو بالنسبة لوضع الميزان المتخلفه اذا نظر اليها في مجموعها خاصة اذا ما تذكر ان المستعمر للحره الاكثر من فوائد الميزان المتخلفة هو الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، ومن هنا جاء الاحساس الذي يفرج به من الكثير من تقارير الهيئات الدولية عندما تظهر الميزان المتخلفة كاحره من الاقتصاد الرأسمالي الدولي الذي يتمتع بأداء اقتصادي يحسد عليه، ومعدلات النمو مرتفعة نسبياً، ومعدلات التضخم أقل نسبياً، وهي لا يعرف البطالة (بل على العكس الكثير منها يستورد القوة عاملة)، كما أنها صاحبة الفوائض (ولو انجه مستوى نحو الامحاض)^(٢) وعليه يعتمد أن البيانات الخاصة بالميزان المتخلفة غير التعمية أصديق دلالة على طبيعه العلاقات بين الاقتصاديات

(١) دارق السياسة الاقتصادية التي تطبق في مصر منذ النصف الثاني من الثمانينات باسم سياسة «الاصلاح» الاقتصادي

(٢) وقد تعيرت الصورة في التسعينات، ويذكر كثير من الدول المتخلفة يعرف البطالة، والمديونية الخارجية، وحجم موارده مدوله ومراخي معدلات النمو

مواهبها وهي عامي ٧٧ و ١٩٧٨ نقص بالنسبة لهذه البلدان كثيراً مما كان انحصاراً في قيم صادراتها (النقص في حجمها ونسبة أثمانها) وزيادة في حجم الواردات (ولو أنها بمعدل متناقص) مع ارتفاع في أثمانها وزيادة المدفوعات الصافية من جانبها في مقابل الخدمات وفي صورة تحويلات الأفراد كما كان للوضع في إيران ابتداء من ١٩٧٨ أثره بالسبب لنقص حجم صادرات النفط وكذلك بالنسبة لنقص في حجم الواردات نظراً لعدم النشاط الاقتصادي في إيران

(ب) م بالسنة للبلدان المتخلفة غير المنطقة فقد بحث الريادة في عجز إيران والمدفوعات الخارجية للسواب ٧٧ - ١٩٧٩ ما يريد على ٢٠ مليار دولار ٦ مليار منها تجت من تدفق شروط التبادل بالنسبة لهذه البلدان، إذ لم تستطع أثمان صادراتها أن ترفع بنفس معدل ارتفاع أثمان الواردات الآتية من الاقتصادات المتقدمة كما أن ٦ مليار أخرى تعكس زيادة في المدفوعات الصادرية كالمادة وصور أخرى من دخول الاستثمارات وقد ترتب على تدهور شروط التبادل وزيادة أعباء خدمة الدين تخصيص الكثير من السيول الحديثة لتغطية آثار هذين العاملين، الأمر الذي يجعلها لا تمثل زيادة حقيقية في إمكانات النمو لهذه البلدان

هـ - مديونية الدول المتخلفة (١)

ويلاحظ م السنة للبلدان المتخلفة الاتجاه إلى ازدياد الوزن النسبي للمديونية في مواجهة الهيئات الدولية الخاصة (البنوك الدولية) فقد أن كان عجز الحساب الجاري يعطي في ١٩٧٣ بسببه ٢٣٪ من طريق الاقتراض من الهيئات المالية الدولية الخاصة ارتفعت هذه النسبة إلى ٥٧٪ في ١٩٧٧ و ٥٤٪ في ١٩٧٨ . وهذا النوع من الاقتراض يتم بشروط أصعب، من حيث سعر الفائدة وتواريخ (١) رأينا شفي من التخصيص وضع مديونية لاقتصاد المصري في بداية التسعينات عند فراهه ميزان الميزانية المصري في الباب الرابع

استحقاق الدين والعوائد ويرداد استخدام البنوك الدولية بمرور دولارات كمورد مالي لأقراض البلدان المتخلفة ذات العجز - وعينه تكون البنوك الدولية، اذملوكة في غانها للبلول الرأسمالية المتقدمة قد قامت بالأقراض استخداماً لمخدرات البلدان المتخلفة المصممة لسمط لا استخداماً لمخدرات البلدان المتقدمة - وقد ترتب على زياده الاقتراض من انهينات خاصة ان زادت أعاء خلعة الديون بمعدل أسرع من معدل زياده الديون نفسها وراحت بالناسي نسبة خدمة الديون الى صادرات البلدان المتخلفة غير النمطية - وقد كانت هذه النسبة ٢٣٪، ٢١٪، ٢١٪ في السنوات ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠ (تقديراً) على التوالي - هذا ما أصبحت الارباح المحولة الى خدمة دين وصلت هذه النسبة الى ٢٧٪، ٢٤٪ - وقد شهد عام ١٩٧٨ ظهور مشاكل حادة خاصة بخدمة الديون الخارجية لدى ١٨ دولة متخلفة تمثل ديونها ١٤٪ من مجموع الديون المالية لكل ابلدان المتخلفة - وفي داخل البلدان المتخلفة غير النمطية يختلف نمط تحويل العجز بالسمة لمجموعة البلدان ذات التدخل الأدنى اذ يعلب على هذا النمط صيغ الائتجاه للقروض الرسمية والمعونات - وهي وان كانت ذات شروط أقل مرونة من اديونية الخاصة - لا أنها ذات أعاء خدمة أقل نسبياً (وهي تمثل حوالي ثلثي التدهفات التي وردت الى هذه المجموعة بين ٧٣ - ١٩٧٨) - ونظراً لانحصار القوة الشرائية بسدقات اعلائه، أي لانحصار قدرها على الحصول على الواردات من السلع والخدمات، لم تزد القيمة الحقيقية للتدفقات الواردة الى هذه البلدان في ١٩٧٨، ١٩٧٩ من القيمة التي حصلت عليها في ١٩٧٣ - وقد اسعأ بعض البلدان من تحويلات العاملين من أبلانها في الخارج لحوء من دحوولهم (في صورة مقدية وسدعية) لمواجهة جزء من العجز في الحساب الجاري مع الخارجي

وبلا حظ - جبر أن لبلدان المتخلفة التي أصبحت ثقل، بـنسبة سمط مير ن

(١) سمي الآن دول لالامحاد الأوروبي

مدفوعات، استثناء على السطح العام للبلدان المتخلفة عبر المنطقة وهي ذات وضع خارجي قوي نسبياً بالنسبة للحساب الجاري وحساب رأس المال، نقول يلاحظ أن هذه المجموعة بادئات تعاني من ريادة الاتحاد في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة نحو اتخاذ سياسات حماية تمجيد أو تحد من دخول صادرات هذه البلدان إلى أسواق البلدان المتقدمة وهي حماية أصبحت تواجه ليس فقط المنسوجات والملابس وإنما كذلك لشجبات الحديدية والصلب والسبع الكهربائية الاستهلاكية

هنا، ويمكن تلخيص المديونية الخارجية للبلدان المتخلفة بما ورد في تقرير نشرته سكرتارية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في يوليو ١٩٨٠، في أن حجمها (المبالغ التي دفعت فعلاً) تطور من ٨٧ مليار دولار أمريكي في نهاية ١٩٧١ إلى ٣٩١ مليار في نهاية ١٩٧٩ إلى ٤٥١ مليار متوقع نهاية ١٩٨٠ وأن ٧٥ - ٨٠٪ من إجمالي المديونية في مواجهة البلدان الرأسمالية المتقدمة، ٥٠٪ منها مديونية في مواجهة القطاع الخاص في هذه البلدان ٤٠٪ في مواجهة دول الأوت، و ١٢٪ في مواجهة المؤسسات لدوية ومظراً لارتفاع صعوبة شروط الاقتراض زادت المدفوعات خدمة للديون بأسرع من زيادة الديون نفسها، وقد مثلت المائدة (العملة التجارية للدين) حوالي ٤٠٪ من خدمة الدين في ١٩٧٩، وخصصت إلى ٦٠٪ من المدفوعات لاستهلاك الدين وعادة ما يكون هذا الأخير مقروض جديد. وقد بلغ إجمالي المدفوع من البلدان المتخلفة لخدمة الديون الخارجية ١٠,٩ مليار دولار في ١٩٧١، ٧٢ مليار في ١٩٧٩، ٨٨ مليار متوقع دفعها في ١٩٨٠^(١)

و استمرار المحرر بالنسبة للبلدان المتخلفة عبر المنطقة يتضمن اذن استمرار

(١) في ١٩٨٢ بدأت أزمة المديونية الخارجية تبرز بشكل كبير من البلدان المتخلفة فتوقفت المكسيك عن دفع ديونها الخارجية، ووصلت مصر إلى موقف مشابه في ١٩٨٦/٨٥

تدفقت رأس المال في شكل قروض واستثمار و عائدات تمويل هذه العجز
فلا عسار لاقتصادي سمين لا يحول دون الاستثمار في افراضه لاسباب سياسية
تكون شعيع المقترض لدى السط الذائنه وأعبائها، كم رأينا، ينتمي الى بلدان
مظمه لتعاون الاقتصادي والتنمية. فمحز البعض، وهو عجز ناتج عن حرك
الذي شعله في شط تقسم العمل في الاقتصاد الرأسمالي اسوي والشروط التي
يتم بها المبادل (وهما يحددان في النهاية الجره من الفائض الذي تجري تحته بحر
لخارج)، نقول عجز لبعض يتضمن تشجيع أموال اسعض الآخر، يتضمن تشجيع
أموال اسعض الآخر أي يثير حركه رأس المال في اتجاه هذا العجز.

و- حركة رأس المال

سببان شط حركة رأس المال يربط أن يحمل وضع موازين المدفوعات
الجارية في عام ١٩٧٩ عقبلته بعام ١٩٧٨ و لتوفعات بالنسبة لعام ١٩٨٠

(أ) في ١٩٧٨ كان اجمالي وضع موازين المدفوعات الجارية على التالي

- التحول الى فائض بالنسبة لبلدان الرأسمالية المتقدمة هي داخلها
استمرار الولايات المتحدة في عجز واستمر ر كل من اليابان وألمانيا
العربية في فائض.

- زيادة عجز الدول المتقدمة غير النفطية وبعض فائض البلدان المتحللة
النفط

- زيادة فائض للدول الرأسمالية المتقدمة مع روسيا وسان أور الشرقية

- روسيا وبلدان أوربا الشرقية (في مجموعها) في عجز خفيف مع بقية
لعالم

(ب) وفي ١٩٧٩ أصبح اجمالي وضع موازين المدفوعات الجارية على
الحو التالي:

- التحول إلى عجز بالنسبة لمدن لرأسالة المتعددة هي داخلها
استمرار الولايات المتحدة هي عجز وتحول كل من لبنان وألمانيا العربية
إلى عجز

- زيادة فائض مددات المتحدة المتعددة

- زيادة عجز البلدان المتحدة غير المتعددة

- بعض فائض الدول الرأسمالية المتحدة مع روسيا وبلدان أوروبا الشرقية ،
التي تتحول (في مجموعها) إلى فائض طفيف مع بقية العالم

(ح) وبالنسبة لعام ١٩٨٠ سوق لأجمالي وضع موازين المدفوعات
الخارجية أن يسير في نفس الاتجاهات عام ١٩٧٩ مع تزايد الفائض بالنسبة لمدن
الفائض وتزايد العجز بالنسبة لمدن العجز

وإذاً لأجمالي الوضع كان المفروض أن يكون نمط حركة رأس المال في
الرمز القصير على نحو يكون معه صافي الحركة في داخل الاقتصاديات
الرأسمالية المتحدة نحو الولايات المتحدة ومن ألمانيا لعربية و لبنان ، وهي داخل
الاقتصاد الرأسمالي انبوي من الاقتصاديات المتحدة ومن البلدان المتحدة
العطية نحو البلدان المتحدة غير المتعددة ، هذا بالنسبة لعام ١٩٧٨ فكان
لمفروض أن يكون نمط حركة رأس المال على نحو يكون معه صافي الحركة في
داخل الاقتصاد الرأسمالي بصفة عامة وفي داخل الاقتصاديات الرأسمالية
المتعددة بصفة خاصة وفي إطار هذا الاتجاه تكون الحركة وفقاً لمعروف أسعار
نفسية في البلدان المختلفة

ولكن نمط حركة رأس المال لم يكن في الواقع على هذا النحو فهذه الحركة
تحدد في الرمز القصير بأسعار الفائدة والمعروف التي توجد فيها وبأسعار صرف
العملات وبسياسات التي تتحكم بالحكومة في شأن حركة رأس المال يعرف
لأن يعرف القسود على هذه الحركة أو بدلا عنها وقد تميرت السوق لديه الدوليه

في السواب ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، فضلاً عن اتجاه أسعار الفائدة نحو الارتفاع، بفروق بين البلدان الرأسمالية المتقدمة وبأسعار صرف متباعدة أي سرعه التعبير كد تحريف زيادات ضخمة في الاحتياطات تعكس الاضطرابات في أسواق صرف في ١٩٧٧، ١٩٧٨ وتهم في ذات الوقت في تحقيق تدفقات لرأس المال محللة لعدم الاستقرار هذه التدفقات كانت تستجيب أحياناً للفروق الدورية لسعر الفائدة ويتم في لمالب من الاحيان في اتجاه معاكس بسبب تأثير التوقعات الخاصة بأسعار الصرف التي كانت توبد فريقيا في أسعار الصرف من الارتفاع بحيث تجذب رأس مال في اتجاهات غير تلك التي كانت من الممكن أن تجذب فيها فروق أسعار الفائدة فالتدفقات تعكس اتجاه تجو انصارية في أسواق العملات

في هذا الاطار ملاحظ على الحركة العملية لرأس المال

— أولاً، أن دور تدفقات رأس المال الخاص في زيادة التحويلات في موازين الحساب الجاري كان محدوداً في السبعينات فيما يتعلق بالمدون الرأسمالية المتقدمة وهو ما يرجع الى المعطى التي تصاحب لاستثمار الاجبي واليهود التي تفرصها الحكومات على حركات رأس المال وخوف من مرض قسود في المستقبل واختلاف الأسواق في البلدان المتخلفة في حجم والكفاءة وقد رأنا أن النصف الثاني من السبعينات قد شهد ازدياد دور رأس المال الخاص (خاصة البنوك دولة نشاط) في الاعراض لتمويل عجز موازين مدفوعات البلدان المتخلفة غير البترولية وهو ما يشير الى أن «الحو سلاسم» الذي يحرص صندوق النقد العربي وبيت العربي على ضرورة خلقه في هذه البلدان قد أصبح سائداً في بلدان اعديريه

— ثانياً أن الجانب العربية واليهود لم تكون، وهما البلدان المتمتعان بأكبر فائض من الحساب الجاري في ١٩٧٧، ١٩٧٨، مصدرين صاعيتين برأس مال الخاص بمعدلات كبيرة ولكنهما يتجهان، ابتداء من عجز

ميران مدفوعاتهما الحارية في ١٩٨٩ ، في دفعي فائض الأكرين ، فائض البلدان المتحللة البترولية ، بقصد إعادة تصدير » (ففي أبريل ١٩٨٠ ، على سبيل المثال ، اتفقت السعودية مع اليابان على أن تشمل هذه الأخيرة ٢.٤ مليار من البترودولارات السعودية سنوياً ، بمعدل ٢٠٠ مليار شهرياً في مقاييس سداد الدولة اليابانية تقوم اليابان بإعادة توجيه هذه البترودولارات وتعلن اليابان أن الاستثمار في بلدان العالم الثالث سيكون أحد دعائم سياسها في الثمانينات تجاه الدول المتقدمة

— ثالثاً أن صافي حركة رأس المال الخاص بالنسبة لدوليات المتحدة ، البلد الذي يحتاج لتدفقات كبيرة من رأس المال الصافي لتمويل عجز حسابها الجاري وقد كان أكبر عجز بين البلدان الرأسمالية المتقدمة بسني ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، نقول أن صافي هذه الحركة كان نحو الخارج بصمة جوهرية ولكن يجري تمويل المصدر من رأس المال والعجز في الحساب الجاري أساساً من خلال زائدات كبيرة (غير عادية) في التزامات الحكومة الأمريكية في مواجهة هيئات رسمية أجنبية ، أي يصنع رسمه من خلال تركيز الاحتياطيات من الدولارات الأمريكية بواسطة السلطات التقدمية ببلدان الأخرى

— رابعاً أنه بالنسبة لبلدان الرأسمالية المتقدمة مأخوذة كمجموعة تمثلت نتيجة عدم متساوي الملحوظ في موازين الحسابات الحارية وحساب رأس المال لهذه البلدان ، يصنع عامه ، في حركة معشورة لتدفقات رأس المال قصيرة الأجل ومتوسطة ، في الاتجاهين بين بلدان الفائض وفيه أجزاء العالم ولكن لم يكن هناك مذهباً خارجياً صافياً لمجموع رأس المال الخاص (طويل الأجل مع قصيره) من بلدان الفائض على نحو متسق

— خامساً : أن النمط اليور للحركات رأس المال بين مجموعة البلدان المكونة

للاقتصاد الرأسمالي الدولي تحدثت ملامحه من زمن طويل بالتدفعات
 الصاعدة من الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة نحو البلدان المتخلفة غير
 السروالية المسجة بمراد الأوسنة وهو ما يوصف عادة بتدفق رؤوس
 الأموال بين بلدان تريد فيها المدخرات عن الاستثمار المحلي الجاري إلى
 بلدان «تقصص» المدخرات. والسؤال الذي يطرأ نفسه هنا هو: هل
 تنعكس هذه التدفقات الأخيرة المدخرات، أم تبتدئ فيها المدخرات الحالية
 والاحتمالية وبعثاً جزء معتبر من هائضها إلى الخارج بسبب شتى؟ أياً ما
 كان الأمر فقد تغير هذا النمط في السنوات الأخيرة بظهور البلدان
 المتقدمة البترولية ذات الموائض كمرونة كبيرة للأسواق المالية الدولية،
 وجعلها يوجد في اقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، مع محاولات خلق
 أسواق مالية في بعض البلدان البترولية (وهي أسواق لا يمكن أن تكون إلا
 أسواق تابعة في غياب قواعد انتاجية صلبة) ولكن رؤوس الأموال
 والاحتياطات الخاصة ببلدان البترول تستمر بصفه أساسية في الأورار
 المالية للبلدان الرأسمالية المتقدمة وعليه يظل هذه الأخيرة المورد المباشر
 بجزء الأكبر من رأس مال والتحويلات الرمسة الداهة للبلدان المتخلفة
 غير البترولية وقد بقي مستوى مثل هذه التدفقات من البلدان المتقدمة،
 في علاقته بمجموعة «تجارة اللبونة» مشابهاً لمستوى الذي كان
 موجوداً في الستينات وهي بداية السبعينات، ولو أن البلدان المتقدمة لم
 تعد تقدم إلا أقل من نصف هذه التدفقات استخدماً للزيادة في مدخراتها
 انقوسمة على استثماراتها الداخلية ويتم تمويل الفرق عن طريق اعادة
 توجيه مدخرات البلدان المتخلفة أسرولية ذات الموائض

— سادساً أنه اراء الأثر غير المباشر لضعف الأداء الاقتصادي في
 اقتصاديات الرأسمالية المتقدمة على الاقتصاديات المتخلفة، يوصي
 صندوق النقد الدولي، في مجال حركة رؤوس الأموال، بالتوسع في

تدفقت رأس المال، خاصة من البلدان المتقدمة ذات المركز القوي بالنسبة لعلاقتها مع الخارج، إلى البلدان المتخلفة، وحدث.

✱ بصفان تدفقت مستقرة لرأس المال الخاص، على أن تحقق البلدان المتخلفة بيئة مواتية لاستقباله

✱ يجعل شروط الاقتراض في الأسواق المالية الدولية أكثر تيسيراً لدول المتخلفة غير الثروة

✱ بزيادة المساعدات للبلدان المتخلفة غير السرولة من جانب الدول المتقدمة (وهي لا تتعدى لأن ثلث ١٪ من إجمالي الناتج القومي للبلدان الرأسمالية المتقدمة)

وتثور، بالنسبة لهذه الوصية، تساؤلات عديدة هل يعني تسهيل الاقتراض، في ظل الظروف الحالية سيادة التي تعود لاقتصاد الرأسمالي الدولي، تحويل المبالغ المقترضة إلى امكانيات حقيقية للنمو؟ وإذا توافرت الامكانيات الحقيقية هل يضمن التصديق، خاصة من خلال السياسات الاقتصادية التي يقترحها الحكومات البلدان متخلفة، أن تحول هذه الامكانيات الحقيقية إلى إنجازات تنمية حقيقية؟ وأخيراً، كيف يمكن الخروج من أزمة الس الذي اتبع في هذه الاقتصاديات، وأنت فشله في الخروج من تخلف وان كان قد نجح في تعميقه، عن طريق اعتماد في نفس السبل؟

وهكذا يبرز الاتجاه الهيكلي للتصحيح في ثانيا الركود الذي يسود الوضع الاقتصادي للرأسمالي الدولي وبرزاد حبه في ١٩٧٩ / ١٩٨٠، والذي يرمس نفسه في أزمة القصير في مظاهر متعددة من عدم الاستقرار، تقول ببرز هد، لاتجاه أزمة هيكلية في لأجراء المتخلفة من لاقتصاد الرأسمالي الدولي، أزمة نحو هذه الأجراء، بما تبرزه من تدهور أوضاعها الاقتصادية الداخلية وزيادة صعوبات علاقتها الخارجية ونهاقم وضع مديونيتها الدولية وهو تماقم يدعو إلى

حركة رأس المال في اتجاهها، للحصول على أجزاء أكبر من الفائض الاقتصادي، مع تقوية الاتجاه نحو غويل حركة رأس المال هذه، لا من مدخرات الأجرام المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي، ولكن من مدخرات أجزاء أخرى متخلفة، تلك التي تصدر مادة أولية تثار بأنها أساسية، مع لويده المستمرة في ميكنة وأرماثيكية العملية الانتاجية، ولكنها تتغير بأنها أقل دوماً من كثير من المواد الأساسية، ناهيك عن منتجات الصناعة، التي تج من خلال عمليه انتاجية معقدة، تقصد بذلك التبرول كل ذلك يتم من خلال الأتمن لدوليه

فيل لاقتبال لي دراسه الأتمن الدولي يلزم أن يرى إيس أي حد تتواحد مظاهر أزمة لاقتصاد الرأسمالي الدولي في بدايه التسعينات

٣- المؤشرات الرئيسية لأوضاع الاقتصاد الدولي في التسعينات

إد كليات مظاهر الأزمة قد تمكنت من الاقتصاد الدولي، يشقيه التمتع والمتخلف، عبر التسعينات وحتى أوائل الثمانينات، فتتبع حركة الاقتصاد الدولي بين استمرار هذه المظاهر، بل زيادة حدها في بعض سنوات الثمانينات كما هو الشأن بالنسبة للمجموعة الدولية للبلدان المتخلفة التي عرفت أزمتها الحادة من ١٩٨٢ واستمرار مظاهر الأزمة تؤكد المؤشرات الرئيسية لأوضاع الاقتصاد الدولي في التسعينات على النحو التالي (١)

١- بالنسبة لاجدني الناتج المحلي الحقيقي نجد أن معدلات نموه هي سنوات التسعينات في البلدان الرأسمالية المتقدمة تيس ليس فقط انخفاض هذه المعدلات في هذه البلدان مجتمعه وإنما تنخفض هذه الناتج في الكثير من هذه البلدان (مثيراً

(١) سجد بعض بيانات الخاصة بهذه المؤشرات من وثيقة للأمم المتحدة، أصدرها قسم الاعلام لاقتصادي والاجتماعي ومخيل السياسات، يوليو ١٩٩١/١٠/١٩٩٤

عنه معدلات نمو سلبية

معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (%) سنوية) في البلدان الرأسمالية المتقدمة

السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
كل البلدان المتقدمة	٢,٤	١,٦	١,٥	١,١	٢,١	٢,٥
الولايات المتحدة الأمريكية	١,٨	١,٢	٢,٣	٣,١	٢,٩	٢,٢
ألمانيا	١,٤	٢,٢	١,٦	٢	٢,٥	١,٢
فرنسا	٢,١	١,٢	١,٩	٧	٢,٥	٢,٨
المملكة المتحدة	١,٤	٢,٢	١,٦	٢	٢,٣	١,١

وبالنسبة للبلدان المتقدمة، تبين المؤشرات أن معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي منخفضة لا تزيد كثير من معدلات نمو السكان، بل تقل عنه في العديد من البلدان. وذلك باستثناء بعض بلدان جنوب شرقي آسيا التي ترتفع فيها نسبياً معدلات النمو، وإن كانت قد شهدت في الآونة الأخيرة انحماشاً في هذه المعدلات إذا ما قوربت بالمعدلات التي سبقت أن حققها بعض هذه البلدان من قبل. وبصرف النظر عن انخفاض معدلات نمو مثوية عالية جداً لا يشتركها فيها بلد آخر لا رأسمالية متقدمة ولا رأسمالية متخلفة، كما تبين من الجدول التالي.

معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في البلدان المتخلفة (%) سنوية)

السنة	٩٩	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
كل البلدان المتخلفة	٣	٣,٤	٤,٩	٥,٢	٥,٨	٤,١
في أمريكا	٢	١,٥	١,٨	١,٧	٥,٥	٣,٢
في جنوب شرق آسيا	٦,٤	٤,٢	٥,٢	٦,٢	٣,٩	٢٠,٧
في بلدان						
في أكثر الدول مدنيّة	١,٢	٢,٢	١,٢	٢,٥		
في الصين	٢,٩	٨	١٣,٢	١٣,٤	٨,٨	٧

ويبدو الركود لاقصادي على مستوى الاقتصاد العالمي واصحماً في معدلات النمو الناتج الحقيقي ومتوسط الدخل الفردي بالنسبة لكل بلدان العالم (%)
(سويًا)

لكل المائتين	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الناتج الحقيقي	١.٦	٠.٢	٠.٨	١.٢
متوسط الدخل	صغير	١.٥ -	٠.٨ -	٠.٤ -

هذا ويلاحظ أن انعدام العدالة في توزيع الدخل في داخل كل لاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والمنحمة يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي وزيادات هائلة بالنسبة لبعض الشرائح الاجتماعية في الوقت الذي تنقص فيه الدخل الفردي الحقيقي لشرائح اجتماعية عريضة ومن المسلم به الآن أن الهوة بين الأغنياء والفقراء تتسع في بلدان أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية في الثلاثة عقود الأخيرة

ب- بين مؤشرات مظهرًا آخر بين مظاهر ركود يمثل في البطالة التي تظل معدلاتها مرتفعة بالنسبة للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والاقتصاديات الرأسمالية المنحمة من هي في تزايد معدلات البطالة في البلدان الرأسمالية المتقدمة في التسعينات (%) من القوة العاملة

	١٩٩٠	٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٨	١٩٩٩
كل البلدان المتقدمة	٦	٦,٦	٧,٣	٧,٧	٧	٦,٧
البلدان المتقدمة	٥,٤	٦,٦	٧,٣	٦,٧	٥	٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٦,٨	٨,٧	١٠	١٠,٣	٩,٩	٩,٨
فرنسا	٨,٩	٩,٤	١٠,٤	١١,٧	١١,٩	١٢,٢
كندا	٨,١	١٠,٢	١١,٢	١١,١	٨,٥	٨,٢
اليابان	٧,١	٢,١	٢,٢	٢,٥	٤,١	٣,٦

والمعروف أن معدلات البطالة في برايد مستمر في الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة تصل إلى ما يزيد عن ٢٠٪ في بعض البلدان (خاصة فيما بين الشباب والنساء)، وعلى الأخص في البلدان التي أحدثت سياسة «لاصلاح» لاقتصادي. اعتنقتها الحكومات بناء على توصيه (أو أملاء) صندوق النقد الدولي، وذلك للطمعة الانكمشة لهذه السياسات

جاءت وتظل الاتجاهات التصحيحية مصاحبة لمعدلات النمو البطيئة (أو سلبية) ولمعدلات البطالة المتزايدة. وكانت هذه لاتجاهات قد مالت نحو الانخفاض في عدد كبير من الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة، في النصف الثاني من الثمانينات نظراً لتركيز السياسات الاقتصادية على مواجهة التضخم. هذا الانخفاض في معدلات التضخم كان على حساب مستوى العمالة. أدت هذه السياسات الانكمشة إلى زيادة معدلات البطالة

معدل التضخم (٪ سنوياً) في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة

١٩٩٠	١٩٩	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٩
٥٪	٤,٣٪	٣,١٪	٢,٧٪	١,٧٪	١,٧٪

أما في الاقتصاديات الرأسمالية المتحللة والاتجاه السائد فيها هو تصاعد معدلات التضخم مع تقلب في معدلات. فقد كان معدل التضخم السنوي لكل هذه الاقتصاديات ٥٧,٣٪ في ١٩٨٨، ٧٨,٨٪ في ١٩٨٩، ٤٦٪ في النصف الأخير من ١٩٩٢ (١)

(١) التقرير السنوي لبنك المركزي المصري، ١٩٩٠/٨٩، ص ٨٤، ١٩٩٣/٩٢، ص ٦٤

د- ومن المفيد، لكي يتضح الاتجاه العام في المدى الطويل، أن تتبع مؤشرات الأداء الاقتصادي في مجمل الفترة، من بداية السبعينات إلى التسعينات، مقارنة بمقدار التغيرات الذي شهدته بالنسبة للاقتصاد العالمي (رتباً) في مستويات الأداء. واجدول التالي يتتبع بأحدى المؤشرات التي يقيس مع الحفظات اللازمة، لانتهاء العام بالأداء، إذ هو يعطي معدلات التغير في متوسط الدخل الحقيقي للفرد في مناطق مختلفة للعالم عبر الفترة من بداية الستينات حتى بداية التسعينات، (ر).

	١٩٩٠	١٩٨٠/٨١	١٩٧٠/٧١	١٩٦٠/٦١	
الدول المتقدمة	٢١	٢٤	٢٤	٤١	
الدول النامية	١٢	١٣	٣	٢٣	
أفريقيا جنوب الصحراء	١٢	٩	٢٤	١٦	
آسيا والوسط الهندي	٣٩	٤٦	٣١	٤٥	
شرق آسيا (بما فيها الصين)	١٦	٦٣	٤٦	٣٦	
جنوب آسيا	٢٦	٢١	١١	١٤	
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١١	٢٥	٢٦	٦	
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣٨	١٢	١٤	٢٩	
أوروبا الشرقية	٨٣	١١	٤٤	٥٢	

المصدر: تقرير البنك الدولي، التنمية في العالم، السمية والبيئة،
وشتن، ١٩٩٢، جدول ٢، ١ ص ٣٤

لاحظ

- اتجاه معدل نمو الدخل الحقيقي بحد التدهور في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وهي لا تعرف معدلات عالية لنمو السكاني، ويكون التدهور في غالبه تعبيراً عن تدهور معدلات الأداء الاقتصادي

- بالنسبة للدول الرأسمالية المتخلفة، يدهور معدل النمو أكثر، تعبيراً عن

يدهور معدلات الأداة الاقتصادي وارتفاع معدلات نمو السكان

- لاحظ أن معدل النمو في منطقة آسيا والمحيط الهادي (وبها الصين) لم

يستمر في الارتفاع إلا في الثمانينات، ثم بدأ في الانخفاض (في وقت

بدأ معدل نمو الناتج الاجتمعي في الصين يصل إلى ١٢-١٣٪) هل

يعني ذلك أن نمو بنك جنوب شرقي امب كان يعبر لفترة من أمرين

• محاولة رأس المال الدولي احتواء التجربة الصينية^٩

• محاولة لرأس المال لتولي للخروج من الأزمة عن طريق بناء صناعات

تتج لتصدير في بعض أجزاء من لاقتصاديات المتخلفة^(١٠)

- أن بلدان أوروبا الشرقية كانت عبر عقدين من الاستقرار السبي أعلى

معدلات نمو الدخل الفردي الحقيقي في العالم (في وقت لم يكن

معدل نمو السكان في هذه البلدان محققاً وقد تحول الوضع بعد ذلك

وبدأت اقتصادها عموماً حاداً بعد نمو الناتج المحلي الحقيقي ٢٪،

- ٢٠٠٢ في ١٩٩٧، ١٩٩٨، عن التوالي

(١) سبق أن عدت تفهماً مبكراً لاستراتيجية البناء الصناعي من أجل التصدير، وربما لهذا لا يمكن

أن تمثل سبباً للخروج من التخلف الاقتصادي والاجتماعي وإن كان من الممكن أن يحفز نمواً

في الدخل في غياب السيطرة على شروط جدد لتأجير باقي في داخل لاقتصاد الوطني ثم

ذلك في بحث بعنوان «أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي وإمكانية استراتيجية جديدة لرأس

المال الدولي» باللغة لبعض البلدان المتخلفة (باللغة الفرنسية) قدم هذا البحث في مؤتمر

اقتصادي العالم الثالث الذي انعقد في الجزائر في فبراير ١٩٧٦ ونشر بالاسبانية بمجلة Ecu-

monia العدد ٦٧، ديسمبر ١٩٧٦، وهي مجلة مركز البحوث الاقتصادية التابعة لجامعة

امعترية بالاكولادور، من ١٥٧ ١٩٩ كما نشر بالبرتغالية في كتابه، فراجاب في الامبريالية

اليوم، دار نشر آسياتيكس، لشبونة، ١٩٧٧، من ١٧٥-٢٠٩ والأخير يضيف أن ما جمعه

هذا القسط من استراتيجيات النمو يمثل نتيجة أحسن مما نجم من تدهور في القوى الانتاحية

لاقتصاديات، ثم تأخذ بهذا المبدأ

• أننا بصدد متوسط الدخل الفردي ، والمتوسط يحصي الكثير وعلى
الأخص نمط توزيع الدخل بين طبقات وفئات المجتمع ، والمعروف أن
«هجرة نريد» خلال الثلاثين سنة الأخيرة ، بين الأغنياء والفقراء في كل
الاقتصاد الرأسمالي الدولي يفتقير المتكثف والمتحلف . (أنظر تقرير
منظمة العمل الدولية ، عن العمالة في العالم ، جيب ، ١٩٩٥)

من هذه المؤشرات يبين أن لأزمة رالت تسيطر ، في النصف الثاني من
التسعينات ، على الاقتصاد الرأسمالي الدولي رغم التحفظات التي توحى للبعض
أننا بصدد الانتعاش الاقتصادي . ورغم زيادة معدلات النمو الاقتصادي في
بعض البلدان . كما يبين من المؤشرات أن الأزمة تعرض نفسها بحدة أكبر في
الاقتصادات المتحلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي ، على نحو تتعاقم معه
مشكلات البطالة والتضخم واستمرار تدوير المالية في حلقة مديونية خارجية ،
ومن ثم تتعاقم معه مشكلة الفقر بالنسبة للتضخمات المربصة من السكان وتكون
للعلاقات الاقتصادية الدولية لهذه البلدان أحد آليات الأسامية هي تعميق
أزماتها المعقدة لتحلها . وتتضح هذه العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال آلة
الأثمان الدولية .

٤ - الأثمان الدولية عبر سنوات الأزمة

ليس المقصود هنا أن تعرض نظام الأثمان الدولية من حيث أسسه
وطبيعته ، وما يعبر عنه وما يحققه من نتائج في توزيع العملية الانتاجية الدولية
بين البلدان والفئات الاجتماعية المتحلفة ، رغم أن ذلك أمر حيوي لفهم الوضع
الاقتصادي الدولي . ولكن الهدف والمعروف على أهم الأثمان الدولية في
سنوات الأزمة باعتبارها آلية حركة السوق الدولية خلال لفرة وما قبله أوضاع
هذه الفرة في حركة هذه الأثمان عبر الزمن ، وأبرز حصيصه عدم الاستقرار
الكبير في الأثمان الدولية وسيطرة الاتجاهات التضخمية عليها بمعدلات متفاوتة
بموجب الأثمان المسبح المتحلف ، الأمر الذي :

(أ) يجعل شروط التداول في غير صالح البلدان المنخفضة، ومن ثم يقدر من إيراداتها الخارجية (التي تزداد حدة تقلباتها مع زيادة عدم الاستقرار في السوق الدولية)

(ب) يؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية لاحتياطياتها من العملات وقيمة مدخراتها البترولية وغير البترولية وكذلك القيمة الحقيقية لدخول الجراء من انقوة العائد من البلدان التي تعمل في الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي (ج) ويصعب من شروط حصول البلدان المنخفضة على الائتمان ويريد من أعباء خدمة ديونها

وهو ما يعني في النهاية تعبئة العناصر الذي يتجه المستثمرون من البلدان المنخفضة^(١) ونقل من الامكانيات الحقيقية التي يمكن استثمارها في أوضاع النمو ويشجع على الصعيد الدولي والمحلي النشاطات الهندسية على حساب النشاطات الأخرى في مرحلة تاريخية تتميز هيكلياً بسيادة التضخم في نماذج الركود

١. وبطريقة أولية إلى أهم خصائص الأثمان الدولية في ٧٩/ ١٩٨٠ بين أن الموقف يغير .

(أ) تتفاوت وجهات النظر حول نظام تحديد ثمن النفط في دوح منظمة الأوبك (الدول المصدرة للنفط) ومعها أصبحت الأثمان متجانسة ومحتلمة كثيراً مما يسرد الأثمان في أسواق البضاعة الخاصة

(ب) التفتت الكثير في أثمان المواد الأولية غير النفطية، على الأخص

(١) وان كان ذلك لا يحوي دون حصول الطقات الحاكمة في هذه البلدان، في تبعية لرأس المال الدولي، على جزء من هذا العناصر يكبر أو يصغر وفقاً لملاقات القوى بينها وبين رأس المال الدولي من جانب وبين المنتجين المباشرين في داخل المجتمعات المنخفضة من جانب آخر

الصناعية وتكوين محروقات منها مع صيرورة المضاربة لب أسعارها الخاصة بها
(ج) بلوغ المضاربة لقمتها بالمضاربة على الذهب والفضة ووصول أثمانها
إلى حدود غير معمولة في فترة قصيرة -بدأ يرتفع فيها كذلك سعر الفائدة الدولار
وما يترتب عليها من الانتقال إلى المواد الأولية الأخرى، وإلى ابدائع والوظف
الدولاري

(د) الارتفاع المستمر في أسعار الفائدة مع تقلباتها وأثر ذلك على حركة
رأس المال وأساليب الاستثمار وأعباء خدمة الديون الخارجية للبلدان المتحللة.

(هـ) تركز تمكك النظم الدولي والحركات غير المستقرة لأسعار الصرف
واستمرار هبوط قيمة العملات الرئيسية، مما أدى إلى زيادة المضاربة على
العملات أي زيادة تحركات رأس المال المحلية بريد من عدم الاستقرار

(و) وأخيراً الانهيار الصهيوني المستمر في أثمان السلع الصناعية التي
يحري تبدلها في السوق الدولية وعلى لأخص التي تمثل الجزء الأكبر من
صادرات البلدان الرأسمالية المتقدمة، إلى هذه السلع الصناعية تدرم إضافة المواد
العدائية مع تزايد اعتماد البلدان المتقدمة على ما تستورده منها في غذائها

والسيجة أنه لم يبق من الأثمان الدولية مما يعرف الاستقرار ويمكن من التنبؤ
لاتحاد سياسة بشأنه كأساس لاتحاد قرارات السياسة الاقتصادية بشكل عام.

أ- أثمان النفط

في بداية ١٩٧١ كان ثمن النفط بالدولار ابحاري ١.٨ دولار للبرميل في
المتوسط يرتفع إلى ٢.٣ دولار أثناء العام ثم يرتفع إلى ٢.٥ دولار في عام
١٩٧٢ وإلى ٢.٦ دولار في ١٩٧٣. ثم يأتي الموقف الدولي في أكتوبر ١٩٧٣
فيرتفع الثمن إلى ٣ دولار ثم إلى ٥ دولار ثم ١١.٦ دولار في الشهرين
أكتوبر ١٩٧٣ ويناير ١٩٧٤، ثم ينخفض الثمن إلى ١١.٢ دولار للبرميل في

نهاية ١٩٧٤، وإلى ١٣ دولار في ١٩٧٧ ليصل إلى ١٣,٦ دولار في بداية ١٩٧٨. كل هذه الزيادات كانت تتم وفقاً لنظام أثمان موحد كانت تتبعه منظمة لاقطار المصدره للنفط (الاوليت)

وبعد هذا الاستمرار السبي لأثمان النفط بالدولار البحري طوال السنوات من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٨ بدأت الأثمان في الارتفاع في نهاية ١٩٧٨ ولكن حركة الأثمان في الأسواق الدولية للنفط بدأت تتميز بخصوصية جديدة وهي عدم الانتظام لتفسح نظام الأثمان الموحدة الذي كانت تتبعه منظمة الأوليك. ففي نهاية عام ١٩٧٨ قررت الأوليت رفع ثمنها بالنسبة للنفط المتاح في السوق الحرة بسببه ٥٪ ابتداء من أول يناير ١٩٧٩ على أن يكون الثمن محلاً لزيادات معقولة في بداية كل ثلاثي من السنة. ولكن النصف الأول من عام ١٩٧٩ عرف ارتفاعاً كبيراً في أثمان النفط الحرة بالدولار البحري، نظراً

لاضطراب انتاج البترول الإيراني (ثاني منتج بين أثمان الأوليك)

- زيادة الطلب في البلدان «رأسمالية المقدمة» (وهي تستهلك ٧٠٪ من البترول الذي تنتجه دول الأوليك) نظراً لقصوة الشتاء قصوه غير عادية ولزيادة معدل استهلاك الطاقة للالتجده نحو التوسع في التحرير

وظهرت العوارق بين أثمان النفط عند الانتاج حسب فرض رسوم اضافية خاصة. وفي نهاية يونيو ١٩٧٩ قررت الاوليت اتساع نظام اثمان بين مستويين أن يكون ثمن النفط الخام بين ١٨ و ٢٣,٥ دولار للبرميل. ووفقاً لهذا النظام يكون متوسط الثمن ٥ ٢٠ دولار للبرميل وهو ثمن يفوق الثمن في ١٩٧٨ بحوالي ٦٠٪ (١) ولكن أثمان النفط في السوق الحرة تعدت بوضوح عن

(١) ويظهر أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تؤيد هذا الاتجاه الصهيوني، إذ قررت الإدارة الأمريكية منح إعانة ٥ دولار لكل برميل نفط يستورد شراء من السوق الحرة (هولندا)، النهم الاتفاق كان هذا القرار يهدف إلى تركيز المخزون من النفط في الولايات

الحدود التي وضعتها الأوبك نظراً جزئياً للطبيعة غير متنبئة بلامدادات في المستقبل وربط على ذلك أن حولت بعض البلدان المنتجة جزءاً أكبر من صادرها من النفط إلى سوق النفط الحر وهي أثناء الثلاثي الأخير من عام ١٩٧٩ رفعت بعض البلدان المنتجة للنفط أثمانها مسخطة بذلك الحد الأعلى الذي حددته الأوبك في يونيو ١٩٧٩ وحشية اجتماع وزراء الأوبك في ديسمبر رفعت لعمدة المملكة العربية السعودية سعر البرميل بـ ٦ دولار موصلة الثمن إلى ٢٤ دولار للبرميل وذلك بأثر رجعي ابتداء من أول نوفمبر ١٩٧٩ وذلك على أمل أن تهدد الأوبك الثمن الجديد عند هذا المستوى

ولكن الاجتماع لم يفضي دون اتفاق على ثمن ومحرر الأوبك ما تبقى من نظام الثمن الواحد، إذ أصبحت كل دولة منتجة حرة في أن تحدد ثمنها دون أي مرجع مشترك. وفي نهاية عام ١٩٧٩ تراوحت الأثمان بين ٢٤ دولار للبرميل من النفط الخام للعربية السعودية إلى ما يقرب من ٣٢ دولار للبرميل من الخام الخفيف ذي الجودة الأعلى من الجزائر أو من ليبيا، وكان متوسط الثمن أكثر من ضعف الثمن الذي ساد قبل ذلك بعام.

وفي نهاية يناير ١٩٨٠ هددت السعودية لي استرجاع بعض النظام في كمية تحديد الأثمان وذلك عن طريق تقريب أثمانها من أثمان المنتجين الآخرين، فاعينت رفع سعر النفط الخام الخفيف من ٢٤ إلى ٢٦ دولار للبرميل على أن يكون ذلك بأثر رجعي من أول يناير ١٩٨٠ وقد أعقب ذلك مباشرة أن قامت أربع دول من الخليج برفع أثمان النفط الخام بـ ١٠ قنارب دولار للبرميل وذلك بأثر رجعي من يناير ١٩٨٠، الأمر الذي أعاد الموازي التي حاولت العربية السعودية إزالتها. وفي بداية فبراير ١٩٨٠ توالى قرارات رفع الثمن من جانب الدول المنتجة الأخرى. إيران رفعت الثمن بـ ٢,٥ دولار للبرميل ليصبح ٣١ دولار، فنزويلا رفعت الثمن بـ ١,٤٢ دولار للبرميل ليصبح ٢٨ دولار، نيجيريا رفعت الثمن بـ ٤ دولار للبرميل ٣٢، الجزائر رفعت الثمن بـ ٤,٢١ دولار للبرميل

ليصبح ٣٤,٣١ دولار، أندونيسيا دفع النصف بـ ٢ دولار للبرميل ليصبح ٢٩,٥ دولار واستمرت قرارات رفع الأثمان في إيران ومايو ١٩٨٠، وفي أول مايو وصلت الأثمان إلى ٢٨ دولار للسعودية (الخفيف ٣٤ دولار) ٢٩,٥ الكويت و٣١,٤٦ دولار لأبوظبي، ٣٠,١٨ دولار لعراق، ٣٦ ٦٧ دولار ليبيا، ٣٨,٢١ دولار للجزائر^(١).

وبهذا يشهد الثلاثي الثاني من ١٩٨٠ أربعة هبوط من أثمان النفط

- ثمن ارتكاز، ٢٨ دولار للبرميل محدد الحرية السعودية

- الأثمان المعتدلة تتبع بها فنزويلا والكويت والعراق

- الأثمان المتوسطة تتبع بها أندونيسيا والامارات العربية وفطر

- الأثمان «القوية» تتبع بها إيران وبنجيريا و الجزائر وسبا

وتتراوح الأثمان في مجموعها بين ٢٨ و ٣٨ دولار للبرميل.

ويكمن الأثمان في السوق الحرة للنفط ما لبثت ان انخفضت عن المستوى الذي كان يمثل دعماً مياسياً للارتفاع في نهاية ١٩٧٩ وذلك لتحسن وضع الثوار بين العرض والطلب في السوق العالمية للنفط وعلى الأخص السوق الحرة بعد أن ازدادت أهميتها. بعد أن كانت لا تسحب في الماضي إلا دوراً ثانوياً يتم خلالها بيع ما بين ٢ - ٣٪ فقط من إجمالي معاملات أصبحت أكثر أهمية في ١٩٧٩ أدم من خلالها المعامل على ما يقرب من ربع كل ما يباعه بلدان الأولك خلال تلك السنة، وقد سيج هذا التحسن في ثوار العرض والطلب عن العمل لآتيه:

١ - نشأ إنتاج بلدان الأولك عند مستوى مرتفع

٢ - زيادة إنتاج الدول غير لأعضاء في الأولك.

(١) شرة عالم النفط عدد ٧ يوليو ١٩٨٠

٣ - كون الريادة في الطلب معتدلة في بلدان نصف الكرة الشمالي ولومعه غير العادية في محروون البنك الرأسمالية المتقدمة من النفط (بعد وصل هذا المحروون في ديسمبر ١٩٧٩ إلى مستوى يثل رقماً قياسياً عندما يزيد عن ٤ مليار برميل ، وهو يثل ما يكفي للاستهلاك منه ٨٠ يوماً)

ويبقى عدم اليقين الشديد كجواب لسوق النفط مع امكانه اخذ من لانتاج فقد أعست ككوت عرمها على اخذ من الانتاج ابتداء من أول ابريل ١٩٨٠ ، وتنتظر كل من مرويلا والدوبسيا وأبو ظبي وبيجيريا في الحد من انتاجها في ١٩٨٠ ويكون الوضع أكثر حرجاً عما كان عليه صبيحة رفع اثمان النفط بالدولار الجاري في أو اخر ١٩٩٣

١ - اذا لا يوجد حالياً آثار جديدة يمكن استغلالها موراً كما كان الحال بالنسبة لآثار بحر الشمال (لأنثتر والعويج) والاسك وكنسك

٢ - استمرار الموقف غير مستقر في ايران وأثره على مستوى الانتاج^(١)

٣ - تبي أن قدرة الدول للجهة على زيادة الانتاج على نحو مستمر أضعف مما كان معتقداً وان احباطات العربي السعودية أقل مما كان معتقداً

٤ - انتهاء استهلاك البلدان المنتجة للنفط لجزء من انتاجها نحو الريادة مع زيادة استخداماتها للطاقة واستخدامها للنفط والعاز الطبيعي كمسجل في الصاعات البتروكيماوية

٥ - الانتهاء إلى زيادة محروون الاسبراتيبي من البترول، وعلى لأخص في الولايات المتحدة التي تسير في ذلك بمعدل ١٠٠ ٠٠٠ برميل يومياً بقصد الوصول إلى احتياطي قدره مليار برميل، وثور حوله المناقشات في يوليو ١٩٨٢ عم اذا كان من اللازم تعدي هذا المعدل اليومي في الشرء على أساس أن انتاج

(١) ين أن موقف أكثر حرجاً مع قيام الحرب التي أثارها العراق ضد ايران

البنترول بدأ يزيد استهلاكه في اعوام بفضل الكماد الذي يسود الاقتصاد الأمريكي، حتى لا يدفع ذلك السعودية الى انقاص انتاجها الذي تحتفظ بمستواه عند ٩,٥ مليون برميل يومياً لا لأنها في حاجة الى ذلك ولكن بقصد تحقيق بعض الاستقرار في السوق الدولية للنفط.

ويبرز كل ذلك حقيقة عامة مؤداها أن الاعتماد الدولي الحالي لتحديد أثمان النفط نظام يسوده نوع من عدم الاستقرار في أسواق النفط ولا يمكن من التنبؤ بالحركة المستقبلية لهذه الأثمان. وبهذا يقسم ثمن النفط الى قيريه من الأثمان الدولية ويصبح عرضه للتغيرات والتقلبات في اطار الاتجاه التصحيحي العام، وذلك رغم أن الثمن الحقيقي للنفط يسجل مساراً مستمراً

(أ) وفي الفترة السابقة على بداية السبعينات كانت أثمان النفط معبراً عنها بالدولار الحاري تأخذ اتجاهات هبوطية في الوقت الذي كانت ترتفع فيه أثمان انسبع الأخرى وخاصة أثمان السلع الصناعية

(ب) وفي الفترة ١٩٧٤ الى ١٩٧٨ بعد لارتفاع الكبير في نهاية ١٩٧٣ وبداية ١٩٧٤ لشهد النفط انحصاراً في الثمن الحقيقي الذي تأكل بعض التصحح الدولي وانخفاض قيمة الدولار، على حد تعبير البنك الدولي في تقريره عن عام ١٩٧٩^(١)

والنفذير أن قيمة الدولار قد انخفضت بمقدار ٩٠٪ من قيمته في عام ١٩٧٨^(٢)، بل أن شروط بديل البنترول مع السلع الصناعية التي تصدرها بلدان OECD منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (التي تضم اسوك لرأسمالية المتقدمة) كانت أدنى في ١٩٧٨ منها في ١٩٧٤

- وإذا ما أخذ في الحسبان معدل التصحح التراكمي والتعبير في أسعار

(١) The World Bank, World Development Report, 1979 P. 10

(٢) تقرير الـ UNCTAD في ١١ مارس ١٩٨٠ ص ٢١

صرف العملات تظهر حركة الائتمان الحقيقي للنقد وهي ثنين، وفقاً تقدمه منظمة الأنطار المرسدة «نصدرة للنقد» أن لشمن حقيقي للنقد لم يتعد بعد ارتفاع الشمن بالدولار عاري في ١٩٧٩. مستوي في ١٩٧٤ لا بالنسبة لعدد محدود جداً من الدول العربية وعمدلات سوية محددة في هذه الدول وذلك على النحو الذي يظهره الجدول التالي (١):

الأرقام القياسية لشمن برميل النفط الخام بعد حساب معدن التضخم التراكمي والتغير في أسعار صرف العملات ١٩٧٤ = ١٠٠.

١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	البلد
١١٩,٥	٩٨,٤	١٣١,٣	١٠٣,٣	١٠٠,٨	الولايات المتحدة الأمريكية
٩١,٥	٧٨,٦	٨٨,٥	٩٨,٣	١٠٠,٢	اليابان
٩٩,٧	٧٥,٦	٩٧,٨	١٠٣,٨	٩٨,٧	ألمانيا الغربية
٩٧,٨	٧٣,٧	٩٧	٩٥,٩	٨٧,٨	فرنسا
٩٣	٨٧,٢	١٠١,٤	١٠٥,٧	٩٣,٢	الهندكة المتحدة
١٠٩,٦	٩٤,٩	١٠٧,٨	١١٠,٦	٩٤,٤	إيطاليا

وينضح من ذلك أن كل ما يستطيع أن يفعله النفط نظراً لما يتمتع به الطلب عليه حالياً من انعدام مرونة هو أن يمكن ثمنه من أن يلحق من حين لآخر بأثمان «سبع الصاعدة» التي تصدرها الدول المتصدمة المستوردة للنقد وهو لحاق لا يكون إلا ذي طمة لحظية

هذه المسار الآخر لشمن الحقيقي للبتروول وإن كان يعبر عن الاستعداد خصمية من التروول ونجهااتها لا يعبر من حقيقة الأمر من أن السوق الدولية

(١) منظمة الأنطار للصنعة للبتروول، تقدير الأمين العام السنوي السادس، ١٩٧٩، جدول من

ليبترون أصبحت منذ بداية ١٩٧٩ سوقاً لا تعرف لاستقرار، وتزداد درجة اعتماد الاستقرار، ما ربطت أثمان البترول بعيرها من الأثمان.

ب- أثمان المواد الأولية غير النفطية

كانت أثمان الكثير من المواد الأولية الأساسية معزاً عنها بالحسابات الجاري في غاية عدم لاستقرار خلال عام ١٩٧٩، وكان الانحياز الأساسي لأرقامها القياسية مع الارتفاع مع تقلبات أثناء العام وهو النجاء بدأ في خريف ١٩٧٨ بزيادة في الطلب على المواد الأولية الصناعية. وابتداء من هذه الزيادة في الطلب، نتجت عنها بعض الصعوبات في تزويد السوق لعدد من هذه المواد، استمر أثمانها في الارتفاع في الشهور الأولى من عام ١٩٧٩ ثم تراجعت أثناء الصيف واستأنفت صعودها قرب نهاية العام ويرد ذلك إلى أسباب منها قيام بعض الدول المنتجة لتكوين مخزون من هذه المواد، وهو ما تم على الأخص في فنلندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة والظاهر أن حركة تكوين هذا المخزون كانت قد بدأت فعلاً في النصف الثاني من عام ١٩٧٨ واستمرت خلال الجزء الأكبر من عام ١٩٧٩ كما يرد تأثير أثمان المنتجات الزراعية بطرق انتاجية جعلت عرضها غير موات في النصف الثاني من عام ١٩٧٩.

وقد سجلت حركة الأثمان التغيرات الآتية في نفس سوق المجموعات الأساسية من السلع في الفترة من منتصف ١٩٧٨ حتى كانت الأثمان عند مستوى منخفض حتى نهاية ١٩٧٩، مع الحرص على بيان مستوى الأثمان في النصف الأول من ١٩٧٩ وملئ التقلبات في داخل لسنة (السنة المتوية للتعبير في المعدل السنوي).

النصف الثاني من ١٩٧٩	النصف الأول من ١٩٧٩	النصف الثاني من ١٩٧٨	
٦٦,٦	٦٠,٨	٨,٣	التسليم الفدائية
١٠	٢٧,٨	٢,٣	المشروبات الاستوائية
٢٧,٦	٢٧,٢	١٣,٤	حبوب القزحية والزيوت النباتية
١٩,٨	٢٢,٢	٢٥,٤	لقواد لأولية الزواحي
--	--	--	المعادن
١٢,٦	٢٩	١٠,٨	مجموع

ويمكن أن يلاحظ التباين الكبير في معدلات التدمير من مجموعة لأخرى، وكبر التغيرات من فصل إلى آخر من فصول السنة وصحة التقلبات في التغير بين الانخفاض والارتفاع ثم الانخفاض مرة أخرى، وبالنسبة لمجموع سنة ١٩٧٩ كان الارتفاع أكبر مما يكون بالنسبة لأثمان المنتجات الغذائية حيث ارتفع الرقم القياسي بـ ٤٧٪ في ١٢ شهر، وقد تحقق الجزء الأكبر من هذا الارتفاع في الأربع شهور الأخيرة من السنة. وقد ارتفعت أثمان القمح وليرة والأرز وكان الارتفاع مائسكركثمن أساسي بـ ٧٨٪ خلال السنة وبـ ٦٩٪ ما بين أغسطس ديسمبر ٧٩ على أثر تحسن عبر متوقع للتوازن بين العرض والطلب ويقدر وزارة الزراعة الأمريكية المحصول العالمي للسكر في ١٩٨٠ على نحو يترجم بنقص يعتقد به في الاحتياطي العالمي للسكر لأول مرة منذ ١٩٧٤. وتكون المواد الغذائية قد سجلت ياربداع أثمانها في ١٩٧٩ وصول هذه الأثمان إلى ستة أمثال ما كانت عليه في ١٩٦٣ ويتزايد خطر ارتفاع أثمانها بالتهديد المستمر من قبل السوق المستجدة للحبوب باقمة كارتلات عليه تتحكم في عرض المنتجات الغذائية ومن ثم في أثمانها. ولافتراح بعضي بإنشاء كارتل سمح هو واحد من هذه الأسلحة التي تهدد الدول للموردة للمواد الغذائية

وفي مقدمتها الدول العربية، إذ لم يعد الانتاج العربي من المواد الغذائية قادراً في عام ١٩٧٩ إلا على إعطية ٤٠٪ فقط من الاستهلاك العربي، ومثل قيمة مورد معدنية المستوردة ثلث قيمه كل الواردات العربية)

ومن هنا كانت أهمية المكان الذي تشعبه أمن المتطلبات الردعية في مجموعة الأثمان التي يتم من خلالها في النهاية توزيع السلع بين البلدان والمناطق الاجتماعية. وبطراً لحول الكثير من البلدان المتقدمة الى مستورد صاف للعواد الغذائية واحتكار انتاج وبحاره الحرة الأكثر من الانتاج العالمي وعلى الأخص من العناصر العالمي بواسطة البلدان الرأسمالية المتقدمة وعلى الأخص الولايات المتحدة وكندا، يلزم جمع أثمان المواد لقائمة من أثمان المنتجات الصناعية التي تصدرها البلدان الرأسمالية المتقدمة في مقابل استيراد المواد الأولية بـ فيها النفط من الأجزاء المختلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي

وفي خلال شهري يناير وفبراير ١٩٨٠ هزفت أثمان بعض المواد الأولية حرات وتقلبات تذكّر بحركة لأثمان في ٧٣ - ١٩٧٥، فقد ارتفع الرقم القياسي الذي تنشره الإكروبومست لبعض المواد الأولية (دولار) بـ ١٠,٦٪ في الفترة ما بين ديسمبر ١٩٧٩ و١٢ فبراير ١٩٨٠ بينما ارتفع برقم القياسي للمواد الصناعية بمقدار الخمس والرقم القياسي للمعادن بالربع ولكن الأثمان بمورد للانخفاض كثيراً في الأسبوع الذي فانهض الرقم القياسي الإجمالي بـ ٣,٤٪ وحدث الخاص بالمعادن بـ ٥,٥٪ وقد كانت هذه التقلبات العيمة خاصة بعدد قليل من السلع

(أ) فترة أخرى يعرف السكر أكبر ارتفاع في الأثمان إذ تزيد سرعة ارتفاع ثمنه التي عرفها في الشهور الأخيرة من ١٩٧٩ خلال الست أسابيع الأولى من ١٩٨٠، وفي منتصف فبراير يرتفع الثمن ليومي بسكر الخام في لندن المسجل في بداية العام بـ ٦٠٪ ولكنه يحفض بشدة بعد ذلك، وانتهى عام ١٩٨٠ ونس السكر يريد على ثمنه في نهاية ١٩٧٩ بـ ٥٣٪

(ب) وقد كانت حركة ثمن «مطاط» في سوق لندن مشابهة تقريباً لحركة ثمن السكر إذ ارتفع ثمنه بما يريد على ٣٠٪ خلال الست أسابيع الأولى من ١٩٨٠ ينخفض نصف في منتصف فبراير ويستمر في الانخفاض حتى نهاية العام

(ج) ولارتفع ثمن النحاس في بورصة المعادن في لندن بـ ٢٠٪ في يناير ١٩٨٠ مقترناً من المستوى الذي وصل إليه في ١٩٧٤ والذي يعد رقماً قاسياً، ولكنه ما لبث أن انخفض بقوة بعد ذلك، بل وينخفض حتى نهاية عام ١٩٨٠ ليصل إلى أدنى مستوى له منذ سبعين

هذه التقلبات العيفة في الأثمان لم تكن ترجع في جو اقتصادي يسوده الركود السببي من ناحية الأداء الاقتصادي في مجموعه، إلا بقدر ضئيل إلى العوامل التي تؤثر على الوضع الأساسي للمواد الأولية، وبالتوازن بين الطلب على السكر وعرضه كان قد تحقق قرب نهاية ١٩٧٩، كما أن الارتفاع في أثمان «مطاط» لا يمكن أن يرد إلا بقدر محدود للغاية إلى تحسن القدرة التنافسية لمطاط الطبيعي بالنسبة لمطاط الصناعي المستخرج من النفط، وإنما ترد هذه التقلبات العيفة في الأثمان إلى سبب رئيسي هو المضاربة في ارتكازها وجوهرها وقنطرة على درجة الاحتكار فيها ليس احتكار انتاج وإنما هو احتكار توزيع وتسويق للمنتجات وعالية السع التي تنتجها هذه البلدان تحتكر توزيعها الشركات الدولية حتى بالنسبة لسلع التي تمتلك للدولة في البلد المنحلف الوحدات المنتجة لها وقد ظهرت المضاربة على وجه الأخص في سوق الذهب والعملة واليلايين حيث رفعت الأثمان خلال الشهور الأخيرة من ١٩٧٩ إلى مستويات استثنائية ولكن عندما وصل الذهب في يناير ١٩٨٠ إلى مستوى يصعب الاحتفاظ به على الأقل في الزمن القصير توجه المضاربون نحو المواد الأخرى، والذهب وضع جانبا فلم يعد له مكاناً مستقلاً

ويرد البعض حتى المضاربة هذه في أسواق المواد إلى أسباب عدة

١ - تغير التزود بالنفط بعدم التيقن وكذلك الأمر بالنسبة لأثمان النفط

٢ - السوكمات التضخمية التي تسود السوق

٣ - زيادة حدة التوتر الدولي

٤ - وتوقع هائض كبير بموارد مدهوعات البلدان النفطية لما لها من أثر غير استقرارى، إذ من الممكن أن يستخدم جزء من الفائض في شراء مواد غير النفط نظراً لعدم إمكانية استخدامه في توظيفات مالية مفرية وراه عدم سماح سويسرا وألمانيا العرسة للدول النفطية بتوزيع احتياطياتها بالعملة السويسري ومارك الألماني (وكان من الممكن أن يتغير موقف ألمانيا مع بوتر الحجز في ميران مدفوعاتها البخاري)، وشراء المواد الأولية انقضاء للسحريين قد يمثل عملية استثمارية كما قد يمثل عملية مضاربة وفقاً لمنهجية آسي يحتفظ في حلالها بالماله المستثمر. ولكن هذه المواد لا تدر أية فائدة ولذا فهي لا تشعري إلا بأمل ريادة فيمتن، وهو ما يكون ممكناً على الأقل في الرمن المصير أو الزمن المتوسط، الأمر الذي يخلق إمكانية كبيرة إلى الاتجاه التصاعدي لأثمان بعض المواد الأولية (خاصة الصناعية) التي يمكن الاحتفاظ بها محرونة لمدة طويلة) لعدم من السنوات القادمة

حتى المضاربة إذن هي التي تكمن وراء ارتفاع أثمان بعض المواد الأولية لمدة قصيرة للغاية، إذ الاتجاه لعام لأثمان المواد الأولية في السبعينات هو اتجاه انحداري. فبالنسبة للمعادن اتجهت البلدان المتقدمة في استثمارات إلى التأميم وتقيد حرية الشركات الأجنبية في التصرف وتمتد الفاتقن نحو الخارج. ولكن التبعية القوية مكنت التضخم السائد في الاقتصاد لرأسمالي الدولي من أن يكون سائداً في داخل الأجراء المتعلمة من هذا الاقتصاد، الأمر الذي زاد من عقمه لاستثمار (خاصة المستثمر لاستيراد المعادن) للتوسع في إنتاج المعادن وصحب من ترشيد الانتاج القائم فعلاً وفي إطار أزمة الاقتصاد الرأسمالي

الدولي شهدت السبعينات انهماكاً انحفافياً لأثمان المعدن في السوق الدولية، فشب معه جهود البلدان الرأسمالية المتجمعة في حيا التكتلات التي تحول دون الأثمان والاحتفاظ بها (مثل ديت مثل الكارتل الخاص بالموسسات التي سعت المقرب إلى تكويها، وفشل كارتل الحاس الذي يكون في ١٩٦٧ من شبيبي وبيرو ورائير وراميبيا، وهي تمنح ما يريد على نصف الصادرات الحديدية من الحاس ويرد الفشل أساساً إلى سلوك حكومة لانقلاب في شيلي التي علصبت منذ ١٩٧٥ كل إجراء يتخذ مجلس الكارتل). وقد انتهى كل ذلك بشروط للتبادل في غير صالح البلدان لرأسمالية المتخلفة، المصدرة للمعادن. كما بين من الجدول الثاني الذي يحوي شروط التبادل لأهم المعدن (بأحد ٦٧ - ١٩٦٩ كسة أساسي = ١٠٠) (١)

الحاس	البصدير	الحديد	النكل	الزئبق	الرماس	الموسسات
١١٧٠	٦	١٢	٩٨	١١	٨٧	لحام
١٩٧١	٧٢	٩١	١٠٤	١١٦	٨٤	٨٧
١٩٧٢	٦٤	٨٧	٩٧	١٠٠	٩١	٧٤
١٩٧٣	٨٨	١٣	٧٥	١	١٨	٧٥
١٩٧٤	٨١	١٢٩	٧٦	٩١	١١٨	٢٣٨
١٩٧٥	٤٢	٩٦	١٠٠	٩٨	٧١	١٥٢
١٩٧٦	٤٧	١٠٦	٨٢	١٠١	٧٦	١٣٥
١٩٧٧	٤٠	١٣٦	٦١	٩٧	١٠٥	٩٧

(١) Jean Michel BAER, Le reflux des ambitions du Tiersmonde, la course aux ras-sources minerales. Le Monde Diplomatique, janvier 1981, P. 9

ويؤدي هذا الاتجاه إلى انهيار مسي في موارد البلدان المصدرة لهذه المعادن من العملات الأجنبية اللازمة لتغطية الواردات في مصفاتها المرافدة (بمعنى التصحيح الرأسمالي) نظراً للأهمية النسبية الكبيرة للتصدير من المعادن في إجمالي الصادرات الأمر الذي يدفع بها إلى الاقتصر في سوق الائتمان الدولية (التي سرود بالسرودولارات بمعدل متزايد) وهي في مركز مالي ضعيف يجبرها على الاقتصر من شروط مائة مائة مائة ويخلق تدريجياً شروط التراخي في مواجهة رأس المال الأجنبي تراجيحاً يتهيم إلى دعمه مفتوحة لرأس المال الدولي بلا قيود. ورغم ذلك يتحفظ رأس المال الدولي في استثماره في المعادن، فيرحبها أولاً إلى الأماكن المأكدة (الولايات المتحدة الأمريكية، جنوب أفريقيا، كندا وأستراليا)، إذ بلغ نصيبها ٨٠٪ من الاستثمارات لاستخراج المعادن منذ ١٩٧٢ يتجه بعد ذلك إلى العودة للسيطرة على وحدات استغلال المعادن في لأجزاء للتحفة من العالم الرأسمالي وبأني رأس مال الذي يسعى إلى السيطرة على إنتاج وسوي المعادن من السوق البترول من رأس المال الدولي إذ من بين أكبر ١٥ شركة بترولية أمريكية تمارس ١٤ منها نشاطات في قطاع المعادن (هيبرال المتحدة للطاقة). وتسيطر هذه الشركات في السيطرة على هذا القطاع في البلدان المتحدة على مسيل المثال، أعادت شركة اتلانتيك ريتشيفلد الأمريكية شراء أناكوندا في شيلي، وهي إحدى أكبر الشركات المنتجة للحامس في العالم وليس الشركة الأمريكية مصالح في إنتاج البوكسيت في جاميكا. كما تمارس شركة شل، من خلال شركتها البت بيليتون، نشاطها في إنتاج المعادن في أندونيسيا وتايلاند (في القصدير) وفي بوليفيا (في الزنك)، وفي كوتيف (في القصدير)، وفي البرازيل (البوكسيت) (١). وهكذا تسهم أرباح البترول التي تحصل عليها الشركات البترولية دولية النشاط في تحقيق سيطرة هذه الشركات

(١) جان. ميشيل باير، المرجع السابق

على اشراج وسويق المعادن في البلدان الرأسمالية المتحلقة وتكامل الخطة بالنسبة بسور الذي يلعب بتورل لهذه البلدان.

ـ وترضخ أثمانه يؤدي الى تصعب موقف ميراث ملفوعات هذه البلدان،
ويزيد من نفقه بواردات البترولية

ـ وغفل البترودولارات مصدر الائتمان الذي تمحه البوك دولية النشاط لهذه البلدان بشروط مالهة مجهزة، وحدث في تمويل النشاطات التي تريد من تبعية هذه البلدان عن طريق تعميق اندماجها في لاقتصاد الرأسمالي الدولي، وتكون مناسبة لخلق صحرط لتحقيق الشروط الاجتماعية والسياسية للناسيه لرأس المال الدولي

ـ ويكون البترول ماسية تركيب الأرباح التي تستخدم بواسطة الشركات البترولية في عمادة شراء الوحدات المنتجة لمعادن في لسان اسلحة والسيطرة بذلك على نتاجها وتسويقها في السوق الدولية

جـ- أثمان الذهب

تمدد التدفقات الحاربه من المعروض في السوق الموبية بذهب بما تطرحه جنوب أفريقيا سويلاً وهي التي تعدني السوق بنسبة ٧٠٪ تقريباً من حنيجاتها. وقد كانت تقوم بعرض انتاجها أولاً بأول في السوق العلبة حتى ارتفاع أثمان الذهب ارتفاعاً رهيباً في يناير ١٩٨١. كما تتحدد هذه التدفقات بالكميات التي تطرحها روسيا وبلدان أوروبا الشرقية في السوق العلبة، وهي هذه ما تربط باحتياج التجارة الدولية لهذه البلدان وتحدد هذه السعقات أحياناً بما يطرح من مخزون الذهب في التداول بواسطة الهيئات النقدية أو بواسطة لأمراد المكتنز. ومثال ما تطرحه الهيئات النقدية الكميات التي كن يبيعها صندوق النقد الدولي بمزادات شهرية من احياطي أعضاء الصندوق من

الذهب وكذلك الكميات التي كانت تطرحها الحكومة الفيدرالية الأمريكية من وقت لآخر وتمثل حصة من احتياطياتها من الذهب. هذا بالنسبة لعرض للذهب. أما الطلب عليه فيكون من لأغراض صناعية (وأقلها في الصناعة الإلكترونية وأكبرها في صناعة الحلي) أو لأغراض الاكتناز بواسطة الأفراد أو لأغراض نقدية بواسطة السلطات النقدية

ويش للمخزون الرسمي للبلدان الرأسمالية الغربية المتقدمة ثلاثة أبعاد احتياطياتها من الذهب. وتمتد الولايات المتحدة ٣٥٪ من مجموع احتياطيات هذه الدول. ويتكون الطلب الكلي في السوق العالمي للذهب من طلب الأفراد بسبة ٧٠٪ منه وبسبة ٣٠٪ من طلب الحكومات لاستخدامه احتياطياً بهدف أن يكون في نهاية المطاف ضماناً لسداد فروق المدفوعات الدولية التي تسدد بالعملة الورقية التي تدور حول الدولار الأمريكي وهو العملة التي تقدر بها الثمن الذهب نفسه (١)

وفي ظل السوق الدولية للذهب التي تتحدد تدفقاتها في الزمن القصير وفقاً للاعتبارات السابقة سجل ثمن الذهب بالدولار الجاري حركة تصاعديه عامة خلال السبعينات مع انخفاض في سنتي ١٩٧٦، ١٩٧٧ بالنسبة لثمنه في عام ١٩٧٥. فقد كان ثمن أونصة الذهب ١٦٠ دولار في عام ١٩٧٤ ارتفع إلى ١٦١ في ١٩٧٥ ثم انخفض إلى ١٢٥ في ١٩٧٦ ثم بدأ في الارتفاع ليصل إلى

(١) على الصعيد النقدي انحصرت العلاقة المستقرة بين الدولار والذهب رسمياً في عام ١٩٧٦ حين ألغت الحكومة الأمريكية تعهداتها ببيع الذهب بثمان مئة ٣٤ دولار للأونصة بعد أن كانت توفض من الحاجة الفعلية عن تنفيذ هذا الالتزام في مارس ١٩٦٨ عند أول أزمة كبيرة للدولار. كانت التعبير النقدي عن أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي التي تستمر حتى يومنا هذا ومن ناحية الدولار اندي يلعب الذهب في النظام المعدي هناك تحدياً. الأول يعود بضرورة العودة إليه كقاعدة والثاني وترعته الولايات المتحدة هو نحو ابتعاد عن النظام النقدي وانقاذ الدولار سيبدأ بين عمالاب بندان السوق بالتقدم

١٦٤ في ١٩٧٧ و ٢٦٢ في نهاية عام ١٩٧٨ و ٢٨٦ في منتصف عام ١٩٧٩ ،
وبالاحاطة على حركة الذهب هذه أنها تشير مع اتجاه انخفاض قيمة الدولار
وارتفاع ائتمان النفط خلال السبعينات وهو العقد الذي يبرر الاتجاه طويل المدى
للاقتصاد الرأسمالي المتمثل في التضخم في ثانيا الركود ، ويكون الارتباط بين
الذهب والنفط وغيره من المواد الأولية والدولار وما يدور حوله من عمليات
رئيسية وتكون مع الفروق

(أ) بين الذهب والنفط فهما وان تشابه في أن قيمة كل منهما يعبر عنها
بالدولار وفي أن كميتهما في الطبيعة محدودة نسبياً ، فانهما يختلفان .

* في أن النفط يحترق بسدجه بينما ذهب يبقى بريقه

* وفي أن للذهب ماضيه النقدي بينما لا يملك النفط إلا حاضره

كفاءة

* وفي أن احتياطي الأول يوجد قمياً في لأجراء المتقدمة من لاقتصاد
الرأسمالي الدولي كما لا يزال احتياطي الثاني يوجد مادياً في لأجراء
متخلفة^(١)

(ب) والفروق وكذلك بين الذهب والنفط (وغيره من المواد الأولية) من
جانب والعمليات الورقية الرئيسية وخاصة الدولار من جانب آخر ، إذ أن كمية
العمليات الورقية غير محدودة (خاصة في إطار جهاز مصرفي يطلق ما يصل
أحياناً إلى ٩٨٪ من وسائل الدفع في صورة نقود مصرفية) وقبيلها في انخفاض
مستمر ، وعلى الأخص الدولار نظر للاتجاه الانحفاضي للاستجابة النسبية

(١) ومع أهمية الدور المحوري الذي يلعبه النشاط الإنتاجي الاستهلاكي في الأجراء المتقدمة تبرز
ضرورة انتقاله حتماً إلى منه الأجراء ويكون ذلك ممكناً من خلال تخطي علاقات الائتمان في
الصوق الدولية والى من خلال استغلال تقلبات القيمة في الزمن القصير بعد ان أصبحت هذه
العمليات تهيجه مرة عبر وفيه

في الولايات المتحدة ومن ثم المنافسة التي تواجه الصناعة الأمريكية ولتزايد معدل التصخم في الولايات المتحدة ونزاهة الأهمية السيئة للمعط

ويشهد عام ١٩٧٩ ، كبح رأيسا ، زيادة معدلات انصخم وانخفاض قيمة الدولار وارتفاع أثمان المعط وزيادة امواتص النمطية . وشهد بهايته زيادة التور اسوي . وعندما تنخفض قيمة الدولار مع ثقافته كأداة لمحاسبة في الاقتصاد الرأسمالي الدولي ويتحول المعط الى بترودولارات يظل الذهب وله ماضيه ، أي ماضيه كمقاييس بقيم ، أقدر السلع على أن يقوم بوظيفة النقود كمحور للقيم رغم ابتعاده عن وحيثتها كأداة للمحاسبة (اد يقوم بها الدولار) وفي ظل عطف لعلاقات السائد يستطيع صاحب العملة أداة المحاسبة والتي تسب لها أثمان كن السلع بما فيها الذهب ، ومن يسيطر على الجزء الأكبر من محزون الذهب (وخاصة اد كان صاحب كلمة مسموعة في الهيئات النقدية الدولية) أن يحصل ، عن طريق العلاقة الوقتية بين ثمي اسهب المعط وبين ثمن الذهب وعوائد الاسحدا ماب المالية للبترودولارات ، على كمية أكبر من هذه الأخيرة في مقابل نفس الكمية من اسهب التي يتخلى عنها من يشتريها بالبترودولارات . فإذا كان ثمن المعط قد ارتفع بمعدلات أقل يكون من محلي عن الذهب قد حصل على كمية أكبر من المعط في مقابل نفس الكمية من الذهب ، بـم ذلك عن طريق استخدام جزء من محزون الذهب في المضاربة في لسوق لدوية للذهب ، هذه المضاربة تسعمل في حر من ارماد حدة التوتر السياسي الدولي وإنما كماسبة فقط اذ تطور نظام الأثمان الدولية الذي أصبح الأصل فيه هو علم الاستقرار هو الذي يخلق الامكانية الموضوعية (للمضاربة) .

وتسبب المضاربة في الذهب الى أسباب مباشرة تتمثل في فقدان ثقة لأفراد في العملات الورقية وفي قدرة الحكومات على حمايته قيمتها من التآكل ، وفي قيام الحكومة الأمريكية بقرار من جاسب و حد تجميد الارصدة لايرانية وهو ما يمي التسييس الواضح بدولار وجعل مصير الارصدة بالدولار موقفاً على نوايا

الحكومة الأمريكية، الأمر الذي دفع بالحكومات المتعطلة صاحبة البترودولارات إلى البحث عن صورة أخرى لمخزائنها، يكون في مقدمتها الذهب، إذ الدولار وعد بالدفع يتوقف مصير الثروة المتخفي بها في حسونه على وفاء الواعد بوعده، أما الذهب فهو سلعة عميقة وليست مجرد معدن كما أن المصرية تسد إلى سبب مباشر ثالث هو انهيار الأفراد خاصة في لولايات المتحدة بعد أن استمادوا حريتهم في شراء الذهب، وهي إيطاليا في وقت لاحق، إلى شراء الذهب داعين في ذلك للذهب المعروف عن العريسيين للاحتصاد مخدريهم في صوره حماية نفقيتها من التآكل بسبب التضخم المتزايد وابعاداً لمخزائهم معدنية عن الصرافات

ويستعمل ثمن الذهب قفزات كبيرة قرب نهاية ١٩٧٩ بعد أن كان قد بدأ ممثل ارتفاعه في التزايد منذ بداية النصف الثاني من العام. ويصل في الأسبوع الأول من أكتوبر ١٩٧٩ إلى ٤٤٧ دولار ولكنه يعود ويخفص في نهاية الأسبوع إلى ٣٨٥ دولار ثم يصل إلى ٤٤٤ دولار للأوقية في نوفمبر ١٩٧٩ وإلى ٥١٥ في نهاية العام ويصل إلى ٨٥٠ في ٢١ يناير ١٩٨٠، وعنده يكون ثمن الذهب قد قفز بما يعارب ٣٠٠٪ في أقل من ثلاث شهور. وتكون أسعار لعائلة الدولار قد استمرت في تصاعدها إلى أن تصل إلى ٢١٪ في المتوسط في أبريل ١٩٨٠ وبدأ الانتقال إلى التوظيف في الودائع الدولارية وعلى الأخص في أدوات المخازن الأمريكية وبدأ ثمن أسهم في الانخفاض بعض إلى ٤٥٠ دولار للأوقية وإنما بعد أن تكون حصى المضاربة قد انتقلت إلى أسواق الفضة والبلاتين وفي بداية يونيو يعود ثمن الذهب لارتفاعه الصعودي ليصل إلى ٦٨٨.٥ دولار للأوقية ليخضع ثانية إلى ٦٤٥ وافي في نهاية يوليو. ويكون ذلك قد حقق ارتفاعاً بسية ١٧,٨٪ من ثمنه في نهاية ١٩٧٨ وإنما من خلال تقنيات صعبة يعود بعد كل توقف أو انخفاض أثنائها إلى الارتفاع بمعدلات أسرع

وإذا ما قارنا اتجاه أثمان النفط منذ أواخر ١٩٧٥ حين كان ثمن البرميل ١١,٦ دولار حتى يناير ١٩٨٠ حين أصبح لثمن ٢٧ دولار للبرميل في المتوسط باتجاه ثمن الذهب في نفس الفترة حيث ارتفع ثمن لأوقية من ١٦١ دولار إلى ٨٥٠ دولار نجد أن الأول قد ارتفع بنسبة ١٣٢,٧٪ بينما ارتفع الثاني بنسبة ٤٣١٪. ويكون ثمن النفط قد ارتفع بمعدل ٣١,٧٪ في «فترة من يونيو ١٩٧٩ (٥,٢٠ دولار في المتوسط للبرميل) حتى يناير ١٩٨٠، بينما ارتفع ثمن الذهب في نفس الفترة بـ ١٩٧٪. ويكون ثمن النفط قد ارتفع بـ ٦١٪ في «فترة من يونيو ١٩٧٩ إلى يوليو ١٩٨٠، بينما ارتفع ثمن الذهب بـ ١٢٥,٥٪ في نفس الفترة. وعلى أساس اتجاه الأثمان هذا بين أن أوقية من الذهب الخالص كانت تمكن من الحصول على ما يقرب من ١٤ برميل من النفط الخام في يونيو ١٩٧٩ و ١٩ برميل في يونيو ١٩٨٠.

هذا عن وضع الذهب في ٧٩-١٩٨٠ وبالنسبة للمستقبل فنقرب تستطيع تحسس الاتجاه الممكن لأثمان الذهب بروية الظروف المتوقعة في سوق الذهب من جانب وأثر ارتفاع ثمن الذهب على احتياطات السلطات النقدية المستقبلية من جانب آخر، على ألا يعيب عن أدهان أنه لا يد من رؤية الكل في إطار الاتجاه الزممي لامتنع السوق الدولي للضخم في ثبات الركود مع مشروعية آثار التساؤل حول مدى الامكانية التي تتاح للدول المتخلفة المصدرة للنفط، في الاستمرار في رفع أثمان النفط ومعدلات الرفع بعد ما بدأ من مبرر في أوضاعهم في ظروف الاقتصاد الدولي.

وبما يتعلق بالظروف المتوقعة في سوق الذهب، يمكن القول بأن الطلب على الذهب يأتي إما من الأفراد، واتجاه هؤلاء هو زيادة طلبهم عليه للاستثمار في ظل الاتجاهات التضخمية، أو لأغراض صناعية (هذا الجزء من الطلب ليس كبير المرونة) أو لأغراض نقدية. وهنا يمكن القول بأن زيادة قسيمة الذهب المخزون لدى السلطات النقدية نتيجة لارتفاع ثمن الذهب لن تدفع للسلطات إلى زيادة

لاحتياطي مه، كما أنه مع سيطرة الاتهامات التضخمية لا تملك هذه السلطات أن تباع الذهب الموجود تحت تصرفها ولا يبق إلا الشيء من الطلب من جانب البلدان ذات الموائض التعطية، والواقع أنه يتعرف على الاتهامات يمكن لهذا الشيء من الطلب على الذهب ربما أن يرى سريعاً البدائل المتاحة بالنسبة لاستبدالها، للعنوان

(أ) البديل الأول يتمثل في الاحتفاظ بالعملة في بعض الأرض، وهو ما قد يكون من غير الممكن اقتصادياً إذا ما ترتب عليه تعريض كل الاقتصاد الرأسمالي لدولي كما أن تحقيقه قد يصعب أو يستحيل سياسياً، فضلاً عن أن الحد من صبح العملة لا يؤثر على إمكانية ترجمة بعض الشراكم من الموائض إلى طلب على الذهب

(ب) البديل الثاني يتمثل في استخدام الموائض في تطوير حقيقي للبلدان التعطية المندى الذي يمكن أن ينفذ هذا السبيل متوقع في نهاية الأمر على غط النمو الذي تحتاره الدولة ووضع كل اقتصادها الحالي والاحتمالي من نظام الائتمان الدولية الحالي. واختيارات الدول الغنية في هذا الشأن لا تبعث الأمل

(ج) البديل الثالث يتمثل في استخدام الموائض في توظيفات مالية، غالباً ما تكون في الأجراء المتقدمة من لاقتصاد الرأسمالي لدولي، وهو دليل عادة ما يكون ضميمته المائد لا يعرض الأصل من تأكل قيمته الناتج من المعدلات المرتفعة للتضخم، فضلاً عن أنه يبقى الأموال رهنه لدى بلدان أثبتت التجربة الحديثة عدم ترددها في تسييس عملاتها تسييس واضحاً

(د) البديل الرابع يوجد في استخدام الموائض في الاستثمار المباشر في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة أي في تلك وإمامة المشروعات الصناعية وغيرها، وهو سبيل، وإن كانت تسمى إليه الدول البروليه، تفرض عليه القيود

ويلقى معارضة كبيرة في داخل لامتصديات المتقدمة . بالنسبة لاستثمارات الدول المتقدمة البترولية في الاقتصاد الأمريكي تعد البيانات الخاصة بالنصف الأول من عام ١٩٧٩ أن مجموع استثمارات بندا الأويك لم تتعد ٦٠ مليون دولار، منها ٥٧ مليون لأربع أقتصادات حصلت عليها السعودية

(هـ) البديل الخامس يمثل في توزيع العملات الأجنبية التي يحتفظ في صورتها بجزء من الفوائض وهو سبيل يقد منه الخطر الذي تفرضه كل من ألمانيا العربية وسويسرا (وهما من بندا العملات القوية) على استخدام عملتهما لهذا العرض

(و) البديل السادس يكون في استخدام الفوائض النفطية في شراء مواد أوبه غير النفط وهو سبيل تتوقف صلاحيته على شروط الساد بين النفط وبين هذه المواد فضلاً عن أن أتمام هذه المواد تتعرض لهزات عنيفة، والاتجار فيها في النهاية من احتكار شركات دولية كبيرة مدونة يصعب على البلدان المتقدمة مراعاتها في أسواق هذه المواد

وعليه يبدو شراء الذهب ببدان لتحلقة النفطية أكثر ابدائل امكانية أو ضماناً في مواجهة التضخم وخطر احتجار الأموال كرهائن، إذ يمكن أن يتم من اسحب الى أماكن يطمأن إليها متحمبو القرارات في البلدان المتحالفة النفطية وإن صر الأمان في هذا الزمان

ومن ثم يمكن لقول أن اتجاه العصب في سوق الذهب سيظل في المستقبل العربي نحو الريادة فضلاً عن ضرورة الالتجاء الى المصارف في صورة أتمام السلع لأخرى وأصعد المدينة

وبالنسبة لعرض الذهب بدات حكومة جنوب أفريقيا في تباع سياسة جديدة، بعد ان كانت تطرح ما تتجه من ذهب في السوق الدولية لتجهب نحو تحديد الكميات التي تطرح وفقاً لحالة السوق وما يستلزمه موقف ميران

مدفوعاتهما، والسؤال هو هل يمكن أن تربط حكومة جنوب أفريقيا، وهي تحتكر ما يقرب من ٧٠٪ من إنتاج الذهب في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، سياستها التسويقية للذهب بالبنزول؟ أما روسيا فالترفع أن يتحدد ما تخرجه من ذهب في السوق الدولية باحتياجات معاملاتها مع اقتصاديات أوروبا الغربية والولايات المتحدة أي تتحدد بوضع ميزان مدفوعات معها. وقد تمكنت روسيا من تحسين شروط تبادلها مع الغرب في ١٩٧٩ نظراً لتصديرها لنفط والغاز الطبيعي بالأسعار المرتفعة. ويرى على ذلك أن انخفاض عجز ميزان المدفوعات مع الغرب من ٣٠٥٤ مليار دولار في ١٩٧٨ إلى ١٠٠٧٤ مليار دولار في ١٩٧٩ وهو أدنى عجز مع الغرب في خمس سنوات لأحيرة على الأقل. وكان الانخفاض عجز الميزان مع دول الغرب مسوداً بعوامل في علاقاتها مع أوروبا الشرقية والسنداء المتجدد. ومن المتطرق أن تنحصر لمعاملات التجارية بين روسيا ودول الغرب، على الأخص الولايات المتحدة على أثر المصادمة الاقتصادية التي قررت في هذه الحالة تنس كميّات الذهب المتوقّع طرحها حتى نهاية ١٩٨٠ وبداية ١٩٨١ مع العلم بأن روسيا كانت قد طرحت في تسويق دولية للذهب ٤١٠ طناً في ١٩٧٨ و ٢٣٠ طناً في ١٩٧٩ ولم طرح أية كمية منذ بداية ١٩٨٠. على هذه الأساس يمكن القول بأن عجز الميزان في سوق الذهب هو نحو أن يكون محدوداً نسبياً. وعليه يمكن القول بأن ظروف سوق الذهب في الشهور القادمة ستكون مواتية لاستمرار ارتفاع ثمنه^(١)

أما فيما يخص أثر ارتفاع سعر الذهب على احتياطات السلطات النقدية والسياسية النقدية مستقبلية فقد خرجت الدول الغنية التي تحتفظ بـ ٨٠٪ من احتياطي الذهب في العالم من فكرة حصر الذهب بأكثر فائدة، إذ وجدت

(١) تشير البيانات الخاصة بحركة ثمن الذهب في السوق الدولية في نصف الثاني من ١٩٨٠ إلى اتجاه ثمنه نحو الارتفاع حتى منتصف سبتمبر (حين وصل من الأوقية ٧٢٠ دولار في سوق لندن)، ثم عودة إلى الانخفاض بسنقر حول ٦٠٠ دولار للأوقية في نهاية العام

احتياطياتها من الذهب وقد تضاعفت قيمتها في غضون أسابيع عندما كان ثمن أوقية الذهب ٦٥٠ دولار قدر الاحتياطي الذهبي لأكثر من ١٤ دولة من الدول الرأسمالية المتقدمة في غرب أوروبا والولايات المتحدة بـ ٥٠٠ مليار دولار وكان أكبر المستثمرين هو الولايات المتحدة التي احتفظت، ازده حملتها ضد الذهب وصد عودته ليذهب دوراً أساسياً في النظام النقدي، واحتياطيات كبيرة من الذهب (الدرجة حملت المراقبين يتشككون في الموثوقية الحقيقية للمحاسبة الأمريكية) هذه الزيادة في قيمة احتياطيات الدول التي لديها احتياطي كبير من الذهب قد تعزى السلطات النقدية باستخدامه لأغراض نقدية، فقد تدفع البنوك المركزية التي منعت من التدخل في سوق الذهب التي الامتداد من الريادة في قيمة احتياطياتها وهي زيادة حصصها عليها دون مقابل لتمارس سياسة نقدية أكثر تحملاً من القيود الخارجية إذ أنه مع وجود احتياطيات بهذا القدر من الأهمية فمن أنها أقل اضطراباً لتعرض على سوسمها النقدي أكبر مما تعرضها صدم تراجعها في ميزان مدفوعاتها مصحوباً بنقص في احتياطياتها الذهبية كما أن هذا الاحتياطي، ككثير من الذهب قد يجعل من المحتمل أن تعاضد البنوك المركزية احتياطياتها من العملات معاملة أقل انضباطاً مما كانت عليه في الماضي. إذ يحشى الآن أن تكفي، ما دامت مسودة باحتياطي ذهبي كبير، عن تفسير فقدانها لحرية من احتياطياتها من العملات (نتج من سياسة نقدية انبساطية) كإشارة خطر تستوجب إعادته لنظر في سياستها وموقعها في الأنظمة المالية

إن صبح هذا الاستدلال ونحقق ذلك يكون الاتجاه المستقبلي لسياسة النقدية بدول المتقدمة التي رائد قيمة احتياطياتها من الذهب نحو لتوسع النقدي ويكون أثرها محسناً أو بعبارة أدق القاء المزيد من الكبر والصبر على النار المشعلة أي زيادة التضخم النقدي، ويصبح لدينا نظام نقدي يقوم به الذهب بدلاً من تخفيف حدة التورط التضخم من زيادة حدة وتعميم التضخم بسود كل اقتصاد السوق السوي على هذا النحو تتداعى سياسة بندان السوق

المتقدمة حيال الذهب مع السياسات النقدية (وغير انقدية) للبلدان المتقلعة والمتخلفة لتزيد من حدة التضخم الهيكلي الذي بدأ يفرض على الصعيد الدولي أنماط سلوك مشابهة لتلك التي يخلفها التضخم على الصعيد القومي، ويحمل من عدم لاستقرار الصايغ الغالب لسوق الدولية. ويشير في هذا الاتجاه إلى التوسع الكبير في عدد أسواق العقود الآجلة لكل السلع المعكس مبادلتها توبياً، وهو ما يترجم إرصاد خطورة عدم الاستقرار (إذ أن وجود أسواق العقود الآجلة يؤدي إلى زيادة خطورة تقلبات). ويوجد الآن في الولايات المتحدة أكثر من ٥٠ مسعة تعني من عدم لاستقرار لدرجة تحلق لها معها أسواق للعمود الآجلة الخاصة بذلك السلع، وذلك بعد أن كانت العقود الآجلة قاصرة قليل أن يأخذ لتضخم الأبعاد الهائلة على السلع غير المستقرة بظهور سبب توقع نتائجها هي ظروف مباحة كالخوب أو على عوامل سياسة كالمعادن.

ومع اتشعل التوقعات التضخمية يرايد الاتجاه إلى المضاربة في لذهب وفي غيره من السلع وفي علاقة وثيقة بما يحدث في سوق الائتمان وخاصة في سوق الرذائع الدولارية

د - أسعار الفائدة

يكفي لبيان الخصخصة التي تتسبب بها الائتمان الدولي في ١٩٨٠ / ٧٩ (مبنة عدم الاستقرار) ومكانها في اتجاه حركه الائتمان الدولية في السبعينات) اتجاه تضخمي بمعدلات محتفعة بالنسبة للفتنات المخافة من السلع والذهب (وايترون) أن ملاحظ في شأن أسعار الفائدة في «رئاستها بأئمان السلع» (الأولية الصاعدة) وأسعار لصرف الملاحظات الآتية

(أ) أن الاتجاه العام في السبعينات نحو ارتفاع أسعار الفائدة خاصة في ليندان المصدر رأس المال وعلى الأخص في الولايات المتحدة والممكنة المتحدة، إذ ارتفع سعر خصم البنك المركزي في الولايات المتحدة من ٤,٥٪ في

١٩٧١ إلى ٧.٥٪ في ١٩٧٣ إلى ٦١ في ١٩٧٥ إلى ٩.٥٪ في ١٩٧٨ إلى ١٢٪ في ١٩٧٩ إلى ١٢٪ في مايو ١٩٨٠. كما ارتفع هذا السعر في إنجلترا من ٥٪ في ١٩٧١ إلى ٣٪ في ١٩٧٣ إلى ١٤.٢٥٪ في ١٩٧٥ إلى ١٣٪ في ١٩٧٨ إلى ١١٪ في ١٩٧٩ و ١٦٪ في أبريل ١٩٨٠

(ب) ان الانخفاض العام كان مختلفاً بالنسبة لسويسر وألمانيا، فكان اتجاه سعر الفائدة في لأولى نحو الانخفاض حتى ١٩٧٨ ثم بدأ في الارتفاع في الثلاثي الأخير من ١٩٧٩ واستمر في النصف الأول من ١٩٨٠ ولكن ظل منخفضاً، إذ لم يتعد ٣٪. وفي ألمانيا الغربية كان اتجاه أسعار الفائدة نحو الاستقرار حتى ١٩٧٨ ثم بدأ ارتفاعها في ٧٩ - ١٩٨٠. وهي لم تكن من البلدان المصدرة لرأس المال ولا بنك التي تستقبل المتروودات حتى بدأ ميران مدفوعاتها بحرف المتجر في ١٩٧٩. وقد ارتفع متوسط سعر الفائدة على الودائع لأجل ٣ شهور من ٣.٧٪ في ١٩٧٨ إلى ٦.٩٪ في ١٩٧٩ وإلى ٩.٦٪ في الثلاث شهور الأولى ١٩٨٠

(ج) أن سرعة ارتفاع أسعار الفائدة بدأت تتزايد في ١٩٧٩ ووصلت أعلى مستوى لها في الولايات المتحدة في أبريل ١٩٨٠ وكذبت في المملكة المتحدة في الثلاث شهور الأولى من ١٩٨٠

(د) ان أسعار الفائدة بحرف تقلبات شديدة على مدار السنة وخاصة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة (١)

(هـ) ان التعامل بسعر الفائدة المؤجل قد تم بمعدلات كبيرة جداً، وذلك لأن أسعار الفائدة تمصع بصمة مباشره للعوامل السياسية (وهي على الأقل حساسة جداً لهذه العوامل)

(١) انتهى عام ١٩٨٠ بسعر الفائدة وقد وصل إلى مستوى مرتفع جداً، ٢١٪ في الولايات المتحدة الأمريكية

هذه الاتجاهات لأسعار الفائدة تشير

- أولاً إلى الاتجاه التضخمي وهو ما يعكسه نمو التعامل بأسعار الفائدة
مؤجدة كمؤشر من مؤشرات عدم الاستقرار في سوق النقد
 - ثانياً إلى اريداد صحوة اخصمون على ائتمان بواسطة البلدان المتحللة غير
الترولية وريادة أعده خبمه الديون
 - ثالثاً إلى أن أسعار لفائدة الدولارية وعلى الأحص على أدويات الخزانة
الأمريكية في علاقتها السدادليه مع ثمن الذهب وأثمان المواد الأولية
عبر السرولية تؤدي إلى انتقال نشاط المصرفية بينها
 - رابعاً إلى أن السياسة النقدية في أهم الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة
يعلب عليها الطابع لتوسعي أو محدودية في الطبع «التكفائي» - هذا
لأخير كان أكثر ما يكون في عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩
 - وأخيراً تؤثر الفروق الدورية في أسعار الفائدة على حركات رأس المال
في داخل الاقتصاد الرأسمالي الدولي وإنما في تفاعل آثارها مع آثار
لقيمود التي تعرضها الحكومات على حركة رأس المال و ندر التغير في
أسعار صرف العملات
- == أسعار المصرف ==

تأكد تمسح النظم لمدي لرأسمالي دولي لدي كان يقوم على قاعدة
الدولار بالغاء قابلية الدولار بتحويل إلى ذهب في ١٥ أغسطس ١٩٧١ ومنذ
ذلك أصبح وقاعدة الدولار تنسم بعدم الاستقرار المتزايد. وبحير تفسح انتظام
النقدي من حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الرأسمالي الدولي أدت إلى
تغير علاقات الإنتاجية النسبية بين البلدان المكونة بهذ. الاقتصاد. وهي تغيرات
تحفقت في إطار الاتجاه الرسمي للتضخم في ثاب الركود، وتعكس ردباد حدة

التصديق الاقتصادي بين ألمانيا الغربية واليابان من جانب والولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل محور الاقتصاد الرأسمالي من جانب آخر. هذه التغيرات الهيكلية لم يصاحبها حتى الآن أية محاولة لإعادة تنظيم شامل للعلاقات وعلى الأخص على صعيد النظام المعدي الدولي الذي يجمع الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة على محور يجمع عادة الترسب اللام في تعريف معتبره في الألمان أعمال العملات الرئيسية وعملات البلدان للبلدان المتخلفة التابعة في الاقتصاد الرأسمالي الدولي.

وقد انعكست علاقات الإنتاجية النسبية الجديدة في انعدام توازن موازن المدفوعات للبلدان الرأسمالية المتقدمة انعداماً أخذ يترافق منذ النصف الأول من السبعينات ووصل إلى مستوى حساس في أكتوبر ١٩٧٨، حتى هبطت قيمة الدولار في علاقته بالعملات الأخرى هبوطاً كبيراً. حيث اعتبرت حركات سعر صرف الدولار قد تجاوزت أي حدود يمكن إرجاعه لعوامل غير أساسية. وكانت هذه الحركات مصيرة من الأزمة النقدية التي تستوجب التعجيل من إعادة ترتيب العلاقة بين أسعار صرف عملات هذه البلدان استجابة لوضع موازن مدفوعاتها وهو ما ترتب عليه حدوث تغيير معتبر في العلاقات بين العملات الأساسية لهذه البلدان معياراً حقيقياً وشكياً.

وقد تم هذا التغير من خلال حركة ذات اتجاهين

(أ) انخفاض أول من ١٩٧٧ حتى أكتوبر ١٩٧٨ تمثل في انخفاض قيمة الدولار في علاقته بالعملات الأخرى وخاصة ليرة اليابانية والمارك الألماني والفرنك السويسري والعمتان الأولى وانشاء مركزان على انتاجية عمل نسبه قوية والعملة نالته تركيز مفضلاً عن انتاجية عمل نسبه قوية، على وضع مالي متميز به يمكن الأمان لجزء كبير من رأس مال الدولي. خاصة ذلك الذي يحظى الفضة فقد انخفضت قيمة الدولار الأمريكي بحده (١٩٪ في صورة حقيقية) في الفترة من سبتمبر ١٩٧٧ حتى نهاية أكتوبر ١٩٧٨ بينما ارتفعت قيمة الين

والمارك الألماني بـ ٤٠٪ و ١٣٪ على التوالي وقد كانت التغيرات في الأسعار للعملة لصرف العملات لأخرى الرئيسية أقل انحصار قيمة الدولار الكندي بـ ١٥٪ والليرة الإيطالية بـ ٨٪، وكانت تغيرات أصغر في أسعار الصرف الحتمية لفرنك الفرنسي والحيه الاسترليني. وقد وصل الاتجاه المتزايد لحركات رأس المال ذات الطبيعة المضاربة مقصد السيطرة على أسواق الصرف في ظل ظروف تتميز بعدم الاستقرار كأساس لهذه الظروف، نقول وصل هذا الاتجاه إلى قمته في أكتوبر ١٩٧٨ في خلال هذا الشهر، الذي شهد أقصى صور لاستقرار في أسواق الصرف منذ ١٩٧٣، انحصرت قيمة الدولار الأمريكي بـ ٦٪ بما يقابل ذلك من تعبيرات كبيرة في أسعار صرف العملات الرئيسية الأخرى هنا يتم لقاء السبق بين الولايات المتحدة واليابان والمانيا الغربية وسويسرا في أول نوفمبر ١٩٧٨، تصحيح وضع اعتبرت فيه حركات سعر صرف الدولار الأمريكي قد تجاوزت أي هبوط يمكن الرجاءه لعوامل أساسية (هل يفس ذلك أن الدول الأخرى ترى أن برك الدولار لهبوط أكبر يمثل استئصالاً للوضع المحوري للعملة الأمريكية في تحقيق مرادها لا تتكاد مع علاقات الانتاجية لسببية بين هذه البنى؟).

(ب) الاتجاه الذي يتمثل في عودة الدولار الأمريكي، مصححاً بتدخلات كبيرة لمساندته، إلى الارتفاع وانما يظل حتى بداية الثمانينات بقيمة أهل من قيمته في سبتمبر ١٩٧٧ مع حركة متقلبة أحياناً بسرعة كبيرة في ١٩٨٠ بين الارتفاع والانخفاض. وهو ما يعني أن الاتجاه بين أول أكتوبر ١٩٧٨ وبعد أكتوبر ١٩٧٨ إنما يقعان في إطار اتجاه عام يتعمق من خلال تقلبات ومن قصير تردد حدثها هو اتجاه الانخفاض المستمر في قيمة الدولار الأمريكي طوال السبعينات.

وتصوير ما شهده عام ١٩٧٩ واجره الأول من ١٩٨٠ يمكن أن يظهر بانسداد بين ثلاث فترات: من نوفمبر ١٩٧٨ حتى مايو ١٩٧٩، من يونيو ١٩٧٩ حتى يناير ١٩٨٠ ومن يناير ١٩٨٠، وملاحظ أولاً أن الحركة العامة تتميز بعدم

الاستقرار الكبير للدولار الأمريكي (الذي سجل تقلبات في قيمته بدت أحياناً ١٠٪) وبين الألماني (الذي انخفضت قيمته بـ ٢٦٪) والسترليني (الذي شهد سعر صرفه تغير مريع خلال الفترة بمعدل ٨٪ في الشهر) كما تميز بالنقص لسبي في تقلبات العملات الرئيسية الأخرى، وهي عملات بلدان السوق لأوربيه المشتركة التي تشكلت فيما عدا بريطانيا في نظام نقدي أوروبي

في الفترة الأولى، ابتداءً من نوفمبر ١٩٧٨ تبدأ قيمة الدولار الأمريكي بعد إجراءات مماثلته في ١٩٧٩ في الصعود خلاقاً بذلك ضغطاً على المارك لألماني، في الوقت الذي يعزز فيه الاسترليني وضعه حاداً مع نمو الارتفاع لمحبة الأيرلندي واستمر في الارتفاع حتى يوليو ١٩٧٩ ويشهد يناير ١٩٧٩ البدء العملي في السياسة النقدية الأوربيه وفقاً لنظام نقدي أوروبي EMS المقرر إشاؤه في ١٢/٥/١٩٧٨ برحود قانوني ابتداءً من ١٣ مارس ١٩٧٩ يحتوي كل بلدان السوق بين العملات الأوربيه وارساء وحدة الحساب الأوربيه ECU، ويهدف في مرحلة ثانية إلى خلق صندوق النقد الأوربي EMF في ١٣ مارس ١٩٨١ وقد شهدت أسعار صرف عملات الدول الأعضاء في هذا النظام القليل من التغير في علاقتها بالدولار خلال النصف الأول من عام ١٩٧٩، وارتفعت أسعارها بالنسبة للدولار فيما عدا الفرنك البلجيكي والكنورون الدانمركي ابتداءً من يونيو ١٩٧٩ وعلى الأخص الليرة الإيطالية والمارك لألماني في مواجهة الدولار، وذلك لمحاولة دون زيادة نفقه الحصول على البترول والواردات الأخرى المعبر عنها بالدولار دون دفع

وفي الفترة الثانية من مايو ١٩٧٩ حتى يناير ١٩٨٠ يهبط سعر الدولار ويتعد عنه كبار المستثمرين ابتداءً من شهر مايو وينغل انطد إلى المارك لألماني كبديل للتوظيف ويصبح محلاً لصعود نمو الارتفاع، ويترك المستثمرون تدريجياً عملات أخرى داخل انظم النقدي الأوربي متوجهين نحو المارك الألماني ويؤدي الاستقرار في ضعف الدولار إلى تعديل في سعر المارك لألماني

بعد البيرة الإيطالية صلاتها ويريد من حدة الضغط على عملات أخرى داخل
النظام وينتهي الأمر في ٢٤ سبتمبر ١٩٧٩ برفع سعر الدولار الألماني بـ ٢٪
وتخصص الكورون الدانماركي أولاً بـ ٢٪ وثانياً بـ ٥٪ في ٢٩ نوفمبر ١٩٧٩
ومع اتحاد إجراءات جميعه مسانده الدولار (حطة فوبكر) في أكتوبر ١٩٧٩
وارتفع أسعار لغاتده لحديد في دول اسطدم النقدي الأوربي تقن تدريجياً
الضغوط على دولار الألماني

وتكون الفترة الثالثة مع ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة ومحس
وضع الدولار في يناير ١٩٨٠ ويؤدي هذا الموقف الى عودة المستثمرين نحو
الدولار على حساب المارك الألماني لحد كسر، وهو ما يؤدي الى فقدان هذه
الآخر لكثير من الأرضية في داخل النظام النقدي الأوربي، يريد فيه لتبقى بمنز
معتبر في ميزان المدفوعات الجارية لألمانيا الغربية عام ١٩٨٠

وثيق التجربة أنه وإن قل معدل عدم الاستقرار بالنسبة لأسعار صرف
العملات الأوربية مقارنة بما تم للدولار الأمريكي والين الياباني فإنه لا يمكن
تحقيق حد معقول من الاستقرار في أسواق الصرف طالما ظلت الفروقات بين
معدلات التضخم في بلدان السوق الأوربية للخصمة كبيرة وفي غياب التنسيق
بين السياسات لتعديله لهذه البلدان كما تهي أن درجة الاستقرار في أسواق
صرف العملات الأوربية مستقل دائماً رهينة بما يحدث للدولار الأمريكي وللين
اليابان كذلك.

وقد كان لإعادة ترتيب ألعاف بين أسعار صرف العملات التي تحقق في
أكتوبر ١٩٧٨ والنصف الأول من ١٩٧٩ آثار على علاقات الثقة والثمن السية
من أهم البلدان الرأسمالية، متقدمة هذه الآثار كانت كبيرة ظهرت في صادرات
ومزارع مدفوعات البلدان المختلفة على النحو الذي رأيناه عند الكلام عن
أوضاع موازين المدفوعات لهذه البلدان

من هذا يتضح أن الاتجاه العام الذي يسود السبعينات وببره تفصيل
١٩٨٠/٧٩ يمثل في :

(أ) تفسخ النظام النقدي للاقتصاد الرأسمالي الدولي وبلورة أزمة قاعدة
الدولار وغياب الضوابط في تحديد أسعار الصرف

(ب) الانخفاض المستمر في قيمة الدولار مع تقلبات أحياناً كبيرة وسريعة
في سعر صرفه وبالتالي أسعار صرف كل بلدان الاقتصاد الرأسمالي الدولي،
وسببه عدم الاستقرار في أسواق الصرف وهو لا يمكن من مواجهة
التضخم الدولي

(ج) مقابله التغيرات في أسعار الصرف لأثر الفروق السوية في أسعار
المائدة ودفع رؤوس الأموال إلى أن يوظف في شراء العملات والمضاربة فيها
مجدية بذلك قدرأ أكبر من عدم الاستقرار

(د) ما يرتب على ذلك من تناقص في قيمة الثروات التي يحتفظ بها في
صورة الدولار أو في صورة وثائق دولارية، وعلى الأخص احتياطات البلدان
الرأسمالية المتخلفة غير لبروليه من العملات الأجنبية وشرو دولارات البلدان
المتخلفة البروليه.

وهكذا تتكاثف أسعار الصرف، أثمان بيع وشراء العملات الرئيسية
وخاصة الدولارات مع الأثمان الدولية الأخرى، في جعل شروط التبادل في خمر
صالح الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي من طريق التغيرات
المستمرة في أسعار الصرف، وهي الانخفاض من الامكاثنة الحقيقية لخدراتها،
خاصة تلك التي توجد في شكل احتياطي من العملات الأجنبية أو في شكل
شرو دولارات، ولا يبقى لاستثمار صوره هذا النظام للأثمان الدولية لا رؤية
بجاهات أثمان السلع الصناعية التي تصدرها لأجراء المتقدمة من الاقتصاد

الرأسمالي الدولي التي يتعين أن يلمح بها أثمان السلع الغذائية بعد أن تحول العدد الأكبر من البلدان المتقدمة إلى مسورد للعذاء

و- أثمان السلع الصناعية والمواد الغذائية

سبق أن رأينا أن اتجاه أثمان السلع الغذائية وانخفاضات التي أصابتها في ١٩٧٩ عند الكلام عن أثمان المواد الأولية غير النفطية، ولذا سنقتصر هنا على أثمان السلع الصناعية، أو بعبارة أدق، أثمان أهم السلع الصناعية التي تصدرها بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتستوردها البلدان المتحالفة النفطية وغير النفطية

لاستكمال الصورة التي نتحدث من خلالها نتيجة تقسيم العمل الدولي في الاقتصاد الرأسمالي الدولي بين الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات المتخلفة لا بد من رؤية أثمان السلع الصناعية التي تصدرها البلدان المتقدمة ومواجهتها بأثمان السلع الأولية (ب) فيها العقد التي تصدرها البلدان المتخلفة دون أن نفعل بطبيعة الحال أثر الأثمان لأخرى (مثل الذهب وأسعار المائدة وأسعار الصرف)، في شأن هذه المواجهة نلاحظ الآتي

(أ) أنه ينزم كما سبق أن ذكرنا إضافة السلع الغذائية إلى جانب السلع لصناعية نظراً تحول أغلب البلدان المتقدمة إلى مستوردة للعذاء واحتكر لجزء الأكبر من تجارتها بواسطة الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة.

(ب) أنه لكي تكون للمواجهة معنى لا بد وأن نعطي سلسلة الأثمان فترة زمنية طويلة جداً، أي لا بد أن تواجه أثمان المواد الأولية بأثمان السلع الصناعية على فترة زمنية من الطول بحيث يبين فيها حقيقة العلاقة التي يسهل إجمالها عن طريق احتياط فترة قصيرة لا تمثل الاتجاه الهيكلي أو اختيار تاريخ معين لهذه السلسلة الإحصائية، ولقضية قديمة وقد أثارت وما زالت تثير الكثير من الجدل، ولا إحصائيات المناقشة لا تسعف ورغم ذلك يمكن الارتكان إلى بعض دراسات

UNCTAD (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) في هذا المجال، على الأقل
بالنسبة للسلع

(ج) أن الإيراد الناتج عن بيع المواد الأولية في السوق الدولية لا يمكن
اعتباره من قبيل مكسب الخالص للبلد المنتج، إذ أن ذلك يتوقف على مدى
سيطرة البلد على الأسواق وعلى مكرم تسويق المنتج وعلى النحلة التي يربح
فيها الثمن. عند بيعه لشركات التجار أو الدولية أو بعد بيعه لها، وكذلك
على ما تخضع له السلع من عارسات المفردة في شراء والبيع.

(د) أنه من المعروف أن أثمان المواد الأولية أكثر عرضة للتغيرات والهرات
المبينة من اثمان المنتجات الصناعية وقد تؤدي التقلبات في مدى القصر في
حفظات انخفاض الأثمان بالمكاسب التي حققها البلد المنتج عند ارتفاع
الأثمان.

في ضوء هذه الملاحظات يبين من البيانات أن

١. اتجاهات أثمان مجموعات من السلع الصناعية التي يصدنها عدد من
البلدان الرأسمالية متقدمة (المان، ألمانيا الغربية، لولايات المتحدة، والسويد،
هولندا، سويسرا) وفي صادرات مثلت في ١٩٧٥ بين ٥٠ ٦٠٪ من الصادرات
العالية، في مختلف مجموعات سلع التجهيز، بقول أن اتجاهات أثمان هذه
المجموعات كان صعودياً خلال السبعينات (بمعدل ١١٨٪ / لسنوات من ٧١
١٩٨٠ بمعدل معدل سوي أدنى من متوسط معدل التضخم السوي لبلدان
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نفس الفترة)

٢. أن الاتجاه الصعودي الذي يحقق بمعدلات أكثر انتظاماً ويبين حديث أدنى
وأعلى متقاربين بالنسبة للمجموعات المحتفزة من السلع الصناعية

٣. أنه، ما احتروا أكثر للمجموعات شراء بواسطة البلدان المتخلفة نجد أن
معدلات ارتفاع أثمانها أعلى من متوسط المعدل العام لكل السلع لصناعية

التصديرية، وقد أحسب من بين الآلات غير الكهربائية لآلات لمسوحات
وللمشحات الحدية والآلات الزراعية ومن بين الآلات والأجهزة الكهربائية حثرتا
أجهزة إمداد صلاب سلكية واللاسلكية والأجهزة الكهربائية المنزلية، ومن بين
معدات النقل حثرتا سيارات وببما كان معدل ارتفاع الأثمان لكل السلع
الصناعة ١٩٨٠/٧٦ - ١٩٨٠/٧٦ بلغ هذا المعدل ١٥٥,٧٪ لأثمان الآلات الزراعية
و ١٥٤٪ لأثمان الآلات المنسوجات ومنتجات الحديدية و ١٤٧,٦٪ لأثمان
تسييرت

٤ - تجاه أثمان المواد الغذائية التي تستوردها البلدان المتحللة إلى الصعود
بمعدلات مرتفعة وصل مثلاً ١١٪ خلال الفترة من ١٩٨٠ - ٧٥

٥ - وبمقارنة معدلات ارتفاع أثمان السلع الصناعية التصديرية بمعدلات
أثمان السلع الأوبية في الفترة ١٩٧٨ - ٧٥ ومن ١٩٨٠ - ٧٥ يتبين

(أ) أنه بالنسبة للفترة من ١٩٧٨ - ٧٥ بينما ارتفعت أثمان كل السلع
الصناعية ٥٩,٥٪، لم يزد معدل ارتفاع أثمان المواد الأوبية في هذه الفترة عن
١٨,٩٪ لنفس الفترة وفي داخل منتجات الصناعة وصل معدل ارتفاع أثمان
الآلات الزراعية والآلات المنسوجات إلى ٦٤٪ (وهي صاحبة أعلى معدل)
ومعدل ارتفاع أثمان السيارات إلى ٥٩٪، بينما وصل معدل ارتفاع أثمان المواد
الأوبية الرغوة (صاحبة أعلى معدل بين المواد الأولية بما فيها البترول)
٣١,٦٪، وكان المعدل مسوياً لنصف بالنسبة للمعادن كل ذلك بالنسبة للفترة
١٩٧٨ - ٧٥

(ب) وبالنسبة للفترة من ١٩٨٠ - ٧٥ بلغ معدل ارتفاع أثمان منتجات
الصناعة التصديرية ٤٦٪، مع ارتفاع أثمان الآلات الزراعية والسيارات ٥٦٪
وأجهزة المواصلات السلكية واللاسلكية ٥٧٪، وكان ارتفاع أثمان المواد الأوبية
في هذه الفترة ١٠٥٪ خلال نفس الفترة وأثمان مواد الأوبية بدون النفط ٦٠٪

وإذا ما استبعدنا أثمان النفط التي ارتفعت بـ ٨ / ١٦١ أثناء الفترة من ارتفاع أثمان مواد الأولية الأخرى الما يرد إلى ممارسة المصارىة الهائكة التي عرمتها لأسواق الدولية فيما بين بهاية ١٩٧٩ والثلاث شهور الأولى من ١٩٨٠ (جدون رقم ٢٠)

ويخلص تقرير UNCTAD من مقاربات شبيهة إلى النتائج الآتية بالسبة شروط التبادل بين لاقتصاديات المتحممة والاقتصاديات المتقدمة «بالرعم من الارتفاع القوي في أثمان المواد الأولية غير النفعية الذي شهدته أسواقها في ١٩٧٩ لم تصح شروط التبادل بهذه السبع في علاقتها بالصاحرات الصناعية بدول المتقدمة في أن نسلم تماماً من الهبوط لحاد الذي أصابها في عام ١٩٧٨. ومن لنوقع أن يسمر الهبوط في عامي ١٩٨٠، ١٩٨١ (١٦)، ذلك أن النسوات تشير إلى أن الريادة في أثمان السلع الصناعية التي تصورها البلدان المتقدمة مستفوق الزيادة الاسمية في أثمان مواد الأولية (غير النفطية)، باستثناء المعادن غير الحديدية التي يتوقع لشروط تادلها أن تبقى عند مستواها الحالي، وهو يريد على مستواها لمخفض في سنة ١٩٧٥ بحوالي ٢٠٪. وقد كان هبوط شروط لتبادل لهذا واسع الانتشار في عام ١٩٧٨، إذ بلغ ١١٪ في المتوسط وشمل جميع المواد الأولية بـ فيها النفطية. وعلى العكس من ذلك شهد عام ١٩٧٩ ارتفاعاً ملحوظاً في الأثمان لاسميه ولحققية لكن مجموعة من مجموعات السلع، وهو ارتفاع توقع مع يماحق معدن النمو في الاقتصاد العالمي (ويجد تقرير UNCTAD أنه من العريب أن يصطحب التباطؤ في النمو بارتفاع أثمان مواد الأولية) وهذا رأينا أن جل الارتفاع كان نتيجة لعملية مضاربة بذاب

(١٦) ارتفعت أثمان للسلجات الصناعية في ١٩٨٠ بـ ١٤٪ مقدرية بأثمانها في ١٩٧٩. ركبت ارتفعت أثمان المواد المعدنية بـ ٣٣٪. هذا في الوقت الذي انخفض فيه أثمان المعادن والشاي والى والكافور والمطاط

Le Monde Economique et Social P 19 - 20

بالذهب وانتقلت إلى صيره من مواد (أمن المواد الأولية الصناعية فهي حساسة للغاية في تأثيرها بحركة تكوين المخرجات للاحتياطي وقد ترتب على وجود توقعات بارتفاع أمنائها زيادته انتاجها في عامي ١٩٧٧-١٩٧٨ ولكن أمنها هذه المواد هبطت في عام ١٩٧٨ هبوطاً ملحوظاً إذ ما قيست بأمن المنتجات الصناعية المصدرية وقد نجم هذا الهبوط من ركود الطلب على هذه المواد وقد شهد عام ١٩٧٩ انجهاً عكسياً بحركة لأمن النسبية بسبب إعادة تكوين المخرجات الذي كان قد تناقص خلال عامين السابقين

ولقد كانت أمن الصادرات من النفط الخام في علاقتها بأمن السلع الصناعية من التقلبات في الفترة ٧٥-١٩٧٨ بحيث ترتب عليها انحصار شروط لتبادل بينها لمستوى أدنى من المستوى الذي كانت عليه في ١٩٧٤، وقد تم ذلك تحت تأثير نقص الطلب على البترول، ساجم عن الانكماش في الاقتصاد الدولي ونظراً بتوزيع في إيران بحفض العرض من البترول وارتفعت لأمنها في ١٩٧٩ بمعدل أعلى من معدل ارتفاع أمن السلع الصناعية، وترتب على ذلك تحسن شروط التبادل بين البترول وبينها فصلحه الأول بالنسبة لكانت عليه في ١٩٧٨ (١).

ويحقق هذا الاتجاه لشروط التبادل من خلال نظام الأمن الدولية الذي تكتمل حلقاته: أمن السلع المينة، أمن التديقات المالية ويكملها أمن القرة العاملة في تقلباتها الدولية، خاصة تلك التي تأتي منيرة وغير منيرة، من الأجزاء المتخلفة نحو الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي، ومن خلال هذه الأمن يتحقق توزيع الناتج على الصعيد الدولي على نحو يبين ما يعود على كل من البلدان المتخلفة والقوى الاجتماعية في داخلها من ثمة تقسيم العمل في الاقتصاد الرأسمالي.

United, World Economic Outlook, 1980 - 1981, TD B 763, March, 1980, P 21 (١)

د - وثائقي مؤشرات الأمان الدولي في بداية التسعينات

وتبين أن هذا الاتجاه لعلامات الأمان الدولي ما زال مستمراً، فعبارة عام ١٩٨٥ سنة اساس = ١٠٠، يسجل الرقم العيادي لأمان أهم مجموعات صنع التجارة الدولية حتى نهاية ١٩٩٣ الاعهاد التالي

أولاً السلع التي تصدرها الاقتصاديات الرأسمالية المتحللة

السنة	المشروبات الاستوائية	بنور الزيت الباتية والزيت	ملواد الأديلة الزراعية	معدن	البترول الخام
١٩٨٤	١١٠	١٤	١١	١٥	١٠٣
١٩٨٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨٦	١٢٤	٦٣	١٠٣	٩٥	٤٧
١٩٨٧	٨١	٧٣	١١٩	١١٣	٦٢
١٩٨٨	٨٣	٩٦	١٢٩	١٢٤	٥٢
١٩٨٩	٧٠	٨٥	١٢٩	١٢٤	٦٣
١٩٩٠	٦٢	٧٤	١٣٥	١٤٨	٨١
١٩٩١	٥٧	٨٠	١٣٧	١٣٤	٦٨
١٩٩٢	٤٩	٨٦	١٣٤	١٢٩	٦٧
١٩٩٣	٥٧	٨٥	١٣٠	١١٠	٥٩

المصدر: قسم الاعلام الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، نيويورك ٤ أكتوبر ١٩٩٤، جدول A.8

لاحظ

- اتجاه الأمان الحقيقية للمشروبات لاسوائكة نحو التناقص الكبير
- اتجاه الأمان الحقيقية لبذور الزيت الباتية والزيت نحو التناقص الكبير

- انهاء الائتمان الحقيقي بمواد الأولية الزراعية نحو الريانة غير الكبيرة ثم عوده للاستثمار

- انهاء الائتمان الحقيقي للمعادن نحو الرماد ثم عودتها للاستثمار الى ما يقارب مستوى في الأساس

- انهاء الائتمان الحقيقي للترول نحو الاستثمار الكبير

ثانياً : السلع التي تصورها الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة *

السلع الصناعية	للتجهت الخلفيه	السنة
١٠	١١٦	١٩٨٤
١٠	١٠٠	٩٨٥
١٢٠	١١٥	٩٨٦
١٣٥	١٠٠	١٩٨٧
١٤٤	١٥٢	١٩٨٨
١٤٢	١٦١	١٩٨٩
٥٨	١٥١	١٩٩٠
١٥٧	١٤١	١٩٩١
١٦٢	١٣٨	١٩٩٢
١٥٧	١٣٩	١٩٩٣

نفس المصنوع

لاحظ

- الانهاء الصهيوني بالائتمان الحقيقي للمعادن العنانيه ثم استثمارها بعدلات

محدودة، وعودتها للاستثمار (١٥٩٪ في ١٩٩٤)

- الانهاء الصهيوني بالائتمان الحقيقي للسلع الصناعيه

ويبين من معارضة اتجاهات أنموذج السلع التي تصدرها الاقتصاديات
الرأسمالية المتقدمة مع اتجاهات أنموذج السلع التي تصدرها الاقتصاديات
لرأسمالية المتقدمة، تأكيد استمرار اتجاه شروط تبادل في غير صالح
لاقتصاديات المنطقة في نهاية التسعينات



أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي بدأت اذن تمر عن مهب مد نهاية
الستينات واستمرت كأزمة هكلية حتى يوم هذا رغم المحطات التي توهم
البعض أنها بدايات الانعاش الاقتصادي . وهي كأزمة هكلية تعكس الاتجاه
المرتمى للتصحم في ثانيا الركود، وجمع اذن بين مظهري الركود (البطالة والعمر)
واربع الأثمان (اعادة توزيع الدخل المعطى والثراء) وتتميز الأثمان الدولية في
كل جيبات السوق الدولية بالتقلبات الشديدة في ظل الاتجاه التصحبي العام،
الذي تفرضه الصعوبات لتضخمية هيكلية وتقلل من حدته بين حين وحين
اجراءات السياسة الاقتصادية . ويعتد النشاط المصرفي بصفة عامة و لمضاربات
ماله بصفة خاصة عن نشاط السوق الدولية وتسيطر سياسات الاقتصادية
لسانك الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة بين الاجراءات التي تحد من التصحم، فتزيد
من «بطالة» أو تلك التي تحد من البطنة، فتزيد من ارتفاع الأثمان في وضع
أدت فيه التكنولوجيا والشاغل الاقتصادية (بما فيها الخدمات) في اقتصاديات
الرأسمالية لتضخمه الى جعل القوة العاملة المتاحة أكثر من اللازم لاحتياجات
عملية تراكم رأس المال . ويتنامى وضع البطالة بصورها المختلفة . وتشهد
السياسة الاقتصادية أزمة فشل أحد انعكاسات أزمة اندوه في الاقتصاد
لرأسمالي المعاصر . ويستقر الفكر الاقتصادي، يعق وحيرة، عن وجود الأزمة
وعلى استمرارها وانما يختلف عند اليدوية حول تفسيرها

ثالثاً التفسير النظري للأزمة

راح في منتصف السبعينات اتجاهان في تفسير الأزمة ، اتجاه يبحث عن أصل الأزمة فيما يسمونه بأزمة الطاقة ، على أساس أن ارتفاع أسعار الطاقة وخاصة الطاقة البترولية يمثل العامل الرئيسي وراء الاتجاه التضخمي في الاتحاد وأزمات موارد المدفوعات للبلدان التي تعتمد أساساً على الطاقة المستوردة ، وما يرتب على ذلك من عدم قدرتها على التصدير وما يؤدي إليه ذلك من ركود اقتصادي يعبر عن نفسه بازدياد عدد البطالين عن العمل وتعطل الطاقة المادية الاناجية . أما الاتجاه الثاني فيبحث عن تفسير للأزمة بما يسمى بأزمة النظام النقدي الدولي ، أي نظام المدفوعات الدولي وسيله التبادل في السوق الرأسمالية الدولية . لرى كلا من الاتجاهين

(١) بالنسبة للاتجاه الأول ، تفسير الأزمة بأزمة الطاقة متصوراً لأمر باعتباره أساساً علاقة بين الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة للبترول بالنسبة لهذا الاتجاه سرى أولاً خطأ المنهج الذي يسمه أصحاب هذا الاتجاه من طريق بيان كسبة معالجة مسألة الطاقة ، ويعول مسألة الطاقة ولا يقون أزمة الطاقة سرى بعد ذلك وضع أثمان البترول خلال المرحلة التي بدأت بنهاية لحرب العايدة الثانية . ينتهي إلى أن مسألة الطاقة لا تفسر الأزمة الرهنة للاقتصاد الرأسمالي الدولي .

لتفهم مسألة الطاقة يتعين أن نتحدى المنهج المفسر الذي يصور المسألة في صورة علاقة بين البلدان المنتجة والبلدان لمستهلكة . إذ الواقع أن المسألة تنير العديد من الأطراف ، من القوى الاجتماعية في كل أرجاء العالم الرأسمالي . منها من يستعيد من لوهف ومنها من يخرج منه بخمى حين بل ويتحمل في لنهاية ما يترتب عليه من أعماء . ولا يمكن أن نفهم مسألة الطاقة فهما سليماً لا ، إذ نطرد إلى أطرافها السالبة : القوى الاجتماعية في البلدان المنتجة ، رأس المال البترولي وعلى الأخص رأس المال الأمريكي ، والقوى الاجتماعية الخسمة في

البلدان المستهلكة للطاقة

لنرى أولاً القوى لاجتماعية في البلدان المنتجة المتخلفة ومدى استهلاكها من البترول. هناك أولاً الدولة التي تحصل على عوائد البترول وسرى بعد لحظات نصيبها السبي من الفائض الناتج من إنتاج البترول وأقل ما يقاوم عن هذه الدوله (بطبيعتها الاجتماعية والسياسية في مصر، في إيران، في السعودية، في البحرين، في ليبيا، في غروبيلا، في بحريا، إلخ) أنها ليست دولة المباشريين أم المنتجون المباشرون فيحصلون على القليل من عوائد البترول وبغرة إلى مستوى المعيشي لأغلب شعوب البلدان المستعرة للبترول تظهر بوضوح أنهم غير مستعدين من هذا العيش الذي يشرح من داخل أراضيهم ولا يقتصر عدم الاستمادة في هذا المصدر من البترول الذي يستهلك في داخل البلدان المنتجة في العالم العربي (حتى احتياطات البترول تقدر في عام ١٩٧٠ بحوالي ٦٠٪ من الاحتياطي العالمي) كان إنتاج البترول في عام ١٩٦٩ ١٥٣,٣ مليون طن، وهو يمثل ٣٠,٦٪ من الإنتاج العالمي ولا يستهلك العالم العربي إلا ١٠٪ مما يسجه حتى الجزائر، التي تعتبر صاحبة أجراً ساسة في مجال تصنيع منتجات البترول والغاز الطبيعي منتج بعضها مع الاتفاقات التي عقدتها مع كل أشكاك رأس المال الأمريكي والفرنسي والاعلمري والاسباني والأودي. في عام ١٩٨٠ بفترة على استهلاك ٢٠ مليار م فقط من إنتاج الغاز الطبيعي الذي ينتظر أن يصل إلى ٩٠ مليار م (وبهذا يكون قد تحولت من بلد منتج أساساً للحمور كمادة للتصدير إلى إنتاج البترول والغاز الطبيعي، كحواد أوبية للتصدير كذلك!) بل أدى من ذلك يكون هؤلاء المنتجون المباشرون أكثر من يصارون بارتفاع أسعار السلع المستوردة من الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والتي زاد ارتداد أثمانها بعد الزيادة في أسعار الطاقة

لنتجسون المباشرون في البلدان المنتجة للبترول لا يعود عليهم ادن الا القليل من البترول سواء بالنسبة للأموال الناتجة عنه أو حتى بالنسبة لاستهلاكهم

مه أين ذهب أموال البترول أدن؟ تستثمرها دول البلدان المنتجة أساساً في
 لاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بل وبهرع هذه الأموال - وهو أمر طبيعي -
 لمساعدة رأس المال في هذه الاقتصاديات ولاهائت من عشرته ألفاً لأزمة مرضى
 من السعودية بزيادة قيمته ٦ مليار من الدولارات - مرضى من قطر بمرتب يبلغ
 ١٥٠ مليون دولار - مرضى من السعودية بسبب الدولي (ويسيطر عليه رأس المال
 الأمريكي) قيمته ٧٥٠ مليون دولار - مرضى من العراق لليابان وأحر لفرنسا
 بحوالي مليار دولار الكويت تشتري ١٤,٦٪ من أسهم شركة ويسمر بر المنتجة
 للمرسيدس ببيع ١١٧ مليون ديدير كروني - الكويت يستخدم ما يريد على ١٠٠
 مليون ديدير كويتي في شراء العقارات في مدينة الاعصاب بلندن - الكويت وقطر
 شريان أسهم الشركات المالكة لعقارات الشانويه في باريس ببلغ ١٤٥ مليون
 فرنك فرنسي (وفي حالات الاستثمارات في العمارة يحصل رأس المال لنتج
 على هائلة لا تريد على ربح المائدة الخارية) - في ١٩٧٤/١٢/١٩ اشتري
 مستثمرون عرب (لم تكن جسيتهم) ٢١٪ من شركة «ريشتارد كوستيني»
 الانجليزية للمقاولات والانشاء التي تمارس جانباً من نشاطها في منطقة الشرق
 الأوسط وكانت قيمة الصفقة نحو ٤٢ مليون جنيه استرليني، وهي الرتبة من
 نوعها خلال الشهور الأخيرة من عام ١٩٧٤، وأموال عربية أخرى تستثمر في
 أمريكا وأوروبا في شركات التأمين وفي السواحل سياحية وشبكات دور السينما
 وشراء الشركات لأوروبية وهي لمجموع يستثمر دول اسبرون خلال الاحدى
 عشر شهراً الأولى من ١٩٧٤ ١٥ مليار دولار في أمريكا وبلدان أوروبا العربية
 يكون نصيب أمريكا منها ١٥, ١٠ مليار دولار ونصيب السعودية وحدها من
 الاستثمارات التي توجه لأمريكا ما يعرب من ٧ مليار دولار وقد اتحدت هذه
 الاستثمارات شكل ودائع مصرفية أو شراء سندات من الحكومة الأمريكية

أموال البترول التي تحصل عليها دول البلدان المنتجة للبترول تترك المنتجين
 المباشرين في هذه البلدان أمام الصعوبات اليومية للمعيشة في اديدها المستمر
 وتسرع لمساعدة رأس المال في الأحياء المتقدمة من معالم الرأسمالي على أمل

تحسين أوضاع موازين مدهوعاتهما. ورغم ذلك يكافأ الشائمون على أمر الدول المنتجة بموقف عنصري من «الحرب» يعكس التيار الثعالي العائد في مجتمع رأس المال في محاولته لالقاء مسئولية الأزمة على رأس المال العربي. مما يهدد الخو، في مرحلة تالية، إلى تأمين هذه الاستثمارات بواسطة الدول الرأسمالية المتقدمة أو لتجميعها في الوقت الذي يصبح فيه ذلك ضرورياً لانقاذ رأس المال من أزمته الحثيثة

من يصبح بعد ذلك أن يضع المنتجين المباشرين (جمعهم أعمال وإصلاحين) في البلدان المسجعة للبترول في سلة واحدة مع دول هذه البلدان ويعبرهم طرفاً واحداً في مسألة الطاقة؟ أم أن البنية لعلمية تلزم بالتمفرقة بين المنتجين المباشرين، من يجدون مواردهم وقد استغلها رأس المال، وبين دول البلدان، ستجة، التي تستثمر بصيبي في أموال البترول في مساندة رأس المال هذا والعمل دون بدهور لا تاج في لأجراء المتقدمة من العالم الرأسمالي؟ البترول الثالث في مسألة الطاقة هو رأس المال الدولي وعنى رأس المال الأمريكي الذي يظهر في الصورة في شكل الشركات لسرولة^(١) (تسانده عند التروم حكوماتها) رأس المال هذا وان تحلى عن لانتاج حوت أو كلياً للبترول، المنتجة، لا أنه يسيطر على مقدرات البترول عن طريق سيطرته على عمليات التكرير والنقل و لتوزيع صامتاً نصه على هذا النحو اجراء الأكبر من أرباح البترول، ومثالاً المستفيد الأول من ارتفاع أسعار البترول (في الربع الأخير من عام ١٩٧٣) بعت أرباح بعض الشركات الأمريكية للبترول ثلاثة أمثال أرباحها في الربع الأخير من عام ١٩٧٢)

(١) كبرى الشركات البترولية هي: اساندر، أويل أوف بيرجرسي، جلف أويل كوربوريش روين دتش شل- برتش بروجيوم، تكسان، وويل كمبي، اساندر أويل أوف كالبموريي، سوكوني (اساندر أويل كمبي أوف بيورل)، فالكيوم مويل أويل- كومبي مانسيزي بترول اساندر أويل أوف انديانا، تومير دي، وشيرش دي، داتشيتته بترولية كونسنتال- تروس ماكسيكاموس- جيني أويل كمبي- ديس بترولي، م كمبيي- صي أويل كمبي اتلانك ديتايج كمبي- ماراثون- ميكير أويل كمبي

بقية الأطراف في مسألة الطاقة التي توجد في المجموعات المستهلكة للطاقة، وخاصة في مجتمعات أوروبا واليابان (مع استبعاد للمجتمعات المتخلفة غير المتجة لسرور مؤتمناً) هناك أولاً رأس المال الصناعي وهو يستخدم الطاقة كمدخل من مدخلات الإنتاج ويبيع سلعاً صناعية استهلاكية وائاحية . ويستطيع عمل عبء الريادة في ثمن الطاقة عن طريق دفع أثمان السلع، وخاصة السلع الاستهلاكية، التي يتاحها باستخدام الطاقة وهو يتمكن من ذلك خاصة مع سيطرته الشكل الاحتكاري في الصناعة وفي ظل ظروف يسود فيها الاتجار النفعي للأثمان ويقع العبء في النهاية على انماطه اعظمى من اسهلكتهم وهم العمال وأصحاب الدخول المحدودة نسبياً . هناك ثانياً الدول في البلد المستهلك للطاقة وهي ليست لا دولة انصاف ولا دولة الملاحين وهي تستفيد من الارتفاع في اثمان البترول من طريق الضريبة التي تفرضها على استهلاك الطاقة وهي تلعب في النهاية كل مالبثها العامة تحت تصرف الاحتكارات وهناك أخيراً الطبقة الغامضة التي يقع عليها عبء الارتفاع في اثمان البترول أولاً لما استهلكت الطاقة مباشرة في الاستخدام المنزلي (التدفئة واعداد الطعام) أو في سائر المصارف وما في حكمها، وثانياً اذا ما استهلكت السلع الصناعية التي تدخل الطاقة في انتاجها . ويستطيع رأس المال الصناعي (والتجاري) أن ينقل الى الطبقة العاملة في النهاية عبء الارتفاع في أسعار الطاقة عن طريق دفع اثمان السلع الصناعية

هل يصبح بعد كل هذا أن تضع الدولة ورأس المال الصناعي والطبقة العاملة في المجتمع الرأسمالي المستهلك للطاقة كلها في سلة واحدة مقررين بذلك، بوعي أو بلا وعي، أنهم جميعاً ذوو مصالح واحدة (أو على الأقل غير متنافسة) أمام قضية الطاقة؟ ألا يؤدي ذلك الى طمس الحقيقية واتهام من في المجتمعات المستهلكة للطاقة يستفيد عند دفع اثمان الطاقة ومن هو الذي يتحمل في النهاية عبء ارتفاعها؟

بين ذلك بأحد لأرقام الخاصة بهكل نمى السرى الذي يدفعه المستهلك في البلدان المستهلكة في ١٩٧٢، ثم تلك الخاصة بمكومات ثم البنين الذي يدفعه المستهلك المرمسى في نوفمبر ١٩٧٣. في عام ١٩٧٢، كانت مكومات انفس كلاً، كل منها بمثلأ بقيمة متوية من انفس

٧.٧ / نسخة الأبحاث (بما فيها ما يحصل عليه الدولة في أبعد المنتج مما
 (مع الاختيار)

٩ - ٧٪ ضريبة على دخل الشركات البروتية تعرضها اسولة في المد
المشج وتحصل على حصيبها

٦,٣ / ينقل عادة ما تمت شركات البرول وحدات التكرير والنقل

٣، ٣/ للتكرير والتوزيع (يخصص بها بقعات السكرير وخدمة النقل)

١٦- للتوزيع (والذي يمثل ربعاً صافياً)

١٦,٣ / أرباح شركات الترو

وفي نوفمبر ١٩٧٣ كان لثر البترول والمقصود بيباخ المستهلك في فرنسا ١٣٥ مليم وكتب مكيوبات هذا الثمن على اسحر النالي

١ - مستقيم يقسمه الأنتاج ،

٩. تنظيم ندوة في هذا المنتج

- ۸ - مستقیم نقل

۱۳- مستقیم التکریر

١٤ - مستقيم لتوزيع

٤٩ - مستهم أرباح شركات البترول

٦٩ - ستيتم صرية على استهلاك البترول نعصها الولة العرسية(١)

برجو أن يكون واصحاً الآن على أي القوى الاجتماعية في داخل البلدان المنتجة (للمحلفة) والبلدان المستهلكة (للمقدمة) بوزع بعمة لبرول وعلى أي القوى الاجتماعية في هذه البلدان تصب نقمة البترول . بم يمكن من يمكن أن يوضح الأمر على هذا الشكل بو أننا جريتا وراء المنهج الخطاطى الذي ينظر الى قصبة البترول كعلاوة بين ابلدان المنتجة والبلدان المستهلكة مهملاً القوى الاجتماعية في داخل هذه البلدان وكذلك رأس مال البترول الدولي

تقى مواهب رؤوس الأموال القومة في المجتمعات ورأسمالية المتقدمة (بما فيها اليابان وأمريكا) من بعضها فيما يتحقق بأثمان الطاقة، وعاصمة مواهب رؤوس الأموال في اليابان وأوروبا المرمية من رأس المال الأمريكي، سيد الموقف بالنسبة للطاقة في لاقتصاد الرأسمالي الدولي هذه علاقة أساسية في قصبة الطاقة تعود إليها عند بيان موضع الأزمة الطاقة من لأزمة الراهنة للاقتصاد الرأسمالي الدولي

هذا من المنهج الذي يلزم اتبعه للنظر في قصبة الطاقة ماذا من وضع أثمان البترول في المرحلة التي بدأت بهاية الحرب العالمية الثانية وانتهت ببداية السبعينات؟

إذا ما أخذت اتجاهات أهم السلع التي تتبادل في اسوق الرأسمالي الدولية في هذه المرحلة، أي حتى بهاية السنينات محد، سوف يتعبير بالآتي

- بقاء أثمان البترول ثابتة لا تتميز في طعسة عشر عاماً السابقة على

(١) وبم تتطور هذه حقيقة في الوعي العام لا عام ٢٠٠٠ صدى لاجتاحت بندان حرب أوروبا موجة من اجتاج السائقين خاصة سائقي الشاحنات ومركبات النشاط الزراعي وسيارات لأجرة، على ارتفاع أثمان الطاقة بسبب ما تعرضه الحكومات من صوابت عالية على استهلاكها

١٩٧٠. بل شهدت بداية لمتغيرات اتجاهها نحو خفضها، وذلك تحت تأثير خمس شروط انتاج للبترول خاصة مع لتوسع في انتاج بترول الشرق الأوسط الذي يتميز بانخفاض تكاليف الانتاج انخفاضاً هائلاً إذا ما قوربت بتكاليف انتاج البترول في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت حتى عام ١٩٧٤ أكبر بلد منتج في العالم (في ١٩٧٤ أصبح الاتحاد السوفيتي، باتباعه اليوم المساوي لـ ٩ ملايين و١٨ ألف برميل يومياً أكبر منتج للبترول في العالم، يليه الولايات المتحدة الأمريكية، ثم السعودية، ثم إيران، ثم فنزويلا)

- طوال الفترة التي كانت تالية على الحرب وانتهت ببداية السبعينيات كان اتجاه أسعار المواد الأولية (الزراعية والاستخراجية) التي تنتجها الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالي نحو الانخفاض النسبي، وذلك فيما عدا الفترة التي استوعبها حرب كور في بداية الخمسينات

- ذلك في الوقت الذي بدأت سنوات الستينات الأولى تعرف فيه الانحسار لارتفاعي الأثمان السبع لصناعية التي تنتجها الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالي. هذا ما انصم هذا الاتجاه إلى الانعكاس السابق عليه الخاص بأنماط المواد الأولية فإن ذلك يؤدي إلى تغير شروط التنافس لصالح الأجزاء المتقدمة (وخاصة رأس المال فيها) على حساب الأجزاء المتخلفة (وخاصة المنتجين المباشرين فيها) مع العالم الرأسمالي^(١) عني المحو الذي رأيناه من قبل

(١) بين احصاءات الأمم المتحدة أن معدل النمو قد تغير تغيراً صالحاً للبلدان الأمريكية في مجموعها من ١٠٠ إلى ٩٣ في فترة الخمس سنوات من ١٩٦١ إلى ١٩٦٥ وبالنسبة لمصر فقط معدل النمو من ٤٤ إلى ٤١ من ١٩٥٤ إلى ١٩٦٣، كما سجلت أسعار الأرض بمتوسط ٢٥ في المئة من ٤٨ إلى ١٩٥ من ٦٠ إلى ١٩٦٢ وبين احصاءات الهيئة العامة للزراعة والأغذية الزيادة في كمية مساحة الزراعة اللازمة لشراء جرار قوته ١٩-٣٠ حصاناً (السلعة الصناعية) في الفترة بين ١٩٥٥-١٩٦٣ الكاكاو (غنا) ٦٧٪ من مجموع الصادرات (الزيادة ١٣٣٪ =

- إذا ما أخذ الموقف في مجموعه، أي إذا نظرنا إلى احتياطي البترول في العالم وحالة التكتولوجيا ومعدلات انتاج البترول في الأجزاء المختلفة التي تنتجها خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية (التي تحولت بفضل الامكان الحفظ على احتياطياتها بل وإعادة حسن بعض كميات البترول والعزل الطبيعي الذي يستخرج في الخواص في أبنها الحالية) والاحتياجات الحالية للاقتصاد الرأسمالي الدولي من البترول، يمكن القول أنه لا توجد أزمة في الطاقة بصفة عامة أو في البترول بصفة خاصة، «أزمة» بمعنى نقص في الطاقة بصفة للطلب عليها. هذا لا يعني ان اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية (رغم أنها كانت حتى ١٩٧٤ أكبر منتج للبترول) على الواردات من البترول ليس في تزايد مستمر. إذ رغم الحرص العام على الاحتياطي من البترول في أمريكا أدى تدهور الموارد البترولية وخاصة في العشرينات من القرن الحالي إلى شائع حطيره وبدأ استيراد أمريكا من البترول يترافق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وبعد أن كانت تستورد ٢١.٧٪ من احتياجاتها من البترول في عام ١٩٥٨ أصبحت تستورد ٢١.٧٪ من هذه الاحتياجات في عام ١٩٦٨. وتقدر النسبة في منتصف السبعينات بين خمس وربع احتياطيها من البترول (هذا لا يتنافى مع أن جزء من المستورد قد يستخدم في زيادة الاحتياطي لديها، وتتوصل الولايات المتحدة لأمريكا بذلك

= ريب جور الهند (التي ٣٥٪ من مجموع الصادرات) الريادة ٢١٪
 الجاس (روسيا ٥٨٪ من مجموع الصادرات) الريادة ٢٨٪
 القطر (مصر ٧١٪ من مجموع الصادرات) الريادة ٦١٪
 البترول (فرنسا ٩٢٪ من مجموع الصادرات) الريادة ١٩٪
 الأورو (أوروبا ٧١٪ من مجموع الصادرات) الريادة ٢٣٪
 الطاقة (ماليزيا ٦١٪ من مجموع الصادرات) الريادة ٧٪
 الشاي (سلاو ٦٠٪ من مجموع الصادرات) الريادة ٥٥٪
 القطن (تركيا ٦٦٪ من مجموع الصادرات) الريادة ٦٣٪
 الصوف (أرجنتين ٥٥٥ من مجموع الصادرات) الريادة ٣٠٪

الى نقل الثروة الطبيعية للبلدان المنتجة للبترول وإبداعها كشروة طبيعية تحت السيطرة المباشرة لرأس المال في أراضيها) أيما ما كان الأمر وليس هناك نقص في البترول بالنسبة لاحتياجات العالم الرأسمالي منه والكل يجمع على أن حمى «الأزمة» كانت - شأنها في ذلك شأن كل حمى - معجزة.

إد، لم يكن هناك «أزمة» في الطاقة وإذا كان الانحياز الصهيوني في أثمان السلع الصناعية قد سبق مراحل الارتفاع المفجئ في أثمان البترول في ربيع ١٩٧٠ فلا يمكن أن يكون ارتفاع أثمان الطاقة، وخاصة في ١٩٧٣، سبباً في أزمة الاقتصاد الدولي، إذ بدأت الأزمة في الاعلان عن نفسها في نهاية الستات. رفع أثمان البترول قد يزيد من خطورة الموقف بالنسبة لرؤوس الأموال الأوروبية والاسيائية ومن ثم للاقتصاد الرأسمالي بأكمله، وإنما بعد أن تكون حركة رفع أثمان البترول قد تمت بقيادة رأس المال الأمريكي كمشاهدة لخروجه هو من الأزمة الهيكلية التي تمر بها هيئته في لاقتصاد الرأسمالي الدولي.

على النحو الذي رأيناه من قبل أزمة الطاقة لا يمكن أن تكون إذن مسئولة عن الأزمة الراهنة للاقتصاد الرأسمالي الدولي وأموال دول البلدان المنتجة ببتترول بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، وإن كانت بدورها ورعشها في بحثها كأموال سائلة عن نكتيك يهديها الى المد الرأسمالي الذي تغل فيه المحاطر، في عالم رأسمالي تتزايد فيه للمحاطر (إذ كل البلدان الرأسمالية المتقدمة تعاني من حمى «الأزمة»)، وإن كانت في بحثها ترايد من عدم الاستقرار في ظروف الأزمة الراهنة خاصة بعد أن أصبحت هذه الأموال في تراكمها تمثل نسبة كبيرة من الأموال السائلة في لاقتصاد الرأسمالي الدولي، إلا أنها، أي هذه الأموال، تمضي بغريزتها استراتيجياً الى انقاذ رأس المال والمخاط على لاقتصاد الرأسمالي الدولي الذي يعتبر في النهاية، وعم الاحتمالات والحظوظ الخلف، رب سميتها وسبب وجودها.

هذا عن تفسير الأزمة بأزمة انطاقة، مدد عن تفسير الأزمة الراهنة بأزمة النظام النقدي الرأسمالي الدولي؟

(٢) هل يمكن تفسير الأزمة الراهنة بأزمة النظام النقدي الدولي؟

منذ أزمة الدولار التي تدور كتيماً في مارس ١٩٦٨ والأحداث النقدية تتوالى، في أغسطس ١٩٧١، وفي فبراير ١٩٧٣، لؤكد ان أزمة العملات في السوق الرأسمالية الدولية أصبحت العملة المتوقعة هذا عن صعيد الواقع الذي يعرض نفسه يوماً بعد يوم والسؤال اندي يطرح نفسه هو هل تعري أزمة العملة الى أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي أم تعري أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي الى أزمة العملة وما كان يتبعها من عمليات؟ الأحدث بالاتجاه الأول يمثل محاولة لشرح ما يتم في مجال تداول - تداول السلع والقود - بالتعبيرات التي طرأ على هيكل الاقتصاد نفسه. أما لأحدث بالاتجاه الثاني فيعني التجريد من هيكل الاقتصاد نفسه وما يتم فيه والتعلق بمجريات الأمور في مجال تداول

ويحق وان كنا نعتبر الأزمة الراهنة أزمة هيكلية للاقتصاد الرأسمالي الدولي لا يمكن أن نحاول تفسيرها بمسح خطي لا يأخذ في الاعتبار التأثير المتبادل للأحداث، بمعنى آخر، كان المنهج الواجب اتدعه لفهم الأزمة بتعريف أن يكون منهجاً هيكلياً فانه يلزم أن يأخذ في الاعتبار أثر العوامل النقدية على الهيكل نفسه. وقس أن نين هذا المنهج يرمد أولاً أن بين قصور المنهج الذي يعري الأزمة الراهنة للاقتصاد الرأسمالي الدولي الى أزمة النظام النقدي الرأسمالي الدولي

محاولة بتفسير أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي الراهنة بأزمة النظام النقدي أي أزمة العملات الرأسمالية كأدوات لتحركات رؤوس الأموال في شكلها النقدي وتسوية المعاملات الدولية، هذه محاولة تتعامل في الواقع - أن نقود، رغم أنها أداة للسيطرة في الاقتصادات السلعية، ليست هي

النهاية إلا انعكاساً للموقف الحقيقي، لا يتم في شكل لاقتصاد وحاصنة في مجال الإنتاج وعلى الأخص في مجال العلاقات بين القوى الاجتماعية المختلفة في أثناء عملية الإنتاج. النهم إلا أن، نظراً إلى النفوذ كرأس المال نقدي، أي كصورة من الصور التي يوجد فيها رأس المال في أثناء دورته الإنتاجية هذا نظراً إلى لنفوذ هذه النظرة يكون الصراع بين العائلات الرأسمالية المختلفة (الدولار، المارك، اللاني، اليانامي، الفرنك الفرنسي، الجنيه الاسترليني) انعكاساً للصراع بين رؤوس الأموال القومية في مجال الصراع الذي يتميز دائماً بأكثر ترحه من الحرارة، من السخونة. مجال رأس المال العالمي^(١) الذي من خلاله يتم الاستثمارات التي هي وسيلة سيطرة رأس المال على الموارد والقوة العاملة في الأجزاء المختلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي. بعبارة أخرى الصراع بين الدولار الأمريكي وبين الياباني مثلاً هو في الواقع صراع بين رأس المال الياباني والأمريكي ورأس المال العالمي الياباني في محاولة كل منهما الوصول إلى عرض أكبر للاستثمارات والسيطرة على القوة العاملة والموارد سيطرة تنعكس في السوق الدولية في مصدير كميات أكبر، في الأجزاء المختلفة من الاقتصاد الرأسمالي بأجزائه المتعددة والمتحللة. هذا الصراع يريد من حداثته الهزائم التي يصاحب بها رأس المال في مجموعه كنما ينجح المنتجون المباشرون في جزء من أجزاء المجتمع الرأسمالي الدولي في التخلص، عن طريق الصراع السياسي والإنتاج، من سيطرة رأس المال (كما حدث في فيتنام)

- هذه المحاولة، محاولة تفسير الأزمة بالأزمة النقدية، تتجاهل ثانياً، أن أي اقتصاد رأسمالي لا يستطيع، مهما كانت قدراته ومكانته في العالم الرأسمالي، أي يمكن على الصعيد الدولي قاده من أن يفعلوا ما يحلو بهم في مواجهة الأجزاء الأخرى من المجتمع العالمي. مثل هذا الاعتقاد كان سائداً

(١) Financial Capital, Capital Financier

بأسسها للاقتصاد الأمريكي وبإمكانياته في أن يسمح بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في أنه يصنعوا ما يشاؤون بالنسبة لمعدلات شعوب العالم كله سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية السياسية (سأندعها الامكانيات الاقتصادية) أو من الناحية العسكرية. هذا الاعتقاد يتجاهل الحدود التي تفرضها الامكانيات الحقيقية للاقتصاد لقومي تناقضاته الداخلية وليس مجرد الوضع النمدي، أي مركز عملة بلد في السوق الرأسمالية العالمية

- هذه المحاولة، محاولة تفسير لأزمة بالأزمة النقدية، تتجاهل ثالثاً أن التحليل الكبير (أي التحليل الذي قدمه الاقتصادي الإنجليزي كبير في أثناء الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي) الذي يمثل العمود الذي يلابد بولوجيه الاقتصادية لرأس المال، لا بد وأن ينتهي، بعد أن يجمع في تطوير وضع دلالة العامة في المجتمع الرأسمالي تحت تصرف الاحتكارات، إلى اظهار افلاسه

• هذا الافلاس محصور أولاً في الحقيقة التي مؤدها أن هذا التحليل يركز على المظاهر النقدية بظواهر مهملاً مصدرها عميقة وهو ما يكون طبيعياً في تحليل يقتصر على دائرة التداول، التداول النقدي لسلع، معتبراً كل ما يتعلق بالهيكل الاقتصادي كمعطى أي لا يدخل في إطار التحليل والدراسة التركيز على مجال التداول، وعلى الجانب النقدي في هذا التداول، واعتبار الهيكل كمعطى يكون طبيعياً بالنسبة لمبحث يشمل أساساً بجديد انتاج هيكل الاقتصاد الرأسمالي بالمبحث من سبيل لتشغيل للاقتصاد واخراجة من الكساد فالهدف الأساسي للمبحث هو انقاذ طريقه الانتاج الرأسمالية في مجموعها. اهتمام الهيكل يجعل الباحث عاجزاً حتى عن تعهم طبيعة الاقتصاد الرأسمالي، ومن ثم يجعل ما يوصي به من اجراءات لتسيير النظم عاجز من أن تنقذ النظام من عثراته التضخمية أو الانكماشية، هيكل عن عثراته التضخمية في ثبات الركود

• هذا لا يلائم مفهوم كذلك في الحقيقة التي تبحث من حقيقة لسانة التي مؤداها أن التحليل الكبير يهتم من عيب الاحتكار ، وهو ما يعني تجاهل أحد الخصائص الأساسية لعلاقات الإنتاج في هذه المرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي . خصيصه التمرکز المتزايد لوسائل الإنتاج المملوكة ملكية خاصة . وسيطرة الاحتكار تؤدي إلى إمكانية أن الريادة في الطلب القوي ترجع في ارتفاع الأثمان دون أن تؤدي إلى ريادة لا في الإنتاج ولا في العمالة . هذا الوجود الاحتكاري يتكاتف مع التناقض الرئيسي للاقتصاد الرأسمالي ، أي تناقض بين الربح والأجور (أو ريادة كل مهتم يكون على حساب الآخر) وهو تناقض يجعل دائماً ما ينتج أكبر سلباً مما يستطيع القوه شرائية لتجديدها العامة امتصاصه من السوق . نقول أن هذا الوجود الاحتكاري يتكاتف مع هذا التناقض الرئيسي لخلق موقفاً يتميز بعيش الاتجاه التضخمي مع وجود الأيدي العاملة في حالة بطالة والطفلة الإنتاجية في حالة تعطل . وهو ما يعني التبدد لقوى الإنتاج في حوض تضخمي عام يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي لمصلحة رأس المال وعلى حساب العمل ، وعنده لا يكون مجرد صدقه أن يبدأ الاتجاه لصعودي لعام في الأثمان مع نبوة تكيفية للسيطرة الاحتكارية في بداية القرن العشرين ، بعد أن كان هذا الاتجاه العام للأثمان في القرن التاسع عشر اتجاهاً انحدارياً .

وقد أدى اعتناق الاقتصاديين لهذه النظرية الكينزية رغم أن أملاها محصور في فروصها لأساسية . التي يقتلهم طول ما يعرب من الثلاثين عاماً بعد موت كبير عاهرين عن تصور الموقف الذي نشير بالتضخم في ثبات الركود ، أي بوجود الارتفاع الحثوي في الأثمان ، أو على الأقل في بعض الأثمان ، جيباً إلى جنب مع البطالة لنزء من النمو العامة ، التمعن جزء من العدة الانتاجية وقد

قدر لكاتب هذه الصفحات أن يعيش في الولايات المتحدة الأمريكية شهور يوليو وأغسطس من عام ١٩٧١، شهور بلورة أزمة رأس المال الأمريكي معبراً عنها بأزمة الدولار، ولأحضاندهاش الاقتصاديين أمام الوجود العائلي للارتفاع الكبير في الأمان مع الريدة لكثرة في عدد العمان العائليين

هل تكون الأزمة الراهنة مناسبة للاحتبار التاريخي الذي بثت للأند عجز النظرية الكثرية وأقوات لسياسة الاقتصادية التي توصي بها عن مراجعها لأزمة؟ كما كان الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الحادي عشرين التي أثبتت عجز النظرية الحدية عن مواجهة مشكلات الاقتصاد الرأسمالي إذ كان من اللازم أن يحدث كساد باتساع وعمق كساد ١٩٢٩ حتى يدرك لانتصافيون الحديون أن المشكلة الرئيسية هي تلك الخاصة بأداء الاقتصاد القومي في مجموعه في ظل طار هيكلية محمد ويبست مشكلة سلوك الوحدة الاقتصادية معروفة عن يمينه أجراء الاقتصاد القومي وكان الكساد الكبير المناسبة التي يتحور فيها الفكر الاقتصادي الرأسمالي إلى أداء لاقتصاد القومي في مجموعه، واند مع «شركير على مجال التداول والتداول للنفلي، غير عابى بهيكل الاقتصاد وتتح الفكر الكسري بما يفسمه من افلاس، قد تكون الأزمة الراهنة المناسبة لأخيرة والحاسمة لظهوره

ول أن نتعجب ارء ذلك عندما نرى أن كل تدريس الاقتصاد في مداومنا وجامعاتنا ووسائل أعلامنا المصرية والعربية الأخرى يصب على هذين النوعين من النظرية: النظرية الحدية في سلوك المستهلك والمشروع ونظرية كيز في تشغل لاقتصاد الرأسمالي. ويقتصر دور «الفكر» الاقتصادي المصري على أن يلهث خلف نظريتين، أولهما أثبت فشنها في لكساد الكبير من سبعين عاماً والثانية أثبت عجزها مرة أخرى، وأغلب الظن أن تكون الأخيرة، في مواجهة الأزمة التي بدأت تعرض نفسها عن لاقتصاد الرأسمالي الدولي مند نهاية الستينات ويقتصر سالك تدريس الاقتصاد على عاصر الایدولوجية الاقتصادية لرأس المال في وقت معمر فيها هذه العاصر حتى عن ترويد الدوبه لرأسمالية

مأذونات تعدد لاجراءات التي تسعف رأس المال وتنتشل الاقتصاد الرأسمالي من الأزمة، هل يحتاج بعد ذلك للبحث عن سبب حر لعقم «المكر» الاقتصادي المصري ومظهره في البلدان عربية الأخرى؟

إذا لم يكن من الممكن تفسير الأزمة الراهنة بنسبة من أزمة النظام النقدي الدولي، ما هو إذن السبيل إلى فهم طسعة هذه الأزمة؟

ثالثاً. لا سبيل إلى فهم الأزمة الراهنة الا بالنظر إلى التغيرات الهيكلية في لاقتصاد الرأسمالي الدولي.

إذا كانت سوى التمرد - منظوراً إليها كرأس مال مالي وليس كمجرد وسيط في التداول - لا يكفي كمجال لتفسير لأزمة الراهنة للاقتصاد الرأسمالي الدولي رغم كونه يؤد مساحنة للصراع بين رؤوس الأموال لتقديفة في محاولاتهم تحيين أوضاعها أثناء فترة لأزمة، فب فهم لأزمة الراهنة لا يمكن أن يكون الا اد نظراً إلى التغيرات الهيكلية التي أصابت الاقتصاد الرأسمالي الدولي في مرحلته التي بدأت بعبء الحرب العالمية الثانية وسمرت حتى نهاية السبعينيات، هي تغييرات أدت إلى هزائم لحقت برأس المال الدولي في مجموعه وتعديل في تركيبه من حيث الوزن النسبي لعناصره «عمومية المتصاعدة فيما بينها» (الأمريكية، اليابانية، الأوروبية وخاصة في لينايا العربية) مما يهدد في لهابة همة رأس المال الأمريكي على تحيز يمكن معه القول بأن الأزمة الراهنة - وان كانت أزمه للاقتصاد الرأسمالي الدولي في مجموعه، فانها تبرز في المقام الأول كأزمة بهيمنة رأس المال الأمريكي في المدى الطويل - لرى لاتجاهات التي يلزم أن نسع فيها التغيرات الهيكلية بحثاً عن تفسير للأزمة

- الاتجاه الأول - يوجد في تطور حركة رأس المال الدولي وأجرائه «عمومية منذ الحرب العالمية الثانية» انتهت هذه الحرب - كشكل للصراع الساحق بين رؤوس الأموال - سحقهم «محرر» «الأكبر من رأس المال الألماني والياباني»

وباصحاب كبير لرأس المال في أوروبا الغربية وهو ما يعني الضمانات للبرجوازية في مجتمعات أوروبا الغربية خاصة اقام تدكروا قيادة المنظمات العمالية، السامية والنقابية، حركة المقاومة ضد نابويه والعاشية وحيلانة بعض البرجوازية على الصعيد القومي (كما في فرنسا) بحضوره الواضح لرأس المال لباري وكانت السبحة أب تسهي الحرب والقوى الاجتماعية الأوربية التي تصارع من أجل الانتقال للاشتراكية بسود المسرح السياسي، وكان رد فعل رأس المال الأمريكي الذي خرج من الحرب دون ما تحطيم بل على العكس، كانت الحرب هي صايبته بسود الاقتصاد الرأسماني الدولي ويعلن مرحلة هيمنة رأس المال الأمريكي، تسارده في ذلك انتاجية مرتفعة لتقوة العملة الأمريكية تعطى لرأس المال الأمريكي قفزة كاسحة على منافسه في السوق الدولي، وتمثل رد فعل رأس المال الأمريكي هذه في عمل مضاد للحيولة دون الصقبات العملة في أوروبا واليابان ومحاوله بناء شروط الانتقال للاشتراكية، وتمثل ذلك في حركة لرأس المال الأمريكي في اليابان

• مشروع مارشال، لاعادة بناء رأس المال في أوروبا بصفه عامة، هذا العمل يوجه في المقام الأول لوقف المد الثوري للطبقات العاملة في فرنسا وإيطاليا ويكون كذلك مناسبة للسيطرة على رأس المال في كل من هذين المجتمعين. هذه السيطرة يسمى رأس المال، وحاصلة الفرنسي، التي رفضها في فترة ثالثة، نفرة البيجولية لرأس المال الفرنسي وإنما الى حين

• اعادة بناء رأس المال في ألمانيا الغربية واليابان بصفة خاصة في مجتمعين يسيران - أولاً، بالضعف السبي للتنظيم النقابي والسياسي لطبقات العاملة ومن ثم ربحية اكبر لرأس المال الأمريكي والياباني والألماني وقبره اكبر على السومع ويميز رثائياً بأنهم يحضرون، هي فترة الحرب الباردة وسياسة التردع الأمريكية، المجتمعات التي تتم فيها محاولات بناء شروط الانتقال للاشتراكية، ألمانيا الغربية من جهة العرب والبلدان من جهة الشرق

ولكن فعل رأس المال الأمريكي في فترة تأكيدت فيها هيمنته ينتهي به في نهاية المرحلة محل استثماره الى مريض هذه الهيمنة نفسها لخطر ، اذ يتطور رأس المال الياباني والأوربي (وخاصة في الدنيا العربية) على أساس معدلات أعلى لمزيج ومن ثم قدرة أكبر على تركيز رأس المال وزيادة انتاجية العمل بمعدلات أسرع من معدلات زيادتها في الاقتصاد الأمريكي . وهو ما يعطي قدرة أكبر على منافسة رأس المال الأمريكي في السوق الدولية وحتى في داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ، الأمر الذي يؤدي في النهاية الى اضعاف مركز الصادرات الأمريكية في مواجهة الصادرات اليابانية والألمانية ، خاصة في سوق دولية يصاب فيها رأس المال في مجموعه بهزائم كمثل في تخصص بعض أجزاء المجتمعات المتحللة من سيطرة رأس المال . هذا التنافس بين الأجزاء القومية لرأس المال الدولي يتم من خلاله تعبير في الصناعات الواعدة في الاستثمارات الرأسمالية المتقدمة ويكون الانحياز نحو الانتاج من الصناعات المعدنية وصناعة السلع الاستهلاكية المعقدة ، وخاصة صناعة الباراب ، الى الصناعات البترولية والكيمياوية . والصناعات الالكترونية ، وعلى الأخص هذه الأخيرة (وهو ما يسمح أمام محاولات رأس المال المحلي في لأجراء متحللة من لعالم الرأسمالي لاعادة النظر في تقسيم العائنه الذي يتجه المسجون المبتشرون بين أجزاء رأس المال الدولي بتمييز في شكل تقسيم العمل الدولي الرأسمالي على نحو يبي معه بعض الصناعات لاستهلاكه و لاساحة في لأجراء المتحللة من العالم الرأسمالي) هذا الانتقال الى صناعة رائدة جديدة يتضمن تغييراً في دورة رأس المال الثابت وسرعة احلاله ، مع ما يتضمنه ذلك من صعوبات في التكيف واعادة الترتيب وفقاً للأوضاع الهيكلة الجديد.

— الانحياز الثاني تجده في محاولة أسس المال الأمريكي الاستعدادة من وضع هيمنته عداة حرب العالمية الثانية ، وهو وضع جعل من الدولار سيداً للعمليات في السوق الرأسمالية الدولية وأكسبه ثقة مكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق الكثير من مصالحها الاقتصادية على الصعيد الدولي . ففي أوروبا مثلاً ، قام

رأس المال الأمريكي محاوله تحقيق سيطرته على الاقتصاديات الأوروبية من طريق الاستثمار وشراء المشروعات القائمة فعلاً في أوروبا في مقابل وعود بالدفع بالدولار واعطاه الدائنين شهادات بهذه الوعود

وهو ما أدى الى تراكم ما يسمى بالدولارات الأوروبية. ويعني تركيز السلطات الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الخارج محاولات رأس المال الأمريكي كان من الممكن أن تستمر في صالحه عند أن تطور رؤوس الأموال الأوروبية لم يصل الى مستوى يسمح لها بالتنافس مع رأس المال الأمريكي في سوق الدولية، وذلك أن تصرفات الولايات المتحدة على الصعيد العالمي لم تعدى حد اهتزاز الثقة بالدولار وضعف رغبة الأفراد والشوك والمشروعات في الاحتفاظ به كعملة للعمليات بمجرد أن يتم ذلك يشتد الصراع بين رأس المال الأمريكي ورؤوس الأموال لأوروبية واليابانية، صراع يريد من حخته مقاومة الطبعات العاملة في مجتمعات مثل فرنسا وإيطاليا بسيطرة رأس المال الأمريكي، وكذلك مقاومة رأس المال الفرنسي، في فترة السبعينيات، لهذه السيطرة.

— الاتجاه الثالث ' نجده في مجال هو في الواقع امتداد مجال الاتجاه الثاني لا يحاول رأس المال الأمريكي أن يتخطى بالدور الذي يلعبه في أوروبا حدود القوة لأوروبية، خاصة في الاجراء المختلفة من العالم الرأسمالي التي كانت تمثل استثمارات وأشياء المستعمرات رأس المال الأمريكي في أمريكا اللاتينية، وخاصة تلك التي كانت خاضعة لرؤوس الأموال الأوروبية بعد ضمها أثناء الحرب العالمية الثانية. ويتطور دور رأس المال الأمريكي أكثر ما يكون في الاجراء المختلفة من العالم الرأسمالي الذي تسعى الى التحرر الوطني ومحاولة تواءم شروط الانتق للاشتراكية. ويسمى رأس المال الأمريكي اما الى القصد جسمائياً على هذه المحاولات خاصة في الاجراء من المجتمع العالمي التي تمثل بؤرات للحصرة الاساسية تعطي للمنتجين المباشرين قدرة خارقة على المقاومة (وهنا لا يتردد رأس المال الأمريكي في استخدام أية الوسائل، من حروب

الإبداء للخدمة، إلى مجازر الجماعية، كما حدث - ويحدث - في كوريا، في
 فيتنام، في العالم العربي حول فلسطين، وفي أنغولا وشيلي) أو يسحق إلى
 احتواء هذه المحاولات عن طريق تحويل أوصاف بعض الأجراء المتخلفة من العالم
 الرأسمالي إلى وضع الاستعمار الجديد (شكل بيو - امبريالي) يحقق عن طريق
 مهدنة رأس المال المحلي في المجتمع المتخلف (بعد عمر هذه الأخير تاريخياً عن
 المساهمة في حل القضية الوطنية وظهور المنتجين المباشرين كبديل مباشر يندث
 حل لقضية الوطنية من خلال إرساء أسس الانتقال للاشتراكية) مع رأس المال
 الدولي وتقاس الاثنين على كيب قوى المنتجين المباشرين والتحيلونه دون كل تنظيم
 نقابي أو سياسي لهم، مؤدى ذلك أن تخصص هيئة رأس المال الأمريكي عنى
 الصعيد الدولي أن تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دور رجل السوليس على
 الصعيد اعادي لمصلحة رأس المال الدولي في مجموعته، ودت في مواجهة
 حركات التحرر الوطني ومحاولات بناء أسس الانتقال للاشتراكية وفي مواجهه
 طبقات اسجين المباشرين في الأجراء المتخلفة من العالم الرأسمالي (ويذكر
 كاتب هذه الصفحات وزير مالية بيكسون، عندما كان يحاول تبرير الاجراءات
 اسي اتخذت لحماية الدولار ورأس المال الأمريكي في ١٥ أغسطس ١٩٧١،
 حين قال أن الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دور رجل البوليس لمصلحة كل
 الدول الرأسمالية وقد حان الوقت لكي تساهم الدول الرأسمالية الأخرى في
 دفعات لقيام بهذا الدور) القيام بهذه الدور يستلزم الكثير من الاعاق. على بناء
 انقوى العسكرية الأمريكية في الخارج، على قواعد اتوسع أو ضمان السيطرة
 الأمريكية في مناطق مختلفة من العالم كالعراق على الوجود انصهوبوي في
 الشرق العربي). على تكوين أنظمة تابعة عسكرية وعير عسكرية من السيطرة
 على المنتجين المباشرين في الأجراء المتخلفة من العالم الرأسمالي المتخلف، على
 تكوين الحروب المحلية ضد حركات التحرير ومحاولات بناء شروط الانتقال
 للاشتراكية (كحروب كوريا وفيتنام ومهاجمة حلف الاطلسي في حرب البرتغال

الاستعمارية في أمريكا في غيبيا بساو، في مورمبيق وأمخولا)، على النصبه
 خسمانيه تقوى منتجين المباشرين عندما يصبح تنظيمها خطراً يهدد مصالح رأس
 لمن الدولي عن طريق الانقلابات والمجازر الجماعية (كما حدث في أنسويسيا
 وشيلي). كل هذا كان يتم مع الاعتقاد بأن قدرة الاقتصاد الأمريكي غير
 محدودة تمكن رأس المال الأمريكي من أن يفعل ما يشاء على الصعيد العالمي
 تنج عن كل ذلك ريادة البرامات الولايات المتحدة، الأمريكية في مواجهة الخارج،
 ريادة صاحبت لبعض في العنصر التنافسية لرأس المال الأمريكي في مواجهة
 رؤوس الأموال الأخرى وخاصة اليابانية والألمانية العربية وتبين قدرة رأس المال
 الأمريكي أن لقدرات الاقتصاد الأمريكي حدوداً، ولكنهم لا يستطيعون ذلك إلا
 من خلال أكبر هزيمة تلحق برأس المال الأمريكي في تاريخه - هزيمته على أيدي
 مسجين، سائرين في أرض فيتنام - وهم لا يستطيعون ذلك من خلال تلك الهزيمة
 لا وهم وأحيون أنفسهم في تناقض مزير إما الانطواء في سبيل إعادة النظر
 في الموقف داخل الاقتصاد الأمريكي واتحاد الإجراءات التي تقلل من التزومات
 لولايات المتحدة الأمريكية في الخارج وتمكن رأس المال الأمريكي من إعادة
 اكتساب قدرته على منافس مع رؤوس الأموال لأخرى في السوق الدولية،
 وهذا يعني الانطواء انساح مجالات أخرى حركات التحرر وبناء شروط الانتقال
 للاستراكية مما يعني تحصار سيطرة المال الدولي في مجموعه - وأما الاستمرار
 في نفس السياسة لحق حركات تحرر من سيطرة رأس المال الدولي، وهو ما
 يعني اصناف القدرة التنافسية لرأس المال الأمريكي في مواجهة رؤوس الأموال
 الأخرى وخاصة ليابانية والألمانية

- كل ذلك يتم، وهذا بعد الاتجاه الرابع للبحث عن تفسير الأزمة الراهنة
 في ظل ريادة معدل تمركز رأس المال في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، بما هي
 ذلك قطاع رأس المال المصري وبالتالي - وهو ما يعني أوضاعه مواتية للتأجيل
 الشخصي إذ مع الاحتكاك تخلق مكاسب السيطرة على الأسواق والتحكم في

لأثمان وتنحون هذه الامكانيات الى حقيقة و قعة أمام ارياد القوة لتنظيمه .
 نقائياً وساساً ، للطقة العاملة في داخل مجتمعات اراسماليه المتقدمة . وعندما
 يتم توسع رأس المال على الصعيد العالمي لتعطي كل ما يمكن فتحه من أراضي
 وشتد الحاجة ، حاجة رأس المال الاحتكاري الى استخدام سلاح الانجاء
 التصحفي في الأثمان مع ارياد حدة صراع المنتجين المباشرين في لأجراء
 المتخلفة من المعام الراسمالي في سبيل التحلص من سيطرة رأس المال . وهذا
 يصبح التصحيم سلاح رأس المال الاحتكاري (الذي يتمكن من استخدامه على
 نطاق واسع مع سيطرة الشكل الاحتكاري على رأس المال المصري ، خالق
 القوة) في حفاظ على ، أو حتى في زياده ، معدل الربح في موجهه الطبقة
 العاملة المنظمة في الأجراء المتقدمة من العالم الراسمالي وفي مواجهة المنتجين
 المباشرين في صعيهم سياسياً وحتى عن طريق الكفاح المسلح للحلص من
 سطره رأس المال في مجموعه . ومن ثم لا يكون من قبيل الصدفة ان يبدأ
 الانجاء التصحفي للأثمان كاتجاه عام يسود الحياة الاقتصادية في لاقتصاد
 الراسمالي الدولي مع بداية القرن الحالي (اللعطة التاريخيه تلبور الشكل
 الاحتكاري كشكل سائد وتلبور التنظيم العائلي والسياسي للطبقات العاملة في
 المجتمعات لراسمالية المتقدمة) ، وأن يتزايد معدل الضخم ابتداء من بعد
 الحرب العالميه الثانيه مع اشتداد الصراع في المستعمرات وديت حتى ١٩٦٥ (يله
 التدخل الأمريكي المباشر في حرب فيتنام) وأن بأحد معدل الضخم ابعاداً
 جونية انتهاء من هذا التاريخ وعلى الأخص في سعيات القرن الحالي

ويؤكد من هذا الانجاء التصحفي ،مربط بارياد سيطرة الشكل الاحتكاري
 لرأس المال عاملاً شهدتها المرحلة التي بدأت بهايه الحرب العالميه الثانيه
 واستمر حتى نهاية السنين

• العامل الأول يتمثل في مد سيطرة رأس المال على القطاعات الانتاجية
 التي لم تكن حتى الحرب العمية الثانية قد شهدت في داخلها تحولاً

رأسمالياً كبيراً. مثال ذلك الزراعة المرسية التي كانت ما تزال تعرف
زراعة الملاحين كمثال غالب للإنتاج الزراعي، وقد أدى توسع رأس
مال إلى بسط سطرته على هذا القطاع مسيطرأ بذلك بس فقط على
سوق استيع الصناعية وإنما كذلك على سوق السلع الزراعية ومربلاً
في نفس الوقت لتملكة العقودية في الربح كقوة اجتماعية كانت تحد
من سيطرة رأس المال. سيطرة رأس مال على سوق السلع الزراعية
كذلك تمكنه من فرض الاتجاه الاحتكاري على الاقتصاد بأكمله في
نفس الاتجاه يرى سيطرة رأس مال الاحتكاري على النشاط التجاري
وأرمة رأس المال التجاري انصمير والمتوسط (صغار ومتوسطي التجار)
في فرنسا في منتصف السبعينات الناتجة عن توسع رأس المال التجاري
الاحتكاري مثال حي تمكنا دراسته من فهم هذا الاتجاه

* العامل الثاني يتمثل في انتفاع قطاع الخدمات انتفاعاً غير صحي (من
وجهة النظر الاجتماعية - واثق بعده رأس المال صحياً، إذ يمكن من رفع مقته
الإنتاج) (نجد الاماف على الاعلان وشكيل أدواق استهليكين مثلاً على ذلك)
وتأكيد الاتجاه لتصححي

الاتجاه لتصححي اذد محصور في الشكل الاحتكاري برأس المال أي في
لشكل الخاص لعلاقات انتاج الرأسمالية في هذه المرحلة من مرحل تطور
الاقتصاد الرأسمالي المالي، وكلنا يعرف أن التصحيم هو سبل اعادة توزيع
الدخول لمصلحة الربح، لمصلحة رأس المال (أي الاعبياء في المجتمع) على
حساب الأجور، فدخل الطبقات العاملة، والدخول المحدودة بصمة عاملة
وعيه يروود التصحيم رأس المال بأحد الأسلحة التي يجيد بها صراع الطبقة
العاملة والمتحيزين لداشرين بصمة عاملة هي سبل الاحتفاظ بتصحيحهم في الدخل
لقومي دون تدهور أو ريانة هذا التصحيح

- الاتجاه الخامس الذي بحث فيه عن تفسير للأزمة الراهنة نجده في عصر

داتي، يتمثل في عدم قدرة النظرية الاقتصادية الرسمية، النظرية الكبرية على فهم واقع الاقتصاد الرأسمالي الدولي فهماً علمياً، ومن ثم عجز أدوات السياسة الاقتصادية التي تزود بها الدولة الرأسمالية عن أن تكون فعالة في مواجهته الأزمة بظهورها المتأقصي. التصحيم في شيا لركود وقد أصبح من الواضح للجميع قدرة الاحتكارات على التماهي عن الأسلحة التي تستخدمها الدولة الرأسمالية (المنثلة في التعبير في أسعار الفائدة أو في السياسة لصربية أو في السياسة الانفاقية للدولة) أو على تفادي آثار مثل هذه الأسلحة دون كبير عاء من جانب الاحتكارات ومن هنا وجدت الدولة الرأسمالية، في الأجراء المتقدمة من العالم الرأسماني، نفسها في موقف أقرب إلى الصياع: بين وحشية صراع المصالح الاحتكارية صراعاً يجعل من الصعب على الدولة الحفاظ على التوازن السياسي للمجتمع، وهو توازن الذي يضمن استمرار سيطرته رأس المال على الطبقات العاملة، وبين عجز الأدوات التي توجد في يد الدولة للحيلولة دون الأزمة وحلحلة لأساس الاقتصادي لهذا التوازن، خاصة في وقت يزداد فيه باردياد حدة تمركز رأس المال، اسقطاب المسجون المباشرين في جبهات سياسته يتسع عرضها (أبكون من هيل لصادفه في موقف كهذا أن تتجه غالبية حكومات امتمعات الرأسمالية في العشرة الأخيرة إلى أن تكون بصراحة حكومات أغلبية هزيلة أو أقلية* وتكفي نظرة إلى نتائج الانتخابات في إنجلترا وفي فرنسا ونتائج انتخابات البرلمان الأمريكي أخيراً وحتى في بلدان شمال أوروبا للكشف عن هذا الاتجاه، ناهيك عن أزمة الانظمة الساسية في هذه البلدان وسمحال دور قوى اليمين الفاشي

في كن هذه الاتجاهات ملحظ اشتداد لصراع، بين امتجين المباشرين ورأس المال مسجلين في المرحه لتي يدرسها لعديد من لانتصارات التي تمثل هراثم لرأس المال الدولي في مجمرعه والصراع داخل رأس المال، بين رؤوس الأموال القومية في الأحراء المنقعة من العالم الرأسمالي في وضع تهتر فيه

لرأس المال الأمريكي هيمنته على لصعيد الدولي. ويساور كل هذا في أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي بصفة عامة وأزمة هيمنة رأس المال الأمريكي بصفة خاصة. ويحاول رأس المال الأمريكي الخروج من الأزمة بمحاولة مرض التعديلات وإعادة الترتيب التي تمكنه من استعادة هيمنته، مستخدماً في ذلك أسلحة عديدة، تتركز في النهاية على أن الولايات المتحدة ما زالت تمثل القوة الاقتصادية الأكبر. أهم هذه الأسلحة.

● سياسة «لوي الدرع» التي يستعملها مع رؤوس الأموال الأوروبية واليابانية عند اعلاده النظر في مجال الصراع المصرفي والنفطي، يرضي بعض الدولار والامتناع عن تحويله إلى ذهب دون أن تمكن الدول لرأسمالية الأخرى من اتحاد اجراءات مشابهة. وذلك على أمل أن يحسن موقف أمريكا التنافسي في السوق الرأسمالية الدولية

● استخدام رأس المال الأمريكي لسلح الطاعة في صراعه مع رأس المال الأوروبي ورأس المال الياباني، وفي محاولته القضاء على مسألة رؤوس الأموال هذه في الأسواق الدولية والدولة، باصباره سيد الموقف بالنسبة لطاقة بصفة عامة والتروك بصفة خاصة (سيد الموقف بحجم انتاج البترول الأمريكي في الانتاج العالمي وسيطرة رأس المال الأمريكي في داخل رأس المال الدولي بالنسبة لانتاج البترول في الشرق الأوسط^(١) وفي فنزويلا) يحاولون رأس المال الأمريكي أن يجبر رؤوس الأموال هذه على الخضوع، وذلك برفع أثمان البترول ولعاً يهب هذه البلدان التي تسورد أما كل طاقة (كاليان) أو اجراء الأعظم من الطاقة التي تستخدمها (كبلدان أوروبا الغربية)، الأمر الذي

(١) وتؤكد سيطرة رأس المال الأمريكي على بترول الشرق العربي بعد حرب الخليج في أوائل عام ١٩٩١، وعلى بترول وسط آسيا وشمالها في النصف الثاني من التسعينات

يؤدي إلى زيادة نفقة لانج في هذه البلدان (على أساس أن الطاقة
تحتصر أساسياً في إنتاج كل السلع تعريباً) وبحجم هذه البلدان
عن مرحلة السلع الأمريكية في وقت نقل فيه الانجية لسياسة تعمل
في أمريكا عن إنتاجه في اقتصاديات ألمانيا الغربية واليابان ويتوافق
ذلك مع مصالح الدول في البلدان المنتجة للبترول. فترتفع أثمان
البترول في مسيره يأخذ فيها رأس المال الأمريكي دور الميسر، فائدة
الفرقة. ولا يكون للمبادئ غير هذه إلا على أن تقوم الدول المنتجة
لبترول بأخذ المبادرة في رفع الأثمان، الأمر الذي يعني لها ضرراً من
الاستقلال في اتخاذ القرار ولكن لكن سلاح حدود أنه ولو أدى
استخدامه إلى إجبار رأس المال الأوربي والياباني على التشارك أمام
رأس المال الأمريكي (وتحقيق ذلك يتوقف على قدرتهم على المقاومة)
فانه يحصل من دفع أجراء كبيره من العالم الرأسمالي المتقدم والمتخلف
إلى أعماق الأزمة، والتي هي أزمة للظلم بأكمله. الأمر الذي يدفع
برأس المال الأمريكي إلى مرحلة الاتجاه للصعود في أثمان البترول
وتأثر بعض الدول في البلدان المنتجة للبترول ونسعى إلى العملة أو
حتى تعويض أثمان البترول (السعودية وفرنسا قبل ثورة على نظام
الشاه مثلاً) ويتأفف البعض الآخر من دول البلدان المنتجة
لبترول إذا ما دنا بفاسم العناصر على صعيد الاقتصاد الرأسمالي
الدولي فعملهم يحير على فريضة أثمان البترول وأثمان السلع التي
تستوردها من الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي في ارتفاع مستمر؟
(موقف آخر مثلاً) وهذا الاستخدام لسلاح الطاقة بواسطة رأس
مال الأمريكي هو الذي يفسر المواقف المتناقضة للدول الرأسمالية
المتقدمة وراء المشكلة 'أمريكا تسعى إلى 'أخوار' بين الدول الرأسمالية
المتقدمة المستهلكة للطاقة وحدث لكي يمكن تصفية الحساب بين

رؤوس الأموال العمومية على نحو يضمن لرأس المال الأمريكي استبقاء
مهمته أما فرنسا ف تسعى إلى بناء بين الدول المستهلكة للثروة، بما
فيها الدول المستهلكة في الأجزاء المختلفة من العالم الرأسمالي، وبين
الدول المنتجة للثروة وخاصة تلك التي تنتمي للأجزاء المتخلفة من
هذا العالم وبهذا تأمل فرنسا في تحقيق لقاء مباشر بين الدول الأوربية
المستهلكة والدول المتخلفة المنتجة دون وساطة رأس المال لبرولي
الدولي الذي يسيطر عليه رأس المال الأمريكي كما أنها بدأت تثير
القلق بين الدول المنتجة للثروة والدول المتخلفة المستهلكة له لكي
يضمن ضغطاً من جانب الدول الأخيرة على الدول المنتجة للثروة

• هناك كذلك محاولات رأس المال الأمريكي، وغير الأمريكي التي تتم
في اتجاهات عديدة وتهدف إلى أن تتحمل قوى اجتماعية أخرى ثمن
الخروج من الأزمة ولكن ذلك يعني استمرار الصراع ويحمل في
طياته خطر لقاء النظام في مجموعة في حوة قد تؤدي به، الأمر الذي
قد يدفع برأس المال الدولي في مجموعة إلى تفضيل البحث عن
مجالات أخرى.

• هناك تانياً الطبقات العاملة في الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي،
ويمكن أن ندفع ثمن الخروج من الأزمة عن طريق قبول لسياسات التي تتضمن
تضحيات أكبر من جانبها في شكل زيادة البطالة ولجمود الأجور لبقية رغم
الانخفاض المستمر للأجور الحقيقي في ظل الاتجاه التصحيحي. ولكن درجة تنظيم
الطبقات العاملة نقادياً واصرارها وهي بين باريس، مار الشكخ وبار البطالة،
يشيران إلى أن الطبقات العاملة تقاوم هذا السبيل وتصر على رفضه. والمسع
سحبية الاجتماعية في أوروبا في السنوات الأخيرة يستطيع أن يلاحظ بدون عه
كيف أن الاضرابات أصبحت لا تدارق انقطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادي
وهي تتعدى وتطول المدة المتوسطة لاستمرارها ويرداد تنظيم الاضرابات التي

تعطي أوجهاً مختلفة للحياة الاجتماعية، كما يرداد عند الاضرابات الشاملة وهو ما يعكس اصرار الطبقات العديدة على المقاومة بل أن الشهور الأخيرة قد شهدت سبيلاً جديداً للمقاومة له دلائل ويتمثل في رفض الطبقة العاملة للمضغوع لنظام السوق وهو ما ظهر في إيطاليا عندما بدأ المستهلكون في الاستفادة بالخدمات مع رفض الأثمناء بعد دفعها والاضراب على دفع الأثمناء القديم. وفي بداية حريق ١٩٧٤ رفض ٥٥ / من ملكي السيارات دفع لزيادة في الضريبة على السيارات. ودلالة ذلك أن الاضراب بعد سبيلاً نجحاً فيه الطبقة العاملة لتحسين أوضاعها أو لمحاولة دون تدهورها في ظل شروط السوق فالاضراب يعني الحصول القسري لنظام السوق. أم السبيل الجديد في رفض الضريبة لنظام السوق وإبراز ضرورة البحث عن تنظيم اجتماعي بدل الظاهر إذن أن لطقات لعملة في الأجراء المتقدمة من العدم الرأسمالي تنصر عن مقاومة محاولة رأس المال تحميلها عبء الخروج من الأزمة وهو ما يجعلك تعتقد بأن هذا الطريق صيق لدرجة لا يسهل معها على رأس المال اتخافه للخروج من الأزمة ولا يوسع من هذا الطريق إلا العودة برأس المال إلى الانتحاء إلى الأسباب العاشية في جوار لطيفة لعملة على تحمل حزم من عبء الخروج من الأزمة والسبيل العاشي مثل اجتماعاً قائماً في مجتمعات أورما العربية، وعلى الأخص إيطاليا التي يرداد بشأنها حلال استووين عن السياسة الأمريكية عن خشيتهم من الخطر، سيطرة الطبقة لعملة على السلطة فيها، حتى وبرتحقق هذا الخطر عن طريق الانتحابات الفائتة إلا أن استمرار الأزمة قد يصعب مقاومة الطبقات العاملة مع استمرار سويء أحوالها بسبب البطالة والفضخم في الوقت الذي تضعف فيه أحزاب رأس المال ونفس مقدراتها على إدارة الأزمة الاقتصادية، الأمر الذي قد يؤدي إلى أزمة لنظام السياسي وتزايد قوى اليمين العاشي وبحث رؤوس الأموال القومية عن التكتل الاقتصادي لاقليمي برأس المال الدولي، كما في حالة الاتحاد الأوروبي وتكتل الولايات المتحدة مع كندا والمكسيك، ومع كل امريكا اللاتينية احتمالاً

هناك ثلاث القطاعات من النشاط الاقتصادي في داخل الأجراء المتقدمة

من نعلم الرأسمالي التي كانت تتمتع بدرجة أقل من التطور الرأسمالي كالزراعة والشاحنات الخفيفة وخدمات التي تؤدي عن طريق وحدات عائلية أو وحدات صغيرة أو متوسطة الحجم. وقد كان رأس المال يحدد أثناء الأزمات في هذه القطاعات مسافة جديدة لاستثمارات تؤدي إلى تحويل هذه النشاطات عن طريق سيطره الوحدات الانتاجية الرأسمالية. ويمكن القول أن التوسع الذي عرفه الاقتصاد الرأسمالي في المرحلة التي بدأت بنهاية الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا قد عطى كل هذه القطاعات وأصبح السيطرة المباشرة لرأس المال تكاد تشمل كافة قطاعات النشاط الاقتصادي^(١) وهو ما يعني أن هذا السبيل للخروج من الأزمة (الذي كان يتم على حساب الغنائم الاجتماعية، بمرجونه قبل تعلم رأس المال في تلك القطاعات) يكاد يصبح غير موجود اللهم إلا إذا حاول رأس المال الخروج من الأزمة عن طريق الاستثمار في التكنولوجيا قطاع الخدمات على حساب القوة العاملة فيه وهو ما تم بالفعل في العقود الأخيرة

(١) يلاحظ في هذا الشأن أن سيطرة رأس المال على الوحدات الانتاجية في الزراعة التي لم يسيطر عليها بعد أصعب من سيطرته على التجارة (القطاعي والنصيب جملة) إذا ما أخذنا فرنسا كنموذج. وذلك للعوامل الآتية:
المقاومة من جانب الوحدات الانتاجية الفلاحية، هذه المقاومة برد إلى ارتباط الفلاحين بالأرض.
صعوبات الحياة في المدينة التي تصادف من تبرز من الفلاحين من الأرض ويحول إلى عامل جبر في مدينته

ووجود عو من جبهته وثقافته المهيمنة تجاه الوجود الريفي لقوى باب وأبواب (بلاحد أن حركة الفلاحين أخرى ما يكون في هذه المناطق)
القوة المهيمنة بتنظيمات الملاحية
ويصعب رأس المال الصناعي في حلفائه «ملاحين» من اللصص على التناقص بين العمال (العمال في مصانع الإكبان مثلاً) (الذين يقومون بتسليم النش للمصنع) عندما يطالب العمال بقيادة الأجر يجادل أصحاب المصانع بعدم إمكانية ذلك لأن النش الذين مرتفع وإذا =

هناك رابعاً مبرر للتحجج المباشر في لأجراء المتخلفة من العالم الرأسمالي هنا يمكن القول أن رأس المال الدولي يستطيع أن يجعلها تحمّل العبء الأكبر لخروجه من الأزمة، وذلك من سن متعددة

• هناك أولاً سبب يحملها لجزء من نفقة الخروج من الأزمة عن طريق لارتضاع المستثمر لأثمان السلع التي تستورد من الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي هذا الجزء من النفقة لن يكون هنا إذا تذكرنا اعتماد الأجزاء المتخلفة من لعالم الرأسمالي على الأجراء المتقدمة منه ليس فقط فيما يتعلق بالسلع الانتاحية الأساسية والنصف مصنوعة وانما كذلك، وهي كثير من الأحكام، بالنسبة للمواد الغذائية التي هذه ما يصحح بانتاجها محلياً في سبيل اساج مادة أولية رراعية تصدر كمدخل في مصانع الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي

• هناك ثانياً عدم استعماده المتحجج المباشر في الأجراء المتخلفة من الارتفاع في أثمان المواد الأولية في السوق الدولية . إذ يوجد عادة بين

مطابق الفلاحين برفع ثمن المليون جندل أصحاب الأعمال بالقول بأن ذلك غير ممكن نظراً لارتفاع أسعار العمال، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى رفع ثمن البنى على المستهلك وعدم تسويق كل البنى . فان لم يستطيعوا التصديق بن يكون من اممكن شراء كل ما يقدمه الفلاحون من لبن . ووجود متطلبات للمعدن والفلاحين يمكن هؤلاء من تصادي مثل هذا اللعب على المتعاضبات . وقد توصلت مثل هذه التنظيمات إلى حلوس تقوم على تحالف العمال والفلاحين في واقع الحياة الفرنسية . اعتبرت بقية الفلاحين أعصابها من قبيل من يطالبون ثمن قوة عملهم (أي فلاحين / عمال) . وانضمت إلى العمال للمطالبة برفع ثمن انقتر من البنى بسية تساوي النسبة التي يطالب بها العمال وبقية جبرهم . ويتم تجميع المليون بعمل مشترك من الفلاحين والعمال ، يقومون بتسليمه للمصانع حتى في حالة الاضراب . ويقوم العمال بالاضراب حتى يستجيب المطالبات بتسليم 25

هؤلاء المنتجين والسوق الدولية رأس المال المحلي (في شكله الخاص أو في شكل رأس مال البوالة) يضاف إلى ذلك أن المستفيد الأول من هذا الارتجاع في الائتمان هو رأس المال الدولي باعتباره يسيطر على عمليات التحويل الأولى لهذه المواد لأولية وعمميات نقلها وتوزيعها في لسوق العالمية. وبظرة إلى السوق الدولية للمواد الأولية في سنة ١٩٧٤ تبين من الذي استبعد من ارتجاع أثمان السكر والنفط والحبوب وغيرها من المواد لأولية. المنتجون المباشرون في لأجراء المتخلفة من العالم الرأسمالي أم لا حركات الدوله؟

• هناك ثالثاً سبيل تحميل المنتجين المباشرين في الأجزاء المتخلفة من العالم لرأسمالي لنفقة الخروج من الأزمة جزئاً وعن طريق تحميل أجزاء من نفقة العاملة الأتية من هذه الأجزاء المتخلفة والتي تعمل في الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة (مثال القوى العاملة العربية من شمال أفريقيا التي تعمل في اقتصاديات أوروبا الغربية) هؤلاء يتحملون جزءاً من نفقة الخروج من الأزمة (في صورة البطالة والخصائص الأجور) باعتبار أنهم أول من يسرحون أي أول من يعطسون من أعمالهم (وتشير الأرقام الرسمية على سبيل المثال أن البطالة قد رادت في ألمانيا الغربية في خلال شهر نوفمبر ١٩٧٤ بنسبة ١٨٪ من عدد العاملين وأن هذه الزيادة في البطالة قد مست أساساً العمال الأجانب)

• هناك رابعاً سبيل تحميل المنتجين المباشرين في المجموعات المتخلفة جزء من نفقة الخروج من الأزمة عن طريق الصناعات التي توجد في الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالي وتكون مشابهة لصناعات توجد في الأجزاء المتقدمة من هذا العالم. مثال ذلك وحدات إنتاج الحديد والصلب ووحدات الصناعات البتروكيمياوية في هذه لوحدات حدة

ما تكون معه، الانتاج أكثر ارتفاعاً منها في الوحدات المشابهة في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة. في أثناء توسع السوق الدولية في مجالات الريادة المستمرة في الطلب، يكون الثمن من الارتفاع بحيث يسمح بكل الوحدات المنتجة، بما فيها تلك الوحدات الموجودة في المجتمعات المتخلفة، بتحقيق قدر من ربح (يكون أعلى بدرجة الحث بالنسبة للوحدات الموجودة في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، حيث تقة الانتاج أقل). ولكن عندما تعرض الأزمة نفسها وتكتمش السوق في مرحلة تالية، يتم التضحية أولاً بالوحدات الموجودة في المجتمعات المتخلفة باعتبارها وحدات تنتج بمقايير مرتفعة نسبياً، وبعد هذه الوحدات نفسها في مركز صعب تضطر معه الجماعة الى تحميلها الى أن تقرر مصيرها. وعلى هذا النحو يكون رأس المال الاحتكاري في الاقتصاد الرأسمالي المتقدم قد خلق نفسه في الأجراء المتخلفة من العالم الرأسمالي مقدمه تلتقى الصدمات في أثناء الأزمات وتعمقه هو، ولو الى حين، من تحمل ثمة هذه الصدمات

• هناك آخر سبيل تحميل قوى المنتجين المباشرين جزء من نفقة الخروج من الأزمة في بعض المجتمعات المتخلفة التي لا تنتج الطاقة وحب الترويض تعاني هذه المجتمعات من ارتفاع ثمن البترول وما يؤدي اليه من زيادة في اضطراب موازين مدفوعاتها عن طريق رفع أسعار الواردات من جانب وبيع نفقة الانتاج في النشاطات المصدرة والاقبال من قدرتها على التصدير من جانب آخر

من هذه اثنين أن سبيل تحميل المنتجين المباشرين في الأجراء المتخلفة من العالم الرأسمالي نفقة الخروج من الأزمة لا يمثل فقط أكبر السبل اقتصادياً، خاصة اذا ما رعب رأس المال المحلي ورحب بهذا الانتاج (وإن أن تعجب اراء ذلك أمام القول بأن لا يحتاج لامتصاص هو السبيل لحل مشكلات جديده

العام ١٩١١) وإنما هو كذلك بسبيل أساسي أمام رأس المال الدولي، وأساسي بمعنى أن تحللي رأس المال الدولي فيه يعني رفضه بالاتجاه نحو الاحتياق لأمر «سدي» قد يدفع رأس المال الدولي بصفة عامة ورأس المال الأمريكي بصفة خاصة إلى عدم ادخار أي مسر للفناء على أية مداومة في الأجراء المتخلفة من العالم الرأسمالي، وعدم لتورع عن استخدام كل الأسلحة من التدخل العسكري المباشر إلى التعبير العنيف للأوضاع في بعض هذه الأجراء. وعيه لا تكون العملة السائدة لأن في صحافة رأس المال، وخاصة الأمريكية منها، بالتهديد بالتدخل العسكري واتباع كل الوسائل في سبيل حماية مصانع رأس المال، وهو عن يمين مع حقيقة الأزمة التي يعيشها رأس المال الدولي في مجموعه والتي برز هيمنة رأس المال الأمريكي على الاقتصاد الرأسمالي الدولي ويكون من الطبيعي أن تكون جريدة لوموند الديبلوماسية - سان خايل رأس المال الفرنسي الذكي - لوموند الذي قدمته عن الأزمة في شهر نوفمبر ١٩٧٥ بعنوان «الأزمة: الانهيارات الاقتصادية وحظر الحرب»^(١).

ثالث هي أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي التي بدأت تعبر عن نفسها كأزمة هيكلية في مارس ١٩٦٨ في شكل أزمة نقدية تصيب الدولار، سيد العمليات الرأسمالية وبدأت حدة الأزمة تبرز في بداية التسعينات من القرن العشرين. وكان تقدير من ذلك التاريخ أنها أزمة هيكلية تأتي في إطار الاتجاه الرسمي للاقتصاد الرأسمالي استوي لتمثل في اتجاه التصخم في باب الركود من الممكن أن يربط من حداثتها الاندفاع الوقتي في الائتمان النقدية بسقط أو بطل من أمدها أزمة النظام النقدي الدولي وتستمر الأزمة حتى يومنا هذا ويستمر ما تفرصه على الاقتصاديات المتخلفة بصفة عامة والاقتصاديات العربية (ومن هنا الاقتصاد المصري) بصفة خاصة من مشكلات هي^(١) ونشر لوموند في بداية كل عام مجموعه من الوثائق والدراسات عن السنة الاقتصادية في العالم

وأيضاً أهم مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر

في ضوء ما تقدم يمكن القول بأن أهم مشكلات الاقتصاد الدولي التي تواجه الاقتصاديات العرسة تتمثل في

- (أ) مشكلة أزمة اقتصاد السوق لدولي وسيادة التصخم في شيا الركود
- (ب) مسألة العداة وأمان البترول وغيره من المواد الأولية في علاقتها بأمان المسجات الصناعية والعداء و لذهب والسلاح
- (ج) مسألة النظام نقدي الدولي وتفسح ماعدته، بما يتضمنه من تقلبات لأسعار صرف العملات الرئيسية العملات التابعة
- (د) السوق اساليه الدولية والبترول والامرات
- (هـ) السياسة اعمانية في موجه السلع الصناعية المنصده بالاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة

(ر) كل هذه تصب في مشكلة الاساسية مشكلة نظام الأمان الدولية وطبيعتها وحرمانه للترايد من لاستقرار.

١ - أزمة اقتصاد السوق الدولي وسيادة التصخم في شيا الركود - رأيد أن الأزمة بما تحتويه من تصخم هي أزمة هيكلية وليست دورية ، وأنه يلزم للتعرف على طبيعتها دراسة التجهات تطور لاقتصاد الرأسمالي لدولي في الزمن الطويل جداً ، خاصة ابتداءً من نهاية القرن التاسع عشر مد به سيطرة الاتجاه الاحتكاري وظهور امكانية التحكم في الأمان ونحو هذه الامكانية الى ضرورة عندما يد اتجاه الربح نحو الانخفاض - هائز ضرورة اتجاه اقتصادي في الأمان يتم عن طريقه اخليلولة بين الربح والانخفاض ويصبح من لضرورة فصل أمان لسبع عن أمان الذهب، أي هجرة قاعدة الذهب والنحول الى

للسياسات النقدية والمالية (والاقتصادية بصفة عامة) للبلدان، رأسمالية
المتصصة والمتحالفة دور كبير هي زيادة هامش التضخم أو عكسه
- للسياسات صرف العملات أثرها على معدل التضخم وعلى إمكانية
مواجهته وإلحاده

- بالمرء الذي يكون بالأجهزة المصرفية، بتركيبها الحالي، في لافصديت
الرأسمالية المتقدمة والمتحللة، مصلحة في التوسع النقدي خاصة عن طريق
النقد المصرفية يكون لها مصلحة في استمرار التضخم

- ويمكن لنقدي آثاره جدياً أو إلحاده منها بالتفكير في عدد من المتغيرات
في داخل كل اقتصاد أو على مستوى التكتلات الاقتصادية الإقليمية الممكنة
واللارمه، وعلى الصعيد الدولي

في داخل كل اقتصاد، أو كل كتلة اقتصادية إقليمية:

- بتابع سياسة العمل النقدي

- بإلحاده من سياسة التمويل عن طريق إلحاده

- بترشيد استخدام وسائل المدفوعات مع احتياجات الأداء العينية الحقيقية
ولا يمكن ذلك إلا بالربط المقدم بين التدفقات العينية والمالية

- إعادة تنظيم التجارة الداخلية

على الصعيد الدولي .

- العمل على استقرار الائتمان الدولية

• بإعادة الترتيب في مكنائز تحديد أئمان الدول

• وربطها بالأئمان الأخرى أئمان المواد الأولية والفقداء والمنتجات

الصناعية، وغيرها من الإكبات المعروفة - اتفاقيات تحديد حدود لتقلبات التمس
وإشياء صناديق خاصة بأهم السلع التي تتبادل دوساً

- مطالبة الدول الرأسمالية لتتضمنه بانباع سياسات نقدية ومالية محدودة
الطبعة التوسعية

- النظر جدياً في عادة تنظيم الوضع المعدي لدولي .

هل يمكن أن يتحقق ديث، أو قدر معين منه، مع سيادة مصالح رأس المال
الدولي (مع الساقص بين أجزائه القومية) ومصالح الطبقات الحاكمة في الأجراء
المحتصة من لاقتصاد الرأسمالي لدولي فيما وراء القدر اللازم للحفاظ على
هذه المصالح؟ شئت في ديث.

٢ - نضج النظام النقدي الرأسمالي الدولي وتقلبات أسعار الصرف

- لا يمكن فصل ديث عن الأزمة الهيكلية التي تصيب الاقتصاد لرأسمالي
المولي والصراع بين عدد من الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بعد أن تعبرت
علاقات الانتاجية النسبية بينها دون أن يصحب ديث إعادة النظر في علاقات
عملاتها

- هل يمكن التفكير، بعد أن ظهرت تجربة البعم النقدي لأوربي مكانية
تحقيق استقرار نسبي رغم محدوديته الكسرة في العلاقات بين العملات الأوربية
خلال عام ١٩٧٩، في انشاء أنظمة نقدية اقليمية أخرى تربط ارتباطاً حقيقياً
تطور قنصديات اقليمية تتمتع بحد أدنى من الذاتية والاستقلالية الاقتصادية،
يكسب بدمها المعدي الاقليمي استقراره وأهميته الدولي من مصالحها
الانتاجية وقدرتها على تطوير دورها في تقسيم العمل الدولي؟

- يفكر البعض في العمل على العودة الى نوع من قاعدة الذهب. قد
تمثل في ارتكاز نظام المدفوعات لدولي على سلة من العملات الرئيسية

وانسحب، ما مدى إمكانية ذلك؟ مع اعترافنا بأن البعثات القذية في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة واشركات الاحتكارية الدولية لا تقبل الى مثل هذا الانحسار.

- وانظروا، قد يتمثل بعض الحل فيما سبق الاشارة اليه في شيء من العزل النسبي بقديماً والاتجاه الى انشاقات مدفوعات على أساس صفات بحسب أو على أساس المقاصة وبتدد طويله وهو حل جري لا يضمن قدراً من النجاح الا اذا صاحبه اعادة البناء لاقتصادي دخلياً على صحر يعبر من نوع المساهمة الحالية في تعدد تقسيم العمل في الاقتصاد الدولي وهو على كل لأحوال مرموز من رأس المال الدولي ولشركات دوليه النشاط الذي تمثله، والاطار المؤسسي الذي خلقه في التسميات، أي المنظمة العالمية بتجارة

٣- مسألة الطاقة وأثمان النفط .

التساؤل عما اذا كنت هناك أزمة حقيقية للطاقة، بمعنى عدم كفاية الانتاج العالمي في ظل التنظيم الحالي للانتاج لمواجهة الاستهلاك العالمي.

- للنهجة السائدة في طرح قضية الطاقة وأثمان النفط، بتعادي أخمد في اطار مجمرع لأثمان الدولية، والنظر في حركتها في فترة قصيرة، ودون طرح أسئلة خاصة بمسعى حقيقياً من ارتفاع أثمان البترول، ودور الشركات البترولية العالمية في ذلك واستعداد حكومات لدور الرأسمالية المتقدمة من ذلك، وإمكانية نقل عبء أثمان البترول من خلال التعامل في السلع التي تستخدم كطاقة في انتاجها ومن يتحمل أخيراً هذا العبء على الصعيد الدولي وعلى الصعيد الداخلي في اطار التركيب الاجتماعي للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة، والاستخدام الديموقراطي والسبامي لمسألة الطاقة وأثمان البترول ضرورة اعادة النظر لتوصل الى طرح القضيته طرحاً سليماً في اسدييات واللقاءات الدولية وعلى الصعيد الاعلامي

- ضرورة التركيز على قابلية النفط للتصدير إمكانية استخدامه كمصدر للطاقة (متيحاً قدرأ محدوداً من الاضافة الى الدخل في داخل الدولة المنتجة للبترول) أو كمدخل في لصاعات البتروكيمياوية منتجاً قدرأ أكبر من الاضافة للدخل القومي)

- النظر الى مسأله من وجهة نظر الدول المنتجة في سبيل

• الحد من اتاجه

• التوسع في استخدامات القدر لمنتج داخلياً كمصدر للطاقة وكمدخل للاستعمال الاستهلاكي

• بيعه في إطار اتفاقيات تجارية واقتصادية شاملة وطويلة المدى وربط التعاضد فيه بحرمه من المستلزمات من السلع المستوردة ومن التكنولوجيا المطلوبة وتسويق السلع لصناعة التي تنتجها الدولة المصدرة للبترول (تماماً كما تم بيعه بفعل صادرات الدول المشترية بترول من القدس)

4 - السوق المالية الدولية والبرودولارات

- عدم الاستقرار كعاهرة تسرد السرق المالية لا يمكن فصلها عن أزمة الهيكلة التي نصيب الاقتصاد لرأسمالي الدولي واستخدام أسعار الفائدة في الصراعات التي يعرفها، وحده في استنزاف جزء من الفائض الذي تنتجه البلدان الرأسمالية المختلفة، سرولة وغير بترولي

- تراكم البرودولارات، وهو مرتبط بالاستمرار في انتاج البترول وبيعها وما وراء احتياجات تطوير البلدان منتجة وقدراتها على ذلك، أي كبديل لإبقاء البترول في باطن لأرض أو لاستخدامه في الدخل، وما يؤدي اليه من زيادة في النسبة الدولية، وبالتالي من إمكانية مضاعفه معدلات التصخم.

- استخدام البرودولارات كوجهة العجز في موارد مدفوعات البلدان

لرأسمالية متقدمة وتمكينها من الاستثمار في تصدير رأس المال خارجها بصورة مباشرة واستخدام البلدان الرأسمالية المتقدمة لهذه التكنولوجيات في أقراص البلدان الرأسمالية المتقدمة، وعلى الأخص عن طريق السوق الدولية الخاصة وما يتضمنه ذلك من تحديد شروط الاقتراض لتحديد في النهاية نمط البناء الاقتصادي الذي يمكن أن يقوم في البلدان المتقدمة وهو ما يمتنع من جعلها وعليه تصبح التكنولوجيات سبيل زيادة اعتماد البلدان المتقدمة على الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة. هذا الاستخدام يستلزم احتواء الأنظمة والأجهزة لتقديده وإدخاله في الاقتصاديات المتقدمة وخاصة الاقتصاديات المصدرة للبترول، في أنظمة الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة

- التراكم الكسري في التكنولوجيات وف يؤدي إليه من الادعاء بأنها أصبحت أكثر من أن يمكن إدارتها واستخدامها والتفويض بذلك لاسمحوا شروط أقصى من الدول صاحبه للمنافسة في الوقت الذي بدأت فيه أديا الحرية واليابان سعيان إلى الحصول على جزء من التكنولوجيات لمواجهة العجز في موازين مدفوعاتها. وبذلك اتباع اليابان لسياسة استثمارية في البلدان المتقدمة
- استخدامها على صعيد الكتل الاقتصادية لأفريقية أو القومية، وخاصة في مجال بناء الأساس المادي والتعليمي والثقافي للنشاط الاقتصادي والاجتماعي
- استخدامها في البحث عن بترول للبترول كمصدر للطاقة لتحريره للاستخدامات التطويرية الأخرى، وتطوير إمكانات استخدامات اقتصادية لهذه البعثات

- استخدامها حرياً في إعطاء المساعدات والقروض لميسرة للبلدان المتقدمة والتي المصحوبة بحد أدنى من المعاملات مع البلدان المقترضة، ببعض شراء من صادراتها أو التوجه إلى حيزها وقوتها العامة كذلك اشتراط عدم استخدام لتسهيلات مالية في الشراء من البلدان الرأسمالية المتقدمة

- ربط توريد حكومات البلدان الرأسمالية المتقدمة بمبالغ منها لمواجهة
العجز في موارد مدفعاتها شروط امتيرانية بالنسبة لمنتجات الصناعة
والتكنولوجيا اللذين نشأ الأساس الصناعي في البلد صاحبة التروديدولارات

كما يلزم التفكير في اشتراك البنوك صاحبة لتروديدولارات في عملية
عاده توجيهها نحو بلدان متخلفة، وذلك للحيولة دون استخدامها في تعميق
ثعبية هذه البلدان، التي يتميز وضعها الحالي بتعاظم مديونيتها الخارجية ووصول
الكثير منها إلى نوع من العسر المالي. عدم حرص الدول المتخلفة ذات الناصر،
دون اليسر، على ضمان عدم استخدام قوائضها في تعميق تخلف البنوك
لأخرى ذات العجز، دون العسر، يعني في الواقع استخدام اليسر، بواسطة
لبلدان الرأسمالية المتقدمة، كسبيل لاستمرار عسر البلدان المتخلفة جميعاً وزيادة
حدته. إذ اليسر يحدد في النهاية القدرات الانتاجية التي يسيطر عليها المجتمع
وتوجه لاشباع حاجات العانية من سكانه.

على أي الحالات أدت حرب الخليج في عام ١٩٩١ إلى استنزاف الكثير
من تروديدولارات البلدان الخبيجة وبدأ بعضها يظهر في الأسواق المالية للاستثناء
طوال تسعينات القرن الماضي

٤ - السياسات الحمائية التي تتبعها الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة في
مواجهة صادرات البلدان متخلفة

- ترايد الطابع الحمائي سياسات الدول الرأسمالية المتقدمة في مواجهه
هذه المصوغات مع استمرار الأزمة، على نحو تتوسع فيه باستمرار من حيث
خحدود التي تعرضها ومن حيث قائمة السلع التي تفرض بشأنها، وميكائرم
خصايه المنيع^(١). فالأمر لم يعد قاصراً على المنسوجات والى نعداء إلى المنتجات
خدييه، والمواد المعدنية، والصلب والأجهزة الكهربائية وتميل التوقعات نحو

(١) أنظر تقرير البث الدولي عن عام ١٩٧٩، ص ٢٠-٢٨

ريادة هذه السياسة الحمائية في المستقبل القريب^(١)

ـ أؤمل أن هذا الاتجاه يمكن التمسك به في عدد من السياسات لمواجهة:

* ربط بيع البترول وغيره من المواد الأولية الأساسية لشراء المنتجات الصناعية للبلد، فتح البترول أو للمادة لأولييه

* ربط بيع السلع لصناعية المحلية بشراء السلع الصناعية التي تصدرها البلدان الرأسمالية المتقدمة، خاصة إذا كان البلد المتخلف، أو مجموعته البلدان المتخلفة، كالبلدان العربية، تمثل ورناً كبيراً في شراء صادرات البلدان الرأسمالية المتقدمة

* ربط الانفاق على حصول بعض البلدان المتقدمة على بترول ودولارات لمواجهة العجز في موارد ملغوهاها بشرائها لبعض السلع الصناعية المحلية

* زيادة القوة الشرائية في داخل الاقتصاد الرأسمالي المتخلف من طريق اتباع سياسات مواتية للعدلية من وجهة نظر توزيع الدخل

* الحد من بناء الصناعات من أجل التصدير وإعطاء الأولوية للصناعات التي تشبع الحاجات الداخلية

* العمل على تحقيق وضع يعتقد فيه بالسوق العربية للمنتجات الصناعية العربية من خلال تفاقية تبادل تجاري تربط تبادل بالهياكل الإنتاجية في إطار عملية تطويرها

* التوسع في التبادل مع البلدان المتخلفة بالنسبة للمنتجات الصناعية

(١) ويعد مثل هذا فيما سمي بحرب المبرجات والعزل بين مصر من جانب والمغرب والفرنسا من جانب آخر في يوليو ١٩٥٠ > وذلك لسحب من تصدير الملابس والغزل إلى كل منهما وكذلك في محفلة «القمصان» القطيفة المصرية في الشرق الأمريكية في ١٩٩٤ / ٩٣ .

ويمكن إعطاء الملح والمروص، استخداماً لجزء من البترو دولارات،
لتحقيق ذلك

واضح أن كل هذه المشكلات تنصب في المشكلة الأساسية، مشكلة ظلم
الأثمن الدولية وطبيعته وحرمة الثرايد من الاستقواء وأن كل سبل الحل
تنصب هي لأخرى في الحل الأساسي: الوصول إلى نمط تقسيم العمل الدولي
يتضمن تطوير الأجزاء المختلفة منه تطويراً يملئ نمياً حقيقياً للتخلف ويتضمن
أسساً مختلفة كينياً للعلاقات الدولية

* * *

على هذا النحو يصبح أن الاقتصاد الدولي المعاصر يعيش أزمة هيكلية
بدأت في التعبير عن نفسها نقدياً في نهاية الستينيات واستمرت حتى يومنا هذا،
رغم لحظات بوهيم البعض أنها بدايات لانتعاش اقتصادي هذه الأزمة تتميز
بالتدهور تصحمة تجتمع عن الظروف التصحمة الهيكلية في شدا الركود طويل
الأمم ويريد من حتمها تصحح النظام النقدي الدولي وتميز الأثمن الدولية (بما
فيها أسعار الصرف، بطبيعة الحال) بعدم لاستقرار في إطار هذا الاتجاه
الضعفي الأمر الذي يجعل من النشاط المصاري بصفة عامة والمضاربة المالية
مجالاً يشط فيه رأس المال المالي إزاء المحدودية النسبية لفرض الاستثمار المنتج
أثناء الأزمة، وتصبح المضاربة سمة هامة من سمات السوق الدولية في الأزمة

وقد أنت هذه الأزمة لتريد من حدة الأزمة لاقصادية واجتماعية التي
تعيشها الأجزاء المختلفة من هذا الاقتصاد الدولي المعاصر، الأزمة التي مجت
عن سياسات «المو» التي اتعتها دول هذه الأجزاء منذ «الاستقلال السياسي»
في الخمسينيات والستينيات، وتتعاظم أزمة اديونية خارجيه لهذه الأجزاء،
وتكاثف خدمة الدين الخارجي مع ترايد انقواء شروط السادل الدولي في غير
صالح هذه الأجزاء شديدة أجزء أكبر من امناص الذي ينتج في داخل

الاقتصاديات المتخلفة نحو الخارج. ويلحق بها الحرة المعتز من رأس المال المحلي يهرع، بمشروعية أو بدونها، نحو الأجراء المتقدم من السوق المالية الدولية الأمر الذي يضعف من القدرات الانتاجية لهذه الاقتصاديات المتخلفة ومن قدراتها على تحقيق حد أدنى من السيطرة على شروط تجدد انتاجي ذاتي متوارث فيتخلى التحالف الاقتصادي والاجتماعي. ويتفكك السبيل الاجتماعي ويريد تأزم أوضاعها السياسية، مع انه افلاس انعطفتها السياسية في حل مشكلتي التحرر الوطني والخروج من التخلف، خاصة في إطار عملية الصراع الدولي نحو إعادة صياغة عقد الهيمنة الاقتصادية (ومن ثم السياسية) الدولية، صراع يهز من هيمنة رأس المال الأمريكي التي كانت متأكدة منذ الحرب العالمية الثانية وان كان لا ينبغي الحقيقة الموضوعية التي مؤداها أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية لا يزال يحس القوة الاقتصادية الأكبر دولياً

* * *

وبالتعرف على طزمة الأزمة التي تسود المسرح الاقتصادي العالمي نتكلم لنا خصائص الاقتصاد الدولي المعاصر، من حيث عسمة عملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمي، وما تتميز به، في المرحله الحالية، من شكل تاريخي لتدوير الانتاج الرأسمالي، تنويلاً يقوم على عقد مركب لتقسيم العمل الدولي في اتجاه التخصص الدولي على أساس القيم سحر من أجراء عملية انتاج السلعة الواحدة مع عرق كمي يظل يميز الاقتصاد الرأسمالي المتقدم عن اقتصاد الرأسمالي المتخلف، مؤداه أن الأول يظل متمسكاً بالسيطرة على شروط تجدد انتاج دولي في داخل كل اقتصاد متقدم، بينما لا يكون الأمر كذلك بالنسبة داخل الاقتصاديات المتخلفة. مع امكانية أن نطلق تخصص بعض الاقتصاديات المتخلفة في القيام بكل عمليات انتاج سلعة واحدة، وهذا لوضع الاقتصاد لتخلف في النمط المركب لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي هذا النمط تقوده شركات دولية اشواط كاحتكارات دولية كبيرة تنتج منتجات عديدة ومتنوعة

على انديهم بلدين محقة بذلك الاسفاده الأقصى من التباين الدولي في توفر شروء الانتاح ومكانيات التسويق وفي الأنظمة القانونية و مالية للشمار الاقتصادي وترسم سيمسها على المدى العويل وعلى مستوى السوق الدولية وتحكم قبصها على شكة الوحدات الاقتصادية لموجوده في الأقاليم من طريق احكار التكنولوجيا ومركزة قرارات الاداره العليا ويكون من الطبيعي أن تسعى الى تحويل العالم الى حقل اقتصادي واحد لأداء رأس المال الدولي، بما يستفهمه دث من ادالة الخواصر القومية التي تعف أمام تحويل الأقاليم لمكونه لأجزاء السوق الدولية الى حقل قانوني واحد ولكن رأس المال الدولي يقوم على وحدة المتكفصات العالمية الى تحويل العالم الى حقل اقتصادي واحد لأداء رأس المال الدولي يتم في إطار عمسة صراع بين رؤوس الأموال الدولية لأهاد صياغة تعد الهيمنة اسي مد متداخرت العالبيه لثانية وادي كان يدير بهيمنة ماكدة لرأس المال الأمريكي، يستفيد منها استفاده كبيرة في علاقته بيمية رؤوس الأموال الدولية وقد أبررت أزمة الاقتصاد الدولي أن هذه الهيمنة هي الأخرى في أزمة تجمع من تطورات الاقتصادية الرأسعالية المتقدمة والأخرى، وما يتضمنه هذا التطور من تعير في علاقات انتاحية العمل النسبية بين الاقتصادية المتقدمة، كما تجمع من محاولات التكتل الاقتصادي من جانب الاقتصادية الأوربية والمتقدمة (وامكانة تكتلات تكون اليابان محورا فيها) في مواجهة الاقتصاد الأمريكي الذي م يزال يمثل موضوعاً القوة الاقتصادية الأكبر في الاقتصاد الدولي المعاصر^(١١).

(١١) يبقى مسألة ما إذا كانت لادارة للسياسية بهذا القوة الاقتصادية قاده على التصرف في عالم متعجر اجتماعياً وسياسياً (و مع زيادة حدة المتكفصات في داخل المجتمع الأمريكي نفسه) كموة سياسية تستطيع أن تعرض نواتها في كل دركان العمورة، بقول أن هذه المسألة تمثل موضوعاً ندر من عمليا في طر التركيب الاقتصادي الاجتماعي/ السياسي للمجتمع العالمي المعاصر، دون أن نسي الخصوصيات التي تتميز بها المجتمعات المكتوبة لهذا المجتمع العالمي

ويحتوي هذا الاقتصاد الدولي المعاصر الأجزاء المختلفة منه وقد تصفحت
أرمتها الاقتصادية والاجتماعية وبها نكت نبعثاتها الدولية وتعلقت الطبيعة
الوطنية لوحداثها السياسية، وتزايد فقدانها للسيطرة على شروط مجدد انتاج ذاتي
في إطار الشكل الحالي لتحويل الانتاج الرأسمالي، وازدادت تبعية رأس مال
المحلي فيها لرأس مال الدولي، فكانت إعادة احتواء «ثاني للأول»، وكانت
مشاركة «بجتمعات» لتحفة في الاقتصاد الدولي تتبدور في شط للعلاقات
الاقتصادية الدولية بحدود خط هذه المجتمعات، خاصة العاملة من مكانها، من
التطور الرأسمالي في مرحلته الحالية، رايك النؤس المنطق لأعداد هائلة تقارب
انماليه من سكان المجتمعات المختلفة، والبؤس السبي بانساع لهوة بين هذه
لأعداد وشرائح القه التي يرداد بصيها السبي من النتاج الاقتصادي في بقية
أجزاء الاقتصاد الرأسمالي الدولي. ويمثل تزايد البؤس هذا الأساس الموضوعي
لناقض المصالح القومية لعابية سكان لمجتمعات، لتتحفة مع مصانع رأس مال
الدولي (وما يتبعه من رأس مال محلي) ومن ثم الامكانية الحقيقية للتفاضل بين
تجاه الشركات دولية النشاط بحر العاملة وتجاه وحدات سياسية وطنية تنظيم
بموبة ينمي الدولة التي تعرفها هذه المجتمعات حالياً، اتجه هذه الوحدات
الاساسية الوطنية لتجاهات قومية. ويثور التساؤل في شأن التفسير النظري بسط
العائم للعلاقات الاقتصادية الدولية. وهو تساؤل فرض نفسه عبر تاريخ الفكر
الاقتصادي منذ أن بدأ التطور الرأسمالي يفرض على المجتمع انماهي تقسيماً
لعمل على الصعيد الدولي يستتبع لتبادل بين الدول لأمر الذي انتج
النظريات لمجتمعة التي تحاول تفسير العلاقات الاقتصادية الدولية

الباب الثالث

التفسير النظري للعلاقات الاقتصادية الدولية

مقدمة منهجية

بم يكن الموقف الفكري واحداً عند كل مندر من الفكر الاقتصادي في شأن العلاقات التي أدت إلى تكوين التقدم الاقتصادي لبعض اجراء الاقتصاد الرأسمالي العالمي والسلف الاقتصادي لاجراء أخرى في مرحلة أولى من مراحل تطور الرأسمالية على الصعيد العالمي، وإن تممق هذا التحلف في مرحلة أخيره في إطار الفكر الاقتصادي يمكن أن يميز، كما رأينا في الباب التمهيدي، اتجاهين كبيرين

• الاتجاه الأول تجده يركز على العلاقات الاقتصادية الدولية ذاتها، وهي تتمثل في نظره في تبادل السلع وانتقال الأشخاص وانتقال رؤوس الأموال، يبحثها على أساس افتراض صريح أو ضمني مؤداه

• أن هذا التبادل يأخذ مكاناً بين اجراء (أي دول) متجانسة من الاقتصاد العالمي وهي تعتبر متجانسة من حيث طبيعة الهيكل الاقتصادي ومن حيث مستوى التطور

• وأن هذه العلاقات تتم من خلال اتجاه النظام في مجموعه، أي العنصر الاقتصادي العامي، إلى تحقيق نوع من التوازن في أداته

من هه جهات نظريات أصحاب هذا الاتجاه كنظريات تحول شرح هذه العلاقات الدولية من خلال التعرف على شروط تحقيق التوازن وتبعيه نمادي

مثل هذا الفكر لا يطرح السؤال الخاص بتطور الاقتصاد الدولي و لاساس التاريخي لتكون التخلف ولا ضرورة تغير تاريخ الاقتصاد الرأسمالي الدولي وإنما يقتصر على البحث في أسس التبادل الدولي، ابتداء من تقسيم العمل الدولي، والكيفية التي يتحقق بها لتبادل وما يحدثه من آثار متمثلة في توزيع "مربى" السدان بين الدول المتبادلة

.. أما الاتجاه الثاني فيرى ان علاقات التبادل هذه لا يمكن تفسيرها إلا في إطار حركة الاقتصاد العالمي في مجموعه وعبر الزمن . وهي حركة تعكس التطور غير المتوازن بين الأجزاء المكونة للاقتصاد العالمي في فترة سيطرت فيها طريقة الإنتاج الرأسمالية على الاقتصاد العالمي . هذه الحركة تحكمها القوانين الأساسية لتطور الاقتصاد الرأسمالي على الصعيد العالمي، وتتجلى في ذات الوقت أجزاء متقدمة وأجزاء متخلفة تقوم بها، ابتداء من اختلافات كمية في إطار علاقات تنقسم انتمال رؤوس الأموال، تعمل في مجموعها في اتجاه نقل جزء المعنبر من المائتات الاقتصادية من الأجزاء التي أصبحت متخلفة نحو تلك التي أصبحت متقدمة في داخل الاقتصاد الرأسمالي الدولي

هذا من زاوية حركة الاقتصاد الدولي، وعلى الأخص منذ أن احتسبته طريقة الإنتاج الرأسمالية، وما أحدثته من تغيير للأجزاء المختلفة المكونة له والمسويات التي انتهت إليها هذه الأجزاء في بعض ظاهرة التطور / التخلف وانماط العلاقات الاقتصادية الدولية التي شهدتها حتى الآن، «مراحل المختلفة لحركة الاقتصاد العالمي

أما من زاوية المنهج، فهو البصر لحكايا كل من الأجزاء المكونة للاقتصاد العالمي ونصيب كل من هذه الأجزاء (المتمثلة للإقتصاديات الوطنية) من عوائد العلاقات الاقتصادية الدولية التي تقوم بينها، يعزى من رويه المنهج يمكن التعرف

* مدخل يأخذ الاقتصاد الدولي ككل عضوي الهيكل وما يتوافق معه من طريقة أداء يومي تتضمن تبعاً معيناً من التبادل الدولي وما يتضمنه من توزيع عوائده هذا التبادل وذلك مع التفرقة بين مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي. هـ تكون بصدد مدخل هيكلية دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية بعبارة نظرية هيكلية لتفسير العلاقات الاقتصادية الدولية في المراحل التاريخية المختلفة لتطور الاقتصاد العالمي

* ومدخل ثالث يأخذ هيكل الاقتصاد العالمي كعملي، ويجرد من مراحل تطوره، ويجرد من ثم من مستويات التطور بين أجزاء الاقتصاد العالمي، ويركز على العلاقات القائمة الجارية بين هذه الأجزاء، بصفة عامة، وعلاقات التبادل السلمي بصفة خاصة (وهذه الأخيرة تشمل السلع المادية والخدمية والتكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية). هنا تكون بصدد مدخل أدائي لدراسة العلاقة الاقتصادية الدولية بعبارة نظرية أدائية لتفسير هذه العلاقات. ومدخل وما ينبج عنه من نظرية هـ باختص لا تاريخيين. فإذا ما أخذنا النظريات الهيكلية في تفسير العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الرأسمالية يمكن أن يفرق بين مدخلين ينحصر إلى هذه النظريات

* مدخل يتضمن تصوراً يقوم على لا تاريخية الرأسمالية. ورغم أن صيرورة الإنتاج الرأسمالية قديمة، وفقاً لتصور هذا المدخل، على نقائص تكوينات اجتماعية سابقة فهي قد وجدت تبقى وتؤيد في بقائها

وفقاً لهذا المدخل تصنع الرأسمالية لسوق الدولية، التي تمثل وعاء العلاقات الاقتصادية الدولية، ولي تسمم في لوجود وان عبرت هذه السوق من أشكالها. هذا المدخل بعبارة نظرية هيكلية تقوم على لا تاريخية الرأسمالية بما تتضمنه من أبعاد لتقسيم العمل الدولي

(وأشكال لتداول الإنتاج) ومن ثم انماط للتبادل النقدي.

• ومدخل ثان يتضمن تصوراً يقوم على قايض الرأسمالية كتكوين اجتماعي، أي أنها تمثل شكلاً تاريخياً من أشكال التنظيم الاجتماعي، فكما قامت على عناصر تكوينات اجتماعية سابقة فإنها في صيرورتها تمثل مرحلة من مراحل تطور المجتمع الإنساني وتتفحص في ثباتها قوى بعمقها وقيام تكوين اجتماعي أرقى وعملية صيرورتها وتحولها لها بعدد الرمي الذي يتوقف، بين أشياء أخرى، على مدى القدرة على الإكتشاف العلمي لعوائق حركتها ودور وهي الإنسان في تحقيق تغييرها نحو التكوين الاجتماعي لأرقى الذي يمكن من استخدام القنابات الإنتاجية على نحو يحل مشكلات اجتماعية ثم يتمكّن التكوين الاجتماعي الرأسمالي من حيله: مثل الاستخدام لأرشد لقوى الإنسان وخاصة قوة العمل، السويج المعادن للناجح، تحطّي العلاقات لإجتماعيه (سلعيه، والتوصل إلى درجات أعلى من طرية، بمعنى انقضاء الإنساني على الضرورة في مواجهة الطبيعة

وفقاً لهذا المدخل، يكون العالم الاقتصادي اندي يعيش فيه هو عالم يحلّفه رأس المال باعتباره لقوة الاجتماعية للحدورية في مجتمع الرأسمالي هذه العام يجد محجور، من ثم، هي عمية تراكم رأس المال على الصعيد العالمي هذا المدخل ينتهي بما إلى نظرية هيكلية تقوم على تدرجية الرأسمالية

سيمان انعرق بين هذين مدخلين الهيكلية يتعوى أن يسترجع فكرتين

اساسيين

مؤدي الفكرة الأولى أن الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد المتبادلة، والمتبادلة النقدية، المتبادلة تتم من خلال السوق (حديلياً، الرأسمالية يحلق من خلال السوق وتحلق السوق) ويصبح السوق مصباً لكن نشاط انتاجي الذي يتحول إلى لحظة انقطاع في دورة رأس المال من خلال الأسواق ليصبح التبادل منظماً،

بعد الأحداث، لكل عملية إيساجية

• مؤيدي الفكرة الثانية أن الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد المبادلة للعممة أي المبادلة التي توجد في كل جسات الحياة الإقتصادية، في الصيرورة ليس فقط في داخل الاقتصاد الوطني وإنما كذلك في خارجه في شكل المبادلة الدولية للعممة فالرأسمالية على حد الحوادث طبيعة توسعية على المستوى العالمي.

وابتداء من هاتين الفكرتين يستطيع أن يفهم تصور أصحاب المدخلين الهيكلين

• فأصحاب المدخل الأول يتصورون أن الرأسمالية تغير من هيكل الاقتصاد العالمي بخلق السوق الدولية، فإذا ما خلقت:

١ - تساوي العرض والطلب

٢ - وكل واحد وشطارته

٣ - وتوجد هذه السوق الدولية لسقى بضعة أدوية (بما تعكسه من الخط تقسيم العمل الدولي وأر أشكال تدويل الإنتاج) ومن ثم الخط للتبادل الدولي

• أما أصحاب المدخل الثاني فيتصورون أنه ابتداء من ظاهرة رأس المال ورأس المال كعلاقة اجتماعية (توسعية وعدوانية في توسعها) يخلق رأس المال عائقاً على طبيعته، يدور حول متطلبات تراكمه ويسعدد وصنع كل من فيه وفيها لمصالح رأس المال في علاقة بالقرى الاجتماعية الأخرى

في إطار النظريات الأدائية بعلاقات الإقتصادية الدولية تقوم عملية استخلاص المعرفة حول ظاهرة التبادل الدولي^(١) في شأن هذه الظاهرة تجرل

(١) International exchange, international trade, exchange international, commerce international

لنظريات الأدائية لإحابة على ثلاث طرائف من الأسئلة.

١ - الطائفة الأولى خاصة أساس التبادل الدولي :

- كيف يقوم؟

- أي السلع سيحري تعبيره (تلك التي تكون البلد أكثر ملائمة
لانتاجها) ملائمة طبيعية أم مكتسبة؟ وأي السلع سيحري ستيرادها؟

- ما هي الشروط الواجب توفرها ليصوم تبادل السلع بالمرّة؟ (هل لأن
تقسيم العمل الدولي يجعل هذا التبادل مرصحا؟)

الأمر يتعلق هنا بتخصص الدولي وركيزته وعاطفه وما يتضمنه من
اشكال لتداول الإنتاج، أي لإسباع طبيعة دولية على عمدة الإنتاج

٢ - الطائفة الثانية من الأسئلة خاصة بكيفية تحقيق التبادل الدولي

- القوى التي تحدد معدّل التبادل بين السلع؟ أي كيف تحدد الأثمان
الدولية؟

- العلاقة بين الأثمان التي يتم بها التبادل الدولي ومستويات الأثمان في
البلدان المختلفة التي يجري التبادل بينها

- هل تربط الصناديق بالوردات؟ وهل تساوي قيمة الأثمان، حدين في
الإعتبار السلع غير المتطورة؟

- مذهب الآلية التي تساوي بين جانبي ميزان المدفوعات والتي تجمع
تحويلات المدفوعات الدولية بمكة؟

٣ - أما الطائفة الثالثة من الأسئلة فتجسّد أفكار التبادل الدولي

- ما هي المزايا التي يحققها التبادل الدولي للدول الأطراف فيه؟

- كيف توزع هذه المزايا بين الأطراف المشاركة؟

- الأثر الذي يحدثه ما يحصل عليه البلد من نصيب في "مرايا" المبادلات
الدولي على الوضع في داخل الاقتصاد الوطني من حيث الأثر على "

* إجمالي القيمة الحقيقية التي تنتج من داخل للاقتصاد الوطني

* غلة لعناصر الاقتصادي ومعدل هذه العناصر

* معدل تراكم رأس المال وغط السراكم (من حيث توزيعه بين مروع
النشاط لإقتصادي مختلفه) ومن ثم أثره على معدل التطور
الاقتصادي

* على الرفاهية الاقتصادية، أي على مستوى الاستمتاع الناجم عن
النشاط لإقتصادي من زاوية تشكيلة قيم الاستعمال (أي المافع) التي
تتاح أمام مواطني البلد لتدخل في التبادل الدولي

وقد بدورت أوان نظرية لتفسير العلاقات الاقتصادية الدولية، وخاصة
التبادل الدولي، على يدي مفكري المدرسة المعاصرة، وإنما على أساس بعض
الأفكار الخاصة بالتجارة الدولية عند التجار ورواد المدرسة المعاصرة ()
وعلى أساس بعض الأفكار الخاصة بالتبادل الدولي التي تدعى أنه سميت تولى
ريكاردو مهمة هذه النظرية المعاصرة في التبادل الدولي، لا نظرية في
دائمه وإنما كجزء من البناء النظري التقليدي والخاص بكيفية أداء الاقتصاد
الرأسمالي. وتطوراً ببعض لفترات من كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي بصيغة
عامة وفي التبادل الدولي بصيغة خاصة

وسنقتصر هنا على تقديم ما نقول به لنظرية التقليدية (الكلاسيكية) في
التبادل الدولي كمثال لنظرية هيكلة لا تاريخية، هي فصل أول، لنرى في فصل

(١) انظر في التعريف بهذه المدارس وأهم مفكريها مؤلف مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء
الأول، الأساسيات، منشورات المحامي، بيروت، ٢٠١٦

ثم يخطط المنهجى متوصل إلى نظرية متكاملة تاريخية في تفسير العلاقات
الاقتصادية الدولية عبر مراحل مختلفة لتطور الاقتصاد الرأسمالي أما الدراسة
لتعصبيه بنظريات الاقتصاد الدولي ومحاولة اجراء التخصص من مؤلف في
مبادئ الاقتصاد الساسي لتاريخ الفكر الاقتصادي

الفصل الأول

النظرية التقليدية في التبادل الدولي

يتضمن الأمر بإقتصاد مبادلة يقوم على تقسيم لعمل، أي التخصيص إما في إنتاج سلعة أو في إنتاج جزء من سلعة، والملكية الفردية لوسائل الإنتاج والمنتجات (التي تصبح سلعة) هذه الملكية تعنى الإحصاء الفردي بالبيع المسجل هذا النوع من التنظيم لعملية الإنتاج لابد وأن يثير التبادل. من ناحية أخرى نحن نحدد إقتصاد مبادلة رأسمالي، حيث المبادلة النقدية المعصمة، يدور حول العلاقة الإجتماعية رأس المال / عمل أحرار ومع الطبيعة القومسية لرأس المال يقوم التبادل ليس فقط في داخل الإقتصاد الوطني (في صيورته) وإنما كذلك على الصعيد الدولي بين البلدان (في ضرورة الإقتصاد الدولي كذلك). ولكن التبادل لم يتم مباشرة بين منتج (أو بعض الإشباع المباشر لحاجاتهم) وإنما من خلال جزء من رأس المال النقدي هو رأس المال التجاري يقوم بالتجارة الداخلية والتجارة الدولية بالنسبة لهاتين التجاريتين اعتقد التجارون أن التجارة الدولية تختلف اختلافاً جوهرياً في الطبيعة والآثار عن التجارة الداخلية. ولكن الكلاسيك رفضوا منطق التجاريين في هذا الشأن ولم يروا ما يشير إلى اختلاف نظري، أو حتى عملي، بين النوعين من التجارة، وأن مكن التمييز بينهما يبرره إعمال معيار "عدم حراك"، أو درجة خرافة قوى الإنتاج في مصاعب ومروج النشاط الإنتاجي، في داخل الإقتصاد القومي، بالنسبة للتجارة الداخلية، وبين الإقتصاديات القومية، بالنسبة للتجارة الدولية.

فبالنسبة للمجموعة من الكلاسيك التي كان ريكاردو يمثل أكثر أفرادها
بالفأ، لا يكمن الفرق بين التجارة الساحلية و لسحارة الدولية لا في الطبيعة ولا
في الآثار، وإنما يرجع عن مدى قدرة الإنتاج (خاصة رأس المال والعمى العاملة)
على الإسفال بحرية بين صناعات ومروع نشاط الإقتصادى في الحالتين وكان
عقائدهم يميل إلى

• أن التجارة الداخلية تقوم بين مشروعات وصناعات يتحرك فيها رأس
المال والعمل دون عوائق (افتراض المساواة)، الأمر الذي يحقق، في
وصح التوازن، نفس معدل العائد بالاستثمار ويعمل إذا ما تساوت
الصعوبات ومخاطر وهو أمر جوهري لنظريتهم الخاصة بأداء الإقتصاد
الوطني في الداخل

• أم التجارة الدولية فتقوم علاماتها بين مشروعات وصناعات لا يتحرك
رأس المال وأعمه العاملة فيهما بين بحرية، لأسباب مبهمة المساواة
واختلاف المدة واختلاف التنظيم القانوني والسيدة السياسية، وعدم
معرفة ظروف الحياة وعادات دوائر الأعمال (افتراض محدودية
حرية السوق الدولية)

هذا الإعراض من جانب الكلاسيك لا يعنى أنهم لم يكونوا يدركون
وجود عجرة دولية نكل من رأس المال والعمى العاملة كما لا يعنى أنهم لم
يكونوا يدركون ما يقابل قوى لاسج من صعوبات الإسفال داخل
الإقتصاد القومى ، بين مروع النشاط

ويشور التفاول بين البلدان ابتداء من الاختلافات بينها وما يرجع عنها من
اختلاف في المدة بصفة عامة، يعبر عنها بالفرق بين البلدين في دقة إنتاج
وحدة من سعة واحدة وتنتجهم لإحتياجات بين لبلدان أما عن فروق
طبيعية، أي فروق في التهور الطبيعي للعملية الإنتاجية، كالمروق بين المناطق

الاستوائيه والنطاق المزد (وهو قول لا يأخذ في الحسبان إمكانية أن يؤدي تطور التكنولوجيا إلى تهيئة الشروط اللازمة لأي إنتاج في أي مكان من العالم)، أو عن فروق مكسبية، أي فروق ناجمة عن مستوى تطور العملية الإنتاجية، أي عن نوع ومستوى التهيئة الاجتماعية للعملية الإنتاجية

وتتمثل الإختلافات بين البلدان في فروق مطلقة أو فروق نسبية

* نكون الفروق مطلقة إذا كان كل من البلدين يستطيع أن ينتج الوحدة من سبعة واحدة بمقدار إنتاج تقل مقدراً عنها في البلد الآخر (نعم من سبيل المثال ن البلد (س) يستطيع أن ينتج وحدة من السلع أ مستخدماً ١٠ وحدات عمل ووحدة من السلعة ب بمئتين وحدة عمل وأن في بلد (ص) وحدة من السلعة أ تكلف مئتين وحدة عمل ووحدة من السلعة ب ١٠ وحدات عمل هنا نكتسب عن فرق مطلق في النفقات لأن كل بلد يستطيع أن ينتج سبعة و وحدة بمقدار أقل إجمالاً عن مائة إنتاجها في البلد الآخر (ص الواضح أنه إذا قام بتقسيم عمل يساهم (ص) ينتج السبعة أ، (ص) ينتج السبعة ب، يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي)

* لبيان الفروق النسبية نعتبر أن أحد البلدين يستطيع أن يصنع كلتا السلعتين بمقدار أقل مقدراً بمساعات العمل (النفقة) من البلد الآخر

مثال

المقدار	البلد (س)	البلد (ص)
وحدة أ بمقدار ١٠٠	٩٠	٩٠
وحدة ب بمقدار ١٢٠	٨٠	٨٠

* للرتدال تعوى مطلق في نرجى الإنتاج

* ولكن هذا التصوى أكبر في إنتاج الخمور منه في إنتاج الأقمشة

* عليه يكون للبرنمال ميرة معاربه في إنتاج الخمور بحيث أن فرق صفتها أكبر نساً منه في حالة الأقمشة، لأن $\frac{1}{10}$ أصغر من $\frac{1}{7}$

عليه، لنوصون إلى بعض ختيمي للميره النسبية في حالة بلدين ومستعوى
مقارن معدل صفات إنتاج سلعة واحدة في البلدين ($\frac{1}{7}$) مع معدل صفقة إنتاج
سلعة الأخرى في البلدين ($\frac{1}{10}$)

معبراً عنها كلاماً، في هذا الحثل، نقول أن للرتدال ميرة نسبية على إنجلترا
في إنتاج الخمور أكثر منها في إنتاج الأقمشة. بعبارة أخرى بالنسبة لإنجلترا نعدم
لميره المطلقة في الأقمشة (لأنها تسج لوحدة ب ١٠٠ وحدة عمل في الوقت
الذي تسجها فيه الرتدال بأقل ب ٩٠ وحدة عمل) ولكن بها في نفس الوقت
ميرة نسبية في الأقمشة (إذا ما قوربت بمعدل إنتاج الخمور) وتعبير علاقة إنعدم
التساوي $\frac{1}{10}$ ، $\frac{1}{7}$ تعبراً دقيقاً عن الموقف

البناء من هذه الإحتلاعات التي نرجم في مروي في لفظة بموم يدب
البناء بين بلدان كظاهرة إنصافيه. وينعجب البناء دوراً في احياة الإقتصاديه
ببناء، ومن ثم لزم فهم هذه الظاهرة واكتشاف القوانين التي تحكمها. وبالنسبة
للتقليدس لا يتمين أخذ أفكارهم في شأن البناء الدولي معزل عن مجمل بنائهم
النظري الحفاص بطبيعة وكيفية أداء وتطور الإقتصاد الرأسمالي. وهذه المسألة في
حاية الأهمية. إذا لا تمثل 'نظرية السادل الدولي' لدى الكلاسيك إلا لحظة في
ومن الساء النظري بهم، الأمر الذي يستلزم دوامة هذه النظرية في المكان
للخصص لها في مجمل البناء النظري للتقليدس بقصد التعرف على دور هذه
النظرية في هذا البناء النظري. وهو ما يجب الخطأ المنهجي الخطير الذي يتكرر
الوقوع فيه عندما يعزل الكثيرون فكرة تمثل لحظة في ومن البناء النظري

للتقليديين ثم يتكلمون عن 'هانون' بحكم ظاهرة التبادل الدولي وقد عرفت
عن كل نظامها لإقتصادي

عليه، يعبر لفهم أفكار لكلاسيك من التبادل الدولي أن يرى،

أو لا. الخط انعام لحمل الساء النظري الكلاسيكي

ثانياً، أفكار الكلاسيك في شأن لتبادل الدولي

ثالثاً نظرية التبادل الدولي في مجمل ابناء النظري الكلاسيكي

أولاً الساء النظري الكلاسيكي

وأيت أن الخط الفكري انعام بساء النظري الكلاسيكي يتمثل في أن
العمل المنتج، منظماً على أساس تقسيم العمل، يستخدم قوى الانتاج المادية
وينتج الناتج الاجتماعي الذي يتخصص الناتج الضروري الذي يضمن استبدال ما
استخدم من قوى انتاج بشرية ومادية والعناصر الذي يمتش مصدر الاستثمار
بالي لبدء طاقات انتاجية متزايدة لاستخدامها بواسطة قوى عاملة إحصائية،
وهو ما يعني لتوسع المستمر في القاعدة الإنتاجية للمجتمع ويحدد التراكم
مصدره على الأخص في جزء العناصر المتحمل في الربح والعائلة ومع التراكم
يتجدد الإنتاج في العتبات التالية وعلى نطاق متسع من فترة لأخرى وهو ما
يصمم إمكانية التطور في المدى الطويل الذي ينتهي في نظر الكلاسيك إلى
حالة الساكنة^(١) في المدى البعيد جداً^(٢) والعلامة بين التطبيق المعاصرة
والطبقات المألوفة من خلال ملكية وسائل الإنتاج هي التي تعدد، كما رأيت خط
تقسيم الناتج الاجتماعي من الناتج الضروري (خاصة في شقة الخدم بما هو
لارم لتحديد انتاج القوة العاملة) والعناصر وابتداء من هذه العلاقة بين

١ The Stationary state, L'Etat stationnaire

٢ A Secular trend: une tendance séculaire

الطبقات المالكه تحدد الأنصبة السببية لكل منها (خاصة طبقة ملاك لأراضي وبنطقة الرأسمالية) في العناصر الإقتصادي (ومن ثم في الناتج الاجتماعي) ويرتكز الفكر لكلاسيكي على وجود التناقض بين الربح والعائد، وهما يمثلان النصيب البشري للطبقة الرأسمالية، والأجور التي تمثل النصيب البشري للطبقة العاملة، هذه من ناحية، كما يوجد التناقض بين الربح والأجور، من جانب والربح العصري، من جانب آخر. ولم يكن التناقض لأول يمثل التناقض الرئيسي في نظر الكلاسيك في وقت كانت فيه القوة العاملة ما زالت ضعيفة كطبقة فالتناقض الثاني هو الذي كان يمثل في نظرهم التناقض الرئيسي لتحديد حركة الاقتصاد الرأسمالي عبر تلك المرحلة. وهذا التناقض الثاني هو، كما رأينا، التناقض بين الطبقة الرأسمالية يبيعونها التراكمية وطبقة ملاك لأراضي يبيعونها الاستهلاك، بل والإسراف.

وانتداه من العناصر، خاصة في جرده لتمثل في الربح والعائد، يكون تراكم رأس المال كمحور لتطور عملية الإنتاج تقوم به الطبقة الرأسمالية من خلال البوعين من التوسع التوسيع الإقليمي باستخدام قوى عاملة إضافية (أي مزيد من العمل المنتج) بوسائل إنتاج جديدة ومن ثم زيادة حجم العائد الإنسانية الموجودة في المجتمع. والتوسع الرأسمالي بكتياف استخدام القوة العاملة التي تعمل بالعمل لوسائل الإنتاج وعلى لأخص أدوات العمل ومن ثم زيادة انتاجية القوة العاملة المستخدمة بالفعل، وهو ما يتم أولاً باستبعاد جرد من الفائض، في شكله العصري، عن استهلاك الطبقات، أي إحداره، ثم استخدام هذا الجزء لأغراض تراكم رأس المال ورفع مستوى الإنتاج في المراتب القادمة^(١)

(١) انظر في تفاصيل عملية تجديد الإنتاج ودور وآلية التراكم فيها Mohamed DOWIDAR, Schemas de reproduction et la méthodologie de la planification socialiste, Editions Tiers - Monde, Alger, 1964.

معدل ونقط براكم رأس المال يحددان معدل نمو الناتج الاجتماعي ومن ثم مستوى النشاط الاقتصادي من فترة إنتاجية لأخرى. وعندها، يشرف هذا المستوى على ما يحدث لإنتاجية العمل من تعبير (في اتجاه عام نحو التحسن) وما يتصممه ذلك من اتجاه عام لقيمة السلع المنتجة

هذه عن مستوى النشاط الاقتصادي ومحددات تغيره مع براكم رأس المال. ماذا عن مصير توزيع الناتج الاجتماعي الصافي بين الطبقات الاجتماعية، أي من الأنصبة لسيبة للطبقات الاجتماعية (وخاصة لطبقة الرأسمالية) خلال عملية براكم رأس المال؟

يريد براكم رأس المال من الطلب على القوة العاملة (اللازمة لبناء الطاقة الإنتاجية الجديدة في مرحله أولى ثم تشغيلها في مرحلة لاحقة). التراكم هو التعبير المستقل وتشغيل القوة العاملة هو التعبير التابع، ويهتزم الكلاسيك هنا بظهور انقضاء لعمالة اللازمة لكل توسع في الإنتاج، العنفة الرأسمالية تقود عملية براكم رأس المال ومن ثم عملية الإنتاج الاجتماعي

- في الرمن نقص، تؤدي زيادة الطلب على القوة العاملة إلى زيادة لأجور العمالة

زيادة الأجور القدية تدفع بالعمال إلى زيادة الطلب على السلع العينية (من صنع الأجور) التي تستهلكها الطبقة العاملة.

- عرض هذه السلع لا يستجيب بنفس معدل زيادة الطلب عليها لأن لبيع العينية في جوهرها سلع روائية، والرعاية يحكمها قانون تناقص العنة (نظراً لإعتماد الكلاسيك بأن التطور التكنولوجي لن يغير كثيراً من أوضاع الإنتاج في الررة) إذا مع الزيادة في الطلب على السلع الغذائية يلجأ المزارعون بزيادة المحروض منها، إلى استخدام

الأراضي ملوثة (إما لأقل حصوة أو الامتداد عن السوق) فترفع أثمان السلع الصناعية انزوية (١) الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الربح المعادي، وهو دخل طقة ملاك الأراضي التي تمل إلى، بفارق دخلها بعيداً عن تركم رأس المال

- مما يخص العلاقة بين الأنصبة النسبية للطبقات لإجتماعية ينتهي الأمر، خلال عملية التراكم، إلى زيادة النصيب النسبي الحقيقي سريع على حساب النصيب النسبي للأجور (الحقيقي) والنصيب النسبي للربح (والمائدة) وعليه يبرز قانون اتجاه معدل للاندماض كاتجاه عام يحكم تطور العملية الاقتصادية هذا النصيب النسبي للربح والعائلة هو مصدر التراكم الذي تقوم به الطقة الرأسمالية ويكون مصيره أن يقل (كنصيب نسبي)، وهو ما يؤدي في الزمن الطويل جداً إلى ضمور مصدر التراكم، فيتوقف تراكم رأس المال ويتجه معدل التطور الاقتصادي نحو الساقص، إلى أن يصل إلى حالة السكاسة، التي تتكرر فيها تجدد الإنتاج على نفس مستوى الإنتاج الاجتماعي عبر الصراب الإنتاجية المتتالية

- في هذا النموذج لأداء الاقتصادي الرأسمالي عبر الزمن من خلال عملية تراكم رأس المال يتم التحليل في صورة هيكلية، وبم الاستدلال، على أساس مبدأ القيمة في صورة وحدات عمل ووحدات عينية للنتائج، وفي مروج النشاط المختلفة، ويتصور تجريدي على مستوى الناتج الاجتماعي، ومع التركيز على ما يتم في داخل الاقتصاد الوطني مع

(١) يتضمن ذلك أن الزيادة في السكان تحقق بمعدل يكون أعلى من معدل الزيادة في انتاج البلاد، الأمر الذي يسوء من الأحوال المعيشية بشرائع كبيرة من السكان قانون السكان عند هاليس وقد احتواء ريكوردو في مودجه الخاص بأن، الاقتصاد القومي عبر الزمن

الإشغال أساساً بحاجات العوض (في فترة يكون فيها الإشغال الاجتماعي العام بقوة الإنتاج الجديد وزيادة لمجانب، أو زيادة ثروة الأمم)

- في هذا النموذج يستخدم مدأ النقطة

• في تحديد الأثمان النسبية الحقيقية (العينة) للسلع كسب الكميات العمل (تتوقف على انتاجية العمل، يستخدم في انتاج كل منها) وهو ما يحدد الأثمان النسبية للسلع (و.م.مع عرض حيادية النقود كمجرد وسيط في اساط)

• من التصور الخاص بأداء لإقتصاد الوطني غير ابرمن يتحدد مستوى الناتج لإجتماعي أي مستوى عرض السلع إذا ما تم التعبير عن قيمته (تجميعاً) بالنقود فعلى افتراض حيادية النقود (لا تغير من الأمر شيئاً) كقياس للقيم

• مستوى الناتج لإجتماعي (العرض العيني للسلع) والأثمان النسبية الحقيقية (التي تتحدد على أساس قرارات الشراء والبيع) وكلاهما يتحدد ابتداء من القيمة، يحددان حجم المعاملات التي تتحقق في الإقتصاد الوطني، منظوراً إليها في صورة عنة

• بالتراري مع هذا تتحدد كمية النقود المعلقة في التداول بما يتجه نشاط التعدين من معادن نسبة تستخدم كنقود (وهو ما يتوقف على انتاجية العمل في نشاط التعدين ومن ثم قيمة هذه المعادن) وبما يتحدد من قرارات سياسة في شأن كمية النقود ابتداء من الكمية المنظمة في التداول تتحدد الكمية المخصصة بالفعل للتداول

- كمية النقود، يطلقه في التداول

انضم المهري لهند آحر والهب، أي دون تبادل . وهو ما يتركه آدم سميث^(١)

في مرحلة أولى يتم نهب الذهب والفضة، على نحو مباشر ، بالاستيلاء على ما لدى الأفراد من المواطنين الأصليين من المعدي في مرحلته ثانية، يتم نهب ما في المناجم . باستخدام قوة عمالة يحصل عليها بالقهر (سحب الأحرار إلى عهد "بحروز") يستخدمون فيما بعد في زراعة قصب السكر التي تم في كل مستعمرات أوروبا بواسطة العبيد النجرو^(٢) (ص ٤٦٢)

في مرحلة ثانية، تقوم لتجارة المكنزة على القهر . تبدأ ببيع رفاة انطبعت الحكمة لتحويل دون التركيز على السلع الضرورية لتحديد إنتاج رأس المال، على الأخص سلع الأجور . بين انبيع التي يمكن حصرها نجد بعض أهم ما تنتجه أمريكا وجرر الهند اقرية، كل أنواع الحبوب، الأحشاب، ملح، اسماك، لكر والروم (نوع من ماء الحياه مشق من تقطير عصير قصب السكر (ص ٤٥٤) ثم يتكلم عن اللحوم والأرر والحديد (ص ٤٥٤ - ٤٥٧) ثم يتكلم عن التجارة بين بريطانيا والمستعمرات (كسوق للمنسجات البريطانية (ص ٤٥٩) . وكذلك عن احتكار بريطانيا للتجارة في منتجات المستعمرات مع بلدان أوروبا

(١) الكتاب الرابع من مؤلفه "بحث في طبيعة وسائل زيادة ثروة الأمم" وهو الباب المخصص لأنظمة الاقتصاد السياسي، ويقصد هنا لأنظمة النظرية ويتحدث في الباب السابع عن المستعمرات في أجزاء ثلاثة الدوافع لإقامة مستعمرات عديدة - أسباب إردعار مستعمرات جديدة - المزايا التي عادت على أوروبا من اكتشاف أمريكا ومن المرور إلى جمر الهند الشرقية من طريق رأس الرجاء الصالح انظر على الأخص الصفحات ٤٥٤ - ٤٥٩ من طبعه I R M C Clloch, Ward, Lock & CO London. 1839

(٢) التسمية تخصن انروح المصرية وسيلة الرأسمالية تتضمن ضرورة وجود نظرية لتعمق غسسي، على الصعيد الأيديولوجي، تبرز المعاملة الرأسمالية للرجل الأبيض للأجناس الأخرى إذا ما وجدت هذه النظرية واستمرت في ايدولوجية رأس المال يمكن أن تثير النزعة العنصرية في داخل الجنس الأبيض بصفة النزعة لصهيرة، والنزعة الآرية النازية في ألمانيا

- أما التبادل بالمعنى الكامل، فيكون مع بلدان أوروبية أخرى، كما يستخلص من الأمثلة التي يسوقها سميت وريكاردو فيما بعد^(١)

- إذ قامت العلاقات من خلال التبادل الدولي، فهو، كالتبادل الداخلي يتضمن تقسيم العمل على الصعيد الدولي. وتقسيم العمل على الصعيد الدولي يتضمن وجود الفائض، يسجه كل مجتمع، وقيام علاقات الإنتاج على الملكية الفردية. وقد شهدت اقتصاديات أوروبا الغربية، خاصة إنجلترا وفرنسا، التطور التاريخي للملكية الفردية الرأسمالية والإعلاء محور المبادلة النقدية، أي محور عموميه انتاج المبادله أي الإنتاج للسوق. هذه حقيقة يدركها كلاسيك.

نكي يمكن لتقسيم العمل أن يقوم دولياً، في شكل جديد، لابد من تمثيل نموه الاجتماعية الجديدة، رأس المال، في المجتمعات التي لم يتطور فيها الاقتصاد السعوي بعد بشكل كافٍ. تغدو رأس المال لتحويل اقتصاديات هذه المجتمعات إلى اقتصاديات سعية، أي اقتصاديات سوق، من خلال بلوره الملكية الفردية فيها، وخاصة لوسائل الإنتاج الآلية، وعلى الأخص الأرض التي تتحول بدورها إلى سعة. تلك حقيقة لا يدركها الكلاسيكيت بهما الوضوح، وإن يمكن أن تستشف مما كتبه آدم سميت عن المستعمرات عند تقديمه لأظمة الاقتصاد السياسي في الباب السابع من الكتاب الرابع من كتابه "بحث في طبيعة ثروة الأمم"

لتبادل الدولي في شكله الجديد يرتكر على التقسيم الدولي للعمل الذي يقوم بدوره على التمايز بين المجتمعات. ولكنه التمايز وقد كف هي أن يكون محكوماً بطرف طبيعية فقط، أي باختلاف بين البلدان في الظروف الطبيعية للإنتاج وإنما يبدأ في أن يقلب عليه طابع التمايز المكتسب من خلال التهيئة

(١) وهو ما يمكن أن يستنتج من أنهما يفتضان «بالتبادل الدولي» لمجتمعات ذات الطابع لصماري من النمط «الأوروبي»

الاجتماعية للعملية الاقتصادية أي تمايزاً يعكس اختلاف مستويات تطور هذه العملية من بلد لآخر. هذان النوعان من التمايز يدرجهما آدم سميث حين يقول 'في بعض الأحيان تكون لتزايا الطبيعة التي يتمتع بها بلد على غيره من البلدان في شأن إنتاج سلعة معينة، تكون هذه المزايا كبيرة لدرجة تدفع كل 'دعالم إلى أن يسم بأنه من المعتاد أن يقاوم الآخرون هذه المزايا فمن الممكن، مع كثير من الصعوبات، أن تزرع في اسكتلندا أعناباً طيبة جداً نصنع منها خموراً جيدة جداً، وإنما بنصفه تعادل ثلاثين ضعفاً للنفعة التي يمكن أن نحصل بها على خمور بنفس الجودة من بلد آخرى. في هذه الحالة، هل يكون معقولاً أنمانون الذي يصدر لمنع استيراد كل خمور لأجنبية المحرود أن تشجع إنتاج بعض أنواع الخمور في اسكتلندا؟ ولا يغير من الأمر شيئاً أن تكون المزايا التي يتمتع بها بلد ما في إنتاج سلعة ما مزايا طبيعية أو مكتسبة. عظاماً أن هذا البلد يشجع بهذه المزايا وأن البلد الآخر محروم منها يكون من الأحسن دائماً للبلد الأخير أن يشتري السلعة من البلد الأول بدلاً من أن يعوم بإنتاجها، وفي مكان آخر يقول سميث "إذا كان بمقدور ما أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما نوفر قمنا نحن بصناعتها، من الأحسن أن نشتريها منه بجرء من إنتاج صناعتنا ذاتها بهذه الصناعة على نحو يحمل لنا بعض فائدة".

سميث يدرك إذن أن الميزة تتجه إلى أن تكون مكتسبة ويأخذ ذلك كمعطى ولا يناقش الكيفية التي يترصل بها اقتصاد ما إلى اكتساب فائدة في مجال إنتاج سلعة معينة في مواضعه الاقتصادية الأخرى، وإن كان يسمح إلى أن ذلك إنما يسجم على النحو الذي نقرم به بصناعة السلعة هذا 'البحر' لا يتطلب في الواقع، في ظل التطور الرأسمالي، أفضل من اكتساب الإقتصاد القومي من تحقيق "الميزة" في إنتاج سلعة من السلع. الأمر إذن يتعنى بالمقدرة بين ظروف إنتاج السلع في البلدان المختلفة.

- لكي تتحول امكانيات تقسيم العمل بين البلدان كأساس لتبادل دولي،

الى واقع دولي لا بد أن يكون هذا التقسيم مرسماً لرأس المال حصمة عامة بإعتبار
الربح لقوة للحركة للشايط الانتعدي الرأسمالي فعلى أى أساس نحدد إذن
الإيراجية؟

- نحدد الإيراجية اعمالاً بمبدأ العام المحدد لقيمة السلع، على أساس
كمية العمل المحددة بكميات انتاج سلع في البلدان المختلفة، أي للتصفت
المقارنة نقطة البدء هنا نبحث ادب في مبدأ نظرية العمل في القيمة كمبدأ عام
انتداه مع درى الصفات المقنونة (وهو ما يقتضي درامه عممية دقيقة لنظرية القيمة
هذا الكلاسيك)

- أي كميات مقارنه؟

* عند سميث، يمكن ذلك ما أن يصور فقط السلع التي يتمتع في إنتاجها بميزة
مطلقة، أي تلك السلع التي ينتجها بصفة أقل مطلقاً من بصفة إنتاجها في البلدان
الأخرى، وذلك حتى يحقق رأس المال المصدر ربحاً في تعامله مع البلدان
الأخرى، (أي من بيعه للسلع المصدرة في الأسواق الخارجية) وإذا كان لكل من
بلدين ميزة مطلقة في انتاج سلعة كالمخمر تتمتع بصفة انتاج أقل بالنسبة للمعروشات
، والبر تغال بصفة انتاج أقل بالنسبة للمعمر ، يكون للمبر تعال مصلحة في التخصص
في انتاج المعمر ولا يجتري مصلحة في التخصص في انتاج المعروشات

أما ريكاردو وإن كان يتفق مع سميث في:

أنه لقيام التخصص الدولي لا بد أن يكون مرسماً (لرأس المال)،

- وأن الإيراجية تتوقف على الكميات في البلدين،

- وأن نقطة البدء في تحديد الكميات هو المبدأ العام المحدد لقيمة السلع
العمل كمصدر وكمية العمل كقياس،

مأنه يختلف معه ، في

- أن العرة في مقارنة بين المعونات في انيلدين بالتميزات النسبية وليس
بمميزات المصلحة كما يصور سميت . هذا كانت ثقافة انتاج السلمون أقل في
بيرنغال وإنما كان نفوقها أقوى في الحضور يكون لها مصلحة في التحصيل في
ينتج الحضور واسيراد مفروشات

ليسان ذلك يرى عند ريكاردو ، بيهتباريه انساني الحقيقي للنظرية
الكلاسيكية في البلاد الدولي

- المرتكر - المروض - جوهر النظرية - الاستدلال

- الآثار الإجمالية للتبادل الدولي على الاقتصاد الوطني (ومي ردهار
لإقتصاد البريطاني)

المبدأ العام في القيمة عند ريكاردو :

* لأحد بالتميزة سي قد بها سميت بين قيمة لاستعمال وقيمة المبادله
لأجرة مثل انعطاف المستعرة بني بدور حولها ثمن السوق، الأمر هنا يتعلق
بتقييمه النسبية للسلع (قيمة سبعة بالنسبة لسلع أخرى)، قيمة الاستعمال هي
شرط لكي يكون للسلعة قيمة مبادله

* يرد على هذا المبدأ العام عند ريكاردو تمثيل ينتج عن اختلاف عمليات
انتاج لسلع المتبادلة بالنسبة لقيمة توزيع رأس المال المستخدم في عملية الإنتاج
بين رأس مال ثابت ورأس مال متداول (ومن ثم اختلاف في معدل الأجور)
هذا الاختلاف لا يعني المبدأ العام وإن يعدل فيه

* هذا المبدأ العام يقوم على التوازي

- أن مصدر اقتصاد مبادله، ومبادلة نقدية، يقوم على سيادة رأس المال
والعمل لأجير وهو ما يتضمن الملكية الفردية بوسائل الإنتاج في
لأرض

- سيادة المنافسة على نحو يعطي لرأس المال والعمل حرية الإتصال بين مجالات النشاط لإقتصادي وصناعته، على نحو يحقق توارثاً ينصم تساوي معدلات الربح بين الصناعات المختلفة، أي عبر فكرة متوسط عدم تعديل لربح

- حيادية النفود

* وفقاً لهذا ابدأ اعام، القائم على هذه المفروض، تتحدد النفقات على أساس كميات العمل المبذولة في إنتاج السلع تحصيل ريكاردو الخاص بالتبادل الدولي

أ- جوهر النظرية A general statement

* يقوم لتبادل الدولي على التقسيم الدولي للعمل - فكما أن إنتاج لمادة يدخل في يقوم على تقسيم العمل، كظاهرة سائدة في المجتمع، فإن التبادل الدولي يقوم على التقسيم الدولي للعمل (وهو كظاهرة سائدة دولياً تنتمي إلى الإقتصاد الرأسمالي)

* لكي يقوم تقسيم العمل بين بلدين لابد أن يكون مربحاً (الربح هو لقوة الحركة للتنافس الإقتصادي الرأسمالي)

* الإرباحية تتحدد على أساس كميات العمل المحددة للنفقات المقارنة (مبدأ نظرية العمل في القيمة)

* النفقات المقارنة تحدد

- إمكانية التخصص، ومن ثم نوع الصادرات والواردات.

- وتبين المخطود (بالنسبة لمعدلات التبادل) التي تكون البادل بمعدل بينها مكسباً لكل من الطرفين (الأمر هذا يتعلق بجانب العرض، النفقات المقارنة على أساس كميات العمل)

- معدن التبادل، بين البلدين الأقصى و الأدنى، يحدده الطلب المتبادل بين البلدين، جانب الطلب - النقطة التي يحدد عندها معدل التبادل هذا (بين البلدين الأقصى والأدنى) هي التي تحدد كمية توزيع مراب التجارة الدولية ومن ثم مدى استفادة كل بلد من التخصص الدولي (ممارسة بحاله عدم التخصص وعدم وجود علاقات تبادل مع الخارج).

من تتحدد هذه النقطة على أساس تساوي القيم أو على أساس عدم تساوي القيم؟

الإجابة على هذا السؤال نبي من استدلال ريكاردو وهو استدلال تختلف نتائجها باختلاف مفروض التي يبدأ منها. نرى هذا الاستدلال مرة مع مفروض مشابهة لمفروض التي يقوم عليها تحيينه في شأن المعدل العام في القيمة، مضافاً إليها مفروض تخصص التبادل الدولي، ومرة مع مفروض تتفق أكثر مع اختلاف التبادل الدولي عن التبادل الداخلي.

ب- استدلال ريكاردو على أساس مفروض متجهة لتلك المتبعة بامبدأ العام لقيمة

المفروض.. لا يتعلق الأمر إلا بالتبادل بين سلعين في شأن سلعين، أي بأربع صناعات تنتج سلعين في سلعين هي شأن هذه المفروض، يقول ريكاردو أن القصد منه هو تبسيط المسألة "لتبسيط المسألة، افترضت أن التجارة بين البلدين تقتصر على سلعين ولكه من المعروف أن قائمة كبيرة من السلع تدخل في حركة الصادرات والواردات"^(١)

- لكي يكون في إطار مبدأ العام في تحديد القيمة النسبية (ويسمى التعديل الوارد عليه) يفترض أن إنتاج السلعتين في البلدين يتم باستخدام رأس المال للعمل المحلي فقط (أي دون استخدام الآلات)، أي أن مجمل رأس المال يأخذ

(١) مبادئ الاقتصاد السياسي والمفاهيم Everyman's library, London, 1957 ص ٨٧

شكل رأس المال المتداول.

- في شأن توفر العمل، يعترض كمال المرونة لعرض العمل.
- يعترض ثاب النفقة في كل عملية إنتاج، أي خضوع الإنتاج لقانون العنة الثابتة (أي عيب وهورات لحجم، وهو ما يتضمن تطبيق دالات الإنتاج)
- يعترض الحركية الكاملة دولياً للأشخاص وبرؤوس الأموال وهو ما يعني افتراض المنافسة في كل الأسواق.
- يعترض سيادة المذهب في أسواق السلع.

■ يتبداه من هذه الفروض يجري استدلال ريكاردو على النحو التالي:

ابتداء من التسليم بأن تقسيم العمل يزيد إنتاجية العمل (مصدر كل فائدة) يصاغ مبدأ الذي يحدد نمط التخصص الدولي. في ظل نظام متميز بحرية كاملة للتجارة، يخصص كل بلد رأسماله وعمله للاستخدام الأكثر فائدة لنفسه (كميل طبيعي) انعكاس لمكروه المصلحة الذاتية المرتكزة على فلسفة النفعية؛ أحد خصائص الفكر الكلاسيكي). هذا السعي نحو اميزة الفردية مرتبط على نحو مشر للإعجاب بالصالح العام لجميع الناس^(١)

من طريق تشجيع الصناعة ومكافأة الإبداع واستخدام تقوى التي وهبتها الطبيعة أكماً استخدام قورع كل بلد عملها على النحو الأكماً وعلى النحو الأكثر اقتصادية

- يبيده عن طريق زيادة الكتلة العامة للمجاعات، هي نشر الإستعادة

(١) فكره واليد نفسه، التي قاد بها آدم سميث، والتي يعتمدها يسعى الفرد لتحقيق المصلحة الفردية يحقق في ذات الوقت المصلحة العامة. وهي مبني على رؤية المصلحة الفردية المصلحة الفرد الرأسمالي. هذه المكروه يأخذ بها ريكاردو في مجاز، يسعى كل بلد على صعيد الدولاب الدولية، تحقيق مصلحته

العامة وترتبط بربط المصلحة المشتركة والبرامج وحدات المجتمع العالمي من الأمم
في كاه أرجاء العالم للمحضر (١)

وذلك هو القيد الذي سيحدد تخصص كل بلد من البلدان - فيحدد أن
تنتج خمور في فرنسا والبرتغال وأن يزرع الصنح في أمريكا ويولد، وأن ستج
ادوات الإنتاج واصل أخرى في إنجلترا

- تكون العبرة في تحديد التخصص بين البلدان (أي في تحديد شط التقسيم
الدولي للعمل) اسداء من الظروف السائدة في كل بلد كنقطة منه، بالمقارنة بين
نققات الإنتاج في البلدان ، وتكون العبرة هذه المقارنة، بالمقارنة بين لصفات
نسبة وبن السمقات المطلقة

ليان ذلك نأخذ المثل بالبرتغال (الند أ) وإنجلترا (الند ب)، بالنسبة
لإنتاج السلعتين من (١)، من (٢)

شخص واحد يتج في لاسبوع

البرتغال (أ)	بريطانيا (ب)
السلعة من (١) (خمور)	١١ = ٦ ب = ١ - ٢ (أو ٦)
السلعة من (٢) (مفروشات)	٢١ = ١٠ ب = ٢ - ٦ (أو ١٨)

وفقاً لريكاردو، للند مصلحة في التخصص هي إنتاج السلعة التي تكون
إنتاجية العمل النسبية في إنتاجها أقوى أو أقل ضعفاً على أساس العروض
معرضة

في البلد أ تتبادل ٦ وحدات من السلعة س١ بمقابل ١٠ وحدات من
سلعة من ٢ ، وفي البلد ب تتبادل ٢ وحدة من سلعة من ١ بمقابل ٦ وحدات
(١) من ٨١ من المجمع السابق لإشارة إلى

من السلعة س ٢ (ومن ثم تبادل ٦ وحدات من السلعة س ١ مقابل ١٨ وحدة من السلعة س ٢، لأن الأقسر من أن العقدة تظل ثابتة مع تعبير حجم الإنتاج = ٣ -

مفصل التجارة الدولية (أي عند التبادل) تستطيع أن نحصل في البداية على أكثر من ١٠ وحدات من السلعة س ٢ مقابل ٦ وحدات من السلعة س ١، عن طريق تصدير هذه السلعة لأخيرة (س ١) ومبادلتها (بالسلعة س ٢) بالمعدل الموجود في البلد ب للتبادل بين السلع (أي أن نحصل على ١٨ وحدة من س ٢) أو حتى عند معدل أقل بشرط أن يظل أعلى من المعدل الداخلي في البلد أ بالنسبة لكل معدل تبادل أعلى من ١٠ ٦ مافلاً نحو ٦ ٢ يكون من المفيد للبلد أ أن تصدر السلعة س ١ وتكف عن إنتاج السلعة س ٢ لتستوردها. وكذلك بالنسبة لبلد ب، بالنسبة لكل معدل تبادل أعلى من ٢ ١٠ يكون متجهاً نحو ٦ ١٠ يستحسن تصدير السلعة س ٢ واستيراد السلعة س ١

هذه رموز لمعدل التبادل المعيني الذي ستحقق بالرمز ط يكتب البلدان من التبادل إذا كان ٦ ٢، ط، ١٠ ٦ ولا يمكن لأيهما أن يخسر لأنه لن يعمل بديلاً بمعدل يقل عن ذلك الذي يمكن أن يحصل عليه في حالة الاكتفاء الذاتي. وذلك لأنه يمكن، نفس العقدة في صورة قوي إنتاج، أن نحصل على سبع، عن طريق حرية التبادل، أكثر مما نحصل عليه عن طريق الاكتفاء الذاتي وتكون هذه الممارسة لأخيرة (أي الاكتفاء الذاتي) من قبيل تبديد الموارد وكذلك يكون حال كل إجراء من إجراءات السياسة التجارية التي تقرب من الاكتفاء الذاتي كعرض رسوم جمركية، مثلاً.

ويأتي التعميم بصيغة مباشرة " تكون التجارة مفضلة، ومن ثم تقوم بين لأغراض إذا كان ب ٢، ب ١ ط ٢ ٢، أ ١. حيث تصدر البلد أ السلعة س ١ وتستورد السلعة س ٢، والعكس بالنسبة للبلد ب، وإذا كان ب ٢، ب ١ ط > أ ٢ ١

تصدير السلعة من ٢ واستيراد السلعة من ١ (١)

وقد يشود التساؤل في حالة إذا ما أُنح الصانعون البرتغاليون السلعة بمهفة نتاج أقل، أليس في استطاعتهم تحريم الصناعة البريطانية عن طريق تصديرهم للمستهلكين؟ لا يمكن أن يحدث ذلك لأنه إذا ما صدرت البرتغال السلعة يكون مجبر بها التجاري فائض كبير، ومن ثم تستورد الذهب (الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع في المستوى العام للأثمان في البرتغال واسمحوا من مستوى العام للأثمان في بريطانيا، ولا يتوقف تصدير الذهب من بريطانيا إلا عندما يتوازن غيراتها التجاري معارة أخرى، في اقتصاد مقابضة (مباداة عبية) حيث يدفع بسعة بوحدة سعة أخرى يكون الميزان التجاري متوازياً بالضرورة ولكن هذا القول يتضمن ادخال النقود، في شكل النقود الذهبية، في عملية الاستدلال، والمعرض منه الآن أن لنقود جديدة، الأمر الذي يقتضي منهجياً أن يمتص من على مجرد آثاره التساؤل، ويبين في ذات الوقت محدودية النتائج التي تم التوصل إليها في عملية الاستدلال المعرني بحدود الفروض التي تقوم عليها هذه العملية

والواقع أن ريكاردو يدرك أن ظروف التبادل الدولي تختلف عن ظروف البديل داخل الاقتصاد الوطني. وذلك لأنه ليس لا يوجد عوائق لانتقال رأس المال والعمل بين فروع النشاط المختلفة في داخل البلد الواحد، فتتقل بحرية نحو فروع الإنتاج حيث معدل الربح أعلى وتتهجر الفروع حيث معدل الربح الأدنى، حتى يتساوى بعد فترة معدل الربح في كل الفروع، من خلال التفسير في مستويات الإنتاج والأثمان، ^١ فإن امر أصبح ليس كذلك بين الدول، حيث

(١) وتكون حالة الرأي المطلق، حالة آدم سميث، حالة خاصة من حالات لزوم النسبية وهو حد ما كان له بـ ١ وبـ ٢ ومن ثم أ ١ > ب ٢ ب ١ أو إن كان ١ > ب ١ وب ٢ > أ ١ ومن ثم أ ١ < ب ١ < ب ٢ ب ١

تصعب، إن لم نحيل، الحركة الأخيرة لرأس المال والعمل نحو البلدان حيث معدلات الربح أعلى في بعض فروع الانتاج منها في الفروع المماثلة في البلد الأصلي" (أي البلد الذي يسمي إليه رأس المال والعمل) (ص ٨١). "هناك عوامل كثيرة تحد من قدرة رأس المال على الانتقال بحرية بين البلدان المستعمرة منها عدم الامان المالي والعسي وخاصة عندما لا يكون رأس المال تحت السيطرة مباشرة لصاحبه، ولليل الطبيعي لدى الانسان لعدم معاداة البلد الذي ولد وعاش فيه، ومن ثم صعوبة أن يعهد برأسماله لحكومة أجنبية بقوانين جديدة" (ص ٨٣) وهذه يعني أن ريكاردو بدأ بعقد النظر في الفروض التي بدأ منها تحليله للتوصل إلى نظريته في التبادل الدولي. إذ فيما يتعلق بحركة قوى الانتاج بدأ استدلال ريكاردو على أساس افتراض الحركة الكاملة لقوى الانتاج (أو حريتها الكاملة في الانتقال) بين فروع النشاط الاقتصادي في داخل البلد الواحد وافترض صيغ هذه الحركة لقوى الانتاج بين فروع الانتاج بين البلدان المستعمرة.

ومع الفروض الحديثة بتغير انبعاث العمل في تحديد القيم النسبية في التبادل الدولي، فيصير كالتقاعده التي مؤداها أن القيم النسبية تتحدد على أساس الكميات النسبية للعمل المبذولة في السلع المتبادلة تحكم التبادل الدولي كما تحكم التبادل الداخلي، يتجه ريكاردو بعيداً عن ذلك صراحة بقوله (ص ٨١) أن "اتفاضة التي تحكم تحديد انقسمة نسبية للسلع في التبادل الداخلي لا تنظم القيمة النسبية لسلع متبادلة بين بلدين أو أكثر".

ففي غياب الحركة الكاملة لرأس المال والعمل بين البلدان المتخلطة تعتمد القيم النسبية من كميات العمل المقبولة في انتاج السلع المتبادلة، بل يكون الميل هو نحو ألا يتم التبادل بين كميات متساوية من العمل.

هذا عن الأثمان التي يتم بها التبادل الدولي، ماذا عن مستويات الأثمان في البلدان المتبادلة وأثرها على الأثمان الدولية؟

للكلام عن لائتمان لا بد من إدخال النقود ويكرهو بدخل النقود في شكل النقود المعدنية من الذهب والفضة ، ومع اختيار الذهب والفضة كوسيط عام في التداول ينهي ريكاردو إلى أنه يتم توزيع الذهب والفضة ، بفضل حرية التجارة ومساواة المنافسة ، بين بلدان العالم المختلفة بسبب تمكنها من أن توفق نفسها مع الحركة العبة للسلع التي كان من الممكن أن توجد فيما لو كانت هذه اعداد غير موجودة كنقود وأخذت التجارة بين البلدان شكل المقايضة (أي المادة العسة)

هو نتج عن زيادة انتاجية العمل في فرع انتاجي معين في بلد ما بعض في القيمة السببية للسلعة وانخفاض في ثمنها بالنسبة للثمن في بلد آخر ، يريد استيراد السلعة بواسطة هذا البلد الآخر ، فتريد مستحقات لبلد المصدر بسلعة محلية ، تقوم البلد المستورد بتصدير الذهب إلى البلد «مصدر» فتقل كمية الذهب في البلد المستورد ويزيد كميته في لبلد المصدر للسلعة فيرفع المستوى العام للائتمان في البلد المصدر ويخفض في البلد المستورد حتى تعود مستويات التناسب في البلدين ، بعض توفيق كميات النقود المعدنية المتاحة لنفسها مع الحركة الفعلية للسلع بين البلدين (الأمر الذي يشترط حرية انتقال الذهب والفضة بين البلدين ، أي قيام نظام النقدي في البلدين على قاعدة الذهب)

ويستنتج ريكاردو من ذلك (ص ٨٧) أن التحسن في الصناعة (تطوير المصنوع لانتاجه واستخدام الآلات) في أي بلد يمين إلى تغيير خط توزيع المعادن العيسية بين بلدان العالم فهو يميل إلى زيادة كمية السلع في الوقت الذي يرتفع مستوى العام للائتمان في البلد الذي شهد التحسن في انتاج لمنتجاته . ولا يقتصر هذا الأثر على السلع فقط ، بل يمتد إلى القائمة الكسرة من السلع التي تدخل في حركة المبادلات والواردات هاتين النعمود من بلد وزيادة تراكمها في بلد آخر يؤثر على أئتمان كل السلع الأمر الذي يؤدي إلى تصدير عدد كبير من السلع إلى بجانب النقود . وهو ما يحول دون تحقيق أثر كبير على قيمة النقود

في البلدين على عكس ما يتوقع أن يحدث

- ومن العوامل الأخرى (إلى جانب التحسن في الصناعة) مؤثره في للجري الطبيعي للتجارة الدولية وتدخل في التوازن والهيمنة النسبة للتقود بعد اعادات لتصدير و لاستيراد والمضرائب التي تفرض على لبيع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة هذه العوامل تؤدي إلى اضطراب التجارة "الطبيعي" من خلال التبادل العسي، وتنتج بالتالي ضرورة استيراد أو تصدير التقود وذلك لكي تمكن الائتم من أن تتوافق مع للجري الطبيعي للتجارة. هذا الاثر يحدث ليس فقط في البلد الذي حدث فيه لعامل اضطراب للاضطراب، وإنما كذلك، مدرجات متماوته، في كل البلدان الداخلة في التجارة الدولية (ص ٨٧)

- وجود هذه العوامل (التحسن لصناعي واجراءات السياسات المالية والتجارية) يفسر، طبعاً، اختلاف قيمة التقود في البلدان المختلفة وهو يفسر بما نادا تكون الائتم المحببة (أو لعند الأكبر منها)، مستقلاً عن أسباب أخرى، أعلى في البلدان التي يودع فيها لنشاط صناعي (رغم أن هيمنة أقل نسبياً) فلو أخذت بلدين لهما نفس حجم السكان ونفس مساحة الأرض بنفس الخصوبة للزراعة ونفس المعرفة الخاصة بالانتاج الزراعي سمحنا أن نرى المواد الأولية (منتجة في الزراعة) أعلى في البلد الذي يستخدم عملاً أوفر وماكينات أحسن في انتاج السلع المعدة للتصدير. وقد يختلف معدل الربح، وإنما بدرجة قليلة، لأن الاجور، أو المكافأة الحقيقية (العينية) للعامل تكون واحدة في البلدين، ولكن الاجور الحقيقي، وكذلك لمواد الأولية، ستكون ذات معدل أعلى في ذلك البلد الذي يستورد ووفر من التقود مقابل لسلع التي يصدرها "بفضل ما يعطيه العامل الماهر و لألأب من مبرة في شأجها.

- يتضح، بعد أن يتقل ويكادو من أساس التبادل الدولي وتحديد الائتم الدولية إلى علاقة بين ائمان تبادل دولي وائمان التبادل الداخلي في البلدان التي يجري بينها التبادل، وهي علاقة تستلزم دراسها أن تقلل من

مسئوري التجريد النظري بالافتراض من الواقع مادخل النقود واجراءات السياسات المالية، الجارية، نقول يتصح بجلاء أن اشتغال ريكاردو بظاهرة التبادل الدولي إنما يؤثر بمناسبة المورد الذي يعبه هذا التبادل في أداء وتطور الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الأثر على معدل الربح. الأمر الذي يجعل من يسمي أن يجمع ما كتبه ريكاردو مجمل أثر التبادل الدولي على الاقتصاد الداخلي

فيم يخص أثر التبادل الدولي على أداء لاقتصاد الوطني وتطوره، فإن ريكاردو يوصل إليه، بتوطير نظرية التبادل في مجمل أسس النظرية الكلاسيكية للبحث عن أثر التبادل الدولي على القيمة الاجمالية التي نحقق في الاقتصاد الوطني وعلى الفائض مصدر الربح الذي تحصل عليه الطبقة الرأسمالية ويحرك كل نشاطها لاقتصادي وعلى معدل تراكم رأس المال باعتباره لأخير محور عمله التطور الرأسمالي

* فأسس لأثر البادن الدولي على اجمالي القيمة الحقيقية التي نتج في الاقتصاديات المتبادلة دولياً، لا يؤثر التبادل الدولي على قدر هذه القيمة، أي لا يريد منها، وإنما يقتصر أثره على تعامل القيمة للنتيجة من يند لأخر أي أنه يؤدي إلى إعادته توزيع القيم نتيجة بين السنين المتبادلة

* فأسس لأثر التبادل الدولي على حلول الفائض الاقتصادي ومعدله (ومن ثم معدل الربح)، لا يرتب البادن الدولي أثراً موائياً في هذا المجال إلا في حالة استيراد منتج أيجور أرخص، أي استيراد السلع، التكلفة لمط استهلاك القوة العاملة ياتساك أقل من في الداخل. هذا يؤدي إلى نقص العدر من اساع لاجتماعي، سي يحصل لتجدد إنتاج القوة العاملة وزيادة نسبة اندلص، ومن ثم زيادة معدل الربح (بمفروض عدم تغير نسب توزيع الفائض بين الربح والمائدة) في هذه الحالة يكون التبادل لدولي مشجعاً لمزيد من الانتاج في الداخل

* فبحا يحص أثر التبادل الدولي على معدل تراكم رأس المال في الاقتصاد الوطني فنرجد إمكانية أن يريد التبادل الدولي هذا المعدل في حالتين:

- حالة استيراد سلع أجور أرخص يريد فيها معدل الربح في الداخل ومن ثم معدل تراكم رأس المال (على فرض ثبات انفاق الطبقة لرأسمالية على الاستهلاك)

حالة استيراد منتج استهلاكية أرخص للطبقة الرأسمالية، الأمر الذي يخلل من انفاقها على الاستهلاك فيريد معدل الادخار وتوجد من ثم إمكانية زيادة معدل التراكم

* أخيراً نشو أثر التبادل الدولي على الرفاهية الاقتصادية في لاقتصاد الوطني. وينتهي الكلاسيك إلى أن التبادل يريد من هذه الرفاهية، لأنه وإن كان لا يريد من القيمة الحقيقية لأجمالية المنفعة فإنه يرفع من مستوى الاستمتاع بالسلع عن طريق زيادة عدد السلع لاستهلاكية وتوسعها من خلال التبادل الدولي. أي أنه في مقابل نفس القدر من القيمة الاقتصادية يحص المجتمع على عدد أكبر من قم الاستعمال وعلى نوع أكبر فيما بينهما الأمر الذي يرفع من مستوى إشباع الحاجات

* * *

تلك هي الخطوط العريضة لنظرية المدرسة الكلاسيكية (الانقليدية) في التبادل الدولي. وكان للكيفية التي عرفت بها هذه النظرية دلالة منهجية خاصة برحوا أن تكون وصحة الآن. فقد حرصنا في التقديم على ألا يقع في الخطأ الشائع الذي يعزل نظرية التبادل الدولي عن مجمل البناء النظري للكلاسيك، متبرعاً بذلك للمحطة النظرية من محمل الرمز النظري للنساء الكلاسيكي الذي يشغل في المقامين الأول و الأخير بأداء وتطور الاقتصاد الوطني، خاصة من خلال استعيرت في معدل الربح، مبحث كل النشاط الاقتصادي في ظل

الرأسمالية وهو خطأ انتهى من وقوعه فيه إلى اعتباره ما قال به الكلاسيك في شأن التبادل الدولي محرولاً عن بقية بنائهم النظري "قانوناً" يحكم التبادل الدولي من هنا كان حرص على توطئة نظرية الكلاسيك في التبادل الدولي، خاصة في البناء انريكاردي له، في إطار مجمل البناء النظري الكلاسيكي لبيان الوعيفة النظرية التي تؤديها داخل هذا البناء، وكان حرصاً على ذلك بلورة لمقصود متجني النظرية أنفسهم. وهو مقصود يتضح بجلالة من فون ريكارديو في لحظة مارة من لحظات الانحطاط المنهجي في شأن كل كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي والصرائب. كما كت أقصد أن أبه من خلال هذا العمل (يقصد كل الكتاب) هو أن معدل الأرباح لا يمكن له أن يرتفع، لا عن طريق انخفاض في الأجور، وأنه لا يمكن أن يوجد انخفاض مستمر في الأجور، لا كنتيجة لانخفاض الضروريات، سي تنعق الأجور على شرائها وعيه، إذا أمكن، عن طريق توسيع التجارة الأجنبية أو تحسين الآلات، أن يجلب العملة والضروريات الأخرى اللازمة لتعامل إلى (سوق بأثمان أقل، تزيد الأرباح. فبدلاً من أن نزرع قمحاً وأن نصنع الملابس وغيره من السلع الضرورية لحياة العامل، نكتشف أسواق جديدة (أي أسواق خارجية، م د) يمكن أن نرود بعضها منها بهذه السلع بأثمان أعلى. تنخفض الأجور وتزيد الأرباح ولكن، لو كانت السلع التي نحصل عليها بأثمان أقل، عن طريق التوسع في التجارة الخارجية أو عن طريق تحسين أدوات العمل، من قبل السلع التي لا يستهلكها إلا الأغنياء من يترتب على ذلك أي تغيير في معدل الأرباح فلن ينعكس معدل الأجور، رغم أن هذه السلع (التي يستهلكها الأغنياء) أصبح من الممكن الحصول عليها بتخفيض ٥٠٪، ومن ثم تسمى الأرباح دون تعمر (ص ٨٠) واضح ادد التوطيف المباشر للتبادل الدولي للتأثير على معدل الربح في لدن

من يمكن هذا الحرص المنهجي في تقديم نظرية التبادل الدولي عند

الكلاسيك من رؤية أن التعديم الشائع يتفجها "كفانوب" يحكم التبادل الدولي
اذا مثل جرماً من النحر الأيديولوجي برأس لمن: أن التقسيم الدولي للعمل،
أياً كانت طبيعته التاريخية ومطه ومن ثم انحصار والتبادل يخلق ادرايا
"للجميع"، وأن انعاش السادل اسوي من حلال حرية التجارة الدولية يحصى
مصلحة الجميع وهو ما يعني لترويج اللاواعي لأنماط تقسيم العمل الرأسمالي
الدولي التي فرضت بالعمرة العسكرية والاقتصادية والسياسية، على الجزء الأكبر
من مجتمعات العالم خالقة من حلالها التحريف الاقتصادي والاجتماعي
لشعوب هذه المجتمعات ولمسجها المشرين بصفة خاصة؟ إذا تحققت هذه الرؤية
يكون من الطبيعي أن يبحث عن منهجية بديلة لفهم العلاقات الاقتصادية الدولية
نسلعية تركز على حدية العلاقة بين الهيكل الاقتصادي وطريقة الاداء ونوع
تاريخية الاقتصاد الرأسمالي في تحوله نحو العالمية في المراحل الخمسة لتطوره

الفصل الثاني

تطور الاقتصاد العالمي

ليس من الممكن أن نعلم، في إطار هذه الدراسة التي تسعى إلى تقديم مبادئ الاقتصاد الدولي، دراسة مفصلة للتطور الرأسمالي على الصعيد العالمي ومن ثم تقتصر على مبادئ الخط العام الذي يمكن أن تدور حوله هذه الدراسة على أمل أن يتمكن من تطوير هذا الخط العام نظرياً في دراسة تتعلق تاريخ التطور الاقتصادي للرأسمالي بمعنى آخر يقتصر هنا على رسم الخطوط العريضة في منهجية دراسة تطور الاقتصاد العالمي في ظل سيطرته طريقة الانتاج الرأسمالية بقصد التعرف على التكوين التاريخي لتدخل في الأحرار المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي وعلى إمكانية بني هذه التدخل حقيقياً في المرحلة الحالية وتتمثل هذه المنهجية في الخطوات الآتية:

لولا : دراسة عملية لتطور الرأسمالي بصفة عام ، وذلك بدراسة

١ - عملية التراكم البدائي لرأس المال (أو ما يسميه آدم سميث بعملية التراكم المسبق) في المجتمعات التي أصبحت اليوم من قبيل المجتمعات الرأسمالية لتقدمه الأمر يتعلق بدراسة العملية التاريخية التي تم بمقتضاها خلق شروط طريقة الانتاج الرأسمالية وهو ما تم بالنسبة لمجتمعات أوروبا الغربية في مرحلة التحول من التكوين الاجتماعي القديم إلى التكوين الاجتماعي الرأسمالي . يتمثل جوهر عملية التراكم لرأس المال في

فصل المنتج المباشر، خاصة الملاح الصغير والحرفي الصناعي ، عن وسائل إعاشتهم ووسائل الإنتاج التي تتركز في يد طبقة جديدة صاعدة، هي طبقة الرأسماليين . وينتج عن هذا الفصل خلق هائض سكاني سمي، أو جزء من النوع عامله التي انفصلت عن وسائل الإنتاج وأصبحت تباع قدرتها على العمل كسلعة في سوق العمل، جزء من هذه النوع عاملة يكون في تعطل مستمر مع التغيير في أشخاص هذا الجزء . الأمر هو يتعلق بعملية الخلق التاريخي لسوق العمل، بما يتضمنه من عدد معين من العمال المتعطلين العامل وقد انفصل عن وسائل الإنتاج ووسائل الإعاشة «حرم من كل طمانات الوجود التي كان يتصنها التنظيم الاجتماعي في لريف وفي المدينة بحد نفسه ، بفضل الوضع الاقتصادي ، مضطراً لبيع قوة عمله لم يث وسائل الإنتاج لكي يعيش . هو يدخل موضوعاً في علاقة عمل محل محل علاقته الإيجار الشخصي التي كان يقتضاها ينحلي عن جزء من عمله (الريع في صورة العمل) أو من ناتج عمله (الريع العيني أو المادي في مرحلة تالية) للشريف مدب الأرض وتحقق علاقة العمل في هذا التنظيم الجديد من خلال عقد العمل، ليس العقد القانوني الذي يحمي بين إرادتين " حرتين " محل المركز القانوني للفرد ويتمثل جوهر هذه العلاقة بالنسبة بسيد الجديد الذي يركز وسائل الإنتاج بين يديه (كطبقة) في اختصاص الفردي بالمائص الاقتصادي مصدر كل تراكم وأساس كل تجديد في الإنتاج

كما يتمثل جوهر عملية التراكم البدائي برأس المال في فصل النشاط الصناعي عن نشاط الرعي . وقد كما يكاملان داخل الوحدة الانتاجية الملاحية في ظل الانقطاع في أوروبا يتكاملان دون تدخل السوق، أي دون مبادلة بعد الفصل بينهما يظل التكامل بينهما وإنما لا يحقق إلا من خلال عمليات البيع والشراء، من خلال المدة، من خلال السوق، وذلك بعد ما أصبح النشاط الصناعي من اختصاص وحدات إنتاجية عادة ما تكون في المدينة

وليس في الربيع

في كمنه، عملية التراكم البدائي لرأس المال هي عملية خلق الطبقتين بتدرج تمثل العلاقة بينهما العلاقة الأساسية في المجتمع الرأسمالي ويسمى هذا المجتمع باسمها، هذه العلاقة هي رأس المال وقد أحدثت هذه العملية مظاهر مخيفه وموت يرحل مختلفه في بئس أوروبا الغربية المظلمة، ولم تتحقق بالنسبة لها في نفس الفترة الزمنية. ويعتبر إنجلترا امثل التقليدي هي دراسة عملية التراكم البدائي لرأس المال ويعتبر رأس المال التجاري دوراً هاماً أثناء هذه العملية وعلى الأخص من خلال التجارة الخارجية التي كان يتمثل دورها في تعبئة الفائض في شكله الموهود عليه في المستعمرات، عن طريق الاتجار بما يوجد فيها سلع (مع التفرقة بين السلع الضرورية لتجديد إنتاج رأس المال والسلع غير الضرورية بذلك)، مع تحويل الانسداد إلى سلعة، كما كان الحال في تجارة الرقيق لشرق من سكان أفريقيا في إطار السوق الرأسمالية الدولية. ويجم عن كل أنواع التجارة هذه أن ركم التجار الكثير من رأس المال النقدي الذي استخدم في مرحلة ثانية في ماء الصباغات^(١)

٢- يد، ما وجد رأس المال كعلاقة جماعية مهيمنة وبدأ النشاط الصناعي في أن يصبح النشاط الاقتصادي الغالب في الاقتصاديات الرأسمالية الأوروبية، خاصة بعد أن بدأت تضم المستعمرات وأنشئت المستعمرات تكن وسائل العمل، يبدأ رأس المال في التراكم ليس فقط في الاقتصاديات الأوروبية إنما كذلك على الصعيد العالمي معشاً في ذلك الفائض الاقتصادي الذي ينتج في كل أجزء الاقتصاد العالمي الأمر الذي يلزم معه دراسة عملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمي بقصد التوصل إلى قوانين حركة لاقتصاد الرأسمالي العالمي ويتم

(١) راجع في عمله التراكم البدائي لرأس المال، محمد دويدي، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، الأساليب

أ- إهداء من خطوة منهجية تمشي في مبادئ الإنتاج الرأسمالي: فجدد الإنتاج البسيط مع إفتراض قيام عملية الإنتاج فترة زمنية بعد أخرى على إفتراض غياب الإستثمار الذي يتم عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية والتوسع في الإنتاج في الفترة التالية وإنما تدرس فجدد الإنتاج على نطاق متسع يحصل التراكم المستمر لجزء من الفائض الاقتصادي الذي تحصل عليه الطبقة الرأسمالية باستخدامه في توسيع مستمر في قوى الإنتاج

هذه الخطوة منهجية المتمثلة في دراسة نماذج تجديد الإنتاج تمكنا من فهم طبيعة عملية التراكم والتطور والبناء الداعي للاقتصاد الرأسمالي في فهمه على الشاطئ الصناعي وتحول الزراعة إلى فرع من فروع الصناعة، وكذلك طبيعة العلاقة بين فروع الاقتصاد من جهة والسلع الإنتاجية ولزوجه استجابة للسلع الاستهلاكية وشروط وجوده في الاقتصاديات الرأسمالية التي أصبحت متقدمة وهي الأجزاء التي أصبحت متحللة، ومن ثم على صعيد الاقتصاد الرأسمالي العالمي كما بين هذه الدراسة الشروط الواجب توافرها لكي يمكن للاقتصاد الرأسمالي أن يتطور متوازناً في الزمان والمكان وهي شروط لا تتوافر في واقع الحياة الاقتصادية التي يتطور فيها للاقتصاد الرأسمالي حتى نحو آخر

ب- إهداء من هذه الخطوة منهجية تدرس عملية تراكم رأس المال نفسها للوصول إلى انقوائين الاقتصادية كحركة انجذاب الرأسمالي على الصعيدين الداخلي والخارجي. هذه القوانين هي

* قانون ميل معدل الربح للإحصاء مع زيادة تراكم رأس المال وعلى الأخص مع زيادة إحلال الآلة محل العمال وذلك لزيادة إنتاجية العمل أملاً من جانب الرأسمالي الفردي في زيادة أرباحه هذا النسب من جانب الرأسماليين الأفراد يؤدي بمعدل الربح إلى أن ينحصر على صعيد الاقتصاد في مجموعه،

نحو الانخفاض. هذا المأثور يعني أن الأنتاج الرأسمالي يتضمن هوائق داخلية لتوسعه (أي أن التوسع يجلب تقيضه، التوسع مدفوع بالربح، وهو يجلب في ذات الوقت إنخفاض الربح، القوة المدركة في التوسع)، فمن ناحية ترايد إحلال الآلات محل العمال يعبر عن زيادة إنتاجية العمل ومن ناحية أخرى تناقص معدل الربح الذي يصاحب هذا الترايد لا بد أن ينتهي به الأمر إلى القضاء على مبادرة رأسمالية

هذا الميل لمعدل الربح نحو الانخفاض لا يمش إلا مجرد اتجاه عام، إذ توجد عوامل مضادة هذا تدفع بمعدل الربح نحو الارتفاع (أو هذا تحول دون انخفاضه)

من هذه العوامل المضادة لميل معدل الربح للانخفاض، انخفاض قيمة، ومن ثم أثمان (عنى مريض وحرد المنافسة) وسائل الإنتاج إذ مع تراكم رأس المال تزيد إنتاجية العمل وتقل قيمة قوى الإنتاج المادية من الآلات وبيع وسيطة وغيرها.

كذلك يؤدي زيادة عدد ساعات العمل اليومي (مع بقاء قيمة قوة العمل على حالها) إلى زيادة الفائض ومن ثم دفع معدل الربح نحو الارتفاع. ويتحقق نفس الشيء إذا ما تقلب عدد ساعات العمل اليومي على حالها وإنما انخفضت قيمة العمل (ومن ثم الأجور) نظراً بزيادة إنتاجية العمل في الفروع المنتجة للسلع التي يستهلكها العمال، أو ما يسمى اصطلاحاً بسلع الأحرار

كذلك وجود عدد كبير من العمال المتعطلين قد يدفع المستثمرين إلى بناء وحدات إنتاجية تتح باستخدام قرون إنتاجية كثيفة لاستخدام للعمل نظراً لانخفاض الأجر، الأمر الذي يدفع بمعدل الربح في هذه الفروع نحو الارتفاع ويرفع بذلك معدل الربح في مجملها لانخفاض العزمي أو تحول بينه وبين الانخفاض

من العوامل المهمة كذلك التجارة الخارجية وخاصة مع المستعمرات وأشباه المستعمرات (وهي باستقريب البلدان التي أصبحت متقدمة مع تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي) إذ وجوده قد يرفع من قدر الفائض في الاقتصاديات التي أصبحت متقدمة عن طريق خفض قيمه بعض أدوات الإنتاج (بسبب رخص المعادن المستخدمة في إنتاجها مثلاً) وقيمة بعض المواد الضرورية للإنتاج (كمواد الدوليه المستورده) وعلى الأخص المنسجات العدائية (إذا رخص هذه الأخيرة يعني الأحمور منخفضة في الاقتصاد الذي يقوم باستيراد المنتجات العدائية)

وكذلك يدفع تصدير رأس المال (وقد أصبح ظاهرة مسيطرة منذ أواخر القرن التاسع عشر) في كل الاقتصاد العالمي بصحة عامة وفي المستعمرات بصحة خاصة، نقول يدفع هنا لتصدير معدل الربح نحو الارتفاع

يضاف إلى ذلك أن اتجاه رأس المال نحو المركز، أي نحو ريادة الشكل الاحتكاري، وانجذاب أبواب الأعمال إلى تكوين لتطبيقات التي تحمي مصالحهم يؤديان إلى رفع معدل الربح أو الجوبوله دون انخفاضه.

أخيراً يؤدي تدخل لنوع الرأسمالية لمصلحته رأس المال، بطريقة الحماية أو إبعاد الأجور الحقيقية أقل من الناحية نعم أو نقل جزء من القوة الشرائية عن طريق سياستها المالية، إلى أبواب الأعمال، نقول يؤدي هذا التدخل إلى رفع معدل الربح أو منع انخفاضه

من ناحية أخرى يوجد عوامل تدفع إلى انخفاض معدل الربح وأهمها تكون النقابات العمالية التي تصارع من أجل تخصيص الاربعاء الاقتصادية بطقه العملة، وتدخل الدولة لمصلحة العمل (الأمر الذي يلزم معه التعرف على طبيعة الدولة في المجتمع الرأسمالي وعلى دورها في الحفاظ على الرضخ القائم، هذا الحفاظ قد يستمر في بعض الأحيان اعطاء تنازلات كبيرة للطبقة العاملة بل قد يستمر حتى الحد من مصالح الطبقة (مخاكمه)

- قانون اتجاه التطور الرأسمالي لأن يتم على حساب الطبقات العاملة (ليس فقط في الاحراء التي أصبحت متقدمة وإنما كذلك في الاجراء التي أصبحت محللة) والذي يحدد في مرحلة أولى للتقنين من تدخل ارادة الانسان في الاداء التلقائي للإقتصاد الرأسمالي. هذا القيد لا يعني أن مستوى معيشة الطبقات لعمامة سيكون في انخفاض (رغم أن ذلك قد يحدث في بعض الأوقات) وإن يعني أن مستوى معيشة الطبقة العاملة لا يتحسن بنفس معدل التطور لأقتصادي والاقتصادي والاجتماعي بصفة عامة، كما يعني أن ذلك يعترف بين مستوى معيشة الطبقات العاملة ومستوى معيشة الطبقات المانكة في تزايد مستمر ولتصغير هذا الانحدار في واقع التطور الرأسمالي يلزمنا ان نأخذ في الاعتبار.

- أثر الوعي الطبقي، ومن ثم تنظيم الطبقة العاملة نقابياً وسياسياً وأثر ذلك في تحديد الأحرار، أي نصيب الطبقة في الدخل القومي وبالتالي على مستوى معيشة الطبقة العاملة. واشتداد الصراع حول توزيع الدخل مع تطور التنظيم النقابي قد يحدد معدل الربح ويدفع رأس اذان إلى الاستئصال في الخارج كما هو الحال في إنجلترا الآن (في بداية الثمانينات) والطبقة العاملة الانجليزية أكثر الطبقات العامة تنظيماً في لعالم الرأسمالي

- أثر هجرة سكان أوروبا إلى بلدان العالم الجديد وبعض المستعمرات الاسطانية (المغرب، وكينيا، استيطان مع استعمال للسكان الاصليين، وحروب أفريقيا وفلسطين، استيطان مع ابداء السكان الاصليين)

- ان جيش المتعطلين من القوة العاملة قد يتكون من جزء كبير منه في الاقتصاديات التي أصبحت متحللة بعد ادماجها في الإقتصاد الرأسمالي العالمي

- قانون التطور الرأسمالي غير المتوازن، وانعدام التوازن يكون من الناحية الرسمية من طريق تطور الإقتصاد الرأسمالي من خلال الأزمات الدورية التي اتجهت حتى ما قبل الحرب العالمية الثانية إلى تزايد حدها، وذلك حتى تدخل

الدول لرأسمالية تدخلاً كبيراً في الحياة الاقتصادية أدى حتى نهاية سببها هذا
يقود إلى التخصيص من هذه الأزمة التي ما لبثت أن عادت إلى الإشداد مع
لأزمة الحالية للاقتصاد الرأسمالي الدولي كما يكون التطور غير متوازن في
داخل الاقتصاد الرأسمالي الواحد، متعمداً كان أو محتسباً في شكل قطاعات
تكون أكثر تطوراً في قطاعات أخرى وإقليم داخل الدولة الواحدة تكون أقل
تطوراً من الأقاليم الأخرى الأمر الذي يتضمن أن لعناصر الذي ينتج في قطاع
ما أو إقليم ما يتركه لستخدام في عملية تهدد الإنتاج في حارجه. حبراً يكون
التطور الرأسمالي غير متوازن على الصعيد العالمي من طريق خلق عملية التحول
لنوعين من الاقتصاديات الرأسمالية الاقتصادية الرأسمالية التي أصبحت
متقدمة والاقتصاديات الرأسمالية التي أصبحت متخلفة

هذا ويتعين أن نرى هاتين الحركتين في هذه المراحل المختلفة من تطور
الرأسمالية، وتغيير المراحل في التطور الرأسمالي يمكن أن يتم وفقاً للمسير
مختلفة فمن حيث نوع رأس المال الذي يسود يفرق بين مرحلة الرأسمالية
التجارية (الماركاتسية) ومرحلة الرأسمالية الصناعية ومرحلة الرأسمالية المالية
ومن روية نوع الصراع الذي يعمد بين أجروء رأس المال يفرق بين رأسمالية
ساعسية ورأسمالية احتكارية ومن جهة نظر نوع العلاقات الخارجية
للاقتصاديات الرأسمالية لنعلمه يفرق بين مرحلة الكولونيالية (بناء
الامبراطوريات من طريق ضم المستعمرات كسوق وكمصدر للمواد الأولية
والقوة العاملة الرخيصة) ومرحلة الإمبريالية (حيث تكون مستعمرات، بالإضافة
إلى كونها مصدر للمواد الأولية والقوة العاملة الرخيصة، مرتباً بالاستثمارات
الأجنبية التي تحقق من طريق تصدير رأس المال من الاقتصاديات المستعمرة)
يبقى معار هو الذي يهمل عند محاولة النظر في كيفية أداء هاتين الحركتين
للاقتصاد الرأسمالي وهو معيار الدور التاريخي للتكوين الاجتماعي
الرأسمالي وفقاً لهذا المعيار يفرق بين مرحلتين من مراحل تطور الرأسمالية،

المرحلة الأولى تمتد إلى نهاية القرن العشرين حتى الحرب العالمية الأولى، وتمثل المرحلة لصاعدة في تاريخ التطور الرأسمالي حيث تدف فيها الرأسمالية دور لمضي لمرور لإساح الساحة على الرأسمالية ولتطور لمزج الإنتاج مادي في المجتمع والموجه التاريخي للطبيعة العملة في ترايها كمياً وتعبيرها كيميائياً عن طريق الوعي والسطيم والمرحلة الثانية تبدأ من الحرب العالمية الأولى، وتمثل المرحلة لهابطية في تاريخ التطور الرأسمالي، إذ تبدأ كلفة التنظيم الرأسمالي لعملية الإساج في أن تكون عائقاً لإطلاق العنرات الخلاقة للقوة العاملة، ومن ثم تطوير قوى الإنتاج في المجتمع ويبرز دور القوى الرأسمالية في الداخل، وهي الصعيد العالمي، هي قهر حركات التعبير الاجتماعي بتداه من حركات التحرر الوطني في المستعمرات إلى حركات لتحويل للاشتراكية، في حرج المجمعات رأسمالية المتقدمة وفي داخلها

من العبيبي أن يختلف اداء الاقتصاد الرأسمالي (في التدخل وعلى الصعيد العالمي) في كل من هاتين المرحلتين (وتدخل المعايير المختلفة السابق ذكرها في تمثيل أكبر خصائص كل مرحلة) الأمر الذي يلزم معه أخذ ذلك في الاعتبار عند دراسة قواي حركة لاقتصاد الرأسمالي العالمي بقصد لتعرف على التكون لتاريخي بتحول الاقتصادي والاجتماعي في إطار هذه الاقتصاد

ثانياً وتتمثل الخطوة المنهجية الثانية في دراسة عملية إدماج المجتمعات التي أصبحت متعلقة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي

وهي تتم في إطار التطور الرأسمالي في مجموعته وهي ظل ظروف داخلية ودولية مختلفة، وعادة ما تختلف باختلاف المجتمعات التي أصبحت رأسمالية متعلقة. بمعنى آخر، تدرس عملية إدماج هذه المجتمعات في الاقتصاد الرأسمالي بقصد لتوصل إلى نوعين من القوانين التي تحكم عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي

- قوانين عامة مشترك فيها كل مجتمعات التي أصبحت متخلفة، نظراً لإدماجها في تكوين اجتماعي واحد التكوين الاجتماعي الرأسمالي بحصائمه الربحية في المراحل المختلفة لتطور.

- وقوانين خاصة نرجع إلى الظروف النوعية لكل من المجتمعات التي أصبحت متخلفة، وهي ظروف تجعل عملية الإدماج تتميز، بالنسبة لمجتمع معين وليكن المجتمع المصري، عن عملية ادماج مجتمع آخر، وليكن المجتمع الهنسي، وتتحدد النوعية بعوامل عدة يرجع بعضها إلى

- اختلاف نوع التكوين الاجتماعي الذي كان سائلاً في المجتمع الذي أصبح متخلفاً قبل إدماجه في الاقتصاد الرأسمالي الدولي، إذا لا شك أن التنظيم الاجتماعي في مصر في أواخر القرن الثامن عشر كان يختلف عن التنظيم الاجتماعي في الكونغو عشية استعمارها بواسطة فرنسا

- اختلاف المرحلة من مراحل التطور الرأسمالي التي تم فيها الإدماج، مرحلة الرأسمالية التجارية، ومرحلة خلق السوق العالمي للصناعة برأسمالية ومن ثم اختلاف نوع رأس المال الذي يسيطر على المجتمع، رأس مال تجاري، أو صناعي مالي

- اختلاف في موقف القوى الاجتماعية التي كانت موجودة في المجتمع المدمج عشية عملية الإدماج، وما إذا كانت قد وقمت التماثل للأجنبي، وصور هذه المقاومة وأثارها. وكذلك الاختلاف في ردود فعل القوى لأجبية التي تمارس العنف الاجتماعي.

- اختلاف في الدور الذي يتم على المجتمع لدمج أن يلعبه في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي (التوريد بالمواد الأولية، أو بالقوة العاملة العبودية أو لاجيرة، أو التوريد بالمنتجات الغذائية، أو مجرد لعب

دور استراتيجي في خريطة ابو صلات العالمية على المستحزمات المحاورة (إلى آخره)

وتتحقق دراسة عملية ادماج هذه المجتمعات (التي ستصبح متحللة) في
الاقتصاد الرأسمالي بالتمهية التي اتبناها في دراسة التكوين التاريخي للتخلف
في المجتمع المصري، أي اتباعاً للحطوات الآتية

١- التعرف على الكويزات الإجتماعية التي وجدت في المجتمعات التي
أصبحت متحللة في المرحلة السابقة على الرأسمالية، وذلك بدراسة الأوضاع
الاقتصادية و الإجتماعية والسياسية التي كانت سائدة في هذه المجتمعات عشية
إنعائها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي

٢- دراسة تفصيلية لعمدية الإدماج فيها، عن طريق التجارة الدولية ثم
عن طريق العنف المباشر (السياسي أو العسكري أو المادي) وتعدس رأس المال في
هذه المجتمعات وبجاء التحولات الهيكلية التي قدخل اقتصاديات هذه المجتمعات
في إطار انتاج المبادلة الرأسمالية وتحول ريعها على الأحص لكي يسهم في تعد
تقسيم العمل الرأسمالي الدولي ويصبح على نفس الوقت مسوماً بمنتجات
الصناعية الأوروبية والرأسمالية بصمة عامة، وتتحول هاكل اقتصادياتها في
النهاية لتصبح اجزاء من هيكل الاقتصاد الرأسمالي لعالمى القائم على سيطرة
رأس مال كعلاقة اجتماعية وعلى تقسيم لعمل على الصعيد العالمى، ويبدأ
الانتاج في أن يتم استجابة لاحتياجات خارجية، هي احتياجات رأس المال
الاجبي بصمة عامة ورأس المال في الاقتصاد المتنوع بصمة خاصة. ولواجهة هذه
الاحتياجات يكون من الضروري في الكثير من الأحيان تعبير الشكل العمي
للعنصر الاقتصادي الذي ينتج الاقتصاد المدمج، (من سواد الغدائنة إلى الفطس
مثلاً) وتعبير شكل العنصر لابد من تعبير قوى الإنتاج وفنونه، وتسليح افنوه
العائلة المعلة عن وسطها التكنولوجي الذي خنقه تاريخياً وبقتصر دوره على
القيام بالعمل متخصصة في انتاج سعة أو سميتين عمده في مجال انتاج المواد

الأوية الزراعية أو المصنعية، وتقوم بهذا العمل استخدماً لمول الإنتاجية ثم خفضه
عده في خارج الاقتصاد التابع ولتحول لنشاط الاقتصادي إلى نشاط سلعي،
اتساح بهدف المبادنة النقدية، لابد من تحول وسائل الإنتاج لأساسة، وخاصة
لأرض، إلى سعة أي تصبح محلاً للملكية الفردية، وبهذا التحول يسلع
منتجون الماشحون من وسائل الإنتاج ويثقلون القوة العاملة الأجيريه في ظل هذا
سظيهم الحديد من هذا كانت ضرورة تغيير علاقات الإنتاج على نحو يمكن من
سادة اقتصاد المبادنة النقدية ومن ثم هدف تحقيق الكسب النقدي على نحو يدخل
لجميع في شبكة اقتصاد سائدة التقنيه ومن ثم هدف تحقيق الكسب النقدي على
نحو يدخل لجميع في شبكة من علاقات المبادنة ويكون الأداء من حلال قانون
المبهم والشمس ولم يعد الإقتصاد القومي يقدر على اشاع حاجات لسكان في
الداخل، لا من حلال علاقاته مع اسوق الخارجية بين الصادرات التي يتحصص
فيها وشراء الواردات من السلع لصاعبه الاستهلاكية ولاتساحة ومن ثم لا
يحتوي الإقتصاد القومي على المروع امتجة بسلع الانساجة بلارمه لتعويض ما
استهلك من وسائل الإنتاج ومن الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية

كما أنه لا يحتوي عملية البحث العلمي والتكنولوجيا التي سجدت فيها
المول الإنتاجية، ويعتمد على الخارج في كل هذه للحالات، وعليه لا يسهر
الاقتصاد القومي على شروط تجديد الإنتاج

٣ وتنتهي دراسة عملية ادماج المجتمع الذي أصبح متحلاً بدراسة
مقصية للتكوين الاجتماعي المتخلف كجزء من الإقتصاد الرأسمالي الدولي
لنعرف على الوضع الراهن في كل مجتمع متخلف كتتج لعملية التطور
الرأسمالي على الصعيد العالمي، وفي إطار الإقتصاد العالمي المعاصر ويترتب
هذا الوضع قبل الاستغلال للبند المتخلف وبعد هذا لاستغلال وذلك بقصد
استخلاص القسيمات المشتركة من المجتمعات المتحدة الأخرى والخصائص
الأخرى النوعية التي تميز مجتمعاً متحداً عن غيره من المجتمعات المتحدة

ثالثاً ، وتمثل الخطوة الثالثة في منهجية تطور الاقتصاد العالمي في دراسة عملية التطور الاقتصادي (والاجتماعي) في إطار الاقتصاد العالمي المعاصر ، منذ الحرب العالمية الأولى عن طريق الانتقال إلى تكوين اجتماعي غير ذلك الذي أنتج التحالف تاريخياً ، أي عن طريق إمكانية الانتقال من التكوين الاجتماعي الرأسمالي إلى لتكوين الاجتماعي الاشتراكي

ويكون ذلك بدراسة ناقدة لمداح النظرية لتجارب التحول الاشتراكي في «عشرينات والثلاثينات من لقرن الثاني (المؤرخ «سوفييتي و لسمودج نصيبي»

ابتداء من محارب التطور هذه تدرس تجارب النمو في الأجزاء المتحلقة من الاقتصاد لرأسمالي الدولي منذ الاستقلال السياسي بدراسة الاستراتيجيات التي اتبع دسم للتنمية في بلدان "العالم الثالث" (امبريوية احلال الوردات واستراتيجية البناء لصناعي من أجل التصدير^(١) والنتائج التي تحققت وتمثلت في أعجب الخلالات في تعميق التحالف الاقتصادي و لاجتماعي معبفاً ببررته الأزمنة الراهنة للاقتصاد الرأسمالي «نصوبي»^(٢)

وهي ضوء ذلك تنتهي بإعطاء تصور نظري لامكانية التطوير بمعنى الخروج الواعي من عملية التحالف عن طريق امبريوية للبناء الداحمي للمساهمة في نمط لتقسيم العمل يمثل نمياً تاريخياً لانماط تقسيم لعمل الرأسمالي «نصوبي»^(٣)

* * *

(١) انظر درسه مقدمة لهذه الاستراتيجيات في مصر ، محمد دويدار ، الاقتصاد المصري بين التحالف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ١٩٨٠

(٢) انظر في ذلك ، محمد دويدار ، الاقتصاد الرأسمالي في أزمة مسألة «محارب الاسكندرية» ١٩٨١

(٣) انظر تصور الاستراتيجية بديلة ، محمد دويدار ومحمد نور الدين ومناوي الخنري ومعدة «مناوي» ، امبريوية للاعتماد على الذات ، منشأ المعارف الاسكندرية ١٩٨٠

على هذا النحو تنهي من دراستنا للاقتصاد الدولي المعاصر في حركته منذ
أحرب العالمين الثانية وفي إحتوائه للأحزاب المختلفة من الاقتصاد الرأسمالي
النسبي ومنها الإقتصاديات العربية وعلى الأخص الاقتصاد المصري والإقتصاد
الليبياني وهي حركة تدور حول عملية تراكم رأس المال على الصعيد القومي،
ي تضمه هذه الحركة من خصائص موضوعية وأشكال تنظيمية، وما تعطيه من
أداء للإقتصاد انعمالي تبلور نتيجته في غط لتوزيع الناتج بين المجتمعات المكونة
لهذا الإقتصاد العالمي.



وبهذا نكون قد إنتهينا من المرحلة منهجية الثالثة من مراحل التعرف على
مبادئ الإقتصاد السياسي.

في مرحلة أولى إشعلنا بالعلم الذي يهتم معرفياً بالشايط الإقتصادي في
المجتمع، وهو علم الإقتصاد السياسي، بدءاً بالكل الإقتصادي،
متصورين كيفية حدوثه في مجتمعات تاريخية مختلفة، وكما تم
تصوره بواسطة العديد من المفكرين العلامية والموسوعيين وضيقي
التخصص، متجهين إلى أن العلم يجد موضوع إنشغاله في طرق
الإنتاج كوكيرة للتكوين الإجتماعي في المراحل المختلفة من مراحل
تطور المجتمع الإنساني.

في المرحلة الثانية ندأنا الإشغال بالنظريات التي أنتجها تاريخ علم
الإقتصاد السياسي، منذ مولده وغير تطوره، التي تنصب على كيفية
أداء وتطور العملية الإقتصادية، خاصة في للمجتمع الرأسمالي، عبر
الزمن مع تمرقه في شأن الإقتراصات المتعلقة بمظهر أو آخر من
مظاهر الشايط الإقتصادي للمجتمع مع إقتراض غياب العودة في
مرحلة أولى، ثم مع إدخالها في تعاملها الجدلي في كافة جباب الحياة

الاقتصادية، بل والإجتماعية الأشمل، في مرحلة ثانية. ثم هي تفعل
لاقتصاد الوطني مع الكل الاقتصادي على الصعيد العالمي. وهو كل
يحتوي محاولات للبحث عن سبل أرقى تاريخياً لطريقة الإنتاج
الرأسمالية. مستقيمين حتى الآن، يفترض عدم تدخل الدولة في الحياة
الاقتصادية، وهو إفتراض أثرب بعد أن يبي، عبر تاريخ علم الاقتصاد
السياسي وعبر نظرية النمو ونظرية الاقتصاد الدولي، الدور المحوري
للدولة، في صورها التاريخية المختلفة، في النشاط الاقتصادي بحاسة
وفي الحياة الإجتماعية بعامة.

الآن يستطيع أن نشير أن مسرعها الذي أقننا خشيته لعملية إكتساب
المعرفة الخاصة بالنشاط الاقتصادي في المجتمع، وخاصة في المجتمع
الرأسمالي، قد أصبح مهيئاً للدراسة نقدة للنظريات التي تتعلق
بالنشاط الاقتصادي للدولة في المجتمع الرأسمالي، وعلى الأخص من
خلال شعاعها المالي وهو ما نطرق له في الجزء الرابع من مبادئ
الاقتصاد السياسي

—

—

محتويات الكتاب

الموضوع	صفحة
للمؤلف	٩ ..
مقدمة عامة	١٧
تصديق	٣٣

العاب التمهيدية

الاداء اليومي للاقتصاد الرأسمالي

الفصل الأول: التصور النظري لكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي على فرض غياب النقود والعلاقات الاقتصادية التي	٤٣
---	----

الفصل الثاني: النقود والعلاقات الاقتصادية البولية من الاداء اليومي للاقتصاد الرأسمالي	٦١ ..
--	-------

٧٣	تمهيد
	الباب الأول: العلاقات الاقتصادية الدولية بالاقتصاد
٧٩	المصري واللبناني
٨٣	الفصل التمهيدي: ميزان المدفوعات
	الفصل الأول: العلاقات الاقتصادية الدولية بالاقتصاد
٨٩	المصري
	أولاً: ميزان المدفوعات المصري عاماً من ١٩٨٤/٨٣
٨٩	١٩٩٣/٩١ ١٩٩٨/٩٦
	المعاملات الجارية المتطورة - لمعاملات الجارية غير
	المتطورة - ميزان للمعاملات الجارية - ميزان للمعاملات
	الراسمالية - التوزيع الجغرافي لتجارة الفروحية مصر -
	سط تقسيم العمل الدولي الذي يساهم فيه الاقتصاد
	المصري - الاتجاه العام لميزان المدفوعات المصري خلال
٩٠	الفترة
١٢٠	ثانياً: هيكل الاقتصاد المصري لعاصر
	الفصل الثاني: العلاقات الاقتصادية اللبنانية للاقتصاد
١٢٥	اللبناني
	الاتجاهات العامة لميزان المدفوعات - التجارة الخارجية
	لمتطورة - التوزيع السعوي - التوزيع الجغرافي - موع

مساهمة الاقتصاد الليداني في نمط تقسيم العمل
الدولي

الفصل الثالث: عملية التكون التاريخي للهيكل الاقتصادي

المصري المعاصر .. ١٣٩

أولاً: النمط الفكري الحاص بالمركبة العائمة للاقتصاد

المصري منذ ابعث في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ١٣٩

ثانياً: آلية الاندماج في فترة خلق الهيكل الاقتصادي

الجديد ١٥٤

الغالب الثاني: في الاقتصاد الدولي المعاصر ١٩٢

الفصل الأول: عملية تراكم رأس المال على الصعيد

العالمي ١٩٥

أولاً: نمط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي ١٩٦

ثانياً: المشروعات الدولية النشاط ٢٠٢

ثالثاً: نمط الهيمنة الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي

الدولي ٢١٨

الفصل الثاني: الإطار التنظيمي لتراكم العاصي برأس

المال ٢٢١

أولاً: تنظيم السوق المالية الدولية ٢٢٣

النظام النقدي الدولي - المؤسسات النقدية الدولية -
البنك الدولي للإنشاء والتعمير صندوق النقد
الدولي

٣٦٨ ثانياً تنظيم السوق التجارية الدولية

الفلسفة الاقتصادية للاتفاقية - الإعداد القانونية لاتفاقية
منظمة العالمية للتجارة - الاتفاقات القانونية الرئيسية
التي أبرمت في جولة أوجسواي - مخرى الاتفاقات
القانونية خاصة بالنسبة للبيدات العربية - واقع علاقات
التبادل الدولي في الفترة الأولى من وجود للنظمة

المعصم الثالث: الاقتصاد الرأسمالي الدولي المعاصر في

٣٢٩ ... لأزمة

أولاً الخط المكري العام مراحل تطور الاقتصاد
الرأسمالي الدولي

٣٣٣ ثانياً الوضع في الاقتصاد الدولي عبر سنوات لأزمة

في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة - في الاقتصاديات
الرأسمالية المتخلفة - لمرشحات الرئيسية لأوضاع
الاقتصاد الدولي في التسعينات - الأتمالي للتربية عبر
سنوات الأزمة

٤٣٦ ثالثاً التفسير النظري للأزمة

أزمة صافقة؟ - أم أزمة النظام النقدي الدولي؟ - أم أزمة
هيكلية للاقتصاد الرأسمالي الدولي؟

٤٦٩ رابعاً أهم مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر

أزمة اقتصاد السوق الدولي وسيدة التصخم في شيا
الركود - تقسيع النظم النقدي الدولي وتقلبات أسعار
الصراف - مشكلة الطاقة وأثمان النفط - السوق المالية
الدولية والبتروبولارات - السيئسات العمالية التي تتدهر
الاقتصاديات المتقدمة في مواجهة صادرات البلدان
متحدة

الفصل الثالث: التفسير النظري للعلاقات الاقتصادية
الدولية

٤٨٩

مقدمة منهجية

٤٨٩ الفصل الأول: النظرية التقليدية في التبادل الدولي

٤٩٣ أولاً: البناء النظري الكلاسيكي

٤٩٨ ثانياً: نظرية التبادل الدولي عند الكلاسيك

ثالثاً: مكان نظرية التبادل الدولي في البناء النظري

٥١٣ للكلاسيك

٥١٧ الفصل الثاني: تطور الاقتصاد العالمي

٥١٧ أولاً: دراسة عملية التطور الرأسمالي بصفة عامة

- ثانياً دراسة عملية انماج المجتمعات التي أصبحت
متخلعة في اقتصاد الرأسمالي العالمي ٥٢٥
- ثالثاً دراسة باقعة لعملية تطور الاقتصاديات المتخلفة منذ
الحرب العالمية الأولى ٥٢٩

دكتور محمد بويدار

- * استاذ الاقتصاد السياسي بقسم العلوم الاقتصادية والمالية بكلية الحقوق، جامعة الاسكندرية.
- * درس القانون والاقتصاد في جامعات الاسكندرية ولندن وباريس.
- * استاذ سابق بكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر، واستاذ زائر بجامعة قسنطينة، وهران، الرباط، تونس، بيروت، لوفانيوم بكنشاسا، الكونجو برازافيل، بنين، تانانريف، باريس، مونتبييه، موسكو، ساسكس، ومعهد الأمم المتحدة لتخطيط التنمية (داكار)، معهد البحر الأبيض للدراسات الزراعية (مونتبييه)، معهد التخطيط (الجزائر)، معهد التخطيط (طرابلس)، معهد التخطيط الإقليمي (دوالا).
- * ساهم في مشروعات التطوير الجامعي في الجزائر والكونجو برازافيل ومغشقر. ووضع برنامج الدراسة لمعهد التخطيط بالجزائر ومعهد التخطيط بطرابلس، وساهم في إنشاء القسم العربي بكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر.

- * عمل مستشاراً للإدارة الاقتصادية بجامعة الدول العربية ولدى المنظمة العربية للتصنيع، ولدى منظمات الأمم المتحدة، اليونسكو، مشروع الأمم المتحدة للبيئة، مشروع الأمم المتحدة للتنمية، منظمة العمل الدولية، قسم الأمم المتحدة للتعاون الفني، كما عمل مديراً لمشروع الأمم المتحدة للتعاون الفني في التخطيط الإنمائي والتدريب في طرابلس (ليبيا).
- * له مؤلفات عديدة باللغات العربية والفرنسية والانجليزية في نظرية الاقتصادية ونظرية التخلف ونظرية التطور والاقتصاد الدولي والاقتصاد المالي وتخطيط التنمية وتاريخ الفكر الاقتصادي واقتصاديات البيئة ومشكلات النظام التخطيطي، بعض هذه المؤلفات ترجم إلى اللغات الإسبانية والإيطالية والبرتغالية.
- * حصل على وسام العلوم والفنون من الدرجة الأولى (مصر، ١٩٨٣).
- * عضو الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية (١٩٧١).
- * عضو جمعية الاقتصاديين بالعالم الثالث (الجزائر، ١٩٧٦).
- * عضو الجمعية الدولية لعلوم الاجتماع والانثروبولوجيا والانتولوجيا (بروكسل، ١٩٨٠).
- * انتخب رئيساً لجمعية الاقتصاديين الإفريقيين (واجاوجو، ١٩٨٧).
- * انتخب عضواً بمجلس إدارة الجمعية العربية لعلوم الاجتماع (تونس، ١٩٨٩).

- * انتخب عضواً بمجلس إدارة المعهد الدولي للتخطيط التعليم، اليونيسكو (باريس، ١٩٨٨).
- * عضو اللجنة الاستشارية الدولية للتنمية الريفية، منظمة العمل الدولية (جنيف، ١٩٩٠).
- * عضو مجلس إدارة معهد العلوم الاجتماعية كلية الآداب، جامعة الاسكندرية.
- * عضو اللجنة الاقتصادية بالمجلس الأعلى للفنون والثقافة، وزارة الثقافة (القاهرة، ١٩٩٥).
- * عضو المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية (القاهرة، ١٩٩٦).
- * حاصل على الجائزة التذكيرية لجامعة الاسكندرية (الاسكندرية ١٩٩٩).
